تاريخ أفريقيا

جنوب الصحراء

الجزء الثاني

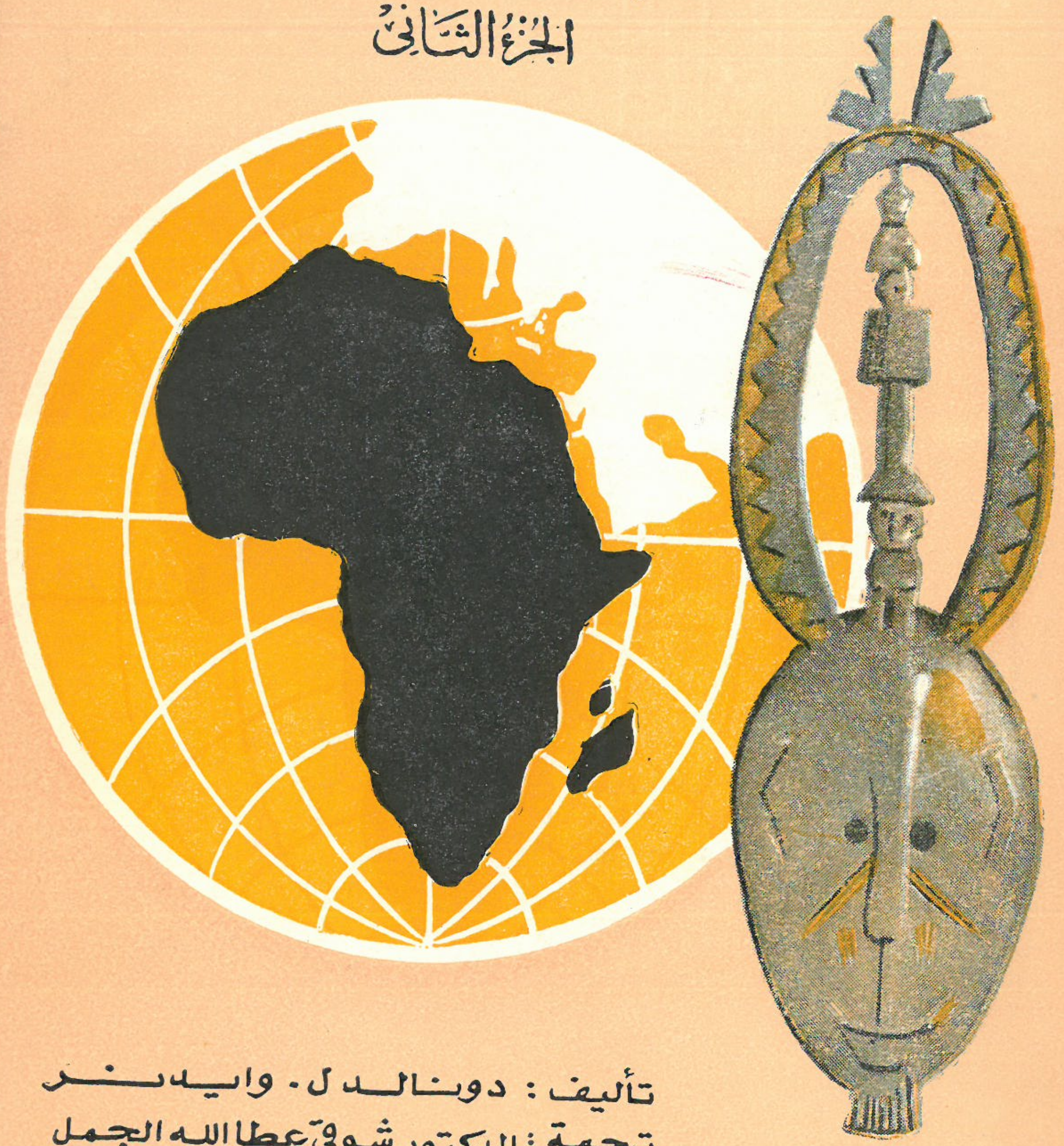

تأليف : دونالد ل. وايدنر

ترجمة : الدكتور شوقي عطا الله الجمل

تاريخ أفريقيا
جنوب الصحراء

نشر هذا الكتاب بالاشتراك

مع

مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر

القاهرة — نيويورك

ديسمبر سنة ١٩٧٦

A
967
W644ha
v.2

تاريخ أفريقيا جنوب الصحراء

B.U.C. LIBRARY
12 SEP 1977
RECEIVED

الجزء الثاني

تأليف

دونالد ل. وايدنر

ترجمة

الدكتور شوقي عطا الله الجمل

الناشر
مؤسسة سجل العرب
بإشراف الأستاذ الدكتور ابراهيم عبده
٣٦ شارع شريف باشا - القاهرة
تليفون ٤٩٩٩٩ - ٥٢٣٠٩

RECEIVED
12 SEP 1967

هذه الترجمة مرخص بها ، وقد قامت مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر بشراء حق الترجمة من صاحب هذا الحق .

This is an authorized translation of A HISTORY OF AFRICA : South of the Sahara by Donald L. Wiedner.
© Copyright, 1962, by Donald L. Wiedner.
Published by Random House, Inc., New York, New York.

المشتركون فى هذا الكتاب

المؤلف :

دونالد لورانس ويدنر : الأستاذ المساعد للتاريخ بجامعة البرتا . حصل على الليسانس من جامعة كولمبيت عام ١٩٥٢ والماجستير من هارفارد عام ١٩٥٣ والدكتوراه عام ١٩٥٨ . درس فى كل من جامعة ميتشجان وكلية مونت هوليوك . كما انتخب عضواً فى جمعية Phi Beta Kappa ١٩٥٢ ، حصل على منحة الزمالة من مؤسستى وودرو وويلسون ودانفورث . كما انتخب زميلا بجمعية الدراسات الأفريقية عام ١٩٦٠ . صدرت له العديد من المقالات فى Africa Report .

الدكتور شوقى عطاء الله الجمل : رئيس قسم التاريخ بمعهد الدراسات والبحوث الأفريقية ــ بجامعة القاهرة ، والمنتدب بجامعة الملك محمد الخامس بالرباط كأستاذ للتاريخ الحديث والمعاصر .

مصمم الغلاف :

محمد سليمان التهامى : يعمل رساما بدار الهلال ، صمم الكثير من أغلفة كتب المؤسسة .

محتويات الجزء الأول

	صفحة
١ – مقـــدمة	١
٢ – تمهـــيد	٥
الجزء الأول : أفريقيا القديمة	٢٣
٣ – القبائل والامبراطوريات الأفريقية	٢٥
٤ – الرق	٤٥
٥ – محنة العدالة	٦٩
٦ – من بلاد بونت إلى مدن « الزنج »	٩٣
٧ – إمبراطوريات ساحل أفريقيا الشرقى	١٠٦
٨ – غزو جنوب أفريقيا	١١٩
٩ – البوير وقبائل البانتو والبريطانيون	١٣١
١٠ – الهجرة الكبرى وإنشاء جمهوريات البوير	١٥٣
الجزء الثانى : إعادة بناء أفريقيا	١٧١
١١ – رسالة التحرير	١٧٣
١٢ – الاتجاه للتفكير بمنطق الاستعمار	١٨٣
١٣ – المسيحية ونظرية دارون	١٩٨
١٤ – التوسع فى الأقاليم الاستوائية (١)	٢١٠
١٥ – التوسع فى الأقاليم الاستوائية (٢)	٢٣٧

محتويات الجزء الثانى

صفحة

١٦ – جهاد التحرير ٢٥٧
١٧ – السلام ، والنفوذ والقوى الاستعمارية ٢٧٧
١٨ – الفقر والثراء ٣٠١
١٩ – الذهب والإمبراطورية ٣٢٥
٢٠ – التوحيد والتقسيم ٣٤٨
الجزء الثالث : أفريقيا الجديدة ٣٦٨
٢١ – جذور الكيان القومى ٣٧١
٢٢ – الكومنولث فى غرب أفريقيا ٣٩٩
٢٣ – نحو مجتمع جديد ٤٣٧
٢٤ – القبائل والمستوطنون فى المرحلة الانتقالية ٤٦٣
٢٥ – الكونغو ٥٠٧
٢٦ – الأقاليم الأفريقية الأخرى التى خضعت للاستعمار الأوروبى ٤٩٥
٢٧ – التفرقة العنصرية ومبدأ التعاون والتعايش السلمى بين العناصر المحلية ٥٩١
٢٨ – المطالبة بالكيان الذاتى ٦٣٤
– خاتمة بقلم المراجع * ٦٣٩
– بيان بالكتب والمراجع ٦٥٦
– كشاف تحليلى ٦٦٧

(*) وهو الدكتور شوقى عطا الله الجمل وقد قام بمراجعة الفصول التى لم يترجمها فى الجزء الأول من الكتاب .

١٦
جهاد التحرير*

كف الأوربيون عن تجارة الرقيق فى غرب أفريقيا قبيل عام ١٨٥٠ بوقت وجيز ، لكنهم استمروا فى الاحتفاظ بالكثير من المستودعات والمخازن الساحلية القديمة . أما بريطانيا – بصفة خاصة – فقد وعدت بالكف بمجرد أن يتحقق السلام المأمول والتجارة المشروعة لدى القبائل التى سبق لها أن عقدت معها اتفاقيات . وترك الفرنسيون معظم مصالحهم ، باستثناء سيطرة اسمية على المستوطنين البيض والقبائل المرتبطة بهم فى السنغال . وقد حاولت بعض المحطات والمواقع الهولندية ممارسة نشاط تجارى مشروع – لكن آخر هذه المحطات استسلمت أو بيعت بحلول عام ١٨٧٢ . وقد خرجت الدنمارك، وبروسيا ، والسويد ، والبرتغال من غرب أفريقيا فور توقف تجارة الرقيق.

ولم يستطع البريطانيون أو الفرنسيون انتهاج سياسات متوافقة ، إذ لم يشأ الليبراليون تحمل نفقات أومسؤوليات استعمارية ، لكنهم كانوا يؤمنون كذلك بضرورة تحقيق السلام وحرية التجارة ، ويحترمون الالتزامات التى تفرضها الاتفاقات مع القبائل ، كما يعملون على مكافحة الرق ،وكانت تجارة الرقيق التى مارسها الأوربيون قد خلقت الفوضى فى المناطق الداخلية حتى ولو لم يكن الأوربيون قد توغلوا فيما وراء الساحل ، فقبائل الغابات المطرة التى كانت على اتصال بالمحطات الساحلية مارست الغارات والتجارة فى إقليم السافانا ، وعلى نحو مؤثر أدى فى النهاية إلى تقويض الاستقرار والسلطة والازدهار السابق فى إقليم السافانا .

* استخدم المؤلف هذا العنوان ، ولا ندرى هل يقصد الجهاد فى سبيل تحرير العبيد ، أم القصد هو جهاد الأفريقيين أنفسهم ضد الأوربيين المستعمرين – وأعتقد أن المعنى الأخير كان بعيدا عن ذهنه . (المترجم)

لكن التوقف المفاجئ فى تجارة الرقيق أدى إلى اضطراب المناطق الداخلية وخنقها ، لأن التجارة المشروعة كانت أقل إدرار للربح ، كما كانت تتسم بالبطء فى النمو . وكانت النتيجة هى حدوث غليان اجتماعى وموجة من الإصلاح الدينى ، وسلسلة من حروب الجهاد أو الحروب المقدسة التى تزعمها المسلمون الذين ترددت أصداء صراعاتهم على السلطة والثروة عبر السواحل . وبدأت الدول الأوربية تفكر فى ضرورة دعم حلفائها على الساحل ، وفرض سيطرتهم على طرق التجارة ، وذلك بالاهتمام النشط الإيجابى بالمناطق الداخلية .

كانت فرنسا هى الدولة الأولى التى عملت على تطوير وخلق صلات مباشرة ونشطة ودائمة بالمناطق الداخلية ، وثمة تفسيرات كثيرة لتلك المبادأة التى أبدتها فرنسا بعد عام ١٨٦٠ : وكان المستوطنون البيض الوحيدون فى غرب أفريقيا هم الفرنسيون ، وقد أنتج وادى نهر السنغال كميات من القطن التى بيعت واحتاجت إليها مصانع النسيج الفرنسية الجديدة .

وسعى نابليون الثالث قاصداً نحو المجد والرفعة لزيادة شعبيته ، فعين حاكما شديد البأس راجح العقل للسنغال . وفضلا عن ذلك فإن الفرنسيين هم وحدهم الذين واجهوا أقوى مستودعات ومحطات فى إقليم السافانا ، ولذلك كانت أيديهم شديدة التورط فى العمل .

أما قبائل الفولانى — وهم من رعاة الماشية التى تعتمد على مجتمعات أقوى وأشد بأسا فى أقاليم السافانا — فقد بدأت ثورة اجتماعية ودينية عام ١٨٠٢ أطاحت بالسلطات التقليدية فى إقليم الهاوسا . وبعد ذلك بثمان سنوات حمل (أحمد ولوبو) — الذى اتصف بالغلواء والتعصب — لواء الحركة نحو الغرب ، وأسس امبراطورية الماسينا ، وقام مجتمعان مستقران ، سواء كرد فعل لحركة قبائل الفولانى أو محاكاة لهم ، بخلق حركاتهما الدينية والسياسية . ففى عام ١٨٣٨ خضعت قبائل زنوج التوكولور المقيمة على الحافة الشرقية للسنغال لحكم (الحاج عمر) ، وبحلول عام ١٨٤٧ كانت قبائل الماندينجو الواقعة جنوب شرقى المستعمرة الفرنسية تحارب دفاعا عن سامورى وهو من عامة المسلمين ، وقد أطاح بالطبقة الأرستقراطية الحاكمة .

واستطاع (عمر) وابنه (أحمدو لوبو الثانى) توسيع نطاق سيطرتهما بسرعة نحو وادى السنغال ووادى النيجر . أما (سامورى) — الذى ظل بعيداً فى الجنوب فقد زحف نحو حوض نهر جامبيا ونحو المناطق الداخلية . وهاجمت هاتان الامبراطوريتان قبائل (الولوف) التى كانت ترتبط مع المستعمرين الفرنسيين باتفاقات وعلاقات تجارية ، وجاء الحاكم الذى عينه نابليون الثالث ، وهو الجنرال لويس فيديرب ليعلن سياسة (القوة والبارود) فور وصوله عام ١٨٥٤ — واصطنعت القوات السنغالية الموالية لقيادته للدفاع عن حلفاء فرنسا من قبائل (الولوف) التى كانت المستعمرة تعتمد عليها فى إنتاج زيت الفول السودانى وزراعة القطن والتجارة المربحة . وكان الشغل الشاغل للجنرال (فيدرب) هو التطوير السلمى داخل المستعمرة وداخل إقليم حلفائها التجاريين . ولذا اكتفى الجيش بمحاولة إبعاد كل من (عمر) و (سامورى) وراء تخوم مبهمة ، وحين تقاعد الجنرال (فيدرب) كانت مشروعاته قد سارت قدما ، لكن الفوضى استمرت مسيطرة على الحدود . وبحلول عام ١٨٧٩ كان من الواضح أن كلا من (سامورى) و (أحمدو لوبو الثانى) خليفة (عمر) كقائد وزعيم لقبائل (التوكولور) لا يرغبان فى الاعتراف بالحدود المقررة الثابتة . ولولم يكن الفرنسيون يصدون الهجوم — لكانت الإمبراطوريات الإسلامية تشن هجوما مضادا . وكان الجيش الفرنسى الذى لحق جراح هزيمته من الألمان فى الحرب الفرنسية البروسية التى استمرت ثمانى سنوات قبل ذلك — قد قرر تحويل الحروب المتقطعة على الحدود إلى نصر نهائى مؤزر .

وكان فى استطاعة (أحمدو) و (سامورى) التقهقر داخل أقاليمهما التى تمتد إلى عمق ألفى ميل ، بحيث قضى الفرنسيون تسعة عشر عاماً ، وفتحوا معظم أقاليم السافانا قبل أن يلقوا الهزيمة بهما ، وكثيراً ما أحسنت القبائل استقبال الأوربيين . وكانت الحملات الطويلة شيئاً مألوفاً فى فرنسا بصفة عامة ، إذ يبدو أنها كانت أفضل وسيلة لنشر الثقافة وتنمية التجارة والتأهب للثأر من ألمانيا ، وذلك دون جيش دائم يهدد الجمهورية المدنية المناضلة فى أرض الوطن . ولما انتشر الفرنسيون فى مساحات شاسعة من

إقليم السافانا ظهرت نزعة لإنشاء مشروعات فى السكك الحديدية ، كما ظهرت أحلام حول الثروات المعدنية والزراعية وحول مستقبل المدنية الباريسية الزاهرة التى تمتد من السنغال عبر النيجر وبحيرة تشاد إلى مشارف حوض النيل .

وقد أثر الزحف الفرنسى فى السياسة البريطانية ، وفى موقع خطوط الحدود فى غرب أفريقيا أواخر القرن التاسع عشر . لكن ذلك لم يكن السبب الأول فى التوسع البريطانى . ولقد اعتادت بريطانيا أن تتجنب الالتزام السياسى حتى لا ترغمها الأحداث على انتهاج سياسة حازمة . وعلى الرغم من أن الدولتين كانتا دائمتى التنافس من أجل بسط السيطرة والنفوذ — فقد كانت هناك اختلافات جوهرية فى مشكلاتها واتجاهاتها وأساليبها ؛ فالنشاط الفرنسى ، لم يكن سوى أحد الشواغل والاهتمامات الإنجليزية العديدة فى ساحل الرقيق وساحل الذهب .

وكانت هولندا هى المنافس الأوربى الوحيد فى تلك المنطقة الأخيرة ، لكن استأثرت بريطانيا بالمصالح الهولندية منذ عام ١٨٧٢ . وكانت وزارة الخارجية البريطانية تصر على ضرورة انسحاب الحكومة فور استتباب التجارة والهدوء فى المنطقة ، غير أنه لم يتح للقبائل الساحلية أن تكون اتحاداً مؤثراً فيما بينها — وظلت قبائل الأشانتى فى الداخل تشكل تهديداً دائماً ، إذ كانت هذه القبائل تنتظر الحصول على إيجار نظير الحصون الهولندية القديمة — لكن بريطانيا رفضت هذا الأمر ، لأنها كانت تعتبر نفسها مالكة لتلك المحطات .

وقد أخطأ البريطانيون — فى أعقاب وصولهم للمنطقة — فى فهم الأساس لهذا العرف الذى درج عليه الهولنديون ، والذى يتضمن تقديم الهبات والمساعدة ، على سبيل التحالف مع قبائل الأشانتى . وحين تأخر دفع الإيجار فى نهاية العام الأول — تحركت جيوش (الأشانتى) ضد البريطانيين وضد حلفائهم من قبائل (الفانتى) .

فقد أرغم البريطانيون على التوغل نحو الداخل فى أثناء القتال العنيف

عامى ١٨٧٣ ، ١٨٧٤ وهزمت قبائل الأشانتى ، إلا أن البريطانيين لم يحتلوا أراضيهم . على أن حكومة صاحبة الجلالة قررت عام ١٨٧٤ أن تلتزم دائماً بالدفاع عن الشريط الساحلى وبإدارته ، ومن ثم تكونت مستعمرة ساحل الذهب كإحدى مستعمرات التاج . وكانت الدعوى بالأحقية فى الإقليم يبررها الاستناد والرجوع إلى اتفاقية ١٨٤٤ ، ولكن ثار جدل كبير حول هذا الموضوع مما اقتضى صدور بيان ملكى ليحسم هذا اللبس القانونى . وقد أخفق البريطانيون مراراً فى الانتفاع والاستفادة بالفرص المواتية ، مثل الاتفاقية الأصلية الخاصة بالرقيق Fanati Confederacy أو اتحاد قبائل الفانتى ، لكنهم التزموا فى النهاية بسياسة ترمى لتحقيق الهدوء والنظام :

بعد إنشاء المستعمرة بوقت قصير — قررت وزارة المستعمرات التأكيد على عنصر التماثل والتطابق أكثر من التركيز على عنصر أو عامل الشرعية التاريخية من أجل إدارة البلاد . ولأول مرة تعامل قبائل الفانتى الحليفة على طريقة الشاعر روديارد كيبلنج التى تعتبرهم « من السلالات الأدنى الخارجة عن نطاق القانون » وكان جميع الأفريقيين فى المستعمرة يخضعون دون تمييز للسلطة المباشرة لبريطانيا العظمى ولقانونها الاستعمارى . على أنه لم يكن من الميسور تطبيق هذا الأسلوب على قبائل الأشانتى ، إذ ظل هؤلاء الأعداء القدامى محتفظين بسيادتهم .

والواضح أن بريطانيا لم تفهم تقاليد (الأشانتى) ، ولم تكن تدرى كيف تتعامل مع رؤساء القبائل . والواقع أن الأشانتى كانوا يمثلون اتحاداً عسكرياً حراً أنطوت تحت لوائه ولايات صغيرة عن طواعية خلال القرن الثامن عشر .

ولو لم يكن هناك اتحاد لكانت قبائل الأشانتى قد فرضت حكماً طاغياً متعسفاً أو خاضت حروباً أهلية لا تنقطع . وكانت بريطانيا تسعى لتحقيق السلام فى الداخل وتنمية التجارة ، وكلاهما من الأمور التى ييسر الاتحاد تحقيقها ، لكنها اعتقدت أن زعيم الأشانتى (رئيس الاتحاد) كان طاغية

غازياً . وقد اعتقدت السلطات الاستعمارية التى تولت شئون العلاقات مع الأشانتى أن من واجبها الأدبى ، ومن الأصوب عسكرياً كذلك تحطيم سلطة (الاتحاد) . ولم تكن السلطات الاستعمارية تدرى هل تتعامل مع (زعيم الأشانتى) أم تتعامل مع كل ولاية منفردة من أجل هدم الاتحاد .

وجاءت مسألة الكرسى الذهبى — رمز الاتحاد — لتوضح نتائج سوء الفهم . فقد ظن البريطانيون أن هذا الكرسى هو عرش (زعيم الأشانتى) ، أى إنه مشابه فى وظيفته للعرش البريطانى الموجود فى (كنيسة وستمنستر) ، لكن الكرسى الذهبى كان يرمز للأرواح المجتمعة لشعب الأشانتى وأسلافهم وكان هذا الكرسى يحاط بقدر من القداسة حتى إن زعيم الأشانتى نفسه كان يهتم بأن يبجله أكثر من اهتمامه بأن يجلس عليه . وكان من المستحيل فصل الأرواح المجتمعة فى الكرسى الذهبى كما كان من المستحيل الدفاع عن الولايات الأعضاء دون الاتحاد الذى يرمز إليه هذا الكرسى ولذلك تأهب زعيم الأشانتى لمحاربة أى ولاية تحاول الانفصال . وحين حاولت بريطانيا اجتذاب الولايات الضعيفة لتدور فى فلكها أكدت الأشانتى مرارا الطابع المقدس الذى لا ينفصم لاتحادها .

وظل للكرسى الذهبى — الذى يجسد هذه الفكرة — أهميته القصوى ، لأن البريطانيين حاولوا مرارا تقويض دعائم الاتحاد من أجل حماية الساحل والوصول إلى أعماق بعيدة فى الداخل .

وبدأت أعداد متزايدة من التجار الإنجليز بحلول عام ١٨٩٠ فى ممارسة التجارة بين قبائل إقليم السافانا شمالى الأشانتى . ولم يكن فى نية الحكومة البريطانية أن تتدخل فى الإقليم الشمالى ، اللهم إلا لضمان حرية التجارة ، وبقدر تعرض قبائل الأشانتى المستقلة لطرق المواصلات . ورغم ذلك فقد أرسل جيش ساحل الذهب إلى الشمال عام (١٨٩٥) لأن (ساموري) فى تقهقره أمام الفرنسيين دخل منطقة التجارة الحرة . وكان لابد من إعلان الحماية على الإقليم الشمالى ، ذلك من أجل منع مرور (ساموري)،

ولقد سبق الغزو الفرنسى ، أو ضياع التجارة . ثم واجه البريطانيون بعدئذ موقفاً غريباً ، فقد كانت هناك مستعمرة على الساحل ، ثم محمية حكومية فى أعماق المناطق الداخلية ، وفيما بينهما توجد قبائل الأشانتى التى تتحكم فى كل الطرق والمداخل ، وبدا كأن كل التزام ارتبطت به بريطانيا يستوجب قرارات سياسية جديدة أشد تأثيراً وأبعد مدى مما كان قد اتخذ من قرارات سابقة .

وخلال شهور قليلة أحاطت الدول الأوربية المتنافسة بقبائل الأشانتى إحاطة السوار بالمعصم ، فسيطرة بريطانيا على الشمال والساحل كانت تقابلها سيطرة الفرنسيين — الذين فتحوا (ساحل العاج) على الحدود الغربية . وفى نهاية المطاف احتلت الحكومة الألمانية ولايات قبائل (الإيوى)(Ewe States) الضعيفة التى كانت تسيطر على التخوم الشرقية .

وكان اهتمام ألمانيا قد ابتدأ بإرساليات بريمن (*) التى افتتحت فيما بين ساحل الذهب ومحطات رقيق داهومى عام ١٨٤٧ ، وفى عام ١٨٨٤ قرر القيصر رسمياً ضم مساحة على طول الساحل بامتداد أربعين ميلا تعرف باسم (توجولاند)، واتجه التجار المبشرون الذين كانوا يقصدون قبائل (الإيوى) نحو الداخل ، وبنفس الطريقة التى اتبعها البريطانيون . كما أصبح الألمان أيضا يخشون الزحف الفرنسى . وفى البداية اقتفت الحكومة الألمانية أثرهم بسرعة تفوق سرعة تقدم الحكومة البريطانية فى أعقاب تجارها . ومن ثم فقد تمكن القيصر من الحصول على شريط خلف ساحل الذهب يمتد عرضه لمسافة ستين ميلا ، هذا بالإضافة لى امتداد الشريط الساحلى الضيق

(*) كانت البيوت التجارية التى تنتمى للمدن والموانى الألمانية الهامة والبعثات التبشيرية رائدة فى ميدان الاستعمار الألمانى . وقد وفقت بعد ذلك حكومتها للدخول فى هذا الميدان . أو (بريمن) مدينة ألمانية هامة تقع بالقرب من هامبورج ، وهى قريبة من بحر الشمال .
(المترجم)

الأصلى الذى يمتد لمسافة (٤٠) ميلا . وهذا الضم لمناطق داخلية جعل الألمان على مقربة من الحدود الشرقية للأشانتى خلال عام ١٨٩٥ .

وارتاع زعيم الأشانتى الحاكم المدعو (بريمبيه) (Prempeh) إزاء عمليات ضم الأقاليم المحيطة بالاتحاد ، حتى إنه حاول إغلاق الحدود . ثم أبحرت بعثة من الأشانتى متجهة إلى لندن لتشرح سبب الخطر المفروض على عبور البريطانيين نحو الشمال ، ولتحتج على مساعدة البريطانيين للانفصاليين فى الاتحاد . وبينما كان الدبلوماسيون فى طريقهم إلى لندن ، بعث الحاكم الاستعمارى بإنذار نهائى إلى زعيم الأشانتى يطالبه : (١) بإعادة فتح طرق التجارة (٢) وقف القرابين البشرية . (٣) دفع التعويض المحدد عام ١٨٧٤ .

ورفض زعيم الأشانتى هذه المطالب ، فى انتظار عودة بعثته الموفدة إلى لندن . لكن البعثة عادت خاوية الوفاض ، وزحف الجيش البريطانى عام (١٨٩٦) على كوماسى عاصمة الأشانتى . وفرضت اتفاقية (كوماسى) دون أدنى اهتمام فجددت المطالب بتقديم تعويض قدره ٥٠ ألف أوقية من الذهب (تعادل يومئذ ٢٥٠ ألف جنيه استرلينى أو مليون دولار) ، كما نهبت القوات المعابد وأخذت زعيم الأشانتى وأسرته واثنين من رؤساء القبائل إلى الساحل كرهائن حتى يتم دفع التعويض . ووعد المتفاوضون باسم الحاكم بأن يقدموا لهم (الاحترام الواجب) ، وبعد ذلك بقليل عدل البريطانيون عن موقفهم ، وخلعوا بريمبيه زعيم الأشانتى وحظروا عودته إلى كوماسى ، فارتاع الأشانتى وساد الاضطراب كثيراً منهم ، وتساءلوا عن السبب فى الاحتفاظ بالملك رهينة ثم خلعه وترحيله قبل أن يتمكن من إصدار أوامره بدفع الأموال المطلوبة .

والواقع أن السلطات الاستعمارية كانت قد قررت تقويض دعائم الاتحاد وهدم مملكة الأشانتى ، وأن تتعامل مع الولايات الأعضاء كل على حدة . ومادامت الأمور مبشرة بالنسبة لمسائل التعويض وطرق التجارة والقرابين فإن بريطانيا كانت تعامل بريمبيه كما لو كان يتمتع بالسلطة — ثم لا تلبث أن تلفظه

بعد ذلك . والحقيقة أن بريطانيا كانت تحاول الحصول على امتيازات الحماية دون أن تتحمل شيئاً من مسئولياتها .

ومنذ عام ١٨٩٦ بدا كأن الأمور فى كوماسى وغير هامن ولايات الأشانتى تتخذ شكل المشروع أو الخطة الموضوعة للاغتصاب . فقد قررت بريطانيا فى واقع الأمر حل المسألة الدبلوماسية وأن يسبق الفرنسيين أو الألمان ، وذلك بتأكيد سيطرتها . ولذلك فإن الحاكم لم يكن يحاول الاغتصاب ، بل يحاول إرغام الأشانتى على التقصير فى تقديم التعويض المطلوب ، ومن ثم يتاح له الذريعة لضم الإقليم .

وقد حاول البريطانيون مدة السنوات الثلاث العثور على الكرسى الذهبى حتى تجلس عليه الملكة فيكتوريا حامية الأشانتى ، ولم تدرك السلطات الاستعمارية المغزى الدينى للكرسى ، لكن الأشانتى أخفوا هذا الكرسى حتى يحولوا دون هذا الامتهان الدينى . وفى ديسمبر ١٨٩٩ أخبر غلام صغير الحاكم فردريك هودجسون عن مكان هذا الكرسى ، وبحث البريطانيون عن الكرسى لكنهم أخفقوا فى العثور عليه ، وربما كان الكرسى قد نقل ، وربما أن الحاكم نفسه كان قد خدع عن مكانه ، وفى زيارة قام بها الحاكم إلى قبائل الأشانتى خلال شهر مارس ١٩٠٠ أثار الموضوع مرة أخرى .

وفى خطاب علنى ألقاه هودجسون عن شعب كوماسى بدأ حديثه بأن أفصح أن زعيم (الأشانتى) قد خلع من منصبه ونُفِىَ للخارج ، ثم أعلن عن برنامج لتسخير العمال ، وطالب بتعويض قدره ٦٤٫٠٠٠ جنيه استرلينى (تعادل ٣١٠٫٠٠٠ دولار يومئذ) سنوياً ، وهذه الفائدة تعادل ٣٠٪ من المبلغ الأصلى . وفى النهاية تعرض الحاكم هو دجسون لصلب الموضوع فقال : « ترى ماذا يجب أن أفعله لذلك الرجل مهما يكن شخصه الذى قصر فى أن يقدم للملكة صاحبة السلطة العليا فى هذه البلاد الكرسى الذهبى الذى هو من حقها ؟ أين الكرسى الذهبى ؟ ولماذا لا أجلس أنا على الكرسى الذهبى فى هذه اللحظة؟ إننى ممثل السلطة العليا . فلماذا أبعدتمونى عن هذا الكرسى ؟ ! !

وساد الصمت قبائل الأشانتى ، وبعد ذلك بثلاثة أيام قامت حرب للثأر من الهوان الذى لحق برمز أرواحهم المجتمعة . وحوصر الحاكم وجماعته فى عاصمة الاتحاد ، لكنهم استطاعوا فك الحصار فى نهاية الأسبوع الحادى عشر ، واستمر القتال حتى عام ١٩٠١ .

وقد نقل زعيم الأشانتى بريمبيه مع قادة الأشانتى العسكريين مع الملكة الأم يايا أسانتيوا (Yaa Asantewa) (الذين خاضوا الحرب رافعين اسمها) للمعيشة فى جزر سيشل فى المحيط الهندى . وتحولت مبالغ التعويض المستحقة إلى ضريبة خاصة ، وأصبحت مملكة الأشانتى من مستعمرات التاج تحكمها بريطانيا حكماً مباشراً بعد عام ١٩٠٢ :

ووصلت موجة التوسع إلى ذروتها ، ففى مدة ثمان وعشرين سنة تأكدت حقوق البريطانيين فى ثلاث مناطق منفصلة ، وإن كانت متلاحقة ، وهى مستعمرة ساحل الذهب ، ومستعمرة الأشانتى ، ثم محمية الأقاليم الشمالية .

أما على ساحل الرقيق فإن الدول الأوربية لم تقم سلطة سياسية حتى أواخر القرن التاسع عشر ، وفى داهومى الواقعة شرقى توجولاند مباشرة — تحولت مصالح فرنسا القديمة الخاصة بالرقيق فى مدن (بورتو نوفو) ، وآبومى إلى محمية خلال عام ١٨٨٢ ، ثم أصبحت مدينة لاجوس مستعمرة بريطانية منذ عام ١٨٦١ . وبعد عام ١٨٨٢ كان هناك قنصل يتبع وزارة الخارجية البريطانية بين مبشرى الكالابار شرقى دلتا النيجر . وبخلاف هذه النقاط الأربع — والتى لم تكن آخرها تخضع للادعاء بالملكية — كان الساحل بأكمله منطقة تجارة حرة ، يخضع للسيادة المحلية ، إلى أن بدأ مؤتمر برلين يمارس مهامه ووظائفه .

وقد تركز الاهتمام التجارى فى دلتا النيجر منذ عام ١٨٥٤ حيث إنها كانت تتيح مدخلا صالحاً للملاحة إلى الداخل . كما أنه كان من الميسور ممارسة تجارة مباشرة من السفن على طول مجرى النهر والروافد الدلتاوية العديدة ، ومن ثم لم تكن هنالك حاجة إلى وجود محطات برية ، وبمجرد أن يصل التجار إلى الشواطىء كانوا يحاولون دائماً تنفيذ عقودهم واتفاقياتهم مع القبائل . كما كان الوكلاء

التجاريون والرؤساء المحليون يشكلون عدداً من محاكم التحكيم بين عام (١٨٥٤ ، ١٨٧٠) من لاجوس عبر الدلتا إلى الكلابار والكميرون ، ولقد أتاح هذا فى واقع الأمر لبعض المصالح التجارية قدراً من السيطرة العملية على أحوال وأوضاع الساحل ، وقد ادعى القنصل البريطانى فى جزيرة فرناندو بو حق السلطة القضائية بعد عام ١٨٧٢ ، لكن التطبيق العملى استمر يعتمد على التجار أنفسهم ، وغالباً ما كانت المنافسة بين هؤلاء التجار من مختلف الأمم الأوربية من الحدة بحيث لم يتح لأى منهم القوة للدفاع عن نفسه أو لتنفيذ عقوده ؛ والمؤكد أنه كان ثمة ميل نحو التكتل الاحتكارى .

وجاء تاجر إنجليزى جديد يدعى ج . جولدى توبمان (أصبح السير جورج توبمان جولدى — فيما بعد) ليمارس التجارة فى إقليم النيجر عام ١٨٧٧ ، وكان هذا التاجر سليل أسرة من كبريات أسر (جزيرة الإنسان) (Isle of Man) ومن الملحدين السافرين ، وقد ترك حياته العسكرية ليعيش أولا مع فتاة عربية فى أعالى النيل ، ثم توصل للتفاهم مع الأسرة الحاكمة عن طريق الزواج منها . وبدأ هذا التاجر الإنجليزى (جولدى) يدير شركة تجارية لصهره ، وكانت هذه الشركة تدعى (شركة هولاند جاك وشركاه) .

ولما كان هذا التاجر يعتقد اعتقاداً راسخاً أن الملكية المادية هى الهدف الأسمى للاستعمار — فقد كرس كل الاستثمارات والارتباطات الاجتماعية والسياسية بهدف الحصول على الاحتكارات والأرباح ، وقد أخفى التاجر (جولدى) باعتزاله وترفعه المتعمد كثيراً من شخصيته وتفاصيل نشاطه وعمله . وقد دمر عمداً كل السجلات الشخصية والتجارية قبل أن يموت .

وخلال سنتين من وصول هذا التاجر إلى دلتا النيجر كان قد نجح فى إدماج جميع المشروعات البريطانية الفرنسية الكبرى فى الشركة الأفريقية المتحدة . وبعد أن زاد من قوته بالسيطرة الاحتكارية فى عام ١٨٨٢ ، أصبح المشروع يعرف باسم الشركة الأفريقية القومية المحدودة ، لكن (ليون جامبيتا) رئيس وزراء فرنسا كان قد بدأ يهدد هذا الاحتكار باستثمار أمواله الخاصة فى شركة أفريقيا الاستوائية الفرنسية وكان للشركتين

نفوذهما العسكرى والاقتصادى — لكن (جولدى) أفلح فى أن يصيب الشركة المنافسة بالإفلاس ، وأن يشترى أموال (جامبيتا) فى أكتوبر ١٨٨٤ .

وقد اجتذب الصراع الحاد من أجل بناء الاحتكارات البريطانية الاهتمام العالمى ، ويسر السبيل على ألمانيا لتحصل على مناطق هامشية لنفسها. وقررت الوزارة البريطانية منذ عام ١٨٨٣ إنشاء محمية فى إقليم النيجر كله فى ساحل الكميرون — لكنها أصرت على أن يسهم التجار ، ومنهم التاجر (جولدى) ، تحمل النفقات ، وكانت الشركة الأفريقية القومية منصرفة إلى القضاء على الشركة الفرنسية المنافسة ، ومن ثم لم تتخذ الحكومة أى إجراء . وبحلول أبريل ١٨٨٤ قررت وزارة المستعمرات أن تتحمل العبء وحدها وغادر ا . هـ . هيوويت انجلترا وهو يحمل لقب القنصل الإنجليزى فى كالابار بقصد عقد اتفاقيات وإقامة المحميات فى أثناء إبحاره على طول ساحل غرب أفريقيا . وبحلول الثانى عشر من يوليو كان قد توغل فى دلتا النيجر حيث كان يحاول ضم المنطقة قبيل وصول القنصل الفرنسى .

ولم يكن فى استطاعة القنصل الإنجليزى هيوويت أن يدرك أن الكونت (أو توفون بسمارك) قد قرر خوض سباق ضم الأقاليم ، وكان التجار الألمان الذين تتزعمهم شركة من هامبورج تعرف بشركة (أدولف ورمان جزلشافت) قد نشطوا فى المنطقة الواقعة شرق الدلتا منذ زمن طويل ، لكنهم كانوا يعتمدون على أسلوب التجارة الحرة الذى يهدده أسلوب بناء الاحتكارات . وفى التاسع عشر من مايو ١٨٨٤ غادر الدكتور جوستاف ناختيجال أوربا بعد أن غادرها القنصل الإنجليزى (هيوويت) بشهر واحد وهو يحمل تعليمات بضم مناطق غرب أفريقيا التى كانت تخضع بالفعل للنفوذ التجارى الألمانى (*) . وبعد أن

(*) قام نشاط الاستعمار الألمانى فى البداية كله على أكتاف كبار التجار الرأسماليين ورجال البعثات الدينية البروتستانتية والمكتشفين الذين كانوا يعملون إما لحساب جمعيات علمية أو بدائية من حب الفكرة وليس على أكتاف الحكومة الألمانية (المترجم .

انتهى الدكتور (جوستاف ناختيجال) من احتفال سريع بضم ساحل توجولاند القصير مضى فى طريقه دون أن يتعرض (لهيوويت)، القنصل الإنجليزى . ولما كان الدكتور (جوستاف ناختيجال) من العلماء ومن المستكشفين **ذوى الصيت الذائع** ، فقد أصبح وسيطاً دبلوماسياً حاذقاً مقتدراً عقد العزم على إبرام اتفاقية حماية بين ألمانيا وبين قبيلة دوالا الخاضعة للملك الأفريقى بيل على ساحل الكميرون . وكان عملاء شركة (ورمان) قد أعدوا الملك لهذا الهدف حين وصل (ناختيجال) فى الرابع عشر من يوليو ، وكان الملك بيل قد طلب أن تضمه بريطانيا عام ١٨٧٧ ، لكن طلبه لم يستجب ، أما الآن فهو لم يكن يستطيع أن يصدق الأنباء التى تقول إن قنصلا إنجليزياً قادم فى الطريق فى نهاية الأمر . وحين وصل القنصل الإنجليزى (هيوويت) بالفعل فى التاسع عشر من يوليو — كان قد مضى خمسة أيام على إعلان المحمية الألمانية . واضطرت الإرساليات البريطانية التى وجدت المنطقة منذ عام ١٨٤٥ — إلى جانب محكمة تجارية بريطانية — إلى الانسحاب من الإقليم . ومن ثم أطلق على هذا القنصل اسم القنصل (هيوويت) الذى وصل بعد فوات الأوان (Too late Hewet) .

وفى خريف نفس العام طرحت مسألة غرب أفريقيا على مؤتمر برلين ، وإلى جانب تقسيم الكونغو ، أيدت الدول اتفاقيات الضم الفعلى ونادت بمبدأ التجارة الحرة فى أقاليم النيجر والكميرون . وفى عام ١٨٨٥ صدق البرلمان البريطانى على اتفاقية برلين وأنشأ محمية أنهار الزيت (Oil Rivers Protectorate) (*) التى تتركز حول منطقة كلابار وتتحكم فى دلتا النيجر . وكانت شركة (جولدى) قد عقدت اتفاقيات مع قبائل السكوتو ، وهى كبرى إمارات الهوسا ، وكانت تلك المنطقة قد اعتبرت جزءاً من دائرة النفوذ البريطانى . وفى كلتا

(*) ترجع هذه التسمية إلى أن المنطقة اشتهرت بإنتاج أحسن نوى (زيت النخيل) وأضخمها كمية (المترجم) .

الخالتين كان حق الحكومة فيها حقاً اسمياً صورياً ، بل إنه حتى بالنسبة لبعثة (كالابار) لم تبدأ الإدارة الفعلية إلا بعد مضى ست سنوات ، لكن الزعيم (نانا) زعيم قبائل الحكرى قد سمح له بتنفيذ القرارات والمراسيم البريطانية .

أما التحديد الدقيق للحدود الإنجليزية الألمانية — فقد ترك أمره للتفاوض الذى تأخر بفعل نص خاص مؤداه . أن تحصل ألمانيا على جبل الكميرون إذ بادرت (أى ألمانيا) بشراء إحدى الإرساليات البريطانية الموجودة فى سفح الجبل . ولم يكن (الرايشتاج) يوافق على إنفاق المال . لكن المبلغ حول عام ١٨٨٦ حين اشترت جماعة بازلر الإنجيلية مركز أو محطة التعميد الإنجليزية (English Baptist Station) ،وفى مقابل ذلك سحبت ألمانيا جميع مطالباتها أو استثماراتها من حوض نهر النيجر .

ولم يكن بسمارك يسعى للحصول على مستعمرات ، بل كان كل مايسعى إليه هو حماية التجارة فحسب . ومن ثم أصبحت الكميرون إقليماً حافظت فيه ألمانيا على الاستقرار وسيطرت على التجارة . وكان الدكتور (ناختيجال) وقد عد الملك (بيل) بصفة خاصة بأن جماعات (دوالا) تستطيع الاستمرار فى سيطرتها على التجارة فى الداخل . لكن الحكومة كانت مضطرة لخداع الزعيم لأن الشركات رفضت إيفاد أى وكلاء مالم تستأثر بالاحتكارات . وقد حاول ((بيل) الدفاع عن مكانة جماعات (الدوالا) لكنه منى بالهزيمة فى حرب دامت أربع سنوات .

وباعت الحكومة بعض الامتيازات لاستغلال الموارد والتجارة ، وذلك بقصد زيادة الإيرادات من الرسوم ، إلا أنه لم يكن يتوافر العدد الكافى من العمال أو النقل الكفء لتحقيق التنمية المربحة . وبحلول عام ١٨٩٩ أصيبت الاحتكارات بالإفلاس .

وكانت الاتصالات مع الساحل عبر الغابات المطيرة إلى إقليم السافانا فى الداخل — تعتمد اعتماداً كلياً على الحمالين الزنوج . وكان يجرى إنتاج المطاط ، وزيت النخيل والكاكاو — ولكن هذه المنتجات كانت تعتمد

بدورها على العمال المحليين . وكان السكان مبعثرين فضلا عن سوء استخدام التربة . ولم يتوافر مطلقاً العدد الكافى من العمال لأداء العمل الذى يسعى الألمان لإنجازه ، ولم يكن العمال الزنوج يتعرضون لأى قدر من الاضطهاد بسبب ندرتهم وضرورة وجودهم وعدم الاستغناء عنهم . وقد أحيا البحث العلمى الآمال فى التطور الزراعى وتحسين المستوى الطبى . إلا أنه لم يتحقق نتائج ذات بال بسبب ندرة الأموال ، كما أن معدل استخدام الأفراد البيض كان يتسم بالسرعة الفائقة .

وحين وصلت البعثات التجارية الألمانية إلى إقليم أداماوا فى الداخل حوالى عام ١٨٩٤ — تبين لها وجود جماعات زراعية من الزنوج تخضع لحكام الهاوسا الذين يخضعون بلادهم لقبائل الفولانى . وكانت الزعامة كلها تخضع اسمياً لقبائل السوكوتو — لكن بريطانيا لم تحاول وقف التقدم الألمانى . وكان الإسلام قد وصل إلى الكميرون فى أثناء انتفاضات وثورات قبائل الفولانى فى إقليم الهاوسا حوالى عام ١٨١٠ .

وكانت حيازة الرقيق ظاهرة تقليدية — ولكن وكلاء القيصر الذين انتشروا فى مساحات واسعة عملوا على مكافحتها — إلا أن جهدهم الرئيسى سرعان ما تحول إلى الزحف الفرنسى الذى بدأ بتحركه تجاه الشمال الشرقى من النيجر ، يثير بريطانيا وألمانيا بقدر ما يثير الهاوسا فى تلك المنطقة .

وسرعان ما أكدت السيطرة التجارية لبريطانيا أسبقيتها السياسية فى (الدلتا) ، لكن التجارة هنالك كانت تعتمد على حرية الوصول إلى إقليم الهاوسا . وحصلت الشركة الأفريقية الوطنية على ترخيص احتكارى عام ١٨٨٦ ، وأصبحت شركة النيجر الملكية المرخصة والمحدودة ، وبادر التاجر الإنجليزى (جولدى) على الفور إلى اعتمال كل الأجانب ، وكان فى هذا الإجراء انتهاك لاتفاقيات برلين . وفى عام ١٨٨٩ حاولت البحرية الفرنسية الدخول بالقوة إلى دلتا النيجر .لكن شعب الباتانى أصابها بالهزيمة .

وكان هذا الشعب حليفاً لشركة النيجر الملكية . وشهد العام التالى جيوشاً من الجمهورية الفرنسية (الثالثة) تهبط مجرى نهر النيجر ، لكن الملكة فيكتوريا أصدرت إعلاناً لتأييد حقوق التاجر الإنجليزى (جولدى) . وبعد ذلك بعامين قررت فرنسا أن تحتل بالقوة محمياتها على ساحل الداهومى ، وأن تربطها بالبعثات والحملات القادمة فى نهر النيجر من إقليم السنغال . واحتج ملك الداهومى الانعزالى على هذا التدخل والتحرش ، وادعى السيادة على المحميات الموجودة ، وطالب بالانسحاب . وبعد أكثر من عام حافل بالقتال العنيف الذى استعان فيه سكان داهومى بقوات المحاربات من الأمزون (Female Amazon Troops)(*) استسلمت المناطق الداخلية . والتقت الجيوش الفرنسية فى عام ١٨٩٤ ، وكانت تستعد للتحرك نحو مناطق شركة النيجر الملكية .

وأسرع (جولدى) باستدعاء فردريك لوجارد الذى كان قد أخضع (أوغندا) منذ وقت وجيز ، وذلك من أجل التفاوض لعقد سلسلة من الاتفاقيات القبلية بهدف وقف الغزاة الفرنسيين . وبدأت شركة النيجر الملكية تتجنب قبائل دلتا النيجر ، ومن ثم حرمتها من العمل ، وذلك بأن توغلت فى أودية النيجر الأوسط ونهر بنوى (Benue) مباشرة(**) . ونجحت الاتفاقيات التى عقدها لوجارد فى حماية هذا الاحتكار — لكن سباق عقد الاتفاقيات أدى إلى تضارب ضار فى المزاعم والدعاوى ، ومن ثم فقد اضطرت فرنسا وبريطانيا لأن تتفاوضا حول إدخال تعديلات على طول النهر من أجل رسم حدود معقولة . واتجه الاهتمام الفرنسى نحو الشمال إلى إقليم الهاوسا الذى كانت تعتمد شركة (جولدى) على التجارة معه . وفى نفس الوقت قام تجار الرقيق من قبائل الهاوسا بغارات دورية كما كانوا يعرقلون سير التجارة على طول النهر ، لذلك قاد (لوجارد) خلال عام

(*) نساء من عرق خرافى من المحاربات زعمت الأساطير أنهن يحاربن مع الجيوش ولا ينهزمن . (المترجم) .

(**) أحد فروع النيجر (المترجم) .

١٨٩٧ القوات الخاصة لشركة النيجر الملكية التى لم تكن تتحمل أدنى قدر من المسئولية أمام الحكومة البريطانية ، وسار بها إلى أراضى الحشائش فى إمارات الهاوسا — وكان القصد من ذلك إخضاع الولايات الإسلامية وضمها . ورفض بعض الأمراء توقيع اتفاقيات المحمية التى تحرم تجارة الرقيق ، كما أن تطور المصالح الفرنسية فى المنطقة هدد بنشوب الحرب ، وظهر أنه من الضرورى إيجاد قوة حربية كبيرة . وانضمت الحكومة البريطانية إلى الشركة فى تأمين ودعم قوة الحدود الجديدة فى غرب أفريقيا التى شكلها لوجارد والتى خاضت الحرب من أجل الفوائد الخاصة ، بالإضافة إلى الحفاظ على توازن القوى السياسى . واستمرت (قوة الحدود) هذه تحصل على إعانات مالية من الخزانة الإمبراطورية — لكن الشركة ظلت توجه أنشطتها دون إشراف من الحكومة . بيد أنه حين حققت الاتفاقية الإنجليزية الفرنسية الصلح عام ١٨٩٨ ، اقتضى الأمر إخضاع الشركة لتنظيم دقيق ، كما طالب البرلمان والرأى العام بالسيطرة الفعالة ، وبالإشراف على أى قوات أو مصالح تحصل على إعانات مالية من الحكومة . ومن ثم فقد سحب ترخيص شركة النيجر الملكية عام ١٨٩٩ وتولت محمية حكومية مسئولية المناطق الداخلية فى الشمال اعتباراً من أول يناير ١٩٠٠ :

وتحولت الشركة إلى مشروع تنافسى تجارى خاص يعرف باسم شركة أفريقيا المتحدة ، وكانت شركة يونيليفر هى الشركة المتحملة للمسئولية الرئيسية ، كما كانت شركة (ليفر إخوان) هى التى تقوم بتسويق منتجات زيت النخيل . وأنشئت (محمية أنهار الزيت) عام ١٨٨٥ لتأكيد دعاوى الحكومة البريطانية فى دلتا النيجر وعلى الساحل ، لكنها لم تبدأ نشاطها حتى عام ١٨٩١ . وقد تولى بعض أفراد الشرطة من الزنوج فضلا عن أسطول صغير ، يتبع وزارة الخارجية البريطانية ، حماية الاستقرار والتجارة فى هذه المحمية : وبعد ذلك بعامين امتدت السيطرة البريطانية إلى المناطق الداخلية بقصد منع الهجمات والغارات الواقعة على القبائل الموالية . وفى نفس الوقت

أطلق على الإقليم اسم جديد عرف باسم محمية ساحل النيجر (*).

وقد حدث نفس الامتداد لقوة الشرطة فى منطقة نهر بنين غربى النيجر لمسافة بسيطة ، واستمر التجار فى صلاتهم المتقطعة بمملكة (بنين) ، لكن حدث فى عام ١٨٩٧ أن ذبحت إحدى البعثات التبشيرية الإنجليزية الموفدة إلى هذه المملكة ، وكانت ثمة أنباء جديدة عن وجود قرابين بشرية متكررة تنم عن التعطش للدماء ، وكانت هذه القرابين البشرية صورة مشوهة لمؤثرات تجارة الرقيق البرتغالية القديمة . وتصرفت المحمية على وجه السرعة لإخضاع (بنين) وتأديبها ، ثم استطاعت ضمها فيما بعد . إلا أن آخر طغاة المملكة لم يقعوا فى الأسر ، ولم ينفذ فيهم حكم الإعدام إلا بعد عامين :

وفى أول يناير (١٩٠٠) تحولت المناطق الساحلية إلى وزارة المستعمرات التى أطلقت عليها اسماً جديداً هو نيجيريا الجنوبية ، وظل وضع مستعمرة (لاجوس) الخاضعة للسيطرة المباشرة منذ عام ١٨٦١ كما هو دون تغيير لكنها أصبحت محاطة تماماً فى ذلك الوقت بمحميتين حكوميتين بريطانيتين كبيرتين .

وكانت بحيرة تشاد هى القطاع الوحيد فى غرب أفريقيا التى لم تطالب بها دولة من الدول حتى بداية القرن العشرين ، وقد تسابقت كل من بريطانيا وألمانيا وفرنسا على البحيرة خلال عام ١٩٠٠ ، فكانت فرنسا من ناحية نهر النيجر ونهر الكونغو ، فى حين كان البريطانيون من ناحية

(*) هناك ملاحظات هامة يثيرها هذا العرض السريع للأحداث :

(أ)الطريقة التى يتم بها استعمار هذه المناطق تبرز دور الشركات التجارية كرائدة للاستعمار الأوربى ، وهكذا يمكن أن نقول إنه هنا وفى مناطق كثيرة فى أفريقيا انقلب المبدأ القائل بأن التجارة تتبع الاحتلال العسكرى .

(ب) استعمار نيجيريا تم على مراحل ، فلم تتخذ نيجيريا شكلها الحالى بحدودها السياسية ووحدتها الإقليمية إلا منذ عام (١٩١٤) .

(جـ) اسم نيجيريا ، وهو مرتبط بلفظ (Negro) يشير إلى المسميات التى أطلقها الأوربيون على هذه المناطق من القارة الأفريقية وعلى أهدافهم نفسها(المترجم)

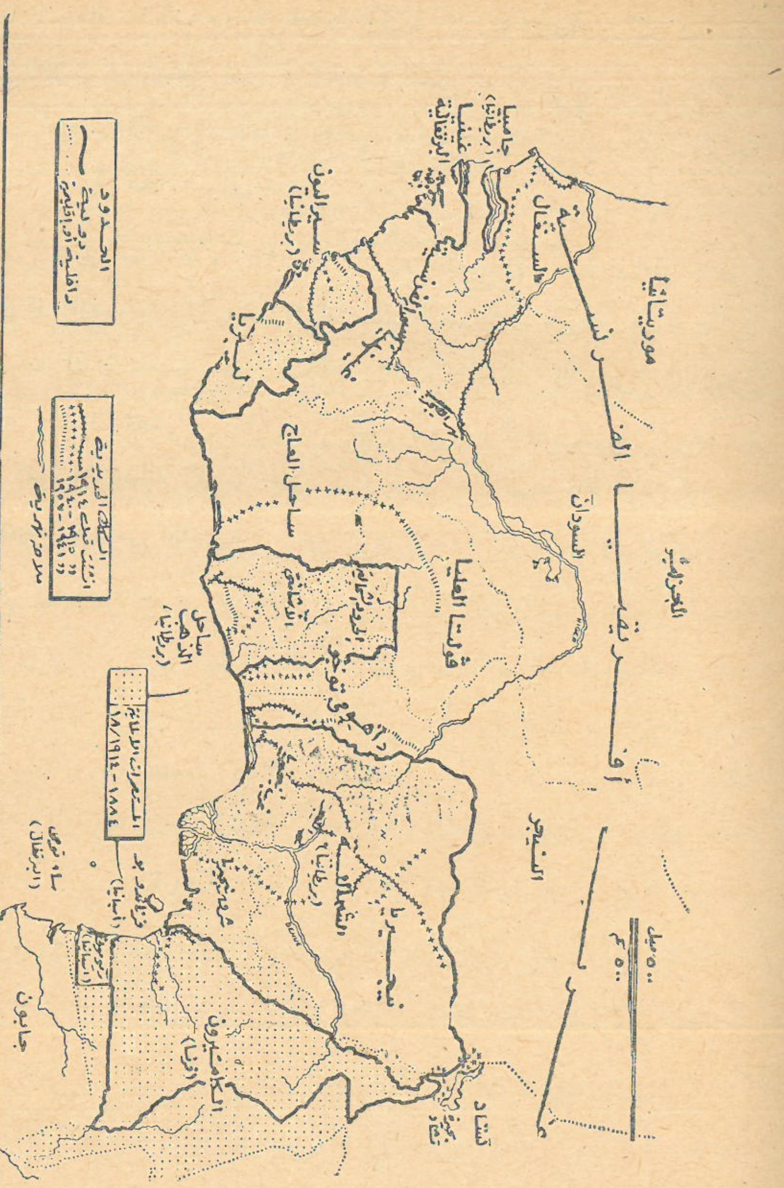

تطور المواصلات فى غرب أفريقيا ١٨٨٤ - ١٩٥٧

تيجيريا ، وكانت ألمانيا من مرتفعات الكميرون ؛ واستطاعت كل دولة من الدول الثلاث أن تدعى حقاً فى الخط الساحلى — لكن الميجور (فرانسوا جوزيف أميدى لامى) استطاع مغامراً ومضحياً بحياته أن يكفل لفرنسا نصيب الأسد فى هذا السباق .

ومن ثم لم يأت عام ١٩٠١ إلا وكانت الملامح الأساسية لمناطق النفوذ الأوربى قد اتضحت ؛ وقد طرأت عدة تعديلات طفيفة فى السنوات اللاحقة ، إذ لم يخضع بعض السكان المحليين للحكم الأوربى حتى العقد الثالث من القرن العشرين ، لكن الاهتمام الأول والشغل الشاغل فى غرب أفريقيا كلها بعد بداية القرن الحالى كان يتركز على تسيير دفة الإدارة وعلى تحقيق التطور السلمى الهادىء :

١٧

السلام والنفوذ والقوى الاستعمارية

بدأ النفوذ السياسى والاقتصادى لأوربا يسود غرب أفريقيا كلها منذ مطلع القرن العشرين . وقد فرضت الحاجات السياسية والتجارية ومتطلبات المواصلات للدول الأجنبية معالم الحدود فى غرب أفريقيا . فلم ترسم هذه الحدود فى ضوء العوامل البشرية ، أو يراع فيها التقاليد القبلية . فقد قسمت الروابط القبلية ، وفتتت التكتلات الاقتصادية والسياسية المحلية بصورة تعسفية مجحفة . ومثال ذلك أن بعض قبائل (الإيوى) كانت ضمن إطار قبائل الأشانتى التابعة لبريطانيا ، فى حين أن معظم قبائل (الإيوى) كانت تتبع (التوجو) الألمانية . أما (اتحاد الفولانى والهاوسا) الذى قسم بين ألمانيا وفرنسا وبريطانيا — فقد انهارت أنماطه المستقرة فى مجال التبادل التجارى ، كما انهارت وحدته الاجتماعية . فلقد فرضت على المنطقة تقسيمات إقليمية جديدة كما فرضت ستة أنماط من الحكم الأوربى .

وكان الهدف من هذا الفصل هو تحديد معالم التطور الذى طرأ على الأجهزة الإدارية ذات الطابع الدائم والموحد فى غرب أفريقيا .

وكانت الأجهزة الإدارية فى العادة تعكس اتجاه الحكومات الأوربية المعنية ، ولم تكن تربطها بالأوضاع الأفريقية إلا صلة غير مباشرة . فالسلطة الفرنسية التى كانت تتسم بالنظام المفرط فى مركزيته اعتمدت بصفة عامة على التأييد الضمنى للزعماء المسلمين ، وكانت تتعامل بنفس الأسلوب مع مدن الهاوسا ومزارعى إقليم السافانا ، وقبائل الغابات المطيرة . أما الحكم الألمانى فكان يركز على حماية التجارة ، لكنه حاول تجنب المسئوليات الكبيرة ، ولم يول إلا اهتماماً محدوداً للقضايا بعيدة الأجل أو للحاجات

المحلية . وكانت بريطانيا تتعامل (بالأسلوب غير المباشر) من خلال الولايات القائمة فى محمية نيجيريا الشمالية ، ولعل ذلك كان أبرز مسايرة للتقاليد فى غرب أفريقيا كلها - إلا أن بريطانيا كانت تحكم بالأسلوب المباشر فى محمياتها ومستعمراتها الأخرى ، واستثنت من هذه القاعدة مستعمرة سيراليون التى كانت تسكنها سلالة الأرقاء السابقين المصطبغين بصبغة الغرب. وكانت ليبيريا تتمتع بالاستقلال الاسمى ، وكان منهاجها يتسم بالتفرد والعشوائية فى طابعه ، وقد تمخضت كل سياسة من هذه السياسات الست عن آثار ونتائج متمايزة .

وكانت فرنسا تستهدف ولو نظرياً على الأقل - تحويل جميع الأفريقيين الخاضعين لاستعمارها إلى مواطنين فرنسيين ، وفى عام ١٨٤٨ منح حق المواطنة للشبان المحليين ولسكان المدن البيض فى السنغال مع حق (التمثيل) فى باريس : وحين فتحت مدن أخرى اتبعت نفس الترتيبات ، وبحلول عام ١٨٩٥ أدى نمو الإمبراطورية إلى الخشية من طغيان عناصر الأفريقيين ممن لهم ثقافات وقيم غريبة على الوطن الأم نتيجة لعملية الاستيعاب(*) أو لمنحهم الحقوق المدنية . لكن تحولت فكرة (الاستيعاب) فيما بعد إلى فكرة (الارتباط) : وقد احتفظت (العناصر المستوعبة) بحق المواطنة ، وكان من حقها أن تورثها لأبنائها ، إلا أن نظام الاستيعاب والإدماج هذا توقف بعد ذلك . بيد أن هذا النظام (نظام الاستيعاب) بقى فى متناول الأفريقى إذا كان من (الصفوة المختارة)**، أى إذا انفصل عن ثقافته المحلية من

(*) قامت نظرية الاستيعاب على أساس بعض المبادىء البراقة فى مظهرها التى أعلنتها الثورة الفرنسية ، لكن الهدف الأساسى منها كان صبغ المستعمرات بالصبغة الفرنسية عن طريق فرض ثقافة الفرنسيين ولغتهم وتقاليدهم وتعاليمهم الاجتماعية والسياسية على الأفريقيين حتى يستوعبوها فيصبح تكوينهم وتفكيرهم . . تماماً كالفرنسيين الأوربيين.

(**) حاولت فرنسا فرض سياسة (الفرنسة) على جميع الأفريقيين . ومن الوسائل التى اتبعت فى هذا المجال محاولة خلق مجموعة من الأفريقيين قادرة على استيعاب الثقافة الفرنسية ، وأطلق على هذه المجموعة التى تمثل حلقة الاتصال بين الأفريقيين ، والمستعمرين اسم (النخبة الممتازة) أو (الصفوة الممتازة) .

أجل الارتفاع للمستويات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية الفرنسية .

وفى عام ١٩٠٥ حلت الحكومة المدنية المركزية محل الإدارات العسكرية المستقلة فى غرب أفريقيا ، وكان النموذج الإدارى هو صنيعة (الاتحاد) لتحقيق التطور الاقتصادى والثقافى الموحد . وكانت كل القرارات تصدر فى الواقع من باريس إلى الحاكم العام فى أفريقيا الغربية الفرنسية فى (داكار) . وكانت سلطته المباشرة والكاملة تمارس من خلال عناصر مختارة من الأجهزة الأفريقية التقليدية : وكان الحاكم العام مسؤولا عن حماية ممتلكات الأراضى الأفريقية من المشترين الأوربيين - كما كان يتولى إدارة مشروعات السكك الحديدية ومشروعات التنمية الزراعية .

وكانت فرنسا تتبع أسلوب الحكم المباشر وتستغل المستعمرة لدعم اقتصادها ، وكان الأفريقيون (رعايا) تميزهم فروق خاصة تحول دون اندماجهم الثقافى - لكن (النخبة الممتازة) من هؤلاء الأفريقيين كانت بمثابة (شركاء صف) فى عملية النقل المستمر للثقافة والمدنية الفرنسية ، وكانت تلك النظرية تستهدف تحقيق شخصية متكافئة فى نهاية المطاف ، غير أن الواقع كان يعكس حقيقة التبعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وفى إطار الجمهورية الفرنسية ، كانت السلطة تكمن فى يد الحكومة المركزية - ومنذ عام ١٨٤٨ - كان بعض هذه السلطة يفوض للمدن السنغالية ؛ حيث مارستها المجالس النيابية للمواطنين ، هذا مع احتفاظ سلطات باريس بحق المراجعة أو النقض والإلغاء . على أن نظام المجالس لم يمتد مطلقاً خارج نطاق سكان المدن المستوعبة ، وذلك حتى منتصف القرن العشرين .

ولم يكن للعناصر المستوعبة ، أو للرعايا ، أية مؤسسات تمثيلية ، كما أن أفريقيا الغربية الفرنسية قد قسمت إلى ثمانية أقاليم يحتوى كل منها - بدوره - على ما يصل إلى عشرين دائرة . وكانت الحدود تقطع - عن قصد - أوصال القبائل من أجل مكافحة التقاليد الانفصالية . ويتولى قائد فرنسى - إلى جانب جهازه الاستشارى - الإشراف على كل دائرة . وكانوا يعينون الرؤساء الأفريقيين الخاضعين لسلطتهم المباشرة : وذلك فى مراتب متدرجة انقسمت إلى ثلاث درجات فى بادىء الأمر ، ثم انتهت إلى حوالى عشرين

درجة أو مستوى ، ومنح كل منهم قسما فرعيا ، أو إقليما أو مقاطعة أو قرية . وكان هذا التقسيم بدعة فرنسية تتحدى المعالم القبلية والثقافية التقليدية : وكان عظم المعينين فى هذه المناصب من رؤساء القبائل السابقين ، لكنهم وجدوا من العسير إدارة شئون الشعوب الغريبة والثقافات الممزقة التى أنيطت بهم أمورها .

وقد جعلت فرنسا هؤلاء الرؤساء بمثابة موظفين مدنيين بيروقراطيين ، وذلك من أجل الارتقاء بمستوى كفايتهم ومدى تأثيرهم ، دون أن تترك الباب مفتوحاً للطغيان أو الاستغلال للسلطة .

أما فى إقليم السافانا فقد كان الأسلوب متشابهاً إلى حد كبير ، وإن كان الفرنسيون قد وجدوا تأييداً قوياً لأساليبهم من رجال الدين المسلمين المحافظين :

وقد هيأ الحكم الأوربى السلام ، وحقق النظام ، بأن قضى على الحروب الفوضوية التى اعتاد الطغاة المحدثون خوضها ، وبعد تطبيق سياسة الاستيعاب والتمييز لم يكن ثمة أى ضغط بهدف صبغ الرعايا الأفريقيين بالصبغة الأوربية. وقد رحبت فرنسا بالقانون الإسلامى الذى قدمه رجال الدين ، إذ أنه كان يؤيد الوحدة الإقليمية ، لا الوحدة القبلية ، كما كان يأمر بالطاعة لأولى الأمر . وقد هيأ هذا القانون لفرنسا فرصة تحقيق السلام وتنمية التجارة والكفاية فى الإدارة . كما استطاع المسلمون المحافظون بدورهم ممارسة الدعوة لدينهم ، وسمح لهم بالحفاظ على سيطرتهم على تقاليدهم وعلى تعليمهم القرآنى :

ولم تلق الإرساليات المسيحية فى إقليم السافانا تشجيعاً ، لأنها كانت تزعزع مكانة أنصار فرنسا من المسلمين ، كما كانت تهدد الاستقرار الاجتماعى . وقد اعتاد المفكرون الثناء على التسامح الذى اتسمت به السياسة الفرنسية ، وعلى فاعلية التحالف مع البيروقراطية والديانة والشريعة الإسلامية ، حتى إنهم وصفوا الإمبراطورية الفرنسية بأنها « أضخم بلاد المسلمين فى العالم » . بيد أن هذا التحالف كان بمثابة تناقض مباشر للرسالة الثقافية الفرنسية ، كما كانت تمثل دائما الأداة للتوسع الفرنسى الإسلامى المزدوج .

ولم تتحقق لفرنسا أطماعها الاقتصادية ، فقد كان مستثمرو القرن التاسع عشر يحلمون بالثروة والفرص — لكن إقليم السافانا كان فى معظمه يتسم بالجفاف والخلخلة السكانية والفقر فى الموارد الطبيعية . وقد طرحت خطة نوقشت لسنوات عديدة تدعو لشق قناة محيطية عبر تونس بحيث تغمر أرض الصحراء الكبرى بالمياه ، وتحفر القنوات الموصلة لحوض النيجر والكونغو وبحيث يمكن للبواخر الفرنسية العبور فى مياه محمية من البحر المتوسط حتى خط الاستواء .

لكن حين أثبت أحد علماء الجيولوجيا الإيطاليين أن الصحراء تعلو على مستوى سطح البحر — تحول المشروع إلى إنشاء خط حديدى . وجرت مناقشة طويلة بين الذين نادوا بمسح الطريق وبين أنصار الاستكشاف بواسطة الخط الحديدى ، وكانت وجهة نظر (أنصار الكشف) أنهم سوف يمدون الخط الحديدى مع تقدمهم ، ومن ثم تتوافر لهم المؤن والحماية دون صعوبات . كما أن نفقة البناء عبر العقبات غير المنظورة سوف تقل عن نفقات الحملات المنفصلة . بيد أن العقول التى تعودت الحذر هى التى تغلبت وسادت فى النهاية ، وأرسل فريق لإجراء المسح فإذا به يقع ضحية للمحاربين البربر : وحين اتضح أن السافانا إقليم فقير ، تبدد كل اهتمام بالمشروع الممتد عبر الصحراء ، ولم تشق الطرق على الإطلاق :

وبعد عام ١٩٠٠ طلبت الحكومة الفرنسية من كل إقليم أن يفى باحتياجات ميزانيته ، ووضعت الميزانية بمعرفة قادة الدوائر ، وبمعرفة رؤساء الأقاليم الفرنسيين . وقد حدثت بعض الصعوبات فى جباية الضرائب من سكان الغابات المطيرة ، ولكن السلطات الإسلامية فى إقليم السافانا أبلت روح التعاون.

وقد حصل الرؤساء المعينون على عمولة محدودة ، بالإضافة إلى مرتباتهم المدنية . وكان هنالك — من الناحية الكلية — نظام تعليمى ، وكان يتعين على الرؤساء اجتياز الامتحانات باللغة الفرنسية قبل تعيينهم فى وظائفهم ، كما حظر التعامل باللغات المحلية . على أن تشييد المدارس وتزويدها بالمدرسين كان يحتاج

إلى نفقات باهظة ، كما أن هذه المدارس كانت تتنافس مع المراكز القرآنية ، ومن ثم فلم ينشأ منها بالفعل إلا القليل .

لقد قيل — وربما كان هذا القول عن حق — إن التفرقة ، أو التمييز العنصرى ، ظواهر لم تعرف فى أفريقيا الفرنسية . لكن التفرقة الفعلية تحققت من خلال التمايز على أساس المعايير الإقليمية والثقافية ، فالمواطنون من المدن السنغالية كانوا يختلفون اجتماعياً وسياسياً عن الأفريقيين المستفيدين بنظام الاستيعاب ، أو الأفريقيين الرعايا ، كما كانت (الصفوة المتفرنسة) « أى التى اكتسبت صفات عنصر الغال » تنأى بنفسها عن الثقافة المحلية للعوام .

لقد كان الحكم الفرنسى فى الواقع يهتم ، بالفعل لا بالقول ، وكان يميل إلى العمل من خلال مجموعة منتقاة من الأنظمة المحلية المتكيفة لتتلاءم مع الحكم المباشر .

أما الأساليب التى اتبعها الألمان فى التوجو والكميرون فقد كانت تختلف اختلافا بينا . على أن نظام الإدارة كان لا يزال فى طور النمو حين ضاعت هذه الأقاليم إبان الحرب العالمية الأولى . كان الكونت (أوتوفون بسمارك) قد ألزم حكومة القيصر بحمايته وإخضاع الإقليم الذى يحصل عليه التجار الألمان ، لكنه كان يعارض دائما إقرار أى فتوحات رسمية مقصودة .

وكانت التوجو والكميرون مناطق محمية — لكن عنصر المبادرة كان عادة بين أيدى الأفراد ؛ كما رخص للشركات الاحتكارية القوية العمل فى المحمية وتطويرها . ولكن شركات التوجو والكميرون لم تحظ مطلقا بروؤس الأموال الكافية ، أو التنظيم اللازم لممارسة النشاط على نحو مؤثر . وإذا استذكرنا الأحداث الماضية لرأينا أنه من الواضح الجلى أن الشركات القانونية — ذات السلطة المطلقة تقريبا — قد عفى عليها الزمن ، وهى لا تستطيع منافسة الحكومات القومية المنظمة ، مثل الحكومة الفرنسية أو البريطانية فى المناطق المحيطة بالمحميات الألمانية ، كما كانت تعجز عن توفير عناصر الوحدة والسلطة والكفاية التى تتطلبها الحيازة أو الملكية الحديثة .

وكان بسمارك منذ عام ١٨٩١ ، قد سمح على مضض بإنشاء قوة شرطة محلية فى الكميرون ، وكانت تتألف من عناصر مرتزقة من الداهومى والهاوسا وقبائل (الكرو) الليبيرية . ثم أضيف إلى هذه القوة فيما بعد مجندون من التوجو والسودان — لكن القوة كانت قليلة العدد مشبعة بروح التمرد . وفى عام ١٨٩٥ أنشئت قوة ميلشيا أفريقيا خفيفة (Schutztruppe) للحفاظ على النظام ، ولكن — مع ذلك — لم يتوافر للأقاليم الألمانية إلا قدر طفيف من الحماية أو الحراسة .

واتجهت الجهود الألمانية المضنية نحو السيطرة على التجارة المربحة بين الساحل والمناطق الداخلية فى الكميرون . وكانت قبائل (دوالا) منذ زمن بعيد تقوم بدور الوساطة التجارية بين السفن الساحلية الأوربية وبين مستودع (أى المكان الذى كانت تتجمع فيه البضائع) بضائع قبائل الفولانى والهاوسا (ياوندى) التى تبعد مسافة ١٢٥ ميلا داخل البلاد . وفى الاتفاقية التى عقدها الدكتور جوستاف ناختيجال مع الملك بيل ملك (دوالا) عام ١٨٨٤ تعهدت ألمانيا باحترام القبائل وكفالة الحماية لها . وفيما بين أعوام ١٨٩١ ، ١٨٩٥ نشبت حرب سافرة هددت بوقف النشاط التجارى كافة ، واضطرت الحكومة لاستخدام قوة الشرطة الجديدة وقوات الميليشيا التى شكلتها من أجل استعادة الهدوء ، واستطاع التجار الألمان بعد ذلك السيطرة على طرق التجارة المؤدية إلى ياوندى .

وبعد قمع حركة قبائل (دوالا) أصبحت المشكلة العسيرة تتمثل فى موضوع النقل — إذ كانت قوافل الحمالين الأفريقية أمراً ضروريا ، لأن كل دواب الحمول سقطت صرعى ذبابة التسى تسى . وقد وضع مشروع لمد خط حديدى منذ عام ١٩٠١ — لكن إنشاء الخط لم يبدأ حتى عام ١٩١١ — ولم يكن الخط يمثل أى أهمية حتى تولت حكومة الانتداب الفرنسى استكماله فى عام ١٩٢٧ . وفى نفس الوقت وصل إلى (ياوندى) طريق بدائى للسيارات عام ١٩١٣ ، ووافقت فرنسا عام ١٩١١ على السماح للسفن الألمانية باستخدام

الموانى على نهر الكونغو ، وهو طريق لو استخدم ليسر الوصول إلى (ياوندى) لكن القيصر وتجاره افتقروا إلى الوقت وإلى المال اللازم للاستفادة من هذا الامتياز قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى .

ومن ثم كان لعنصر العمل أهميته القصوى طوال فترة الوجود الألمانى . كما كان الطلب كثيراً على القوة البشرية للعمل فى المزارع التى أنشأها المستوطنون الأوربيون على سفوح جبل الكميرون شمال غربى دوالا . وكان من المتعذر زراعة القطن ؛ ومرد ذلك ضرورة توافر أعداد كبيرة من العمال غير المهرة لأعمال الزراعة ، ولجنى القطن ، هذا كما أن الأوبئة أحبطت كل التجارب لزراعة البن ، أما زراعة الدخان فقد كانت أسعد حظا ، وذلك لأنها برغم حاجتها إلى رعاية دقيقة — كانت تجتذب العمال المهرة ذوى الأجور العالية بسبب ارتفاع أسعارها .

وكانت المزارع ، مثل التجارة ، تركز اهتمامها على تحقيق الفائدة الاقتصادية أكثر مما تستهدف تحقيق الرخاء المحلى . ولم يكن ثمة إلا أقل قدر ممكن من الدعاية الألمانية حول (عبء الرجل الأبيض) (*) . لكن السكان الأفريقيين كانوا يعيشون داخل حماية واضحة بسبب ندرتهم وأهميتهم . وقد فرضت الضرائب الفردية ، كما لجأ الألمان للسخرة ، ذلك مثلما كان الأمر فى الأقاليم الفرنسية المجاورة ، من أجل دفع الأفريقيين على العمل . أما النتائج المباشرة للاحتلال الألمانى فقد تمثلت فى الصراعات بين أفكار القبائل الأفريقية عن حيازة الأرض والمفهومات الأوربية الخاصة عن الملكية الثابتة للأرض ، وقد سادت التقاليد الأفريقية عدة سنوات ، لكن القانون الألمانى كان هو الفيصل فى البت فى دعاوى الأرض الخاصة بالأوربيين . ولقد حسم هذا الصراع إلى حد كبير بسن تشريع قانونى موحد فيما بين عام ١٩٠٣ ، ١٩٠٧ ، وقد استمد هذا التشريع من السوابق

(*) اشتهر الألمان بالصراحة ، فحتى الكتاب الألمان ذكروا صراحة الدوافع الحقيقية للاستعمار ، ولم يحاولوا التخفى وراء دوافع إنسانية أخرى غير حقيقية (المترجم) .

الأفريقية والسوابق الألمانية ، وأصبح سارى المفعول بالنسبة للسكان كافة ، بغض النظر عن الأصل .

وكانت السلطة السياسية كلها — حتى على مستواها المحلى — فى يد السلطات الاستعمارية الألمانية بعد إخفاق الشركات المرخصة عام ١٨٨٦ فى إدارتها . وقد فوضت السلطة المحلية للرؤساء الأفريقيين الذين أولتهم الحكومة والتجار ثقتهم ، ولم يحل القضاة المدنيون محل القادة العسكريين الألمان فى المناطق الداخلية إلا عام ١٩٠٥ ، إلا أنه بعد ذلك بعامين وجد إلى جانب الحاكم مجلس تشريعى ، وكان هذا المجلس مؤلفا من مزارعين ، ومبشرين ، وتجار ، وموظفين استعماريين أوربيين ، ممن كان لهم نفوذ كبير ، وإن لم يكن لآرائهم صفة الإلزام . وقد أعرب أعضاء الرايشتاج الألمانى عن خشيتهم من أن يكون المجلس خطوة فى سبيل الحكم الذاتى ، ذلك الحكم الذى كان من رأى الكثيرين منهم أنه يجب ، ألا يمنح إلا للمستوطنين البيض فحسب . وكان ثمة شعور قوى فى برلين مؤداه أن الحكومات الاستعمارية يجب أن تتكفل بنفسها ، وقلما منح الرايشتاج إعانات مالية إلا فى حالات خاصة ، كما حدث فى شرق أفريقيا عام ١٩٠٧ حين طالب الرأى العام باتخاذ إجراء للقضاء على الأخطاء . ولذلك كانت المستعمرات تعتمد فى إيراداتها على الضرائب الفردية ورسوم الواردات ، وبيع الامتيازات والتراخيص التجارية . ومن ثم فهى لم تكن قادرة فى العادة على تمويل إصلاحات واسعة ، كما حال دون تحقيق التنمية أو زيادة الإيرادات ما كانت تتبعه الدولة الأم من الاستمرار فى فرض الرسوم على منتجات المحميات الأفريقية التى كانت تعتبر أرضا أجنبية من الوجهة القانونية .

ورغم ذلك فقد حققت حكومات المستعمرات تقدما ملحوظا فى البحوث الزراعية ، فقد استحدث برنامج تعليمى من أجل زيادة كفاية العمال الأفريقيين . والواقع أن الكميرون كانت عام ١٩١٠ الإقليم الأفريقى ،

الأول الذى يطبق فيه نظام الحضور الإلزامى . على أن التركيز كان ينصب على اللغة الألمانية ، ولم تكن هناك مدارس كافية لإيواء كل الأطفال .

وقبيل اندلاع الحرب عام ١٩١٤ أبدت ألمانيا كثيراً من البوادر على اتخاذ موقف جديد نحو مستعمراتها ، فلقد كان هنالك شىء من الاهتمام ببرنامج طويل المدى يؤدى إلى تحقيق الحكم الذاتى ، وكان يقابل هذا الاتجاه عدة مقترحات لمنح المستعمرات نوعاً من التمثيل المباشر فى رايشتاج برلين . وبدا أن مشكلات التعليم والنقل قابلة للحل ، وقد ازداد اهتمام الحكومة برعاة الأفريقيين ، كما بدا أن الرايشتاج أكثر ميلا للموافقة على الإعانات والمشروعات العامة للتنمية . كما كانت ثمة بوادر عن ازدياد الاهتمام بالاستغلال الكافى وفى الغزو المباشر للمستعمرات البريطانية والفرنسية والبرتغالية . لكن أعداء ألمانيا الذين قاموا بغزو التوجو والكميرون ، وكذلك محميات شرقى أفريقيا وجنوبها الغربى ، بددوا كل هذه الأحلام :

أما عن تجربة بريطانيا وإداراتها فى غرب أفريقيا فقد تميزت خلال السنوات الأربع عشرة الأولى من القرن العشرين ، بالتعقيد ، وبالتغيرات السريعة والمشكلات الفريدة :

ولقد كانت هنالك ثلاث مساحات متصلة من الأقاليم ، ولكن كانت تضم ثمانية نظم حكم مستقلة (سيراليون) كانت مستعمرة تضم الرقيق المحررين وتمثل محمية للسكان المحليين ، ومستعمرة ساحل الذهب — تحدها شمالا مستعمرة الأشانتى ومحمية الأقاليم الشمالية ، وأقاليم نهر النيجر ، ومستعمرة لاجوس ، ومحمية ساحل النيجر ، ومحمية نيجيريا الشمالية — وتحتاج كل منها إلى نظرة خاصة .

بدأت نيجيريا المعاصرة تظهر عام ١٩٠٠ ، ففى أول يناير من ذلك العام ، انتقلت حكومة الاتفاقية والسلطات السياسية العسكرية لشركة النيجر الملكية إلى التاج البريطانى . وأصبح السير فردريك ديلترى لوجارد الوكيل الشهير للشركة قبل ذلك — مندوبا ساميا للمحمية الجديدة ، وتحولت صداقته

مع (فلورا شو) — التى كانت قد ابتدأت بتبادل الآراء والأخبار حين تولت تحرير شئون المستعمرات فى صحيفة التايمز عام ١٨٩٣ ، إلى قصة عاطفية رومانسية ، وإن لم يتزوجها إلا فى عام ١٩٠٢ .

وحين كتبت فلورا شو عن مناطق الحكم الجديدة لخطيبها لوجارد ابتكرت اسم نيجيريا الذى أقره البرلمان رسميا تحت اسم (نيجيريا الشمالية) حتى يوضح أن سلطة لوجارد لا تتضمن إلا جزءاً من مصالح بريطانيا فى حوض نهر النيجر ؛ وبعد ذلك قدمت الليدى لوجارد استقالتها من رياسة التحرير كى تعمل مع زوجها فى نيجيريا ، لكن اعتلال صحتها حال بينهما وبين البقاء مدة طويلة فى المحمية ، لكنها استمرت تقدم له المشورة . وقد بدأت العمل فى أول تاريخ علمى كبير لتلك المنطقة(١) .

وأتاح ضم نيجيريا لبريطانيا سلطة حكم عدد من السكان يفوق ما أتاحه لها أى قرار منفرد منذ فتوحاتها فى الهند فى مطلع القرن التاسع عشر. وكانت مهمة لوجارد ضخمة ، وربما كان ذلك بسبب التقارب فى المنافسة الأوربية (أى بسبب تضارب المصالح الاستعمارية) . وكانت المهمة فريدة متميزة ، كما كانت تنطوى على إخضاع وإدارة عدد من مجتمعات السافانا المنظمة المستعمرة ، وكذلك إخضاع الرعاة وعدد من القبائل فى الغابات الاستوائية . وكانت سلطة الحكومة تستند إلى عدد من الاتفاقيات الموروثة من الشركة ، وكانت معظم هذه الاتفاقيات ذات نمط واحد ، وقد أعدت سلفا وقدمت على عجل للرؤساء لتوقيعها حين دخلت الشركة فى سباق مع الجيوش الفرنسية الزاحفة للحصول على مناطق النفوذ ، وكان الغموض يكتنف بعض الاتفاقيات فيما يتصل بالحدود . وكان بعضها يتعارض مع الاتفاقيات التى عقدتها فرنسا

(١) يقصد بذلك كتاب A Tropical Dependency : An Outline of the Ancient History of the Western Soudan with an Account of the Modern Settlement of Northern Nigeria, London, 1960 .

أو مع الاتفاقيات القبلية الأخرى التى عقدتها الشركة . ولم يكن بعض هذه الاتفاقيات يتلاءم مع خصائص الأوضاع السياسية والجغرافية المحلية :

وفى بعض الحالات آثر الرؤساء الأفريقيون — الموقعون على الاتفاقيات — تجاهل أو إهمال البريطانيين تماما ، ومثال ذلك أن سلطان (السكوتو) — الذى كان يمثل سلطة الفولانى المسيطرة على ولايات الهاوسا القومية — قد تجاهل تماما تلك الرسالة التى تنص على أن لوجارد قد أصبح يمثل الحكومة ، بعد أن كان يمثل الشركة . وقد قبل الأمراء ورؤساء القبائل بالقرب من النهر هذا التحول ، إلا أن الذين كانوا خارج نطاق النفوذ الممتد للشركة رفضوا التحول . ولم يكن فى استطاعة لوجارد أن ينجز الكثير حتى عام ١٩٠١ حين انتقلت القوات التى حاربت الأشانتى تحت قيادته :

وكانت أولى العمليات تستهدف جلابى الرقيق فى كنتاجورا ويولا — وكانت هذه التجارة تتسم بالعنف والشراسة ، فقد تحدى ناجواماشى أمير كونتاجورا القوات الانجليزية التى أسرته بقوله : « هل تستطيعون منع القطط من اصطياد الفئران ؟ أنا حين أموت ستجدون عبدا فى فمى » . وفى عام ١٩٠٤ ازداد عدد الأسرى من الكميرون فى أسواق رقيق نيجيريا الشمالية إلى درجة أنهم كان يشترون بشلن وستة بنسات إلى شلنين (٠٫٣٦ إلى ٠٫٤٨ دولار للرأس الواحد) . وقد توقفت تجارة الرقيق عمليا بحلول عام ١٩٠٧ .

وكانت الخطوة الثانية للوجارد خلال عام ١٩٠٢ هى السعى لتأمين حدود المحمية ضد التحرشات الفرنسية ، وقد رحبت الولايات الصغيرة القائمة فى النيجر الأوسط بالبريطانيين الذين حرروهم من طغيان السوكوتو ، وأمير نوب (Nupe) : ولكن فى منطقة بحيرة تشاد تطلب الأمر وجود قوة عسكرية لتحطيم السلطة المركزية لقبائل البورنو التى يحكمها العرب والتى كانت تناصر الفرنسيين كما كانت تمارس تجارة الرقيق .

وكانت المشكلة الثالثة هى قهر الدويلات القوية التى تحدت الحكومة

البريطانية . فبعض ولايات الهاوسا التابعة ، أو الصغيرة ، رحبت بالحماية التى عرضتها بريطانيا ضد سادة الفولانى وضد جلابى الرقيق المعاندين — لكن سلطان السوكوتو ازداد فى عداوته . فقد كتب إلى (لوجارد) يقول له : « ليست هناك معاملات بينى وبينك إلا مابين المسلمين والكفار — أى الحرب كما أمرنا بذلك الله سبحانه وتعالى» . ومن ثم تعرض البريطانيون لخطر حرب جديدة ، وقد رفض الرعايا من قبائل الهاوسا أن يتبعوا قبائل الفولانى فى القتال ، ومن ثم استطاعت القوات الحقيقية التابعة (للوجارد) أن تفرض السيطرة على الإمارات الشمالية خلال عام ١٩٠٣ .

وكانت الموارد المتاحة للبريطانيين من المال والرجال محدودة ، ويتعين عليهم أن يديروا بهذا القدر المحدود شئون عدد هائل من السكان الشماليين المنظمين . وكانت معظم أجزاء الإقليم تبعد كثيراً عن نهر النيجر حيث يتوافر النقل ، وحيث كانت ألمانيا تحكم من قبل . ولقد استعان (لوجارد) بخبرته السابقة فى إدارة المحميات فى نياسالاند وأوغندا ، وكانت تلك الإدارة تقوم على أساس الاتصال بين المسئولين البريطانيين وبين البيروقراطية الأفريقية الراسخة ، وإن كانت قد عدلت وصيغت لتكون أكثر ملاءمة لنظام الهاوسا والفولانى المنتشر القائم آنذاك . وأطلق على النتيجة التى تمخضت عن كل ذلك اسم (الحكم غير المباشر) ، وظلت سيطرة الفولانى باقية كما بقيت لغة الهاوسا وجهازهم البيروقراطى وقوانينهم وتشريعاتهم — كما نصبت (المقيمين) البريطانيين بصفة استشارية إلى جانب كبار الأمراء والمديرين الأفريقيين. وبحلول عام ١٩٠٦ كان هذا النظام يسير سيراً حسناً ، فكسب تأييد سلطان الفولانى فى سوكوتو ، الذى زاد خلال تلك السنة من حجم الجيش البريطانى باستكمال فتح المحمية .

أما الحكم غير المباشر فقد استهدف الحفاظ على الحكم الأفريقى

التقليدى والتقليل إلى أقصى درجة من مسئولية البريطانيين ، وقد كان هذا النظام ، فى جوهره ، يستهدف مجرد وضع الأوربيين إلى جانب أرستقراطية الفولانى ، بعد تنشيطها وبث الحياة فيها ، بحيث تولت تلك فيها بعد شئون حكومات الهاوسا القديمة .

وحدد المندوب السامى (لوجارد) اختصاص المستشارين البريطانيين بأربعة ميادين محددة تقريباً هى :

١ — الحفاظ على الهدوء والاستقرار ، وتحريم الحروب الفتاكة والغارات الحربية ، وأعمال السلب والنهب ، مع التزام كل رئيس أو أمير فى كل منطقة بتدبير قوة شرطة بوليس محلية كافية .

٢ — الحد من المظالم والمفاسد ، وأن تطبق القوانين على الجميع وبروح إنسانية ، ولا يحق للمقيمين البريطانيين التدخل فى الشئون الداخلية إلا لمنع الخطأ والاستغلال فى الأموال ، والحفاظ على النظام الضريبى القائم مع خضوعه للتبسيط والتوصية والمراجعة ، على أن يدفع كل رئيس أو أمير ربع (أصبح نصف بعد ذلك) إجمالى المتحصلات للمندوب السامى الذى يهيء خدمات الصحة والنقل والمشروعات العامة الحديثة .

٣ — الحد من التجارة مع الممتلكات الفرنسية المجاورة : وقد كانت تجارة نيجيريا تجارة وصلات تقليدية — مع أقاليم السافانا وولايات الفولانى والهاوسا التى خضعت للحكم الفرنسى ، وقد أدى التقسيم الأوربى إلى تفتيت المنطقة ، وأقام حدوداً سياسية جديدة ، وحواجز تعريفية جديدة أيضاً . ولكن (لوجارد) اقترح تعويض هذا كله بفتح طريق جديد بين الشمال والعالم الخارجى عن طريق ساحل النيجر ، وقد ارتبط المركز التجارى للهاوسا فى (كانو) بخط حديدى مع (بارو) وهو ميناء على نهر النيجر فى عام ١٩١١ وامتد فرع من (لاجوس) إلى المحمية الشمالية قبل ذلك ببضعة شهور .

٤ — مكافحة تجارة الرقيق ، وبموجب شروط الحكم غير المباشر لم يكن يجوز للجيش البريطانى قانوناً التدخل فى الشئون الداخلية . وكانت التشكيلات النيجيرية لا يسمح صغر حجمها بشن (حملة كبرى). ولذلك قرر (لوجارد) القضاء على تجارة الرقيق بأساليب غير مباشرة لا تؤدى إلى حدوث غليان اجتماعى أو فوضى اقتصادية أو عمل عسكرى. ولم يلغ الرق (اقتناء الرق) ، بل ألغيت الغارات لجلب الرقيق ، كما حرمت تجارة الرقيق،وحرم استرقاق الأطفال . ولم يكن يجوز استرقاق أى شخص يولد بعد أول أبريل ١٩٠١ ، كما لا يجوز شراء أو بيع أى أرقاء بعد هذا التاريخ ، ويجوز للرقيق شراء حريته بثمن ثابت معتدل ، كما نظمت شروط العمل بالسخرة تنظيما دقيقاً . وكان الأمر يقتضى التدخل الإيجابى النشط لمنع الغارات وبخاصة فى الجنوب الشرقى حتى عام ١٩٠٧ ، وذلك بعد مرور مائة عام بالضبط على تحريم البرلمان لتجارة الرقيق ، ومن ثم فقد قضى على تلك التجارة ، ثم سرعان ما اضمحلت أهميتها ، وفى السنوات الأخيرة كان لا يزال هنالك رقيق فى نيجيريا ، لكن آثار الرقيق اختفت كلها وسط التحمس القومى التقدمى فى أواخر الخمسينيات من هذا القرن .

أما نيجيريا الجنوبية . فقد كانت فى عام ١٩٠٠ فى موقف مختلف اختلافاً كبيراً عما كان عليه الشمال ، فلقد كانت (لاجوس) مستعمرة بريطانية منذ عام ١٨٦١ ، كما كانت أجزاء من الدلتا تشكل محمية منذ عام ١٨٨٥ . وفيما بين عام ١٨٩١ وعام ١٨٩٦ اكتسبت مستعمرة لاجوس سلسلة من المحميات الرسمية فى أرض اليوروبا ، أما شرقى (لاجوس) فقد انتقلت محمية ساحل النيجر فى أول يناير (١٩٠٠) من وزارة الخارجية إلى وزارة المستعمرات التى أطلقت عليها اسماً جديداً هو نيجيريا الجنوبية . وأصبح القنصل العام القائم بالأعمال مندوباً سامياً . وقد أدت الجهود المركزة إلى وضع نهاية لتجارة الرقيق عام ١٩٠٢ ، كما أرست أسس شيء من الاستقرار عام ١٩٠٦ ،

وكان تحقيق الهدوء شرقى دلتا النيجر بصفة خاصة أمراً عسيراً حيث اقتضى الأمر التعامل مع حوالى خمسمائة قرية ذات شخصية مستقلة تضم قبائل الإيبو . هذا بالإضافة إلى مائتين أو ثلاثمائة مجتمع مستقل ينتمى إلى اثنتى عشرة أسرة لغوية مختلفة . ولم يحدث أن طرد البريطانيون أو أبرموا اتفاقيات مع سبعمائة أو ثمانمائة جماعة مرة واحدة ، لكنهم أفلحوا فى الحد من العداء المزعج وبعض الهواجس التى دفعت هذه الجماعات للقتال فيما بينها .

وقد خضعت كل المؤسسات السياسية فى المستعمرة ، وفى المحميتين الساحليتين للسيطرة البريطانية . وحصلت مستعمرة (لاجوس) على مجلس تشريعى عام ١٨٦٢ ، ولكنه كان استشارياً بحتاً ، وكان يتألف من الأوربيين ، ومعظمهم من موظفى المستعمرة . وقد مال الحكام إلى الانصياع لرأى المجلس حول معظم الأمور ، بحيث كانت أعمالهم فى عام ١٩١٤ تخضع لمشورة الهيئة التشريعية وموافقتها . بيد أنه كان يحظر على المجلس التشريعى حظراً تاماً أن يمارس أى تأثير فى الأحوال فى محمية لاجوس . ولم تكن ثمة أية أجهزة استشارية أو تشريعية فى تلك المحمية أو فى نيجيريا الجنوبية ، ولكن حاكم لاجوس ، والمندوب السامى لنيجيريا الجنوبية كان لديهما الموظفون الذين يقدمون لهما المشورة (مجلس تنفيذى) ، وكان الرؤساء الأفريقيون مسئولين مباشرة أمام كبار الموظفين البريطانيين .

وكانت الإدارة بفضل مثل هؤلاء ناجحة إلى حد ما فى محمية لاجوس ، ولكنها كانت تخلق الفوضى والاضطراب فى نيجيريا الجنوبية الممزقة الأوصال . وفى الحالة الأخيرة ، حاول المندوب السامى علاج الموقف بخلق جهازين متميزين . الحكم المحلى أو الحكم الداخلى House rule (محاولة لدعم سلطة الزعماء التقليديين) ثم رؤساء مفوضين (أى الزعماء الذين يعينهم البريطانيون فى المناطق التى لا تضم رؤساء كفاة) ولم يتفق أى أسلوب من هذين الأسلوبين مع التقاليد الأفريقية على نحو ما كانت الحكومات ترجو .

وقد اندمجت مستعمرة ومحمية لاجوس مع محمية نيجيريا الجنوبية فى أول مايو ١٩٠٦ ، وكان رئيس الجهاز التنفيذى ، ويطلق عليه اسم الحاكم ، يقيم فى لاجوس . أما المجلس التشريعى فقد استمر كما كانت عليه الحال قبل ذلك ، فى المستعمرة . لكن المحمية الجديدة (أرض اليوروبا ودلتا نهر النيجر) كانت تدار دون مؤسسات نيابية . وقد اهتمت الإدارة المركزية الجديدة بالتركيز على النقل والمواصلات ، وتم تعميق ميناء لاجوس — كما وضع تخطيط لمد خط حديدى نحو الشمال .

وازداد قلق الحكومة والأفراد لانعدام السياسة المشتركة والموحدة فى إدارة نيجيريا . وكان خط حديد لاجوس قد دخل المحميات الشمالية فى ناحية من نواحيها ، وحاولت السلطات الشمالية تحطيم الخط بمد خط حديدى تابع لها يتجه إلى ميناء على النهر تبحر منه السفن دون الاقتراب من موانئ نيجيريا الجنوبية .

واتجهت الأموال والمشروعات والخدمات العامة فى الشمال والجنوب نحو التنافس أو الازدواج فيما بينها ؛ فبدلا من أن يتعاون كل إقليم فى تحقيق التكامل المشترك كان كل منهما ينحرف عن هذه الجهود ، بل ويتناقض معها . وقد أوضح الصحفى وداعية الإصلاح أ . د. موريل التصور والأخطار التى تنجم عن هذا الأسلوب ، وقد أوصت وزارة المستعمرات عام ١٩١٠ بإدماج الشمال والجنوب ، واستدعت (لوجارد) من منصبه كحاكم لهونج كونج ليضع الخطة موضع التنفيذ .

وفى عام ١٩١٢ أصبح السير (فردريك) حاكماً للمحمية الشمالية والمحمية الجنوبية وللمستعمرة ، وفى العام التالى اتجه نحو إدماج الخط الحديدى أو إنشاء اتحاد جمركى ، وفى أول يناير ١٩١٤ ظهرت مستعمرة ومحمية نيجيريا المتحدة وقد احتل (لوجارد) منصب الحاكم العام ، أما المستعمرة التى كانت لا تزال تقتصر على مدينة لاجوس ، فقد استمرت تتمتع بالمجلس التشريعى المؤلف من موظفين (أغلبية) ومن أفراد أوروبيين (اثنين) وأفريقيين

(إثنين) ، وبالإضافة إلى ذلك كان الحاكم العام يتلقى المشورة على المستوى الاتحادى من مجلس نيجيرى يتألف من نائبين للحاكم (يدير كل منهما كل محمية) ، ومن موظفين من المجلس التنفيذى ؛ وجماعة تمثل أقلية مؤلفة من سبعة من رجال الأعمال البريطانيين ، وستة من الرؤساء الأفريقيين . ولم ينجح نظام المجلس بالقدر الذى توقعه مبتكروه ، لكن خطة التوحيد والاندماج ساعدت التنمية الاقتصادية لنيجيريا على نحو ملحوظ . وكان نجاح الخطة يرد – على الأرجح – لعناصر الشخصية والنفوذ والبصيرة النافذة التى يتسم بها الحاكم العام . وكان جزاؤه على ذلك ارتقاءه إلى مرتبة الأمراء عام ١٩٢٨ حين أصبح البارون لوجارد أوف أبنجر .

وكانت فى نيجيريا ثلاث سلطات تستحق الذكر ، كانت السلطات الأفريقية كلها ، بما فى ذلك سلطات الشمال ، تستمد سلطتها التشريعية من الأوامر والتفويضات الملكية البريطانية بأكثر مما تستمدها من القانون العرفى المحلى . ومن ثم كان لحكومة المحمية الحق فى البت فى كافة المنازعات التى تتصل بالاختصاص الإدارى ، ثم طلب الولاء من الإمارات المحلية ، وثانياً تحريم ملكية الأراضى على الأوربيين ، ولذلك لم تكن هنالك طبقة من المستوطنين أو أى تغيير جذرى فى العادات الأفريقية فيما يتصل بحق ملكية الأرض أو بيعها . وفى نهاية المطاف ، ظلت مسئولية التعليم تلقى على عاتق المدارس القرآنية التقليدية فى الشمال وعلى عاتق الإرساليات المسيحية الخاصة فى الجنوب .

وساد الهدوء منطقة ساحل الذهب بعد ضم إقليم الأشانتى عام (١٩٠١) . وكان يتولى حاكم واحد ومجلس تنفيذى رسمى واحد مقره أكرا إدارة القطاعات الثلاثة ، مستعمرة ساحل الذهب ، ومستعمرة الأشانتى ، ومحمية الأقاليم الشمالية . وكان لمستعمرة ساحل الذهب مجلس تشريعى استشارى منذ عام ١٨٥٠ ، وإن ظل موظفو المستعمرة يتولون أغلبية المقاعد فى هذا المجلس . وكانت مستعمرة ساحل الذهب منفصلة تمام الانفصال عن سيراليون بعد عام ١٨٧٤ ، وعن لاجوس بعد عام ١٨٨٦ كما عين أحد تجار الفانتى فى الهيئة التشريعية عام ١٨٨٨ على أنه لم يكن من المفترض أن يصبح (ممثلا أفريقياً)

ولم يحدث أن عين أفريقى آخر حتى عام ١٩٢٥ ، ولما كان الحاكم غير مسئول أمام المجلس التشريعى ، فقد كان البريطانيون يعتقدون فى ضرورة وجود ممثلين فى هذا المجلس عن كل العناصر المعنية أفضل من ممثلين لقطاع مختلط من الرأى العام . وعادة كان الرأى العام يعبر عن نفسه من خلال الجمعية الخاصة بحماية حقوق الأهالى الوطنيين .

وقد استخدم رؤساء الفانتى وعموم السكان هذه الجمعية كأداة للتعبير عن آرائهم ، كما عاملتها الحكومة على أنها هيئة تمثيلية شبه رسمية من عام ١٨٩٧ إلى عام ١٩٢٥ . وبالإضافة إلى ذلك فقد منحت مدن أكرا وسيكوندى وساحل الرأس مجالس مدن فيما بين عام ١٨٩٦ وعام ١٩٠٥ . وكان نصف أعضاء هذه المجالس يختارون عن طريق انتخاب عام ، أما النصف الآخر فكان يعين بمعرفة الحكومة .

وكانت مستعمرة الأشانتى تغاير بوضوح وجلاء مستعمرة ساحل الذهب ولما كان الإقليم قد خضع لقوة الفتح ولم يخضع بموجب أية اتفاقية ، فقد كانت إدارته بالأسلوب المباشر ، وبطريقة شبه عسكرية ، دون مشورة أى مجالس تشريعية أو خاصة ، وكان ضباط المناطق البريطانيون يترأسون رؤساء القبائل المحلية ويستأثرون – دونهم – بالسلطة الكاملة . أما القطاع الثالث الخاضع لدائرة اختصاص (أكرا) فكان محمية الأقاليم الشمالية حيث احتفظ الرؤساء بالسلطة المحلية لكنهم خضعوا لمزيد من الرقابة . كما فرضت عليهم المشورة المشددة بما يفوق ما كانت عليه الحال فى نيجيريا الشمالية .

ورغم ذلك فلقد كان من المألوف وصف الأقاليم الشمالية بأنها منطقة تخضع للحكم غير المباشر ، لا الحكم المباشر . ولم توجد الهيئات الاستشارية غير الرسمية إلا فى مستعمرة ساحل الذهب التى تحتلها قبائل الفانتى ، ولم تعترف بريطانيا بأى حقوق أو امتيازات لرؤساء القبائل إلا فى الشمال .

أما (سيراليون) – وهى من الممتلكات البريطانية الواقعة على ساحل السنغال على بعد حوالى تسعمائة ميل شمالى غربى أكرا فقد كان لها تاريخ

خاص مميز ، حيث إنها تأسست فى القرن الثامن عشر على يد الرقيق المحررين ، إذ أن الزنوج الذين حررهم قرار اللورد مانسفيلد فى انجلترا ، والذين حررتهم الثورة الأمريكية ، وكذلك الانتفاضة التى حدثت فى جزر الهند الغربية ، والذين حررتهم دوريات السفن البريطانية التى كانت تكافح تجارة الرقيق — جميعا بدأوا الوصول إلى المنطقة منذ عام ١٧٨٧ . وكان هؤلاء المستوطنون — الذين رمقتهم القبائل المحلية بعين الكراهية بطبيعة الحال — يشكلون مجتمعا متميزا عرف باسم مجتمع (الكريول) (Creoles) .

وفى البدء كان هنالك حكم ذاتى حقيقى ، فلم يكن المستوطنون يخضعون لإشراف الحكومة ، بل لإشراف شركة (خيرية) ، كما أنهم كانوا ينتخبون حاكما عنهم كما ينتخبون قضاتهم .

وبحلول عام ١٨٠٨ تحول الاستيطان فريتون إلى مستعمرة حكومية بسبب ثلاثة أخطاء كبرى فى تقدير الخطط الأصلية . وقد تمثلت هذه الأخطاء فى : المقاومة المسلحة المستمرة من جانب القبائل المحلية على غير انتظار ، انعدام أى نص فى القانون المحلى يتعلق ببيع الأرض للأجانب ، ثم القصور فى إدراك أن وجود وفرة من نباتات الغابات الاستوائية لايعنى نجاح المحصولات المزروعة . وكانت المستعمرة تعانى من الفقر المدقع ، كما كان الدفاع عنها مهمة عسيرة ، ولم يكن لها أية مؤسسة نيابية أو تمثيلية طبقا للعرف السائد آنذاك .

وبعد عام ١٨١١ بدأ تعيين أحد أفراد (الكريول) بشكل منظم عضوا فى المجلس الاستشارى الرسمى . وفى عام ١٨٦٣ تجزأ هذا التزاوج الغريب إلى نظام للمجالس التنفيذية والتشريعية شبيه بما نجده عادة فى المستعمرات الأخرى . وظل تحديد العضوية بطريق التعيين لا بطريق الانتخاب حتى عام ١٩٢٤ ، ولكن العضوية كانت تضم دائما أفرادا من (الكريول) ، إلى جانب الأغلبية التقليدية من المسئولين .

وقد ضيقت الحكومة نطاق المستعمرة لتشمل فقط مجموعة من أشباه الجزر

والجزر الصغيرة . كما حاولت منع الاتصال أو الامتداد إلى الأراضى القبلية فى الداخل . وكانت أعمال التهريب وامتلاك الأرض بوضع اليد ، وتجارة الرقيق من الظواهر العامة المألوفة ، ولم تبدا الحكومة تهتم بالمناطق الداخلية إلا عندما بدأت فرنسا فى التوسع من السنغال إلى (فوتاجالون) . إلا أنه بحلول عام ١٨٩٥ أدت الاهتمامات التجارية والاستراتيجية إلى سلسلة من الاتفاقيات التى أخضعت الرؤساء المحليين للحماية الرسمية .

وقد أدت محاولة جباية ضرائب على الأكواخ إلى ثورة عامة بعد ذلك بسنوات ثلاث ، لكن تحقيقاً عسكريا بريطانيا فتح الطريق أمام ثلاثة تجديدات كبرى فى (سيراليون) المستعمرة والمحمية — فقد حل قانون الأراضى الإنجليزى محل القانون العرفى التقليدى ، بحيث مكن (الكريول) من شراء وتنمية مزارع دائمة ، كما تم مد خط حديدى بسيط داخل البلاد بعد عام ١٩٠٦ مما زاد من الأهمية التجارية لمدينة (فريتاون) ، وفتح مناجم الألماس المدرة للأرباح ، ثم اتخذ إجراء فريد من نوعه فى أفريقيا البريطانية ، وذلك هو تمثيل المسئولين البريطانيين فى المحمية فى المجلس التشريعى للمستعمرة ، وقد اكتسب هذا المجلس قدرا من الاختصاص على شطرى سيراليون .

وظل (الكريول) يسيرون على هذه العادات الاجتماعية والاقتصادية الأوروبية — لا العادات الأفريقية — لكنهم طوروا لهجات انفردوا بها من اللغة الإنجليزية ، كما ظهر لديهم إحساس متميز بالشخصية الثقافية . وظلت الإرساليات المسيحية عنصرا هاما ، حيث انتهى بها الأمر إلى إنشاء « المعهد المسيحى » خلال عام ١٨٢٧ . وهو عبارة عن معهد لاهوتى بمدينة فريتاون ثم أصبح المعهد كلية فورا باى عام ١٨٤٥ . ولكنه ظل معهدا صغيرا يرتكز على المناهج الدراسية الأساسية التقليدية حين انضم إلى جامعة درهام بعد ذلك بإحدى وثلاثين سنة . ورغم ذلك فقد كانت الكلية تجتذب طلبة من ساحل الذهب وساحل النيجر حتى عام ١٩٤٨ ، حين أصبح لكل إقليم من هذين الإقليمين جامعته الخاصة به .

وعلى الرغم من أن ليبيريا الملاصقة لسيراليون قد نشأت مع إعادة توطين الأرقاء المحررين – فإن تطورها يختلف عن تطور سيراليون إلى حد كبير. فسلالة المهاجرين تعرف باسم الليبيريين الأمريكيين، لا باسم (الكريول). وقد نزعت هذه السلالة نحو السيطرة على المناطق الداخلية، لا الانعزال عنها، كما أنها سرعان ما حصلت على الاستقلال الاسمى، ولم تخضع للحكم الاستعمارى. وكانت أنظمتها ومؤسساتها صورا معدلة ومنقولة عن الجنوب الأمريكى فيما قبل الحرب، وليست صورا للأنماط أو النماذج البريطانية.

وبحلول عام ١٩٠٠ كان هنالك ما يقرب من ١٠٫٠٠٠ من أحفاد الأرقاء الأمريكيين القدامى، ولقد بدا عليهم – ظاهريا – أنهم يحاكون أصحاب المزارع المتمدنين، ممن لهم ضياع شاسعة، وروابط وانتماءات بروتستانتية تقليدية، كما تميزهم عزلة اجتماعية عن العوام الكادحين (الذين يجلبون فى هذه الحالة من مناطق القبائل).

وكان الكثير من منازل هؤلاء الأحفاد تذكر بالنظام المعمارى الذى ساد حزام القطن فى أمريكا. وكانت هناك حوالى عشرين قبيلة محلية خضعت بصفة دورية لليبيريين الأمريكيين سواء بالترغيب أو الإرهاب.

وكانت الحكومة، من الوجهة النظرية، ديمقراطية شعبية تفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية. أما من الوجهة العملية فقد كان هناك بضعة آلاف من الناخبين المصطبغين بالصبغة الأوربية هم الذين يحكمون من خلال أقلية الحزب الواحد الحاكمة ويدعى حزب المحافظين (True Whig) وكان التعليم يسند إلى البعثات التبشيرية. ولم تكن ثمة طبقة مثقفة بالمعنى الحقيقى. ولم يوجد رأس المال فى مثل هذا المجتمع الزراعى، وقد خشى الليبيريون من قبول استثمارات أجنبية. وقد استطاعت البلاد إلى حد كبير الحفاظ على استقلالها الذى حصلت عليه عام ١٨٤٧، وذلك بأن استطاعت أن تسير على سياسة متوازنة بين الدول الأجنبية المختلفة، وقدمت بريطانيا لها قرضا عام ١٨٧١ عجزت ليبيريا فيما بعد عن سداده، وقدمت فرنسا حماية ضد

الدائنين، لكن الولايات المتحدة احتجت على ذلك، فاقترحت بريطانيا العظمى إقامة محمية إنجليزية أمريكية مشتركة – لكن الانعزاليين الأمريكيين رفضوا هذا الاقتراح ثم قدمت إحدى شركات التنمية البريطانية قرضا آخر عام ١٩٠٦، واستأثرت بالسيطرة على الجمارك (وقوات الحدود) فالتمست ليبيريا مساعدة أمريكا التى وافق عليها الكونجرس الأمريكى. إلا أن وزارة الخارجية الأمريكية اعترضت عليها. وقد شكلت ألمانيا وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة عام ١٩١٢ لجنة مشتركة (كونسورتيوم Consortium) لجباية الرسوم الجمركية، بيد أن هذا التكتل الدولى انهار بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى بعامين.

وفى نفس الوقت كانت الدول الأربع دائمة المطالبة بإجراء إصلاحات داخلية، وكان كل إنذار نهائى يجاب بالوعود، كما كانت القروض المقدمة من الدول المتنافسة تستبق حدوث أية أزمة عالمية، كما كانت (زيارة) القطع البحرية الأمريكية تردع أى تهديد عسكرى، وكان هذا التهديد أحيانا فرنسيا، وأحياناً أخرى قبليا، وفى عام ١٩١٤ ساعدت السفينة الأمريكية تشستر الليبيريين الأمريكيين فعلا بنقل القوات والذخائر والإمدادات اللازمة لقمع ثورة قبائل (الكرو). وفيما بين عام ١٩١٧، ١٩١٩ كان ضباط الولايات المتحدة يتولون قيادة الجيش الليبيرى ضد ثورة أخرى، كما أعيد الاستقرار نسبيا بفضل منحة مالية قدرت بخمسة ملايين دولار.

والواقع أن الدولة المستقلة الوحيدة فى أفريقيا المدارية تدين بوجودها ذاته لسياسات الدول المختلفة أكثر مما تدين به لوجود أى نزعة قومية أو قوة اقتصادية وحكمة دبلوماسية خاصة بها. ومن ثم فلقد كانت تلك الدولة أقرب ما تكون إلى نتاج التقسيمات الاستعمارية الأوربية مثلها مثل أى إقليم من الأقاليم التى خضعت بقوة الغزو والفتح أو استسلمت بموجب اتفاقية من الاتفاقيات. والواقع أن حكومة تلك الدولة كانت أدنى إلى الحكومة الأجنبية منها إلى الحكومة الأفريقية من حيث التركيب والتكوين ومن حيث الاتجاه والميول.

لقد خضع غرب أفريقيا كله من الصحراء الكبرى إلى خط الاستواء خضوعا اسميا لنفوذ الدول الأوربية بحلول مطلع القرن العشرين. وفى السنوات التى سبقت الحرب العالمية الأولى، كانت كل المناطق قد خضعت واستسلمت سواء بالقوة أو بضغط النفوذ الأوربى ووطأته، وأصبح السكان الأفريقيون جزءا من الاحتياطى الاقتصادى والعسكرى الذى تعترف به كل دولة من الدول (الأم).

وإذا أوصد باب التنافس على غرب أفريقيا — فقد تحولت كلها إلى سلسلة من التوابع الاستعمارية لأوربا يخضع كل منها لنظم إدارية تتسم بالشمول والاستقرار والموضوعية (اللامحلية) فى طابعها.

١٨
الفقر والثراء

لم يكن يبدو فى مطلع العقد السادس من القرن التاسع عشر أن جنوب أفريقيا تبشر بالنمو السريع أو الازدهار المطرد المتزايد، فقد سمح لمناطق الاستيطان القائمة فى جبهة الرأس (الكاب) بتكوين حكومة تمثيلية، كما أن مستعمرة (الناتال) الجديدة تحللت، هى الأخرى، من تبعيتها لبريطانيا العظمى. أما فى الأقاليم الداخلية فقد كان جمهوريات البوير تتمتع بالاستقلال الفعلى، وإن كانت اقتصادياتها تقتصر على الزراعة ولا تكاد تكفى نفسها بنفسها. وقد كانت قناة السويس التى يجرى إنشاؤها فى مصر، تنذر بإلغاء أهمية جنوب أفريقيا باعتباره مستودعا على الطريق المائى بين أوربا وآسيا.

وكانت وزارة المستعمرات قد عقدت العزم على أن تقلل من المصروفات وأن تحول دون اتساع نطاق مسئولياتها. وقد بدأت جمعية لندن التبشيرية تكف عن نشاطها فى حدود (إقليم الكاب) الشمالى بين قبائل (الجريكا) «Griquas» الذين كان يحميهم الأمر رقم (٥٠) . وقد كان من حقهم بعد ذلك الحصول على المنح الفردية لملكية الأراضى. لكن المبشرين الإنجيليين والتجار قد حولوا اهتمامهم إلى إقليم تسوانا، أو إلى قبائل بانتوية أخرى فى (بتشوانالاند) خارج النطاق البريطانى، كما كان الأوربيون الأكثر شجاعة قد أقاموا اتصالات مع حوض الزمبيزى، بل إن إحدى إرساليات جمعية لندن التبشيرية أقامت علاقات متينة مع قبائل المتابيلى التى كانت تحترف السلب والنهب «Matabele»، وهى من فروع شعب الزولو التى عبرت نهر اللمبوبو حتى تتجنب البوير فى الترانسفال. كما أن التوغل نحو زمبيزيا، وذلك عبر الطريق الذى اكتشفه لفنجستون بين جمهوريات البوير وصحراء كلهارى — قد أنشأ طريق المبشرين والتجار الذى عرف بعد ذلك باسم الطريق الشمالى الأعظم « The Great North Road ».

وفى عام ١٨٦٨ ادعت جمهورية جنوب أفريقيا حقها فى الطريق ، وتوصلت إلى ترتيبات مع البرتغال لحرية العبور إلى موزمبيق . وعلى الرغم من أن بريطانيا قد أنكرت أن لها نوايا توسعية ، فقد أصرت على تحريم وجود أى مصالح أخرى على الطريق الشمالى الأعظم ، كما أصرت على استمرار احتكار (الكاب والناتال) لطرق تجارة البوير . وقد أخطرت جمهورية جنوب أفريقيا ، كما اضطر البرتغاليون إلى الاستسلام . وكان من الواضح أن بريطانيا لاتزال هى القوة المسيطرة فى جنوب أفريقيا ، وإن لم تكن لديها الرغبة فى تحمل مسئولية مباشرة .

وكانت هنالك آمال واهية لمواجهة الكساد الذى كان يتوقع حدوثه فى أفريقيا الجنوبية من جراء فتح قناة السويس ؛ ومن ثم فقد كانت أرض المتابيلى والناتال تجتذب بدورها أصحاب الأحلام والمشروعات والمضاربين.

وقد خلف (لوبنجيولا) أباه مزيليكازى مؤسس وزعيم المتابيلى ، وقد جمع لوبنجيولا بين الزعامة القبلية الفعالة وبين الحنكة الدبلوماسية الواضحة . فقد اكتسب شمائل الحرص والحكمة خلال اتصاله (بجمعية لندن التبشيرية) وبدا أنه قد أدرك أنه يمكن التنبؤ بقدوم التوسع الأوربى ، ولكن لايمكن الحيلولة دون قدومه .

ولم تتحول (الناتال) إلى إحدى مستعمرات التاج المنفصلة إلا عام ١٨٥٦. فقد احتلت بريطانيا المستعمرة لمنع الزحف وحماية البانتو والحفاظ على احتكارها لتجارة جنوب أفريقيا ، وكان الجهاز البيروقراطى الذى يسيطر على مصالح البانتو والمصالح القضائية مستقلا عن حكومة الكاب ، وقد تسلل عدد قليل من المزارعين القادمين من موريشيوس . لكن تعدد السكان البيض سرعان ما انحدر ، حيث إن (البوير) زحفوا مرة أخرى نحو الترانسفال فى تلك المرة ، وسقطت معظم مزارع (البوير) فى أيدى مضاربى الأراضى ومعظمهم من تجار مدينة الكاب ومن صغار الموظفين ، وكان هؤلاء يعتمدون بدورهم على الوكلاء فى بريطانيا لتدبير المشترين المهاجرين . وكان أكثر

هؤلاء (المدبرين) نبوغاً هو (جون تشارلزبيرن) وهو أبرع من وحد بين العديد من تجار الماشية الايرلنديين ، وقد اتصل بالمضاربين والمتزايدين فى (الكاب) فى أثناء إحدى رحلات العمل إلى المزارع الاسترالية . وفى أعقاب عودة (جون تشارلزبيرن) إلى لندن عام ١٨٤٧ استطاع إقناع عدد من شركات الملاحة ، والتى يعمل معظمها فى مشروعات المهاجرين إلى استراليا التى ازدهرت وقتئذ - بأن تقدم مشروعه الخاص إلى هيئة الهجرة الحكومية ، وفى عام ١٨٤٩ حصل (بيرن) على ترخيص يسمح له بأن يدبر الأفراد ويختارهم ، وأن يبيع من أرض التاج للمستوطنين البريطانيين المتجهين إلى الناتال . ولم تكن شروط الحكومة الخاصة بمنح الأرض للمهاجرين تنطبق على بعض الأفراد الذين اختارهم (بيرن) كما تبين لآخرين غيرهم أن الأرض لاتصلح للتقسيم إلى مزارع صغيرة . ففقد (بيرن) ترخيصه وباعه المضاربون فى (الناتال) بثمن بخس وتخلوا عنه . وحين أخفق المستوطنون الذى اختارهم (بيرن) فى الزراعة طبقا للخطة - اضطر (بيرن) إلى التخلص من السندات لسلطات المستعمرة. ولما أصابه الإفلاس عام ١٨٥١ اقتصر بيرن فى نشاطه على التجارة فى ماشية دبلن وفى بورصة ليفربول . بيد أنه استطاع خلال عامين أن يرسل إلى (الناتال) حوالى ثلثى سكانها الإنجليز من أصحاب المزارع فيها ، وقد استقر هؤلاء المستوطنون تماما فى عام ١٨٥٦ حين أصبح لهم مجلس تشريعى نيابى .

وكان اقتصاد (الناتال) خلال أربعينيات القرن التاسع عشر يعتمد على الصيد البرى وعلى العاج ، وعلى شئ من التجارة التى تقوم بها قبائل (الزولو). على أن المستوطنين تمنوا فى عام ١٨٤٩ - ١٨٥١ النجاح فى إنتاج القطن لتصديره لمصانع مانشستر بانجلترا ، ولكن مشكلات العمال ، والأوبئة ، والافتقار إلى رأس المال ، قد حال دون تحقيق التنمية . على أن تكاليف الإنتاج كانت باهظة ، كما أن ألياف قطن (الناتال) لم تكن تلائم الآلات الانجليزية.

وقد عين « جون وليام كولنسو » فى الأسقفية الإنجليزية فى ناتال عام

١٨٠٤ ، وقد حاول دون جدوى الوصول إلى قبائل الزولو لزراعة هذا المحصول . وخلال الحرب الأهلية الأمريكية ، حين توقف المصدر الرئيسى للقطن ، أرادت مانشستر أن تعدل آلاتها و مصانعها وترفع من أسعارها حتى تشجع صادرات الناتال — لكن اقتصاد المستعمرة انهار تقريبا حين استؤنف إنتاج القطن الأمريكى عام ١٨٦٥ .

وقد جربت زراعة محصولات أخرى ، مثل البن الذى أتلفته التربة غير الملائمة ، كما أتلفته رياح الخريف الجافة ، والرطوبة العالية فى فصول الصيف وصقيع الشتاء ، والآفات الثاقبة التى لم تكافح . كما جربت . زراعة نبات النيلة التى لم تستطع منافسة مواد الصباغة الصناعية المخترعة حديثا ، ونبات (الأوروروت) الذى لم يكن يحظى إلا بسوق محدودة ، وكميات محدودة من الدخان والفواكه — وقد أهملت زراعة قصب السكر عدة سنوات لأن نموه فى (الناتال) كان أبطأ من نموه فى (موريشيوس (أو جاميكا ، ولكن بدا أن قصب السكر فى جنوب أفريقيا أكثر حلاوة — فضلا عن أن التربة لم تكن تحتاج إلا إلى قدر قليل من المخصبات . وقد جمع أول محصول على سبيل العينة عام ١٨٤٩ ، وبدأت الزراعة المنتظمة بقصب السكر عام ١٨٥٤ ثم بدأ التكرير الحديث بعد ذلك بعام . وقد بدأ المستوطنون الذين اعتادوا الزراعة الآلية فى أوربا — يدركون أنه يمكن استخدام نفس الأساليب فى تربة الناتال الخالية من الصخور ، ومن ثم أراضيهم الواسعة التى تستخدم الآلات تستطيع الإنتاج بنفس التكاليف الرخيصة ، مثلها مثل مستعمرات الجزر القديمة التى كانت تعتمد على العمل اليدوى .

وعلى الرغم من أن أصحاب المزارع فى (الناتال) قد تبينوا أن السكر والشاى من المحصولات الملائمة والمربحة ، فإن مشكلات العمالة والتسويق المستمرة قد عرقلت التنمية الكاملة . إذ أن كوبا التى بدأت تزرع قصب السكر على نطاق مكثف فى أواخر الستينيات من القرن التاسع استأثرت بالسوق الأوربية ، ولم تكن منتجات (الناتال) تستطيع المنافسة إلا فى مدينة

(الكاب) الغربية ، ولم تكن مطالبها كثيرة . وأصبحت الجمهوريات الداخلية سوقا هامة فى العقد الثامن من القرن التاسع عشر ، ولكنها لم تكن قد ازدحمت بالسكان . وفضلا عن ذلك فإن خط حديد (الناتال) الذى ابتدأ عام ١٨٦٠ لم يكن تجاوز فى نقله ما وراء الساحل حتى عام ١٨٧٥ .

وكان يتعين توسيع نطاق الإنتاج وانتظامه ترخيص أثمانه من أجل الوصول إلى أسواق الصادرات الواسعة ، ومن ثم فقد بدأ البحث عن جماهير من العمال ذوى الأجور الرخيصة .

وبدا أن قبائل البانتو المجاورة ، مثل عناصر (الزولو) ، هى المصدر المنطقى المعقول للعمال المأجورين ، بيد أنه كان ثمة عاملان حالا دون الاستعانة بالعمال البانتو : أولا أنهم لم يفهموا النصوص الدقيقة لعقد العمل ، ثم ضرورة العمل المكثف أو المركزى وقت الحصاد أو تشغيل الآلات الزراعية. وقد كانت هذه الخصائص لازمة لتنمية الزراعة فى (الناتال) ، وفوق ذلك فإن الحكومة البريطانية — منذ الضم فى عام ١٨٤٣ — حاولت عزل البانتو حتى تحول بينهم وبين اكتساح الأوربيين . وفى عام ١٨٤٦ نظم ثيوفيلوس شبستون وهو الوكيل الدبلوماسى فى (الناتال) سلسلة من المعازل للبانتو حيث يسود العمل بالقانون العربى لا بالقانون الأوربى — وقد وضع نظام خاص بالمعازل يضم القضاة والمدارس ويتعلق بالتنمية الزراعية — ولكن الأموال اللازمة لم تتوافر مطلقا. وأصبح (شبستون) عام ١٨٥٢ وزيرا للشئون المحلية ، وهو منصب ينطوى على سلطات قضائية وتشريعية عليا على كل الرؤساء والزعماء بين (البانتو). وقد كانت خطته تسبق النظام الذى ابتدعه (لوجارد) للحكم غير المباشر بخمس وأربعين سنة . ولكن هذه الخطة لم تكن تتضمن النص الهام الوارد فى نظام (لوجارد) عن الثروات المحلية التى يمكن أن تمول التنمية والتجارة. وقد عارض المستوطنون فى الناتال نظام المعازل الذى يخلق — كما اعتقدوا — تهديدا عسكريا مباشرا ، ويحرم المستعمرة من العمال التابعين لها . أما قبائل (الزولو) التى لم تندرج فى النظام الذى وضعه شبستون فقد بقى لها استقلالها ،

وإن ظلت منعزلة حتى عام ١٨٩٧ . والواقع أن عجز المستعمرة عن اجتذاب أو استخدام عمال البانتو كان مرده على الأرجح إلى الحفاظ على التماسك والوحدة القبلية وانفصال مؤسسات البانتو وأنظمتهم عن السيطرة الأوربية . فقد كان رجل القبيلة لايهتم سوى بأراضيه الخاصة وبمحصولاته الخاصة، وبأسرته . أما العمل بالأجر فلم يكن فى أحسن الفروض أكثر من جزء تكميلى موقت ، ولكن المستوطنين كانوا فى حاجة إلى قوة دائمة من العمال .

وبدا أن هناك صداماً لا علاج له فى الأهداف ؛ فمن ناحية كانت حماية الأوربيين وأنظمة البانتو تستوجب الانفصال والتباعد ، ومن ناحية أخرى كان التطوير المطرد للبانتو ثم الإمداد بالعمالة التى تتميز بالكفاية تستوجب التكامل . بيد أن التكامل من أجل أهداف العمل لم يكن بالضرورة ليساعد على تطور البانتو ، فالواقع أن سياسة (شبستون) الخاصة بالمعازل والانفصال ظلت ثابتة دون تغيير حتى عام ١٩٠٦ . ولذلك كان لابد من العثور على العمال فى مكان آخر من أجل مزارع السكر .

ولم يتصد أحد للدفاع عن قبائل الزولو بنفس الحرارة والحماسة التى دافع بها عنهم الأسقف كولنسو . لكن المستوطنين كانوا يمقتونه لمثل هذه الآراء ، ولحلته الكهنوتية البيضاء وغير المألوفة . وقد كان (كولنسو) عالماً أدانه المجمع المقدس لإقليم كانتربرى باعتباره كافراً ملحداً ، وذلك بسبب مؤلفاته التحررية . وقد تحدى (كولنسو) سلطة كبير الأساقفة ، ولجأ إلى المحاكم المدنية ، وفاز بالحكم عام ١٨٦٣ . ومن ثم فقد أبطلت سلطات الكنائس فى المستعمرات البريطانية كافة ولم تعد مؤسسات تابعة للدولة ، بل مجرد مؤسسات خاصة]، وأصبح الأسقف فى (الناتال) بطلا ونصيراً لحقوق المستعمرات . والغريب أنه على الرغم من أن (كولنسو) كان يدافع عن البانتو ، فإنه — كما يبدو — لم يدل بأى رأى حول مسألة استيراد عمال أجانب غير أوربيين ، وكان ذلك هو

البديل الوحيد لقهر البانتو وإرغامهم على العمل ، وهو الأمر الذى يعارضه (كولنسو) .

وقد سبق لأصحاب المزارع فى (الناتال) الاستعانة بالعمال من الملايو ، والصين ، وموريشيوس ، وقبائل الكريول ، ومن الملاجاشى . وكان العمال الهنود يعملون بموجب عقود فى جزر موريشيوس وفى جزر الهند الغربية منذ عام ١٨٤٢ ، وفى القرون السابقة كان أشباههم يمثلون أهمية خاصة فى تطور إقليم الزنج العربى ، وجزر الهضبة الشرقية الهولندية ، وجنوب شرقى آسيا ، وقد اقترحت صحف (ناتال) الأخذ بنظام العقود مع الهنود منذ عام ١٨٥٥ ، ووافق المجلس التشريعى على المبدأ بعد ذلك بأربع سنوات . كما وافقت الملكة من خلال مجلس الوزراء فى لندن ، لكن الحاكم العام فى الهند أفتى بأن المشروع يتعارض مع المصلحة العامة فى الهند . ولم تذعن الحكومة الهندية إلا عندما زادت (الناتال) من الحد الأدنى لجدول الأجور ، وضمنت منح العمال الحرية بعد خمس سنوات من العمل بالسخرة ، وخمس سنوات من العمل الحر ، هذا بالإضافة إلى هبة تتمثل فى قطعة أرض صغيرة ، أو منحة العودة للوطن .

وقد كان يفترض وجود امرأة واحدة تقابل كل أربعة رجال مأجورين بالعقود ، ولكن كان الأمر يتطلب تدبير النساء بين أحط الطبقات وأدناها مرتبة — ولم يكن أصحاب المزارع فى (الناتال) يميلون إلى الاستعانة بهن . وكان العمال الهنود مهرة، يعتمد عليهم، كما كانوا يعتمدون فى معيشتهم على هذه المزارع . وقد قررت الحكومة الهندية فى النهاية أن المهاجرين بالعقود سوف يخففون من ضغط السكان فى آسيا . ومن ثم فقد كانت راضية عن بقاء العمال فى الناتال ، ولم يول أصحاب المزارع أهمية كافية للمشكلات الاجتماعية الناجمة عن ذلك ، فالعمال أنفسهم لم يكونوا ميالين للعودة إلى الهند، رغم أنهم كانوا خاضعين فى (الناتال) للاضطهاد العنصرى وللغليان الاجتماعى . على أنه هناك من الأسباب ما يدعو

للاعتقاد بأنهم لم يتجاسروا مطلقاً على العودة إلى المحيط الثقافى الهندى . فخلال رحلة الذهاب تكدس العمال كلهم مع بعض وقدمت لهم الأغذية دون أية تفرقة بين الطوائف والطبقات . وفى (الناتال) ألقى الرجال مجتمعين مع النساء المنبوذات اللائى اشترك الرجال فى معاشرتهن بحكم الضرورة ، واغتصبوهن اغتصاباً ، ولم يكن ثمة قانون للزواج يخضعون له ، كما أنهم اضطروا لأكل اللحوم ، والقيام بأعمال تتعارض مع معتقدات طوائفهم الدينية . كما أن البعض منهم — وليس كلهم — وجد أن أجور العمل الحر فى الناتال مغرية ، كما استثمر آخرون مدخراتهم القليلة فى التجارة التى ربطتهم بالبلاد الجديدة . كما أن معظمهم تخلى عن شعائره الدينية أو عدل من أسلوبها . وقلة منهم هى التى اعتنقت المسيحية . وحين انتهت عقود السنوات العشر — اختار معظم الهنود البقاء فى أفريقيا ، لا العودة إلى الوطن حيث يعيشون منبوذين .

وكاد عمال البانتو أن يختفوا من القوة العاملة فى المزارع ، وبمضى الوقت أصبح التاجر الهندى هو الوسيط بين معازل البانتو وتاجر الجملة الأوربى . وبالتدرج اجتذبت زراعة قصب السكر المزارعين الهنود ، سواء الأذكياء منهم أو سعداء الحظ ، وإن لم تكن أراضيهم تعادل فى مساحتها أو عددها الضياع البريطانية . واستأثر الهنود باحتكار زراعة القطن وجنيه ، حيث إن المضاربين الإنجليز ممن كانت مصروفاتهم الإدارية أضخم وأكبر ، أصبحوا عاجزين عن منافستهم ، لكن المنتجين فى آلاباما أو فى وسط الهند ، كانوا قادرين على منافسة المزارع الأوربى عن طريق البيع بأثمان أقل ، ومن ثم فقد بدأت ثروات الرجل الأبيض فى إقليم الناتال تنخفض بحلول عام ١٨٦٩ .

أما نذر انهيار جنوب أفريقيا فقد أبرزتها ظاهرة الكساد الاقتصادى ، ثم انسحاب جمعية لندن التبشيرية ؛ وفتح قناة السويس (التى قللت من الأهمية الاستراتيجية لجنوب أفريقيا) ثم عزوف بريطانيا عن التحرك ، هذا إلى

جانب استقلال البوير . وقد عثر على الذهب فى إقليم تاتى بأرض الميتابيلى ، ولكن لم يتطور هذا الكشف ليصبح مصدراً رئيسيا . على أن هذا الكشف بعث من جديد جشع البرتغال القديم ، كما زاد مشكلات السياسة الخارجية التى تواجه بريطانيا .

فولايات (الجريكوا) Griqua — التى انسحبت منها جمعية لندن التبشيرية — لم تتحول إلى ممتلكات فردية — كما هو مأمول — بل تحولت إلى رابطة من الولايات شبه القبلية تخضع لحكم شخص يدعى نيكولاس ووتربور . ومن الواضح أن أملاكه هذه كانت تقع خارج حدود مستعمرة (الكاب) البريطانية ؛ ولكن الحدود مع ولاية الأورانج الحرة ظلت دون تحديد ، وكانت مسألة السيادة مثار جدل على طول الضفة الشرقية لنهر الفال الأدنى وفى غرب الجريكوالاند ، وفى بريطانيا نفسها ، أصدرت ولاية الأورانج الحرة ؛ كما أصدر (ووتربور) صكوكا لملكية الأراضى فى المنطقة .

وفى عام ١٨٦٢ قرر « دافيد آرنوت » — وهو أحد المحامين الذين يسمون أنفسهم من بناة الإمبراطورية — تنمية حوض نهر الفال وتقسيمه ، وذلك كمقدمة للتوسع البريطانى المنتظر على طول الطريق الشمالى الأعظم ، وقد أغرى قليلا من المستوطنين الشرقية من المناطق للكاب ؛ ولكن حكومة البوير وحكومة بريطانيا اعتبرته مجرد مصدر للإزعاج . وفى عام ١٨٦٧ عثر على أحد الأطفال بالقرب من مدينة (هوب تاون) فى غرب (الجريكوالاند) وهو يلعب بقطعة من الألماس ، وفى غضون عامين عثر على قطع عديدة ، كانت إحداهما كبيرة الحجم لدرجة غير معقولة ، وذلك فوق أراضى (آرنوت) وأراضى ووتربور . وبذلك أهمل ذهب أرض (تاتى) وراح أدراج النسيان . وقد ادعت ولاية الأورانج الحرة تبعية أراض تصل إلى داخل أراضى غرب الجريكوالاند حتى نهر الفال — لها — لكن قام بريتوريوس رئيس جمهورية جنوب أفريقيا بإغلاق الطريق الشمالى الأعظم ، مطالبا بحوض نهر الفال الأعلى . وتحالف (ووتربور) و(آرنوت) وتضافرت قواتهما للدفاع عن مطالبهما ،

لكن بريطانيا آثرت الصمت وظلت دون حراك ، وذلك لأن المندوب السامى فى مدينة الكاب كان قد تقاعد ولم يكن السير هنرى باركلى الذى سيحل محله قد وصل حتى ذلك الوقت . وفضلا عن ذلك فقد كانت بريطانيا قد وعدت فى مؤتمر بلومفونتين عام ١٨٥٤ بأنها لن تبرم أية اتفاقيات ، أو تحصل على أقاليم فى مناطق تقع وراء نهر الأورانج مثل إقليم غرب (الجريكوالاند).

وأصبح من المؤكد أن أبواب الثراء والازدهار الاقتصادى قد فتحت أمام جنوب أفريقيا ، وأصبحت المسألة هى من هم الذين سوف يستفيدون بهذه الثروات من جنوب آفريقيا ؟ وكانت جمهورية جنوب أفريقيا (ووتوربور) يستندان فى دعواهما على الاتفاقيات ، وبعضها كان محاطا بالشكوك والريب . كما كان فى مقدور ولاية الأورانج الحرة أن تطالب بحق الاحتلال المؤقت . أما بريطانيا العظمى فلم تكن تحتفظ باتفاقيات رسمية أو تتمتع باحتلال رسمى ، لكن مصالحها – الاقتصادية فضلا عن سياستها الخاصة بتحييد الطريق الشمالى الأعظم – أصبحت فى مهب الريح .

ولو لم تكن بريطانيا قد وقعت اتفاقية (بلومفونتين) وتخلت عن سيادة نهر الأورانج – لما كانت هنالك مشكلة . ولو كانت قد اعترفت بدعوى ولاية الأورانج الحرة ، لكان المنقبون الإنجليز عن المعادن على الأرجح قد فاقوا فى العدد المستوطنين البوير وحققوا السيطرة على البلاد .

وشعرت بريطانيا – أساسا – أنها إما أن تنسحب نهائيا ، وإما أن تتولى السلطة مباشرة . وانتهاج سبيل آخر كان يعنى خلق الفوضى والاضطراب وفتح المجال لتدخل إحدى الدول الأوربية الأخرى . كما أن المنقبين البريطانيين الذين كانوا قد أقاموا بالفعل ما يمكن أن نطلق عليه اسم جمهورية المنقبين Diggers' Republic عام ١٨٧٠ فى (كليب درفت) على نهر الفال – هددوا بتوريط بريطانيا والبوير فى مواجهة عنيفة ؛ وإزاء هذا الوضع اتجه (باركلى)

المندوب السامى ومعه وليام كيت نائب الحاكم فى (الناتال) إلى وضع تسوية بطريق التحكيم .

على أن تشارلز هاى نائب الحاكم ، والقائم بأعمال المندوب السامى فى (الكاب) كان قد قوض الموقف المحايد لبريطانيا قبيل وصول (باركلى) ببضعة أيام ، فهو لم يتجه قبول خطط التحكيم ، بل أوفد قاضيا من المستعمرة – هو جون كامل ليتولى مقاليد الأمور فى (جمهورية المنقبين) وفى (كليب درفت) استقبل ستافورد باركر رئيس (جمهورية المنقبين) كامبيل لدى وصوله واعترف بسلطته . وبذلك تغيرت السياسة والسوابق البريطانية فى (الجريكوالاند) . ولم يكن ذلك التغيير من قبل لندن ، أو من قبل المندوب السامى المختص ، بل بواسطة قرارات منفردة اتخذها مسئول صغير . وقد اقتفى (ووتربور) أثر (ستافورد) فى طاعة (كامبيل) ، لكن السير جان هندريك براند – رئيس ولاية أورانج الحرة – تخلى عن أراضيه الخاصة للمنطقة . ووصل (باركلى) فى فبراير ١٨٧١ ، ونصب ريتشارد ساوثى نائبه فى (الجريكوالاند) ، وطرح خطة التحكيم على الرئيس بريتوريوس وبراند .

واقتضت الخطة تنصيب (كيت) نائب الحاكم حكماً . وقد أرضى هذا الاقتراح (بريتوريوس) لأن (كيت) كان قد حكم منذ فترة وجيزة لصالح الترانسفال فى نزاعها مع قبائل (الزولو) . وكان (براند) يفضل لو تم التحكيم بواسطة إحدى دول القارة الأوربية ، لكن اعتراضاته تبددت حين أعلن ساوثى فجأة وبطريقة قاطعة الضم إلى بريطانيا . وفى نفس الوقت عثر على مناجم واسعة النطاق شرقى نهر الفال عند كوبجى وعند « فورويت زجت » خلال عام ١٨٧١ . وقد أفصح (باركلى) عن نياته حين أخبر إيرل أوف كمبرلى وزير المستعمرات فى لندن فى ذلك الوقت بأن الاستقرار والازدهار والسيطرة لبريطانيا مرهونة كلها بتحقيق ملكيتها للمنطقة .

وكان قد تم احتلال كوبجى (وفوريت زجت) بالفعل. وأطلق عليها اسم (كمبرلى)، وذلك حين صدر الحكم الذى عرف بحكم كيت. وقد استبعدت الجمهوريات من كل الأراضى التى اعترض عليها (أرنوت) ، ورفضت مستعمرة الكاب ضم الجريكوالاند ، كما توقع منها (كمبرلى) ذلك . وظلت مدينة (كيب تاون) تسيطر على طرق التجارة المربحة ، لكنها لم تكن ترغب فى أن تتحمل النفقات الإدارية والمسئولية الخاصة بغرب (الجريكوالاند) . ومن ثم فقد اضطلعت بريطانيا بالسيطرة المباشرة على حقول الألماس ، ولكن كثيراً من الكارهين للإنجليز أولوا هذا الإجراء على أنه دليل على أن المصالح الإنجليزية هى التى دبرت ماأسمته بحكم كيت أوارد .

أما براند الذى ظل يطالب بالتحكيم الخارجى فقد ظهر كبطل فى نظر البوير ، أما (بريتوريوس) فى الترانسفال — فقد أعفى من منصبه ، وذلك بعد أن علم أنصاره أنه قد أثنى على (كيت) للخدمات التى أداها . وفى الكتاب ازدادت الإيرادات من الضرائب والرسوم زيادة سريعة ، وذلك بسبب استيراد المهاجرين المنقبين للآلات والمؤن . وبحلول عام ١٨٧٢ كان للمستعمرة جهاز تنفيذى مسئول وكذلك خزانة متكاملة . وقد تحقق الازدهار لولاية الأورانج الحرة بطريقة غير مباشرة . وهى التى كانت توفر الأغذية للسكان المزدحمين الذين استوطنوا فى إقليم الألماس شبه الجاف — لكن حكومة الولاية الحرة لم تكن تهتم كثيراً ، بالمشكلات الإدارية والقضائية الخطيرة التى كانت تواجه بريطانيا فى مدن التعدين .

على أن إقليم (الترانسفال) ظل منعزلا عن البنيان الصناعى الجديد، وقد حرمها (كيت) من أى مناجم ، كما أن مزارعه كانت تقع فى مناطق نائية تبعد عن أسواق كمبرلى المربحة ، ورغم ذلك فقد كان الرئيس الجديد لجمهورية جنوب أفريقيا — وهو توماس فرنسوا بيرجرز

يتسم بالنزعة التحررية إلى حد ما . فقد رعى أحوال المنقبين وحاول تطوير شبكة السكة الحديدية ، كما أصلح العملة وارتحل إلى أوربا . ولم يكن أى مشروع من هذه المشروعات يحظى بالتجاوب والتقدير فى الوطن ، كما لم يكن لأى منها أية نتيجة أو تأثير . وحاول بيرجرز إلغاء حكم (كيت) وأن يحتل من جديد أجزاء من الطريق الشمالى الأعظم، وإقرار السلطة على قبيلة السوازى ، لكن (باركلى) كان يردع أى خطوة من هذا النوع ويحرم عليه اتخاذها .

واجتذبت أعمال الحفر والتنقيب فى حقول الألماس كثيراً من أصحاب المزارع فى (الناتال) بعد أن فقد تحمسهم بسبب فترة الكساد الطويلة، وبسبب مشكلات العمل الملحة فى أواخر ستينيات القرن التاسع عشر ، أما الذين بقوا فى المستعمرة الساحلية فقد استطاعوا إدماج أراضيهم وزيادة استيراد الهنود المتعاقدين ، وأن يتحولوا إلى منتجين للقصب على نحو أرقى من الكفاية فى العمل . كما كان مستوطنو (الناتال) الذين انتقلوا إلى (كمبرلى) يمتازون على غيرهم من الذين هاجروا مباشرة من أوربا . فقد كانوا على صلة ودراية بتجار مدينة (الكاب)، وكانوا يفهمون مشكلات عمال البانتو ، كما كانوا يعرفون أسلوب التعامل مع الجمهوريين البوير .

وكان هنالك أحد المنقبين عن المعادن فى الناتال ، وهو سيسل جون رودس ، وقد استطاع الاستحواذ تدريجياً على مناجم الألماس كلها . وفى النهاية استأثر بالنفوذ السياسى والاقتصادى فى جنوب أفريقيا . وكان (رودس) يبلغ ثمانية عشر عاماً حين غادر إنجلترا عام ١٨٧١ متجهاً إلى (الناتال) من أجل الاستشفاء . ولم تكن زراعة القطن قدر من الأرباح مايشبع أطماعه التى كانت تصل إلى مستوى بناء الإمبراطورية الاقتصادية . وقبل انقضاء عامه الأول فى أفريقيا — كان قد انتقل إلى مناجم (جريكوالاند) .

ولما كان (رودس) مصاباً بضعف فى القلب ، وأتى للاستشفاء منه إلى جنوب أفريقيا ، فقد دفعه ذلك إلى اقتناص كل فرصة — كما لو كانت فرصته الأخيرة . وقد اتسم بقلة الصبر إلى حد الهوس ؛ لأنه كان يريد تحقيق ما يريد بأسلوب حاسم قاطع قبل أن تحل به كارثة الموت ؛ مما أضفى على أفكاره الجامحة فى الخيال ، وعلى أعماله الجسورة ، طابعاً من الفخامة ومن العظمة والمجد الأكيد ، وقد أثار انفعالات وعواطف متناقضة تراوحت بين الحب والبغض ، وبين التفانى والازدراء من جانب الذين أحاطوا به .

ولما كان رودس يتمتع بعبقرية موهوبة لا شك فيها — فى إنجاز المشروعات والأعمال — فقد استطاع الاستئثار بالولاء المطلق لمرؤوسيه واحترام أنداده الذين ينافسونه .

وإزاء إيمانه بمصير الأنجلوساكسون فى أفريقيا ، كيقين ، أى مؤمن بالنظرية الاجتماعية التى أتى بها (دارون) — فإنه لم ينتظر استلهام القوانين أو الحكومات ، بل مضى نحو بناء الإمبراطوريات الاقتصادية والسياسية ، التى هى وإن كانت بريطانية فى الظاهر ، إلا أنها فى الحقيقة امبراطوريته الخاصة*.

أما مشروعات (رودس) — وهو المشروع العاطفى الوحيد الذى انفعلت به حياته . فقد انبثقت من وسط الفوضى والحطام المبكر الذى ابتليت به مناجم (كمبرلى)** .

(*) من أقوال رودس المشهورة ، والتى تدل على آرائه فى أن الخير ان يتحقق إلا فى ظل سيادة جنس معين على غيره من الأجناس ، قوله : «إن الله يريد أن يوجد الإنسان فى أحسن هيئة ، ولكى يتحقق هذا الهدف يجب أن يمد الجنس الأنجلوساكسونى نفوذه على أكبر مساحة ممكنة من الأرض». (المترجم)

(**) لم يتزوج رودس ، وقد أشيع عنه أنه متجمد العواطف يكره الجنس الآخر — ولما سألته الملكة فيكتوريا فى إحدى مقابلاتها له عن ذلك أجاب بلباقة : كيف أكره الجنس الذى تنتمى إليه ملكتى (المترجم) .

وكانت حقول الألماس قد قسمت إلى ملكيات فردية ، وكانت الحفائر المنفصلة لاتسمح اصغر مساحتها بأعمال الحفر بكفاية ، ولم يستطع شراء الآلات إلا القليل من المنقبين . أما (رودس) الذى حصل على رأس المال لبيع الأغذية والمعدات بالتجزئة للمعدنين — فقد بدأ يشترى ويدمج الملكيات الصغيرة . وعلى الرغم من أنه أنفق جزءاً من وقته كل عام ليحضر للحصول على درجة الليسانس فى الآداب من جامعة أكسفورد ، لكن لم يحل عام ١٨٨٠ إلا وكان قد أدمج معظم الحفائر .

وقد أنشأ بالاشتراك مع مضارب آخر هو «ألفريد بايت» شركة (بيرز القديمة) . وقد وصل خط حديدى من مدينة الكاب إلى كمبرلى عام ١٨٨٠ بتمويل من رودس ، ثم بدأ امتداد فرع للخط على طول الطريق الشمالى الأعظم نحو الترانسفال ، ووادى (اللمبوبو) ونحو المناطق الداخلية البكر .

وفى الوقت نفسه انضم (رودس) إلى برلمان مستعمرة الكاب ، وفى عام ١٨٨٠ انتقلت أقاليم غرب (الجريكوالاند) وحقول الألماس من تبعيتها للتاج إلى المستعمرة التى كانت تتمتع بالحكم الذاتى . وقد استفاد المستوطنون الهولنديون فى مستعمرة الكاب من الازدهار الذى جلبته التجارة والتعدين وتطوير السكك الحديدية ، وشاركوا فى كل هذا . ولقد كانت أصوات الهولنديين فى الكاب — بزعامة جان هوفماير الذى كان يتخذ موقفاً معتدلا — ذات تأثير فى رسم السياسة ، وفى سن القوانين البرلمان ، وكان يطلق على (هوفماير) — وهم أوثق صلة بالعالم الخارجى وأكثر تعاوناً مع البريطانيين من (البوير) فى جمهورياتهم — اسم الأفريكانرز (Afrikaners) . وبدا أن (رودس) ، و (هوفماير) يخلقان مجتمعاً مندمجاً ومبنياً على أساس من الأصول الأفريكانية (أصول الأفريكانرز) والبريطانية . وقد أدرك الأفريكانرز أن الاتجاه الجديد للتعاون السياسى يتيح لهم الحرية والشعور بالاعتزاز والحافز على التطور . وقد تولى (هوفماير) والكنيسة الهولندية الإصلاحية رعاية وإحياء التعليم الدينى واللغوى الهولندى فى عام ١٨٨٢ .

وقبل ذلك، بست سنوات كان دى توا قد اقترح استبدال قواعد اللغة الهولندية الرفيعة بلغة مكتوبة جديدة أكثر توافقاً مع مهمة التال التى يتحدث بها الأفريكانرز. هذا على أن لغة (دى توا) التى عرفت فيما بعد باسم لغة الأفريكان أغضبت كثيرين من أنصار اللغة الهولندية الرفيعة ، لكن الكبرياء الثقافية والضغط السياسى جمع الطائفتين أو الحزبين فى رابطة لغوية واحدة خلال عام ١٨٩٠. فقد اتحد (هوفماير) والكنيسة و (دى توا) وعلماء اللغة الهولندية الرفيعة فى حركة واحدة لتعليم لغة (الأفريكان) فى المدارس، وكانت الألفاظ الهولندية قد اضمحلت وذبلت فى معظم المناطق ، حتى إن الأطفال كانوا يضطرون للبدء باللغة الإنجليزية ليستعملوا اللهجة التى كان يتحدثها أجدادهم . أما لغة (الأفريكان) التى كانت مشتقة من اللهجة المنطوقة فكانت ذات تركيب أسهل من اللغة الهولندية ذاتها ، فأصبحت اللغة التى يتعين على عناصر (الأفريكانزر) دراستها :

كما اتضح التعاون الإنجليزى الهولندى فى حقول الألماس . فقد حرمت (الولاية الحرة) مما كانت تطالب به من حق الملكية فى (كمبرلى). ولكن سرعان ما أصبح المنقبون ورجال الصناعة يمثلون سوقا مربحة للمنتجات الزراعية ، وكان رجال التعدين و (البوير) يحتاجون إلى أيد عاملة رخيصة، وكانوا يعتقدون أن البانتو فى معازل الزولو واكسوزا متعطلون بطريقة شائنة . ولذلك جلب الأفريقيون إلى كمبرلى من أجل القيام بالأعمال الشاقة ، وربما تعلموا حينئذ القيمة المعنوية للعمل الشاق ، ولمنع هؤلاء من الهرب أو تعكير صفو الهدوء والاستقرار فى كمبرلى — فقد طلب منهم حمل تراخيص مرور خاصة . وكان الإعدام هو عقوبة تهريب الألماس أو التجارة غير المشروعة فيه، إذا كانت من الجرائم التى تغرى — بارتكابها — العمال ذوى الأجور البسيطة. وقد اعتقد أرباب الصناعة والبوير أن تعويد (الوطنيين) التظلم هو أساس ما اشتهرت به (كمبرلى) من النظام .

وفى نفس الوقت فقد خلق تنفيذ عمليات التعدين على نطاق واسع تغيرات جزرية فى حياة جنوب أفريقيا — فقد زاد التصنيع من قوة مستعمرة الكاب البريطانية ، كما جعلها تختلف عن جمهوريات البوير الزراعية . وقد فاق المهاجرون الحضريون الذين يتحدثون الإنجليزية عناصر (الأفريكانرز) — المستقرة فى المستعمرة — من حيث العدد . وانتقل مركز ثقل السكان من الموانئ التجارية إلى المناجم فى الداخل . وقد اختفت ولايات الجريكوا . كما أن عناصر السلالات المختلطة الملونة شبه القبلية وشبه المستقلة تحولت إلى عناصر من العمال المهرة فى مدن الكاب النامية . كما أن معازل البانتو سرعان ما تحولت من مصادر للمشكلات فى مناطق الحدود إلى مصادر للعمال غير المهرة للمساهمة فى النشاط الاقتصادى المقيد . وكان الأفريقى مرؤوسا للرجل الأبيض — لكن الصناعة البريطانية وزراعة البوير كانتا تتنافسان على خدمات الأيدى العاملة . فكان أصحاب المزارع يريدون العمال الموسميين ذوى الأجور الرخيصة الذين لا يعيشون بصفة دائمة داخل أراضيهم ، لكنهم كانوا فى العادة يعجزون عن منافسة العقود طويلة الأجل أو مناقشة الإدارة المركزية والتوطن الثابت الذى ينطوى عليه نشاط العمل الصناعى . وكانت مثل (البوير) ومبادئهم تختلف اختلافا واضحا عن احتياجات وضرورات الصناعة الحديثة .

وقد كان البريطانيون يكتفون فيما سبق بالسيطرة على التجارة والموانئ الاستراتيجية ، مع ترك (البوير) أجراء فى المناطق الداخلية — لكن كشوف الألماس أدت لأول مرة إلى وضع التاج فى منافسة مع الجمهوريات من أجل السيطرة على المناطق الداخلية . ولم يكن لهذه المنافسة من نتيجة سوى زيادة الانقسامات التى تفصل وتباعد بين البوير وبين البريطانيين . وأصبحت أخطار هذا الصراع المرير واضحة عام ١٨٧٦ ، حين استعاد (الزولو) بزعامة سبتى وايو أسلوب الحرب القبلية . وقد أحسن اللورد كارنار فون ، وزير المستعمرات الجديد ، بأن الحل الوحيد يكمن فى اتحاد يضم الإنجليز والبوير ، بحيث يستطيع أن ينسق ويجمع بين مصالح كل البيض . وكانت فكرته هذه جزءا من حلم بريطانى أوسع لإنشاء اتحاد استعمارى

يضم الممتلكات الاستعمارية حول العالم. لكن أعظم جهود وأحلام كارنافون تركزت حول جنوب أفريقيا . ولا شك فى أنه كان يعتقد أن بريطانيا تستطيع أن تنسحب بشرف من موقف مؤلم وغير مستساغ ، إذا استطاعت المستعمرات والجمهوريات أن تحقق اتحادا يقوم على أساس الحكم الذاتى .

أما حركة الاتحاد التى توصف أحياناً باسم «العامل الاستعمارى» فقد لقيت تأييدا قويا بين المديرين والمستوطنين الإنجليز فى حقول الألماس فى الجزء الشرقى من مستعمرة الكاب ، أما (الناتال) فعلى الرغم من التهديد الخطر الذى تعرضت له بسبب ثورة (الزولو) فقد آثرت الحياد . وكان برلمان (الكاب) — الذى كان يفاخر بما تتمتع به من حكم ذاتى ، وباعتماده على تأييد الناخبين (الأفريكانرز) — يعارض الاتحاد شأنه فى ذلك شأن الجمهوريتين المستقلتين . وكان أنصار الاتحاد يأملون تحقيق سياسة موحدة لجنوب أفريقيا نحو غير البيض ، ونحو التجارة ، ولكن أقوى ثلاث حكومات رفضت التفريط فى أى مزايا . فلجأ اللورد (كارنارفون) بعد ذلك إلى أساليب مباشرة تماماً — فقد منح موظفو المستعمرات أغلبية فى مقاعد الجمعية التشريعية فى الناتال ، كما منح (الولاية الحرة) مبلغ تسعين ألف جنيه استرلينى من أجل تخفيف المرارة الناجمة عن فقدانها حقول الألماس ، وبدا أن (كارنارفون) بنقضه لقرارات محاكم ناتال ومراسيمهم لبرلمان الكاب كأنما يهدد سلطات الحكم الذاتى للمستعمرات . وخلال عام ١٨٧٦ أوفد (كارنارفون) جيمس أنتونى فرود ، وهو مؤرخ لبق الحديث ليؤثر بدعايته فى المستعمرات وفى الجمهوريات . وقد حاول (فرود) تحويل الرأى العام ضد حكومة الكاب ؛ ونظم (مؤتمراً للاتحاد) ، وعين (كارنارفون) مندوبين لهذا المؤتمر الذى اجتمع فى لندن ، وكانت (الناتال) هى الولاية الوحيدة التى مثلت تمثيلا كافيا . ولم يكن (الاتحاد) موضع مناقشة ، لكن (كارنافون) قرر أن مشروعه سوف يكتب له النجاح إذا اتحدت (الترانسفال) مع (الناتال) .

وفقد الرئيس بيرجرز تأييد البوير فى الترانسفال ، فقد امتنع أصحاب

المزارع عن المشاركة فى الحكومة كما توقف كثيرون عن دفع الضرائب ، كما ارتحل آخرون إلى أنجولا أو بتشوانا لاند . وقد اضطر (بيرجرز) بسبب مشروعاته الخاصة بانشاء خط حديدى إلى موزمبيق البرتغالية إلى الاصطدام مع سيكوكونى زعيم قبيلة بابيدى التى كانت تسيطر على الطريق المقترح . ونشب القتال ، ورفض (الكوماندوز) من البوير القتال من أجل مشروعات (برجرز) التجارية ، وبدا أن الجمهورية قد أوشكت على الفوضى وخشى البريطانيون أن تستعين قبيلة (البابيدى) بقبائل (الزولو) ، ومن ثم فقد أوفد ثيوفيلوس شبستون وزير شئون الوطنيين فى (ناتال) لتقصى الحقائق . وقد رحب به المنقبون الإنجليز فى إقليم الترانسفال ، وقبل (بيرجرز) اتفاقية سرية . وفى أبريل ١٨٧١ أعلن شبستون ضم إقليم الترانسفال وحينئذ اعتقد (كارنارفون) أن خطر (الزولو) يمكن أن يتضاءل كما أنه من الممكن تنفيذ خطة الاتحاد . ، ومن ثم فقد وعد (كارنارفون) كما وعد (شبستون) بمنح الحكم الذاتى فى النهاية لإقليم الترانسفال . وسرعان ما بدأ البوير المحافظون يتململون من التأخير الذى نتج — فى المقام الأول — عن التهديد المستمر لقبائل الزولو .

وفى يناير ١٨٧٩ طلب من الزعيم سيتى وايو تسريح جنوده ، لكنه لم يأبه بالإنذار ، ومن ثم فقد جردت حملة تأديب بريطانية اتجهت نحو أرض الزولو . وفى أثناء اجتماع أعضاء الترانسفال فى (وندر فونتين) لتوقيع ميثاق الاستقلال كانت القوات البريطانية تعسكر فى إيزاند لوانا بالقرب من مقر الزعيم ستى وايو . وشنت قبائل الزولو هجومها فى ٢٢ يناير ١٨٧٩ وأبادت كتيبة بأكملها ، كما قضت على ثلاث كتائب أخرى . وكانت أصداء ما حدث فى (إيزاندوانا) واسعة النطاق ، وقد تحولت حرب (الزولو) من عمل بوليسى تأديبى سريع إلى حملة استغرقت مدة طويلة ، وأدى عجز (الناتال) عن إعالة جيش مستديم إلى مضاعفة

مشكلات الإمداد والتموين . أما المستعمرة فقد أصبحت عديمة الحيلة فى الدفاع عن نفسها. وربما كان ما أنقذها هو أن غرور الزعيم سيتى وايو قد بدد الوقت والمزايا التى حصل عليها فى الاحتفال بالنصر الذى أحرزه ودفن موتاه .وربما كان ما أوصى به الأسقف كولنسو الذى كان الزعيم (سيتى وايو) يوليه ثقته من ضرورة توخى الاعتدال مما ساعد على تجنب مذبحة للزولو .

وعلى عكس ما أوصى به (البوير) — فقد بدد البريطانيون الروح المعنوية والموارد البشرية فى مناوشات لاحقة مع (الزولو) . ولعل أشهر خسارة منيت بها بريطانيا فى حملة واحدة هى مقتل الأمير الإمبراطورى الفرنسى (نابليون الرابع) ، وآخر سلالة بونابرت ، وكان قد انضم إلى قوات الملكة . وقد عقب بنجامين دزرائيلى رئيس الوزراء ذلك الوقت بقوله : « إن (الزولو) شعب عظيم ، فقد هزموا قادتنا ، وهم يحولون أساقفتنا عن دياناتهم ، كما أنهم حسموا مصير أسرة أوربية عظيمة » .

وبعد ستة شهور من الزحف الحذر أسر البريطانيون (سيتى وايو) وسحقوا قبائل (الزولو) . وما إن وقع (سيتى وايو) فى الأسر حتى اشتد قلق البوير ، وكانت شكواهم الأولى هى تقصير بريطانيا فى منح الحكم الذاتى أكثر مما كانت هذه الشكوى من الضم نفسه . لكنهم كانوا قد اكتفوا بترك البريطانيين يتولون إخضاع قبائل (الزولو) أولا ، ولما لم يصبح أمام (البوير) سوى بريطانيا — ليواجهوها ، فقد اعتقد (البوير) أنهم قادرون على القتال بأفضل مما قاتل (سيتى وايو) .

وقد خلفت حرب (الزولو) رد فعل عنيف أدى إلى طرد دزرائيلى من منصبه ، فقد تحول الرأى العام فى بريطانيا ضد سياسة التوسع ، وضد مشروع الاتحاد ، وضد ضم الترانسفال . وفى أبريل ١٨٨٠ تولى وليام جلادستون رياسة الوزراء ، مع تفويضه بسحب القوات البريطانية من أراضى (الزولو) وأراضى البوير ، على أنه لم يكن يريد أن يترك انطباعا بأنه يتقهقر أمام جيش من جيوش الأعداء .

ونشبت ثورة أخرى هذه المرة بين قبائل الباسوتو مما زاد من مشكلات بريطانيا فى جنوب أفريقيا . وتولت حكومة الكاب مهمة الهجوم المضاد وعلى الرغم من أن هذه الثورة حطمت مشروعات جلادستون ؛ فإنه لم يجروء على التدخل فى الاستقلال الذاتى للمستعمرة . وبقى البوير ينتظرون ولكن عندما بدأ الضعف يدب فى صفوف الباسوتو خلال شهر ديسمبر اجتمع الترانسفاليون فى بارديكرال وبعثوا من جديد مشروع الجمهورية .

وجاء بول كروجر ، وهو من المبشرين ، وأصحاب المزارع الناجحين ومن القدامى المخضرمين فى الاستيطان منذ ١٨٣٥ ، جاء كروجر هذا ليتولى الثلاثى العسكرى الحاكم للبوير . وسرعان ما اختفى البريطانيون من إقليم الترانسفال بعد أن كانوا قد تورطوا فى مناوشات مبعثرة ضد القبائل كما أضعفهم وأوهن صفوفهم هروب الجنود وحالات الفرار واقترح كروجر عقد هدنة وافق عليها جلادستون — لكن القائد البريطانى كان يريد إحراز نصر يدعم به مكانته فى التفاوض — واستولت القوات الإمبراطورية على تل ماجوبا الذى يحكم معسكرات البوير ، لكن (الكوماندوز) التابعين لكروجر أغاروا على المرتفعات واستعادوا زمام المبادأة فى ٢٧ فبراير ١٨٨١ — وكان انتصار الترانسفال فوق (تل ماجوبا) قد فسر بعد ذلك فى الجمهوريات على أنه المعركة الحاسمة فى حرب الاستقلال .

وفى المؤتمر اللاحق الذى عقد فى (بريتوريا) استغل كروجر المزايا التى حققها . فقد طالب بالاستقلال التام ، وحصلت بلاده — التى سميت باسم ولاية الترانسفال على الحكم الذاتى التام مع خضوعها لسيادة صاحبة الجلالة واحتفظت بريطانيا بالسيطرة على العلاقات الخارجية ، وحق منع التعدى على أراضى الوطنيين . لكن المدلول الكامل لكلمة (السيادة) — وهو اصطلاح أوربى إقطاعى — لم يكن يتلاءم مع أوضاع جنوب أفريقيا ، ولذلك بقى دون تعريف . أما قضية الاتحاد أو قضية الضم فقد أضحتا قضيتين منتهيتين ، فالاتحاد كان يعنى التوسع الاستعمارى ، أما الضم فكان يؤثر فى قومية (البوير)

وسوف يدل التاريخ اللاحق على أن جنوب أفريقيا لا يمكنها أن توفق بين النزعتين .

وظلت الجماعات الساخطة المنشقة فى الترانسفال فى تخطى الحدود باحثة عن أراض جديدة ، وقد كانت المشاعر الدينية والدوافع الاقتصادية والسياسية تكمن وراء الحركات التى كثرت بشكل خاص خلال عام ١٨٨٢ . وقد ظهرت جمهوريات جديدة على طول الطريق الشمالى الأعظم ، وكان أقواها جميعا : جمهورية ستيلالاند وجمهورية جوشن ، كما ترددت أقوال عن التوسع نحو الزمبيزى وعبر صحراء كلهارى . وفى نفس الوقت كان يجرى مد خط حديد رودس من كمبرلى نحو الشمال . وقد ازداد قلق حكومتى الكاب وبريطانيا إزاء طريق الدخول والوصول من حقول الألماس إلى زامبيزيا (*) وأفريقيا الوسطى بسبب مالاحظناه من ازدياد النشاط الألمانى فى جنوب غرب أفريقيا .

هذا ، على أن الترانسفال بإقامتها حواجز جمركية ، كان ذلك بمثابة تهديد بتقويض التكامل الاقتصادى بينها وبين جنوب أفريقيا ، وهو الأساس الذى كانت تستند إليه السيطرة البريطانية ، وكان الرئيس كروجر يجرى مفاوضات مع (ستيلالاند) ، و(جوشن) من أجل التحالف معهما . وقد أعرب صراحة عن أمله إزالة القيود المفروضة على استقلاله والواردة فى اتفاقية بريتوريا .

وقد بدأت المباحثات بين الإنجليز والترانسفال فى لندن فى مطلع عام ١٨٨٤ ، وحصل إيرل أوف ديربى — وهو وزير الدولة لشئون المستعمرات وقتئذ — على وعد من كروجر بإلغاء الجمارك ، وبالحصول على الاعتراف بحق بريطانيا فى السيطرة عن الطريق الشمالى ، واستطاع وقف توسع الترانسفال

(*) كان الاسم الرسمى للمناطق الممتدة من الترانسفال إلى الطرف الجنوبى لبحيرة تنجانيقا هو اسم زامبيزيا ، لكن غير هذا الاسم منذ عام ١٨٩٥ فأصبحت تعرف باسم (روديسيا) على اسم الرجل الذى ربط هذه البلاد بعجلة الإمبراطورية البريطانية . (المترجم)

وحال دون اتصال كروجر بالمصالح الألمانية — لكن كان ثمن هذا كله غاليا . فلم يعد من حق الملكة الاعتراض على التشريعات المحلية فى الترانسفال ، وأصبحت البلاد مرة أخرى (جمهورية جنوب أفريقيا) . حذفت عبارة (السيادة) من اتفاقية لندن ، ومن ثم اعتقد كروجر أنه قد حقق السيطرة على سياسته الخارجية .

ومن الواضح أن البوير قد انتصروا فى حرب الاستقلال وقد حظرت بريطانيا عليهم التوسع تجاه كلهارى ، وهى منطقة أصبحت فيما بعد تخضع للتاج ، ولكن بدا أن الترانسفال كانت تتمتع بسيادتها فعلا فى كل ميدان من الميادين ، وبذلك تفتتت أفريقيا الجنوبية وراح حلم الاتحاد فى غياهب النسيان.

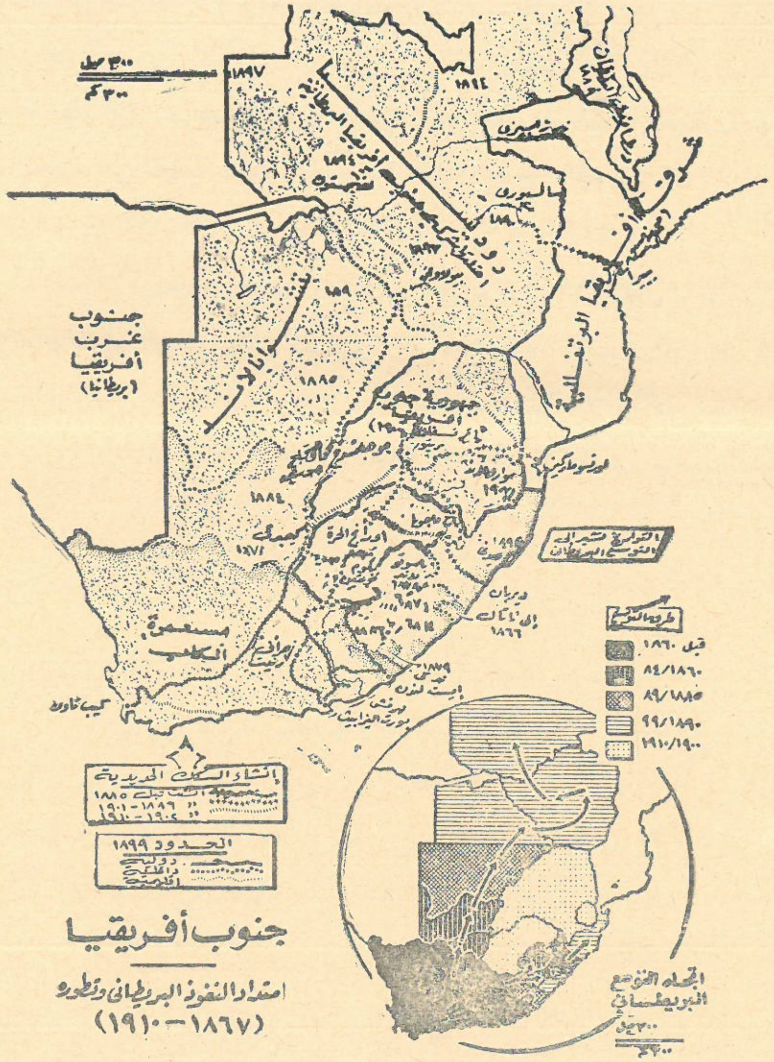

(شكل ٦)

١٩

الذهب والامبراطورية

لم يكد يحل عام ١٨٨٦ إلا وكانت كل الأراضى الواقعة جنوبى أنجولا البرتغالية وموزمبيق قد قسمت . وكان التنافس قد بدأ قبل ذلك بعامين حين ضم بسمارك جنوب غربى أفريقيا إلى الامبراطورية الألمانية . أما موانئ، جنوب أفريقيا الوحيدة التى لم تخضع لمطالبة أية دولة من الدول ، وخاصة فى خليج سانت لوتشيا (St. Lucia Bay) شمالى (ديربان) فقد ألحقت بمستعمرة الناتال فى عام ١٨٨٤ ، وذلك حتى لايستولى كروجر أو الألمان عليها . وقد استأثرت الكاب بجميع مناطق البانتو المستقلة فيما بين خليج ألبانى والناتال . ولقد حاول البوير تنظيم جمهورية جديدة داخل أراضى الزولو — لكن بريطانيا أرست قواعد الحكم الرسمى من خلال حكومة (الناتال) فى عام ١٨٨٧ . وقبل ذلك بعامين حين كان (سيسل رودس) يعمل ممثلا للتاج فى تنفيذ اتفاقية لندن — رفع شعار الاتحاد فى النصف الجنوبى من بتشوانالاند. على أن النظام الخاص بجنوب أفريقيا كان قد تحدد — أساسا — فى مؤتمر لندن ١٨٨٤ ، وذلك بأن تتولى بريطانيا السيطرة على كل الموانئ والطريق الشمالى الأعظم . كما أن البوير سوف يمنحون استقلالهم مع انحصارهم داخليا ، ولن يسمح للألمان بالحصول على أية أرض ملحقة بجمهورية (البوير).

وظل وضع جمهورية جنوب أفريقيا متأرجحا ، وكانت إيراداتها الحكومية شحيحة ، فقد كانت الجمهورية زراعية فى أساسها ، ومنعزلة عن الأفكار الدينية والسياسية الحديثة ، كما كانت مخلخلة السكان وتفتقر سواء إلى السكك الحديدية أو إلى الطرق المائية لنقل منتجاتها .

وكان الرئيس كروجر يعتقد أن (رابطة الافريكانز) ذات الميول المعتدلة والتابعة لهوفماير فى مستعمرة الكاب تنزع إلى أن تتصالح مع الساسة البريطانيين ومع الكنائس الاسكتلندية . كما أنه تجنب حركة لغة الأفريكان خشية أن تعدل من تقاليد اللغة الهولندية الرفيعة الراسخة الجذور. وقد ضعفت

الروابط مع (الولاية الحرة) التى استفادت من التجارة مع كمبرلى وقبلت مهاجرين متحررين . وبدا أن هذا الإقليم المجاور ينضم تدريجيا لمستعمرة (الرأس) البريطانية وإقليم البتشوانالاند الذى تسكنه قبائل البانتو وذلك من حيث جنى ثمار النمو والتطور الاقتصادى .

وأصبح رودس ووكلاؤه – بشكل مطرد – يمثلون القوة المسيطرة فى جنوب أفريقيا . ومنذ ١٨٨٠ أصبح رودس هو أكبر منتجى الألماس والمشرف على السكك الحديدية التى تنقل إنتاج الولاية الحرة ، كما كانت تهدد بالالتفاف حول إقليم الترانسفال ، كما كان رودس ، يتزايد نفوذه باستمرار فى برلمان مستعمرة الرأس . وقد مكنه تحالفه السياسى مع (هوفماير) من تولى منصب رئيس الوزراء فى كيبتون عام ١٨٩٠ . وقد وقف كروجر وإقليم الترانسفال موقف الاعتراف والكراهية فى وقت واحد حيال هذا التزاوج والامتزاج بين السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية .

واستقرت سيطرة رودس وعلو شأنه فى إقليم بتشوانالاند بحلول عام ١٨٨٥ ، وبدأت شركة جنوب أفريقيا البريطانية التابعة له فى الاتجاه شمالا نحو الزمبيزى بعد ذلك بأربعة أعوام .

وفى عام ١٨٩٠ حصل رودس على نصيب شريكه فى حقول الألماس واشترى ما يخص منافسه الأكبر بارنى بارناتو ، وكانت المؤسسة الجديدة التى أنشأها رودس – وهى شركة مناجم دى بيرز المحدودة – قد بدأت بالفعل فى إدماج جميع الملكيات فى كمبرلى ، وفى تحويل مناجم التعدين كلها إلى منجم واحد واسع مفتوح تستخدم فيه الآلات . ومن ثم سيطرت شركة (دى بيرز) على استخراج الألماس ؛ وعلى فرض أسعاره فى العالم أجمع .

وليس ثمة ما يوضح قوة رودس فى ذلك الوقت أكثر من أن يعرف أن دخله الشخصى لعام ١٨٨٥ – ١٨٨٦ كان أكبر من مجمل إيرادات جمهورية جنوب أفريقيا .

وفى عام ١٨٨٦ تغير وضع الجمهورية ، كما تغيرت مشكلاتها تغيرا جذرياً . فقد اكتشف الذهب فى تلال ويت ووترز راند . وقد أصبحت جوهانسبرج –التى تأسست فى شهر سبتمبر –تحتل المرتبة الثانية فى جنوب أفريقيا من حيث ضخامة أعمال التعدين فيها . وجاء رأس المال وتطورت المشروعات والأعمال بسرعة كثيرة . وأصبح (الراند) هو قلب البلاد التى لم تكن لها أى مدن ، واقتضى الأمر تنظيم شئون الشرطة وتسجيل حقوق ملكية الأراضى ووضع خطط للجمارك وللهجرة ، وذلك كله فى بلاد لم تكن لديها الخبرة والاهتمام بكل هذه الأمور . ووصلت إيرادات الترانسفال خلال عامين إلى أربعة أمثالها تقريباً ، وقد ارتفعت بحلول عام ١٨٨٩ إلى نسبة ٩٠٠ ٪ ، وبعد ذلك بعشر سنوات بلغت نسبة ٢٤٠٠ ٪ . كما أن كروجر وبرلمان إقليم الترانسفال الذى رأى فى هذا الحدث غنماً وغرماً فى آن واحد ، استغل إيراداته ونفوذه –من أجل تحقيق المنافع السياسية . وفى نفس الوقت كان (كروجر وبرلمان الترانسفال) يأملون أن يكون هذا الاندفاع للبحث عن الذهب موقتاً ، فالبوير المزارعون الذين استمروا يؤثرون العزلة وحياة البساطة – قلما كانوا يختلطون بالمنقبين أو العمال . كما أن كروجر كان يأمل فى تنظيم الصناعة والسيطرة عليها ، وذلك بأن يتحكم فى مرحلة حيوية من مراحل الإنتاج ومن ثم أصبح الاستيراد والتصنيع والتوزيع لمادة الديناميت حكراً على الحكومة ، واحتج أصحاب المناجم على الأسعار المرتفعة ، ولكن الولاية استفادت من الأرباح .

واستثمر سيسل رودس أمواله فى مناجم الترانسفال ، ولكنه لم يحصل على أكبر فائدة من هذا الاستثمار ، إذ كان يحلم بإمبراطورية فى جنوب ووسط أفريقيا قاعدتها مستعمرة الكاب التى أنعم عليها القدر بمعدن الألماس –وجاء اكتشاف الذهب ليدعم استقلال الترانسفال ، التى هددت الطريق الشمالى الأعظم ، وعارضت التعاون بين الإنجليز و البوير ،

والذى كان (رطادس) يعتمد عليه ، وفى عام ١٨٩٢ – أى بعد عامين من بدء رياسته لحكومة الكاب – نظم رودس حركة الاتحاد الوطنى (National Union Movement) من أجل تعزيز تحالفه السياسى مع (هوفماير) وعناصر (الأفريكانز) فى الكاب :

أما جمهوريات المناطق الداخلية التى حققت الثراء مع استقلالها ، فقد رفضت الآثار الصناعية والسياسية والثقافية التى ترتبت على هذا الاندماج وأصبحت وجهة نظر (البوير) المستقلة تختلف بصورة متزايدة عن وجهة نظر (الأفريكانز) الذين استمر وجودهم فى الأراضى البريطانية .

ولقد كفلت اتفاقية لندن فى بادئ الأمر – حماية مصالح رودس فى الطريق الشمالى الأعظم ؛ وقد عرقلت تلك الاتفاقية – فى عام ١٨٨٤ – توسع الترانسفال نحو الغرب ، ثم كفلت الحماية لهذه المصالح بالإعلان الصادر عن الملكة عن إنشاء محمية فى إقليم بتشوانا لاند الجنوبية خلال العام التالى . واتجه الخط الحديدى نحو الشمال من (كمبرلى) بحيث يحيط بالحد الغربى لإقليم الترانسفال المزدهر ، وبحيث يسهل المواصلات بين الكاب ومنطقة تقسيم المياه لنهر الزمبيزى . وفى المنطقة الأخيرة كان شعب البانتو لا يزال يعانى آثار هجرات الزولو (النجونى والمتابيلى) فى مطلع القرن التاسع عشر : وكانت قبائل (الشونا) شمال شرقى إقليم الترانسفال – قد تفرقت وانتشرت من زامبابوى وتشتت جمعها بسبب غزوات النجونى عام ١٨٣٥ : وكانت قبائل المتابيلى ، التى صنعت لنفسها وطناً شمال غربى الترانسفال ، تغير على قبائل الشونا من وقت لآخر ، وأسهمت بذلك فى تشتيت جمعهم .

كما أن ميزيليكازى المحارب المتمرد من قبائل الزولو ، وخالق أمة الميتابيلى ، توفى عام ١٨٧٨ ، وكانت له فى بعض الأحيان معاملات مع طلائع التجار ، كما أنه دخل فى مفاوضات مع مبشرى جمعية لندن التبشيرية – ولكنه ظل يتسم بالخداع كما استمر حاكماً مطلقاً ، وكانت

تصرفاته فى بعض الأحيان تتسم بالتقلب . وقد أهملت مناجم الذهب فى تاتى – التى جذبت بعض المنقبين الأوربيين خلال العقد السادس من القرن التاسع عشر ، وذلك بسبب التكالب على مناجم كمبرلى . وقد أثار ميزيليكازى سخط المبشرين فانهار نشاط جمعية لندن التبشيرية ، واتجهت المساعى الجديدة للجمعيات الاسكتلندية والجمعيات الإنجيلية الباريسية نحو القبائل الواقعة شمالا . واتسع نطاق تعامل قبائل الميتابيلى بعد عام ١٨٧٠ – كما أنهم بعد عام ١٨٨٠ خضعوا لحكم لوبنجيولا أكثر أبناء ميزيليكازى دهاء ومكرا . وعلى الرغم من أن لوبنجيولا قد حاول ألا يسىء إلى أخيه الأكبر والوريث الشرعى الذى نفاه ميزيليكازى خارج البلاد – لكنه نصب رئيساً على قبيلته ، وكان يشابه أباه فى حكمه المطلق وفى تقلبه – وكان يتعين على المبشرين التماس إذنه لعبور بلاد الميتابيلى ، كما كان يتعين على التجار تقديم فروض الطاعة ، كما كان الدخول إلى إقليم الشونا يخضع لموافقته ، على الرغم من أنه لم يكن يمارس أية سيادة مستمرة على تلك المنطقة ، أما الحدود التى حدد بها لوبنجيولا منطقة أرض المتابيلى ومعازل الشونا ماشونالاند فقد بقيت كما هى دون تغيير فى روديسيا المعاصرة . وقد تأثر زوار كثيرون ممن وفدوا على بلاطه فى بولاوايو بهيئته التى تدل على الفخامة والأبهة ، كما ارتاع آخرون لأسلوبه الفظ العنيف فى ممارسته للسلطة . وفى عام ١٨٨٧ منح لوبنجيولا الاستقلال الذاتى للمنقبين عن الذهب فى تاتى واعترف بحقهم فى الانتقال كما يشاؤون على طول الطريق الشمالى الأعظم . وقبيل انقضاء عام واحد كان رودس قد علم أن بيت جروبلر من إقليم الترانسفال قد عقد حلفا مع زعيم الميتابيلى ودافع لوبنجيولا عن نفسه بعد ذلك بقوله إنه لم يفهم نصوص المعاهدة ، ولكن البريطانيين اعتقدوا أن جروبلر قد انتهك اتفاقية لندن . ومن ثم كانت المعاهدة غير مشروعة – لكن أهميتها تعود إلى ما توضحه من اجتذاب أرض الميتابيلى للاهتمام ، ولأنها استثارت أطماع رودس ونزعته للتملك . وفى مطلع

عام ١٨٨٨ أذعن ممثل محمية بتشوانا لاند -- جون موفات - لمطالب رودس ، وتفاوض مع لوبنجيولا لعقد معاهدة جديدة ، ولذلك فإن بريطانيا لم تحصل على محمية فحسب ، بل حصلت على حق الاعتراض على كل الاتفاقيات التى يمكن أن تعقدها قبائل الميتابيلى مع أية دولة أجنبية . وبذلك أصبح لوبنجيولا يخضع للنفوذ الأوروبى دون فكاك ، وإن كان قدحاول أن يناور بسلطته بكل المهارة والحذق .

وبدأ رودس يفقد صبره إزاء الموقف الحذر المتردد نسبياً الذى وقفه التاج البريطانى نحو التوسع . وفى عام ١٨٨٨ أوفد وكلاءه ، ومنهم أحد أصدقائه القدامى فى أكسفورد ويدعى (تشارلز دانيل راد) للتفاوض لعقد اتفاقية فى بولاوايو ، وكان الرأسماليون الأوربيون يسعون لدى بلاط زعيم القبيلة للحصول على المزايا - لكن اقتراح راد كان بسيطاً ومقنعاً - فقد حصل لوبنجيولا على كمية من الأسلحة وعلى معاش ، وقارب تجارى لاستخدامه فى نهر الزمبيزى مع كفالة الحماية له من الفوضى التى خلقها الباحثون عن الامتيازات . واحتكر رودس الموارد المعدنية كافة حتى أرض الميتابيلى ،وأصبح الامتياز الذى عرف باسم امتياز راد Rudd Concession وأقرته الحكومة الإنجليزية هو الأساس للسيطرة البريطانية شمالى الترانسفال ؛ لكن القوة - التى كانت تقوم بهذا التوسع الاستعمارى - كانت برغم ذلك شركة خاصة ذات سلطة سياسية ولم تكن حكومة أوربية . وكان يتعين على رودس حينئذ لشراء رضاء زعيم القبيلة الحصول على ترخيص و تمويل لشركة تقوم باستغلال الامتياز . وحتى يقنع لوبنجيولا ويؤثر فيه - فقد اختار رودس طبيبه فى كمبرلى الدكتور « ليندر ستار جيمسون » الذى اشتهر بحديثه المعسول ، ولكى يحصل على الترخيص كان عليه أن يقهر أولئك الذين يناصرون فكرة أن تتكفل الحكومة بمسئولية الغزو وكفالة الحماية الإنسانية المباشرة للقبائل المحلية كما تعرض رودس لمعارضة الذين يخشون

احتمال الزيادة فى مصروفات الحكومة أو فى مسئوليتها(*) . وقد انحاز إلى رودس صنف المعارضين للاستعمار الحكومى ، وأولئك الذين كانوا يرون أن التقدم ليس إلا مزيجا من (محمية الخير للإنسانية) مع تحقيق الأرباح بنسبة ٥ ٪ (أى هى مزيج من العوامل الإنسانية وعوامل الربح الشخصى المعقول) .

وقد اشتمل الترخيص الخاص بشركة جنوب أفريقيا البريطانية - على نحو ما صدر فى أكتوبر ١٨٨٩ - على سلطات تجارية وسياسية . فكان من حق شركة جنوب أفريقيا البريطانية السيطرة على التعدين والتجارة والهجرة والمواصلات ، كما أن لها أن تنشىء الجهاز البوليسى والقانونى اللازم ؛ وقد استرضى رودس الحكومة الإنجليزية بأن عرض دفع نفقات خطوط التلغراف داخل مستعمرة الكاب والتى تتصل بخطوط الشركة والسكك الحديدية الممتدة على طول الطريق الشمالى الأعظم ، كما وعد بالإسهام فى النفقات التى يتحملها ممثل الحكومة الإنجليزية فى بولاوايه . وبالإضافة إلى هذا يكون للحكومة عضوان فى مجلس الإدارة ،وطالبت الحكومة بتعويض عادل لحقوق الشركات المنافسة ، كما جعلت الترخيص مرهونا بالموافقة الاختيارية للزعيم لوبنجيولا .

وكان من العسير الوفاء بهذا الشرط الأخير ، فقد نقض الزعيم الامتياز الممنوح لراد وبعثت البرتغال من جديد مزاعمها الخاصة فى (الماشونالاند) لكن وزارة الخارجية البريطانية أصدرت إنذاراً نهائيا التزمت به لشبونه .

ولم ينازع رودس فى سلطته الجديدة سوى إقليم الترانسفال ؛ وبعد أن تركت الشركة لوبنجيولا على عناده إلى حين ، تفاوضت مع كروجر الذى ازداد اهتمامه وقلقه حيال حدوده الشرقية .وقد قسمت أرض (الزولو)

(*) استخدم رودس عدة أساليب للتغلب على معارضيه فى انجلترا -فاستخدم سلاح الرشوة إذ دفع رشاوى لجماعات من أعضاء البرلمان الإنجليزى لمساندة أفكاره -كما أدخل بعض أصحاب النفوذ فى مجلس إدارة الشركة - وأخيرا وافق البرلمان البريطانى على المرسوم بتأسيس الشركة فى ٣٠ أبريل ١٨٨٩ (المترجم) .

وأصبح إقليم الناتال البريطانى يبسط حمايته على قبائل البانتو ، فى حين أدمجت جمهورية البوير الجديدة فى الترانسفال ، ولكن شعب السوازى كان لايزال يتمتع باستقلاله : وأراد كروجر مد خط حديدى من مناجم الذهب فى الراند عبر السوازى لاند إلى الميناء البرتغالى فى لورنسو ماركيز ، وكان الأمر يعنى سيسل رودس بشكل مباشر ، وذلك بسبب اهتمامه بالشمال ، وبازدهار خطوطه الحديدية ،وبموجب نصوص الترخيص وبسبب اهتمامه بالامتيازات الثانوية الأخرى فى سوازى لاند . وكانت الحكومة الإنجليزية تمثل الكاب والناتال اللذين يلتف الخط الحديدى الذى أنشأه كروجر حول موانيهما وحول حدودهما الجمركية . وكانت بريطانيا تميل لأن تمنح الترانسفال حقوقا محدودة فى سوازى لاند لو وصل خط حديد كروجر إلى الناتال . وحاول رودس شراء الميناء البرتغالى ، كما أنه استطاع بالتعاون مع بريطانيا إرغام كروجر على قبول اتحاد جمركى واستقرت المفاوضات بشكل متقطع حتى عام ١٨٩٣ ، وكان الخط الحديدى الممتد من كيب تاون قد وصل إلى جوهانسبرج فى ذلك الوقت . وفى النهاية سمح لكروجر بأن محمية فى السوازى لاند ، وأن يمد خطه الحديدى إلى لورنزو ماركيز فى موزمبيق البرتغالية ، وربما كان اهتمام رودس بسوازى لاند مجرد مظهر خداع ، حيث إن أهميتها قد اضمحلت وأصبح الاهتمام المباشر يتركز الآن على بتشوانا لاند ، و ميتابيلى لاند ، وعلى مواقع التعدين :

وكانت شركة جنوب أفريقيا البريطانية قد بادرت إلى ممارسة حقوقها الممنوحة لها فى الامتيازات ، وجاء جيمسون ليساير ويدارى لوبنجيولا العنيد ، وسانده حين اشتكى من البرتغاليين ، وفى النهاية أقنع الزعيم بأن شركة رودس هى البديل الأفضل الذى يمكن أن يختاره . وفى مطلع عام ١٨٩٠ أبلغ لوبنجيولا جيمسون أن الحفرسوف يقتصر على منجم واحد : فأسرع جيمسون جنوبا ، وبعد ذلك بستة أيام أعلن رودس أنه قد فوض فى احتلال البلاد بأسرها . وافترضت الحكومة التى صدقت ما قاله له

رودس أن لوبنجيولا قد صدق على الترخيص ، وعاد جيمسون إلى بولاوايو من أجل استرضاء الزعيم ، واعترفت الحكومة الانجليزية بالشركة اعترافا كاملا . وفى السابع والعشرين يونيو من عام ١٨٩٠ دخل مائتان من (الرواد) الذين اختيروا بدقه تامة أرض الميتابيلى للبحث عن الذهب والأرض ، وتساءل لوبنجيولا عن السبب فى دخول مائتى رجل للتنقيب عن الذهب فى منجم واحد ، وعندما تعجب كذلك لمرافقة خمسمائة من شرطة الشركة لهؤلاء (الرواد) ، أشار جيمسون إلى ضرورة الدفاع ضد البوير ، وضد البرتغال ، وضد أى خطر ، ولما فسر لوبنجيولا هذا القول على أنه يقصد به تهديد سلطته ، احتج لدى الملكة لكنه استسلم دبلوماسيا بدلا من خوض القتال (*). وسار (الرواد) فى أمان تجاه الجنوب وتجاه الشرق من بولاوايو عبر أراض وعرة ، وذلك فى مسيرة منظمة ومستمرة من بتشوانالاند حتى الماشونالاند . وفى الثانى عشر من سبتمبر وصل (الرواد) إلى قاعدة جبل هامبدن ، وتأسست سولسبرى ، ومنح كل فرد قطعة من الأرض تبلغ مساحتها ٣١٦٥ فداناً (إكر) . وكان وكلاء الشركة فى ذلك الوقت منهمكين فى الاتجاه شمالا حين كان الرواد يشقون طريقهم المرسوم . وفى يونيو وقع زعماء قبيلة الباروتسى المنظمة على إحدى الاتفاقيات ، وتقطن هذه القبيلة شمال غربى شلالات فيكتوريا . كما أبرمت اتفاقيات بخصوص الحدود مع كل من ألمانيا والبرتغال خـلال شهرى يوليو وأغسطس .

(*) كان لوبنجيولا — قبل صدور المرسوم الملكى بتأسيس شركة جنوب أفريقيا البريطانية — قد بعث يسأل الملكة فيكتوريا عن النتائج التى تترتب على الاتفاق الذى وقعته مع ممثلى رودس فكان رد الملكة تحذيراً له من منح كل هذه الامتيازات وقالت له : إن الملك يمنح أى غريب ثوراً لكنه لا يعطيه كل قطيع الأغنام الذى يملكه — لكن بعد صدور التصريح للشركة ساندت الحكومة الانجليزية الشركة .(المترجم)

وكانت الشركة ودولة الكونغو الحرة تتسابقان على منطقة حزام النحاس بين كاتنجا وروديسيا ثم اقتسمتاها فى نهاية المطاف. وأجرى هارى جونستون مفاوضات حول شواطئ بحيرة نياسا ، وخضعت التجارة فى تلك المنطقة — مؤقتا — لسيطرة رودس . وبعد أن استقر (الرواد) وجدوا القبائل الصغيرة راغبة فى قبول عرض الشركة بحمايتها ضد الميتابيلى والبرتغاليين .

وفى الثالث عشر من أبريل ١٨٩١ استطاع المندوب السامى فى كيب تاون الإعلان عن وجود منطقة نفوذ بريطانى حقيقى تمارس السلطات فيها الشركة المرخص لها. وأصبح الدكتور جيمسون فيما بعد كبير القضاة، وكان يحكم باسم رودس ونيابة عنه ، لكن قراراته كانت تخضع لموافقة الملكة .

وأصبحت مستعمرة الكاب ، وبتشوانالاند، وأراضى رودس المرخصة الواقعة شمالى الكونغو وبحيرة تنجانيقا تخضع حينئذ للسيطرة السياسية والاقتصادية المحكمة لاحتكار الألماس . ورغم ذلك فقد كانت ثمة بضعة أسئلة : كيف يستقر الاختصاص القانونى فى أراضى الشركة بعد أن يعرف أن لوبنجيولا قد رفض رسميا التنازل عن سلطته ؟ وكيف يتم تنظيم وإدارة الإقليم فى إطار هيكل مؤسسة تستهدف تحقيق الأرباح ؟ وكيف يتم تحقيق السلطة المباشرة والحصول على امتياز السكة الحديدية فى بتشوانالاند التى كانت رسميا محمية تضمن سلامة أراضى ولايات البانتو ؟ ثم كيف يتوطد نفوذ الشركة داخل إقليم الترانسفال العنيد ؟

وجاءت الإجابة عن السؤال الأول خلال عام ١٨٩٣ ، فقد استمرت قبائل الميتابيلى فى الإغارة على الماشونالاند ، وذلك حتى بعد أن أصبح جيمسون مديراً للشركة وكبيرا لقضاتها . فقد سرقت ماشية الأوربيين وهوجم أفراد الماشونا الموظفون فى مزارع الرواد ؛ ولاذ كثير من أفراد الماشونا بشرطة الشركة فى فورت فيكتوريا ، وأمر

جيمسون قبائل الميتابيلى بالعودة إلى (بولاوايو) ، وأصر لوبنجيولا على أنه لا توجد حدود تفصل بين قبيلته وبين أرض الماشونا ، واستعد جيمسون و الرواد كما استعد بوليس الشركة للحرب . واستمرت المفاوضات عن طريق الوسطاء بين الفريقين . وفى إحدى المرات أصاب الذعر مبعوثى لوبنجيولا بعد أن أعتقلوا بتهمة التجسس ، وذبح حرس الشركة اثنين من الرسل ، وأدى ذلك إلى نشوب حرب الميتابيلى .

و بادر جيمسون إلى التحرك بسرعة لاقتراب موسم الأمطار . واستطاع عدد قليل من المدافع الآلية المخترعة حديثاً أن يسحق الميتابيلى فى شانجانى ، وسقطت بولاوايو وهرب لوبنجيولا . لكنه — أى لوبنجيولا — خلق أسطورة كبرى فى تاريخ الاستيطان الأبيض بعد أن أباد إحدى دوريات الاستطلاع الباسلة التابعة للشركة على أثر كمين نصبه لها . وقبيل عيد رأس السنة كان لوبنجيولا قد وقع فى الشرك وسط الأمطار بالقرب من شلالات فيكتوريا . وفى مطلع عام ١٨٩٤ سقط صريع الجدرى ، ولم يتسن لأحد أن يعرف هل مات موتة كبرياء أو موتة ذليلة ، وهل مات مرفوع الرأس أم كسير الفؤاد ؟ وأصبحت أرض الميتابيلى بقوى الفتح وبوفاة الملك ، من الأراضى الداخلة — شرعياً — فى الأقاليم الممنوحة لشركة رودس .

لكن استغلال وتنفيذ الترخيص الممنوح للشركة كان فيما يبدو أقل أهمية من فتح الأراضى والاستيطان فيها . وكان الامتياز الممنوح لراد عام ١٨٨٨ هو حجر الأساس الأولى فى مشروعات رودس — لكنه ظل متميزاً عن شركة جنوب أفريقيا البريطانية التى ظهرت فيما بعد . وقد اندمجت امتيازات راد مع غيرها من الامتيازات على يد « الهيئة المركزية للبحث » التى كانت تتولى فى الوقت نفسه تنفيذ الترخيص . وكان من المقرر أن تتولى شركة جنوب أفريقيا البريطانية تنفيذ امتيازات هيئة البحث المركزية مقابل ٥٠ ٪ من أرباحها ، وقد نظمت هذه المؤسسة

الأخيرة نفسها من جديد لتصبح شركة الامتيازات المتحدة واتجهت لرفع رأسمالها ليصل ٤٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه استرليني ، وكان رأس مال شركة جنوب أفريقيا البريطانية ١٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه — وقد وافقت مرآ على استيعاب شركة الامتيازات المتحدة : ولما كانت نتيجة هذا الإجراء أن يحصل أصحاب الامتيازات على أربعة أخماس السندات والحصص المندمجة فقد ارتاع حملة أسهم شركة جنوب أفريقيا البريطانية لهذا الإجراء. وقد استطاع رودس تخفيض النفقات بخفض قوة بوليس الشركة ، كما أنه اقترض من شركة (دى بيرز) من أجل تمويل الإدارة فى الماشونا لاند . وجاء فتح أراضى الميتابيلى عام ١٨٩٣ ليعزز موقف رودس فى التفاوض لأن حملة الأسهم الثائرين آمنوا بوجود الذهب فى أرض إقليم بولاوايو . وطرحت الشركة سندات لسداد نفقات الغزو وأرجأت خطة الإدماج حتى عام ١٨٩٦ .

واتجه جيمسون فى أراضى الامتياز — إلى إقرار العدالة والنظام وتحديد الأراضى للاستيطان ، وامتدت سلطته — اسمياً — من حدود الترانسفال إلى بحيرة تنجانيقا . ولكنها لم تكن قوية أو مؤثرة إلا فى أرض الميتابيلى و الماشولاند فيما وراء الزمبيزى . وازدادت قوة البوليس التابعة له ، وأجريت عمليات التنقيب فى أراضى الامتياز لكن النتائج كانت مخيبة للآمال . وجاب خط حديد بتشوالاند رأس مال جديدا ، واتجه نحو الشمال. وفى مايو ١٨٩٥ منحت شركة جنوب أفريقيا فى اعتزاز اسم روديسيا لأراضى الامتياز .

وظلت بتشوانالاند مشكلة لم يستطع رودس أن يحلها بما يرضيه إرضاء تاماً : فقد اندمجت أجزاء منها بتشوانالاند — تمتد شمالا حتى « مافكنج » فيما وراء كمبرلى بمائتين واثنين وعشرين ميلا — فى مستعمرة الكاب عام ١٨٩٥ . على أن الشطر الأكبر قد ظل رغم ذلك محمية فى ظل التاج البريطانى . وبعد ذلك بعامين وصل خط

حديد (بتشوالاند) إلى(بولاوايو) . وكان (رودس)يحلم بمد الخط شمالا إلى بحيرة تنجانيقا ، وربما إلى أوغندا ، بل وإلى القاهرة — ولكن الخط لم يصل خلال حياة رودس حتى إلى الزمبيزى. وظل قطاع (بتشوانالاند) هو أضعف حلقة فى الشبكة الأساسية التى كونها (رودس) . حيث إنها كانت دواماً فى موضع (الأرض المؤجرة) فى أراضى التاج داخل المحمية . ورغم ذلك فقد ظلت الحكومة متعاطفة طول مدة حكم الشركة فى روديسيا بل حصلت الشركة على حق تمركز ونقل قواتها العسكرية الخاصة على طول الخط دون تدخل جدى .

وظلت (الترانسفال) تمثل عقبة أولية أمام مشروع رودس للتعاون بين الانجليز والبوير . وكان (رودس) يملك شركة جنوب أفريقيا لمناجم الذهب المتحدة المحدودة ، ولكنها لم تستطع أن تفرض احتكارها على إقليم (الراند) . واستمر (كروجر) — بسيطرته على مصادر مادة الديناميت — يتحكم فى مشروعات التعدين فى حالة من المعاناة والمكابرة .

وفى عام ١٨٩٤ افتتح المنفذ الذى طال انتظاره فى موزمبيق البرتغالية ، وذلك بعد أن ربط خط حديد (نيدرلاندز) بين جوهانسبرج (ولورنزو ماركيز) فألغى بذلك اعتماد الترانسفال على الموانىء البريطانية وخطوط حديد (رودس) .

ورغم ذلك فقد استمر (رودس) فى السعى لتحقيق اتحاد جنوب أفريقيا ، وقد أخفقت كل المحاولات الجزئية لتحقيق الاتحاد فى مجالات التعليم أو القضاء أو الجمارك ، وقد حاول بوصفه رئيساً لوزراء الكاب أن ينتهج (سياسة مشتركة) تجاه الوطنيين بتقليل حقوق الملتزمين وزيادة اشتراط الملكية المطلوبة للتصويت . وقد استرضت مثل هذه الإجراءات عناصر الأفريكانز* ولكنها لم تخفف من عداء الجمهوريات ، وقد كان المفروض أن زيادة السيطرة على معازل (البانتو) سوف يروق للبوير ، لكنهم فسروها على أنها بادرة تدل

---

* أصبح لفظ أفريكانز يطلق على المستوطن فى جنوب أفريقيا من أصل أوربى.

على الجشع الاستعمارى فى سبيل الأرض ، ذلك الجشع الذى يتهددهم بخطره بنفس القدر .

وقد ازدادت خشية (الترانسفال) من الأعداد الغفيرة التى زحفت على إقليم الراند . وكان (كروجر) يشك فى ولائهم ويرتاب فى نواياهم السياسية . ومن ناحية أخرى بدأ (رودس) يفكر فيهم وينظر إليهم كأدوات محتملة لتنفيذ أهدافه ومراميه . وقد وضع (البوير) التشريعات وأسلوب التطبيق الملائم للمناطق التى استقرت فيها هذه الجماعات والتى كان ينتظر لها مستقبل زاهر ، كما أنهم (أى البوير) تفاوضوا بحذر ، ولكن بإدراك وتعقل ، مع غرفة مناجم (ويت ووترزراند) — الترانسفال فيما بعد — التى كانت تمثل المستثمرين الأجانب وذلك لوضع العديد من القوانين والتدابير (اللازمة للمجتمع الجديد). وقد وقع عبء الضرائب كلها تقريباً على المهاجرين والعمال والمستثمرين ، كما حصلوا هم على معظم النقد الأجنبى ، وبحلول عام ١٨٩٥ فاقوا فى العدد (البوير) بنسبة اثنين إلى واحد . بيد أنهم بحكم انتمائهم الأجنبى ، لأنهم وافدون من خارج أرض الترنسفال Uitlanders لم تكن لهم أية امتيازات أو حق التصويت فى رسم سياسة الترنسفال . * *

وكان المهاجرون فيما قبل يدلون بأصواتهم بعد عام واحد من الإقامة ، وزاد الاشتراط إلى خمس سنوات عام ١٨٨٢ ، وإلى أربع عشرة سنة عام (١٨٩٠) . وقد حصل بعض الأفراد — خاصة الذين كانوا ينتمون للافريكانز القاطنين مع البوير من أهالى الكاب على حقوقهم على نحو أسرع فى بعض الأحيان ، وقد كفلت اتفاقية لندن (١٨٨٤) الحقوق المدنية للأجانب . لكنها لم تحدد أية شروط لاكتساب الجنسية أو حقوق الانتخاب ، بل وقد طالب بعض المهاجرين البريطانيين ومهاجرى الكاب بالمواطنة

* * اختلفت الأرقام التى ذكرها الكتاب لأعداد هؤلاء المهاجرين البريطانيين . وفى المؤتمر الذى عقد فى بلومفنتين فى ٣١ مايو ١٨٩٩ رفض كروجر منحهم الحقوق السياسية التى للمواطنين العاديين وقال : « إننا إذا سلمنا اليوم بمطالبهم فإننا سنضطر غداً لأن نسلم لهم زمام الأمور فى الجمهورية كلها » (المترجم).

المزدوجة ، وبحق الانتخاب فى الترانسفال أو فى أرض الوطن ، ولكن كان (كروجر) غيوراً فى حرصه على سيادته . وقد احتفظ (البوير) باللغة الهولندية ، وأصروا على الاختصاص المطلق للبرلمان Volksraad على المحاكم ، وبصفة عامة نظروا للجمهورية على أنها ملاذ الشعب المختار .

وتحول العمال والتجار والأجانب الوافدون للمنطقة إلى الحكومة البريطانية ، وإلى أرباب الأعمال ، وإلى مدينة (الكاب) ، طلباً للمساندة والتأييد ، وقد زادت جمارك ورسوم الترانسفال من تكاليف الواردات وذلك فى وقت كان يجب أن تنخفض التكاليف بعد أن مدت الخطوط الحديدية الجديدة ، وأدرك سيسل (رودس) المستثمر ، والسياسى ، ومنشىء الإمبراطورية ، أن هؤلاء المهاجرين البريطانيين للترانسفال (Uitlanders) يصلحون كحلفاء له . وكانت (حركة الاتحاد الوطنى) التى أنشأها قد رسخت وعمقت جذورها فى جوهانسبرج . وفى عام ١٨٩٤ عدل (البرلمان) قانون الانتخاب على نحو حرم على الأجانب الوافدين للمنطقة حق التصويت . وبدا حدوث ثورة سافرة من هؤلاء المهاجرين للمنطقة أمراً محتملاً ، ولكن الحكومة البريطانية نصحت أنصار حركة الاتحاد الوطنى فى جوهانسبرج بأن ينتهجوا سياسة المهادنة والمصالحة . وقد بدأ المستثمرون ومديرو المناجم يقلعون عن موقفهم السياسى المحايد وينضمون إلى هؤلاء المهاجرين المتمردين . ولما كان (رودس) قد أدرك أن روديسيا قد لاتدر الكثير من معدن الذهب — فقد ركز اهتمامه من جديد على إقليم الراند ، فبدأ يقيم صلات وثيقة وإيجابية مع المهاجرين إليه من الإنجليز .

وكانت تلك هى صورة ميزان القوى فى الترانسفال عام ١٨٩٥ ؛ إذ قد تحددت بالفعل مناطق نفوذ (رودس) فى الكاب (وبتشوانالاند) . وكان الدكتور جيمسون يحكم روديسيا نيابة عن رودس وبإذن من الملكة ، ولكن دون أى سيطرة منها على الجهاز السياسى أو الاقتصادى والعسكرى . وبعد عام ١٨٩٥ كانت الأحداث فى جميع هذه الأقاليم الأربعة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ، ولاتتضح التطورات اللاحقة إلا فى سياق وفى إطار هذه الأحداث .

وقد بدأ الرئيس (كروجر) المرحلة النهائية من الصراع للسيطرة على جنوب أفريقيا. وكان خط حديد (نذرلاندرز) الذى يسيطر على جميع الخطوط فى الترانسفال يفرض تبعات وتكاليف باهظة على حركة المرور من إقليم الناتال وإليه وبين إقليم الكاب والولاية الحرة. وبدا أن العزلة الحقيقية وشيكة الوقوع بعد أن اقتصر الاتصال والتجارة على طريق موزمبيق فقط. واستمرت الخطوط البريطانية تخدم إقليم (الراند) بعربات تجرها الثيران، لكن (كروجر) أغلق فى نوفمبر ١٨٩٥ (المخاضات) التى كانت تستخدمها هذه العربات فى عبور نهر الفال.

وقد طلب (رودس) من حكومة (بتشوانا لاند) تخصيص منطقة عسكرية — تخصص ظاهرياً — لحماية الخط الحديدى من هجمات قبائل بتشوانا — ثم أوفد أخاه بعد ذلك إلى جوهانسبرج، وأخبر المندوب السامى سراً فى (كيب تاون) بأن يستعد للاتحاد الاقتصادى مع الترانسفال، كما حصل على تنازل إقليمى لصالح الشركة بالقرب من منطقة مافكنج. وفى أواخر أكتوبر بدأ الدكتور جيمسون يتجه جنوباً، مع شرطة بوليس الشركة من روديسيا. وفى نفس الوقت كان يجرى تهريب الأسلحة والذخائر إلى المهاجرين البريطانيين (Uitlanders).

وقد صرح جوزيف تشمبرلين — وهو من الذين يدعون صراحة بسياسة التوسع، وأصبح وزيراً للدولة لشئون المستعمرات — بأنه يتحتم على (رودس) أن يترك فسحة من الوقت بين الاستفزاز والهجوم (أى يتروى فى الأمر). وقد خفف (كروجر) من التوتر بأن أعاد فتح (المخاضات)، لكن (تشمبرلين) كان قد بدأ فى تجهيز القوات فى انجلترا للإبحار، ومن ثم فقد استكملت ترتيبات التدخل المباشر فور تأهب المهاجرين البريطانيين للقيام بالثورة. *

وأثارت حركة الاتحاد الوطنى فى جوها نسبرج سخط جيمسون

* رتب جيمسون للمؤامرة بالاتفاق مع زعماء المهاجرين البريطانيين فى (بريتوريا) بأن يقوموا بثورة على حكومة كروجر، وحدد يوم ٢٨ ديسمبر ١٨٩٥ — كتاريخ لهذا العمل — وأن يبعثوا باستغاثة مطالبين بتقديم العون لهم وهم عزل من السلاح ضد قوات البوير المسلحة، فيتخذ جيمسون من ذلك ذريعة للتدخل (المترجم).

ورودس وتشمبرلين، فقد كان بعض المهاجرين البريطانيين يميلون جادين فى وقوفهم ضد حكومة كروجر، فى حين كان آخرون يأملون فى تحقيق غاياتهم بمجرد خلق أزمة دبلوماسية، وقد تردد كثير منهم فى الأخذ بالرواج التجارى الذى نما فى البلاد خلال أشهر الخريف. وتأجلت الثورة إلى آخر موسم السباق، وكان أنصار حركة الاتحاد الوطنى يناقشون مسألة العلم الذى يرفع أثناء ممارسة الشركة لنشاطها. وخلال أسبوع عطلة رأس السنة كان المهاجرون الأجانب يتدربون علناً على استخدام السلاح — فى مدينة جوهانسبرج — وأبدى (كروجر) لفتات تدل على المهادنة، واتفق المهاجرون مع ردوس على تأجيل المؤامرة. (*) ولم يندهش لذلك المندوب السامى أو تشمبرلين، حيث إنهما كان يعلمان أنه من الأرجح أن يبدأ (جيمسون) لا المهاجرون — بإثارة المتاعب والاضطرابات، وأبرق تشمبرلين بأوامره لمنع حدوث مثل هذه التطورات المثيرة للشغب. ولكن الدكتور جيمسون كان قد أقدم على خطواته، ولما كان (جيمسون) يتمتع بالثقة فى النفس، كما أنه ألف حرية الحركة، ولا تحده إلا التعليمات العامة الصادرة إليه من (رودس) — فقد قام بقطع خطوط التلغراف، وقاد شرطة بوليس لشركة روديسيا المرخصة خارج منطقه مافكنج. أما برقية (رودس) التى تضمنت إلغاء الخطة فلم تصله إطلاقا.

وفى الثلاثين من ديسمبر ١٧٩٥، علم المهاجرون البريطانيون أن جيمسون يزحف عبر إقليم الترانسفال منذ يوم ونصف يوم فتشكلت لجنة ثورية على الفور، وتقهقرت قوات البوليس التابعة (لكروجر) من إقليم الراند، وجمع الجنرال (بيتر أرنولدوس كرونجى) قوة من

(*) كانت مؤامرة جيمسون ونوايا المهاجرين البريطانيين وخططه معروفة حتى لرجل الشارع فى جوهانسبرج — وكان كروجر على علم بكل تفاصيلها — لكن لما سئل عن إجراءاته قال: «سأنتظر حتى تخرج السلحفاة رأسها فأقطعه». (المترجم).

الفدائيين من البوير فى (كروجرز دورب) وأقصى المندوب السامى المتآمرين عن الإقليم ، وقبل المهاجرون البريطانيون عقد هدنة . وأوقف كرونجى زحف جيمسون فى مستهل العام الجديد ، ثم أسره بالقرب من دور نكوب فى الصباح التالى .

وأطلق (كروجر) سراح المشتركين فى غارة (جيمسون) وسلمهم للمحاكم البريطانية ، لكنه رفض طلب تشمبرلين بالتصالح مع المهاجرين ووجدت حكومة الملكة نفسها فى موقف خطير ، فقد كانت الولايات المتحدة تهدد بمساندة فينزويلا ضد بريطانيا فى جيانا ، فى حين بعث القيصر الألمانى برسالة تهديد إلى لندن ، وخطاب تهنئة إلى (كروجر) ، كما أرسل سفينة حربية إلى شرق أفريقيا ودعت روسيا وفرنسا إلى الوقوف موقف الحياد فى هذا النزاع ، ولذلك سحبت ألمانيا تهديداتها ، ولكن الوضع البريطانى فى جنوب أفريقيا تغير تغيراً جذريا .

تبرأ (هوفماير) و(الافريكانرز) وعديد من التجار الإنجليز من (رودس) وانتقلت رياسة الوزراء فى كيب تاون على الفور إلى السير جوردون سبريج ، وانتهت الحياة السياسية (لرودس) ، وتوقفت إدارته (لروديسيا) مؤقتا ، بل وهددت الحكومة الانجليزية بإلغاء ترخيص شركة جنوب أفريقيا البريطانية (١) — وتحولت (الولاية الحرة) من الحياد إلى التحالف مع الترانسفال ، وبدأ (البوير) المعتدلون ينظرون بعين الإعجاب إلى (كروجر) المحافظ ، واتجه بعض قادة (الافريكانرز) مثل جان سمطس (Jan Smuts) المحامى اللامع إلى الانتقال من الكاب للشمال ، كما تولى مناصب رفيعة فى الجمهوريات (جمهوريات البوير) ، وقد فقدت خطوط حديد بتشوانالاند

(١) سلم كروجر (جيمسون) ورجاله للحكومة البريطانية لمحاكمتهم ، باعتبارهم رعايا بريطانيين — ولم تفلح الجهود التى بذلها أصدقاء رودس لمنع محاكمته هو ، وقد اضطر لتقديم استقالته هو ووزراؤه — بل كان موقف تشمبرلين نفسه حرجا فقد كثر الكلام حول مدى علمه بالحملة قبل قيامها. (المترجم)

مناطقها العسكرية وأصبحت تخضع للرقابة والسيطرة الاستعمارية المباشرة ، وتداعت كل الأسس التى كان (رودس) يأمل أن يقيم عليها (الاتحاد) .

وتولى تشمبرلين الرقابة المباشرة على بوليس الشركة وخطط لتطبيق فريد من التدخل والإشراف الدقيق على سياسات روديسيا. وقد وصل اللورد جراى إلى سولسبرى فى أواخر مارس ليتبين أن طاعون الماشية قد قضى على الماشية لدى البانتو والأوربيين ، وفضلا عن ذلك كان (جيمسون) قد اصطحب معه أفضل رجال الشرطة إلى الترانسفال ، ومنها تم ترحيل معظمهم إلى انجلترا ، ومن ثم أصبح القانون والنظام مرهونين بتأييد قوات (الميتابيلى) الموالين . وبعد وصول اللورد (جراى) بثمان وأربعين ساعة أفصحت القبيلة عن إحساسها بالمظالم فى ثورة سافرة .

ولم تكن منحة الأراضى التى قدمها (جيمسون) عام ١٨٩٤ تعوض (الميتابيلى) عن فقدهم (بولاوايو) التى كانت أخصب وأفضل — من حيث توافر مياه الرى — من المعازل الجديدة التى خصصت للأهالى ، وقدمت القوات الاستعمارية من (بتشوانالاند) ، كما قدم المتطوعون من المستوطنين من (سولسبرى) ، وأحاطوا برجال القبائل الذين تقهقروا إلى تلال ماتوبو. وبينما كان القتال العنيف الذى خاضته قوات العصابات ضد البيض فى أرض (الميتابيلى) — مستمرا خلال شهر يونيو ١٨٩٦ — كانت ثورة الماشونا قد اندلعت فى الإقليم الشرقى . أما المستوطنون الإنجليز الذين تجمعوا فى المدن الرئيسية فقد استطاعوا الصمود . وبحلول شهر أكتوبر كانت جموع الماشونا قد تفرقت أمام صفوف الإنقاذ التى جمعتها الشركة على عجل . ولم يتحقق السلام النهائى إلا حينما ذهب رودس فى أدق لحظات حياته ، وهو أعزل من السلاح ، ليتفاوض مع المتمردين فى الماتوبو وبعد ذلك استتبت الأمور فى روديسيا ، وإن تجشمت الشركة ديون الحرب (*) .

(*) بناء على تعليمات رودس استخدمت قوات الشركة منتهى القسوة مع من وقع فى أيديها من الأفريقيين — وقد نشر أوليفر شرينر =Schrirner, Oliver: Peter Halke of

وقسمت روديسيا بعد ذلك بأوامر صادرة من لندن إلى ثلاث مناطق ، الجنوبية ، والشمالية الشرقية ، والشمالية الغربية . وتخضع كل منطقة من المناطق الثلاث إلى مندوب مقيم مسئول أمام المندوب السامى فى (كيب تاون) ، واستمر حكم الشركة وإن كان يخضع لإشراف التاج البريطانى ، كما كانت السلطات منفصلة ومقسمة إلى أقسام مستقلة استقلالا فعليا . وقد شكا (رودس) من تدخل الحكومة - لكن المندوب السامى كان قد صمم على ألا يسمح للنهج السياسى أو العسكرى للشركة أن يؤدى إلى تكرار ما فعلته فى عهد جيمسون .

وقد أسندت مشروعات التنمية والاستيطان إلى المؤسسات المستقلة فى المقام الأول ، وذلك لأن (الشركة المرخصة) كانت قد بددت إمالها من نقود وما لديها من رأس مال . وفى عام ١٨٩٩ منح المستوطنون فى روديسيا الجنوبية مجلساً تشريعيا تولى سلطات سياسية وتخطيطية وسلطات خاصة بالأمن محدودة النطاق كانت الشركة تتولاها فيما سبق . وفى نفس الوقت وصل خط حديدى جديد بتمويل من (رودس) من ميناء (بيرا) فى موزمبيق إلى (سولسبرى) . ولما كان هذا الطريق أكثر اقتصارا من طريق الكاب ، فقد بدأت الصلات تضعف مع جنوب أفريقيا . وجاءت الأحداث اللاحقة فى جمهوريات البوير والكشف الذى ظهر بعد ذلك لمعدن النحاس شمال الزمبيزى ، فأكدت استقلال روديسيا ، وكانت وفاة (سيسل رودس) عام ١٩٠٢ رمزاً لحدوث الانفصال (بين روديسيا وجنوب أفريقيا) ،

Mashonaland عدة صور لهذه الوحشية ، منها صور الأسرى الأفريقيين مصلوبين على الأشجار ورؤوسهم إلى أسفل . وكان تبرير رودس لهذه الأعمال الوحشية أن الأفريقيين كالكلاب التى يجب أن تطلق عليها الرصاص إذا خرجت عن طبيعتها الأليفة - لكن الثائرين لقنوا رودس درسا نافعا ؛ فاضطر أن ينزل عن كبريائه ، وأن يتفاوض معهم ويتعهد بإزالة أسباب شكواهم حتى تهدأ الأمور ، فقد خشى رودس أن ينتهى الأمر بانهيار كل البناء الذى شيده (المترجم) .

ولم يدفن (رودس) فى كيب تاون - قاعدة عملياته ، لكنه دفن فى تلال (الماتوبو) حيث أعلن عن ظهور روديسيا الحديثة .

وبدا أن الأحداث فى جنوب أفريقيا تسير فى طريق وعر بعد غارة جيمسون . فقد حدث كساد اقتصادى فى إقليم الراند ، وبازدياد عمق المناجم ارتفعت تكاليف الاستخراج حتى فاقت - بالنسبة للمؤسسات الصغيرة - قيمة خام الذهب . وأحاط (كروجر) المهاجرين الأجانب (Uitlanders) بقوانين كثيرة ، كما أوقف جريدتين من جرائدهم . أما الولاية الحرة المزدهرة التى سبق أن تعاونت مع (رودس) والكاب مدة ربع قرن ، فقد أصبحت تنحى منحى قوميا أنعزاليا ملحوظا . وفى مطلع عام ١٨٩٧ فرضت سيطرتها على شبكة السكك الحديدية المملوكة للبريطانيين .

وقد ازداد التوتر فى المستعمرات البريطانية ، وانسحبت رابطة (الافريكانز) من مجال السياسة فى الكاب ، ونظم خصومها من الانجليز رابطة جنوب أفريقيا (South African League) . وانفصلت مستعمرة (الناتال) عن مستعمرة الكاب التى تمزقها الأزمات والمشكلات . وبعد أن حققت الحكم الذاتى عام ١٨٩٣ ، ومدت خطاً حديديا إلى إقليم الراند عام ١٨٩٥ ، بدأت تنافس المستعمرة القديمة فى ميدان التجارة مع الترانسفال .

وخلال عام ١٨٩٧ - وهو الموافق لليوبيل الماسى لجلوس الملكة فيكتوريا - عين تشمبرلين مندوبا ساميا جديدا هو السير ألفريد ميلنر . وحين عقدت (الترانسفال) اتفاقيات مع دول أجنبية ، واشترت أسلحة من ألمانيا ووقعت على اتفاقية جنيف - حذر (تشمبرلين) كروجر من أن بريطانيا سوف تستند إلى اتفاقية لندن فى نقض هذه الإجراءات .

وفى مطلع عام ١٨٩٨ رشح (كروجر) نفسه للانتخاب مرة أخرى وحقق فوزا مؤزرا بأن رفع شعاراً يقول : « احذروا رودس وجهزوا بنادقكم » . وسرعان ما فصل من حكومة الترانسفال عدداً من كبار الشخصيات منهم كثير من المستشارين الهولنديين ، وكبير القضاة ، ووزير الدولة للشئون

الخارجية ، وحل محلهم عدد من البوير الموالين وعناصر الأفريكانز من اللاجئين . وعرضت الحكومة الجديدة منح حق الانتخاب بعد الإقامة لمدة خمس سنوات — لكن الهواجس كانت تساور المهاجرين من الأجانب (Uitlanders) ، وطالبت الحكومة البريطانية بضمانات دائمة فعالة لهم . وقد فسر (كروجر) المذكرة الانتقادية الغامضة التي بعث بها (تشمبرلين) يوم ٢٨ أغسطس ١٨٩٩ على أنها تعني الرفض ، وسحب على أثر ذلك عرض الحكومة . وبدا أنه من المستحيل أن يستمر السلام والتجارة الحرة واتحاد جنوب أفريقيا دون الإطاحة بالعصبة المحافظة الموالية لكروجر في إقليم الترانسفال ، وكان ميلنر قد استهدف تحقيق هذه الغاية . وأجريت انتخابات ترتب عليها تولية وليام شراينر — وهو من عناصر (الافريكانز) المعتدلة — والمستوطنين الاستعماريين الليبراليين — مقاليد حكومة المستعمرة .

وقد أعادت بريطانيا تأكيد دعواها بالسيادة على إقليم الترانسفال في مطلع عام ١٨٩٩ ، وقد نصت اتفاقية بريتوريا عام ١٨٨١ على السيادة كما نصت على الاستقلال . ولكن لم تكن ثمة أية إثارة لهذين الموضوعين في اتفاقية لندن عام ١٨٨٤ ، ففي شهر يونيو اجتمع كروجر وميلنر والرئيس مارتينوس ستين رئيس الولاية الحرة في بلومفونتين لإعادة النظر في الاتفاقيتين . وقد زعم كروجر أن الاتفاقية الثانية كانت مجرد تعديل ، فهل يعني ذلك أن اتفاقية لندن قد أنهت أو ألغت السيادة على حد زعم كروجر ، أم هل كان (ميلنر) محقا في قوله إن مثل هذا التفسير معناه أيضاً إنهاء الاستقلال ؟ لقد كان في إمكان (ميلنر) على الأرجح — أن يقنع كروجر بالتخلي عن سيطرته على العلاقات الخارجية — ولكن البوير لم تكن لديهم النية قط لأن يمنحوا حق الاقتراع للمهاجرين الأجانب أو يوافقوا على الإشراف الاستعماري على شئونهم الداخلية . والواقع أن الوضع القانوني كان متناقضا ، شأنه في ذلك شأن الوضع الباطني في جنوب أفريقيا .

وجد المهاجرون الأجانب مطالبهم وحصلوا على تأييد الصحافة المتطرفة لهم ، كما حصلوا على تأييد صحيفة التايمز في لندن . وكانت علاقات بريطانيا

الخارجية هادئة نسبيا ، وكانت قد انضمت إلى ألمانيا منذ وقت وجيز في تقديم قرض للبرتغال ، فإذا ما ارتدت عن سداد الدين فقد نصت اتفاقية سرية على تقسيم الإمبراطورية البرتغالية بين انجلترا وألمانيا . وقد تحالف قيصر روسيا مع فرنسا ، وكانت فرنسا منهمكة في فتح حوض النيجر ، في حين كانت الولايات المتحدة تقمع حركة تمرد في الفلبين التي كانت قد انتزعت حديثا من أسبانيا . وكانت الهند تقف موقف المسالمة ، في حين أن أقاليم (الدومينيون) تقف موقف الموالاة والتأييد .

وقد غادر (ميلنر) بلومفونتين في ٨ سبتمبر ١٨٩٩ ، وفي الشرقين الأدنى والأوسط حشدت قوات قوامها عشرة آلاف جندي لتتوجه إلى جنوب أفريقيا . وعززت قوات (كمبرلي) ، وصوت برلمان الولاية الحرة في الثاني والعشرين من سبتمبر على الحفاظ على التحالف مع الترانسفال . وطلب الرئيس ستين الوساطة الأمريكية ، ولكن الحكومة الإنجليزية ما كانت لتسمح بمثل هذا التهديد للمزايا التي تتعلق بسيادتها ، وقد عبأت مئات إمكانيات الطريق الشمالي الأعظم وإقليم (الناتال) ، في حين تجمع البوير على الحدود . وفي التاسع من أكتوبر أبرق (كروجر) و (ستين) إنذارا نهائيا مشتركا رفضته الملكة . وبعد ذلك بثلاثة أيام بدأت حرب جنوب أفريقيا في أرض جوشين .

٢٠
التوحيد والتقسيم

إن العوامل التاريخية التى أدت إلى حرب البوير كانت تسيطر كذلك على حملات القتال — وكانت جيوش الجمهورية تفوق فى عددها القوات البريطانية بنسبة اثنين إلى واحد . ولو كان الأمر بيد استراتيجى حصيف لأرسلها إلى مستعمرة الكاب لطرد البريطانيين من قواعدهم ، ولكانت عناصر الأفريكانز التى التزمت بالحياد منذ عام ١٨٩٦ قد اتخذت دورا إيجابياً ضد التاج البريطانى : ولكان من المؤكد أن يضطر البريطانيون إلى غزو البلاد وفتحها من جديد . ورغم ذلك حول (البوير) جهودهم نحو هدف لم يكن له سوى قيمة تكتيكية فحسب ، رغم دلالته العاطفية . فقد تحركت الولاية الحرة نحو مناجم (كمبرلى) ، فى حين أغلقت الترانسفال حدودها فى المافكنج ، ثم فى ليدى سميث وهى نقطة اتصال على خط ناتال الحديدى جنوب تل الماجوبا . وبدا أن السيطرة على الوصول إلى هذه النقاط أمر مطلوب — ولكن كان من الضرورى تحقيق المزايا الأولية. ورغم ذلك فإنه بدلا من الزحف إلى (ديربان) و (كيب تاون) و (بولاوايو) ، فقد بدأ (كوماندوز) البوير الحفر بقصد إضعاف الخصون .

و (الأسبوع الأسود) فى منتصف ديسمبر ١٨٩٩ — تراجعت قوات الإمبراطورية من كل جانب بعد أن عجزت عن شن هجوم مضاد(*) . وفى نفس الوقت مع استمرار تأمين وسائل النقل فى الكاب

(*) تتابعت انتصارات البوير خلال النصف الأول من ديسمبر عام ١٨٩٩ على القوات الانجليزية حتى إن كتاب الحرب الإنجليز الذين كتبوا عن حرب البوير أطلقوا على الأسبوع الثانى من شهر ديسمبر تعبير (الأسبوع الأسود) — (المترجم) .

وعدم المساس بمواردها الزراعية — تأهبت بريطانيا لأخذ زمام المبادرة بالهجوم . وتدافع الجيش الهندى كله تقريباً على مدينة الكاب ، بالإضافة إلى المتطوعين من كندا واستراليا . كما قدم من الهند اللورد روبرتس — وهو السير فردريك روبرتس فيما سبق بطل معارك ممر خيبر — وذلك بوصفه قائداً عاماً .

وبحلول شهر فبراير كانت التعزيزات البريطانية قد فرضت الهدوء على خطوط القتال . وفى السابع والعشرين من ذلك الشهر تقهقر (البوير) من مواقعهم . وقد أرغم (رودس) (روبرتس) أول الأمر على أن يحرر (كمبرلى) — ولكن سرعان ما سقطت (بلومفونتين) بعد ذلك ، وسعت الجمهوريات من أجل الصلح . ولكن البريطانيين لم يقبلوا طلبهم فى الاستقلال أو دعاواهم من أجل الوساطة الخارجية . وأثر المرض فى أعصاب قوات (روبرتس) ، وأوقف زحفهم ، وأتاح الوقت للبوير لجمع شملهم من جديد ، وتولى لويس بوتا زمام القيادة فى إقليم الترانسفال ، كما تولى كريستيان دى ويت قيادة (كوماندوز) الولاية الحرة .

واستعاد (روبرتس) زمام المبادرة فى شهر مايو ، فنسق لهجمات من سافكنج ، وبلومفونتين ، وليدى سميث . وكانت الولاية الحرة ، التى انضمت — بوصفها مستعمرة نهر الأورانج — تقع فى الأقاليم الخلفية حين دخل روبرتس إقليم (الراند) فى مطلع يونيو عام ١٩٠٠ ، أما جوهانسبرج وبريتوريا فقد سقطتا بسهولة ، وتراجعت حكومات الجمهوريات إلى مؤخرة خط حديد ندرلاندز ، وحاربت آخر معاركها فى دالمانوتا ، وطلبت اللجوء إلى البرتغال خلال شهر أغسطس .

وفى غضون شهر نفى كروجر نفسه إلى هولندا ، وضم (روبرتس) إقليم الترانسفال ، وأعلن الصلح ، وعاد إلى انجلترا فى أعياد رأس السنة . وبدا أن المهمة الوحيدة الباقية هى إعادة الأمور إلى نصابها فى وقت السلام

وهى المهمة التى كان اللورد كيتشنر (السير هـ . هـ . كيتشنر — فاتح الخرطوم) أكفأ من يضطلع بها .

ولكن السلام لم يتحقق ، فظهر (كوماندوز) البوير فى نهاية العام فى الجزء الجنوبى من (مستعمرة نهر الأورانج) ، وسرعان ماظهر آخرون عبر الكاب ، فى الترانسفال ، وعلى طول دراكنزبزج ، فأعلنت الأحكام العسكرية (العرفية) فى كل مكان خارج مدينة الكاب ، كما عطل برلمان الكاب ، وأسرع اللورد كيتشنر إلى حماية الخطوط الحديدية بإقامة أسلاك شائكة ، وباقامة المخافر الخشبية — كما أبيدت المزارع التى يأوى إليها القناصة . أما ميلنر وحكومة الكاب — إدراكا منهما للمشكلات الخاصة بإعادة التعمير التى سوف تنجم عن مثل هذه السياسة — فقد حاولا وقف برنامج الإبادة هذا . وناقش (كيتشنر) الشروط مع الجنرال بوتا ، ولكن كان (البوير) لايزالون يتوقعون الاستقلال — واستؤنف القتال فى مارس ١٩٠١ ، واستمرت سياسة حرق المزارع بحكم الضرورة الحربية .

وكانت الخطوط الحديدية كافة والمدن أيضا فى يد البريطانيين تماما ، ولكن وراء الأسلاك الشائكة التى تحدد التخوم ، كانت قوات الكوماندوز تمارس نشاطها بحرية . وفى داخل كل مقاطعة ، وفيما بين الخطوط الحديدية المحصنة ، كانت المزارع والمراعى — التى كان كل فرد من أفراد (البوير) يعرف كل دقائقها — تدعم حرب العصابات . وقد اهتم الجيش البريطانى بكل مقاطعة من هذه المقاطعات الواحدة تلو الأخرى ، بأن اكتسحها وأبادها إبادة تامة ، حتى منى البوير جميعا بالهزيمة . وكانت خطوط (الكوماندوز) وأساليبهم تعوق العمليات ، فرجال العصابات قادرون على الاختفاء والتمويه ثم التجمع ومعاودة الظهور — كل ذلك بمساعدة وتأييد سكان الريف المتعاطفين معهم . وقد وضع كيتشنر خطة لشن حرب شاملة حتى يستكمل تطهير كل منطقة من تلك المناطق . أما الذين بقوا على قيد الحياة فقد اعتقلوا فى شبه جزيرة الكاب أو تم نفيهم إلى جزر سنت هيلانه ،

وبيرمودا وسيلان . وقد حشرت النساء والأطفال والخدم الوطنيون فى معسكرات منعزلة تحت الحراسة . كما احترقت المزارع والمحصولات والقطعان والمعدات ، أو أبيدت ، وذلك من أجل الحيلولة دون بعث حرب العصابات من جديد ، وتم تطهير المناطق الواحدة تلو الأخرى ، وأخضعت بهذه الطريقة .

وكان الأسبان فى كوبا قد ابتكروا منذ سنوات نظام معسكرات الاعتقال ، ولكنها لم تكن قد استخدمت على هذا النطاق الواسع . وقد كان لكل مستعمرة فى جنوب أفريقيا أسلوب مختلف فى إدارة معسكراتها ، ومن ثم فقد تفاوتت الظروف تفاوتاً كبيراً من تنظيم لآخر . وقد كانت الرقابة متراخية ، وفتكت الأمراض ونقص التغذية بالنزلاء فى هذه المعتقلات ، كما أن التطعيم خفض من الأموال التى كانت مخصصة للعمليات . وقد طالب ميلنر والسيدات المتطوعات بضرورة الإصلاح ، كما أن الخبراء من الهند علموا الحراس كيفية التعامل مع الجماعات التى تشكو الجوع . وفى منتصف عام ١٩٠٢ ، كان حوالى ٢٥٠ر٠٠٠ من البوير يقتاتون من أغذية معسكرات الاعتقال أو السجون ، كما كانت كل المزارع قد أبيدت ، وكانت حكومة التاج البريطانى تستورد الأغذية بتكاليف باهظة من أمريكا الشمالية .

وقد حذر ميلنر عن حق من أن نظام معسكرات الاعتقال لن يفلح . وبغض النظر عن العداء الطويل الذى خلفه الاعتقال الجماعى — فقد ساعد الانفصال فى أكثر من جانب على صمود (البوير) . وقد حارب (الكوماندوز) بمزيد من الاستبسال ومزيد من خفة الحركة ، إذ لم تكن ثمة عناصر مدنية تعوق حركتهم ، كما أنهم لم يكونوا مسئولين عن أى عائلات . وجاء الجنرال جان كريستيان سمطس الذى صعد بسرعة فى خدمة (كروجر) — ليندفع إلى أعماق (الكاب) فى أواخر عام ١٩٠١ . واستمرت جماعات

أخرى من (البوير) تجوب مستعمرة ولاية الأورانج والترانسفال حتى ربيع عام ١٩٠٢ .

ومما عرقل سير العمليات البريطانية ، إصرار (كتشنر) على اتباع الأساليب التقليدية ، كما تدفق عمال التعدين الراغبون فى العودة إلى (جوهانسبرج) ، وكذلك جاء توزيع الأغذية فى معسكرات الاعتقال ليلقى أعباء ثقيلة على الخطوط الحديدية ، بحيث كانت الإمدادات العسكرية تتعطل فى أغلب الأحيان . وكان إقليم كمبرلى ، وإقليم الراند يتنافسان مع الجيش فى الاستعانة بالموارد البشرية من البانتو . لكن ميلنر حسم هذه المشكلة باستئجار العمال من موزمبيق البرتغالية .

وخلال فترة حرب العصابات ، أولت حكومة التاج والمستعمرات جانباً كبيراً من تفكيرها لإعادة التنظيم فيما بعد الحرب . وقد كان ميلنر يخشى أن يرفض إقليم الكاب الذى يتمتع بالحكم الذاتى ، وكذلك إقليم الناتال — التعاون مع إقليمى نهر الأورانج والترانسفال اللذين تم ضمهما حديثاً وأصبحا يخضعان للحكم المباشر . وقد دعا برنامج (ميلنر) لوقف الدساتير القائمة من أجل منح جنوب أفريقيا وضعاً متكافئاً فى مؤتمر الاتحاد المقترح . وقد كان ملنر يأمل أن تؤدى هجرة الإنجليز وتوزيعهم فى مناطق الريف إلى تقليل عدد (البوير) وعناصر الأفريكانز إلى أقلية محكومة فى كل مستعمرة . أما الدعاية القوية المؤيدة لفكرة تعطيل الدستور التى روجتها رابطة جنوب أفريقيا ، وهى منظمة شديدة التحمس فى موالاتها للإنجليز — فقد نفرت عدداً كبيراً من الذين كانوا يؤيدون المندوب السامى . وتمسك المستوطنون المعتدلون فى الكاب من بريطانيين وأفريكانز بحقوق الحكم الذاتى . كما أن مساندة كندا واستراليا — اللتين كانتا حريصتين على دستوريهما — لآراء البريطانيين والأفريكانز . أرغمت (ميلنر) على سحب خطة التعطيل والإرجاء .

وتحقق السلام فى حرب البوير على نحو غير متوقع وسط معركة التعطيل

(Suspension quarrel) . فلقد كانت قوات كتشنر تزحف ضاغطة على قوات سمطس وستين ودى ويت فى اتجاه الأسلاك الشائكة والمخافر الخشبية فى الترانسفال . وفى التاسع من أبريل ١٩٠٢ سمح لحكومتى الترانسفال والولاية الحرة بالاجتماع تحت أعلام الهدنة . وفى أقل من شهر بعد ذلك انضم (ميلنر) إلى وفود الجمهورية لإجراء المباحثات فى مدينة فيريني جنج الواقعة على نهر الفال .

وقد تزعم سمطس وبوتا وفداً يمثل جمهورية جنوب أفريقيا (الترانسفال) التى كانت السبب المباشر فى نشوب الحرب . وبعد أن صرح سمطس Smuts أن الكاب لا يمكن أن تدفع للتمرد — نزع الترانسفاليون إلى الإذعان ، كما ترأس (ستين) ودى ويت وهرتزوج وفد الولاية الحرة — وباستثناء هرتزوج — كانا يحبذان استمرار الحرب . وصرح ستين بأن الولاية الحرة قد دخلت الحرب ، لا من أجل قضية معينة ، بل من أجل الالتزام بالحلف ، وأصبح يشكو بعد ذلك من أن الترانسفال سوف تستسلم ، وأن الولاية الحرة سوف تفقد استقلالها . أما كتشنر فقد صرح بأن حزب المعارضة فى انجلترا قد يكون متساهلا ، وراح (دى ويت) من جانبه يفرض وجهة نظر معتدلة على مواطنيه . وفى الحادى والثلاثين من مايو ١٩٠٢ عقد (صلح فيريني جنج) وبذلك تحولت الجمهوريات تابعة إلى مستعمرات للتاج البريطانى . إلا أن بريطانيا عرضت تقديم هبات وقروض لإعادة التعمير ، ووعدت بألا تقدم أية حقوق تصويت جديدة للملونين حتى تحصل المستعمرات على الحكم الذاتى .

وفى غضون شهرين — توفى (كروجر) الذى كان مقيماً فى سويسرا حينئذ . أما الأبطال الأحياء فقد ظلوا زعماء حتى النهاية وهم قادة البوير بوتا ، ودى ويت ، وهرتزوج وسمطس . ولم يكن للأفريكان المحايدين مثل هذه الأمجاد . وتعرض البريطانيون باعتبارهم الذين كانوا يتولون مقاليد الأمور بالفعل — للنقد ، بالإضافة لتبعة الفشل فى عقد الصلح . ولم يمض

وقت طويل إلا كان كيتشنر قد رحل تاركا (لميلنر) المسئولية الكاملة عن الحكومة المدينة . وكانت إعادة التعمير مسئولية جسيمة . وكان (البوير) قد وضعوا ٨٧,٠٠٠ رجل تحت السلاح ، وجميعهم فى الميدان ، كما أن الإمبراطورية عبأت حوالى ٤٥٠,٠٠٠ رجل خلال الحرب . وكان جزء كبير من القوات البريطانية منهمكا فى واجبات الحراسة أو الإمداد وراء الخطوط ، كما كان جانب آخر منها يقوم بواجبات التناوب أو التدريب . وفى الشهور اللاحقة لاجتماع فيرينى جنج تحمل ميلنر مسئولية حوالى ١٫٣٠٠٫٠٠٠ فرد فى المستعمرات المفتوحة ، وكان لحوالى $\frac{٣}{٥}$ هذا العدد مشكلات خاصة ، فقد كان منهم ٣٥٫٠٠٠ من أسرى الحرب البوير ، ٢١٠٫٠٠٠ من النساء والأطفال وخدمهم من البانتو فى معسكرات الاعتقال ، فضلا عن ٢٠٠٫٠٠٠ من القوات البريطانية المتلهفة على التسريح ، وما لا يقل عن ٤٥٫٠٠٠ من المنقبين عن الذهب الذين وصلوا حديثا .

وفى غضون عشرة أشهور رحلت القوات ، كما أطلق سراح جميع البوير الذين كانوا بالمعتقلات ، وأعيدوا إلى أوطانهم ، وإن كانت هبات الإعاشة الملكية للأسر المنكوبة قد استمرت عدة سنوات . وقد قدم (ميلنر) المحاريث للمزارع المدمرة فى إقليم الفلد ، لكن الجفاف قضى على محصول عام ١٩٠٣ ، ولم يستطع المزارعون العائدون تحقيق الإنتاج الذى كانت ترجوه الحكومة ، وذلك لافتقارهم إلى الحيوانات ، ولعجزهم عن دفع الأجور المتضخمة للعمال والبانتو . أما المستأجرون البيض الذين ابتلوا بالفقر . فلم يجدوا فى الأرض الزراعية ضالتهم — حين عادوا من قوات الكوماندوز المسرحة ومعسكرات الاعتقال — فتدافعوا إلى مشروعات الإغاثة ، وإلى المدن المزدهرة . وحدثت موجة من الرخاء فى (البلد الأم) فبدت الآمال فى قدوم موجة جديدة من المهاجرين الإنجليز ، وظل البريطانيون فى جنوب أفريقيا يفضلون الاقتصاد الحضرى على الحياة الريفية . ومن ثم ظل البوير

وكذلك جميع (الافريكان) ، أو جميع الرعايا الذين يتحدثون الهولندية ويخضعون للتاج البريطانى — يسيطرون على المزارع وعلى سياسة الجمهوريات السابقة . وبدا لكثير منهم أن ازدهار المدن التى تتحدث الإنجليزية بمثابة ردع (عقاب) مفروض على سكان الريف الذين تم إخضاعهم مؤخرا . ومضت الاستعدادات سريعة لتكوين اتحاد من هذه الأقاليم ، وقد منحت مستعمرة (نهر الأورانج) ومستعمرة (الترانسفال) جمعيات تشريعية معينة ربيع عام ١٩٠٣ . لكن احتفظ (ميلنر) بالسلطة التنفيذية . وانضمت روديسيا الجنوبية ، والأقاليم الأربعة فى جنوب أفريقيا ، ومعازل البانتو فى الباسوتولاند والسوازى لاند فى اتحاد جمركى . وقد طالب (ميلنر) بوصفه مندوباً سامياً لها جميعاً — فى مؤتمر الجمارك الذى عقد فى بلومفونتين بضرورة انتهاج سياسة مشتركة نحو العمال ونحو البانتو . ولم تكن إمدادات العمالة فى سنوات ما بعد الحرب كافية ، فكثير من عمال البانتو — وقد أسعدتهم المدخرات التى جمعوها إبان الحرب ، فضلا عن الحاجة إليهم فى بناء الخطوط الحديدية — رفضوا العمل فى المناجم تحت الأرض . وكان المسخرون من المستعمرات البرتغالية بعقود قصيرة الأجل يحتاجون إلى تكاليف باهظة من حيث تدريبهم ، كما كان عددهم محدوداً .

وقد حاول أحد أصحاب المناجم فى إقليم الراند — وهو فردريك كريسويل — الأخذ بنظام الاستعانة بالعمال البيض ، لكن منافسيه ، وكذلك التاج البريطانى ، كانوا يخشون من أن يؤدى معدل الأجور المرتفعة إلى إفلاس كثير من المناجم . وبعد أن فشلت الهجرة الإنجليزية والمقترحات الخاصة باستخدام العمال البيض ، اتجهت آمال تشمبرلين و (ميلنر) إلى تطوير مجتمع جنوب أفريقيا بتوسيع نطاق الصناعة فيه ونطاق سكان الحضريين . وقد اقترح السير جورج فارار أحد الزعماء السابقين «للمهاجرين البيض » أن يستعان بهجرة الحمالين الصينيين لخلق احتياطى من العمال للمناجم وللتنمية الصناعية — لكن تشمبرلين وحكومة (الكاب) لم يقرا هذا الرأى ،

لكن الحكومة البريطانية وافقت على الاقتراح ، ووصل ٤٣ر٠٠٠ حمال فيما بين عامى ١٩٠٤ ، ١٩٠٥ .

وازدهرت المناجم فى السنوات التالية ، لكن التكوين الاجتماعى ، لجنوب أفريقيا من عناصر (الأفريكان) والبريطانيين ، والبانتو ، والهوتنتوت ، والملونين ، والملاويين والصينيين والهنود — هذا التكوين الاجتماعى اتسم بتوتر متزايد . وقد عارض الملونون والهنود بصفة خاصة إضافة أية عناصر أخرى ، إذ كان الملونون يرون فى ذلك خطراً على امتيازاتهم الاقتصادية والسياسية ، كما كان الهنود يتعرضون بالفعل للتشريعات المقيدة لتصرفاتهم . وقد حاولت (الناتال) منذ عام ١٨٩١ إعادة العمال الهنود بها إلى بلادهم ، بسحب هبات الأرض الممنوحة لهم أولا ، ثم بغرض الاختبارات التعليمية ، وقيود الانتخاب والضرائب الخاصة ، كما أن الولاية الحرة أغلقت حدودها وجه الهنود . أما المستعمرات الأخرى فقد فرضت قيوداً على انتقالهم وإقامتهم وعملهم . وقد قام موهانداس ك . غاندى — وهو محام هندى وصل حديثاً — بتنظيم حركة احتجاج لا تتسم بالعنف وحافظت على السلام ، لكنها لم تضعف من قيود الرجل الأبيض(*) .

وقد استمرت المناورات والمحاولات فى سبيل الاتحاد فى المستعمرات كافة . وتولى الدكتور ليندر ستار جيمسون رياسة وزارة الكاب فى ظل اقتراع الأصوات البريطانية . ولكن بعد إنشاء سلسلة من الدوائر الانتخابية الحضرية الموالية للبريطانيين — خفف من غلواء النزعة الاستعمارية ، كما أعاد حق الانتخاب للثوار البوير السابقين . واستمر (هرتزوج) فى تشجيع المتطرفين فى الولاية الحرة فى احتقارهم لاستسلام الترانسفال ، بيد أن الوعد بمنح الحكم الذاتى منح الأفريكان شخصية متميزة ، وأملا تغلب على إحساسهم بالمرارة . وقد دفع إصرار (ميلنر) على ضرورة التعليم فى المدارس باللغة

(١) أطلق الهنود فى أفريقيا على غاندى لقب (المهاتما) الذى اشتهر به فيما بعد ، ومعناها ذو الروح الكبيرة (المترجم) .

الإنجليزية — (الأفريكانز) إلى إنشاء تعليم هولندى خاص بهم فى المستعمرات المفتوحة . وقد انبثقت المشاعر القومية كما ازدهر النشاط السياسى داخل اللجان المدرسية وداخل الكنائس ، وطالب المهاجرون الأجانب الذين كانوا يشعرون بالقلق — التاج البريطانى بمنحهم مزيداً من الحريات . وقد حولت (رابطة الأفريكان) التابعة (لهوفماير) نفسها إلى حزب جنوب أفريقيا فى محاولة منها لدعم العناصر الإنجليزية وعناصر الأفريكان المعتدلة ، وقد تجمع بعض الأبطال العسكريين البوير المعتزلين رابطة تسمى الهيت فولك (Het Volk) وهى حركة تسعى للمطالبة بالحكم الذاتى الفورى .

وبحلول عام ١٩٠٦ كان (ميلنر) قد تقاعد ، وحل الأحرار المعتدلون محل المحافظين الحاكمين فى حكومة لندن ، وأصبح العمال الصينيون مصدراً للصراع وللجريمة فى إقليم (الويت ووترزراند) .

وقد أدى الحكم الذاتى فى العام التالى إلى تولى بوتا ورابطة العسكريين المعتزلين من البوير (الهيت فولك) لمقاليد الأمور فى الترانسفال . وقد نصت التشريعات الجديدة على التعليم بلغتين ، وعلى ترحيل الصينيين فى غضون ثلاث سنوات ، ومد الخطوط الحديدية لمساعدة المناطق الريفية المنكوبة . وقد تولى (هرتزوج) و (ستين) فى الوقت نفسه مقاليد حكومة مسئولة فى الولاية الحرة السابقة .

وإلى جانب منصب المندوب السامى كانت لجنة الخطوط الحديدية المشتركة فيما بين المستعمرات هى المؤسسة الوحيدة الباقية التى توحد بين مستعمرات جنوب أفريقيا ذات الحكم الذاتى ، وبين الروديسيتين التابعتين للشركة المرخصة . وفى مطلع عام ١٩٠٨ أصبحت هذه الصلة نفسها موضع أخذ ورد: فقد هزمت وزارة الدكتور جيمسون فى الكيب تاون ، وكانت هذه الوزارة تضم اثنين من مديرى الشركة ، وذلك فى الانتخابات التى أجريت أمام حزب الإنجليز والأفريكان فى جنوب أفريقيا ، وكانت القضية المحورية (الرئيسية) المطروحة على الناخبين هى نفوذ الشركة فى الأقاليم ذات الحكم الذاتى .

وكانت حكومة الكاب الجديدة التى يرأسها جون زافيير ميريمان قد انساقت بسهولة إلى التحالف مع حكم(بوتا)و (سمطس) فى الترانسفال ضد الشركة المرخصة . والواقع أن الخطوط الحديدية والنظم الجمركية التى كانت تحتل المقام الأول فى التفكير الاستعمارى وكانت فى الحقيقة تلى فى أهميتها الأساس السياسى للاتحاد ؛ ذلك الأساس الذى استقرت عليه المستعمرات نفسها . وفضلا عن ذلك فإن التعاون الاقتصادى قد ازداد أهمية بالنسبة للمزارع الكاسدة ' كل المناطق عن المصالح المحددة فى مجال التجارة أو الصناعة .

ولم يكن الاتحاد – حتى بدون الروديسيتين – ممكن التحقيق بدون الناتال : فالمستوطنون ' تلك المستعمرة البريطانية الخالصة قد ازداد ازدراؤهم لمستعمرة الكاب التى تجمع بين عناصر شتى ، وازداد اعتزازهم بحكمهم الذاتى . وقد ظل السكان المستوطنون مبعثرين محدودى العدد ، ولكن خطر (الزولو) لم يخف أو يتغير : وقد ساعدت السياسة التى انتهجها شيبستون فى القرن التاسع عشر على الحفاظ على النظام القبلى إن لم يكن دعم هذا النظام . كما أن التوسع المستمر فى المزارع الأوروبية ، مقترنة بقيود العمل المتشددة وضريبة الأفراد (ضريبة الرأس head - tax) المقيتة – قد أدى إلى ثورة الزولو خلال عام ١٩٠٦ .

وقد قام دينى زولو – وهو ابن سيتى وايو ووريثه – بشن غارات مفزعة مرة أخرى . ولما كان المستوطنون البريطانيون عاجزين عن الدفاع عن أنفسهم – فقد لجئوا إلى جيرانهم طلباً للمساعدة والتأمين .

ولقد أدى نشاط غاندى وسط الهنود إلى إدراك الناتال أكثر من قبل بأن الوحدة هى الأمل الوحيد . وبحلول عام ١٩٠٨ استطاعت (الكاب) والترانسفال أن تقنعا (مستعمرة الحديقة) (The Garden Colony) بالمشاركة فى مباحثات الاتحاد .

وحين اجتمع المؤتمر فى ديربان فى الثانى عشر من أكتوبر ١٩٠٨ لم يكن ثمة خلاف حول وضع العاهل (الحاكم) أو حول إنشاء جمعية تشريعية على

مستويين أو إنشاء محكمة عليا . ولقد كانت حكومة التاج البريطانى تميل إلى منح السلطات الكاملة ، باستثناء ثلاثة إبنود محددة لم يكن فى الإمكان تعديلها دون إجراءات خاصة . ورغم ذلك فقد كانت هنالك خمس قضايا خلافية مثار جدل ونقاش ولم تحسم طوال مدة أربعة أشهر تقريباً .

وقد تركزت المناقشات الأولية حول مزايا الاتحاد فى مقابل نظام المركزية الموحدة (Unitary Centralism) ؛ وبدا أن الاتحاد الكندى الفيدرالى الذى يضم فرنسيين وإنجليزاً يماثل اتحاد الإنجليز والأفريكان فى جنوب أفريقيا – ولكن السير هنرى دى فيلير كبير قضاة الكاب ورئيس المؤتمر – أقنع أعضاء الوفود بضعف هذا النظام ؛ وقد وافق (ستين) الرئيس السابق لمستعمرة نهر الأورانج دى فيلير لأنه كان يريد لجنوب أفريقيا القوة فى مواجهة بريطانيا والدول الأوربية .

أما هوفماير – وهو زعيم الاتحاديين فقد بقى فى موطنه تحدوه ثقة كاذبة فى أن التوحيد لن يتحقق . وناضلت (الناتال) وحدها من أجل تحقيق النظام الفيدرالى ؛ لكنها أخفقت فى التأثير فى المستعمرات الأخرى التى كانت تعتمد عليها حتى الآونة الأخيرة : والواقع أن أنصار النظام المركزى قد عقدوا العزم على الحيلولة دون رغبة (الناتال) فى إنشاء محاكم خاصة ذات شرعية مبهمة ، ومن ثم تصبح السيطرة لحكومة جنوب أفريقيا ، مع سلطة مخصصة للجمعيات التشريعية وفى المسائل التى لا تمس السياسة القومية أو تتعارض معها .

أما الشروط المؤهلة للانتخاب فقد كانت عسيرة من حيث تعريفها ؛ وقد حرص وفد (الكاب) على حماية الحقوق التى كانت للناخبين الملونين منذ عام ١٨٥٣ . واقترح المندوب السامى توسيع هذه الميزة ، وذلك بوضع معيار أو نموذج حضارى بدلا من تعريف عنصرى للبلاد كلها . ولكن (الناتال) والجمهوريات السابقة كانت قد صممت على حماية الحقوق الممتازة للبيض

الفقراء التى يكفلها القانون الحالى . وقد تحقق حل وسط مع الناخبين الملونين فى الكاب حماية قوية يصعب نقضها ، وإن كانت قد قصرت عضوية برلمان الاتحاد على الأعضاء البيض فقط .

ولم تكن مسألة توزيع المقاعد على الأعضاء بأقل دقة ، فقد وافق الجميع على أن يضم مجلس الشيوخ ثمانية أعضاء من كل مقاطعة بالإضافة إلى ثمانية أعضاء يعينهم التاج من أجل حماية مصالح الملونين . وقد فقدت الكاب حق أن تدخل فى الحساب الناخبين الملونين عند توزيع المقاعد . وقد كان المفروض أن تتم إعادة توزيع المقاعد تلقائياً على أساس كل تعداد للأوربيين البالغين . ولكن اللجنة القضائية خولت حق السماح فى بعض التجاوزات التى تصل إلى نسبة ١٥ ٪ لصالح المناطق الريفية .

وكادت مسألة اختيار العاصمة تقضى على المؤتمر القومى ، فقد رفضت على الفور المقترحات الخاصة بإنشاء مدينة جديدة ، ولم ترض الأغلبية عن مدينة واحدة ، حيث إن كل وفد كان يناضل من أجل المقاطعة التى يتبعها ، وكان الحل غريبا فى نوعه ، فالبرلمان فى مدينة الكاب ، والمجلس التنفيذى فى بريتوريا ، والمحكمة العليا فى بلومفونتين . أما الناتال فقد منحت من ناحية أخرى ضمانا بمرور ٣٠ ٪ من حركة خط حديد (الراند) عن طريق ديربان ، ولكن كل المسائل الأخرى الخاصة بالخطوط الحديدية أرجئت ليبت فيها على أساس (المبادئ التجارية) ، لا المبادىء السياسية .

وفى النهاية طلبت حكومة التاج منح ضمانات لحماية المصالح فى خمس ولايات مجاورة ينتظر أن تنضم للاتحاد . ولقد ترددت أحاديث عن تشكيل لجنة خاصة لحكم مناطق الباسوتولاند ، والسوازى لاند ، والبتشوانالاند ، والروديسيتين ، إلا أنه بعد مناقشة وجيزة ، وافق أعضاء الوفود على طرح فكرة إقامة اتحاد جمركى والاعتراف بحقوق ملكية القبائل للأرض ، وتطبيق نظام الحماية بالنسبة للمتقدم للانضمام فى المستقبل . ومن ثم نقل مشروع (قانون جنوب أفريقيا) إلى لندن لطرحه على البرلمان البريطانى .

ولم تستفد الروديسيتان مطلقاً من الفرصة التى أتيحت للانضمام إلى اتحاد جنوب أفريقيا . هذا كما أن تطوير خط حديدى مستقل يصل إلى منفذ على ميناء بيرا ، وكذلك كراهية جنوب أفريقيا (للشركة المرخصة) ، ثم التطور النهائى لروديسيا الشمالية . أدى هذا كله إلى انفصال الإقليمين كل عن الآخر .

وقد ازدادت رقابة حكومة التاج على الأراضى التى سبق أن رخص لرودس بها بدرجة ملحوظة بعد غارة جيمسون التى كانت قد انطلقت من قواعد الشركة . ولقد كان هناك تقسيم ثلاثى للمنطقة الواقعة فى حدود الامتياز الممنوح للشركة ، كما كانت ثمة قيود مفروضة على البوليس » وعلى تطور الحكم النيابى فى روديسيا الجنوبية . وخلال حرب الوزير كانت الروديسيتان تقفان موقف الموالاة — لكنهما فى الوقت نفسه كانتا — بدافع من العزلة الاستراتيجية — تتجهان لتنمية اقتصاد مستقل ، كما أن النفوذ والمكانة الشخصية (لسيسل رودس) التى كانت تستوجب الوفاء من المستوطنين والبانتو — قد كفلت الوحدة والتوجيه للروديسيتين — إلا أنه بعد وفاة (رودس) لم تكن هناك شخصية أو فرد قادر على الحلول محله . أما جيمسون الذى لم يكن يصلح أو ينتظر أن يتولى مثل هذه المهمة — فقد انغمس فى سياسات الكاب كما حرمت عليه أقليم الشركة .

وظلت السلطة الفعلية — منذ غارة جيمسون حتى الحرب العالمية الأولى فى يد السير وليام ميلتون المسئول عن الإدارة نيابة عن حكومة التاج ، كما أن المجلس التشريعى لروديسيا الجنوبية الذى أدهش الكثيرين بموقفه المستقل حيال الشركة — فقد تعاون مع (ميلتون) لإقامة حكم فعال فى الحدود المتسعة . وكان المشرعون الذين انتخبهم المستوطنون مساوين فى العدد لمندوبى الشركة بعد عام ١٩٠٣ ، كما كانوا يمثلون أغلبية بعد عام ١٩٠٧ . وبعد ذلك بأربعة أعوام قررت الحكومة البريطانية إدماج المنطقة الشمالية الشرقية والمنطقة الشمالية الغربية فى إدارة موحدة هى روديسيا الشمالية . ولذلك

افترضت الشركة بعد ذلك أن قوتها لا تكمن فى السياسة ، بل فى حقها فى الأراضى الحرة كافة ، وجاء المجلس التشريعى لبرفض هذه الدعوى ، ثم عمد فى عام ١٩١٤ ليضع تلك الأراضى تحت وصاية التاج نيابة عن المستوطنين . ودافعت العناصر ذات النزعة الإنسانية المحبة للخير عن حقوق (الميتابيلى) والماشونا ، فى حين ادعت حكومة التاج الحق الذى لا منازع فيه .

وبعد ذلك قرر (المجلس الملكى الخاص) أن الشركة مجرد وكيل ، وأنها حصلت على إذن بأن تفتح الأقاليم ، وإن تديرها بشرط مراعاة مشيئة حكومة التاج . وبذلك حقق المستوطنون الفوز ، لكن الحكومة الاستعمارية احتفظت بحرية الحركة كاملة .

ولما كانت الأرض ملكاً للتاج — حتى ولو لم تكن قد ضمت إليه — فقد تقررت شركة جنوب أفريقيا البريطانية ألا تستثمر أموالها فى مشروعات جديدة للتنمية .

وأصبح المستوطنون الذين يؤيدون تجديد (الترخيص) أو (الامتياز) الذى انتهى أجله فى عام ١٩١٤ هم الذين يتحملون التكاليف . وبعد قرار المجلس الملكى الخاص — ازداد الضغط لإنهاء حكم الشركة ، وقد استحدثت فى النهاية تغيرات خلال فترة إعادة تنظيم المستعمرات العامة بعد الحرب العالمية الأولى — لكن وضع الشركة أصبح أقرب إلى الوضع الاسمى منذ وفاة (رودس) .

أما أعظم إمكانيات وموارد روديسيا فقد وجدت خارج مكان اختصاص الشركة ، وبدأت ملكيات الذهب المستقلة — التى أذنت بها الشركة بهدف البحث عن دخل — فى إنتاج كميات معقولة خلال حرب البوير . وأدت جهود الشركة لزيادة عدد السكان المستوطنين — إلى تطور ملموس فى ميدان الزراعة وتربية الماشية فى السنوات التى أعقبت عام ١٩٠٤ ، لكن الشركة فقدت سيطرتها على تلك الأراضى المفتوحة بعد عام ١٩١٨ . وكان ثمة مصدر ثالث ؛ وهو نحاس روديسيا الشمالية . وقد اكتشف عام ١٩٠٢ ، وإن لم يكن فى ذلك الوقت قد استغل استغلالا منتظما . ولم تكن أنواع الخام

التى تبدو شحيحة عند السطح تنافس الخام الموجود فى إقليم كاتانجا البلجيكى — إلى أن تم الحفر إلى أعماق كبيرة ، وإلى أن قدم رأس المال الكبير خلال عشرينات هذا القرن .

ولقد تجلت لذلك الفوارق المتزايدة بين المصالح الروديسية ومصالح جنوب أفريقيا ، وإن لم تكن هذه الفوارق موضع الإدراك الكامل حين طرح قانون جنوب أفريقيا على البرلمان البريطانى عام ١٩٠٩ . ولم يتعرض المتحدثون فى مجلس العموم كثيراً لمسالة روديسيا ، وكان شاغلهم الشاغل هو إيجاد حكومة وحدوية ، وتعريف حق الانتخاب وحقوق الملونين على نحو ما اقترحه مؤتمر (ديربان) . وقد اطمأن أنصار النظام الاتحادى (الفيدراليون) من الكاب إلى أنه لا سبيل إلى نقض (البنود الخاصة) ، ووعدت حكومة الأحرار فى لندن بألا تسلم مطلقا الباسوتولاند أو السوازى لاند إلى الاتحاد دون تشاور مسبق ، ودون دراسة برلمانية . وقد أعرب أسكويث H.H. Asquith رئيس الوزراء حين سئل عن انعدام الضمانات للملونين عن ثقته فى أن توفير المثال والكياسة قادران على تحقيق ما يعجز النص المحدد عن بلوغه . وفى النهاية أجيز القانون وحظى بالموافقة الملكية فى العشرين من سبتمبر ١٩٠٩ ، وفى اليوم التالى — فى العيد الثامن لصلح فيرينى جنج — تم الإعلان عن قيام الاتحاد ، وأصبح الجنرال بوتا أول رئيس للوزراء .

وأجريت بعد ذلك على الفور الانتخابات التى اقترعت فيها الناتال لصالح الاستقلال ، فى حين اندرجت الأقاليم الثلاثة الأخرى فى إطار حزبين فضفاضين جرى تشكيلهما على وجه السرعة . وقد جمع بوتا رابطة هيت فولك وحزب جنوب أفريقيا (رابطة الافريكان) ، والجماعات العمالية فى تحالف واحد أطلق عليه اسم الحزب القومى لجنوب أفريقيا . وقد حظى (بوتا) بتأييد الجنرال سمطس ، وفردريك كريسويل من (الراند) والحركة الإنجليزية والاتحادية المعتدلة فى الكاب ، بزعامة الدكتور جيمسون الذى كان — كما هو العهد به — متلهفا لتأييد قوى التوحيد فى جنوب أفريقيا . ولقد كان

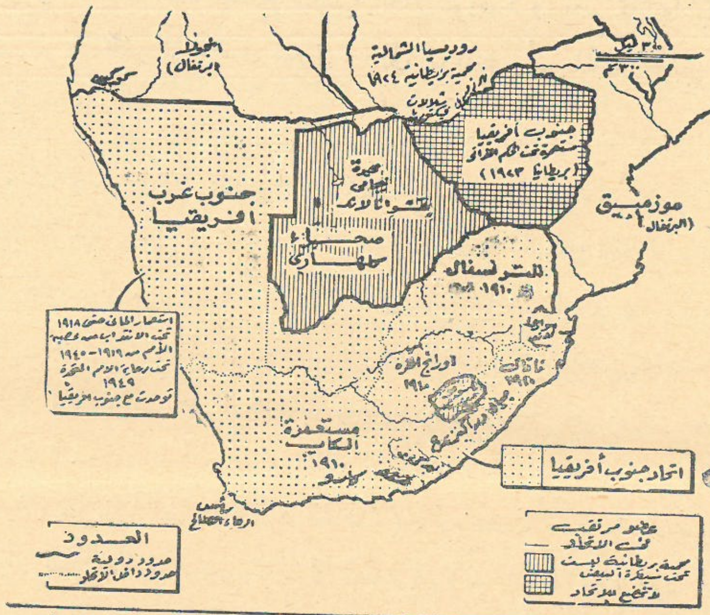

توحيد جنوب أفريقيا ١٩١٠ — ١٩٥٢

الالتقاء أكبر مما يمكن أن يجيزه الجنرال هرتزوج ، وستين الرئيس السابق لولاية الكونغو الحرة ، لكنهما بقيا داخل كتلة بوتا Botha's Bloc بوصفهما جناحا قوميا . أما السياسة التعليمية التى أقر قانون جنوب أفريقيا أنها من اختصاص الإقاليم — فسرعان ما أصبحت من الأمور التى يختص بها الاتحاد .

وكان نظام (الكاب) وهو أكثر النظم تقدما وكان يدعمه نظام ضريبى محلى راسخ ، على حين كانت الأقاليم الأخرى تعتمد على هبات الحكومة المركزية ، وقد سيطر التعليم باللغة الإنجليزية فى المستعمرات القديمة ولكن أمام الترانسفال حرية الاختيار بين لغتين ، كما أن الجنرال هرتزوج وزير التعليم فى الولاية الحرة — جعل اللغة الهولندية شبه إلزامية . وقد ساعدت مساهمات الكاب فى الخزانة المركزية — على تمويل مدارس هرتزوج ، كما أن (هرتزوج) وعناصر الافريكان من ناحية أخرى توقعوا أن يلزم الاتحاد الأقاليم الإنجليزية بتعليم اللغة الهولندية أيضا ، وبعد أخذ ورد كثيرين ، طبقت

حلول وسط ، إذ كان المدرسون يتولون التدريس بإحدى اللغتين ، ويختار الآباء لغة التعليم التى يفضلونها لأبنائهم ولتوفير النفقات ، ولم يشترط تطبيق نظم مستقلة وخاصة بكل لغة فى الصفوف دون الصف الخامس .

وقد امتزجت مشكلات أخرى مع سياسة الاتحاد وبدأت عناصر (الأفريكان) تعتقد أن طبقة البيض الفقراء هى نتاج حوب البوير ، وكانت هذه الطبقة موجودة على الدوام . لكن فوضى الحرب ومعسكرات الاعتقال مكنتنا من نسيان هذه الحقيقة . وفى نفس الوقت انتظمت أعمال التعدين فى إقليم (الراند) ، وازدادت الهوة بين العمال وأرباب العمل وضوحاً . وكان البيض الفقراء الذين تحميهم من أرباب العمل من البانتو الحواجز اللونية التقليدية ، يعانون من الوضع المتأرجح بين رأس المال وبين الملونين . كما أن اللاجئين الفقراء الوافدين من أقاليم البوير زادوا من حدة الأزمة ، واتجه حزب العمال الذى يمثل الوافدين (الأفريكان) الجدد المتشردين — أكثر من تبنيه لقضية البروليتاريا — إلى المطالبة بمزيد من الحواجز اللونية المتشددة ومحق الإضراب . وفى مثل هذا الجو نلاحظ أنه ليس من الغريب أن تتطلع الروديسيتان بعيداً عن الاتحاد نحو المستقبل الأكثر بريقا — فيما يبدو — الذى تبشر به مزارعهم ومناجمهم .

واستمر (الوحدويون) التابعون لجيمسون يهاجمون الجناح القومى فى شئون التعليم واللغة — وقد عارض (هيرتزوج) الامتيازات الجمركية الاستبدادية التى تتيحها عضوية الكومنولث ، كما أنه عارض بعنف إنشاء نصب تذكارى لرودس خارج مدينة الكاب . وفى منتصف يوليو ١٩١٢ كان (هيرتزوج) يرفع شعار (جنوب أفريقيا أولا والإمبراطورية ثانياً) . كما أصر على أن يعيش الإنجليز والافريكان فى (مسارات منفصلة) إلى أن يتمكن (الأفريكان) من السيطرة . وقد حاول بوتا أن يصل بين هاتين الحضارتين أو الثقافتين (البيضاوين) ، لكن (هرتزوج) رفض الاستقالة أو التراجع . وفى النهاية طرد (هرتزوج)

من الحكومة ، وبالطبع أدى هذا إلى أن يستمر فى سياسته وتهديداته للإنجليز فى جنوب أفريقيا . وفى نوفمبر ١٩١٣ اقتفى أثر دى ويت فى الخروج من حزب (بوتا) ومن ثم فتت وحدة الأفريكان وخلق معارضة قومية متطرفة . أما كتلة (بوتا) التى حذفت كلمة (قومى) من شعارها — فقد أصبحت حزب جنوب أفريقيا ، وانضم إلى هذا الحزب الاتحاديون الأحرار من ناحية ، وحزب العمال ذوى المصالح الخاصة من ناحية أخرى .

وفى يوليو ١٩١٤ ، حين خمدت العواصف السياسية مرة أخرى — قام رئيس الوزراء بزيارة روديسيا الجنوبية . وأتيحت الفرص لمفاوضات توضيحية حول قضية التوحيد . لكن الأزمة النمسوية الصربية دفعته للعودة إلى الوطن على عجل . وقد تعهد (الاتحاد) بإعفاء القوات البريطانية من تبعاتها ، وأن يتكفل بالهجوم عبر القواعد الألمانية فى جنوب غرب أفريقيا . وقد ندد (القوميون) من أنصار (هرتزوج) بالحكومة حين اجتمع برلمان الاتحاد فى شهر أغسطس . وقام جاكوبوس دى لاراى باستدعاء الكوماندوز ، وكان جاكوبوس دى لاراى هذا جنرالا سابقاً فى الترانسفال ، وما انفك يتآمر ويدبر الخطط لتحريض البوير على الثورة . وترددت شائعات بأن ألمانيا سوف تؤيد قيام جمهورية مناوئة للاستعمار . وتصادف أن سقط (دى لا راى) صريعاً برصاصة حارس مضطرب الأعصاب — لكن الجنرال (دى ويت) تولى مقاليد الحكم وطالب فى البداية بإعلان الحياد فى مواجهة الألمان . إلا أنه حين اتصلت إحدى حاميات الاتحاد القريبة من الحدود بضباط قيصر ألمانيا ، حرض (دى ويت) الولاية الحرة على الثورة . وتزعم (بوتا) قوات الكوماندوز الموالية وقادها إلى الميدان ، كما سلط محاربى البوير بعضهم على بعض . وخلال ثمانية أسابيع أوقف العمل بالأحكام العسكرية ، وأوفد (بوتا) سمطس فى حملة منظمة ضد القوات الألمانية .

وقد انتقد بعض الوحدويين العملاء الألمان للقيام بالثورة ، ولكن القضية الأساسية كانت تتمثل فى الاعتقاد الراسخ لدى القوميين بأن بوتا وسمطس

قد خذلا شعبيهما بالتعاون مع التاج البريطانى . كما أن (هرتزوج) نفسه الذى أثار الدهشة لصمته فى أثناء الأزمة — قد تحول إلى رمز للمعارضة القوية . كما ظهرت الجماعات القومية فى مناطق جديدة . فكانت فى (الكاب) تخضع لزعامة الدكتور دانييل فرانسوا مالان ، كما كانت تمثل جناحاً قوياً داخل حزب العمال . ولكن الخطر الأعظم تمثل فى الولاية الحرة حيث استولى القوميون المناهضون (لبوتا) فى عام ١٩١٥ على أغلبية الأصوات ؛ وأصبحت جنوب أفريقيا تتجه مندفعة نحو التفتيت ، لا إلى جماعتين فحسب ، بل إلى ثلاث جماعات من البيض هى أنصار الإمبراطورية ، ثم كتلة الإنجليز والبوير الواهية التى يتزعمها (بوتا) ، أما الجماعة الثالثة فهى القوميون (الأفريكان) المتطرفون ؛ ولم يكن ثمة بطبيعة الحال مثل هذا التقسيم بين مستوطنى روديسيا — فقد كانت المستعمرتان التابعتان للشركة تعانيان من قلة المستوطنين ، وكانت قيمتهما فيما تقدمان لا فيما تضمان من موارد بشرية : لكن المستوطنين الموالين ازدادوا احتقارا واستهانة بمشكلات الاتحاد .

ولو لم تكن الحرب العالمية الأولى قد حققت شيئاً فيكفى أنها أكدت انفصال الروديسيتين عن الجنوب ، ومن ثم فإنه على الرغم من تحقيق الاتحاد بالقرب من (الكاب) ، فلقد كان اتحاداً يعانى من التمزق الشديد فى داخله ، كما كان منفصلا انفصالا محققاً عن (ربيبته) عبر نهر الزمبيزى .

الجزء الثالث :

أفريقيا الجديدة

٢١

جذور الكيان القومى

أصبحت للشعوب الأفريقية تدريجيا شخصيتها — التى نمت نتيجة تفاعل المؤثرات الخارجية مع الظروف المحلية . وقد حاول الأوربيون أول الأمر عن طريق اتصالهم بالأفريقيين القضاء على أساليب الحياة القائمة أو التقليل من أهميتها. وعملت الدول المستعمرة على إدخال شعوب المستعمرات فى ميادينها الاقتصادية و الثقافية . ورغم ذلك فإن الاتصال والتعامل بين الجامعات قد أدى بمرور الوقت إلى إحساسها بالمميزات التى تميزها من الجماعات والشعوب. ومن خلال هذا الإحساس أمكن للشعور بالشخصية المتميزة أن ينمو .

وفى أثناء استغلال الأوربيين لبعض البلاد الأفريقية استحدثوا عوامل جديدة كانت — عن غير قصد منهم — سببا فى تغلب الشعور القومى على الكيان القبلى . وأثرت البرامج الاقتصادية و الدينية فى القارة بصورة لم يتوقعها المستعمرون الغزاة ، وكانت استجابة الأفريقيين لهذه المؤثرات مخالفة غالباً لتوقعات الحكام .

وأحدث وصول الأوربيين فى أحيان كثيرة تغيرا واسع المدى فى التوجيه السياسى والاقتصادى . وأثر الموقف العسكرى للغزاة وتجارتهم وسياستهم عادة فى رسم حدود المستعمرات التى كانت لا تتمشى فى كثير من الحالات مع روابط الولاء القبلى وطرق التجارة . ولقد ضمت كينيا مثلا — باعتبارها فقط طريقا للوصول إلى أوغندة ومع ذلك فإنها تحولت فيما بعد إلى مستعمرة للبيض ، وتجاهل الأوربيون تماما أسلوب حيازة الأراضى وطبيعة التركيب السياسى والاجتماعى القائم بها .

ونتيجة الصراع بين الدول الأوربية المتنافسة تفتت اتحاد الحوصا المتجانس بعد أن ظل يمثل لعدة قرون قوة تجارية موحدة تعتمد على الأسواق الموجودة بالمنطقة وعن طرق القوافل التى تتجه نحو الشمال . وأصبح من الضرورى أن يجد الجزء الأكبر من إقليم الحوصا — الذى ضم للمرة الأولى للمنطقة

الغابية الساحلية المطيرة ـ أسواقا جديدة ، وأن يقيم اقتصادا مختلفا إلى حد كبير ، وإن ظلت الطرق التى تتجه من ساحل الذهب نحو الداخل محتفظة بأهميتها ، غير أن إدخال حاصلات جديدة غير تماما من طبيعة التجارة القائمة وأدت الطرق الجديدة فى الكونغو وغرب أفريقية الفرنسية وحوض الزمبيزى إلى إعادة توجيه الحياة الاقتصادية والسياسية للشعوب الأفريقية . وأخذت كل مستعمرة تحاول أن تكون وحدة اقتصادية نشطة ، تتمتع بالاكتفاء الذاتى بقدر المستطاع ، وتعمل فى عزلة متعمدة عن الوحدات الأخرى المجاورة ، وتعتمد على منتجات وأسواق البلد الأم . ولما كانت الحدود التى رسمها الأوربيون وأساليب التجارة الأوربية قد حددت سبل العيش وخطوط المواصلات ، لذلك اعتمدت الحياة اليومية على سلام ورخاء المستعمرة كلها .

وتوقع الحكام أن يكيف الأفريقيون أنفسهم مع الوحدات الاقتصادية والسياسة الجديدة بدلا من التنظيمات التقليدية القبلية ، واعتقدوا أنهم سيدينون بالولاء للسلطة الحاكمة .

ولما كان النقل البحرى قد حل محل النقل البرى التقليدى فقد أضحى للموانىء وطبقة العمال بها أهمية خاصة . وكان حتميا أن تؤدى الجهود الرامية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتى وأساليب التجارة الجديدة فى كل مستعمرة إلى تقدم الصناعة الحقيقية . وكانت المدن التى نشأت نتيجة لذلك تعتبر ظاهرة جديدة فى المجتمع الأفريقى . وحدث اختلاط بين القبائل المختلفة فى البيئة الجديدة التى ظهرت نتيجة التغيرات السياسية والاقتصادية التى استحدثها الاوربيون . وبدلا من القوانين القبلية المختلفة والزعامات التقليدية ظهرت فى المدينة قوة بوليسية وحكومة لحكم الأفريقيين الذين بدأوا يأخذون بأساليب الحضارة ـــ وحلت ظروف العمل الصناعى والاتحادات العمالية محل الحقل والعشيرة فى الحياة اليومية . وأصبحت اللغة الأوربية هى وسيلة الاتصال الوحيدة بين الجماعات التى وفدت ، والتى كانت تتحدث بلغات أفريقية

متعددة . وأخذت الشوارع المزدحمة والمبانى والمنشآت التى وضع تخطيطها بعناية تحل محل الأكواخ فى القرى ، وأفسحت المقايضة والزراعة المجال لاقتصاد جديد كان يقتضى شراء المأكل والملبس والأدوات اللازمة للحياة المتحضرة بأموال مكتسبة على النمط الأوربى . وابتعد الأفريقيون فى المدن عن تقاليدهم بطرق عدة ، ولكن اتصالهم بالأوربيين كان سطحيا إلى حد ما ، ولم يكن الطابع الفردى يظهر فى الأعمال الضخمة والاتحادات العمالية الكبيرة والبيروقراطية الحضرية . وكثيرا ما أسئ فهم القوانين الأوربية ، الأمر الذى عمل على تفاديها . وكانت حكومات المستعمرات تمانع فى إنفاق المال على التعليم ، بينما كانت الإرساليات تفتقر إلى المال والموظفين الذين تحتاج إليهم البرامج الواسعة فى المدن المكتظة بالسكان . وفى أحيان كثيرة ، تحولت الديانة القبلية إلى طقوس اجتماعية ، وبعدت عن الاتصال بالكهنة ذوى النفوذ وأضحت فى بعض الأحيان مجردة من أى معنى بسبب بعد المؤدى للطقوس (المتعبد) عند عشيرته وموطن أجداده ، ولم يصبح للتطاحنات القبلية ما يبررها بعد أن فقدت كنهها فى البيئة الجديدة ، إلا أنها ظلت توجد فى النوادى الاجتماعية والحركات السياسية .

وفى بعض الأحيان كانت مثل هذه الحركات تتحول إلى فوضى عامة بسبب افتقارها إلى التنظيم ، إما بواسطة زعيم مسئول ، وإما عن طريق قانون قبلى ، هذا بالإضافة إلى عوامل التنافس الاقتصادى والعداوات الشخصية والمظالم الوهمية . وبدون سيطرة القانون التقليدى ، كان يمكن أن تؤدى بعض هذه الاضطرابات إلى أضرار أكبر مما كان يؤدى إليه التنافس بين القبائل . ولذلك فإن المدن الأفريقية كانت تضم كثيراً من الجماعات التى يمكن أن تقول إنها مجردة من طابعها القبلى ، إذ أنها انفصلت عن تقاليدها والسلطات التى كانت تخضع لها ولكنها لم تتأثر رغم ذلك إلا بمظاهر الحياة المادية الأوربية اللافردية .

ولا يمكن تعميم ذلك على جميع الأفريقيين الذين (تجردوا من الطابع

القبلى) ، غير أن أعدادا كبيرة من هذه الجماعات توجد فى كل مدينة جنوب الصحراء فى جوهانسبرج ، ودربن ، ونيروبى ، وليوبولدفيل ، وابيدان ، وداكار وغيرها من المدن . وقد أصبح (التخلص من الطابع القبلى) أيضا ظاهرة ملحوظة بين الأفريقيين الذين أصبحوا بمثابة مستأجرين ، لأراضى الأوروبيين فى كينيا أو فى روديسيا ، وبين قبائل الكونغو الذين حل الإداريون البلجيكيون محل زعمائهم فى الأعمال المدنية ، وبين طبقات العمال فى اتحاد جنوب أفريقيا . وفى كل الأحوال ، فإن (الجماعات التى تجردت من قبليتها) سواء أكانت حضرية أم لا — قد فقدت لونا من الحضارة دون أن تكتسب غيره ، ولذلك فإن النفوذ الأوربى ، بدلا من أن يستبدل القبلية بالولاء للوطن الأم ، قد خلق طبقة قوية يتحدد كيانها باقتصاد وتجارة المنطقة المستعمرة ، غير أن هذه الطبقة كانت تشكو أساسا من الأوربى سواء أكان حاكما أم تاجرا . ورغم أن الأفريقيين الذين (تجردوا من الطابع القبلى) ورجال القبائل كانت لهم شخصياتهم المميزة ، إلا أنه كان يجمعهم معا شعور الاستياء من سلطات الاحتلال . فالجماعات المختلفة فى مستعمرة نيجيريا مثل الحوصا ، والفولانى وعشائر الدلتا الصغيرة ، وقبيلة (البوروبى) الكبيرة ، وسكان لاجوس ، وابيدان المتحضرة — هذه الجماعات كلها كانت تفتقر إلى أى تقليد سياسى أو اقتصادى يوحد بينها . وقد حكمت بريطانيا هذه الجماعات وجعلت اقتصادياتها يعتمد بعضها على بعض ، وسمحت (لشركة أفريقيا المتحدة) بالتحكم فى ٤٠٪ من تجارة ما وراء البحار — ولربما كان للنيجيريين شخصيات متعددة ، لكنهم يتفقون معا فى أن بريطانيا هى عدوهم المشترك الذى يعوق تقدمهم عن طريق إخضاعهم اقتصاديا . وكانت تجمع بين الجماعات المختلفة فى ساحل الذهب نفس هذه المشاعر من الكراهية لجمعية تجار غرب أفريقيا (البريطانيين) التى كانت تسيطر على ثلثى الاقتصاد — وقد نما بين هذه الجماعات نوع من الترابط فى المقاومة قبل أن يتولد لديها الإحساس المشترك بكيانها

المستقل . وقد ظهرت مثل هذه المشاعر على نطاق أضيق فى شرق أفريقية ، وتماثل هذه المشاعر مشاعر البوير فى القرن السابع عشر الميلادى تجاه شركة الهند الشرقية الهولندية . ومع هذا ، فإن أغلب مشاعر السخط فى كينيا مثلا كانت موجهة نحو الهنود والعرب الذين كانوا يسيطرون على المحال الصغيرة والمزارع الساحلية (*) .

وأمدت المناطق الريفية النائية المدن النامية بالأفراد ، بيد أن هذه المناطق نفسها لم تتأثر إلى حد كبير بعملية التجرد من القبلية ، أضف إلى هذا أن تأثير الإرساليات المسيحية ظهر بشكل أكثر وضوحا فى المناطق الريفية عنه فى المدن وعملت كل من بريطانيا وفرنسا على منع إنشاء الكنائس الأوربية فى المناطق التى تنتشر فيها الديانة الإسلامية على نطاق واسع ، الأمر الذى جعل هذه المناطق بمنأى عن التأثيرات المسيحية .

ومع هذا فقد ظل المبشرون خلال أعوام طويلة يشكلون — عبر الغابات الممطرة والأقاليم الريفية فى أقصى الجنوب — حلقة الاتصال الرئيسية بين أوربا والقبائل .

وكان رجال التبشير المسيحى يتوقعون دائما من الذين اعتنقوا دينهم ، أن ينكروا الأساليب القبلية الاجتماعية والثقافية التقليدية . وكان الاحتفال بإقامة الطقوس وعادة تعدد الأزواج والرقص وتقديس الأجداد موضع استنكار بصفة خاصة . وحتى عهد قريب لم يدرك رجال الكنيسة أن هذه الطقوس لا تتعلق بالدين إلا بقدر ضئيل . فقد كانت هذه الاحتفالات ترمز أيضاً إلى الوحدة والسلطة والولاء للقبيلة خلال حقبة تاريخية : وقد أسهم رجل

(*) الحقيقة أن الجماعات العربية التى هاجرت لسواحل أفريقيا الشرقية ، واستقرت بها ، لم يكن هدفها الاستعمار . وقد اندمج المهاجرون العرب فى السكان الأصليين ، وتزاوج الفريقان ؛ ويمضى الوقت أصبحنا نجد جنسا تبدو فيه الكثير من الصفات والعادات والتقاليد العربية ، بالإضافة إلى الصفات والتقاليد الأفريقية ، وهذا دليل على أن العرب لم يقابلوا بالسخط والكراهية من الافريقيين (المترجم) .

التبشير – بمهاجمته لهذه الطقوس – فى إضعاف طابع الترابط القبلى ، وزيادة التفكك الاجتماعى ، وإذا ما استرجعنا الأحداث ، لوجدنا أن تأثير الإرساليات فى نواح أخرى (أى غير الدين) كان واضحاً للغاية فى هذه الفترة ، ففى مقابل كل أفريقى تحول إلى المسيحية عن طريق المبشرين كان هناك العديدون من الأفريقيين الذين لايعيرون انتباها إلا للملابس والمقتنيات المادية الأوربية . وقد حاول المبشرون أن ينهجوا منهج البساطة فى تصرفاتهم ، وأن يعملوا على نشر تعاليم الإنجيل ، إلا أن الأفريقيين الذين لم يسمعوا أو يعوا مايقوله هؤلاء المبشرين ، لم يتأثروا إلا بسياراتهم ، أو منازلهم ، ومعداتهم . حقا إن بعضاً من الأفريقيين قد اعتنقوا المسيحية عن اقتناع – ولكن كثيرين منهم لم يتعلموا سوى التطلع إلى امتلاك الأدوات والآلات . وكان طبيعيا أن تكون أفكار الأفريقيين ، الذين أساءوا فهم رسالة المسيحية ، أو لم يهتموا بها ، عن الهدف من وجود الإرساليات – خاطئة ومعكوسة :

وكان للتعليم فى برامج المبشرين أهمية كبرى ، وكانت المدارس الحكومية قليلة أو معدومة فى معظم الأقاليم ، لكن كانت مدارس الإرساليات الأجنبية مطالبة باتباع مناهج أوربية للدراسة . ففى نيجيريا كان القانون والتاريخ الإنجليزى إجباريا تماما كاللغة الانجليزية . وقد اتبع الإداريون الفرنسيون نفس القواعد بالنسبة للغتهم ، وكذا فعل الألمان ، كما فرض البلجيكيون التعليم الفرنسى ، وتمسك البرتغاليون بضرورة استخدام جميع المدارس – حتى تلك التى يشرف عليها الأمريكيون البروتستانت – للغة الوطن الأم . وكان لابد أن تؤدى هذه السياسات حتما إلى زيادة اتجاه البعثات إلى المواءمة بين المسيحية والثقافة الأوربية . وهكذا لم يتعلم الأفريقيون إلا القدر الضئيل الذى يعينهم على العيش داخل مجتمعهم ويساعدهم فى العمل على تقدمه : وانحصرت قيمة الشهادات الدراسية فى كونها وسيلة للتقدم للحصول على وظيفة حكومية أو العمل فى التجارة . وعلى هذا أخذ الخريجون يتطلعون إلى الخروج إلى المدن من أجل الحصول على وظائف ، وأصبح ما يقرب

من نصف الأفريقيين المثقفين كتبة فى حكومات المستعمرات . وفضلا عن هذا ، لم تكف الهبات المقدمة للإرساليات المسيحية لتدريب أكثر من ٢ أو ٣٪ من مجموع السكان . وبالتالى زاد عدد السكان فى أماكن كثيرة بمعدل أسرع من عدد من أمكن تعليمهم ، ونتيجة لذلك كان تأثير المدارس فى إعادة توجيه الأقاليم الريفية أقل بكثير مما كان يأمل المبشرون :

وفى كثير من الأحيان ، كان التعليم يجذب الجماعات الفقيرة فى المجتمعات التقليدية ، لأنه كان يمثل فرصة للتقدم ، فبعد أن أصبحت هذه الجماعات بمثابة اليد اليمنى للأوربيين – فإنها لم تجد متاحا أمامها سوى الوظائف الكتابية الدنيا . لذلك اتجه كل أفريقى مثقف إلى الانفصال عن بيئته بدلا من أن يندمج فيها ، وتحول فى النهاية إلى التحريض على مناصبة العداء للأوربيين . وهكذا دعمت الجهود التعليمية الجماعة التى انفصلت عن الطابع القبلى ، والتى كانت تحاول الحصول على المغانم من الأوربيين فى المراكز الحضرية . هذه الجماعة المتميزة المتعلمة التى خاضت التجارب قد أخذت تسلك مسلكا وطنيا بدلا من المسلك القبلى .

وقبل نهاية القرن التاسع عشر بدأ الأفريقيون فى الريف والمدينة يعربون عن الاستياء من المبشرين ، وانتقدوا المسيحية كديانة أخذت تنتشر من خلال القضاء على الثقافة القائمة . وحتى زعماء الكنائس الذين أدركوا الفارق بين الثقافة والدين أصروا على أن يتخلى معتنقو الديانة المسيحية عن العادات التى لا تتمشى مع العقيدة الجديدة ، وظهر رد فعل هذه الانتقادات فى تشكيل « الطوائف الإثيوبية » (أى الأفريقية) التى حاولت التوفيق بين العادات المحلية والمسيحية .

ولم تكن الكنائس المنشقة مجرد إعادة تأكيد للطابع القبلى ، ذلك أنها نادت بامتزاج بعض التقاليد المحلية مع مجموعة منتقاة من الأمراء الأوربيين ، وبالتالى فقد أصبحت عاملا مساعداً على القضاء على العادات الأفريقية بدلا من الحفاظ عليها . وكان على مؤسسى الكنائس ومعتنقى الديانة أن

يحصروا تحركاتهم داخل إطار المستعمرة كما حددها الأوربيون ، ولذا كانت التحركات فى كل مستعمرة فى معزل عن التحركات فى غيرها من المستعمرات الأخرى . وفى الوقت نفسه أدى النقل البرى والخدمة البريدية فى المستعمرات إلى تسهيل الاتصال مع جميع الأحزاب المختلفة داخل المستعمرة .

ونتيجة لذلك أصبحت القومية الإثيوبية (أى الأفريقية) مركزاً لمناهضة القبلية ، بالإضافة إلى نشر المشاعر المعادية للأوربيين داخل المستعمرة ، وعاملا مساعداً على تنمية الكيان الوطنى .

وفى نهاية الحرب العالمية الأولى ، أدركت الإرساليات الأخطار الناجمة عن الخلط بين الدين والثقافة الأوربيـة . وتأكد لها شمول النظـرة المسيحية، وهو الشمول الذى يستطيع أن يعطى مغزى لكثير من الثقافات. ومع هذا فإن الإدراك جاء متأخراً فى تاريخ البعثات التبشيرية ، ومن ثم كان تأثيره ضئيلا فى المبشرين الذين اعتادوا لفترة طويلة الاتجاهات القديمة. وهكذا استمر الأوربيون المسيحيون فى إضعاف وتشويه العادات القديمة بدلا من أن يوجهوا جهودهم لدعم عادات جديدة .

وكان (المسيحيون الإثيوبيون)(*) يبررون العادات الأفريقية عن طريق استقاء الأمثلة المشابهة لها الموجودة فى العهد القديم من الكتاب المقدس . وعلى هذا أمكن لهم تأييد فكرة تعدد الزوجات والطقوس القبلية والرق عن طريق تفسير عدد من النصوص المختارة من الكتاب المقدس . وتحولت نظرة هؤلاء الإثيوبيين للثقافة الأفريقية إلى قوة عازلة صلبة تضع مفهوما ثقافياً غير قبلى وغير أوربى . وبذا أصبح هذا المفهوم يؤثر غالباً فى الأفريقيين الذين تجردوا من قبليتهم ، إلا أن القومية الإثيوبية ظلت بصفة عامة عاملا مميزاً له طابعه فى المجتمع الأفريقى . وقد تأثرت

(*) يطلق الكاتب هذا التعبير على المسيحيين الأفريقيين عامة ، أى الأفريقيين الذين اعتنقوا المسيحية (المترجم) .

الكنائس المنشقة إلى حد كبير بالاختلاف بين اللاهوت والطقوس اليومية ، واعتبر البعض أنفسهم قوة تطهير داخل المسيحية .وقد لخصت إحدى الصحف النيجيرية هذا الشعور بقولها : « جاء الأوربيون بالمسيح والإنجيل إلى أفريقيا وتركوهما هناك عند عودتهم » .

واستمر المبشرون أيضاً يواجهون المشكلات الناجمة عن لونهم الأبيض وأصلهم الأوربى ، لقد كانت لغتهم وسلوكهم وثقافتهم تشبه لغة وسلوك وثقافة الحكام المستعمرين ، وكان عدد المبشرين فى الأقاليم الريفية أكثر من عدد رجال السلطة السياسية . وحتى فى حالة وفود الموظفين والمبشرين من أقطار مختلفة ، فإن الأفريقيين فى بعض المناطق كان يراودهم الشك فى اشتراك الطرفين فى مؤامرة ضدهم ، أو كانوا يحاولون نيل الحظوة لديهما . وأصبح الحكام الأوربيون والكنائس المسيحية يمثلون قوة لابد من الاتحاد لمواجهتها .

وكانت الآثار الثانوية للعمل التبشيرى تتناقض بصورة واضحة مع أهداف هذا العمل الأصلية ، وعلى الرغم من أن التعليم الأوربى قد أضعف الكيان التقليدى — فإنه قد غرس حتما مفهومات سياسية ووطنية جديدة ، وأدى الإعجاب بالأساليب الأوربية إلى خلق طبقة أفريقية تعلمت كيف تنظم وتدير شئون المستعمرات ، مما جعلها تعتبر نفسها نخبة معدة لزعامة أمة جديدة وقد عملت الإرساليات الدينية والحكومات معاً فى إطار الحدود الجديدة ، للمستعمرة واقتصادياتها ، وأسهمت بذلك فى خلق وعى قومى جديد . وبإضعافها التنظيمات القائمة فإن هذه الإرساليات فتحت الباب أمام فوضى وتغيرات ثقافية لاتتسم بطابع أوربى بحت ، إلا فى أحوال نادرة ، وفى ظل هذه التغيرات غير الشاملة أمكن تشكيل الكيانات الوطنية المتميزة .

وقد أسهمت المشكلات الثقافية داخل كل مستعمرة فى ظهور الشعور بالاستياء . غير أن الحركات المباشرة التى كانت تهدف إلى توعية الأفريقيين كان لها أصول مختلفة إلى حد ما . لقد وجدت الكنائس الإثيوبية المسيحية (أى الأفريقية) تعاطفا وتأييدا من جانب المثقفين البيض وطوائف الزنوج

التى ظهرت فى الويالات المتحدة بعد الحرب الأهلية فى أمريكا . وهذه المجموعات الثلاث ، إذ شعرت برابطة قوية تجمعها ضد الطوائف الموجودة - قد تعاونت معا فى المسائل المتصلة باللاهوت والمالية وشئون الموظفين ، ونادرا ما كان الاتصال بينها مستمرا أو منتظما ، ولكن أتاح ذلك للقادة الأفريقيين أول فرصة لزيادة أمريكا الشمالية ولمشاهدة الزنجى المضطهد(*) فى جنوب أمريكا ، والتعرف على وضع الزنوج فى العالم الجديد الحر - وقد جاءت أغلب التيارات المؤثرة فى وقت مبكر من الزنوج فى الولايات المتحدة ، وجزر الهند الغربية البريطانية ، عن طريق مناطق الاستقرار فى ليبيريا وسيراليون . (**)

وكان ادوارد ويلموت بلايدن هو القوة الدافعة الأصلية وراء إبراز الشخصية الأفريقية . وقد ولد بلايدن فى جزر العذراء الدانماركية من أبوين زنجيين كانا أصلا من الذين استوطنوا جزر الهند الغربية البريطانية وحرم من الدراسة فى إحدى الجامعات الأمريكية بسبب لونه ، الأمر الذى حمله على الهجرة إلى ليبيريا فى عام ١٨٥٠ . وبعد ذلك باثنى عشر عاما : نشر أول سلسلة من الكتب التى أكد فيها أنه يمكن تحقيق تقدم الزنوج عن طريق تأكيد « شخصية أفريقية » متميزة بدلا من اقتباس الأفكار الأجنبية أو اعتناقها . وقد تمت أولى اتصالاته ، سواء فى أسفاره أو كتاباته ، مع الزنوج الأمريكيين ، ولكنه أصبح قبل وفاته عام ١٩١٢ محبوبا للغاية فى مدن غرب أفريقيا البريطانية وترددت هناك أهم شعاراته على نطاق واسع مثل

---

(١) يطلق عليه المؤلف لفظ Jim Crow وهو لفظ يعنى الزنجى بمعنى ازدرائى

(٢) فى عام ١٧٨٧ منحت انجلترا شركة بريطانية امتيازا لتأسيس مستعمرة فى منطقة سيراليون يسكنها الزنوج الذين حاربوا فى صفوف البريطانيين إبان حرب الاستقلال الأمريكية وخشى أن يبطش بهم الأمريكيون بعد انتهاء الحرب فتقرر منحهم حريتهم وإعادتهم إلى وطنهم الأصلى أفريقيا ، وأنشأت الشركة مدينة (فريتون) ونقلت إليها عددا كبيرا من الوطنيين المحررين . (المترجم)

من حقنا فى أن نكون مختلفين و (أفريقيا للأفريقيين) . أما جون باين جاكسون - وهو أيضا ليبيرى (*) فقد أصدر كتاب (سجل لاجوس الأسبوعى) من سنة ١٨٩١ إلى سنة ١٩١٨) ، وقد عمل على تنمية الوعى العنصرى الذى تضمنته مفهومات (بلايدن) وأصبح كتابه من أكثر المصادر ذات التأثير والعاطفة بلسان الأفريقيين الذين تجردوا من قبليتهم ، وسرعان ما ظهر فى الأقاليم الريفية عدد من الصحف الصغيرة الجدلية تحاول كل منها أن تسبق غيرها فى كسب التأييد الشعبى .

وكان كتاب (بلايدين) معتدلا وعلمانيا مناسبا ، إلا أن الحركات الدينية - التى نالت أيضا تشجيعه - كان لها تأثير فورى أكثر ، فالكنائس الأفريقية الأولى فى نيجيريا قد تم تنظيمها على توصياته فى عام ١٨٩١ ، وبحلول الحرب العالمية الأولى كانت حركة الانشقاق قد تمت تماما فى كل بقعة فى غرب أفريقية ، أما فى جنوب أفريقيا فقد ظهر اتجاه مماثل بعد عام ١٨٩٦ ، خاصة بين قبائل الزولو فى ناتال ، وكان يتزعم هذا الاتجاه الأسقف ه . م . ترنر راعى الكنيسة المنهجية الأسقفية الأفريقية فى أمريكا وقد تلقى عدد من قبائل البانتو المتنصرين دراستهم فى أمريكا ، أو قاموا بزيارتها قبل عام ١٩٢٤ ، لكن حكومة جنوب أفريقيا حالت دون إجراء أية اتصالات أخرى . وحدث اتصال آخر بين الطوائف الأمريكية والأفريقية المنشقة حين قامت ثورة عنيفة على البريطانيين فى نياسالاند خلال عام ١٩١٥ ، وأدى الخوف من وقوع مثل هذه الاضطرابات بالبلجيكيين إلى منع دخول المبشرين الأمريكيين من الزنوج فى عام ١٩٠٨ فى الكنغو ، كما دفع البريطانيين إلى فرض بعض القيود على نشاطهم فى ساحل الذهب عام ١٩١٤ ، وأدان المؤتمر الدولى للإرساليات المنعقد

---

(١) اشترت الجمعيات الأمريكية فى سنة ١٨٢١ منطقة على الساحل الغربى لأفريقيا قرب مدينة (منروفيا) لتكون وطنا للزنوج الأمريكيين المحررين ، وكان هذا نواة لقيام جمهورية ليبيريا المستقلة سنة ١٨٤٧ . (المترجم)

فى عام ١٩٢٦ الطوائف المسيحية الأفريقية المنشقة .

واتحد الزنوج فى العالم أجمع لأول مرة فى عام ١٩٠٨ حين وجهوا احتجاجاً ضد الاستيطان الأبيض ، وقام هنرى سيلفستر ويليامز وهو محام من جزر الهند الغربية مثل كثير من القادة الأفريقيين فى بريطانيا العظمى – بتنظيم مؤتمر للدعوة القومية الأفريقية بالاشتراك مع اسكندر والترز أسقف الكنيسة المنهجية الأسقفية الأفريقية فى أمريكا الشمالية . وحظى توسع شركة سيسل رودس الملكية وحروب البوير ، ومسألة حقوق الأفريقيين باهتمامهم الخاص . بيد أن الحركة انهارت بوفاة مؤسسها . ومع هذا فإن المؤتمر التذكارى الذى عقده الزنجي الأمريكي وليام إدوارد بورجهاردت دى بوا قد أعلن أن مشكلة الحاجز اللونى (*) هى مشكلة القرن العشرين .

ولد دى‌بوا فى ماساشوستس وانحدر من أسرة عريقة الأصل . وكان من أبوين أحدهما أبيض والآخر زنجي ، وتدرب فى هارفارد وبرلين ، وقد أضفت مقالاته الافتتاحية عمقاً فكرياً جديداً على آراء الزنوج الأفريقيين والأمريكيين . وهاجم دى بوا – بوصفه عالماً من علماء الاجتماع – النظريات العنصرية التى نادت بها الداروينية الاجتماعيـــة وعلماء الأنثروبولوجيا الأوائل ،وسجلت بحوثه الزوايا التى أغفلت فى تاريخ الزنوج ، وكانت مجادلاته القانونية من أجل تنفيذ التعديلات التى أدخلت على المادتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة من دستور الولايات المتحدة ، هى أول تحد خطير للتسوية المتعلقة بالتفرقة العنصرية التى أقرها الدكتور بوكر واشنطون : وقد فسر بعض البيض تصريح واشنطون الذى سمى « بحل أتلانتا الوسط » بأنه تنازل عن المطالبة بالمساواة التامة ، ومع أن معهد تسكيجى ، الذى أسسه الدكتور واشنطون، أصبح نموذجاً لتعليم الزنوج فى كل من أمريكا وأفريقيا – لكن مطالب دى بوا ظلت هى المحور الرئيسى فى المجال السياسى .

(*) يعنى التفرقة والتمييز القائم على اللون (المترجم) .

وعقد دى‌بوا ، بالاشتراك مع الصحفى الزنجى ويليام مونروتايلور مؤتمرا للزنوج الأمريكيين المثقفين عند منطقة شلالات نياجارا عام ١٩٠٥ – وحظى برنامج دى بوا ، الذى ينادى بإعطاء الزنوج حق الاقتراع ، وحرية الاجتماع ، وإلغاء التفرقة العنصرية ، والحصول على تعليم عال ، بتأييد كبير . وعندما اجتمع مؤتمر نياجارا للمرة الثانية فى العام التالى ركز احتجاجه على التفرقة فى قطارات السكك الحديدية ، التى لم يتسع نطاقها إلا فى العقدين السابقين .

وزادت حركة جمعية الكوكلوكس (Ku Klux Klan)* – المعادية للأجانب ، والتى تنادى بتفوق البيض – من نشاطها فى الشمال والجنوب . لكن فى عام ١٩١٠ انضمت حركة نياجارا مع الأحرار الشماليين لتشكيل الرابطة القومية لتقدم الشعوب الملونة . وبذلت محاولات ليحصل الزنوج على حقوقهم بالاستناد إلى القانون الدستورى ، وأصبح الدكتور (دى بوا) رئيس تحرير صحيفة الكرايزيس (الأزمة) (The Grisis) ، وهى صحيفة دعائية سرعان ما انكب على قراءتها الزنوج من ذوى النفوذ فيها وراء البحار.

وكان توزيع هذه الصحيفة المتزايد يتناسب مع زيادة نفوذ دى بوا الخاص فى المستعمرات الأفريقية ، وفى أثناء الحرب الأولى ، كانت افتتاحياته تهاجم أيضاً التفرقة التى يعانى منها الزنوج فى القوة الاستكشافية الأمريكية فى فرنسا ، وقد أدى اتصال هذه القوات بقوات الاستعمار البريطانية والفرنسية – إلى زيادة الارتباط والتلاحم بين الجمعية الوطنية لتقدم الشعوب الملونة وبين الأفريقيين المستائين من أوضاعهم . وبعد الهدنة بوقت قصير ، دعا دى بوا – بتأييد من الزنوج فى المستعمرة الأفريقية والولايات المتحدة – إلى عقد مؤتمر أفريقى عام . وقد حرمت السلطات الأمريكية الزنوج من جوازات السفر كما أن هؤلاء الزنوج لم يتمكنوا من منح الحركة تأييدهم الكامل ، نظراً لما كانوا يعانون منه من العنف العنصرى والعزلة فى بلادهم (أمريكا) ،

(*) جمعية سرية أمريكية نشأت بعد الحرب الأهلية لتدعيم سيطرة البيض على الزنوج .

ورغم هذا فإن دى بوا الذى كان بالخارج فى ذلك الوقت يجرى أحد بحوثه — قد تعاون مع بلاز ديان ، وهو أفريقى اندمج فى المجتمع الذى عاش فيه وكان يمثل السنغال فى مجلس النواب الفرنسى . وقد اجتمعت وفود أفريقيا وجزر الهند الغربية بقاداتها فى باريس . والتمس المؤتمر من دول مؤتمر فرساى إصدار مجموعة قوانين دولية تضمن الحقوق الوطنية فى أفريقيا الاستوائية ، ووضع خطة تؤدى تدريجيا إلى الحكم الذاتى .

ولم ينجح المشروع الخاص بتدويل المستعمرات الذى قدمته الجمعية الوطنية لتقدم الشعوب الملونة فى الحصول على التأييد . ولم تؤثر الاقتراحات فى شىء سوى فى إعادة توزيع المستعمرات الألمانية ، فقد طبقت الدول نظام الانتداب لإدارة هذه المستعمرات ، واستولت كل من بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وجنوب أفريقيا على أجزاء من امبراطورية القيصر الألمانى التى اختفت عندئذ من أفريقيا — وكان من المفترض أن يتم حكم الأراضى الخاضعة لنظام الانتداب بطريقة تتناسب مع مصالح سكانها . إلا أنه لم يكن هناك نص يقضى بتطبيق نظام التفتيش الأجنبى ، أو بتمثيل الأفريقيين فى الإدارة .

وقد حرم اعتراض الأمريكيين على فكرة الدولية (دى بوا) من تأييد الأحرار البيض داخل الجمعية الوطنية ، لتقدم الملونين ، وساعد على إخفاق مؤتمر الوحدة الأفريقية الثانى الذى عقد عام ١٩٢١ .

وتحدث الاشتراكيون الفابيون (Fabian Socialists)* فى وزارة المستعمرات فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر التى انعقدت فى لندن ، وطالبت الجلسة الثانية للمؤتمر — التى انعقدت فى بروكسل — عصبة الأمم بدراسة مشكلات الزنوج ، وبالتنديد بجميع أنواع الحواجز اللونية . أما رجال السياسة البلجيكيون المهتمون بالأرباح التى تدرها الكونغو واتجاهات الناخبين الأوربيين ، فقد اتهموا المؤتمر بالتشجيع على الاضطرابات ، وبالحصول

(*) الجمعية الفابية هى جمعية انجليزية أنشئت عام ١٨٨٤ ويسعى أعضاؤها لنشر المبادىء الاشتراكية بالوسائل السلمية (المترجم)

على معونات من الروس السوفييت . ومع هذا فلم يشر أى من المشتركين فى المؤتمر إلى ماركس ، أو لينين ، أو إلى المادية الجدلية . حقا إن كلا من موسكو والشيوعية الدولية كانت تهاجم الزنوج بوضوح بسبب « قوميتهم البورجوازية » و « قضائهم على وحدة البروليتاريا » . وفى الوقت ذاته عقد المؤتمر الثانى ثالث دوراته الاستثنائية فى باريس حيث طالب العصبة بإشراك أحد الزنوج فى لجنة الانتداب .

ورغم أن عدداً قليلا من الأعضاء اشترك فى مؤتمر دى بوا الثالث الذى عقد فى لشبونه فى عام ١٩٢٣ — إلا أن هذا المؤتمر قد طالب بإجراء الانتخابات وبالمحاكمة عن طريق هيئة من المحلفين ، وبالتعليم المجانى ، وبوضع مجموعة قوانين خاصة بالعمل فى أفريقيا . ونتيجة لذلك منحت بريطانيا حق التصويت لعدد قليل من أفراد الطبقة المتوسطة من سكان المدن فى غرب أفريقيا ، إلا أنها لم تستجب لأى من المطالب الأخرى . وفى عام ١٩٢٧ عقد فى نيويورك مؤتمر الوحدة الأفريقية الرابع — الذى كان يتكون فى معظمه من الزنوج من سيدات الكنيسة الأمريكية — وقد كرس معظم جهوده لخدمة الأهداف الاجتماعية والدينية ، وقد أدى الكساد الاقتصادى الذى حل بالعالم فى ١٩٢٩ إلى إحباط المشروعات الخاصة بتنظيم مؤتمر خامس يعمل لنشر الدين بأفريقيا عن طريق إعداد برنامج تبشيرى زنجى دولى — إذ أدى الكساد إلى خفض حجم التبرعات الأمريكية بشكل كبير ، وهى التبرعات التى كان يعتمد عليها دى بوا :

وقد تمخضت الحركات التى تستهدف تشكيل الكيان الأفريقى عن بروز مظاهر عدة ، وبلغ نفوذ بوكر واشنطن ذروته فى عام ١٩٢٧ ، بتأسيس كلية أشيموتا فى ساحل الذهب ، ونادى الدكتور جيمس كويجر آجرى بالتعاون العنصرى (أى تعاون جميع العناصر) من أجل تقدم أفريقيا ، وقد عبر آجرى عن فلسفته البسيطة بقوله : « إن الأنغام الموسيقية العذبة تنبع من استعمال أصابع البيانو البيضاء والسوداء على السواء » — وكان تأثير

هذه الفلسفة فى التعليم العام أكبر منه فى السياسة . ومع هذا فإن عالم الزنوج فى عام ١٩٢٠ كان يسيطر عليه مفهوم أقل اعتدالا ، عبر عنه ماركوس أوروليوس جارفى بقوله : « أفريقيا للأفريقيين الموجودين فى بلادهم أو خارجها » ، وأدى هذا الإعلان إلى ظهور نمط فكرى عنصرى جديد هز المشاعر وحظى بالتأييد الواسع من جانب زنوج أمريكا أولا ثم زنوج أفريقية بعد ذلك . وقد ولد جارفى فى جامايكا من أبوين زنجيين تماما ، ولذا فقد اعتبر أقل شأنا من البيض والملونين ، وأثرت نشأته هذه فى اتجاهاته بعد ذلك ، هذا فضلا عن أنه تأثر بالوطنيين المصريين (*) ، وبتاريخ حياة نابليون بونابرت والتحمس الدينى . وبعد أن نادى بأنه (منقذ الزنوج) – أبحر إلى نيويورك فى عام ١٩١٦ للتبشير بخلاص الجنس الأسود . وادعى أن الزنوج الخلص يمثلون الجنس المختار ؛ وأصر على أن البيض أقل شأناً منهم بكثير ، وأن الملونين ما هم إلا هجين مشوه . واستنكر قادة الزنوج الأمريكيين – الذين طالما طالبوا بالتخلى عن النظريات العنصرية – عنصرية جارفى ، إلا أن جماعة الكوكلوكس منحته تأييدها الكامل فى هجومه على المجموعة التى أطلق عليهم اسم الجمعية الوطنية لتقدم الملونين التى يسيطر عليها الملونون .

وفى أول أغسطس عام ١٩٢٠ – بعد أن نصب ماركوس جارفى نفسه رئيساً مؤقتاً لأفريقيا – دعا « برلمانه » الأول إلى الاجتماع فى نيويورك ، وتم إنشاء الرابطة الخاصة بتحسين مستوى زنوج العالم والطوائف الأفريقية بهدف كسب تحرير الأرض ، وأطلق على الرئيس المؤقت لقب (صاحب السمو وحاكم أفريقيا) ، ومنحت له بعض الألقاب الأرستقراطية الأخرى

(*) كان المصريون فى ذلك الوقت – كما نعلم – يكافحون كفاحا مريراً ضد الاحتلال البريطانى لبلادهم ، وهذا يدل على أن أصداء ثورة (١٩١٩) فى مصر وما أعقبها من كفاح قد تخطت أصداؤها حدود القارة الأفريقية وهزت المناضلين فى سبيل حقوقهم فى مختلف أنحاء العالم (المترجم)

مثل لقب بارون الزمبيزى وحاكم أوغندا المطلق ، وحامل وسام موزمبيق العسكرى . كما تم إنشاء هيئة ممرضات الصليب الأسود ، وهيئة طيران النسر الأسود ، وخط النجمة السوداء الملاحى – لتسهم كلها فى العمل على تحرير أفريقية . وشهدت ساحة هارلم (Harlem) بنيويورك موكباً افتتاحياً بهذه المناسبة لم تشهده من قبل ، إذ سارت فرق الشباب التى ترتدى (الفانلات) الطويلة وجماعات المدربين من أجل الأقاليم الأفريقية المستعمرة خلف قداسة الأسقف الكسندر مكجويرى بطريق كنيسة جارفى الأرثوذكسية الأفريقية الجديدة .

وحملت صحيفة النجرو ويرلد شعار جارفى عبر أفريقيا فى ثلاث لغات ، وقامت صحيفة (كريسيس) فى التداول والنفوذ . وظلت على تفوقها هذا مدة لا تقل عن خمس سنوات على الرغم من منع الحكومات الاستعمارية تداولها – وقد قدر عدد الأتباع الأمريكيين المؤيدين لجارفى بنحو ثلاثة ملايين ، وتمت الاستعدادات لإنشاء قاعدة جنوبى ليبيريا ، وسر جارفى عندما اقترح عدد من رجال السياسة البيض فى المسيسبى أن تستولى الولايات المتحدة على المستعمرات الأوربية ، وأن تلغى ديون الدول المستعمرة فى الحرب العالمية الأولى ، وتسلم الأراضى للزنوج الذين أبعدوا بأعداد كبيرة من جنوب أمريكا ، ووعدت حكومة ليبيريا بتقديم بعض المنح من الأراضى فى مقابل تسوية معقولة ، إلا أنها سحبت هذا الوعد عندما أصبح معروفاً أن جارفى ينوى القضاء على حزب الهويج فى الجمهورية . وصودرت ممتلكات الرابطة الخاصة لتحسين مستوى زنوج العالم وتم بيعها من أجل تخفيف الأزمة المالية التى كانت تمر بها ليبيريا فى ذلك الوقت .

وفى سنة ١٩٢٥ ، انتهى نشاط جارفى فجأة – فقد وجهت إليه محاكم الولايات المتحدة تهمة استخدام الصحف للتضليل ، وحكمت عليه بالسجن . وبعد ذلك بعامين ، نفى إلى جامايكا موطنه الأصلى ، وسرعان ما انهارت الرابطة الخاصة بتحسين مستوى زنوج العالم وضعف

دور صحيفة (النيجرو ويرولد) وتقلص مشروع الإمبراطورية ، وكان هذا الانهيار فى مشروعاته مصدر ارتياح كبير لقادة الزنوج المعتدلين ، والجمعية الوطنية لتقدم الملونين . وقضى جارفى بقية حياته فى إلقاء الخطابات فى حديقة هايد بارك بلندن إلى أن مات سنة ١٩٤٠ . وفى إحدى المناسبات اعترف قائلا : « إننا أول الفاشيين . . لقد نقل موسولينى الفاشية منى ، ولكن الزنوج الرجعيين قضوا على خطتى » .

ولم تكن الخطورة كامنة فى جشع جارفى بل فى أنانيته ، وفى جنون العظمة الذى كان يعانى منه . ولقد تأثرت أفريقيا ببصيرته الناقدة وتحديه لحكومة البيض أكثر مما تأثرت بخططه . لذلك فقد برز كقوة كبرى فى توحيد وتحديد القومية الأفريقية ، وبث من خلال كتاباته الثقة فى نفوس الزعماء الوطنيين الذين جاءوا من بعده ، هذا على الرغم من أن أعمالهم كانت أقل وزنا بكثير من أعماله .

وكان جارفى أكثر تأثيرا فى أفريقيا من دى بوا : فقد أحدث هو وكنيسته الأفريقية الأرثوذكسية نشاطا فى مدن أفريقيا أكثر مما أحدثت حركة المنادين بالقومية الأفريقية — الأمر الذى أثار قلق الحكومات الاستعمارية . وقد كتب دى بوا فيما بعد يقول : « إن القومية الأفريقية كانت فى العشرينات ، أمريكية بالدرجة الأولى أكثر منها أفريقية » .

وبعد أن أفل نجم الجارفية ، وبدأت حقبة الكساد الاقتصادى — ظلت هناك خمسة مصادر للوعى القومى الأفريقى :

أما المصدران الأولان فهما المسيحية الأفريقية ، والقيادة الاستعمارية العلمانية ممثلة فى جوزيف كاسلى هايفورد . وسنعالج هذين المصدرين على نحو أفضل فيما بعد فى أثناء حديثنا عن العديد من الأقاليم . وتمثل الشيوعية والقومية الأفريقية المصدرين الثالث ، والرابع ويتقابل هذان المصدران مع المصدر الخامس الذى يتمثل فى مجموعة الأفريقيين الذين تلقوا دراساتهم بالخارج بعد الحرب العالمية الأولى — ذلك أنه حين عاد هؤلاء الطلبة فى

نهاية الأمر إلى بلادهم المستعمرة ، اكتسبت القومية فى أفريقيا طابعا قياديا متقدما ، وإدارة متماسكة .

وعندما ظهرت نظريات ماركس عام (١٨٤٨) — لم تكن موجهة إلى أفريقيا بوجه خاص ، فقد أعلن كارل ماركس أن الإنسان لا يستطيع السيطرة على العوامل التاريخية ، وأن هذه العوامل سرعان ما تؤدى إلى إحداث ثورة حتمية تسقط فى أتونها الرأسمالية . ولهذا فقد يكون الاقتصاد عرضة « لديكتاتورية البروليتاريا » إذا ما اتحد « العمال فى العالم » . وقد طبقت هذه النظرية على أوربا الغربية التى كانت فى ذلك الوقت القوة المسيطرة والمنطقة الصناعية الوحيدة فى العالم .

ولكن لم تحدث الثورة المنتظرة ، وبدلا من ذلك فقد تحسنت ظروف العمل فى نهاية القرن التاسع عشر ؛ وواصلت الرأسمالية توسعها . وقد حاول ثلاثة من الماركسيين تعليل فشل النظرية :

وفى سنة ١٨٩٨ ، قام إدوارد برنشتاين « بمراجعة » النظرية ، معلنا أنه يمكن أن تتحول الرأسمالية واحتكار الصناعة ببساطة فى ظل الديمقراطية وذلك عن طريق الاقتراع الشعبى ، ومن ثم فإن الثورة والدكتاتورية والنظرة الجامدة إلى التاريخ ليست ضرورية ، وفى ظل هذه « المراجعة » ، قام المعتدلون فى غرب أوربا بإنشاء الحزب الديمقراطى الاشتراكى الحديث ، والحزب الديمقراطى المسيحى ، وحزب العمل .

ورفضت أقلية متعصبة هذه النظرة الاشتراكية الديمقراطية التصحيحية وأطلق أفرادها على أنفسهم اسم « الشيوعيين الاشتراكيين » : كما أنشأ المتطرفون الفرنسيون ، أو النقابيون ، إتحادا للعمال ، يمكن أن يتسبب هذا الاتحاد فى إحداث ثورة إذا نادى باعلان الإضراب العام الشامل .

أما ف . أ . لينين — وهو أحد المتطرفين — فانه أجرى بعض الإضافات على نظريات ماركس الأصلية بدلا من تصحيحها .

وأعلن لينين أن الرأسمالية هى التى خلقت الاستعمار بطريقة لم تكن فى الحسبان، وهكذا فإنها سبقت الثورة وخرقت القوانين التاريخية . وقال إن الاستغلال الاحتكارى للدول الأجنبية قد أدى إلى نمو الرأسمالية وجعل من الممكن تهدئة العمال الأوربيين ، ومن ثم كان من الضرورى توجيه الجهود للعمل على القضاء على الرأسمالية وتصحيح مسار التاريخ لكى يتسنى تحقيق ما تكهن به ماركس . وكان من الطبيعى أن يكون أكبر أعداء « الإمبريالية » هم ضحاياها من الأفريقيين والآسيويين . وبمجرد أن سيطر الشيوعيون من أتباع لينين على روسيا (١٩١٧ — ١٩٢١) قرر مؤتمر الشيوعية الدولية (الكومنترن Comintern) توجيه حملته تجاه زنوج أمريكا ، ذلك أن الولايات المتحدة كانت المركز الرئيسى لثقافة الزنوج الواسعة النطاق، ووصف الكومنترن أعضاء الجمعية الوطنية لتقدم الشعوب الملونة بأنهم انتهازيون ، وبأنهم لم يتحرروا بالقدر الكافى من حقد البورجوازية . وطلب إلى الحزب الشيوعى الأمريكى ضم الرفاق من الزنوج بين صفوفه :

وقد ساعدت أساليب جارفى ، والجمعية الوطنية ، لتقدم الشعوب الملونة ، والرخاء الاقتصادى ، على إحباط خطط الحزب ، وبحلول عام ١٩٢٤ نسقت شمال أفريقيا والشرق الأدنى أهدافها الرئيسية مع أمريكا ، وعلى الرغم من أن لجنة استعمارية سرية قامت بالدعاية إلا أن أفريقية وراء الصحراء لم تتأثر بذلك .

وفى الفترة ما بين ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ أصدر جوزيف ستالين — وهو خليفة لينين — أوامره إلى الأحزاب الشيوعية فى أفريقيا وآسيا بالتسلل إلى صفوف « الوطنية البرجوازية » وإعادة توجيهها على أسس طبقية ، وقد أدت محاولة مماثلة فى الصين بقيادة شيانج كاى شيك إلى نتيجة عكسية — فقد انضم شيانج كاى شيك إلى الوطنيين وسيطر على الحزب (كومينتانج) وكانت سمعة ستالين قد ساءت إلى حد ما ، ولكنه تمكن من توطيد سلطته

فى روسيا ، وفى عام ١٩٢٧ نفى أكبر معارضيه وهو ليون تروتسكى الذى نادى بالعمل بين الفلاحين فى آسيا والقبائل فى أفريقيا .

وقد سيطر الطابع الاستالينى على اجتماع الكومنترن الذى عقد فى عام ١٩٢٨ . وعلى الرغم من تجربة الصين — فقد طلب من الشيوعيين فى المستعمرات الاستمرار فى عمليات التسرب فى صفوف الحركات الوطنية ، وصدرت تعليمات أخرى تقضى بإنشاء حركة قومية للزنوج ، وكان ستالين يأمل أن تتمتع هذه الحركة بنفس شعبية حركة جارفى ، وأن تظهر جمهوريات زنجية مستقلة فى جنوب الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا ، وعلى هذا أصبحت الشيوعية تدافع عن فكرتين متناقضتين فى أفريقيا هما : التفرقة العنصرية ، ونضال الطبقة العاملة .

ولم تخرج أية خطة من خطط ستالين إلى حيز التنفيذ، لأن المشاعر العنصرية قد أسئ فهمها وتقديرها ، ذلك أن شعبية أفكار جارفى لم تنبع من عنصريتها بل من تعبيرها عن الأمل والثقة فى النفس . لقد كان الزنوج يطالبون بالمساواة والاندماج لا التفرقة العنصرية ، ولذلك فإنهم اتجهوا إلى الجمعية الوطنية لتقدم الشعوب الملونة فى أمريكا ولم يتجهوا إلى موسكو .

وفى جنوب أفريقيا كانت الشيوعية تخاطب أنصار التفرقة العنصرية من العمال البيض . وبجانب هذا أخفقت السياسية الأخرى التى تطالب بتسرب العمال فى صفوف الحركات الوطنية ، وكانت التنظيمات العمالية فى أفريقيا الاستوائية قليلة وضعيفة الأثر ، بل ومحدودة الأجل ، ولم تكن الحركات الجماهيرية الوطنية القوية قد ظهرت بعد ، ولذا فإن الشيوعية وصلت إلى المستعمرات عن طريق بعض الانعزاليين من الأجانب أو عن طريق أساليب الدعاية وكانت هذه ضعيفة الأثر :

وبعد عام ١٩٣٥ حاول ستالين التعاون مع الديمقراطيات ضد هتلر ولذا فإنه ألغى البرامج التى قد لا تروق لها ، ولم يكن لدى الكومنترن

الشىء الكثير ليقوله عندما قامت إيطاليا بغزو الحبشة .

وأضعف تحالف روسيا فى عام ١٩٣٩ مع النازية فى ألمانيا حزب ما وراء البحار . وخلال الحرب التالية التى تحالفت فيها روسيا مع الدول الاستعمارية كانت أعمال التخريب داخل أفريقية نادرة ضئيلة .

وفى فترة ما بين الحربين كان الخطر من عملاء الكومنترن وبرامج الدعاية ضئيلا . ولم ينجح الاتحاد السوفيتى فى تعرف الظروف داخل أفريقيا . وفرضت السلطات الحاكمة من وقت لآخر بعض القيود على نشاط الروس ، ومع هذا كان من العسير السيطرة على الاتصالات بين أفريقيا والشيوعيين فى الدول الأم ذاتها . ولم يكن أى من الأحزاب الدورية - فيما عدا الحزب الفرنسى - كبيراً أو قوياً بالدرجة التى تمكنه من القيام بحملة واسعة. وقام الشيوعيون الفرنسيون بالعمل من خلال اتحاد العمل العام ، وكان نشاط هذا الاتحاد أكثر هدوءا عما خطط له مؤسسوه ، إلا أنه لم يكن أقل ماركسية وعلاوة على هذا ، فلم يكن هناك حتى الأربعينات حركة عمالية ذات أهمية كبيرة يمكن أن يتعاون معها اتحاد العمل العام فى أفريقيا الفرنسية ؛

وكانت أهم اتصالات موسكو تتم قبل الحرب العالمية الثانية مع الطلبة الأفريقيين فى أوربا وأمريكا - ولم يكن ستالين ولينين يتوقعان أن يتم ذلك بالطبع إلا فى حدود برنامجهم الأفرو - آسيوى المختلف الذى نفذ فى جامعة كوتفو (Kutvu) ، وكثيراً ما كان الأفريقيون يحضرون اجتماعات الحزب الشيوعى الأمريكى والبريطانى ، كانوا يستمعون إلى المناقشات ويتعلمون منها أحياناً ، ولكنهم كانوا قد حصلوا على قدر كاف من التعليم يجعلهم يستطيعون تكوين وجهات نظر خاصة بهم .

ومنذ عام ١٨٩٠ كان الطلبة من غرب أفريقيا يدرسون فى الخارج بأعداد تتزايد ببطء من عام إلى آخر ، وكان أوائل الدارسين منهم يلتحقون فقط ببعض المدارس الإعدادية ، أو بمراكز التدريب التابعة للطوائف البروتستانتية الصغيرة ، وقد نفى معظم أفراد القلة التى حصلت

على قدر تعليمى كبير فى الفترة التى سبقت الحرب العالمية الأولى فى انجلترا . وكان الهنود الغربيون قد سبقوهم إلى هناك ، ولذلك عمل الأفريقيون على الانضمام إلى منظماتهم الاجتماعية المعتدلة . أما العدد القليل منهم الذين كانوا يعتزمون العودة إلى بلادهم بعد انتهاء دراستهم فى لندن - فإنهم عملوا على عدم التأثر بما لمسوه فى الغربة ، وكونوا عام ١٩١٧ الاتحاد الطليعى لطلبة أفريقيا .

وحتى العشرينات لم يكن عدد الطلبة الذين يدرسون بالخارج كبيرا . ولم تعمر النوادي الصغيرة التى تضم أهالى كل مستعمرة طويلا ، ورغم هذا فسرعان ما أصبح « اتحاد طلبة غرب أفريقيا » الذى قام بتأسيسه طلبة الحقوق عام ١٩٢٥ ، هو المركز الدائم لتجمع الأفريقيين فى لندن(*). ولما كان هذا الاتحاد فى الأصل مقراً لدراسة مشكلات الشعوب الملونة - فقد أصبحت له وظائف اجتماعية وسياسية ، وكانت أهداف الاتحاد تشمل « تنمية شعور الإخاء بين الأجناس المختلفة ، وإعداد البحوث وجمع المعلومات عن أفريقيا ، والعون الذاتى والاتحاد والتعاون وبث الوعى وغرس شعور الاعتزاز العنصرى » وأصبحت للاتحاد صحيفة شهرية سميت باسمه ، وكانت مجالا لتعبير الأفريقيين عن آدابهم وقوميتهم .

وكان معظم القادة الوطنيين فى أفريقية البريطانية على صلة فى وقت من الأوقات بهذا الاتحاد التعاونى المستقل . ولم تكن فكرة الأمة التى ينبغى للطلبة الولاء لها محددة بوضوح فى أذهانهم ، لكنها كانت تتخذ ، إما شكل اتحاد للقومية الأفريقية ، أو شكل جمهورية بريطانية متحدة لغرب أفريقية . ورغم هذا ، فعندما عاد الطلبة إلى بلادهم ، وجدوا أن

(*) شملت مستعمرات انجلترا فى غرب أفريقيا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر - غمبيا وسير اليونى ، وساحل الذهب ، ولا جوس ثم امتد النفوذ البريطانى إلى ما عرف باسم (محمية نيجيريا الجنوبية) ثم (محمية نيجيريا الشمالية) وسنة ١٩١٤ أصبحت نيجيريا محمية بريطانية واحدة (المترجم) .

الحقائق الاقتصادية والسياسية – التى يدعمها شعور الولاء الإقليمى ، الذى كان ينمو عن طريق الجماهير التى تقيم فى المدن – قد خلقت مجالا خصبا لظهور قوميات مستقلة فى كل مستعمرة وظلت القومية الأفريقية لذلك مثلا أعلى أمام الطلبة فى الخارج بدلا من أن يكون هدفا عمليا تسعى من أجله الحركات القومية فى أفريقية .

وكانت منظمات الطلبة الأفريقيين الذين يفدون من المستعمرات البريطانية ضئيلة خارج لندن ؛ وكانت جامعتا أوكسفورد وكامبريدج تلحق الطلبة بها بالقسم الداخلى ؛ ولذا فلم تظهر فى هاتين الجامعتين على الإطلاق أية قومية أو رابطة أفريقية ، أما فى الجامعات الأخرى فلم يكن هناك عدد كاف من الأفريقيين يبرر إنشاء أية تنظيمات دائمة .

أما عن الطلبة الأفريقيين فى المستعمرات الفرنسية فقد كانت فرص التعلم أمامهم فى الوطن الأم (فرنسا) أقل من إخوانهم فى المستعمرات البريطانية ، وكان الطلبة الذين يذهبون إلى باريس يجدون مسكناً لهم فى العادة سواء مع المسلمين ، أو مع الباريسيين الذين كانوا يتسمون بالتسامح العنصرى ؛ ورغم هذا ، كان أغلب الزائرين الذين أتوا من المستعمرات إما عمالا يرعاهم الاتحاد العام للعمل ، وإما عسكريين مجندين إجبارياً يؤدون مهمة فعلية محدودة ؛ أما البلجيكيون ، فإنهم لم يسمحوا للأفريقيين بالدخول إلى بروكسل إلا نادرا وفى مهمات خاصة .

ولم يكن باستطاعة الشعوب الخاضعة للاستعمار البرتغالى السفر إلى الخارج إلا إذا كانت تنتمى إلى الجماعات الصغيرة التى اندمجت فى المجتمع البريطانى(١) ، ففى هذه الحالة لم تكن تفرض عليهم أية قيود قانونية أو اجتماعية .

(*) رسم (سالازار) حين كان وزيرا للمستعمرات فى البرتغال فى ١٩٣٠ سياسة تهدف إلى منح الأفريقى الذى يتعلم اللغة البرتغالية ويعتنق الكاثوليكية حق المواطن البرتغالى ، وغير اسم المستعمرات إلى اسم (أقاليم ما وراء البحار) ، وهى ما تعرف بسياسة الاندماج. (المترجم)

ونتيجة لذلك شكل الأفريقيون الخاضعون لبريطانيا فى غرب أفريقيا أكبر نسبة فى طلبة ما وراء البحار ، ورغم أن معظمهم كان يقصد جامعة لندن أكثر من غيرها إلا أن عدداً كبيراً من الأفريقيين تلقى دراسته أيضاً فى الولايات المتحدة التى وصل إليها تحت رعاية البعثات التبشيرية وحصلت نسبة أقل منهم على منح دراسية ، ونجح عدد قليل من الطلبة الأفريقيين فى كسب قوته بطريقته الخاصة ، ودخل أغلبهم فى العشرينات والثلاثينات مدارس الزنوج فى جنوب أمريكا ، وتخرج أكبر عدد منهم من جامعة لينكولن فى بنسلفانيا ، وحصل كثير منهم على درجات علمية عالية وخاصة من جامعات بنسلفانيا وكولمبيا – إلا أنهم تأثروا جميعاً بإقامتهم فى أمريكا بدرجة كبيرة .

وقد تركت الولايات الجنوبية فى أمريكا بصفة خاصة انطباعاً قوياً لدى طلبة غرب أفريقيا . ولما كان الطلبة الأفريقيون لم يتعودوا فى بلادهم – فى فترة ما قبل الحرب – القيود الاجتماعية الصارمة فإنهم احتكوا بالزنوج وأحسوا بالتفرقة العنصرية فى أمريكا ؛ وقد فزع بعضهم من هجمات جماعية الكوكلوكس فى العشرينات . على أن البعض الآخر من الذين اعتمدوا على أعمال إضافية خلال سنوات الكساد الاقتصادى ، فإنهم تعودوا شعور عدم الاستقرار الاقتصادى الذى يعانى منه الزنوج الأمريكيون واحتجوا على عدم تساوى أجر الزنوج بأجر البيض رغم طبيعة وظائفهم الواحدة ، وقد وجد الكثيرون منهم عزاء فى حى هارلم بنيويورك الذى أطلق عليه البعض « حى الأقليات » ، ولما كان يتسمون بالتيقظ والحساسية فقد جذبتهم أولا القومية الأفريقية التى نادى بها (دى بوا) ثم القومية السوداء الذى نادى بها (جارفى) ، وشاهد كثير منهم حوادث الشغب العنصرى وهربوا من حوادث الإعدام بدون محاكمة ، وحرم البعض من دخول الكنائس التى تطبق التفرقة العنصرية .

وكانت اجتماعات الحزب الشيوعى تشكل ظاهرة هامة ، ولكن الطلبة

كانوا يشكون دائماً فى قادة الحزب من البيض — سواء أكانوا من الروس ، أم الفرنسيين ، أم البريطانيين ، أم الأمريكيين — وكانوا يعتقدون أن لهم أغراضاً خفية. وكانت أهم العناصر التى جذبت الاهتمام فى النشاط الماركسى هى طابعه الذى يبدو فيه التحدى للقوانين — والذى يتلاءم مع الروح التى كانت تميز المتفوقين من الطلبة ، هذا بالإضافة إلى أصالة التنظيمات الشيوعية التى حاول بعضهم محاكاتها ، وكانت أيديولوجية الحزب والنظام الدولى أقل تأثيراً . لأن الزنوج كانوا يطالبون بخلق كيان لهم ، وتحقيق الاستقلال والوحدة العنصرية بين الطبقات ، ويرفضون نظريات الشيوعيين المجردة الخاصة بالوعى الطبقى وتأثيرات العوامل الخارجية عليه .

وكان الطلبة الأفريقيون متأثرين بشكل كبير ببيئة الدول المضيفة ، فقد تركت سرعة الشعب الأمريكى ونشاطه الحيوى وصراحته انطباعاً لا يمحى على سياسات وكتابات وتصرفات الطلبة الذين درسوا فى العالم الجديد . وتأثر الطلبة الأعضاء فى اتحاد طلبة غرب أفريقيا بتركيز البريطانيين على تدريس الوحدة الوطنية ونظام الحزب البرلمانى الصارم والإصلاح التقدمى . وعلاوة على هذا فإن كل الزعماء الوطنيين الذين ظهروا فيما بعد استجابوا لأكثر من قوة مؤثرة فى الخارج ، وتفاعلت آراء جارفى والقومية الأفريقية والمؤثرات التى وصلت عن طريق زنوج أمريكا وجزر الهند الغربية مع انطباعات الشعوب الأمريكية ومع الآثار التى تركتها الولايات الجنوبية فى أمريكا والمؤسسات البريطانية وأساليب الحزب الشيوعى ، وامتزج كثير من هذه العوامل مع حركة الأفرقة(١) وتأثير الإرساليات والدعوة للبعد عن الطابع القبلى فى أفريقيا نفسها ، ونجم عن هذا ظهور قيادة مختلفة ومعقدة أسهمت فى التمييز بين مختلف القوميات الجديدة فى أفريقيا .

وتتصل بالتأثيرات الطلابية والاتجاهات الشيوعية — حركة الوحدة

(*) الحركة التى تنادى بأن أفريقيا للأفريقيين (المترجم) .

الأفريقية التى نادى بها دى بوا . وفى الفترة ما بين عام ١٩١٩ وعام ١٩٢٧ سيطر الزنوج الأمريكيون على مؤتمرات الوحدة الأفريقية الأربعة . وكما سبق أن ذكرنا فإن الكساد الاقتصادى الذى حل بالعالم فى عام ١٩٢٩ أحبط الترتيبات الخاصة بعقد مؤتمر خامس ، وانتكست الحركة نتيجة خيبة الأمل الاقتصادية والدبلوماسية فى الثلاثينات ، وقد خيبت الجمعية الوطنية لتقدم الشعوب الملونة آمال (دى بوا) بتركيزها على المشكلات الداخلية فى أمريكا ، ولذا فقد حاول الخروج من عزلته بقبوله وعود موسكو . وأدى تقلب أفكار ستالين فيما بعد وانهيار الكومنترن إلى ضياع أحلامه ، وبعد أن اختلف مع موسكو خلال الحرب نادى بعقد المؤتمر الخامس للوحدة الأفريقية الذى سبق أن تأجل . وفى خلال اجتماعات اتحاد طلبة غرب أفريقية فى لندن فى عام ١٩٤٥ ، استمع أعضاء المؤتمر — مثل كوامى نيكروما من ساحل الذهب وجومو كينياتا من كينيا — باهتمام وتعاطف إلى المناقشات ، وكانت حركات نقابات العمال التى نمت وتدعمت فى أثناء الرخاء الذى ساد فى فترة الحرب ممثلة فى المؤتمر بالإضافة إلى ممثلى الطلبة ورجال السياسة . وركز المؤتمر مناقشاته حول زنوج المستعمرات دون أن يتعرض لبحث أوضاع طبقة معينة من الأفريقيين ، وتركز محور الاهتمام على مناهضة الاستعمار فى المستعمرات البريطانية فى أفريقيا وفى جزر الهند الغربية فى حين أغفل شأن أمريكا ، ولم يتعرض المؤتمر للأفكار الأيديولوجية لكنه أكد ضرورة مناهضة الاستعمار وعارضت قرارات المؤتمر السيطرة الروسية والغربية على حد سواء ، ونادت الوفود بالاستقلال السياسى وسيطرة الشعوب الوطنية على اقتصادها والتقدم الاجتماعى . وطالبت بمنح الحقوق المدنية والمساواة بين الأفريقيين والمستوطنين البيض ، وبفصل المسيحية عن سياسة واقتصاد المستعمرين . وكانت أهداف المؤتمر منتظمة وشاملة ، إلا أن رد فعل السلطات الحاكمة كان عنيفاً . ولم تكن الأفكار العامة الخاصة بالقومية الأفريقية تتناسب مع متطلبات كل مستعمرة على حدة .

وبعد عام ١٩٤٥ أصبحت كل حركة من الحركات الوطنية فى أفريقيا أكثر تميزاً عن الأخرى ، وظلت الوحدة الأفريقية مجرد مثل أعلى دون أن تصبح حقيقة ملموسة ، وتقوقعت الحركة الداعية لمنظمة الوحدة الأفريقية تماماً وانفصلت عن الحركات القومية ذات التأثير الواسع . وقبل تسرب الشيوعيين إلى تنظيمات المؤتمر عام ١٩٤٨ — تحول المثل الأعلى للوحدة الأفريقية إلى الحركات المحلية المستقلة التى انتشرت عبر أفريقيا ، وأصبحت الجبهة الشيوعية تمثل تنظيما فقد كل تأثيره الحقيقى . وتفاوتت الحركات الثورية التى وقعت بعد الحرب فى أفريقية — من أجل الحكم الذاتى من مستعمرة إلى أخرى .

وظلت الشيوعية تعمل من الخارج ، إلا أن نشاطها الأساسى كان داخل أفريقيا ، وحققت القارة استقلالها نتيجة اتصالها بالأفكار الأوربية ، وتم هذا الاستقلال كلية فى نطاق الشعوب الأفريقية الناهضة كل على حدة .

٢٢
الكومنولث فى غرب أفريقيا

بدأ النشاط السياسى العلمانى فى غرب أفريقيا فى أواخر القرن التاسع . ومع أن هذا النشاط كان فى ذلك الوقت فى بدايته ، إلا أنه كان له مغزاه : وفى لاجوس التى كان سكانها المدنيون قد انفصلوا جزئيا عن قبائلهم — احتج الأفريقيون سنة ١٨٩٦ على إنفاق معظم الضرائب التى يدفعونها على تحسين أحوال المناطق السكنية الأوربية . وبعد سنة من هذا التاريخ اكتشف الحاكم فى (ساحل الذهب) وجود جمعية للمحافظة على حقوق أصحاب البلاد الأصليين يقوم بتنظيمها رؤساء الفانتى والمحامون(*) .

ولقد انزعج الأفريقيون من القانون الذى صدر بهدف تنظيم أمر (الأرض العامة) فى (ساحل الذهب) . فقبل ذلك كان التاج قد أعلن أنه لا يمتلك أى أرض بخلاف مواقع المصانع القديمة ، وأخفقت جمعية أصحاب البلاد الأصليين فى وقف مشروع هذا القانون الخاص بالأراضى فى المجلس التشريعى للمستعمرة — الذى كان يديره الموظفون ، ولكن اهتمت لندن بهذه الاحتجاجات وحالت دون تنفيذ هذا القانون ، وعلى هذا كانت الجمعية تعتبر نفسها بمثابة صوت أفريقى . وعلى الرغم من انفصالها عن المجلس التشريعى فإنها كانت تقدم المشورة للحاكم فى مختلف الأمور المحلية — ولقد كان توسيع دائرة المجلس فى عام ١٩١٦ يهدف إلى القضاء على هذا الوضع الشاذ .

إلا أن المعينين بحكم وظائفهم الرسمية ظلوا يسيطرون على الأمور

(*) كانت قبائل الأشانتى ، وقبائل الفانتى من أقوى القبائل فى المنطقة الساحلية التى أطلق عليها اسم ساحل الذهب (المترجم) .

داخل المجلس، واستمرت جمعية حماية حقوق أصحاب البلاد الأصليين تعمل مستقلة عن المجلس :

ولقد أخفق التقدم المحدود فى إقناع كثير من الأفريقيين الغربيين ، والذين قيل لهم إن الحرب العالمية الأولى سوف « تجعل العالم تسوده الديمقراطية » .

وفى سنة ١٩٢٠ عقد مؤتمر قومى لبحث شئون غرب أفريقيا البريطانية واقترح قيام نظام فيدرالى يتيح فرصة « الحكم الذاتى » ، ويمنح فرض أى « ضرائب دون تمثيل برلمانى » ، والذى أعد لهذا المؤتمر هو جوزيف كيسلى هاى فورد، ولقد عمل هاى فورد كمحام « للفانتى » ومحرر صحفى ، كما كان لمدة أربع سنوات واحدا من الأعضاء المنتخبين فى المجلس التشريعى . ولقد أخذ المؤتمر الكثير من نظام الكونجرس ، وحركة غاندى فى الهند ، وألهمت أفكار (هاى فورد) المدن النيجيرية ، ولكن كان أثرها ضئيلا فى سيراليون وغامبيا بسبب سوء المواصلات .

وطالب المؤتمر القومى لغرب أفريقيا بريطانيا بمجلس يختار بعض أعضائه عن طريق الانتخاب ، وبوضع ضوابط على الشئون المالية والشرعية وتأسيس جامعة ، لكن رفض رؤساء جمعية أصحاب البلاد الأصليين الخطة التى كان من الممكن أن تهدد مركزهم التقليدى . ولما كان هؤلاء الرؤساء فى خلاف مع المثقفين الأفريقيين — فقد رأت الحكومة أنه يمكنها أن ترفض هذه المطالب دون أن تخشى شيئاً . وعلى الرغم من ذلك استمرت حركة المؤتمر هذه فى نشاطها حتى توفى هاى فورد فى عام ١٩٣٠ .

وظهرت علامات الاستياء فى نيجيريا أثر موجة انتشار أفكار جارفى التى وفدت من نيويورك . واستمرت سيطرة جمعية أصحاب البلاد الأصليين على ساحل الذهب حتى تم الإصلاح الدستورى فى عام ١٩٢٥ ، وكان الحاكم الذى وضع القانون الجديد ، وهو السير جوردن جوجسبرج موظفاً مرهف الحس واسع الشعبية — وقام بإحداث تغييرات كبيرة فى ميدانى

السياسة والاقتصاد فى ساحل الذهب وإقليم الأشانتى وفى المناطق الشمالية وبدأ إنتاج الكاكاو ينتشر تدريجاً منذ دخوله إلى البلاد عن طريق فرناندوبو سنة ١٨٧٩ ، حتى أصبح الحزمة الرئيسية ، وبنت الحكومة فى (تاكورادى) ميناء صناعياً كان بمثابة المرفأ الوحيد والمرمى الأول للسفن على ساحل خليج غينيا ، وزادت مكانة جوجسبرج فى مستعمرة الأشانتى إذ ظهرت حكمته فى علاج مسألتين هامتين .

فقد عثر على « المقعد الذهبى المنشود »(١) خلال سنة ١٩٢٠ فى أثناء القيام بأحد مشروعات الحفر ، ولكن الحاكم أنكر دعاوى بريطانيا وساعد « الأشانتى » على مقاضاة الصين لتدنيسها الرمز الثمين ، وبعد ذلك بأربع سنوات سمح « لزعيم الأشانتى » بالعودة من المنفى وباستعادة كرسيه .

وبالرغم من أن التغيرات السياسية التى أحدثها جوجسبرج كانت متأثرة بآراء (هاى فورد) ، إلا أنها أثارت جدلا طويلا حولها ، ووضعت الأشانتى والمناطق الشمالية تحت الحكم غير المباشر . فكان الرؤساء أصحاب النفوذ لكنهم يسترشدون بآراء الموظفين البريطانيين ، ويقدمون تقاريرهم مباشرة للحاكم ، وكانت ساحل الذهب تحكم حكماً مباشراً ، لكن كان بها مجلس تشريعى زيد أعضائه من ٢١ إلى ٢٩ . واحتفظ الموظفون بالتفوق بصوت واحد عن بقية أصوات الأعضاء من غير الموظفين . ومن بين الأعضاء الأربعة عشر من غير الموظفين خمسة كانوا يمثلون التجار الأوربيين ، وعمال المناجم وفئات أخرى . أما الكراسى التسعة الباقية ، والتى كانت تمثل أقل من ثلث عدد كراسى المجلس الكلية — فكانت مخصصة

---

(١) كان للأشانتى نظام سياسى متقدم قبل مجىء المستعمرين البريطانيين ، وكان على رأس هذا النظام زعيم له مجلس استشارى من القواد العسكريين للمقاطعات المختلفة. ومن مظاهر الزعامة الجلوس على مقعد ذهبى مقدس فى نظرهم ، وفى عام ١٨٩٩ استولت الإدارة البريطانية على هذا المقعد المقدس . وقد أثار هذا العمل سخط الأشانتى ؛لأنه كان يرتبط بمعتقداتهم القبلية والدينية . (المترجم)

لممثلى السكان الأفريقيين ، ومن هذه الكراسى التسعة خصص ستة لممثلى المجالس الإقليمية ، أما الثلاثة الباقية فتشغل على أساس انتخاب واحد لكل من المدن الثلاث الرئيسية . وأدت الشروط الخاصة بالملكية إلى تخفيض عدد الناخبين إلى ٦ ٪ من مجموع السكان المدنيين ، أو إلى واحد لكل مئتى شخص فى كل المستعمرة .

وأشاد المراقبون فى الخارج – بما فى ذلك مؤتمر الوحدة الأفريقية – بهذا الإصلاح ، ولكن جمعية حماية حقوق سكان البلاد الأصليين لم ترحب به ، ووصف صحفها الأعضاء الأفريقيين بأنهم تماثيل ستستخدمهم بريطانيا لتقييد حريات الشعب ، وصدرت التعليمات إلى الرؤساء بمقاطعة اجتماعات مجالس الأقاليم ، ومنع المتعلمين من الأفريقيين من محاولة كسب المقاعد النيابية فى المجالس البلدية . وتمرد كاسلى هايفورد ومعه كثيرون من الرؤساء وبعض التجار على هذا ، إلا أن مدينة كيب كوست (١) معقل نشاط أصحاب البلاد الأصليين لم تشهد أية انتخابات ، كما كان متوقعاً ، فقد توقف جوجسبرج عن استشارة الجمعية التى أصبحت مثاراً للسخط الشديد – بدلا من أن تكون مركزاً « لحركة قومية » – وأظهر موقف الجمعية فى عام ١٩٢٥ أن المتعلمين من الأفريقيين لا يستطيعون العمل من أجل الديمقراطية والقومية داخل مؤسسة تتحكم فيها المصالح الأرستقراطية للرؤساء المحليين التقليديين .

وبدأت الانتخابات فى سيراليون سنة ١٩٢٤ ، وانتخب ثلاثة من الأفريقيين من المستعمرة الساحلية ، وعين البريطانيون اثنين آخرين ، وسمح لكبار الرؤساء من المحمية الداخلية بالانضمام للمجلس الذى كان يقدم المشورة للحاكم فى كل الأمور . وبهذا أصبح الجهاز الحكومى لكل من المستعمرة والمحمية متشابهاً . هذا باستثناء أن الرؤساء التقليديين كانوا يمارسون سلطة أكبر فى المسائل المحلية داخل المحمية .

(١) تقع غرب (اكرا) وكانت فى وقت من الأوقات من أهم مراكز تجمع الرقيق وأنشأ بها الانجليز حصنا لهذا الغرض (المترجم) .

وفى الواقع فإن جنوب نيجيريا ومستعمرة لاجوس كانا قد سبقا ساحل الذهب وسيراليون فى إجراء الانتخابات فى عام ١٩٢٣ وكان دور المجلس القومى لغرب أفريقيا فى هذا الإصلاح أقل أثراً إذا قورن بفاعلية المطالب المستمرة للأفريقيين الذين انفصلوا عن قبائلهم فى لاجوس .

وكان هربرت ماكلوى سياسياً ثائراً قاد حركة هؤلاء الأفريقيين منذ عام ١٩٠٨ ، وكانت هذه الحركة تبدو قوية أحياناً داخل المدينة ، إلا أنها لم تكن ذات شعبية فى أى مكان آخر . وكان ماكلوى محبوباً من العمال ومن (نساء السوق الأقوياء) بسبب جاذبية شخصيته ، لكنه أصر على الإشراف المباشر على جهازه السياسى بدرجة حالت دون ظهور فروع ذات فاعلية لهذا الجهاز خارج لاجوس ، وكان ماكلوى يعرف فى بعض الأحيان باسم « أبو الوطنية النيجيرية » – وكان قوة فعالة فى إصلاحات سنة ١٩٢٣ وكذا فى الانتخابات التى تلت ذلك . ولكن ماكلوى ظل سياسياً مدنياً – أى لم يتعد نفوذه السياسى حدود المدينة – أكثر من كونه قائداً وطنياً فعالا .

وقد اختلفت التطورات السياسية داخل كل مستعمرة من مستعمرات غرب أفريقية البريطانية فيما بعد . وأدت التغيرات الانتخابية التى استحدثت فى الفترة ما بين سنة ١٩٢٣ وسنة ١٩٢٥ ، والنشاط المبكر لجمعية أصحاب البلاد الأصليين ، وجهود كل من هايفورد وماكلوى إلى جعل البداية السياسية لكل مستعمرة متشابهة ظاهرياً ، ومع ذلك فلقد تأثر التطور فيما بعد بالمشكلات الفريدة داخل كل منطقة ، ومع ذلك فقد مرت على كل مستعمرة من المستعمرات فترة كان الوطنيون الناشئون ومؤيدوهم من الأجانب يتطلعون خلالها إلى ليبيريا القريبة منهم ، والتى كانت تتمتع بالاستقلال منذ ١٨٤٧ ليهتدوا بتجاربها السابقة . وكان رائدهم دائماً هو النجاح حتى فى المواقف التى يمكن التوفيق بينها حليف ليبيريا .

وقبل أن يفرض التطور القومى فى ساحل الذهب ونيجيريا وسيراليون يجب علينا أن نفهم العوامل التى سببت رد الفعل هذا فى ليبيريا .

ففى السنوات الأولى من القرن العشرين كانت حكومة ليبيريا التى يتحكم فيها ١٢٫٠٠٠ مع أسلاف العبيد المحررين تعتمد على القروض الأجنبية . وأصبحت الجمارك تحت الإدارة المشتركة لكل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة ، ولكن نشوب الحرب سنة ١٩١٤ أثار خلافات بين هذه الدول الأربع .

وتفاعل حجم التجارة ونقص الجمارك ، وبدأت القبائل الداخلية وخاصة الكرو (The Kru) تثور . وكانت قوات الشرطة « البوليس » الليبيرى والذخائر تنقل على سفن الأسطول الأمريكى ، وطالبت الولايات المتحدة بالإصلاح المالى والاجتماعى — ولكنها لم تستطع فرض رغبتها على ليبيريا التى كانت قد انضمت إلى جانب الحلفاء . ونظمت القوات المسلحة الأمريكية قوات الحدود ، وساعدت فى العمل على إعادة السلام ، وعرضت الولايات المتحدة على ليبيريا منحة قدرها خمسة ملايين جنيه ، لكنها طالبت فى مقابل ذلك منحها حق إدارة وزارة المالية — ورفض برلمان ليبيريا هذا الطلب . وفى سنة ١٩٢٢ اقترح الرئيس وارن ج . هاردنج إعلان ليبيريا محمية أمريكية ، ولكن مجلس الشيوخ الأمريكى رفض الفكرة .

وبعد سنتين باعت الدول الأربع قروضها — التى تأخر سدادها لمدة طويلة — لشركة فيرستون للإطارات والمطاط ، وطلب هارفى س . فيرستون من حكومة ليبيريا تأجير مليون فدان من الأراضى الاستوائية لمدة ٩٩ عاما بالرغم من أن مثل هذا الإجراء كان مخالفاً للحظر الدستورى على امتلاك أى شخص أجنبى للأرض . وإلى جانب تقديم هذا الامتياز الذى كان ملازماً للتعرض وعدت ليبيريا بدفع نسبة كبيرة من الأرباح . وبلغ مجموع الديون المستحقة سنوياً فى عام ١٩٣١ نصف الميزانية الكلية

للحكومة . ورفضت ليبيريا دفع الدين وبدأت عصبة الأمم فى التحقيق فى الأمر ، ولكن لجنة العصبة اهتمت بالإشاعات التى راجت عن نشاط تجارة الرقيق أكثر من اهتمامها بدين « فيرستون » ، وجاء فى تقرير اللجنة أن الجنود الحكوميين كانوا يهاجمون القبائل من وقت لآخر ، ويخطفون الأطفال ويقومون ببيعهم إلى نائب الرئيس . وكان بعض هؤلاء الأطفال يعملون فى المزارع الساحلية ، ويصدر الآخرون إلى مزارع « ساوتومى البرتغالية » و « فرناندوبو » الإسبانية(١) . ووافقت جمعية العصبة على مشروع يقضى بوضع البلاد تحت الإدارة الدولية ، ولكن ليبيريا استطاعت أن تستعمل الفيتو ضد المشروع . وبالتدريج اختفت تجارة العبيد وسحبت عصبة الأمم اقتراحاتها ، وبعد سنة من ذلك التاريخ تصالحت ليبيريا مع (فيرستون) ، وحصلت الشركة على حقوق تعدين جديدة والإعفاء من الضرائب مقابل تأجيل دفع الفوائد المستحقة . وسمح بعض التقدم الاقتصادى الذى أحرزته ليبيريا بدفع الفوائد ، ولكن لم تكن هناك تقريباً مخصصات مالية للتعليم ، أو الخدمات الاجتماعية ، أو مختلف أنواع التقدم الاقتصادى .

وفى أثناء الحرب العالمية الثانية — وتحت ضغط الحكومة الأمريكية — تنازل فيرستون عن ٨٠٠٫٠٠٠ فدان انجليزى(٢) ، وهى مساحة تعادل ٨٠ ٪ من أراضى الامتياز ، ولم تكن قد استغلت قط — وبالإضافة إلى هذا ألغى الاتفاق الجديد بين ليبيريا والشركة ضمانات الاحتكار ونص على مراجعة نظام دفع الفوائد . وتم إعداد برنامج للأولويات فى

---

(١) (ساوتومى) ، و (فرناندو بو) جزيرتان فى خليج غينيا ، وكانتا من أهم مراكز تجارة الرقيق خاصة لموقعهما الممتاز بالنسبة للطريق المؤدى للبرازيل وغيرها من مناطق أمريكا التى كانت بحاجة مستمرة للرقيق (المترجم)

(٢) الفدان الانجليزى نحو ٤٫٠٠٠ م٢

ميزانية ليبيريا ، وطبقاً لهذا البرنامج تمت موازنة متطلبات الإنفاق على التعليم العام والخدمة الاجتماعية مع فرض (فيرستون) بطريقة ضمنت تقديم الخدمات الضرورية فى سنوات الأزمة فى حين قضى البرنامج بتسديد مبالغ كبيرة فى سنوات الرخاء . وأعطت الولايات المتحدة ترخيصاً رسمياً لشركة طيران (بان أمريكان) لبناء وصيانة مطار « روبرتس » وفى أثناء الحرب أصبحت هذه القاعدة الجوية وسيلة اتصال استراتيجية هامة ، وبعد عام ١٩٤٥ أصبحت هذه القاعدة — بالاشتراك مع البرنامج الأمريكى لتحسين الموانى — حجر الزاوية فى التقدم الاقتصادى . وأدى — باستغلال الحديد منذ سنة ١٩٥٦ — إلى مد أول خط حديدى فى البلاد ، وزادت فرص ليبيريا فى إقامة اقتصاد تنافسى متنوع ، وبدأت تنفيذ برامج تبشيرية محكمة التخطيط تحظى بتأييد الحكومة من أجل تعليم قبائل الداخل وإعدادها للاشتراك فى السياسة . وفى سنة ١٩٦٠ أصبح عدد قليل مؤهلا لأول مرة للاقتراع السرى ، والاشتراك فى السياسة الجديدة . وزادت ميزانية الحكومة . وأصبح يتحتم تسديد دين فيرستون قبل عام ١٩٦٦ ، على أن التحسن لم يطرأ إلا منذ الحرب العالمية الثانية ، ويرجع سبب ذلك إلى حد كبير إلى الرخاء العالمى الطويل المدى . وحتى وقت قريب بدت البلاد وكأنها تحتفظ بحريتها غير المستقرة لمجرد ظروف عارضة وتوازن دقيق بين المصالح الأجنبية .

واتسمت هذه الحقبة السيئة بسيطرة ، أو تعالى ، صفوة من القادة السواحلية على الأغلبية القبلية ، وأثرت فى كل من الأوربيين وباقى أفريقيا ، واعتبرت القوى الاستعمارية هذه السيطرة بمثابة تحذير ضد الاستقلال ، ولكن الوطنيين الأفريقيين رأوا أن ليبيريا تعانى من نخبة رجعية من ناحية — واقتصاد استعماري من ناحية أخرى .

وفى الواقع لم يكن من المؤكد هل سكان السواحل الذين يقلدون الأوربيين والحكومة الأوليجاركية ذات الحزب الواحد سوف يقبلون الأغلبية المحلية

التى كانت بغض النظر عن تشابهها الظاهرى من ناحية الجنس — كانت تكون قوة مختلفة تماماً من الناحية الثقافية والاجتماعية ؟ ولهذه الأسباب فإن باقى أفريقيا ما زالت تعتبر ليبيريا مجرد نقطة البداية أكثر من كونها مثالا يحتذى أو حليفاً كاملا .

وفى مستعمرة ساحل الذهب ، لم تكن أفكار جوجسبرج السياسية الجديدة ناجحة تماماً ، ولقد أدى سحب الاعتراف بجمعية المحافظة على حقوق أصحاب البلاد الأصليين — إلى إلغاء النظام الاستشارى الذى ظل الحكام الإنجليز من خلاله على صلة بمشاعر الأفريقيين ، وإحساساتهم ، وكان للرؤساء التقليديين — بمقتضى دستور ١٩٢٥ — صوت أقوى من صوت الأفريقيين المتعلمين الذين انفصلوا عن قبائلهم داخل المجالس التشريعية الإقليمية . وزاد إحساس الطبقة المثقفة فى المدينة بانتقال السلطة إلى أيدى ائتلاف مكون من الرؤساء وموظفى المستعمرات ، ورأت هذه الطبقة ضرورة التخلص من كلا الطرفين من أجل الحصول على الحرية والديمقراطية .

وأدى الكساد الاقتصادى فى الثلاثينيات إلى شد أزر الحركة الشعبية ضد الإمبراطورية والرؤساء التقليديين ، وخلقت زراعة الكاكاو — التى استأثرت بنصف سوق العالم — طبقة جديدة من الفلاحين الذين كانوا (يفلحون) بكفاية ونشاط فى قطع من الأرض يمتلكونها . ولما لم يكن لهؤلاء أى صلات قبلية أو مدنية فقد باع هؤلاء الفلاحون الصغار إنتاجهم من الكاكاو إلى عدد من تجار الجملة الأوربيين المتنافسين عن طريق مجموعة من السماسرة ، وفى سنة ١٩٢٩ أصبحت تجارة الصادر فى يد (شركة أفريقيا المتحدة) ، وهى شركة تأسست نتيجة اندماج شركة إخوان ليفر ، وشركة النيجر الملكية القديمة وعدد من الشركات الصغيرة ، وأدى الكساد بعد شهور قليلة إلى انخفاض أسعار الكاكاو . وأحس صغار زراع الكاكاو بالخسارة فى الحال .

وفى سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ أخفق هؤلاء الزراع فى تغيير السعر

الاحتكارى للكاكاو ، بعد أن جربوا سلاح المقاطعة . وفى سنة ١٩٣٧ شكل تجار الجملة الأساسيون اتحاداً يهدف للحد من المنافسة وللتحكم فى السعر . ونقصت أسعار الكاكاو بنسبة ٥٠ ٪ فى ظرف بضعة أسابيع . واحتج الحاكم فى البداية . ولكنه سرعان ما اتخذ موقفاً محايداً ، ولجأ الفلاحون إلى المقاطعة مرة أخرى . واضطر كثيرون منهم لرهن ممتلكاتهم لسماسرتهم ، وفى بداية سنة ١٩٣١ أوفدت وزارة المستعمرات لجنة برياسة وليم نويل لتقصى الحقائق . وبعد اكتشاف المناورة التجارية للتلاعب بالأسعار والمشكلات التى تعانى منها صناعة الكاكاو ، أوصت لجنة نويل بتشكيل اتحاد للفلاحين لجمع وتسويق محصول الكاكاو بأكمله وبدأت الحرب العالمية الثانية قبل إنشاء جمعية الكاكاو هذه — ولكن وزارة الحرب البريطانية أصدرت أوامرها لوزارة التموين (الغذاء) بأن تشترى كل المحصولات مباشرة من الزراع . وهكذا أمكن التخلص من تكتل تجار الجملة ، بما فى ذلك الشركة الأفريقية المتحدة . ولما أنهت وكالات الطوارئ عملياتها سنة ١٩٤٧ — أنشأت الحكومة (مجلس تسويق ساحل الذهب الدائم) ليحل محل الترتيبات التى كانت مطبقة فى فترة الحرب ، وكان على المجلس أن يشترى ، ويصنف ، ويصدر ، كل الكاكاو ، ويسهر فى الوقت ذاته على المحافظة على رفاهية المنتجين .

وحاول مجلس التسويق — الذى تمكن من تحطيم الاحتكار الأوربى لعمليات التصدير — منع وقوع تقلبات حادة فى الأسعار ، تلك التقلبات التى ميزت فترة العشرينيات والثلاثينيات . وكفل لصغار الفلاحين ثمناً ثابتاً لكل محصول ، ورصدت الزيادة الناجمة عن بيع الكاكاو فى سنوات الرخاء للموازنة فى سنوات الكساد — ومع ذلك فإن الأسعار استمرت ترتفع باستمرار فى أثناء فترة الحرب العالميه الثانية وبعدها ، ونتيجة لذلك زاد حجم الفائض النقدى المدخر باطراد ، وكان يعرف باسم «صندوق التعادل » وظلت إدارة رأس المال ونظام التسويق بأكمله فى أيدى المنتجين الأفريقيين ، وكانت تدخر معظم أموال الصندوق ، ولكن خصص بعضها لتنمية رأس

المال وتقديم المنح العلمية ، وتحسين الأحوال التعليمية ، وخاصة لعائلات زراع الكاكاو . وفى الوقت ذاته بدأ الأفريقيون الآخرون يشكون من نقص فرص التعليم ، وكانت قلة المتحصلات من الضرائب فى أثناء فترة الكساد قد أدت إلى القضاء على الآمال التى كانت معقودة حول وضع برنامج تعليمى ؛ وكان دافعو الضرائب الإنجليز غير قادرين ، أو بالأحرى غير راغبين فى تقديم العون المالى لمثل هذا البرنامج لكل سكان المستعمرة . وحتى الأربعينيات ، كانت معظم المدارس تعتمد على المعونة التى تقدم للإرساليات ، ولم تكن نسبة المتعلمين من الشعب تزيد على ١٥ ٪ ، ومعظم هؤلاء كانوا يعيشون فى المراكز المدنية على طول الساحل الجنوبى ولم يقابل دستور سنة ١٩٤٦ الذى قدمه الحاكم السير آلان بيرنز بالترحيب وأعطيت كل من أقاليم شانتى والأقاليم الشمالية مقاعدها الأولى فى المجلس التشريعى ، ولكن الرؤساء ومجالس القبائل هم الذين كانوا يختارون الممثلين لأن نسبة التعليم بين السكان ككل كانت منخفضة للغاية ، وكان الرؤساء الشماليون المنتخبون بطريقة غير مباشرة ، والممثلون الآخرون المنتخبون انتخاباً مباشراً فى المدن الساحلية والمزارع ، يشكلون أغلبية فى المجلس ، ومع ذلك فقد كان الرؤساء يميلون إلى التحالف مع الأقلية المعنية من الموظفين للسيطرة على الهيئة التشريعية . وبدأ زراع الكاكاو وسكان المدن ، والمتعلمون الذين كانوا يشكلون أغلبية لها وزنها ، يعتبرون أن الدستور ما هو إلا خطة لإطالة أمد السيطرة الأجنبية . وكانت حكومة العمال البريطانية تعتبره اتجاهاً نحو الديمقراطية : بالرغم من أن الحاكم لم يكن مسئولا أمام المجلس التشريعى . ولذلك فإن رد الفعل السلبى تجاه الدستور أغضب التاج البريطانى . وبعد وقت قصير من إعلان الدستور بدأت السياسة الاقتصادية لحكومة ساحل الذهب تواجه انتقادات متزايدة . وفى سنة ١٩٤٧ بدأ مرض « انتفاخ البراعم » يهدد زراعة الكاكاو الحيوية ، ولوقف هذا المرض كان يلزم القضاء على كل الأشجار فى المنطقة الموبوءة حتى السليمة

منها . وخصصت الاعتمادات لهذا البرنامج ، ولكن الفلاحين باتوا يشكون فى أن تكون الحكومة متآمرة عليهم ، إما من أجل ممالأة مستعمرة أخرى ، أو لإضعاف الاقتصاد حتى لا تستطيع ساحل الذهب تشكيل حكومة لها فاعليتها . وفى الوقت ذاته حدث تضخم مالى بعد الحرب وتسبب النقص فى بضائع الاستهلاك فى تضخم أرجع الأفريقيون أسبابه إلى شركات الاستيراد الأوربية . واشتكى الفلاحون من أن مجلس التسويق يدفع ثمناً ضئيلا للكاكاو ، وأنه يخصص الكثير من المال « لصندوق التعادل » .

وفى سنة ١٩٤٧ أصبح من الواضح أن هناك حركة معارضة ، وطالب الأفريقيون الذين حاربوا فى الخارج — خاصة فى الهند وبورما — بحق بلادهم فى الاستقلال الذى حصلت عليه الهند أخيرا ، وقامت الجماهير الساحلية تحت قيادة الدكتور « ج . ب دانكواه » وهو محام مدنى يساندهم الجنود القدامى ، والشباب المتعلم ، والأفريقيون الذين يعيشون فى المدن ، وكثيرون من زراع الكاكاو — بتشكيل « مؤتمر ساحل الذهب الاتحادى » . وطالب هذا المؤتمر بممارسة الضغط الجماهيرى ، وتحقيق الحكم الذاتى ، ووضع دستور جديد ، وطلب دانكواه من كوامى نكروما أن يشرف على التنظيم الحزبى .

وكان كوامى نكروما يعيش فى الخارج منذ سنة ١٩٣٥ ، أولا كطالب فى (جامعة لنكولن) فى الولايات المتحدة ، وثانيا كطالب دراسات عليا فى (جامعة بنسلفانيا) . وفى نهاية الحرب توجه إلى لندن ليحضر مؤتمر التضامن الأفريقى الخامس الذى دعا إليه دى بوا ؛ وظل فى بريطانيا كقائد نشيط فى اتحاد طلبة غرب أفريقيا . وكان نشاطه الدائب ، وجاذبية شخصيته ، وقدرته على التنظيم ، معروفة لدى المتعلمين الأفريقيين الذين انفصلوا عن قبائلهم فى ساحل الذهب ، وعلى هذا كان نكروما فى رأيهم هو الرجل المناسب

للقيام بحركة ضد الرؤساء الأرستقراطيين ، وضد الحكم الاستعمارى .

وباشتداد أزر مؤتمر ساحل الذهب الاتحادى بدأ يضغط بمطالبه . وفى سنة ١٩٤٨ بدأ المؤتمر بمقاطعة البضائع الأوربية ، وفى الثامن والعشرين من فبراير توجهت الجماهير الداعية للمقاطعة إلى قصر الحاكم ، ورد عليها البوليس بإطلاق النار ، وانتشر الشغب فى (أكرا) العاصمة كما انتقل سريعاً إلى عدة مدن أخرى. وأرسل دانكواه برقية إلى وزير المستعمرات مدعيا أن الحكومة المدنية قد سقطت ، وطالب بتخويله سلطة تشكيل حكومة جديدة للعمل على إعادة النظام . ولما كانت الحكومة مصممة على دحض ما نقلته البرقية ، فإنها احتجزت دانكواه ونكروما وأربعة قادة آخرين من أعضاء مؤتمر ساحل الذهب الاتحادى ، وطارت لجنة بقيادة أيكن واتسون لتقصى الحقائق .

وأكد تقرير واتسون صحة الشكاوى الاقتصادية ، ولكنه أضاف أن هذا قد أدى إلى نوع من خيبة الأمل السياسى . وطالب التقرير بإحراز تقدم أسرع ، وجمع مزيد من المعلومات العامة ونادى بالحد من مساندة الرؤساء ؛ وأوضح التقرير أن القوة الاقتصادية البريطانية ونظام تسويق الكاكاو يحتاجان إلى الإصلاح . وأوصى التقرير بشغل عدد أكبر من الأفريقيين للوظائف المدنية العليا ، وتقديم تسهيلات تعليمية أكبر ، وخدمات زراعية جديدة . وأوضحت اللجنة أن على الحكومة أن تقنع الفلاحين بالحكمة من قطع شجر الكاكاو ، ودفع ثمن أعلى للمستورد ، وبيع محصولاتهم بسعر أقل من سعر السوق . وأضاف التقرير أن هذه القلاقل لم تكن مدعاة للدهشة ، إلا أنه كان يتسنى معالجتها قبل إن يستفحل أمرها ؛ وبمعنى آخر فإن الحكم الذاتى كان من المحتمل أن يمنع الأزمة .

وعلى الفور عين الحاكم المستر ج . ه . كوزى — رئيسا لإحدى اللجان الدستورية يعاونه خمسة وثلاثون أفريقيا . وقد أجرت هذه اللجنة تداولاتها طوال عام ١٩٤٩ . وأعدت فى النهاية تقريراً حاولت فيه أن توازن

رغبة الأفريقيين فى تحقيق حكم ذاتى والتدرج التى كانت بريطانيا تريده . ومن أجل ترضية سكان المدن الوطنيين ورؤساء القرى — اقترحت لجنة كوزى تأسيس هيئة تشريعية ، يختار معظم أعضائها بالانتخاب ، ويكون لها حق عزل أى سلطة تنفيذية — على أن يظل للحاكم حق التشريع فى الأحوال الضرورية دون مراجعة .

ووافقت بريطانيا على تقرير كوزى ، بالرغم من أن موظفيها كانوا يشكون فى إمكانية تشكيل حكومة مسئولة دون أحزاب سياسية ، على أن المشرعين الأفريقيين كانوا دائماً ينتقدون السياسات المرسومة ، ولكن لم يحاول أحد منهم وضعها موضع التنفيذ ، أو رسم سياسات بديلة لها . وكان « مؤتمر ساحل الذهب الاتحادى » هو الحزب الوحيد فى البلاد ، وكان يضم كل المؤيدين للحكم الذاتى ، وكان الأفريقيون يختلفون حول المسائل القانونية ، وكانت خلافاتهم ترجع لعوامل شخصية أو إقليمية ، ولا ترجع لأسباب حزبية أو سياسية . ولقد قررت وزارة المستعمرات أن يكون للمستعمرة مجلس تنفيذى مستقل يكون مسئولا أمام حكومة لندن وليس أمام الهيئة التشريعية ، ومع ذلك يمكن عزل أعضاء هذا المجلس التنفيذى إذا رأت الهيئة التشريعية ذلك ، على أن يسمح بمجلس وزراء مسئول بمجرد ظهور أحزاب معارضة .

ولكن الناخبين فى ساحل الذهب لم يحترموا رأى بريطانيا . واتجه الهجوم إلى دكتور (دانكواه) الذى كان يحاول التفاوض مع « لجنة كوزى » ، وطالب كوامى نكروما المدير المنظم « لحزب مؤتمر ساحل الذهب الاتحادى » — بالحكم الذاتى الفورى ، ورفض أية حلول جزئية وشكل « حزب مؤتمر الشعب الجديد » . واشتق هذا الحزب الجديد اسمه من اسم « مؤتمر ساحل الذهب الاتحادى » ، وحظى بتعضيد معظم أعضاء المؤتمر ، وفى أوائل عام ١٩٥٠ طالب نكروما بتنظيم المقاطعة وإعلان الإضراب — وبالرغم من أن حزب مؤتمر الشعب كان يريد

أن ينهج منهج غاندى السلمى من أجل سحب الثقة بالحكومة ، إلا أن الفوضى اندلعت فى هذا الجو المتوتر ، وزج بنكروما فى السجن على الفور ، وتمخضت عن محاكمة نكروما نتائج عكسية غير مرجوة — إذ أن أنصار حزب مؤتمر الشعب باتوا يؤمنون بشدة أن العدالة البريطانية أصبحت مجرد أداة للسلطة السياسية ، ولم توضح حكومة المستعمرة أن الحكم الذى أصدرته كان عقاباً للعنف فقط .

واعتقدت الجماهير أن نكروما كان مجرد سجين سياسى ، وبذا أصبح فى نظرهم بطلا شعبياً راح ضحية عدم عدالة الاستعمار . ولحسن الحظ لم يتأخر إصدار الدستور الجديد الذى وعد به التاج البريطانى ، وتشكلت جمعية تتألف من مجلس تشريعى واحد يبلغ عدد أعضائه أربعة وثمانين ، من بينهم ثمانية وثلاثون يختارون عن طريق الانتخاب العام ، وسبعة وثلاثون عن طريق مجالس الرؤساء وتسعة يعينهم الحاكم — ورأس الأفريقيون الإدارات التنفيذية ، وأصبحوا مسئولين أمام الجمعية ، غير أن رئيس الجهاز التنفيذى كان ما يزال حاكماً بريطانيا غير تابع لأى حزب ، وكان مسئولا فقط أمام حكومة لندن ، وكان يحتفظ بسلطة إصدار القرارات .

وإلى جانب التغيير فى الجهاز التنفيذى — فإن دستور ١٩٥١ أعطى أيضاً نصف المقاعد فى المجلس التشريعى للرؤساء ، بدلا من ثلثها فقط — كما وصفت لجنة كوزى — وأعلن (حزب مؤتمر الشعب) احتجاجه فوراً على هذه التعديلات ، وكان من الممكن إحباط الدستور عن طريق إحداث قلاقل جديدة . ولكن الحزب وافق على التعاون مع الحاكم فى النظام الجديد ، وحدد شهر فبراير لعقد أول انتخابات ، وتعاون الموظفون المدنيون مع السلطات البريطانية فى توضيح الإجراءات الانتخابية للجماهير ومن المقاعد الثمانية والثلاثين التى تشغل بالانتخاب العام ، فاز حزب مؤتمر الشعب بأربعة وثلاثين مقعداً ، أما حزب مؤتمر ساحل الذهب الاتحادى الذى يرأسه (دانكواه) فقد حصل على ثلاثة مقاعد فقط ، فى

حين حصل الاستقلاليون على مقعد واحد ، واختار الرؤساء التقليديون عدة أحزاب صغيرة ليشغلوا مقاعدهم السبعة والثلاثين ، وعين الحاكم تسعة من الموظفين والممثلين التجاريين . وفاز نكروما فى إحدى دوائر العاصمة ، بالرغم من أنه كان فى السجن فى أثناء الحملة الانتخابية ؛ ولما كان (حزب مؤتمر الشعب) يتحكم فى أكبر عدد من المقاعد ، لذلك كان من الضرورى تعاونه من أجل تنفيذ الدستور بنجاح . ولهذا عفا الحاكم السير آردن كلارك عن نكروما ، وأجرى مشاورات معه فى الحال ، وقبله زعيما (برلمانياً) للحكومة الجديدة .

واعتمد نكروما اعتماداً كبيراً على قدرته التنظيمية لكى يسيطر على الجناح المتطرف فى حزبه . وقد أعطيت الأولوية للتوسع فى التعليم والحلول محل الإنجليز فى الوظائف المدنية . وركز برنامج نكروما على التنمية الزراعية وبناء الطرق ، وتطوير السكك الحديدية ، والموانئ وتزويد الجمهور بالماء ، والخدمات الصحية ، وكان رأس المال الإنجليزى والأجنبى أقل مما يكفى لذلك بكثير ، ولذا اعتمدت حكومة نكروما على المتحصلات من الضرائب لتنفيذ برامجها . وفى الوقت ذاته لعب مجلس تسويق الكاكاو دوراً كبيراً فى التنمية الاقتصادية عن طريق تقديم القروض والإعانات السنوية لأعضائه ، واتهم دانكواه المجلس بمحاباة أعضاء « حزب مؤتمر الشعب » ، ولكن عندما أثبت التحقيق الذى أجرته لجنة جيبا ، المنبثقة عن الهيئة التشريعية عدم صحة هذه الاتهامات ، فإن حكومة حزب مؤتمر الشعب جعلت لوائحها أكثر صرامة ، وطلبت من الجمعية تشديد إشرافها .

وأدرك الحاكم (آردن كلارك) أن حزب مؤتمر الشعب قد أصبح حزباً برلمانياً له فعاليته ، وأن لقوته الانتخابية القدرة على الإبقاء على ، أو عزل ، السلطة التنفيذية فى أى وقت يشاء . ولذلك أصبح نكروما رئيساً للوزراء فى مارس ١٩٥٢ ، وشكل مجلساً وزارياً من وزرائه ،

وكان ممثلو الرؤساء فى الجمعية مسئولين أمام المجالس المحلية التى كانت وثيقة الصلة بالأفريقيين فى المناطق القبلية . ولكن الرؤساء أنفسهم استمروا فى فرض نفوذهم على هذه المجالس أكثر مما كان الديمقراطيون فى حزب مؤتمر الشعب يرغبون فى السماح به ، وأدرك نيكروما ومجلس وزرائه الحاجة إلى الوقت ، وإلى الوضوح القانونى فى الخطوات النهائية نحو الاستقلال . وفى سنة ١٩٥٤ أصدرت الجمعية دستوراً جديداً حظى بموافقة بريطانيا . ونص هذا الدستور على وجوب شغل مقاعد المجلس التشريعى عن طريق الانتخابات المباشرة ، وبإبعاد كل الأوربيين عن مجلس الوزراء . ومع ذلك فقد سمح للحاكم بالاحتفاظ بسلطاته الخاصة فى أثناء الفترة الانتقالية . وخاض حزب مؤتمر الشعب الانتخابات العامة ، وخرج منها بواحد وسبعين مقعداً من إجمالى عدد المقاعد وعددها ١٠٤ ، وكانت المعارضة ممثلة فى المصالح الأرستقراطية والدينية والجنسية — والرؤساء والطبقة المثقفة والمسلمين ورجال القبائل . فقد كان كل هؤلاء يمثلون المعارضة أكثر من أى حزب وطنى أو برلمانى آخر ، وكانت أقوى هذه المجموعات هى مجموعة حزب الشمال الذى أصبح يمثل المعارضة بشكل رسمى ، بالرغم من أن نكروما كان يخشى أن يعرقل تركيزها على المصالح الإقليمية — وخاصة مصالح الأقاليم الشمالية — التقدم نحو الاستقلال الوطنى [٦]

وفى أعقاب انتخابات سنة ١٩٥٤ زادت الحكومة الضرائب على صادرات الكاكاو ، وكان الهدف من هذه الزيادة الجديدة — التى كانت تعتبر بمثابة ضرائب مباشرة على زراع الكاكاو — هو التحكم فى التضخم المالى وتمويل التقدم الاقتصادى . وفهم كثير من الفلاحين الموقف ، ولكن فسر بعضهم فى إقليم الأشانتى الحركة بأنها موجهة بصفة خاصة إلى مصالحهم الاقتصادية . وبدأ المعارضون فى المطالبة بالاستقلال الذاتى المالى للأشانتى ، وبدأوا يتحدثون عن الدكتاتورية الزاحفة من الجنوب ، حيث كانت توجد غالبية سكانه ، وانبثقت من بين الأشانتى حركة التحرير

الوطنية التى ساندها زعماؤهم ، ورفعوا مطالبهم إلى التاج لبحث إمكان خلق دستور فيدرالى . وأشارت وزارة المستعمرات إلى أن هذا سوف يعتبر تدخلا أجنبياً فى مشكلة يمكن للدول المستقلة أن تحلها بنفسها .

وأخفقت المؤتمرات بين حزب مؤتمر الشعب ، وحركة التحرير الوطنية لحل المشكلة ، وذلك لأن حزب مؤتمر الشعب كان يحس أن له تفويضاً انتخابياً مباشراً بحكم دستور ١٩٥٤ . ولقد نصح الخبير الدستورى الإنجليزى الذى عينته الحكومة للفصل فى النزاع — بعدم تقسيم بلد صغير كهذا ، وأشار بإقامة حكومات محلية قوية ، وحماية امتيازات الرؤساء . ولكن حزب مؤتمر الشعب رفض هذه المشورة . ولذا تقدم كل من مجلس الأشانتى وحركة التحرير الوطنية إلى بريطانيا مطالبين بتأجيل منح الاستقلال . ولكن وزير المواصلات نصح بإجراء انتخاب عام لساحل الذهب لتسوية هذا الخلاف . وكان الخلاف بين أنصار القومية وأنصار الإقليمية حول الحدود الشرقية لساحل العاج فى طريقه إلى الحل . وكانت عصبة الأمم قد قسمت مستعمرة (توجو) الألمانية السابقة إلى منطقتى انتداب فرنسى وانجليزى ، انقسمت قبيلة الإيوى (Ewe) نتيجة لذلك مجموعتين ، وأيد بعض الإيوى الاتحاد القبلى ؛ ولكن البعض الآخر فضل الانضمام إلى قومية حزب مؤتمر الشعب فى ساحل الذهب ، وأبلغت بريطانيا الأمم المتحدة التى نقلت إليها العصبة حق الانتداب بأن الوصاية يجب أن تنقل إما إلى ساحل الذهب ، أو إلى أية قوة أخرى (كفرنسا أو توجو المتحدة) . وفى التاسع من مايو ١٩٥٦ اختار الناخبون من توجو البريطانية الانضمام لساحل الذهب بأغلبية معقولة . ووافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على ذلك (١)

وطالب نكروما بانتخاب عام فى يوليه ١٩٥٦ . وكان حزب مؤتمر

(١) قسمت توجو إلى قسمين ، أعطى القسم الأكبر لفرنسا ، وقد ضم هذا القسم إلى (راهومى) على حين أعطى القسم الآخر لانجلترا ، وقد ضم إلى ساحل الذهب (المترجم)

الشعب يمثل حكومة وحدوية منتخبة عن طريق الشعب ، وكان كل من حزب أهل الشمال وحركة التحرير الوطنية ينقصهما التماسك ، وتقدم مجلس الأشانتى بخطة يدين فيها الأحزاب السياسية وطريقة التصويت التى تحوز بها الأغلبية : وكانت القضية الأساسية هى الوحدة القومية والديمقراطية فى مجابهة المصالح الإقليمية وامتيازات الرؤساء التقليديين . وكان حزب مؤتمر الشعب قد فاز بكل المقاعد فى المستعمرة الجنوبية وبغالبية المقاعد فى توجولاند ، فى حين حصلت الأشانتى على ستة مقاعد ، فى مقابل أربعة فاز بها حزب حركة التحرير الوطنية المحلى ؛ وأعطى الشمال عدداً معقولا من المقاعد لحزب أهل الشمال ، وكان حزب مؤتمر الشعب — الذى يحتفظ بأغلبية واضحة من مجموع أصوات السكان — هو الحزب الوحيد الذى كسب مقاعد من كل الأقاليم الأربعة ، وزاد هذا من قوته البرلمانية فصار يستأثر بـ ٧٢ مقعداً من بين ١٠٤ مقاعد ، وذكر نكروما أن هذه الأغلبية دليل على أن حزبه هو الوحيد الذى كان يساند الدستور ، ووافقت الحكومة البريطانية على هذا الانتخاب بوصفه تفويضاً رسمياً لحزب مؤتمر الشعب .

واجتمعت اللجنة التشريعية بناء على ذلك لإعداد دستور للحكم الذاتى المستقل ، ولتطلب من بريطانيا الاستقلال الرسمى . وطالبت الأحزاب المعارضة بميثاق دستورى خاص ، ورفض نكروما هذا الطلب ، وأوضح أن الدساتير طبقاً للقانون الإنجليزى توضع دائماً بواسطة الهيئة التشريعية المنتظمة ولذلك فقد خرجت المعارضة من الجمعية تاركة المجال لحزب مؤتمر الشعب الذى كان يكون مجموعة مختارة وله أغلبية . وتمت مناقشة طلب الاستقلال كما تم إقراره بنسبة ٧٢ صوتا ضد لا شىء .

وأجاز البرلمان الإنجليزى قرار الاستقلال ، وبناء على رغبة كل من (دانكو) و (نكروما) أطلق على هذا القطر اسم غانا . وكانت المملكة القديمة التى تحمل هذا الاسم تمتد إلى الشمال الغربى بنحو ٤٠٠ ميل ، ولكن حزب مؤتمر الشعب يسانده بعض طلاب العلم ادعى أن أتباعه كانوا من ورثة الإمبراطورية

القديمة التى انتقلت إلى الساحل . ويشك كثير من المثقفين فى أنه لم يكن هناك كثير من عملية نقل للأفكار من الثقافة القديمة — ومع ذلك فإن إطلاق اسم غانا قد ربط بين تقاليد تاريخية مجيدة وبين الدولة المستقلة الأولى فى إفريقيا الاستوائية فى القرن العشرين .

ولقد لوحظ تأثير كل من تاريخ الاستعمار وما قبل الاستعمار فى غانا من اليوم الأول للاستقلال. وكان التاريخ نفسه — وهو ٦ مارس ١٩٥٧ — يتفق مع الذكرى السنوية للميثاق الإنجليزى الفانتى المعقود عام ١٨٤٤ — ولما تولت الحكومة الإفريقية المسئوليات التى كانت بريطانيا تتحملها من قبل — أبقت على مجلس تسويق الكاكا ، بوصفه شركة تعاونية تجارية حكومية ، وأصبح من الواجب على هذا المجلس أن يوازن بين الرفاهية القومية والأسواق الأجنبية ومصالح الفلاحين . ولقد أدت الجهود التى بذلت لدفع التقدم على المستوى القومى إلى إضفاء أهمية اقتصادية وسياسية على السكك الحديدية الجديدة ، والموانىء ، ومشروعات الكهربة المائية ، ومناجم البوكسيت : واستورد بعض رأس المال من الخارج ، وخاصة من المصادر البريطانية والكندية ، ولكن مثل هذه القروض كانت دائما تقل عن احتياجات أفريقيا الاستوائية ، ولذا زيد حجمها عن طريق المخصصات الماليه العامة ، وقوى هذا الاتجاه لتمويل المشروعات الحكومية تذكر الفترات الطويلة التى ارتبطت فيها الاستثمارات المالية الضئيلة الحجم نسبيا بالسيطرة المباشرة على البلاد : وزيدت التسهيلات التعليمية ، وارتفعت نسبة المتعلمين من ٢٠ ٪ — هى النسبة التى كانت سائدة عندما أصدر نكروما قانونه الأول للتعليم عام ١٩٥٢ إلى ٨٠ ٪ سنة ١٩٥٩ .

واستمر الخلاف الدستورى ، فالأقلية من أنصار الفيدرالية « والحركة القومية التحررية » و (حزب أهل الشمال) كانوا يمثلون المصالح الإقليمية والامتيازات القبلية ، وادعى (حزب مؤتمر الشعب) أن هذه كانت مجرد مجموعات للضغط على الحكومة وليست أحزابا بالمعنى الحزبى ، وأنها تمثل

اتجاها انشقاقيا ، انفصاليا متمردا مرتدا يهدد الدستور القومى : وكان من رأى أنصار الحكم المركزى أنه ما دامت الوحدة لم تتحقق فلن يحدث خلاف أساسى فى السياسة على المستوى القومى .

وتعامل « حزب مؤتمر الشعب » الحكومى بعنف مع النقاد الذين نقدوا الوحدة الوطنية أو الدستور . ومن الواضح أن بريطانيا لم تنقل بنجاح مفهوم النظام القضائى المستقل عن السلطة التنفيذية ، لذلك فإن تنفيذ القانون فى الخلافات السياسية الكبيرة كان يعتمد على المجلس التشريعى أكثر من اعتماده على المحاكم . وهذا يشبه الموقف الإنجليزى منذ ٣٠٠ سنة حين كان المسجونون السياسيون يحكم عليهم بمقتضى قرار يصدر بتجريدهم من ممتلكاتهم وحقوقهم المدنية ، بسبب اتهامهم بالخيانة العظمى . وكانت هذه القرارات تناقش ويصدق عليها البرلمان الإنجليزى ؛ ومنذ ١٩٥٧ أصدر البرلمان الغانى - ولأسباب مماثلة — قرارات تقضى بنفى أو خلع كبار أعضاء المعارضة .

ويبقى أن ننتظر لنرى إذا ما كان من الممكن على المدى الطويل — إنشاء نظام للعدالة يكون أقل خضوعا من هذا للسلطة السياسية للمحافظة على الدستور والوحدة القومية ؛

وقد أثرت عوامل تاريخية معقدة فى شخصية نكروما رئيس الوزراء ، وفى سياساته ، فالبنيان الداخلى لحزبه — حزب مؤتمر الشعب — يشبه الأحزاب البرلمانية الإنجليزية اهتمامه بالنظام الصارم والمصلحة القومية أكثر من اهتمامه بالتمثيل الإقليمى ، وكانت رياسة التنظيم المركزى تشابه أكثر الجماعات — المنظمة ذات الفاعلية — نجاحا فى العالم ، سواء أكانت جماعات قومية أم شيوعية ، أم فاشستية ، أم اتحادات مهنية أم حركة كحركة غاندى فى الهند . ومع هذا فقد كانت وظيفة الحزب وعمله الفعلى متأثرين بالأجهزة السياسية الأمريكية والجمعيات الإنجليزية ذات المنفعة المشتركة أكثر من تأثرهما بأيديولوجية مثالية مسلم بها . وتتضح فى حزبه التأثيرات الفكرية لجارثى المتعلقة بالوحدة الجنسية ، وتأثيرات الاتجاه الأفريقى للوحدة الذى اشتهر به نكروما عندما كان طالبا :

وفى أوائل سنة ١٩٥٧ ظهر الحزب المتحد من بين طوائف المعارضة فى غانا ، ولكن التنظيم الجديد كان يمثل الأقاليم الداخلية والسلطات التقليدية التى تساندها ، ولما كانت الحكومة مقتنعة تماما بأن المعارضة تمثل تهديدا للوحدة الوطنية وفكرة الوحدة الأفريقية فإنها استمرت فى إسكات أو التضييق على زعامة الحزب الجديد ، وأصبح نكروما أكثر اهتماما بوضع الملكية البريطانية فى الدستور الغانى . ومع أن وظيفة الملكة كانت رمزية تماما ، إلا أنها كانت يمكن أن تعوق أى اتحاد فيدرالى مع الدول الأفريقية غير المنضمة « للكومنولث » . وكان يخشى أيضا أن يفيد الجيش من الخلاف السياسى لكى يزيد من قوته ، ولذلك اقترح حزب مؤتمر الشعب إنشاء جمهورية مشابهة لتلك التى فى الهند — تكون فى داخل الكومنولث ، ولكن يرأسها رئيس تشبه سلطته إلى حد كبير سلطة رئيس الجهاز التنفيذى فى أمريكا والجمهورية الخامسة الفرنسية الجديدة . وطالب الحزب المتحد ، بدلا من هذا ، بخلق مجموعة من الممالك الإقليمية المنتخبة ، على أن يرأسها كبار رؤساء الأقاليم ، وتعادل سلطاتهم بها سلطة رئيس الجهاز التنفيذى الفيدرالى .

وفى عام ١٩٦٠ صوّت الشعب بنسبة سبعة إلى واحد لصالح الدستور الجديد ، وانتخب نكروما رئيسا ، وخولت له سلطة كبح أى نشاط سياسى داخل الجيش . وبهذا أصبحت غانا جمهورية فى أول يوليو سنة ١٩٦٠ وكانت الملكة رئيسة الكومنولث ، ونكروما هو ممثلها فى غانا ، بدلا من الحاكم العام . ولكن ظلت كل ارتباطات الكومنولث الأخرى دون تغيير ، فالرئيس يبقى فى الحكم مدة خمس سنوات ، وفى حالة فقده تأييد الجمعية يصبح من الضرورى إجراء انتخاب عام . وكان من الممكن تغيير الدستور أو توسيع نطاقه ، فى حالة دخول غانا فى اتحاد فيدرالى مع دولة أفريقية أخرى .

وهكذا أصبحت غانا نموذجا، رائداً للدول الأفريقية الأخرى فى الحصول على الاستقلال بالطرق السلمية ، ومع ذلك فلم يكن هذا النموذج

مناسبا كلية للمستعمرات الأخرى التى كانت مشكلاتها وخصائصها ووجهات نظرها مختلفة تماما .

ولقد أوضحت نيجيريا — التى كانت المستعمرة الإنجليزية الثانية التى تحصل على استقلالها — هذه التناقضات ، مع أنها كانت قريبة جدا لغانا ، وخاضعة لنفس الحكم الاستعمارى ، وكانت مستعمرة نيجيريا ومحمياتها — من حيث المساحة — أكبر من غانا بأكثر من أربع مرات ، وعدد سكانها سبعة أضعاف سكان غانا . وكان كلا البلدين يتكون من ثلاثة أقاليم ، بالإضافة إلى رقعة صغيرة تحت وصاية الأمم المتحدة ، ولكن الاختلافات بينهما بالرغم من ذلك كانت واضحة : وبينما كانت غانا تسيطر عليها مستعمرة ساحل الذهب ، وهى أغنى القطاعات وأكثرها تأثراً بالغرب ، ويقطنها غالبية السكان — فقد كانت الأقاليم النيجيرية أكثر ازدحاما بالسكان ومتعادلة تقريبا من الناحية الاقتصادية ، وبالإضافة إلى ذلك فلقد أصبحت كل نيجيريا — ما عدا منطقة لاجوس — تحت الحكم البريطانى فى غضون ستة عشر عاما فقط ، فى حين امتدت السيطرة الأوربية فى غانا ببطء فى غضون أكثر من أربعمائة سنة .

ولم تشهد نيجيريا أية وحدة قبل اتحاد المستعمرات فيدراليا تحت زعامة « اللورد لوجارد » فى سنة ١٩١٤(١) . وكان الهدف من الاتحاد حينئذ هو

---

(١) يرجع النفوذ البريطانى فى نيجيريا إلى جهود (شركة النيجر الملكية) . وفى عام ١٨٩٩ اشترت الحكومة البريطانية جميع حقوق شركة النيجر الملكية ، وقسمت نيجيريا إلى ثلاثة أقاليم إدارية هى : (لاجوس) والمناطق الساحلية أطلق عليه اسم محمية نيجيريا الجنوبية ، ثم الأقاليم الشمالية التى أطلق عليها فيما بعد اسم محمية نيجيريا الشمالية — وعين فردريك لوجارد مندوبا ساميا لنيجيريا كلها ، وظل بها حتى عام ١٩٠٦ ، لكنه عاد إليها ثانية فى عام ١٩١٢ كحاكم لنيجيريا الشمالية ، وفى أول يناير ١٩١٤ ضمت (محمية نيجيريا الشمالية) إلى (محمية نيجيريا الجنوبية) وأصبحت نيجيريا محمية واحدة — وأصبح فردريك لوجارد حاكما عاما لها (المترجم) .

خدمة المصالح الأوربية من الناحية الاقتصادية والإدارية . وأتيح لكل إقليم أن يحتفظ بخصائصه المميزة ، وفى سنة ١٩٢٠ سخر الحاكم الإنجليزى السير هيو كليفورد من الفكرة قائلا :

« إن هذه المجموعة التى تتألف من مقاطعات محلية يعتمد بعضها على بعض ، وتتمتع بالاكتفاء الذاتى ، وتفصلها بعضها عن البعض المسافات وعوامل التاريخ ... والتقاليد ... والحواجز السياسية والاجتماعية و الدينية ، قد تمكنت من الاندماج فى أمة متجانسة(١) » .

ومع ذلك فقد كان المؤتمر القومى لغرب أفريقيا تحت قيادة كسيلى هايفورد يبذل ضغوطا من أجل تحقيق الوحدة ، وأخفقت هذه الحركة فى تعميق جذورها فى نيجيريا ، ولكنها تسببت فى أن تطالب «هاربرت ما كلوى» والمدن السياحية بالتمثيل فى الحكومة . واستجاب الحاكم (كليفورد) لهذا المطلب وأسس مجلسا تشريعيا لنيجيريا فى عام ١٩٢٢ ، وسمح بانتخاب ثلاثة ممثلين أفريقيين : اثنان من لاجوس وواحد من كالابار وكان يسيطر على المجلس التشريعى فى الواقع المعينون بواسطة الحاكم : وهكذا ترتب على منح سلطات جديدة للموظفين — إضعاف نظام الحكم غير المباشر القديم الذى نادى به لو جارد ، والذى كان يعتمد على كبار الزعماء :

ولقد استغرق الانتقال من نظام الحكم غير المباشر والاتحاد الفيدرالى المقصور على الإدارة الأوربية إلى نشأة الدول القومية فقط ثمانية وثلاثون عاماً . وكان النشاط القومى مستقلا فى كل إقليم خلال معظم هذه الفترة ، وكان أنصار الحكم الذاتى يستجيبون لرغبات واحتياجات مناطقهم المحلية أساساً ، ولم تكن حركة التطوير والنمو لذلك متناسقة ، لكنها كانت تسير فى خطوط متوازية . وبينما كانت انجلترا — فى الغرب — تمارس نفوذاً مباشراً واسعاً على قبائل « اليوربا » المنظمة ، فقد وجدت فى الشرق حوالى سبعمائة قرية مستقلة يسكن معظمها قبائل الأيبو (Ibo) وكانت تحكم حكما غير

(١)، اقتبست من «كالو ازرا» : التطور الدستورى فى نيجيريا (كمبريدج ١٩٦٠) ص ٢٦ .

مباشر بينما الشمال كان أمراء « الهوسا » و« الفولانى » يصرح لهم بالاحتفاظ بوظائفهم التقليدية . وهكذا كان من الصعب إطلاق اسم الدولة على نيجيريا حتى يتخلى كل إقليم كيانه المستقل أولا ويتحقق التبادل المشترك بين مختلف الأقاليم . وكان نامدى أزيكوى — وهو أصلا من قبائل الأيبو الشرق لكنه تحلل من القيود القبلية — أول من تعلم فى الولايات المتحدة وأول أفريقى حصل على درجة من جامعة أمريكية معترف بها ، وقد التحق أزيكوى بكلية صغيرة فى عام ١٩٢٥ وأكمل تعليمه حتى حصل على الليسانس من جامعة لينكولن ، وحصل على الماجستير من جامعة بنسلفانيا . وقد تركت التفرقة العنصرية فى جنوب أمريكا ، والمراحل الأخيرة من حركة جارفى فى نيويورك ، وأهداف الجمعية القومية لتقدم الملونين فى نفسه أعمق الآثار . ولما كان أزيكوى مصمما ، فعند عودته فى عام ١٩٣٤ رسم أزيكوى على بذل الجهد لتحرير الزنوج فبدأ بتأسيس صحيفة خاصة ، وأسس حركة الشباب النيجيرى . وأصبحت جريدته التى انتهجت الأسلوب الأمريكى الشديد الإيجاز أكثر من انتهاج منهج الصحافة الإنجليزية المثيرة تحقق ربحاً ولها نفوذ واسع . وسرعان ما اكتسب حركة الشباب النيجيرى أتباعاً لها من بين الأفريقيين الذين ينتمون إلى قبائل متعددة ويعيشون فى لاجوس خاصة من بين شباب الجيل الجديد الذين كان آباؤهم يؤيدون حركة ماكلوى . ولم يسيطر زملاء (أزيكوى) من « الأيبو » على حركة الشباب النيجيرى — لكن نفوذهم كان قويا . ولم يستطع المراقبون التوصل إلى اتفاق بشأن ما إذا كان « الأيبو » الذين رادوا الحركة القومية فى سنيها الأولى هذه يحاولون تحقيق الكيان الذى كانت تفتقر إليه قبائلهم المفككة أو كانوا فقط ينافسون «اليوربا» الأكثر ثراء ، والذين قلدوا بالأوربيين فى الأقاليم الغربية :

وحتى سنة ١٩٤١ كان « اليوربا » قد أكدوا ذاتهم ، وتحت قيادة « أوبافيمى أولوو » — الذى كان مقاولا نشيطاً يعمل فى ميدان النقل المحلى — استطاعوا أن يقودوا حركة الشباب الوطنى ، واختفى مبدأ القبلية المتعددة الذى

كان ينادى به (أزيكوى) ولذا فقد ترك هذا الأخير هذا المجال ، وبدأ يتفرغ لتنظيم حملات صحفية. لكن بعد عودته إلى « أرض الأيبو » الإقليم الشرقى عام ١٩٤٤ كون حركة جديدة هى « المجلس الوطنى لنيجيريا والكاميرون » وكان (أزيكوى) يريد تنظيما قبليا مختلطا — إلا أن عدد أتباعه كل ضئيلا فى الواقع وضم هربرت ماكلوى — حركة لاجوس المناهضة لليوربا التى يتزعمها إلى المجلس الوطنى لنيجيريا والكاميرون الذى أصبح يضم أعضاء يرجع أصلهم إلى أكثر من مائة قبيلة . ومع ذلك فقد كان زملاء (أزيكوى) من « الأيبو » يمثلون المجموعة الوحيدة التى لها صلات قبلية نشيطة . وفى عام ١٩٥٨ طالب المجلس الوطنى لنيجيريا والكاميرون ، بالاستقلال داخل « الكومنولث » ، فى حين ركزت (حركة الشباب النيجيرى) القديمة على القضايا الاقتصادية ، والتمثيل فى الحكومة المحلية والمحافظة على تفوق « اليوربا » .

وعندما تولى حزب العمال البريطانى السلطة فى عام ١٩٤٥ — وافق على مبدأ الحكم الذاتى للمستعمرات إلا أنه لم يكن هناك اتفاق على كيفية وضع هذه الفكرة موضع التنفيذ . وكان الرأى يتجه فى السنوات الأولى لتولى هذا الحزب السلطة - إلى العمل بنصائح الموظفين ذوى الخبرة فى الميدان . وهكذا كانت المبادرة فى نيجيريا فى يد الحكام الذين كان شاغلهم الأساسى هو المقارنة بين الأقاليم المختلفة للدولة ودراسة التفاوت بينها .

وفى ظل دستور ١٩٢٢ لم يكن للشمال أى تمثيل فى المجالس التشريعية فيما عدا الإنجليز الذين يعينهم الحاكم — ولم يبدُ أن أمراء الشمال كانت لديهم رغبة فى إحداث أى تغيير فى هذا المجال ، وفى سنه ١٩٤٢ أغراهم الحاكم السير برناد بوردلون على الاشتراك بالرغم من أنه أحس بترددهم فى التخلى عن عزلتهم ، وحاول الحاكم الجديد فى أثناء الحرب — وهو السير أرثر ريتشاردز الذى عرف فيما بعد باسم لورد ميلفرتون — تهدئة مخاوفهم بضمان استقلالهم الإقليمى داخل اتحاد فيدرالى نيجيرى ، ومع ذلك فإننا إذا نظرنا إلى المتاعب

التى لاقاها ريتشاردز مع الوطنيين فى جامايكا نحس أن انتقاله إلى أفريقيا سنة ١٩٤٤ كان فألا سيئا : وبعد سنة — وبدون تحذير أو استشارة أو اختبار للرأى العام — أصدر (ريتشاردز) دستوراً جديداً وسارع الموظفون الذين يتحكمون فى المجلس التشريعى بالموافقة عليه ، وصدق عليه كلا الحزبين فى البرلمان الإنجليزى بعد نقاش استمر دقائق. وصدر دستور ريتشاردز عام ١٩٤٦ وكان يقضى بتشكيل لجنة فيدرالية تشريعية يعين ٩١٪ من أعضائها عن طريق الحاكم أو بواسطة السلطات المحلية التقليدية . وإلى جانب ذلك كان لكل إقليم مجلسه التشريعى . ومع ذلك فقد كانت وظيفة هذه المجالس الإقليمية استشارية بحتة ، ولا يشغل أى مقعد فيها بواسطة الانتخاب ، أما فى الشمال فقد كان هناك مجلسان تشريعيان : مجلس الرؤساء وكان لكل الحكام الأساسيين والأعضاء الأقل مركزا مقاعد به . ومجلس النواب وتختار السلطات الوطنية أو الحاكم أعضاءه . أما الشرق والغرب فقد كان لكل منهما مجلس نواب تشريعى واحد تنتخب الحكومة ٦٠٪ من أعضائه وتختار المجالس القبلية ٤٠٪ منهم .

ومن البداية عكس الدستور مشكلتين بدأتا تهمان المخططين البريطانيين. فاعتقادهم فى الأصل كان أن القبائل والأمراء هم الحكومة « الطبيعية » ، ولكنهم أيضا كانوا راغبين فى بناء أمة جديدة ، فقرروا خلق أقاليم مصطنعة ، على أن تستوعب هذه الأقاليم الجديدة فى المراحل التحضيرية الأولى السلطات التقليدية ، وتستوعب نظام الحكم القبلى وتستبدل به حكومة إقليمية ، وتنتج مجالا للتدرب على الأساليب السياسية . وبهذه الطريقة فإن الوحدة القومية تستطيع بالتدرج أن تصبح ذات مغزى . وتمكن المخططون الرسميون بحكمة تفادى انتخاب ممثلين للمجالس التى لن يكون لها سلطة تشريعية ، وتغلبوا على هذه المشكلة عن طريق ضمان زيادة عدد المعينين البريطانيين على عدد الرؤساء والزعماء الوطنيين على كل المستويات . إلا أن النتيجة لم تكن مرضية.

وأحس الزعماء الوطنيون والمتعلمون فى الأقاليم الشرقية والغربية بخيبة أمل ، وشعر كثيرون منهم أن وزارة المستعمرات كانت تحاول عن عمد إحباط تجربة الحكم الذاتى ، وكان (ريتشاردز) يعتزم إضفاء الطابع الديمقراطى على السلطات الوطنية حتى تندمج سياسياً بمرور الوقت مع الحركات المدنية البعيدة عن القبلية . وأعلن متحدث باسم المجلس الوطنى لنيجيريا والكاميرون ، وحركة الشباب النيجيرى ، أنهم يرغبون ممارسة الحكم فعلا والمشاركة الفعلية فيه وليس ن إجراء المناقشات فقط . وشكا أولوو من أن تشكيل المجالس الاقليمية كان على أساس عدد الأعضاء الرسميين الذين يتيسر وجودهم فى كل إقليم ، وليس على أساس الرغبة ' الحصول على أكبر نسبة من التمثيل للشعب ، واعتقد البعض أن للرؤساء سيتحالفون مع بريطانيا ضد الجماهير ، وادعى البعض الآخر أن الرؤساء الذين دخلوا مجال السياسات الشعبية سوف يفقدون مكانتهم ، وترتب على عدم زيادة التمثيل النيابى الشعور بالمرارة ، ووافق « أولوو » على أن يعمل مع الدستور رغم أن أتباعه من أعضاء حركة الشباب النيجيرى عاقوا سبيله فيما بعد . وبدأ جناح متطرف يظهر داخل المجلس الوطنى لنيجيريا والكاميرون الذى علت أصوات أعضائه بالشكاوى الشديدة منذ البداية .

وبعد شهرين من إصدار ريتشاردز لدستوره اتهم (أزيكوى) بتشويه الحقائق ، وحينئذ أوقف الحاكم صدورها موقتاً ، إلا أن الشكاوى الوطنية ظهرت فى جرائد أخرى . وحينئذ اختبأ (أزيكوى) وأبلغ ذوى النفوذ أن حياته مهددة ، ولجأ إلى وزارة المستعمرات كى تحميه . وكان ريتشاردز قد فصل أحد الصحفيين بسبب ترويج الأكاذيب ، ولكن قراء الجريدة الذين كانوا أقل خبرة بالإثارة الصحفية انزعجوا لهذا الإجراء ، وادعى (زيك) (Zik) أنه ضحية لمؤامرة استعمارية ، ونجح بذلك فى الاستئثار بحب الجماهير ، واستنكرت بعض الصحف وخاصة صحف حركة الشباب النيجيرى تلفيقاته الضخمة ، واحتدت المشاعر ، وكون مؤيدوه

حركة سميت باسمه ووصفت بأنها حركة أفريقية تحررية وحدوية ، وأنها حركة خلاقة ووسيلة لتخليد جهود « زيك » باعتباره نبياً للكنيسة النيجيرية الوطنية . وكان التأييد القبلى لهذه الحركة الأفريقية كبيرا . ولم يشجع زيك العناصر التقليدية التى كانت تهدد باحباط قضيته الوطنية . وأنكر أنه (المسيح المنتظر) ، ومن الواضح أنه لم يقد الجماعات المتطرفة ، ومع ذلك فإنه لم يكن يحضر الصلاة فى الكنيسة الوطنية التى كان يشبه فيها — كما يشبه فى جريدته — بالسيد المسيح ، وفى الواقع فإن « ازيكوى » كان أكثر اهتماما بجولة محاضرات المجلس الوطنى لنيجيريا والكاميرون فى الشمال فى عام ١٩٤٦ ، وجذب رثاءه فى جنازة ماكاوى التى أصبحت على غير ما كان متوقعاً ذروة الجولة الشمالية — ١٠٠٫٠٠٠ شخص .

لكن تدهورت حركة ازيكوى بسرعة بعد أن عين السير جون ماكفرسون حاكما خلفا لريتشاردز فى عام ١٩٤٨ . وأدى الاعتدال واللباقة والإصلاح العملى ، الذى خططت له وزارة المستعمرات البريطانية فى حكومة العمال ، إلى عودة الاستقرار والتوازن للميدان السياسى النيجيرى ، فتخلى « أزيكوى » عن مقاطعته للمجالس التشريعية ، ووعد (ماكفرسون) بدستور جديد ، وبأفرقة الوظائف الكبيرة ، وتدريب القبائل على الأساليب الديمقراطية ، وإنشاء جامعة وطنية . وأدت الاضطرابات العمالية فى الأقاليم الشرقية إلى ظهور اتجاهات أزيكوى المتطرفة مرة أخرى لفترة قصيرة فى أواخر سنة ١٩٤٩ ، ولكن أزيكوى نفسه ، والمجلس الوطنى لنيجيريا والكاميرون وحركة الشباب النيجيرى — أتاحوا للحاكم فرصة القضاء على الحركة بدعوى عدم شرعيتها بعد أن اتضح أنها مثيرة للفتن .

وافتتح (ماكفرسون) الكلية الجامعية فى ابيدان خلال السنة الأولى ، ومنح بذلك لغرب أفريقيا الإنجليزية أول مؤسسة معتمدة للتعليم العالى ، وزود كل إقليم بوسائل تعليمية أقل مستوى تجرى تمويلها من حصيلة الضرائب المحلية ، وأعلن الحاكم أنه مستعد لإجراء تغييرات دستورية

إذا كانت البلاد راغبة فى ذلك ودرست بعناية تقارير (واتسن) و (كوزى) التى وصلت من ساحل الذهب فى السنة التالية . وفى الوقت ذاته كانت اتجاهات الرأى فى نيجيريا تدرس بعناية شديدة ، وأجريت المشاورات بين كل الأحزاب المهتمة واستغرق ذلك سنتين ؛ وحاول الحاكم الجديد ومجلس الوزراء الذى يرأسه « كليمنت أتلى » القضاء بكل الوسائل على تأثير اتجاهات ريتشاردز الأوتقراطية وهى الاتجاهات التى راجت بصدور دستوره .

وفى خلال المباحثات المطولة الخاصة بالدستور ؛ اتحدت الأحزاب الوطنية النيجيرية من جديد ، وظهرت أخيراً على شكل أحزاب سياسية عاملة ، لكن القومية لم تتعمق جذورها فى الإقليم الشمالى إلا فى هذه المرحلة الأخيرة ، وقبل ذلك وجد المجلس القومى لنيجيريا والكاميرون وحركة الشباب النيجيرى أنصاراً لهم فى المدن فى أثناء تغلغلهم فى المنطقة ، إلا أنهم قوبلوا باستهجان من جانب أمراء « الفولانى » الذين أصبحوا مدينين للحكومة البريطانية بمساندتها لهم : ولم تصبح قومية الشمال فعالة حتى نمت جذورها بين طلاب (الهوسا) الذين لم يذهب أحد منهم للخارج إلا فى عام ١٩٤٥ ؛ وكان أحد هؤلاء هو الحاج أبو بكر تافاوا باليوا الذى شكل مؤتمر شعوب الشمال وتحالف مع الحكام الأمراء : وكان الهدف من تأسيس هذا المؤتمر هو وقف انتشار قومية الجنوب صوب الشمال ، فكانت اتجاهاته تحفظية أكثر منها إصلاحية . ومع ذلك فقد ولد هذا المؤتمر معارضة خاصة به . وحقق الاتحاد التقدمى للعناصر الشمالية أهدافه خلال محاولته كسب تأييد الأقليات المناهضة« للفولانى » مثل (النوبى) ، ووصف المؤتمر الأمراء بأنهم معارضون للاصلاح ومعوقون للديمقراطية : ولقد وجد الاتحاد التقدمى للعناصر الشمالية — فى المجلس الوطنى لنيجيريا والكاميرون حليفاً مستعداً ، حاول أن يستغل المشاعر القبلية كجسر تعبر عليه ليصل إلى السلطة السياسية فى إطار الاتحاد الفيدرالى :

ولقد أدت التطورات السياسية والدستورية الجديدة إلى تحرج مركز المجلس الوطنى لنيجيريا والكاميرون ، وكانت النتيجة التى وصل إليها (أزيكوى) هى أن مؤتمر شعوب الشمال وكتلة (أولوو) كانتا تؤيدان الفيدرالية من أجل تمزيق نيجيريا . ولذا اقترح المجلس الوطنى لنيجيريا والكاميرون إنشاء دولة متحدة تتكون من عشرة أقسام على أساس الجنس أو اللغة . ومع ذلك فقد كان (أزيكوى) يحاول دون جدوى أن يحافظ على الاختلافات المصطنعة بين لاجوس والإقليم الغربى ، وكان يأمل أن يجد تعضيداً من الأقليات فى هذه المناطق لقضيته ، وأن يتحول المجلس الوطنى لنيجيريا والكاميرون إلى حزب على مستوى الأمة يمثل أقاليم متداخلة .

وعارض (أو لوو) هذا الاتجاه بشدة ونظم حزب « جماعة العمل » ليحل محل حركة الشباب النيجيرى القديمة . ونجح الحزب بتنظيمه المتقن وبرنامجه الشامل وحملته الدعائية الواسعة النطاق — فى ضم قبائل (اليوربا) إليه وترك الغرب تحت سيطرة (أولوو)الشاملة. وكان واضحا أن أولوو يؤمن بأن النجاح فى إقليم ما هو إلا الطريق المباشر إلى السلطة السياسية القومية ، ولذلك فإنه استطاع أن يستفيد من نظام الحزب بطريقة أكثر فعالية وواقعية من خصومه . واستطاعت "جماعة العمل — أكثر من أى حزب آخر — أن تطالب بتحقيق الحكم الذاتى اعتمادا على مركزها الثابت فى الإقليم الغربى ، وكان نجاح « أولوو » عاملا فعالا فى تغليب الاتجاه الفيدرالى الذى ساد فى نيجيريا فى النهاية ، وفى هذه الأثناء كان الطلب الرئيسى للمجلس الوطنى لنيجيريا والكاميرون — الخاص بمراجعة الدستور — يحظى بالفعل باهتمام الحاكم « ماكفرسون » ، وجاءت نتائج الاستفتاء لتؤيد الفيدرالية تأييدا ساحقا ، وكان ذلك بالطبع ضربة قاصمة لبرنامج المجلس الوطنى لنيجيريا والكاميرون . ولقد كان (أزيكوى) أكثر وطنية ، ولكن (أولوو) الذى كان سياسيا إقليميا كان أكثر واقعية .

وصدر دستور (ماكفرسون) الذى طبق لفترة قصيرة فى التاسع والعشرين

من يونيه عام ١٩٥١ ، ولقد أسلم هذا الدستورنيجيريا إلى اتحاد فيدرالى أقوى مما كان (ريتشاردز) يرغب فى تحقيقه ، وترسم الدستور خطى النظام الكندى فى خلق حكومة مركزية تتمتع بكل السلطات بهدف حماية الأقاليم والقضاء على الاتجاهات الانفصالية . ولقد أثبت هذا النظام أنه لايناسب نظام الأحزاب الإقليمية ، وبذلت الجهود بهدف تمثيل كل اتجاهات الرأى فى نيجيريا إلا أن الاقتراحات التى قدمت لتحقيق ذلك كانت غريبة وغير عملية وتحولت الآمال إلى سخط ، ثم إلى خلاف جدلى ، ثم إلى خيبة أمل مرة .

وقابلت بريطانيا — محاولات الجنوبيين للاستقلال فى عام ١٩٥٦ — بالتحفظ ، وخشى مؤتمر شعوب الشمال من سيطرة المتطرفين المتهورين على إقليم الشمال . وأدت اجتماعات الطوائف السياسية المنافسة فى المدن الشمالية إلى حدوث هياج شديد وشغب فى (كانو) ، وأضحى واضحا أن الدستور الجديد غير عملى ، وأنه لا يقدم حلا لمشكلات نيجيريا .

واتبعت الحكومة البريطانية — فى هذه المدة — اتجاها جديداً فى المفاوضات الدستورية ، إذ استدعى قادة الأحزاب إلى لندن سنة ١٩٥٣ ، ثم اجتمعوا فى لاجوس مرة أخرى فى أوائل السنة التالية ، وبعد سلسلة من المفاوضات الهامة بين كبار السياسيين ظهر الدستور الجديد إلى حيز الوجود ، وعاد إلى الحكومات الإقليمية سلطانها فى الأول من أكتوبر سنة ١٩٥٤ ، وجرت الانتخابات الفيدرالية بمنأى عن المنافسات الإقليمية : وعادت للأقاليم مسئولياتها الاقتصادية . وخدماتها العامة ، وأصبحت (لاجوس) عاصمة فيدرالية منفصلة عن أى إقليم ، وحدد عام ١٩٥٦ لمنح الحكم الذاتى للبلاد ، وحتى هذا التاريخ تكون قد درست التطورات المقبلة اللازمة (*) .

(*) نيجيريا مقسمة إلى ثلاث مناطق بالإضافة لمنطقة لاجوس ، وهى الإقليم الشمالى (٣٠ مليون نسمة) ، والإقليم الشرقى (الأيبو — ١٢ مليون نسمة) ، والإقليم الغربى (اليوربا ١٠ ملايين نسمة) ... المترجم

ونجحت هذه الحلول الجزئية الجديدة التى تشبه تلك الموجودة فى دستور الولايات المتحدة ، وسارت الأمور حسب الجدول الزمنى — إلا أن التنفيذ تأجل سنة واحدة بموافقة نيجيريا . وبالتدريج تولى المجلس التشريعى الفيدرالى السيطرة على السلطة السياسية ، وتحسنت العلاقات مع بريطانيا سريعا : وأسفرت زيارة الملكة لنيجيريا فى عام ١٩٥٦ عن تأييد جميع الأحزاب لكل من الملكة ولمثل الكومنولث العليا . وعقدت المؤتمرات النهائية من أجل الاستقلال فى لندن خلال عام ١٩٥٧ :

وكان ضعف رئيس الجهاز التنفيذى للاتحاد يمثل خطورة كبيرة ، ولم يكن دستور ماكفرسون يقضى بخلق منصب كهذا ، بسبب أن الحاكم البريطانى كان يعهد إليه بتصريف الأمور ، ولأن أى إقليم لم يكن يقبل مرشحا من إقليم آخر . وكانت تعديلات عام ١٩٥٤ تقوم على أساس افتراض حصول حزب واحد على الأغلبية ، إلا أنه لما كانت هناك ثلاثة أحزاب إقليمية متساوية تقريبا — فإن هذا لم يحدث ، ولذلك فقد قضى المؤتمر النهائى بتعيين رئيس وزراء فيدرالى يقوم بنفسه بتعيين مجلس وزرائه ، وأصبح فى الإمكان تشكيل حكومة ائتلافية يشترك فيها جميع الأحزاب : واتفق على أن يكون الحاج أبو بكر تافاوا باليوا أول من يشغل منصب رئيس مجلس الوزراء :

وحددت الحكومة الجديدة الثانى من إبريل ١٩٦٠ لإعلان الاستقلال : ولم تعلق بريطانيا على ذلك بسبب التردد ومشكلة نقص التعليم فى الشمال : وفى سنة ١٩٥٩ كانت علامات التقدم وروح التعاون الفيدرالى الخالص تبعث على الأمل ، ولهذا اتفقت كل الأحزاب على بدء فترة الانتقال من أول أكتوبر سنة ١٩٦٠ ، وكرست الفترة السابقة على الاستقلال أساساً لإقامة جهاز برلمانى فعال يناسب الوضع الجديد ، والإعداد للتوسع فى التعليم ، والتنمية الاقتصادية ، وتنظيم القوانين السالفة . واستمرت العلاقات الفيدرالية تمثل الخطر الأكبر : وخشى كثيرون من المراقبين والسياسيين من ظهور

الروح الانفصالية التى لم يعالجها هذا الدستور ذا الصبغة الأمريكية . إلا أن الجميع حرصوا على تفادى وقوع مثل ذلك ، وتعود السياسيون والناخبون على الأساليب البرلمانية البارعة والوصول لحلول وسط .

وكان مجلس الوزراء ، قبل الاستقلال ، وبعده ، يمثل تحالفا بين كتلة مؤتمر شعوب الشمال وكتلتى المجلس الوطنى لنيجيريا والكاميرون ، والاتحاد التقدمى للعناصر الشمالية . وقد نشأ هذا التحالف من إحساس هذه الأحزاب بضرورة الوحدة الوطنية ، ومن الاتصالات الشخصية والرغبة المشتركة فى الحد من نشاط حزب جماعة العمل المحكم التنظيم الذى تسيطر عليه (اليوربا) ويتزعمه (أولوو) .وكانت كل الأحزاب تفضل الارتباط الفعال بالكومنولث ؛ لأن هذا الارتباط كان يسهم فى تأكيد الشعور العام بالولاء . ولقد كان هناك اتفاق عام على ضرورة تحقيق الديمقراطية الوطنية التى تقوم على زيادة فرص التعليم — إلا أن أمراء الشمال لم يكونوا يتعجلون تحقيق هذا وفى نفس الوقت فإن ساردونا (Sardauna) الذى كان له نفوذ واسع فى سوكوتو — ، والذى كان مفخوراً بواقعية ودقة تقديراته السياسية — حرص على عدم تشجيع ظهور أى أفكار ، عقائدية أو ثورية ، بين الأرستقراطيين الآخرين .

وتمثل السياسة الخارجية لنيجيريا واقعية يمكن مقارنتها بتلك الواقعية التى اتسمت بها السياسة الداخلية . ويبدو أن كل الأحزاب كانت تعرف أن للبلاد وضعاً فريداً يرجع إلى كبر مساحتها ، والتباين الكبير بين أجزائها . ولذا فإن نيجيريا كانت أقل من غانا اهتماما بمبادىء الوحدة الأفريقية . ويحس الكثيرون أن مثل هذا التحالف الفيدرالى كان يمكن أن يخلق مشكلات فيدرالية أكبر من تلك التى لدى نيجيريا . وكانت الحكومة تدرك أن سياستها يجب أن تقوم على نوع من التصور الدبلوماسى ، والتوازن الداخلى ، وعلى مكانتها باعتبارها أكبر دولة أفريقية مكتظة بالسكان . وعلى النقيض من هذا فإن (جماعة العمل) كانت تطالب بالمساحة بقدر أكبر فى ميدان سياسات القوى .

ونيجيريا — بمجموع سكانها الكبير ، ومجتمعها المتنوع ، ودستورها

الذى يعد من أكثر الدساتير تعقيدا فى الكومنولث الاستوائى — تختلف اختلافا بينا عن سيراليون التى تعتبر أصغر عضو فى الكومنولث وأكثرها حداثة : ففى هذه المستعمرة الساحلية (سيراليون) يوجد نحو ١٢٠,٠٠٠ كريولى ، كان يرجع نصفهم فى الأصل إلى العبيد السابقين الذين حرروا ، فى حين يرجع النصف الآخر إلى العناصر التى اندمجت فيهم من القبائل المجاورة ، ويعيشون حياة أوربية ، ويعملون بالتجارة فى المستعمرة الساحلية ، فى حين سكنت فى المناطق الداخلية من المحمية قبائل أفريقية يزيد عددها على الكريولى بنحو خمس عشرة مرة ، وتخضع لسلطة الرؤساء التقليديين . وبعد عام ١٩٢٤ دخل بعض كبار الرؤساء المجلس التشريعى للمستعمرة ، إلا أن القوانين والإدارة وعمليات التنمية فى المناطق الداخلية كانت تختلف عنها فى المناطق الساحلية — ولقد نمت القومية ببطء نسبى إلى حد ما ، ويرجع ذلك أن الحكومة البريطانية لم تحاول جادة تشجيع الإقليميين على الاندماج معا ، ولأن الكربوليين كان يهمهم الاحتفاظ بمراكزهم السياسية والتجارية الممتازة نسبيا بالنسبة للمحمية .

وبنى ميناء « فريتون » وهو أفضل ميناء فى غرب أفريقيا فجأة فى أثناء الحرب العالمية الثانية.ولتشغيل الميناء استورد عمال من المحمية ، وأدى اتصالهم بالكريوليين إلى حدة المنافسة بين المستعمرة والأقاليم الداخلية . وزاد عدد الأعضاء الأفريقيين فى المجلس التشريعى فى عام ١٩٤٣ ، إلا أن اقتراح الحكومة الخاص بزيادة اشتراك ممثلى المحمية فى المجلس أحدث أزمة عاقت أى تطور آخر . وفى عام ١٩٥١ أصدرت بريطانيا دستوراً جديداً وظل الجهاز التنفيذى مؤلفا من البريطانيين ، إلا أن المجلس التشريعى أعيد تشكيله فصار يضم سبعة موظفين بريطانيين واثنين من التجار البريطانيين كلهم بالتعيين ، أو سبعة أعضاء عن المستعمرة ينتخبون بواسطة أصحاب الأملاك ، وأربعة عشر عضواً آخر معظمهم من الرؤساء وينتخبون بواسطة المجالس المحلية فى المحمية .

وقوى — تقدم غانا نحو الاستقلال — الشعور الوطنى الذى اتضح فى ثورة الكريولى الأولى ضد الرؤساء فى عام ١٩٥٥ ، وفى الاضطرابات التى وقعت فى المحمية بعد سنة من هذا التاريخ. وقضى التعديل الذى أجرى عام ١٩٥٧ على الدستور بزيادة عدد الأعضاء المنتخبين فى المجلس التشريعى ، وتشكيل مجلس وزارى مسئول ليحكم البلاد حكما ذاتيا . ومن بين الأعضاء الواحد والخمسين فى المجلس التشريعى كان أربعة عشر يمثلون المستعمرة ، وخمسة وعشرون يمثلون المحمية ، ويختار هؤلاء عن طريق الانتخاب العام ، أما الأعضاء الاثنا عشر الباقون فكانوا من الرؤساء ، فقد كانوا ينتخبون انتخابا غير مباشر عن طريق مجالس المحمية ، ونقص عدد الأعضاء الرسميين إلى أربعة ، وأصبحت السلطة التنفيذية فى يد السير ميلتون مارجاى وهو من أهل المحمية. وكان قد تقاعد بعد أن عمل كطبيب فى الإدارة الطبية لحكومة المستعمرات . وحصل (حزب الشعب) — الذى يتزعمه — على الأغلبية فى التصويت ، على أحد البرامج السياسية المتحفظة نسبيا . وكان هذا البرنامج يطالب بتحقيق الاستقلال فى عام ١٩٦٢ . ونتيجة للجهود غير العادية التى بذلت للإسراع باستقلال البلاد حصلت سيراليون على حريتها ، وأصبحت عضوا فى الكومنولث البريطانى قبل التاريخ المحدد بعام ، وكان ذلك فى ٢٧ أبريل عام ١٩٦١ .

وكانت التنمية الناجحة فى سيراليون تعتمد على تحقيق مطلبين أساسيين ، يتصل المطلب الأول بعمليات التنقيب الفردى عن رواسب الألماس النهرية .

وكان القانون يلزم ببيع الألماس بأثمان ثابتة لشركة دى بيرز (*) إلا أن

(*) تأسست هذه الشركة فى سنة ١٨٨٠ بهدف استغلال مناجم الألماس ، وأسهم الاستعمارى البريطانى (سيسل رودس) بنصيب كبير فيها ، وعين سكرتيرا لهذه الشركة ، فاستغل منصبه هذا وأرباحه من التعدين لتثبيت أقدام الإنجليز فى جنوب أفريقيا. ويمثل الألماس ٦٥ ٪ من حصيلة صادرات سيراليون (المترجم) .

عمليات التسويق ، غير القانونية كانت منتشرة ، ولم تكن تحصل أية ضرائب على هذه العمليات ، وبالتالى كان كثيرون من سكان سيراليون يتطلعون إلى القضاء على مهربى البضائع والسماسرة الاستغلاليين ، وإنشاء شركات التسويق التعاونية أو الوطنية . وكان المطلب الثانى هو ضرورة الإسراع فى التوسع فى التعليم وتوحيد القوانين وتحقيق الإدارة الديمقراطية فى المحمية السابقة .

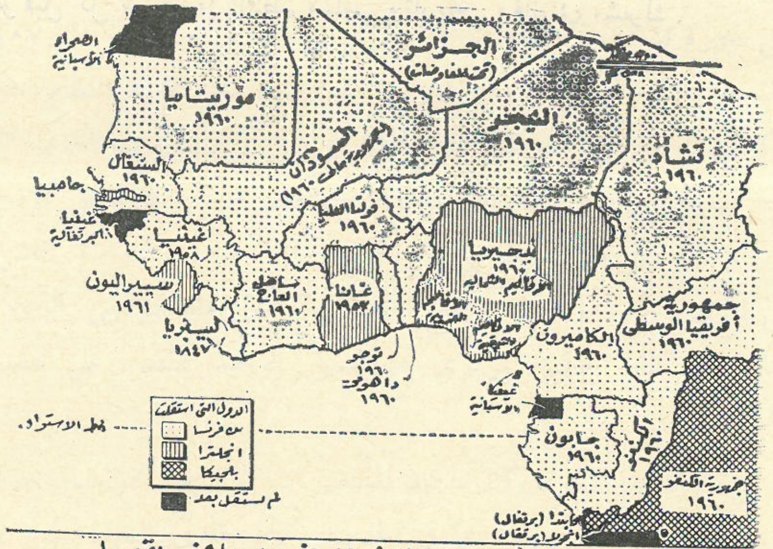

القوميـة والاستقلال فى غرب افريقيا

وفيما عدا غامبيا — التى كانت عبارة عن مقاطعة صغيرة محاطة بأرض أجنبية والتى لم يكن مستقبلها قد تحدد بعد — تحولت إمبراطورية غرب أفريقيا البريطانية إلى ثلاثة أعضاء ذوى سيادة فى الكومنولث (*) ، اختار اثنان منها النظام الملكى ، واختار الثالث النظام الجمهورى . وتعتبر سيراليون

(*) استقر نظام الحكم فى هذه البلاد كما يلى : فقد استقلت (ساحل الذهب) فى ١٩٥٧ باسم (جمهورية غانا)، ونيجيريا فى ١٩٦٠ وقام بها نظام جمهورى فيدرالى ، وسيراليون فى ١٩٦١ وأعلن بها النظام الجمهورى فى عام ١٩٧١ (المترجم) .

أكثر اعتماداً على الكومنولث من الناحية الاقتصادية بسبب صغر حجمها. ويرجع اشتراك نيجيريا فى الكومنولث إلى أسباب حيوية ، هى الولاء والاحترام، فى حين أن غانا — باعتبارها الدولة الرائدة التى كافحت بمرارة من أجل مركزها — قد أصبحت أقل ارتباطا بالجماعة الدولية ، ومع هذا فان الكومنولث يعتبر بالنسبة للأعضاء الثلاثة مصدرا لرأس المال ، وعونا له على تسويق حاصلاتها عن طريق ما يكفله للأعضاء من ميزات جمركية ، وهو قبل كل شيء رمز لتنظيم سياسى وتاريخى وقانونى مشترك .

٢٣
نحو مجتمع جديد

وضعت الحرب العالمية الأولى النظام الاستعمارى الفرنسى موضع اختبار عسير ، فمنذ سنة ١٩٠٥ كانت مناطق غرب أفريقيا ، من السنغال حتى بحيرة تشاد ، خاضعة لنظام مركزى بيروقراطى . وبعد عام ١٩٠٧ خضعت المنطقة الواقعة ما بين بحيرة تشاد وشمال نهر الكونغو لنظام حكم مركزى مشابه . بيد أنه كان أقل فاعلية ، وكانت الامتيازات الخاصة التى سيطرت على شمال نهر الكونغو أقل قوة ، وأقصر عمراً ، بل وأقل ثمرة عن نظيراتها فى الكونغو البلجيكى . ولكن مضار هذه الامتيازات انتشرت على نطاق واسع ، وكانت موضع استنكار الرأى العام الفرنسى الذى بدأ يعتقد بأن نظام الحكم المركزى هو السبيل الوحيد للقضاء على الفضائح الاستعمارية .

ومن الناحية النظرية كان سكان المستعمرات الأفريقية الفرنسية يتحولون إلى مواطنين فرنسيين ويندمجون فى الجمهورية على المدى البعيد (*) : وفى أثناء ذلك كانت الحكومة الفرنسية فى غرب أفريقيا — تسيطر عليها بيروقراطية مستقلة ، تساندها السلطات المسلمة القوية (**) . ولم تكن هذه الحكومة تواجه المشكلات العملية التى تنتج من أى استيعاب حقيقى أو حكومة ممثلة .

(*) بنيت السياسة الاستعمارية الفرنسية فى أفريقيا على بعض المبادىء الدائمة فى مظهرها التى أعلنتها الثورة الفرنسية — من ذلك نظرية الاستيعاب التى تستند إلى أن جميع سكان المستعمرات يجب أن يكونوا "مواطنين فرنسيين"، وترتب على هذا صبغ المستعمرات بالصبغة الفرنسية عن طريق فرض ثقافة الفرنسيين ولغتهم وتقاليدهم ونظمهم الاجتماعية والسياسية على الأفريقيين . (المترجم) .

(**) كان للعرب نشاط ملحوظ فى هذه المنطقة فى غرب أفريقيا خلال العصور الحديثة واستطاعوا أن يكونوا ممالك زاهرة لها تاريخها وحضارتها فى هذا الجزء من أفريقيا (المترجم) .

وقد وجد هذا الانقسام بين النظرية المجردة والممارسة الفعلية أيضاً فى أفريقيا الاستوائية الفرنسية ، مع فرق واحد وهو أن سكان أفريقية الاستوائية كانوا قليلى العدد مبعثرين ، ولم يخضعوا للسلطات الإسلامية القوية إلا نادراً ، ونتيجة لذلك كانت الإدارة الفرنسية أقل فاعلية . وظلت كل من المجموعتين الاستعماريتين الفرنسيتين (*) تحكم حتى عام ١٩٤٠ طبقاً لفكرة واحدة ، وبقيت غرب أفريقيا كمصدر احتياطى للأيدى العاملة الضرورية للاقتصاد الفرنسى الحضرى ، كما اعتمد الجيش الفرنسى اعتماداً كبيراً على المجندين الأفريقيين لملء صفوفه ، ولما كانت أفريقيا الاستوائية لا تستطيع الإسهام فى ذلك مثل غرب أفريقيا ، بسبب قلة عدد سكانها ، فقد تحولت إلى ميدان للنزاع بين أصحاب الامتيازات الاستغلاليين وجماعات الإنسانيين .

وهكذا كانت اليد العاملة هى المشكلة الأساسية فى كل من أفريقيا الغربية الفرنسية وأفريقيا الاستوائية الفرنسية — فبينما كان غرب أفريقية مورداً للعمالة ، كانت أفريقيا الاستوائية تفتقر إليها ، وكانت الوسيلة الشائعة فى كل أفريقيا الفرنسية فيما بين الحربين العالميتين للتغلب على هذه المشكلة هى السخرة الإجبارية . وكان العمال يجندون للعمل فى الأعمال العامة وخاصة فى مشروعات النقل ، إلا أن نظام السخرة للعمالة الخاصة التى كان يحتاج إليها كل من أصحاب الامتيازات والمشروعات الخاصة فى أفريقيا الاستوائية لم يكن معروفاً . ومع أن هذا النظام لم يكن بالضرورة رشيداً أو ناجحاً ، فانه كان يناسب غرب أفريقيا بوجه عام ومع ذلك فقد فشل تطبيقه فى الاتحاد الفيدرالى فى أفريقيا الفرنسية الاستوائية بسبب عدم وجود عدد كاف من الأفريقيين يمكن إجبارهم على العمل . على أن الخط الحديدى بين الكونغو والمحيط والذى ترتب عليه خفض الطلب على الأعداد الكبيرة من الحمالين لم يستكمل حتى عام ١٩٣٥ — وعرفت الأعمال العامة والإصلاحات الضئيلة تنفيذ مشروعات الامتياز .

(*) يقصد أفريقيا الغربية الفرنسية وأفريقيا الفرنسية الاستوائية (المترجم) .

وقد لفت كثير من الرحالة — وخاصة رينيه ماران فى عام ١٩٢١ وأندريه جيد فى عامى ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ الأنظار إلى التناقض فى السياسة الاستوائية ، إلا أن الاستياء من هذه السياسة لم يتحول إلى حركة فعالة من أجل إصلاحها . وصممت فرنسا فى عام ١٩١٩ على تطبيق نظام التجنيد الإلزامى فى الجيش فى المستعمرات . وكان ارتفاع عدد الضحايا فى الحرب الأوربية قد أضعفت القوة العسكرية للبلاد الأم ، التى كان معدل نمو سكانها أقل من معدل النمو فى كل من ألمانيا وبريطانيا . فوقع عبء المشروع الجديد للتجنيد على عاتق غرب أفريقيا ، خاصة السنغال ، وكان الذكور الأفريقيون يستدعون للخدمة فى سن التاسعة عشرة ، ولكنهم كانوا يقضون ثلاث سنوات فى الخدمة العسكرية الفعلية بدلا من ثمانية عشر شهراً كان يقضيها الفرنسيون ، وكانت النتائج غير مرضية ، وليس كما كانت تتوقع باريس ، ورفض تسعة أعشار الرجال الذين فى سن الخدمة العسكرية لأسباب طبية ، أما الذين قبلوا فقد أثبتوا أنهم غير صالحين للحياة العسكرية فى مناخية مغايرة لبلادهم ، وكان يموت جندى من بين كل ثمانية فى الخدمة العسكرية فى فرنسا ، أو الهند الصينية ، أو سوريا ، ومن بين كل اثنى عشر جندياً كان يصاب واحد بالسل . أما الذين عاشوا فقد أصبحوا مثل الأوربيين وتأقلموا على الحياة فى الثكنات ، وعادة ما كانوا يبقون فى فرنسا كعمال غير مهرة أو أنصاف مهرة . وبعض الذين عادوا منهم إلى أوطانهم كانوا يحسون بالقلق ، وكان ينظر إليهم بعين الشك والاستنكار فى المجتمع الأفريقى . ونتيجة لذلك انفصل المجندون إلزامياً عن أوطانهم ، وظهرت طبقة جديدة تعتمد على الاقتصاد والمجتمع الأوربى ؛ وإن كانت هذه الطبقة لم تستوعب فى هذا المجتمع بدرجة كاملة .

وكانت هذه المجموعة شبه الأوربية تضم أيضاً عدداً ضئيلا من الأفريقيين المتعلمين ، أو من الناحية النظرية كان نظام التعليم الحكومى يعمل على نشر اللغة الفرنسية بين السكان الأفريقيين ، ولكنه من الناحية

العملية خلق طائفة قليلة من الأفريقيين الصالحين للخدمة المدنية . وكان معظم هؤلاء مستوفين لشرط تعلم الفرنسية الضرورى للتعيين فى المناصب الرئيسية. أما الباقون فكانوا يلتحقون بالأعمال الإدارية الحكومية، أو ينضمون إلى طائفة الجنود القدامى الذين تشبهوا بالأوربيين .

وهكذا أخفقت الأحلام الأولى للامبراطورية التى كانت تهدف للتقدم فى التجارة وتحقيق رفاهية . وكان الفرنسيون لا يرغبون فى استثمار أموالهم فى مشروعات طويلة الأمد أو محفوفة بالمخاطر من أجل السودان (١) ومع ذلك فبعد احتلال الجيش للغابات المطيرة فى أفريقيا الغربية ظهر الاهتمام بالزراعة – وبالإضافة إلى مزارع الفول السودانى فى السنغال ، ظهرت مزارع الكاكاو والبن والموز فى ساحل العاج ، وزيت النخيل فى داهومى والموز فى غينيا ، وسرعان ما بدأ الأفريقيون يقلدون الزراع ، ولذا ارتفع الإنتاج الزراعى بسرعة . وبنمو التجارة حصلت الحكومة على دخل يكفى لتمويل مشروعات الموانىء والسكك الحديدية ، وفى عام ١٩٣٠ وصل طول خطوط السكك الحديدية الممتدة بين غينيا والسنغال وداهومى وساحل العاج إلى ٤٠٠ أو ٥٠٠ ميل فى الداخل . وبالرغم من أن السودان الفرنسى كان إنتاجه مما تحتاج إليه فرنسا قليلا – فإنه كان من الممكن الحصول على مصادر جديدة للعمالة منه ، وأصبح فى الإمكان القيام بإصلاحات داخلية واسعة .

وفى نهاية الحرب العالمية الأولى منحت عصبة الأمم لفرنسا حق الانتداب على اثنتين من المستعمرات الألمانية السابقة ، وهما : معظم الكاميرون ، وأقل من نصف (توجولاند) . على حين أدمجت مساحة ضيقة من الأرض على طول الحدود القريبة لكل من المستعمرتين فى المناطق الإنجليزية المتاخمة فضمت مقاطعة الكاميرون إلى نيجيريا وغرب توجو إلى ساحل الذهب ؛ ولكن المناطق الفرنسية ظلت تمثل كيانات منفصلة . وفى هذه المناطق الأخيرة

(١) المقصود المناطق الواقعة فى غرب أفريقيا والتى أطلق عليها اسم (السودان الفرنسى) وليس سودان وادى النيل – انظر الخريطة (المترجم) .

كانت أساليب الحكم والسياسات الإدارية تماثل الأساليب والسياسات المطبقة فى أفريقيا الغربية والاستوائية الفرنسية ، وكان المطلب الوحيد لعصبة الأمم هو منع الاحتكارات ، ولم تنضم أى مستعمرة من المستعمرتين الموضوعتين تحت الانتداب إلى المستعمرات الفيدرالية الفرنسية ، إلا أن قرارات باريس كانت تطبق دون تمييز على كلا النوعين من المستعمرات .

ولم تحدث تغيرات دستورية هامة فى أفريقيا الفرنسية فى فترة ما بين الحربين . واستمر رجال الإدارة المركزية فى (داكار) و (برازافيل) فى تصريف الأمور واتخاذ القرارات (*) . وتحسنت السكك الحديدية ، ونمت الزراعة فى المنطقة الساحلية ، وضعفت الامتيازات فى حوض الكونغو ، وكان ذلك راجعا إلى ظروف الكساد أكثر مما يرجع إلى الإصلاحات ، ولكن ظلت السخرة ، ونظام العمالة الإجبارية وانفصال طبقة صغيرة من المتعلمين (أطلق عليها اسم النخبة الممتازة) دون تغيير . (**) وبقيت المنطقة الاستوائية تعانى من ضآلة التمويل وسوء الإدارة ، وظل غرب أفريقيا يحكم حكما فاشستيا ، ويعانى من مشكلات العمالة ، بالإضافة إلى المشكلات الاقتصادية. وفى ظل هذه الظروف اندلعت الحرب العالمية الثانية ، وزادت صادرات المنطقة لفرنسا زيادة سريعة فى بادىء الأمر ، ووجهت عناية كبيرة لدعم القوة العسكرية للمستعمرات ، وزاد نطاق التجنيد الإلزامى والسخرة بدرجة كبيرة. وحين استسلمت حكومة فرنسا لألمانيا – بقى معظم أصحاب السلطة من موظفى الحكومة لنظام الحكم فى فيشى . وبالرغم من أن غرب أفريقيا قد انسحبت

(*) حين لجأت فرنسا إلى تجميع مستعمراتها فى وحدات فيدرالية لتسهل إدارتها أصبح لكل مستعمرة منها حاكم مسئول أمام الحاكم العام فى (داكار) المختص بأفريقيا الغربية الفرنسية والحاكم العام فى (برازافيل) فيما يتعلق بأفريقيا الاستوائية الفرنسية ، وكان البرلمان الفرنسى هو الذى يصدر جميع التشريعات الخاصة بالمستعمرات ، وعلى حكام المستعمرات أن يصدروا الأوامر المحلية بتنفيذ هذه التشريعات (المترجم) .

(**) أدت سياسة (الفرنسة) إلى خلق هذه القلة من الأفريقيين التى استوعبت الثقافة الفرنسية وقد منحتها فرنسا امتيازات ليتخذ منها حلقة وصل بين الأفريقيين والمستعمرين الفرنسيين (المترجم) .

من معسكر الحلفاء ، فإنه لم يسمح للسلطات الألمانية على الإطلاق بالدخول إلى داكار ، العاصمة الاستراتيجية لغرب أفريقيا الفرنسية ، وأصبحت الحدود مع المستعمرات البريطانية تخضع لهدنة غير رسمية . ومع ذلك فإن من بيدهم الأمور فى أفريقيا الاستوائية حولوا ولاءهم من فيشى إلى القائد الفرنسى الحر المنفى ، الجنرال شارل ديجول . وربما كان الموظفون المنسيون طويلا فى (برازافيل) والذين كان معظمهم أقل مركزا ولم يكونوا مرموقين كالموظفين فى داكار — أكثر استعدادا للتضحية بفرصهم فى الترقى والمنح الحكومية .

وكان فيليكس إيبو الذى ولد فى غينيا الفرنسية هو أول من أيد ديجول تأييدا فعليا ، وأسهم فى دعم مركزه الاستراتيجى . وكان (فيلكس) حاكما على تشاد وشغل أعلى منصب أتيح للأفريقيين الزنوج فى الوظائف الفرنسية . وتطوع أهالى أفريقيا الاستوائية للدفاع عن قضية الحلفاء ، ووافقوا على زيادة أعمال السخرة ، ورحلوا من بلادهم إلى مقر القيادة العسكرية الفرنسية . ونجح العمل السريع المشترك من تشاد والكونغو ونيجيريا ، فى إنقاذ الكاميرون والجابون من سيطرة حكومة فيشى ، وساعدت الطرق التى أنشئت حديثا — بين برازافيل والكاميرون ونيجيريا — على تركيز القوات فى تشاد ، واستطاع الكولونيل لكليرك أن يندفع بالقوات الفرنسية بسرعة إلى ليبيا عبر ما يقرب من خمسمائة ميل من الأرض الصحراوية . وفى أواخر عام ١٩٤١ اشتبك بقواته التى كان ٨٤ ٪ منها من الأفريقيين مرة أخرى فى معركة مع قوات المحور .

ورفع دى جول — إيبو إلى منصب الحاكم العام فى برازافيل ، وأعاد تنظيم الاتحاد الفيدرالى الاستوائى من أساسه ، ونظم النشاط التعدينى ونظام استثمار مزارع المطاط والقطن . كما أعد النظام المصرفى لخدمة الحكومة فى فترة الحرب . وألغيت الامتيازات ، وأعيد مشايخ القبائل التقليديون للحكم وعمل « أيبو » على القضاء على الصفوة البيروقراطية لكى تحل محلها القيادات

الشعبية . وتم تعيين عدد من القضاة الأفريقيين ، وعدلت القوانين العرفية ، ووضعت أسس نظام تعليمى واسع النطاق ، وأصبحت الصناعة تحت إشراف الوطنيين ، وتحول الزراع الأوربيون إلى مجموعة لتعليم الخاصة من الفلاحين. وشجع المهاجرون ، سواء من الأحرار أو من العبيد المحررين ، على اصطحاب أسرهم معهم . وكان أثر هذه التنظيمات عميقا — فقد ارتفعت معنويات الأفريقيين وتحطم النظام الإدارى الفرنسى التقليدى الاستعمارى ، وتسببت الحرب فى انخفاض مستوى المعيشة الفردى ، ولكن منذ عام ١٩٤٥ كان التحمس من أجل التقدم فى المستقبل كان قد تأصل فى النفوس ، وأثبتت الحكومات الإقليمية والسلطات المحلية — بعد أن تدعمت وتخلصت من نظام الحكم المركزى الصارم السابق — أنها أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات الإقليمية ، وأكثر حرصا واهتماما بمتطلبات الأفريقيين المنتشرين هنا وهناك. ووضعت الأسس القانونية للاتجاه الاستعمارى الجديد فى مؤتمر الإداريين والسياسيين الفرنسيين الأحرار الذى عقد فى برازافيل فى يناير عام ١٩٤٤ . ولم يمثل الأفريقيون فى المؤتمر ، وكانت مقترحات المؤتمر السياسية تتسم بالتحفظ ، وشملت هذه المقترحات تحقيق مبدأ التدريج فى التمثيل واللامركزية الحكم فى المستعمرات دون أية حقوق فى الانفصال أو الحكم الذاتى ، إلا أن المقترحات الاقتصادية والاجتماعية كانت تقدمية إلى حد ما ، وشملت المطالبة بالتخطيط المنسق لتنمية الموارد وتطوير الصناعة ورفع مستويات المعيشة ، وتوسيع قاعدة الخدمات التعليمية والطبية . وكان تأثير آراء (إيبو) وجهود أفريقيا الاستوائية زمن الحرب واضحة من مقترحات مؤتمر برازافيل (*)

(*) كان موتمر برازافيل اقناعا لحكام المستعمرات الفرنسية ورجال الإدارة وبعض أعضاء البرلمان وممثلى اتحادات الشركات التجارية — وقد استبعد المؤتمر كل اتجاه نحو تحرر المستعمرات من ارتباطها بفرنسا لكنه أشار بتمثيل المستعمرات على نطاق أوسع فى الجمعية الوطنية والمجالس المنتخبة تقديرا لتضحياتها فى الحرب . وأهم قرارات المؤتمر هى التى اتجهت لعلاج المشكلات الاجتماعية ، وما يتعلق بالتعليم والاقتصاد (المترجم) .

وتوفى « إيبو » فى عام ١٩٤٤ . واستولى ديجول على السلطة فى فرنسا بعد التحرير ولكنه أبعد عن منصبه فى عام ١٩٤٦ إثر قيام الجمهورية الرابعة . ولم يكن قد مر وقت كاف حتى يعطى مشروع برازافيل ثماره المطلوبة ، وعملت الحكومة بعد الحرب على إعادة النظام وتنظيم الإمبراطورية ، وأخذت الجمعية الوطنية الفرنسية بكثير من مقترحات مشروع برازافيل فى عامى ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ فألغى نظام السخرة ، ومنح الأفريقيون بعض الحقوق المدنية والوطنية . واشترك ممثلو المستعمرات الأفريقية لأول مرة فى الهيئة التشريعية المركزية . ومع ذلك فقد اختفى الاتجاه الخاص بانشاء اتحاد فيدرالى للمستعمرات الفرنسية فجأة بعد أن رفض الناخبون فى العاصمة الموافقة على الدستور بعد اكتماله . وأصبحت فرنسا دولة محافظة . وأدى هذا إلى تغير جذرى فى وجهات النظر فى المستعمرات .

وأعاد الدستور الثانى الذى صدر فى أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، سياسة المركزية التقليدية وفكرة الاستيعاب على المدى البعيد . وظلت الحقوق والمؤسسات الممثلة « للمواطنين عبر البحار » دون تحديد على الرغم من أن المجالس الانتخابية كانت قد تأسست بقانون ، فور التصديق على الدستور . ولمدة اثنى عشر عاماً تالية لذلك كان التناقض بين أسس دستور عام ١٩٤٦ ومبدأ التخلى التدريجى عن الاتجاه الفيدرالى يشغل بال السياسيين الاستعماريين ورجال السياسة الفرنسيين ، ولم يكن الأفريقيون متفقين فى الرأى حول صلاحية أى من النظامين .

وكان تركيب الحكومة بعد عام ١٩٤٦ معقداً إلى حد ما رغم مركزيتها ، وكان الهدف هو ضمان سيطرة العناصر الأوربية . وكانت لكل إقليم من الأقاليم الفرنسية (منها ثمانية فى غرب أفريقيا الاستوائية) — هيئة تشريعية من مجلسين تسمى بالمجلس العام أو الجمعية الإقليمية . وكان الأوربيون المقيمون فى المستعمرات ينتخبون مجلس الشيوخ ، أما الأفريقيون فكانوا ينتخبون المجلس النيابى . (وفى السنغال كانت الجمعية الإقليمية تتألف من

مجلس تشريعى واحد ، وفى هذه الحالة لم تكن هناك تفرقة بين المنتخبين الأوربيين والأفريقيين) . وكان كل مجلس يختار ممثليه للمجلس الجمهورى الذى يسمى باسم (مجلس الشيوخ فى باريس) . (وكانت مجالس الشيوخ فى أقاليم أفريقيا الاستوائية الأربعة تمثل فى مجلس باريس ، وكان مندوبو السنغال يختارون بواسطة مجلس واحد) . وكان الممثلون فى الجمعية الوطنية يختارون فى جلسة مشتركة للمجلسين فى كل إقليم ؛ إلا أن ٩٦٪ من المقاعد فى باريس كانت محجوزة للفرنسيين . وفضلا عن ذلك كانت كل جمعية إقليمية تجتمع بمجلسيها لاختيار الممثلين للمجلس الأعلى ، الذى كان يجتمع فى (داكار) و (برازافيل) ، ويقدم المشورة لحكام عموم اتحادات وسط وغرب أفريقيا الفيدرالية . وكانت كل جمعية إقليمية تختار مندوبيها فى (المجلس الاتحادى الفرنسى) فى أثناء اجتماع مجلسيها . وكانت فرنسا تستأثر بنحو خمسين فى المائة من نسبة التمثيل فى المجلس الأخير ، وهى نسبة تناسب حجم سكانها . وكان بعض الأفريقيين يأملون أن يتحول المجلس الاتحادى إلى برلمان فيدرالى ، ولكنه ظل استشارياً بحتاً ، فى حين استمرت الجمعية الوطنية تمارس سيطرة كاملة على المسائل التشريعية من خلال حكام عموم فى دكار وبرازافيل ، واستمرت هذه السلطات المركزية تعد الميزانيات وتحدد قيمة الضرائب الأساسية لاتحاداتها الفيدرالية . وكان فى وسع المجالس العامة والجمعيات الإقليمية أن تزيد ميزانية الاتحادات ، ولكنه لم يكن من اختصاصها أن تنتقص من مخصصات الحكام العموميين . وصدر قانون لامين جوى فى عام ١٩٤٦ ، ليضفى الطابع القانونى على جميع التنظيمات التى استحدثت . وقد قسم هذا القانون المواطنين إلى طبقتين : مواطنى الجمهورية ، ومواطنى الاتحاد . ومارست الجمعية الوطنية — التى كانت تمثل الجمهورية الاتحادية(*) — السلطة الفعلية . وكان مجلس الاتحاد يمثل المثل العليا الفيدرالية على المدى الطويل . وظهرت ثلاثة أحزاب سياسية داخل النظام الذى وضع

(x) من أهم ما نص علية دستور ١٩٤٦ تكوين الجمهورية الاتحادية من الجمهورية الفرنسية ، وأقاليم ما وراء البحار (المترجم) .

فى عام ١٩٤٦ يمثل حزب منها وجهة نظر معينة بخصوص التفسيرات المختلفة للترتيبات الدستورية المعقدة . وكان (لامين جوى)، الذى يمثل السنغال ، يرأس قطاعاً أفريقياً داخل الجزب الفرنسى الاشتراكى . وكانت هذه الحركة تنهض على ، وترتبط بالسياسة الأوربية تجاه الناخب السنغالى الذى أصبح يتبع برنامجا يوافق مصالحه المحلية الإقليمية . وسرعانما تدهور مركز الاشتراكيين الأوربيين ، وفى النهاية سقط (لامين جوى) فى الانتخابات ، أما الحزبان السياسيان الآخران فقد تأصلت جذورهما فى أفريقيا الفرنسية .

وافتتح فيلكس هوفوت بونيه من ساحل العاج المؤتمر الديمقراطى الأفريقى فى (بماكو)(*) والسودان فى عام ١٩٤٦ . وخلق المؤتمر لنفسه شعبا فرعية داخل كل إقليم وبذا نهج منهجا قوميا أفريقيا : ومع ذلك فمن الناحية الأيديولوجية حاول (هوفوت بونيه) تنمية القوة الاقتصادية والسياسية لأفريقيا داخل إطار الجمهورية الفرنسية الاتحادية الرابعة : واتصل كل حزب إقليمى اتصالا مباشرا مع الأحزاب الأخرى فى غينيا ، وساحل العاج ، والسودان ، وداهومى ، وتشاد ، ووسط الكونغو .. إلخ ، وهكذا أصبح هوفوت بونيه زعيما شعبيا فى ساحل العاج ، ويتمتع بسيطرة أكثر فاعلية على السياسة من سيطرة المؤتمر الديموقراطى الأفريقى :

وفى نفس الوقت أتاح هذا الشكل من التنظيم مجالا خصبا للتعبير عن الآراء المختلفة داخل المؤتمر الديمقراطى الأفريقى ، سواء أكانت يمينية معتدلة أم يسارية متطرفة . أما الحزب الثانى فهو حزب الاستقلاليين فيما وراء البحار الذى يتزعمه ليوبولد س. سنغور السنغالى الجنسية الذى طالب بتحقيق نظام فيدرالى على شاكلة النظام الذى اقترح فى برازافيل ، ولكن هذه الحركة كانت أقل انتشارا ، وأقل تنظيما ، من حركة المؤتمر الديمقراطى الإفريقى . وكانت القطاعات المحلية من الحزب الديجولى الفرنسى المعروف باسم (مؤتمر الشعوب الفرنسية) فى أفريقيا الاستوائية تتمتع بشعبية كبيرة

(*) تقع على نهر النيجر (انظر الخريطة) ـ المترجم .

بعد عام ١٩٤٥ ، إلا أن الأفريقيين تحولوا عنه ، وانضموا إلى المؤتمر الديمقراطى الأفريقى ، كما انفصلوا عن الحركة الاشتراكية فى غرب أفريقيا .

وحاول الشيوعيون الفرنسيون أن يعملوا فى كل مكان من المستعمرات على إعادة إنشاء فروع أفريقية لاتحاد العمل العام الذى يتزعمه النقابى القديم جورج سوريل . وبين عامى ١٩٤٧ ، ١٩٥١ ـ اضطر الحزب الشيوعى لتغيير سياسته تجاه كل الإمبراطورية بسبب ثورة الغضب التى اجتاحت أفريقيا الاستوائية لهجوم اتحاد العمل العام على ديجول . فركز الماركسيون نشاطهم على ضرورة تسلل المؤتمر الديمقراطى الأفريقى فى كل من أفريقيا الغربية والاستوائية . وأخفقت الجهود الخاصة فى الاتحاد الفيدرالى الأخير ، لأن الزيارات المتكررة التى قام بها الزعماء الفرنسيون الشيوعيون قد نشرت على أنها تدخل أوربى يضر بالمصالح المحلية . وأصبح تغلغل النفوذ الشيوعى مرة أخرى بمثابة النهاية ، فالوعود التى قدمها المؤتمر الديمقراطى الأفريقى قد أفسحت المجال للمعارضة التى كانت تمثل آراء شخصية بالاضافة إلى التوصيات الإقليمية . وكانت الجابون تؤيد جين أوبيم وليون مبا السياسيين المحليين المتنافسين . وقد ظل أوبيم ومبا مستقلين ، بالرغم من تعاطفهما مع حزب الاستغلاليين لما وراء البحار السنغالى . وأصبحت أوبانجى ـ شارى(*) مقاطعة لبارثليمى بوجاندا (Barthelemy Boganda) المؤسس النشيط لحركة التطور الاجتماعى لأفريقيا السوداء . فى حين أيدت أواسط الكونغو قسيسا كان قد جرد من رتبته الكهنوتية هو فولبرت يولو الذى مثل جابريل لست قائد تشاد المارتينيكى(**) المولد ـ أبقى على بعض الصلات مع جناح (هوفوت بوانيه) داخل المؤتمر الديمقراطى الأفريقى .

(*) سميت باسم نهر أورنجى وهو أحد فروع الكنغو (انظر الخريطة) ـ (المترجم) .

(**) جزر المارتنيك من جزر الهند الغربية التى بسطت فرنسا سيادتها عليها. (المترجم)

وكان الميدان السياسى فى غرب أفريقيا عرضة للتأثر بالتيارات اليسارية ، فقد ولدت الحرب إحساساً بالمرارة نتيجة ازدياد السخرة والتفرقة العنصرية ، وانتهز هذه الفرصة الشيوعيون البيروقراطيون الموجودون فى الحكم فى فرنسا . ورغم أن جاذبية شخصية هوفوت بونيه قد حلت محل الأفكار الماركسية المجردة — فقد حاول الشيوعيون أن يحولوا المؤتمر الديمقراطى الأفريقى عن هدفه فى تحقيق الوحدة الفرنسية الأفريقية ، وأن يثيروا صراعاً بين الطبقات ويشحنوا الشعور العام ضد الاستعمار . وفى سنة ١٩٥٠ أدرك هوفوت بونيه أن الشيوعية تمثل خطراً على السياسيين الأفريقيين أكثر من أن تكون نصيراً لهم . وحينئذ كشف المؤتمر الديمقراطى الأفريقى عن مراسلات لاذعة كانت قد تبودلت مع الماركسيين ، وأدت إلى قطيعة تامة بين الأحزاب الفرنسية والسوفيتية . وكانت الحكومة الفرنسية قد بدأت فعلا فى الضغط على الشيوعيين لإخراجهم من المستعمرات ، كما تدخلت فى الانتخابات التى أجريت فى المستعمرات فى عام ١٩٥١ بطريقة كادت تؤدى إلى اختفاء المؤتمر الديمقراطى الأفريقى تماماً مثلما اختفى مؤيدوه الأوائل من قبل .

وأصبح بقاء المؤتمر الديمقراطى الأفريقى بعد ذلك يتوقف إلى حد كبير على مجرد جاذبية (هوفوت بونيه) وعلى قدرة القطاعات الإقليمية على تنمية سياساتها المحلية والتنظيمات الخاصة بها . وانتقل زمام المبادرة فى وسط الكونجو إلى يولو (Youlou) . وفى غينيا كانت السلطة فى يد سيكوتورى ، وهو من أحفاد ساموري عن طريق الأم (*) ، الذى كان من أشد المعارضين لفرنسا فى القرن التاسع عشر . استطاع سيكوتورى ، وثوريته ،

(*) ساموری — من زعماء قبيلة الماندنجو الزنجية ، وقد اعتنق الإسلام ، واستطاع تكوين مملكة قوية فى البلاد التى يرويها النيجر الأعلى وروافده . واتخذ مدينة بيساندوجو على حدود ليبيريا عاصمة له وقد استطاع أن يعرقل تقدم الفرنسيين من الساحل الغربى إلى الداخل ؛ لكنه أسر ونفى إلى جابون حيث مات عام ١٩٠٠ . (المترجم) .

أن يؤسس اتحاداً للعمال ، ودخل اتحاده هذا خلية السياسة الواسعة تحت راية المؤتمر الديمقراطى الأفريقى ، واستطاع هوفوت بونيه أن يفوز فوزاً ساحقاً فى انتخابات ساحل العاج ، وأن يحتفظ بقيادة اتحاد المؤتمر الديمقراطى الأفريقى ، كما استطاع بنفوذه أن يكبح الاتجاهات المتطرفة ، ويتغلب على عمليات التسرب من الخارج والميول اللامركزية .

ولم يحن عام ١٩٥٥ حتى كانت كل الأقاليم الفرنسية فى غرب أفريقيا باستثناء السنغال والجابون تحت لواء المؤتمر الديمقراطى الأفريقى ، ولكن القطاعات المحلية ، كانت لها وجهات نظر متباينة . وقد أعد برنامج للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا الفرنسية بلغت أهميته حدا لا تقل عن أهمية المؤثرات السياسية . وفى عام ١٩٤٤ رسمت فى برازافيل الخطوط العريضة للتوسع فى مجالات التعليم والطب والتكنولوجيا — ولقد اتخذ مجلسا فرنسا التأسيسيان فى عام ١٩٤٦ خطوات من أجل إنجاز هذه المشروعات على نطاق واسع ، ولكن أفريقيا الاستعمارية ظلت تعانى من التضخم المالى الخطير والنقص المزمن فى رؤوس الأموال ، ولما كان رأس المال الخاص قد أصبح نادرا فى أوربا بعد الحرب — لذلك كان أصحاب رؤوس الأموال الخاصة أكثر تردداً وعزوفاً عن ذى قبل فى المخاطرة بأموالهم . وفى الواقع فإن فرنسا ، — بعد أن استعادت صناعتها قوتها من جديد — حاولت إعاقة تطور الصناعة فى أفريقيا والحيلولة دون تنفيذ الإصلاحات الجمركية . هذا على أن الخبراء الذين كان يمكن أن يسترشد المخططون فى برازافيل بآرائهم — كانوا مبعدين على العمل لصلاتهم بحكومة فيشى ، إلا أن الحاجة كانت ماسة بحيث لم تكن تسمح بأى تأخير . وهكذا أصبحت أفريقيا — عن غير قصد — بين مناطق ماوراء البحار الداخلة ضمن نطاق خطة مونيه (Monnet) للتطوير والتجهيز التى بدأت تنفيذها فى عام ١٩٤٦ وتدفق المال من فرنسا والأقاليم إلى صندوق الاستثمار من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وكانت أهداف الصندوق تشمل إعداد البحوث وتحسين

الخدمات العامة ، وزيادة الإنتاج ، وتحقيق التقدم الاجتماعى ، واحتاجت التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى بعض الوقت لجمع رأس المال والحصول على الأجهزة ، وتصحيح الأخطاء الخطيرة فى التخطيط المبدئى .. ورفض الأفريقيون سيطرة المخططين الفرنسيين ، وانتقدوا كثيراً من المشروعات القديمة . واكانت معظم الأموال تنفق على النقل والقروض التى تقدم للهيئات العامة أو الخاصة ، وأهملت المشروعات المتعلقة بالتعليم والمناطق الريفية وزيادة القدرة الإنتاجية . وانكشفت الأخطاء فى عامى ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ فى الوقت الذى كانت فيه الشيوعية فى أوجها فى أفريقيا الفرنسية ، وعهد إلى صندوق الاستثمار من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بزيادة الإنتاج ،فى ضوء خطة التنمية الطويلة المدى للاقتصاد الفرنسى » لكن التطور الاجتماعى لأفريقيا كان مازال مهملا . وأدت التزامات فرنسا الكبيرة فى كوريا والهند الصينية والجزائر ومنظمة شمال الأطلنطى وحرب السويس — إلى تحويل جزء كبير من الاعتمادات المالية التى كانت مخصصة لخطة ١٩٥١ فصاعداً — ووجدت الحكومات الإقليمية أن مشروعات صندوق الاستثمار من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية — وإنشاء الطرق والمدارس والسكك الحديدية يتطلب تنفيذها أكثر مما يستطيع دافعو الضرائب أن يتحملوا ، وبالتالى فقد قدم البنك العالمى المال للإصلاحات التى تخصص الموارد الإقليمية لمشروعات التنمية الأخرى . وستؤدى هذه التحسينات بمرور الوقت إلى خلق اقتصاد أوسع وأكثر توازنا ، بحيث يستطيع أن يمول المشروعات الجديدة ، وقد طلبت الجمعية الوطنية الفرنسية من صندوق الاستثمار من أجل التنمية الاقتصادية أن تخصص ٢٠ ٪ .من أمواله للمشروعات الخاصة . لتحسين الإنتاج المحلى وزيادة المتحصلات الضريبية. وأسهمت فرنسا بحوالى ٤٠٠ ألف مليون فرنك (أو ما يعادل مليون دولار أمريكى) فى ظرف أربع عشرة سنة ، ومع ذلك فإن النتائج لم تكن مرضية .

وعلى الرغم مما طرأ على المدن والطرق والموانئ من تغيير فإن التحسن فى الإنتاج والظروف الاجتماعية كان بطيئا . وكان على الأفريقيين الذين يحسون بالمسئولية أن يظلوا تحت السيطرة الفرنسية من أجل تصحيح الموقف الاقتصادى — فى بلادهم — الذى يعانى بشدة من عدم التوازن ، وتعرضت فرنسا لموجة متزايدة من الانتقادات وكشف الحقائق ، نتيجة لبقاء المشكلات دون حل حتى أواسط الخمسينيات .

وبذلت جهود كبيرة وغير عادية من أجل تنظيم العلاقات السياسية والارتباطات الاقتصادية فى الإمبراطورية الفرنسية . وفى الثالث والعشرين من يولية ١٩٥٦ صدر القانون الإطارى (Loi Cadre)(*) وبموجبه منحت وزارة ما وراء البحار(**) سلطات إصلاحية واسعة . ولما كان (هوفت بونييه) قد أصبح وزيراً بدون وزارة فى وزارة جى موليه ، فإنه قد تفرغ لإعداد القانون الذى يقضى بإعادة تنظيم المؤسسات السياسية عن طريق القرارات الرسمية . وكان الهدف من التنظيمات الجديدة هو الموازنة بين السلطة الفرنسية، والآمال الأفريقية السياسية من أجل خلق جو يمكن فى ظله التغلب على المشكلات الاقتصادية والسياسية بطريقة أقرب للتفاهم . وصدر اثنا عشر قراراً لوضع القانون الإطارى موضع التنفيذ .

وانتقلت السلطة التنفيذية فى كل إقليم إلى الوزارات التى تختارها الجمعيات المنتخبة التى منحت سلطة تشريعية داخلية كاملة . وفقد حكام العموم كل

(*) وضعته حكومة جى موليه ، وحاولت به توسيع سلطة الجمعيات البرلمانية الإقليمية وتعديل نظام الانتخابات للمجلس بتطبيق نظام (القائمة الانتخابية الموحدة) وزيادة مساهمة الأفريقيين فى إدارة بلادهم .

(**) حين اضطرت فرنسا لتغيير سياستها الاستعمارية فى مستعمراتها اعتبرتها أملاكا لها فيما وراء البحار ، وكان يرمز لها بالحروف (.T.O.M) اختصار (Territoris d'otre Mer)

سلطاتهم ، فيما عدا سلطاتهم الخاصة بالتنسيق الاقتصادى . وأصبح حكام الأقاليم مجرد مستشارين صوريين . أزيلت الفروق بين مواطنى الجمهورية ومواطنى الاتحاد بالنسبة لانتخابات الأقاليم ؛ أو الانتخابات المحلية ، وأعطيت المجالس الإقليمية سلطة فرض الغرامات على الموظفين الذين كانوا يخالفون القرارات الوزارية أو القوانين . وأصبح للأقاليم فقط سلطة جمع وتنظيم الضرائب ، فى حين احتفظت فرنسا بحقها فى تحصيل الرسوم على الواردات كما كانت لها سلطة الإشراف على عمليات إنفاقها وتوزيع الهبات التى تقدمها الحكومه الأم .

وبالرغم من أن الحكومة المركزية احتفظت بسيادتها على الدفاع والشئون الخارجية — فقد كانت الإدارة الداخلية فيدرالية فى طابعها ، وكانت سلطة وزارة ما وراء البحار فى إصدار القرارت فعالة ومنسقة ، إلا أنها للأسف لم تلجأ للتشاور مع السياسيين الأفريقيين . وقد عزيت بعض الصعوبات فى إنجاز الإصلاحات إلى هذه الحقيقة ، كما أن نشاط الحركة ، القومية التى كانت تستلهم مثلها من غانا التى حصلت على استقلالها فى عام ١٩٥٧ جعلت (القانون الإطارى) يبدو متخلفا . وعلى الرغم من هذه التحفظات ، فقد كان هناك اتجاه قوى يؤيد محاولة تطبيق هذا القانون . وعهد لأعضاء المؤتمر الأفريقى فى أفريقيا الفرنسية بتطبيق قرارات القانون الإطارى ، وكان كل من الاشتراكيين وحرب الاستقلاليين فى منطقة ما وراء البحار قد فقدوا نفوذهم فى السنغال . وبقيت الجابون تحت السيادة المستقلة — وعضدت أوبانجى شارى حركة التطور الاجتماعى للأفريقيين السود ، وفى الأقاليم العشرة الأخرى كانت السيادة لهوفوت بونييه والمؤتمر الديمقراطى الأفريقى . وإلى حد كبير كانت قرارات القانون الاطارى والناخبون الاقليميون يعضدون وجهة نظر المؤتمر الديمقراطى الأفريقى الخاصة بخلق دول أفريقية مستقلة تكون كل منها على صلة مباشرة بالعاصمة الفرنسية .

بالرغم من هزيمة (حزب الاستقلاليين فيما وراء البحار) فقد هاجم ليوبولد سينجور قرارات القانون الاطارى واتهم هوفوت بونييه بتمزيق وحدة القارة عن طريق تقسيمها إلى دويلات وحول سنجور حزبه إلى تنظيم إقليمى واسع أسماه (حزب المؤتمر الأفريقى) ، وقد حاول هذا الحزب الأخير جذب معارضى سياسة بونييه المتحفظة . ونظم الحزب حملة من أجل إحلال شكل من أشكال التنظيم الذى وضع فى برازافيل (*) محل القانون الإطارى، ومع ذلك فلم يصبح لحزب المؤتمر الأفريقى أية قوة خارج إقليم سنجور نفسه ، وهو السنغال — واتجه اليساريون أول الأمر إلى لامين جوى ، والذى بعث الحياة من جديد فى نشاط الاشتراكيين ، إلا أن هذا النشاط كان قصير الأجل ، فلم يلبثوا أن انضموا بعد ذلك إلى الجناح المتطرف داخل المؤتمر الديمقراطى الأفريقى :

وفى سبتمبر ١٩٥٧ كانت حقيقة القانون الاطارى قد تكشفت بعد مرور أربعة عشر شهرا على صدوره : وفى المؤتمر الذى عقد فى بماكو بالسودان الفرنسى قرر حزب المؤتمر الديمقراطى الافريقى أن يطالب بإمبراطورية فيدرالية تكون الأقاليم فيها كل على قدم المساواة مع الجمهورية الفرنسية ، وأقر المؤتمر هذه الخطة . ومع ذلك فقد ظل هوفوت بونييه يطالب بالاتصال المباشر بين كل إقليم على حدة وبين السلطة المركزية فى باريس : ومن ناحية أخرى نهج سيكوتورى منهجا متطرفا ، حين طالب بإقامة جمهورية فيدرالية مستقلة فى غرب أفريقيا تكون مساوية فى القوة والمركز لفرنسا ، التى سيكون لها معها فقط مجموعة صلات اقتصادية محدودة . وشقت أفريقيا الاستوائية طريقاً مستقلا ، وهى مصممة فى هذه المرة على نبذ الاتحاد الفيدرالى الاقليمى تماما . وكان كل من يولو فى وسط الكونغو وبوجاندا فى أوبانجى شارى يحلمان « بأفريقيا اللاتينية الجديدة » ، والتى تمتد من الصحراء حتى انجولا . ولكن جابون وتشاد كانا يعارضان هذا الاتجاه بشدة .

(*) الإشارة هنا إلى قرارات مؤتمر برازافيل (١٩٤٤) التى ذكرت سابقا(المترجم) .

وعلى ذلك كانت التطورات التالية فاترة وتحمل بين طياتها بذور الخلاف ، وقد ثارت الشكوك من جديد حول ما إذا كان أى نظام يوضع للإمبراطورية الفرنسية بأكملها ، أو لأى مجموعة من الدول الداخلة فيها ، يستطيع أن يجد أى أساس سياسى أو اقتصادى عملى يقوم عليه . وفى ١٣ مايو عام ١٩٥٨ ذابت الآمال الضعيفة فجأة . واستولى المظليون اليمينيون فى الجيش الفرنسى على الجزائر وكورسيكا . وكان رد الفعل فى الجمهورية الرابعة ضعيفاً ، واتجهت الأنظار إلى (شارل ديجول) الذى كان قد اعتزل الخدمة من مدة طويلة ، ولكنه كان على استعداد لتلبية النداء .

وقضى الدستور الجديد — الذى لم يسبق مثله لفرنسا — بتعيين الجنرال ديجول رئيسا للجمهورية . وبذا أفسح المجال لاعادة تنظيم الامبراطورية من جديد ، تنظيما جذريا . وعدلت خطة برازافيل ، وطورت ، ثم طرحت على الناخبين للاستفادة فى فرنسا وفيما وراء البحار فى شهر سبتمبر .

وجعل ديجول كل إقليم من الأقاليم الأثنى عشر وحدة انتخابية . وكان باستطاعة كل وحدة منها أن تصبح مستقلة داخل (الجماعة الفرنسية) ، وعلى أن تحتفظ الجمهورية الخامسة الجديدة بسيادتها على الشئون الخارجية والدفاع . ويمكن لأية دولة أن تنسحب فورا أو مستقبلا من المجتمع الفرنسى ، ولفرنسا الحق فى طرد أى دولة من «المجتمع» . وعلاوة على ذلك كان للأفريقيين الحق فى دمج أو تقسيم أو إعادة تنظيم حدودهم الخاصة فى أى وقت ، وكان لكل جمهورية منها سواء فرنسا الأم أو السنغال أو داهومى .. إلخ — مجلسها الخاص ، ورئيس وزراء مستقل ، وبينهما المجلس التنفيذى للمجتمع . ويشكل فى باريس مجلس شيوخ فيدرالى يتألف أعضاؤه من ممثلين عن كل دولة ، وتكون نسبة ممثلى كل دولة فى هذا المجلس متناسبة مع عدد سكانها . ويختار الرئيس الفيدرالى بواسطة نظام انتخابى فيدرالى معقد ، وتكون لهذا الرئيس الفيدرالى سلطات تنفيذية واستثنائية واسعة .

وتم الاستفتاء العام على هذا الدستور فى سبتمبر ١٩٥٨ . وأخذت عينات الرأى بواسطة نظام الانتخاب العام ، واشترك فى الاستفتاء أربع قارات وعديد من جزر الباسيفيك الجنوبية . وقد وافقت فرنسا وأقسامها فيما وراء البحار : (الجزائر — وجزر الهند الغربية — وجزيرة ريونيون) على هذا الدستور . كما وافقت المستعمرات الباسيفيكية الفرنسية الصغيرة ، بالاضافة إلى الصومال الفرنسى ، على أن تبقى كأقاليم غير مستقلة . ووافقت إحدى عشرة دولة من الدول الأفريقية الاثنى عشرة ، علاوة على مدغشقر ، على أن تنضم كدول ذات سيادة تتمتع بالحكم الذاتى ضمن رابطة الجماعة الفرنسية . وكانت حالة النيجر فريدة ، ومن المحتمل أن يكون للجيش الفرنسى بها أثر فى النتائج واختارت غينيا وحدها — تحت قيادة سيكوتورى — الانفصال الفورى . (*) وفى خلال ساعات انسحبت فرنسا تماماً من جمهورية غينيا . وفى الحال تركها الموظفون والمدرسون والفنيون الفرنسيون ، وتركت وحدات الجيش أماكنها دون تردد وأصبحت غينيا مستقلة ، ولكنها كانت بدون نظام مصرفى ، وتفتقر إلى الإداريين ذوى الخبرة ، والموظفين الفنيين ، وعلاوة على هذا كان سيكوتورى قد أبعد عن المؤتمر الديمقراطى الأفريقى وأصبح مستقلا تماما عن هوفوت بونييه . وكانت الفوضى على الأبواب ، لولا شخصية سيكوتورى ونظام حزبه الوحدوى . ولم تستمر حيرة غينيا ووقفتها بمفردها أكثر من يوم واحد ، إذ وصلت إليها الطائرات من تشيكوسلوفاكيا وروسيا محملة بالمستشارين والمهندسين والمواد الحربية ومستلزمات للصناعة والزراعة : وظهر كأن جمهورية غينيا قد بدلت

(*) قام ديجول فى الفترة من (٢١ — ٢٦ أغسطس) بجولة فى المستعمرات الفرنسية الأفريقية لشرح دستوره والدعاية له ، وأعلن فى أثناء جولته أنه يعرض دستوره على الأفريقيين ، فالذين يريدون الاستفادة من مزايا الانضمام للجماعة الفرنسية عليهم أن يصوتوا على الدستور بنعم ، أما الذين تغريهم كلمة (الحرية) فعليهم أن يصوتوا (بلا) ، وليس لنا إلا أن نتمنى لهم حظا سعيدا — ولما طرح الدستور للاستفتاء وافقت عليه جميع المستعمرات ماعدا (غينيا) فاستقلت . (المترجم)

نظاماً أجنبياً بآخر ، ولكن الاختلاف كان أن هؤلاء الشيوعيين الذين وصلوا حديثاً لم يكن لديهم صيغة قانونية أو منظمة قومية يعتمدون عليها . ولجأ تورى إلى الدول الغربية يطلب منها المعونة ، ولكنه لم يتلق أية تأكيدات . ولم ترد الولايات المتحدة إلا بعد ثلاثة أشهر ، وأخذت وقتاً أطول لترسل حتى قنصلا ، واستلزم الأمر اثنى عشر شهراً لتدبر أمر المعونات اللازمة . أما ألمانيا الغربية فقد قدمت لغينيا المعونات ، ولكنها لم تكن كافية . أما بريطانيا فقد ترددت فى أن تغضب فرنسا . أما غانا فقد أيدتها بالمساعدة ولو أنها كانت ضئيلة بسبب ضآلة مواردها ، ولكن سيكوتورى حاول فى اجتماعاته مع نكروما أن يبتكر الوسائل لحماية استقلاله الوطنى . وفى هذه الظروف ظل استقلال غينيا غير مستقر ، لكن سيكوتورى بشخصيته القومية وشعبيته استطاع أن يؤكد النظام والولاء داخل غينيا. وكان الاعتماد عليه وعلى حزبه بعد سنة ١٩٥٨ ضروريا من أجل بقاء الدولة. وفى عام ١٩٦١ بدا هناك أمل — وإن لم يكن مؤكدا — فى أن يتمكن سيكوتورى بقيادته الداخلية ودبلوماسيته العالمية البارعة ، من أن يحتفظ بقدر معين من الاستقلال السياسى والاقتصادى . ومع أن كلا من توجو والكاميرون أصبحت، تحت وصاية الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٥ — فقد ظل نموهما يساير تقدم المستعمرات الفرنسية : وقد أسست بها الجمعيات الإقليمية بمقتضى دستور عام ١٩٤٦ ، وطبق القانون الإطارى بعد ذلك بعشر سنوات . وأوضح الاستفتاء العام الذى أجرته الأمم المتحدة أن توجو البريطانية يجب أن تنضم إلى غانا ، بالرغم من المعارضة الشديدة من جانب قبيلة الإيوى — والتى أدت إجراءات عام ١٩١٨ إلى تقسيمها ، وأصبحت توجو الفرنسية جمهورية مستقلة تابعة للاتحاد الفرنسى ، وحصلت على الاستقلال التام فى ٢٧ إبريل سنة ١٩٦٠ . لكن ضيق مساحتها ونشأتها غير الطبيعية خلق لها مشكلات اقتصادية كان على سليفاناس أولمبيو الرئيس الهادىء المحبوب أن يحلها دون أن يخضع سواء لغانا أو لرابطة

الجماعة الفرنسية . وكانت فى الكاميرون الفرنسية جمهورية مستقلة فى نهاية سنة ١٩٥٦ . . . واستغل مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة استغلالا غير عادى بعد أن تحول إلى منصة لمناقشة السياسة الداخلية . وكانت المشكلة الرئيسية ، وعدم القدرة على خلق قومية حقيقية ترجع إلى تباين واختلاف سكان الغابات والسافانا . هذا بالاضافة إلى حدود البلاد غير الطبيعية وكثرة ماعانته نتيجة لتقسيمها . وقد ظهرت حركة اتحاد شعوب الكاميرون، ورغم تركيزها على الخلافات القبلية— إلا أنها كانت تميل لتقبل الشيوعية وتعاليمها. وقد قامت هذه الحركة — بحملة دعائية إرهابية . وفى ١٩٥٦ وجهت الأمم المتحدة انتقادات لاذعة لحكومة أحمادو اهيدجو (Ahmadou Ahidjo) — وهو أفريقى معتدل كان يعتمد اعتمادا شديداً على مساندة فرنسا ، وذلك بسبب عدم إجراء هذه الحكومة للانتخابات بعد توليها الحكم . ومع ذلك فقد حدد أول يناير عام ١٩٦٠ للاستقلال . وادعت غانا وغينيا وروسيا أن حكومة أحمادو أهيدجو ماهى إلا واجهة للاستعمار ، وطالبت بضرورة إجراء اقتراع عام . وبهذا أصبحت المشكلة تتصل بسياسات الدول الكبرى ، وأصبحت الجوانب الهامة من القضية فى المرتبة الثانية ، وساندت الكتلة السوفيتية الدعوة للانتخابات ، إلا أن المعارضة الغربية حالت دون ذلك. وفى هذا الاقتراع كانت كل من غانا وغينيا تفكر بوحى من تاريخها أكثر من تفكيرها فى القضية ذاتها أو النضال الناشب من أجل السلطة ، وحصلت جمهورية الكاميرون على الاستقلال فى الوقت المحدد دون انتخابات ، ولكن النشاط الإرهابى لاتحاد شعوب الكاميرون ، واستمرار وجود الجنود الفرنسيين ، وموقف سيكوتورى وكوامى نكروما الفاتر ، قد أفسد الاحتفالات بهذه المناسبة . وبعد ذلك بأربعة أشهر كسب أهيدجو نصراً انتخابيا ضعيفا يرجع أساسا إلى استحواذه على مشاعر المسلمين فى الأجزاء الشمالية الداخلية ، وكانت قوة اتحاد شعوب الكاميرون ونشاطه الارهابى قد أخذا يضعفان ويفسحان المجال لظهور حركات معارضة شرعية ، وعلى الرغم من ذلك أصبح مركز

الحكومة أقل استقرارا فى عام ١٩٦١ ، حينما اختارت الأجزاء الجنوبية من الكاميرون الانجليزى أن تنضم إلى الجمهورية . ومع أن المنطقة الجديدة كانت صغيرة ومستقرة إلا أنها كانت تميل إلى مساندة المعارضة — ضد أهيدجو — والتى كانت لاتزال تفتقر إلى الخبرة والتماسك .

ولقد واجهت الدول الإحدى عشرة التى وافقت على الاتحاد — مشكلات مختلفة . وتغيرت الاتجاهات السياسية بسرعة . إلا أن تكييف التنظيمات الجديدة وهدوءها قد أدهشا الكثيرين من المراقبين . وأصبحت العلاقات بين فرنسا وأفريقيا أعمق وأهدأ ، هذا فى الوقت الذى بدأت فيه مرحلة جديدة تغيرت وتعدلت فى ظلها العلاقات بين الدول الأفريقية ذاتها . وكان الجنرال ديجول يقوم بدوره كوسيط بين هذه الدول ليبرهن على أن الرابطة بين أعضاء الجماعة الفرنسية كانت أكثر ثباتاً ومرونة مما رسم له الدستور الجديد .

وقامت مناقشة بين الجمهوريات الساحلية للسيطرة على التجارة والنفوذ فى الداخل ؛ فطالب الانفصال من خلال المؤتمر الافريقى بتحقيق فكرة (اتحاد مالى الفيدرالى) بهدف أن تصبح موانيها منفذاً للسودان وفولتا العليا والنيجر . وعارض هوفوت بونييه باعتباره رئيسا للمؤتمر الديمقراطى الافريقى مثل هذا التكتل الرسمى من جديد ، وكان يعتقد بدلاً من ذلك أن ساحل العاج فى وضع يمكنه من السيطرة على الداخل إذا حافظ على استقلاله الذاتى ، وكانت داهومى هى الجمهورية الثالثة ذات الموانى البحرية ، وكانت فى موقف ضعيف ، كما أن موقفها أقل تميزاً من زميلتها . وقد ظلت فترة لا تعرف ما يتناسب مع مصالحها من الاقتراحين السالفين .

ونوقش مشروع (اتحاد مالى) بالتفصيل ، ولكن النيجر وفولتا العليا وقفتا إلى جانب مشروع هوفوت بونييه ، وانسحبت كل الدول الأخرى فيما عدا السودان . وكانت فولتا العليا ترتبط مع ساحل العاج بواسطة السكة الحديد ، فى حين ارتبطت النيجر بداهومى عن طريق النهر والسكك الحديدية ، وارتبطت السودان بالسنغال بأقدم خط حديدى فى المنطقة ، وكونت الدولتان

الأخريان حلف مالى ، فى حين دخلت الأربع الأخريات فى تحالف اقتصادى ضعيف .

وفى أفريقيا الاستوائية اتفقت الأقاليم الأربعة (*) فى سنة ١٩٥٧ على حل الاتحاد الفيدرالى الاستعمارى . وأسهم الدستور الجديد فى الإسراع بهذه الخطوة . وأصبحت تشاد بلداً داخليا محبوسا يعتمد كلية على الطرق الحيوية والطرق البرية الطويلة للاتصال بالعالم الخارجى ، ولكن سكانها المسلمين رحبوا بالانفصال عن دول الغابات . وكانت انعزالية الجابون قد أصبحت علامة مميزة لها ، وتدعمت هذه الانعزالية نتيجة اكتشاف مناجم الحديد التى تم تأجيرها للأوربيين والأمريكيين بهدف تنميتها : أما أوبانجى شارى وجمهورية الكونغو (التى كانت سابقا الكونغو الوسطى) — فقد ظلتا دائبتين فى البحث عن اتحاد فيدرالى جديد ، ولكن مصالحهما — التى تتحكم فيها عمليات النقل عبر نهر الكونغو — قد أقنعت الأقاليم الأخرى بالدخول معها فى اتحاد جمركى .

وفى بداية عام ١٩٦٠ كان يوجد عشر جمهوريات فى رابطة الجماعة الفرنسية ، منها تسع دول مستقلة واتحاد فيدرالى يتألف من إقليمين سابقين . وكانت كل دولة من هذه الدول تعرف جيداً المشكلات التى واجهتها غينيا الانفصالية ، ومع ذلك فقد كانت ترغب كلها فى تأكيد سيادتها القومية بعيداً عن باريس . وتزعمت مالى هذه الدول فى تحقيق هذا المطلب من خلال زعيمها ليوبولد سنجور وحزبه الجديد المعروف باسم (حزب اتحاد أفريقيا الفيدرالى) ، وهو خليفة حزب المؤتمر الافريقى الذى كان يطالب بالمساواة فى السيادة داخل رابطة الجماعة الفرنسية ، وبعد استشارة ديجول تم تعديل الدستور : وطبقاً لهذا أصبحت مالى جمهورية فيدرالية ذات سيادة ، ترعى شئونها الخارجية وشئون الدفاع . وفى ٢٠ يونية ١٩٦٠ ، وبعد ستة أيام فقط ، حذت مدغشقر حذوها ، وأصبح اسمها الآن « مالا جاشى » .

(*) هذه الأقاليم هى : تشاد ، جابون ، اوبانجى شارى ، جمهورية الكنغو (الفرنسية سابقا) . (المترجم)

وعارض رؤساء جمهوريات الحلف الاقتصادى الأربع أى تغير فى العلاقات مع فرنسا . ولكن الرأى العام سرعان ما أجبرهم على تغيير آرائهم هذه . ولكى يحصلوا على المساندة الوطنية – طالبوا بالانفصال ، لا عن فرنسا فقط ولكن عن رابطة الجماعة الفرنسية ككل ، إلى أن يمنح لهم الاستقلال . وبالاتفاق مع فرنسا أصبحت داهومى جمهورية مستقلة ذات سيادة فى أول أغسطس ، وحصلت النيجر على استقلالها فى الثالث من أغسطس وفولتا العليا فى الخامس من أغسطس ، وساحل العاج فى السابع من أغسطس ، وتوالى استقلال دول أفريقيا الاستوائية الفرنسية بسرعة . فحصلت تشاد على استقلالها فى ١١ أغسطس ، وجمهورية أفريقيا الوسطى (أو بانجى شارى سابقا) فى ١٣ أغسطس ، والكونغو فى ١٥ أغسطس ، والجابون فى ١٧ أغسطس . وظلت موريتانيا مترددة لعدة أسابيع ، لأنها كانت تجهل اتجاهات مالى والمغرب ولأنها كانت حريصة على الحصول على رأس المال لاستخراج الحديد من مناجمها الضرورى لتمويل خططها . لكن فى ٢٨ نوفمبر حصلت على حريتها الكاملة وتحولت الامبراطورية الفرنسية فى أفريقيا إلى عشر دول مستقلة متجاورة فى ظرف خمسة أشهر فقط ، ويمكن القول إنها كانت أربع عشرة دولة إذا ما أدخلنا فى الحسبان مدغشقر ودولة غينيا القديمة والإقليمين اللذين كانا تحت الانتداب . وبعد ثمانية أسابيع فقط من الاستقلال انحل الاتحاد الفيدرالى لمالى . وكان السبب المباشر لذلك كما يبدو هو حدوث خلافات سياسية بشأن توزيع المراكز الفيدرالية العليا بين العضوين ، ولكن السبب الخفى يرجع فى الحقيقة إلى شعور السودان بأن اتحاد مالى الفيدرالى لم يحقق من الاستقلال أكثر مما حققت الجمهوريات الأخرى . وفى ١٩ أغسطس أصبحت كل من السنغال والسودان جمهورية مستقلة منفصلة ، وأطلق السودان الفرنسى على نفسه اسم دولة مالى المستقلة ، وبعدت عن الارتباطات بالجماعة الفرنسية ، وأغلقت خطوط السكة الحديدية المتجهة إلى السنغال ؛ وبدأت تصرف تجارتها القليلة عن طريق غينيا وساحل العاج . ولما لم تكن فرنسا تريد أن تتكرر

مسألة غينيا ، فإنها لم تعترف بانسحاب مالى من الجماعة الفرنسية . ومرة أخرى قدمت تشيكوسلوفاكيا معوناتها باعتبارها بؤرة الشيوعية . ولكن الجهود السوفيتية ، كانت هنا – مثلما كانت فى غينيا – غير فعالة ، وكانت المشكلتان الكبيرتان للسودان هما عدم التوازن التجارى وطرق مواصلات تجارتها ، ولم يكن فى الإمكان حلهما إلا بالاتحاد الفورى مع جيرانها السنغال وغينيا ودول التحالف الاقتصادى .

وكان هوفوت بونييه رئيس ساحل العاج يسيطر على المسائل المالية ومشروعات التنمية فى جمهوريات التحالف الأربع ، ووجدت داخل هذا التحالف بقايا للمؤتمر الديمقراطى الأفريقى القديم ، متمثلة فى ثلاث دول ضعيفة . وكانت داهومى منقسمة بين المؤتمر الديمقراطى الأفريقى ذات التوجيه الحضرى بين الحركة الريفية التى تنادى بالفيدرالية . وفى النيجر واجه المؤتمر الديمقراطى الأفريقى معارضة تشابه المعارضة فى غينيا . ولم تكن المشاعر السياسية فى فولتا العليا قد تبلورت بعد ، وكان تركيزها على الشخصيات الإقليمية . وكان ساحل العاج فريدا فى ولائه للمؤتمر الديمقراطى الأفريقى ، بالرغم من وجود معارضة قبلية داخله ، ولكى يخف خطر الخلافات الحزبية ، صممت كل من جمهوريات الحلف الأربع على أن الحزب الذى سيكسب معظم الأصوات سوف يحظى بكل المقاعد فى المجلس ، وكان هذا الإجراء ديمقراطيا ، إلا أنه لم يكن يؤدى إلى التمثيل النيابى . وفى علاقته بفرنسا أصبحت الروابط بين أعضاء الجماعة الفرنسية أكثر تفككا فى طابعها . وكانت الجمهوريات تتمتع بسيادة مطلقة كاملة . وكانت فرنسا تمدها بالمعونات فيما عدا غينيا ، رغم أن السودان (مالى) ودول الحلف الأربع لم تعترف هى الأخرى بدستور الرابطة ؛ وحل مجلس الشيوخ الخاص بالرابطة فى مارس ١٩٦١ :

وفى بعض الأحيان كانت العلاقات بين بعض الجمهوريات وبعضها الآخر أقل عمقا من علاقتها مع فرنسا : هذا فيما عدا السودان (مالى)

وغينيا – اللتين كانت سياستهما تتم بالتحفظ ، وكانت زعامة النخبة القوية في كل من البلدين تعمل للاحتفاظ بنفوذها واستقلالها . ولذا كانت تقف ضد أى مؤثرات خارجية مثل الشيوعية أو السيطرة الأوربية الاقتصادية أو السياسية ؛ أو أى اتحاد فيدرالى سواء أكان أفريقيا قوميا أو داخل إطار الجماعة الفرنسية . وستظل العلاقات السياسية والدبلوماسية الضرورية لبقاء هذه الدول غير مستقرة لفترة ما .

٢٤

القبائل والمستوطنون في المرحلة الانتقالية

تأثرت شرق أفريقية بالحرب العالمية الأولى أكثر من أى جزء آخر من أجزاء القارة ، ولم تتجاوز مدة حكم الأوربيين للمنطقة فى ذلك الوقت خمسة وعشرين عاما ، ولذا فإن الحرب اندلعت فى مرحلة حاسمة من مراحل تطور الشعوب الأفريقية فى هذه المنطقة . وظلت القوات الألمانية بقيادة الجنرال بول فون ليتو فوربك بشن هجماتها داخل شرق أفريقية الألمانية مدة أربع سنوات على الأقاليم المجاورة . وكان الجنرال الانجليزى ج. س. سمطس يطارد هذه القوات بجيشه الذى كان يتألف من وحدات عسكرية من كل من جنوب أفريقية وروديسيا وأوغنده وشرق أفريقية البريطانية وشنت بلجيكا هجماتها من داخل حوض الكونغو وأسهمت البرتغال فى المجهود العسكرى . وسقطت المستعمرات الألمانية الأخرى فى غضون عام ١٩١٦ غير أن (فون ليتوفوربك) كان ما يزال داخل روديسيا الشمالية حتى بعد مرور ثلاثة أيام على توقيع الهدنة فى نوفمبر عام ١٩١٨ . ووافقت دول فرساى على تقسيم مستعمرة شرق أفريقية الألمانية إلى منطقتى انتداب ، وأخذت بريطانيا الجزء الأكبر منهما الذى أطلق عليه اسم (تنجانيقا) وأخذت بلجيكا رواندا أورندى ، واستولت البرتغال على جزء صغير ضمته إلى موزمبيق (*) . وواجه البريطانيون – فى كينيا وأوغنده – مشكلتين بعد انتهاء الحرب ، هما مشكلة التفكك الاجتماعى ومشكلة الجنود

(*) لما هزمت ألمانيا فى الحرب – تقرر حرمانها من جميع مستعمراتها كعقوبة لها – واستولت عصبة الأمم على هذه المستعمرات وعهدت بإدارتها للدول المنتصرة فى ظل ماسمى بنظام الانتداب . (المترجم)

القدامى المسرحين من الخدمة . ورغم أن التأثير المباشر للحرب فى المستعمرتين كان متشابها — فإن التطورات التى طرأت فيما بعد داخلهما كانت مختلفة تماما . وكانت ممالك البانتو القومية والاقتصاد الأفريقى الذى يقوم على زراعة القطن داخل أوغنده يختلف بشكل واضح عن أحوال قبيلة الكيكويو — وهى القبيلة الرئيسية فى كينيا — التى كان معظم أفرادها مستأجرين يعملون فى مزارع البن الأوربية الواسعة .

وأدى النقص فى العمالة فى السنوات الثلاث التى تلت الحرب ، وزيادة الطلب العالمى على القطن إلى زيادة إنتاجه بدرجة كبيرة . وقد حصل الأوربيون على الأراضى الزراعية عن طريق الشراء أو الإيجار من زعماء الباجندا ، إلا أن المزراعين الافريقيين كانوا يفضلون العمل فى أراضيهم هم . وكان للهنود الذين قدموا إلى أوغنده من كينيا ومن بومباى نشاط كبير فى تسويق القطن وحلجه وفى تجارة التجزئة بصفة عامة . وترتب على الكساد الاقتصادى فى عام ١٩٢١ — إن اختفت الكثير من البضائع من الأسواق وعانى العمال من البطالة ، وحاولت حكومته المحلية أن تحد من موجة الاستياء التى نجمت عن هذه الظروف الاقتصادية السيئة ، وتحمى الوطنيين ولذا فقد لجأت إلى حث السلطات الوطنية وخاصة مجلس الكيكويو الخاص بالباجنده(*) على منع بيع الأراضى لغير الافريقيين .

وكانت أقاليم شرق إفريقية الأخرى تعانى من مشكلات مماثلة ، ولذا حاولت الحكومة البريطانية أن تدرس إمكانيات تطبيق سياسة إقليمية موحدة فى شرق أفريقية — إلا أن مشروعات تحقيق الاتحاد الفيدرالى قد أخفقه يسبب تردد بريطانيا ورفض أقطار شرق أفريقية لها . وفى بوجنده كانت

---

* كانت أوغنده مقسمة إلى أقسام أو ممالك ، وقد تركت بريطانيا كل مملكة بيد ملكها وشعبها لكنها جعلت كل هذه الإدارات خاضعة للمندوب السامى البريطانى ، وكانت (بوجنده) أقوى هذه الممالك ، وكان يلقب ملكها (بالكاباكا) ويعاونه برلمان وطنى يعرف (بالكيكوكو) ، وكان الشعب نفسه يعرف باسم الباجنده (المترجم) .

مشكلة الأراضى والمشكلات الاقتصادية الأخرى هى السبب وراء اندلاع حركة(الباتاكا Bataka) فى عام ١٩٢٢ . وكانت للباتاكا امتيازات خاصة فى المنطقة المخصصة كمقابر للعشيرة ،وكانوا هم أنفسهم رؤساء للعشائر التى حكمت الباجندا قبل أن ينشأ منصب الكاباكا ومجلس الكيكويو . وقد تجاهلت اتفاقية عام ١٩٠٠ هذه الحقوق ، وقسم زعماء الكيكو أراضى (الميلو) الجديدة بينهم (*) وظل المزارعون يحترمون الباتاكا — إلا أن الكاباكا والكيكو وحكومة المحمية لم يبادلوهم هذا الاحترام ، وتحول الباتاكا إلى مستأجرين للأراضى بعد أن فقدوا نفوذهم . وفى عام ١٩٢٢ وافق الكاباكا على اقتراح بريطانى يقضى بتقديم تعويضات مادية لهم — غير أن مجلس الكيكو استغل سلطته للحيلولة دون تنفيذ هذا الاقتراح . وتظلم الباتاكا للسلطات البريطانية ؛ لكن بعد أربعة أعوام رد وزير المستعمرات البريطانى على هذه المطالب بالرفض بدعوى أن عودة امتيازاتهم إليهم من شأنه أن يعوق التنمية الزراعية ويقضى على نظام أراضى الميـلو — وهو النظام الذى ظل سائدا مـدة خمسة وعشرين عاما .

كما أن اقتصاد المحمية قد بدأ يزدهر من جديد هذه الفترة ، وزاد إنتاج القطن ، وأدخلت زراعة قصب السكر ، وظهرت صناعات تعدينية صغيرة . واتسعت شبكات الخطوط الحديدية المحلية والطرق البرية . وفى عام ١٩٣١ بدأ تشغيل أحد الخطوط الفرعية التابعة لخط حديد كينيا — أوغنده لموقعه الممتاز على بحيرة فيكتوريا ، وأصبحت بوجنده المركز الرئيسى للطائرات

(*) كانت مشكلة الأرض وملكيتها من المشكلات الرئيسية التى واجهتها الدول الاستعمارية فى البلاد الأفريقية . وفى أوغندا بالذات صدرت عدة تشريعات خاصة بملكية الأرض ، وقد نص فيها على تخصيص مساحة من الأرض — قدرت فى المبدأ فى عام ١٨٩٢ بـ ٩٠٠٣ر٩ ميل ٢ — للكاباكا وأتباعه من زعماء القبائل واعتبرت كملك خاص لهم وتوزع بمعرفة مجلس الكاباكا ، وأطلق عليها لفظ (ميلو) وهو تحريف للتعبير الانجليزى ميل مربع . (المترجم) .

المائية عابرة القارات ، وفى عام ١٩٢٢ افتتحت أول مدرسة فنية فى ماكيريرى ، وأصبحت هذه المدرسة نواة لبرنامج تعليمى نهض على أساسه أول نظام للمدارس الابتدائية الحكومية فى أفريقيا المدارية بعد أربعة أعوام . وفى أول الأمر كان خبراء التعليم يفضلون استخدام اللغة السواحيلية — وهى اللغة الشائعة فى شرق أفريقيا — بدلا من لغات البانتو العديدة — إلا أن هذا الاتجاه قد تغير بعد ما ثبت للبرلمان البريطانى فى عام ١٩٣١ أن معظم الأفريقيين يفضلون الانجليزية كلغة للتعليم(*) . وفى ظل حكومة السير فيليب ميتشل الرشيدة تحولت ماكريرى إلى كلية عليا لشرق أفريقيا فى عام ١٩٣٨ ، هدفها إعداد الطلاب للالتحاق بجامعة لندن . وباستثناء كلية فوراه باى كانت ماكيريرى أول معهد تعليمى فى أفريقيا المدارية . وفى عام ١٩٥٠ خولت ماكيريرى بمنح الدرجات العلمية .

وتأثرت السنوات التى تلت عام ١٩٣٠ بالكساد الاقتصادى العالمى ، كما تأثر الدخل العام والاقتصاد المحلى نتيجة لذلك . وتم تطوير النظام الضريبى فى عام ١٩٣٢ ، وبعد ثلاثة أعوام أدمجت جمعيات التسويق الأفريقية — التى تأسست منذ ظروف الكساد الاقتصادى فى عام ١٩٢١ — فى الاتحاد التعاونى لفلاحى أوغنده . وأدت جهود الحاكم ميتشل الخاصة بتحسين الصحة العامة ، لا إلى ارتفاع متوسط عمر الفرد فحسب ، بل أيضاً إلى زيادة قدرة الزراع على تحسين إنتاجهم : وفى خلال الحرب العالمية الثانية استمرت جهود ميتشل من أجل تنمية الحوافز الأفريقية ، ونتيجة لذلك استطاعت أوغنده أن تحقق الاكتفاء الذاتى ، وأن تقدم للبريطانيين الرجال والمال أثناء الحرب .

واجتمع أول مجلس تشريعى فى عام ١٩٢٠ للإدلاء بمشورته للحاكم العام حول مشكلات الأرض والعمالة التى نشأت بعد الحرب العالمية الأولى .

(*) نخالف المؤلف فى هذا الرأى — فلاشك فى أن الوطنيين يرحبون بأن يكون التعليم بلغتهم الوطنية ، وليس بلغة المستعمر الأجنبى (المترجم) .

وكان الأوربيون يستأثرون بالمقاعد المخصصة لغير الرسميين فى المجلس ، رغم أن هجرتهم لم تكن ينظر إليها نظرة ارتياح ، ودعى الهنود للاشتراك فى المجلس — غير أنهم قاطعوا اجتماعات المجلس مطالبين بزيادة ممثليهم فيه — وظلوا على هذه الحال حتى عام ١٩٢٦ ، وكانت سلطات الباجندة تشعر أن اشتراكهم فى المجلس سوف يضير بالوضع الممتاز الذى كسبوه بمقتضى اتفاقية عام ١٩٠٠ : وكان المفروض أن يقوم الأعضاء الرسميون بالمجلس بحماية المصالح الأفريقية ، وزادت نسبة تمثيل الهنود خلال الثلاثينيات — لكن وظيفة المجلس وطابعه لم يتغيرا حتى عام ١٩٤٥ . لكن حدثت تغيرات طفيفة فى هيكل الحكومات المحلية بسبب زيادة التدخل البريطانى وصلابة وعناد الكيكوكو ، وحين بدأ الزعماء يسيئون استخدام سلطاتهم فى جمع الضرائب وتأجير الأراضى ، ظهرت الحاجة إلى فرض إشراف دقيق على المسائل المالية ، وحددت السلطات البريطانية مرتبات ثابتة للرؤساء من أجل القضاء على النظام الفاسد الذى كانوا يأخذون بمقتضاه ١٠٪ من متحصلات الضرائب ، وكان الكاباكا يؤيد هذا الاتجاه الإصلاحى فالتزم الليكوكو بقوله ، لكن اندلعت معارضة قوية ضد محاولات القضاء على سوء استغلال أصحاب الأراضى لنفوذهم ، وكان الازدهار الاقتصادى فى منتصف العشرينيات قد شجع رؤساء (الميلو) على فرض ضرائب فى شكل عينى أو نقدى على المحصولات التى يزرعها المستأجرون . وحاول الليكوكو فرض سياج الشرعية على هذه الضرائب — إلا أن حكومة المحمية حرمت جمعها ، وقد شكلت لجنة لاستقصاء الحقائق عام ١٩٢٦ ، وطبقاً لتقرير هذه اللجنة فإن الرؤساء كانوا يستولون على نحو ثلث المحصول على شكل ضرائب : وحاول الليكوكو مرة أخرى أن يفرض هذه الضرائب ، وحدد نسبتها من ١٠ — ٣٥٪ من قيمة المحصول ، على أن يكون تجديد قيمة هذه الضرائب حسب المحصول المزروع نفسه . وكان البريطانيون يعتقدون أن الاعتراف بالملكيات الخاصة يعتبر امتيازاً اكتسب بمقتضى اتفاقية عام

١٩٠٠ ، لكنهم رفضوا السماح باستغلال الرؤساء للمزارعين . ونشبت معارضة ضد هذا الاتجاه مرة أخرى ، ودخلت السلطات البريطانية فى صراع مكشوف مع الليكوكو حول المسائل الداخلية فى بوجندة . وفى عام ١٩٢٧ تم التوصل إلى حل وسط يقضى بفرض ضريبة بنسبة معتدلة على المحصولات — إلا أن الخلاف تشعب ثانية حول مسألة أخرى انتهت بتدخل البريطانيين بشكل أعمق فى الأمور الداخلية .

وكانت هذه المسألة تافهة فهى تتعلق بالإفراط فى شرب البيرة فى إحدى المناطق الحضرية . واتهم المندوب البريطانى المحلى رئيس وزراء الكاباكا بعدم التعاون ، وهدد بالغاء اتفاقية عام ١٩٠٠ ، وفى أثناء الخلاف بين الكاباكا والحاكم أثيرت مسألة الوضع الدستورى للباجندة ، وسجل الكاباكا داودى شو وجهة نظره فى كتيب صغير نشره ، وأدت استقالة رئيس الوزراء فى عام ١٩٢٦ إلى أن تصبح السيطرة النهائية على وزراء الباجنده فى يد حكومة المحمية . وبذا أصبحت بوجنده إقليما تحت السيطرة البريطانية ، بالرغم من اتفاقية عام ١٩٠٠ ، وبدأ وضع الليكوكو تعتريه تغيرات كبيرة ؛ ذلك أن زعماء الميلو أصبحت لهم سيطرة مطلقة على الأرض والثروة . ومارس هؤلاء الزعماء ، لفترة ما قدرا من الاستقلال فى الأمور التشريعية كما يتضح فى توزيع أراضى الميلو والضرائب التى فرضت على محصولات المستأجرين . بيد أن هذه التغيرات كانت لها آثار ضارة ، فقبل عام ١٩٢٦ كان الرؤساء يدينون بولائهم لبريطانيا أولا — بدلا من الكاباكا ، وكان ولاؤهم هذا هو مصدر قوتهم الجديدة ، وبعد عام ٢٦ أصبح الرؤساء تابعين للسياسة البريطانية . وفى الثلاثينيات بدأ فلاحو الباجندا وسكان المدن يحسون أن الليكوكو يمثل سلطة استبدادية متزايدة ، وأنه يهتم بامتيازاته الخاصة أكثر من اهتمامه بأمور الباجنده . وأدى تزايد واستقرار دخل الرؤساء إلى انفصالهم عن أفراد القبائل . وحطم انتشار التعليم والمسيحية الروابط الدينية التقليدية .

وتحول الليكوكو إلى تنظيم علمانى ، وأصبح هدفا للانتقادات الحرة والسخط الاقتصادى .

وكان للانتعاش الاقتصادى وقوانين الطوارىء أثر كبير فى الحفاظ على الاستقرار خلال سنوات الحرب العالمية الثانية . لكن التطورات السياسية تنتظر بلوغ الكاباكا الجديد فردريك موتيسا الثانى السن القانونية . وكان قد ورث العرش فى عام ١٩٣٩ فى سن الخامسة عشرة . وبحلول عام ١٩٤٥ كان صبر الباجندا قد نفد . وكان الليكوكو مثقلا بالخلافات الشخصية بين الرؤساء . وضعفت سلطة التقاليد ، وكان الالتزام باتفاقية عام ١٩٠٠ من شأنه فصل الباجندا عن حركة التطور فى المحمية ككل . ومن ناحية أخرى كان عدم احترام الاتفاقية يعتبر استخفافا بالقانون الدستورى ؛ وعاملا مشجعا على نمو القومية الانفصالية فى الباجندا . وفى شهر يناير تحولت الإضرابات التى اندلعت من أجل زيادة الأجور إلى مظاهرات سياسية ، وعلت الأصوات خلالها مطالبة بانتخاب أعضاء الليكوكو ، ووقعت حوادث شغب عديدة ، وهرب السياسيون ، وكانت فرصة لمعرفة مدى ولاء الموظفين المدنيين للسلطات الحاكمة ، وقتل رئيس الوزراء فى أثناء دخوله إلى الكاتدرائية . لكن استطاع خليفته — الذى اتسم بالحزم والصرامة — أن يعيد النظام .

وسمح الليكوكو باختيار واحد وثلاثين من أعضائه — من بين مجموع أعضائه البالغ عددهم تسعة وثمانين عضوا عن طريق الانتخاب المباشر . وعلى الرغم من أن ثلثى أعضاء المجلس كانوا يتألفون من الرؤساء ، فإن إصلاحات عام ١٩٤٦ كانت تمثل خطوة مبدئية تجاه تشكيل حكومة ديمقراطية فى بوجنده . وفى الوقت ذاته استحدثت حكومة المحمية لأول مرة مقاعداً للأفريقيين فى المجلس التشريعى ، فخصصت مقعداً لكل من الأقاليم الثلاثة : بوجندة ، والإقليم الغربى ، والإقليم الشرقى ؛ وخشيت بوجندة أن يضر اشتراكها فى المجلس بمصلحتها ، ومع هذا فإن الليكوكو أرسل ممثلا عنه آخر الأمر إلى المجلس ،

أما الأقاليم الأخرى فلم تتردد قط فى قبول مبدأ الاشتراك فى المجلس التشريعى.

ولم تتوج محاولات البريطانيين بخلق أقاليم قوية على شاكلة إقليم الباجندة بنجاح كبير ، وكان الرؤساء قد زاد نفوذهم وأصبحوا بمثابة ملوك دستوريين. وشجعت بريطانيا الأقاليم الأخرى على إقامة مجالس شبيهة بمجلس الليكوكو . غير أن السلطات الجديدة ترددت فى تقلد مهامها ، وفى الحالات التى مارست فيها سلطاتها ظهر بوضوح أن هذه التنظيمات الجديدة التى نشأت مخالفة بشكل ملحوظ لتنظيمات البوجندة ، ففى كل الحالات لم يكن للزعماء الجدد استقلال مالى أو حق الحصول على الأراضى .ولم تكن هذه التنظيمات استبدادية الميول ولم تعرف نظام أراضى الميلو ، وكانت المجالس الإقليمية عبارة عن مجرد واجهات ديمقراطية ، أو مجالس تمثل العديد من القبائل التى تم ضمها بعضها إلى بعض بطريقة تعسفية . وبمرور الوقت أصبحت البوجنده مثالا يصعب على بريطانيا أو الأقاليم الأخرى تقليده . إذ أن الحكومات الإقليمية الجديدة بدأت تعتبر نفسها كوحدات محلية تحت إشراف حكم مركزى ، أو كمقاطعات تابعة لأوغندة ، هذا بخلاف البوجندة التى كانت تعتبر نفسها إقليما منفصلا متميزا قائما بذاته . وليس من المبالغة أن نقول إن هذه الحكومات قد وجدت فى انضمامها معاً قوة توازنها مع قوة بوجندة ، وبالإضافة إلى المشكلات الدستورية واجهت بريطانيا فى أوغندة مشكلة ازدياد الاتجاه الانفصالى فى بوجندة ومصاعب خلق قومية أوغندية واسعة النطاق .

وواجهت كينيا مشكلات الأراضى والتوازن السياسى ، وكان الأوربيون يسيطرون على الأراضى — منذ قدوم المستوطنين البيض فى عام ١٩٠٢ — وعلى المجلس التشريعى منذ تأسيسه فى عام ١٩٠٧ . وقد عرفت كينيا باسم « محمية شرق أفريقيا البريطانية » حتى عام ١٩٢٠ . وفى هذا العام الأخير أصبحت منطقة مزارع السكر على طول الساحل تعرف باسم محمية كينيا ، وأطلق على الجزء الداخلى اسم مستعمرة كينيا . ومن الناحية العملية أديرت مستعمرة ومحمية كينيا كسابقتها كوحدة واحدة .

وكانت الحكومة فى كينيا بالطبع تدعم قدوم المستوطنين البيض وكانت تسيطر كذلك على الموارد فى البلاد ، ولذا نشأت منازعات سياسية واقتصادية عديدة كان من الضرورى أن تتم تسويتها داخل المجلس التشريعى . ومن أجل ذلك تم تعيين اثنين من المستوطنين الأوربيين فى المجلس التشريعى ليتعاونا مع الجانب الرسمى ، وكان هيوكولوندلى ، الذى أصبح يعرف فيما بعد باسم اللورد ديلامير واحداً من هؤلاء الاثنين ، وكان قد وصل إلى شرق أفريقيا فى عام ١٩٠٣ ، بعد اثنى عشر عاما من المغامرات الطائشة والحياة الماجنة ، وكان عمره حينئذ سبعة وثلاثين عاما ، وكان ذا عزيمة قوية ، عصبى المزاج ، واسع الذكاء . وقد طرد من عضوية المجلس التشريعى فى عام ١٩٠٧ بسبب سوء تصرفه . وكانت محاولاته الرائدة عاملا كبيراً أسهم فى تطور كينيا فى سنواتها الأولى ، كما أن فصاحته وعناده قد جعلا منه زعيما لهؤلاء الذين كانوا يكرهون البيروقراطية ، وكان عدوا لهؤلاء الذين كانوا يهوون الحياة الاجتماعية . وكان اللورد ديلامير محبا للمصارعة وإطلاق النيران على مصابيح الشوارع فى المساء ، وزجاج النوافذ . وحاول ديلامير أن يحول مائة ألف فدان من الأراضى غير المأهولة إلى مراع للأغنام — إلا أن جدب الأرض أدى إلى هلاك القطعان . وحاول ديلامير مرة أخرى رعى الماشية فى المنطقة المدارية إلا أنها أصيبت بمرض (الحمى القرادية) (*) . وجرب ديلامير زراعة القمح بعد أن حرث الأرض وأقام حولها الأسوار — غير أن القمح أصيب أيضاً بمرض الصدأ . ومع هذا فلم تهن عزيمته ، فرهن ضياعه فى بريطانيا من أجل تمويل بحوث مقاومة مرض الصدأ . وبعد أن أنفق مالا طائلا طوال ثمان سنوات استطاع أن ينتج نوعا من القمح المهجن وأسماه باسم القمح الاستوائى ، كما تمكن من التغلب على قراد الماشية ، وأعاد تخصيب أراضى رعى الأغنام وبدأ يستثمر أمواله فى مجالات جديدة مثل : طحن الدقيق ، وقطع الأخشاب ، وبناء الفنادق ، وصيد الحيوانات الكبيرة .

(*) من أمراض الماشية وتنشأ عن لسع القراد (المترجم) .

وتربية النعام ، وزراعة الطباق . وأدخل اللورد ديلامير زراعة البن والقطن وقصب السكر والونل (*) وتربية الخنازير . وفى الفترة ما بين عامى ١٩١٤ ، ١٩١٨ نظم فرقة مخابرات من أفراد قبيلة (الماساى) للعمل داخل شرق أفريقيا الألمانية . وفى العشرينيات أدخل ديلامير صناعة الألبان ، وأسهم فى إنشاء مصانع تعاونية لصناعة الجبن والزبد ، وعمل على توفير التسهيلات لتربية الماشية ، ورغم أن اللورد ديلامير كان يمثل طائفة المستوطنين البيض فى حياته ، لكنه كان يطالب بإيجاد نظام فعال من أجل تشجيع الأفريقيين على العمل فى مزارع الأوربيين . ولى جهوده السياسية ونشاطه الزراعى ، تدين كينيا بتطورها فى الفترة التى سبقت وفاته فى عام ١٩٣١ .

وتركت الحرب العالمية الأولى أثراً بالغا فى كينيا ، بعد أن جند نحو ٦٥٪ من سكانها الأوربيين ومعظمهم من الشباب ، وعمل مئات الآلاف من الأفريقيين كحمالين . وكان عدد الوفيات فى المعركة كبيراً ، وأهمل القطاع الزراعى ، ومات عدد كبير من الحيوانات بسبب نقص الأطباء البيطريين . وبانتهاء الحرب العالمية الأولى حل القحط ، وحدثت المجاعات ، وتأثر العالم بوباء الأنفلونزا ، وتدهور نظام النقل . وفى عام ١٩١٩ وفد إلى المستعمرة الآلاف من الجنود القدامى ، ومنحت لهم مساحات من الأراضى تم اقتطاعها من إحدى المعازل الأفريقية . وتطلبت عملية التنمية والبناء اللجوء إلى العمالة الإجبارية — إلا أن وزارة المستعمرات حرمت هذه الوسيلة فيما عدا حالات الطوارىء .

وحين تحولت الأراضى الأوربية إلى مستعمرة فى عام ١٩٢٠ ، وسع نطاق المجلس التشريعى عدد أعضائه فصاروا اثنين وعشرين عضوا ، ينتخب المستوطنون البريطانيون من بينهم النصف . وبعد عام واحد دُعى الهنود للاشتراك فى المجلس ، وكان عددهم يفوق أعداد الأوربيين . وعرض على

(*) الونل هى قضبان تضفر من الأغصان وتستخدم فى إنشاء الأسيجة أو الجدران أو السقوف (المترجم) .

الهنود مقعدان فقط فى المجلس . واعتبر الهنود أن مثل هذه النسبة المنخفضة من التمثيل تعتبر حطا من شأنهم ، فقاطعوا انتخابات المجلس . واضطرت الحكومة لتعيين ممثليهم . وأوحت لجنة وود ونترتون — التى قامت بالتحقيق فى النزاع الأوربى الهندى — بقائمة انتخابية موحدة ، بغض النظر عن الجنس — غير أن المستوطنين البريطانيين احتجوا على ذلك ، وترددت الحكومة فى العمل بمقترحات اللجنة . وفى عام ١٩٢٣ عالج تصريح ديفونشاير الأبيض (Devonshire) * هذه المسألة ، فطالب بتخصيص خمسة مقاعد للهنود فى المجلس على أساس أن يتم اختيار هؤلاء الأعضاء عن طريق قائمة انتخابية مستقلة . وقضى الإعلان بالحد من هجرة الهنود ، وحرم على غير الأوربيين شراء الأراضى فى منطقة المرتفعات الأوربية . ولم يوافق الهنود على دخول المجلس إلا فى عام ١٩٢٧ حين صدر دستور جديد — غير أن المشكلة ظلت دون تسوية دائمة . وقضى دستور عام ١٩٢٧ بانتخاب أحد عشر ممثلا للأوربيين ، وعضو واحد للعرب وعضو واحد لتمثيل المصالح الأفريقية ، وانتخاب خمسة من الهنود . وحرص الدستور على الاحتفاظ للموظفين الرسميين بالأغلبية داخل المجلس التشريعى . وسمح لأول أفريقى بدخول المجلس فى عام ١٩٤٤ وكان دخوله عن طريق التعيين لا الانتخاب .

وبزيادة الاستيطان الأوربى فى كينيا بعد الحرب العالمية الأولى زاد اهتمام الأفريقيين بإقليم المرتفعات ، وكانت مزارع المستوطنين قد نشأت فى أراض غير مأهولة فى عام ١٩٠٢ ، وفى عام ١٩١٩ ، وفى بعض الأحوال قدمت تعويضات رمزية للكيكويو . وحصل الأوربيون على حق تأجير الأراضى لمدة

---

* يقضى هذا التصريح بأنه يجب مراعاة مصالح الغالبية العظمى من السكان أصحاب البلد الأصليين الوطنين قبل مصالح الأقليات المهاجرة (المستوطنين). وقد صرح بمثل ذلك أيضاً اللورد باسفيلد (Pasifield) سنة ١٩٣٠ ، وقد أزعجت تصريحات الساسة البريطانيين المعتدلين هذه — المستوطنين الأوربيين الذين كانوا يعتمدون على ما يتمتعون به من امتيازات (المترجم) .

٩٩٩ عاما ، وهكذا باتوا يعتقدون أنهم تملكوها. غير أن الأفريقيين لم يفهموا ذلك ، إذ أن القانون القبلى كان يقضى بعدم إمكان بيع الأراضى للعناصر الغربية. وعلاوة على ذلك فإن موافقة العشيرة كلها لم يتوافر ، ولم تقم الطقوس الدينية المتبعة فى مثل هذه المناسبات . وكان الأفريقيون يعتقدون آن المزارع الأوربية قد نشأت فى أراضيهم التى أجروها للتاج البريطانى ، وأن هذا التأجير يتوقف على مشيئة صاحب الأرض .. ومع هذا فإن مشكلة الأراضى لم تتفاقم إلا فى العشرينيات حين بدأ الكيكويو يفيقون من الأزمات التى حلت بهم من قبل ؛ وشجع الجنود القدامى من الكيكويو على اندلاع الحركات الخاصة باستعادة أراضى المرتفعات (*) . وتوقع الكيكويو بعد اشتراكهم فى المعركة ضد قوات الجنرال فون ليتوفوربيك (**) أن يجدوا معاملة متساوية ، وأن يحصلوا على امتيازات سياسية مكافأة لهم على الخدمة الوطنية .

ووقعت الاضطرابات التى ارتبطت بنشاط جمعية الكيكويو المركزية فى عام ١٩٢٢ ، وطالبت بالتضامن القبلى ، وتأكيد الحقوق السياسية ، وتوسيع قاعدة التعليم ونادت الجمعية بعودة الأراضى التى زعمت أن الأوربيين قد سرقوها .. ومع هذا فإن الجمعية لقيت تأييداً كبيراً من جانب أفراد قبيلة الكيكويو الذين يعيشون فى المدن ، وطائفة مستأجرى الأراضى التى قلدت أساليب الحياة الأوربية ، وبعدت عن الارتباطات القبلية . وأدى ارتباط التعليم الأوروبى والتبشير إلى الابتعاد عن الحياة القبلية ، وقد زاد تعداد الكيكويو نتيجة لتحسن الخدمات الصحية ، فضاقت بهم أراضيهم بعد أن انخفض معدل الوفيات بينهم ، وارتفع معدل المواليد لانعدام اتصالهم بقبائلهم التى كانت لها أساليبها

* تدفق الأوربيون فى كينيا بالذات على منطقة (المرتفعات البيضاء) لمناخها المعتدل الملائم لسكنى الرجل الأبيض وتربتها البركانية الخصبة (المترجم) .

** هو قائد القوات الألمانية التى اتجهت صوب كينيا من أفريقيا الشرقية الألمانية ، فى حين كانت القوات البريطانية تحت إمرة الجنرال سمتس قائد عام الجيوش البريطانية فى أفريقيا الشرقية (المترجم) .

الخاصة فى تحديد النسل . وطالبت جمعية الكيكويو المركزية بمنح الأفريقيين ، عقوداً تثبت حيازتهم للأرض. غير أن مرسوم أراضى التاج لعام ١٩٢٦ حدد وضع الأفريقيين ، فذكر أنهم مستأجرون خاضعون لمشيئة التاج . ولم يستطع البريطانيون أن يفهموا بوضوح القوانين التقليدية للأراضى ، إلى أن أعدت لجنة التحقيق الخاصة بأراضى الكيكويو تقريرها فى عام ١٩٢٩ . وكان الاستيطانى الأوربى قد ثبتت دعائمه فى هذه الفترة ، وكما أوضح تقرير اللجنة فإن وضع الأفريقيين قد اضطرب تماماً ، ذلك أن الأثرياء من الكيكويو الذين انفصلوا عن قبائلهم قد اشتروا أراضى القبيلة ، أو قدموا وثائق مزورة تثبت حصولهم على هذه الأراضى . وهذا يعد مخالفاً لقوانين القبيلة .

ولم يؤد هذا الاضطراب إلى الحد من الطلب المتزايد على الأرض ، واقترحت لجنة كارتر فى عام ١٩٣٢ حلا وسطاً ؛ وكانت الحكومة تأمل أن يؤدى هذا الحل إلى تسوية دائمة لمشكلة الأراضى ، وأوضحت اللجنة أن مطالب جمعية الكيكويو المركزية متناقضة ومبالغ فيها . وزيدت مساحة المعازل الوطنية بقدر كبير ، وحددت مساحة الأراضى الأوربية . وكانت هذه الزيادة فى الأراضى الوطنية ضرورية لإشباع احتياجات القبائل ؛ إلا أن مقترحات اللجنة لم تؤد إلى تحسين أحوال المجموعات الأفريقية الثلاث التى كانت ثائرة على أوضاعها . وهم : جماعة مستأجرى الأراضى ، وجماعة سكان المدن ، والجماعة التى انفصلت عن قبائلها . وكانت كل مجموعة من هذه المجموعات تمثل مشكلة من المشكلات التى ازدادت حدتها خلال سنوات الكساد الاقتصادى والحرب العالمية الثانية .

وقد عمل عدد كبير من الأفريقيين موظفين فى المدن خاصة فى نيروبى ، ونتيجة لذلك ظهرت مشكلة الإسكان المدنى ، ذلك أن هؤلاء قد أصبحوا يمثلون طبقة بدأت تأخذ جزئياً بأساليب الحضارة الأوربية واتجاهاتها الاجتماعية والسياسية ، وتعتمد على دخلها الناجم من العمل فى الصناعة أو فى الوظائف الكتابية . ومع هذا فإن المستوطنين وحكومة المستعمرة لم يعترفوا

بالوضع القانونى لهؤلاء . وكان المفروض من الناحية النظرية أن هؤلاء سوف يعودون إلى قبائلهم حين تنتهى الحاجة إليهم — ولذا فقد حرموا من التأمين ضد البطالة أو من معاشات عند التقاعد . وكان سكناهم المدن يعتبر لذلك أمراً مؤقتاً وعابراً . وارتفع معدل الجريمة ارتفاعاً كبيراً . وحاول كثيرون من الإفريقيين من سكان المدن أن يحصلوا على أراض فى المناطق الريفية لتأمين مستقبلهم ضد الشيخوخة والبطالة . ولما كانت القبائل تنظر بعين الشك إلى هؤلاء الذين تركوا معازلهم وخضعوا للسيطرة الأوروبية ؛ فقد كان من الضرورى لهؤلاء أن يحصلوا على الأراضى خارج نطاق معازلهم القديمة . ونتيجة لذلك انتاب القلق هؤلاء الأفريقيين ، وتوترت حياتهم ، ولجأوا إلى الجريمة ، وتعاطفوا مع حركات الأراضى الإصلاحية المتطرفة .

وكان مستأجرو الأراضى الأوروبية من الكيكويو فى وضع أفضل أول الأمر من رجال القبائل فى المعازل ؛ ذلك أن استخدامهم لأراض أكثر صلاحية ، واتباعهم للوسائل الزراعية الأوروبية ، وتقاضيهم أجوراً — قد ميزهم على أفراد قبائلهم . غير أن عدد السكان الأوروبين والمستأجرين الكيكويو قد زاد ، وقام الأوروبيون بزراعة المزيد من أراضيهم ، وطرد عدد كبير من الأفريقيين من أراضيهم ، أو نقصت المساحات التى كانت فى حوزتهم ، وأصبحوا أكثر اعتماداً على وظائفهم ، وانخفضت أجورهم بسبب زيادة الطلب على العمالة عن العرض ، وزاد هذا الوضع سوءاً حلول الكساد الاقتصادى . وكان هؤلاء الأفريقيون — الذين تركوا معازلهم القبلية — لا يستطيعون العودة إليها ؛ فقد أصبحت فى منتصف الثلاثينيات شديدة الاكتظاظ بالسكان ، وبذا أصبح المتعطلون منهم يمثلون مشكلة اجتماعية خطيرة ، وقللت ظروف الحرب العالمية الثانية من هذه المشكلة فى أوائل الأربعينيات ، غير أن مشكلة الزراع الكيكويو — الذين سلبت أراضيهم — عادت إلى الظهور مرة أخرى بعد عام ١٩٤٥ ، ذلك أن الأفريقى الذى كان يعيش داخل منطقة المرتفعات كان يعانى من البطالة ومن لفظ قبيلته له ، وكان يحس بمرارة غالباً بسبب وضعه الاقتصادى السيء .

وعانت كينيا من مشكلة الانفصال عن المجتمع القبلى ، وبسبب ظروف حيازة الأراضى المعقدة ، وهجرة عدد كبير من الأفريقيين إلى المدن أكبر من أى قطر أفريقى آخر . وارتبطت هذه المشكلة ارتباطاً وثيقاً بالجهود التبشيرية والتقدم فى ميدان التعليم . ذلك أن المدارس كانت قد أنشئت أول الأمر لأطفال الأوروبين المستوطنين ، وتبع هذا إنشاء مدارس أخرى لأطفال الهنود المزارعين والتجار . هذا فى الوقت الذى ظل فيه تعليم الأفريقيين فى أيدى المبشرين . وكانت جهود هؤلاء محدودة وضئيلة حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى . وتأكدت سياسة التفرقة العنصرية فى مجال التعليم فى عام ١٩٢٦ ، بعد أن رفضت الحكومة تمويل مشروعات التعليم الخاصة بالأفريقيين ، فى الوقت الذى كانت تسهم فيه فى تمويل مشروعات التعليم الخاصة بالهنود الأوروبين . وعلى هذا كان التقدم فى مجال التعليم بالنسبة للأفريقيين وثيق الصلة بتدريس المواد الدينية ومرتبطاً بالمواد المادية المحدودة للإرساليات .

وكانت الإرساليات التبشيرية فى كينيا من أكثر القوى تقدماً واعتدالا فى أفريقيا ، ومع هذا فإن عادة ختان الفتيات قد أثارت انتقاداتهم ، وأخفقت جهودهم فى القضاء عليها ، ولم تحقق الإرساليات تقدماً كبيراً داخل معزل الكيكويو ، وكان رجال القبيلة غالباً ما يبتعدون عن معتنقى الدين الجديد . ورغم هذا فإن هذه الإرساليات قد نجحت نجاحاً ملحوظاً بين جماعات الكيكويو التى انفصلت عن قبائلها وأقامت فى المدن وفى الأراضى الزراعية الأوروبية . وأحدث هذا الانفصال عن القبيلة تغيراً ثقافياً جزئياً . ورغم أن عادة ختان الفتيات كانت قد فقدت أهميتها الدينية التقليدية فى كينيا — فقد كان هناك اتجاه ينادى بالحفاظ عليها باعتبارها جزءاً من العادات الاجتماعية . ومع أن جماعة من الكيكويو كانت فى جانب موقف المبشرين من هذه العادة إلا أن كثيرين من الأفريقيين الذين انفصلوا عن قبائلهم كانوا يعارضون موقف الإرساليات منها . وجاءت الكنائس

الانفصالية الأفريقية لتقدم تبريرا للعادات الفطرية ، استنبطت أسانيده من الإنجيل ، وأنشأت مدارس للتبشير لتعليم العديد من الأفريقيين ، وتزعمت « كلية كينيا لإعداد المعلمين » الاتجاه الانفصالى فى التعليم ، وكان يرأس هذه الكلية الزعيم جوموكينياتا . وكانت جمعية الكيكويو المركزية تساند هذه الكلية ، وفى السنوات التى تلت الحرب العالمية الثانية ، توثقت الصلة بين جمعية الكيكويو المركزية والمدارس الانفصالية وبين حركة الماوماوالتى لجأت إلى أسلوب العنف .

وفى جنوب كينيا كانت تنجانيقا أكثر مناطق أفريقيا التى شملها التدمير بسبب الحرب العالمية الأولى ، وفى عام ١٩١٨ وضعت تنجانيقا تحت الانتداب البريطانى ، وكانت حينئذ تعانى من المرض والمجاعات ، وكانت مصانعها وخطوطها الحديدية مخربة ، ونقص تعداد سكانها ، وحل وباء الأنفلونزا بها فى عام ١٩١٩ ، وتوفى كثير من سكانها الأفريقيين بسبب المرض .

وقد عين السير هوراث بيات أول حاكم بريطانى على تنجانيقا ، واضطلع بمهمة إعادة تنظيم وتعمير البلاد ، ورحل هوراث جميع المستوطنين الألمان ، وأعاد توزيع أراضيهم على الأفريقيين ، ووضع نظاماً لتأجير الأراضى للمهاجرين الجدد ، وحدد المدة الإيجارية بما لايزيد على تسعة وتسعين عاماً . وفى عام ١٩٢٥ سمح للألمان مرة أخرى بدخول البلاد إلا أنهم أخرجوا منها مرة ثانية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية بسبب اعتناقهم للمبادىء النازية التوسعية . وفى ظل الانتداب نما القطاع الزراعى نمواً كبيراً . وبحلول عام ١٩٢٣ كانت تنجانيقا قد تمكنت من تحقيق لاكتفاء الذاتى ، وفى عام ١٩٢٥ وصل الإنتاج الزراعى إلى ضعف ما كان عليه من قبل . وكانت كفاية بيات ورباطة جأشة قد مكنته من إرساء الأسس للبناء الذى أكمله خلفه السير دونالد كاميرون الذى عين حاكماً على تنجانيقا فى عام ١٩٢٥ ، وكسب كاميرون فى منصبه الجديد هذا شهرة عالية فريدة .

وكانت مواهب كاميرون تكمن فى نظرته الواقعية إلى الأمور ، وفى قدرته الإشرافية والتنفيذية العالية . وكانت تقاريره إلى اللجنة المنبثقة عن عصبة الأمم فريدة فى نوعها — ونادراً ماقدم مثلها . ولم يكن كاميرون متطرفاً فى اتجاهاته ، ومع هذا فقد كان من أول الحكام الذين اتخذوا خطوات عملية من أجل إعداد الأفريقيين للحكم الذاتى فى فترة مبكرة ، وغرس الأمانة فى أتباعه ، وكان يهتم اهتماماً غير عادى بسماع الشكاوى والانتقادات الموجهة إليه . وأفاد كاميرون من منظمات (بيات) ، وركز جهوده من أجل الاستعانة بالرؤساء الشيوعيين الذين يحظون باحترام القبائل ، وقام كاميرون بتدريبهم وساعدهم على استعادة نفوذهم ، ومنحهم سلطة النظر فى القضايا المحلية وجمع الضرائب . وقد وصف المراقبون هذا النظام بالحكم غير المباشر — غير أن كاميرون كان دقيقاً كالعادة ، وكان يفضل أن يسميه بنظام (الإدارة الوطنية) .

وأنشأ كاميرون المجلس التشريعى فى عام ١٩٢٦ ، وكان يعين أعضاءه . واحتفظ كاميرون بأغلبية رسمية فى المجلس ، وظل هذا المجلس طوال تسع سنوات دون أن يتغير تشكيله ، وأعيد مد شبكة الخطوط الحديدية ، ووصل خط حديدى فرعى إلى بحيرة فيكتوريا فى عام ١٩٢٨ . وكان السيسال هو المحصول الرئيسى فى تنجانيقا ، وكان يستخدم فى صناعة الحبال ، ويسيطر الإنتاج على أسواق العالم . وكان الهنود والأوربيون يزرعون معظم المحصول ، فى حين كان الأفريقيون يهتمون بزراعة المحصولات الغذائية والبن ، وقد أفادوا كثيراً من ازدهار التجارة الداخلية ، وكانت المشكلات العنصرية فى تنجانيقا أقل حدة منها فى كينيا — بسبب قلة عدد الأوربيين نسبياً وتفرقهم — هذا إلى جانب أنهم كانوا يمثلون جنسيات مختلفة . وكانت أبرز المشكلات فى تنجانيقا هى سيطرة الآسيويين على تجارة التجزئة ، والمسائل المتعلقة بتوفير مياه الرى للزراعة ، والقضاء على ذبابة تسى تسى التى أصابت الماشية .

وفى نهاية الحرب العالمية الثانية كان على تنجانيقا أن تواجه هذه المشكلات الثلاث . وفى عام ١٩٤٥ تشكل مجلس تشريعى جديد يتألف من نسبة تمثيل متساوية لكل عنصر من العناصر الثلاثة (الآسيويين والأوربيين والأفريقيين) ؛ ولاقت هذه التجربة قبولا من جانب كل سكان البلاد ، وقامت هيئة الأغذية البريطانية لما وراء البحار بتنفيذ مشروع زراعى كبير فى تنجانيقا يستهدف مجابهة متطلبات التنمية الاقتصادية والصحية بها . وعرف هذا المشروع باسم (مشروع الفول السودانى الكبير) . وكان يستهدف إنتاج الفول السودانى لسد حاجة بريطانيا من السمن الصناعى والكسب وزيوت الأكل ؛ وكانت هيئة الأغذية تعتقد أن متطلبات الحرب الكبيرة ، وارتفاع الأسعار ، سوف يكون لها أثر فعال فى نجاح المشروع ، ولذا فقد اشترت مايزيد على خمسمائة ميل مربع فى جنوب تنجانيقا ، واستثمرت نحو ٣٥ مليون جنيه فى المشروع ، وأنشأت ميناء خاصاً لها ، وكان مقدراً للإنتاج أن يصل فى ظرف خمس سنوات إلى ٦٠٠ ألف طن ، أى نحو ضعف إنتاج نيجيريا . لكن لم تستطع المعدات أن تتغلب على الغابات وأمراض النباتات . وفى الحقيقة لم يكن من الممكن زراعة الفول السودانى بهذه المساحات مع استخدام الآلات على نطاق واسع فى أى جزء من العالم حتى فى الولايات المتحدة . وكانت موارد العمالة غير كافية ، وحين تآكلت عوارض السكك الحديد الخشبية ، ركبت عوارض أخرى من الصلب ، وانتهى المشروع فى عام ١٩٥١ ، بعد أن أنتج تسعة آلاف طن من الفول السودانى فقط — وهو رقم يعادل ٥ر١٪ من أرقام الإنتاج التى كانت متوقعة .

وقد أمكن تعلم دروس هامة من مشروع الفول السودانى هذا . فلم يحاول أحد بعد ذلك تنفيذ مشروع زراعى بهذا الحجم أو بهذه السرعة ؛ ولم يقبل أحد على تنفيذ مشروع أعدت خطته فى أوربا دون إجراء تجارب ميدانية ، وبمرور الوقت اتخذ هذا المشروع شكلا جديدا يختلف تماما عن

ذى قبل . وقد أفاد هذا المشروع بعد تحوله تنجانيقا كثيرا ، وأصبح نموذجا لمشروعات التنمية التى نفذت فى قارة أفريقيا فيما بعد . ورغم أن كثيراً من معدات مشروع الفول السودانى كانت عديمة الجدوى إلا أن بعضها كان مفيدا ، وأمكن استغلالها فى تنفيذ مشروع «مستأجرى الأراضى الأفريقيين» ، واستخدمت فى هذا المشروع الوسائل الزراعية الميكانيكية التى تناسب المنطقة المدارية ؛ بالإضافة إلى الطرق العلمية المدروسة لتحسين الإنتاج . وإلى جانب هذا تم تنفيذ عدد من المشروعات الأخرى لتربية الماشية ، وإنشاء الطرق ، وبناء المدارس فى المناطق القروية ، وربما كان هذا المشروع الأخير أهمها . ورغم أن التركيز فى تنجانيقا كان على المشروع الرائد — «مشروع مستأجرى الأراضى الأفريقيين» — لكن فى الحقيقة توافر لتنجانيقا فى النهاية عدد من المشروعات الصغيرة المتفرقة التى ربما فاقت أهميتها — بالنسبة للتنمية الشاملة للبلاد — أهمية المشروع الرئيسى ، ومع هذا فإن الدروس التى تعلمتها تنجانيقا باهظة الثمن .

وكانت آمال بريطانيا بالنسبة لأقطار شرق أفريقيا (أوغنده — كينيا — وتنجانيقا) قد بدأت تتركز منذ عام ١٩٤٨ حول فكرة الاتحاد الفيدرالى . وتاريخ الاستعمار حافل بمشروعات كهذه كان النجاح حليفها مثلما حدث فى نيجيريا وكندا واستراليا ، فى حين كان نصيب البعض الآخر من النجاح ضئيلا مثلما حدث فى جنوب أفريقيا ، وجزر الهند الغربية البريطانية ، والهند ، والباكستان ، والروديسيتين . غير أن قلة من هذه المشروعات كان نصيبها الفشل الكامل مثلما حدث لمشروع اتحاد شرق أفريقيا . وكانت فكرة هذا الاتحاد قد ظهرت فى أوائل العشرينات من هذا القرن — إلا أنها لم تتحقق اللهم إلا فيما يتعلق بتوحيد العملات فى شرق أفريقيا ، والاتفاق على عقد مؤتمر سنوى لحكام الأقطار الثلاثة سنويا — وأظهرت الاعتبارات الاستراتيجية خلال الحرب العالمية الثانية قيمة التعاون الاقتصادى . وعلى هذا قررت وزارة المستعمرات فى عام ١٩٤٨ أن تحث الأقطار الثلاثة على إنشاء اتحاد فيما بينها .

وتألفت اللجنة العليا لشرق أفريقيا من حكام الأقطار الثلاثة . وكان كل قطر يرسل أربعة ممثلين عنه إلى الجمعية التشريعية المركزية التى كانت تشرف على المسائل المتعلقة بالخطوط الحديدية والموانئ والبريد والخدمة التليفونية والتلغرافية والجمارك والبحوث العلمية وضرائب الدخل . لكن اصطدمت المقترحات التى قدمت من أجل خلق سلطات أخرى بجانب الجمعية أو لمنح اللجنة العليا للاتحاد الفيدرالى الحكم الذاتى — بمعارضة شديدة . وفيما عدا تنجانيقا التى أظهرت — ولأسباب اقتصادية بحتة — اهتماما مشوبا بالحذر بهذه المقترحات فإنها (أى هذه الاقتراحات) أثارت الاتجاهات الانفصالية وأيقظت الروح القومية . ورفضت بوجنده هذه المقترحات بإصرار شديد ، لأنها كانت تريد الاحتفاظ بتنظيماتها الملكية وتفوقها داخل أوغندا ، وكان المستوطنون البيض فى كينيا على استعداد لتقبل الاتحاد الفيدرالى إذا احتفظ لهم بمركزهم المختار على الدوام . وبالطبع لم تكن أية دولة أخرى على استعداد لضمان ذلك لهم . ومن جانب آخر كانت العناصر غير البيضاء فى كينيا مترددة ، وكانت تتساءل عما إذا كان هذا الاتحاد من شأنه أن يضعف من مركز البيض أو يدعمه ، وكان التجار الهنود خارج كينيا يرحبون بالمزايا الاقتصادية التى ستحقق مستقبلا — بيد أنهم كانوا لا يعرفون احتمالات الحفاظ على وضعهم فى دولة كبيرة تكون السيطرة فيها للبيض أو للافريقيين . وإذا نظرنا إلى الاتحاد من زاوية اقتصادية — وهى الزاوية التى يبدو أنها كانت المسيطرة على التفكير البريطانى — لوجدنا أن الاتحاد سوف يمنح الأقطار الثلاثة بعض المزايا . إلا أن المقترحات قدمت فى وقت غير مناسب — وقد أوضحت التطورات التى وقعت فيما بعد فى كل قطر من هذه الأقطار أن الاتحاد كان من المحتمل أن يؤدى إلى ظهور مشكلات خطيرة إذا وضع موضع التنفيذ :
ولما زارت اللجنة الملكية لشرق أفريقيا ، المنطقة فيما بين عامى ١٩٥٣ ، ١٩٥٥ أكدت مرة أخرى أهمية الاعتبارات الاقتصادية ، لكنها أوصت

أيضا بممارسة الأفريقيين نوعا من الرقابة ، الأمر الذى رفضه الكثيرون من المستوطنين فى شرق أفريقيا لأسباب عنصرية أو إقليمية .

وعلى الرغم من أن جزيرة زنجبار — لها ارتباطات طويلة بشرق أفريقيا — إلا أنها لم تدخل فى الاتحاد الفيدرالى — ويتعين علينا هنا أن نتحدث عنها بإيجاز — فقد خضعت هذه الجزيرة للسلطان (١) الذى ظل يحكمها بالإضافة إلى جزيرة بمبه المجاورة لها . وكان المستشارون البريطانيون يتدخلون تدخلا كبيراً فى الإدارة ، وكان للجزيرة مجلس تشريعى يتألف من الرسميين منذ عام ١٩٢٦ . وظلت الجزيرة التى كانت تحتكر تجارة القرنفل تتمتع بالاستقرار المالى ، وكان دخلها المحلى يكفى لمجابهة الإنفاق على الخدمات الحكومية الجديدة المتطورة ، وكان الموظفون البريطانيون يديرون المحاكم ويسيطرون على الجهاز الإدارى وكانوا يتقاضون المرتبات من السلطان ، وكان لكل مجموعة من سكان الجزيرة — الذين كانوا يتألفون من البانتو والعرب والهنود ، والسواحليين — لغتها الخاصة واتجاهاتها السياسية ، وفى داخل كل مجموعة كانت توجد الانقسامات بين مؤيدى ومعارضى البناء السياسى والاقتصادى القائم. لكن زادت الاضطرابات فى الجزيرة فى الخمسينيات وكان المتظاهرون ينادون بالحكم الذاتى — غير أن وزارة المستعمرات لم تعد بمنح الاستقلال إلا عندما يحين الوقت المناسب ؛ وأشارت إلى أن ذلك سوف يتحقق حين تظهر فى الجزيرة أحزاب سياسية قومية مسئولة ودائمة تستطيع

---

(١) كانت سلطة زنجبار و (مسقط) فى الجزيرة العربية تحت حكم سلطان واحد — لكن انفصلت سلطة زنجبار نهائيا سنة ١٨٦١ — ومن البريطانيين الذين اشتهروا فى بلاط سلطان زنجبار ، ويرجع إليهم الفضل فى تدعيم النفوذ البريطانى هناك : الكابتن همرتون ممثل انجلترا طرف السلطان السيد سعيد ، والدكتور جون كيرك طبيب الوكالة البريطانية فى زنجبار ، والسير لويد ماتيوس الذى أصبح فى وقت من الأوقات رئيسا لوزراء زنجبار (المترجم) .

التقدم ببرامج محددة ومقبولة ، وأوضحت أن تأجيل الاستقلال ربما يكون أيضا ضروريا حتى يتم اتخاذ القرارات المناسبة بشأن المنطقة الساحلية التى تتألف منها محمية كينيا — والتى تتعهد بريطانيا باستشارة السلطان بشأنها .

وكان الاهتمام بمشروع الاتحاد الفيدرالى يمثل نقطة تحول فى تاريخ شرق أفريقيا ، ففى أوغندة حدثت سلسلة من الأزمات الدستورية التى كانت تتركز حول المطالبة بالاستقلال ، ومزقت هذه الأزمات هدوءها الظاهرى وعاقت تنميتها الاقتصادية . وزاد التوتر السياسى بين جماعات كينيا العنصرية ، فى حين وصلت الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية إلى حدتها ، وغالبا ما اتسمت هذه الاضطرابات بالعنف . وفجأة بدأت تنجانيقا مرحلة انتقالية سريعة على طريق الاستقلال .

واتضح هذا التحول فى أوغندة فى اندلاع حركة الباتاكا فى عام ١٩٤٨ . وعلى الرغم من أن الحركة نسبت إلى رؤساء العشائر التقليدية فإن الانتهازيين استغلوا ضعفهم وأفادوا من مشاعر الباجندا المعادية للفيدرالية . وفى العام التالى طلب القائمون بحركة الباتاكا من الكاباكا أن يفصل الزعماء المستبدين ، وأن يجعل من الليكوكو مجلسا منتخبا ؛ وأن يمنح الأفريقيين فرصة التحكم فى عمليات التسويق والتجزئة التى كانت فى يد الهنود بصفة أساسية . ووافق الكاباكا على النظر فى الشكاوى الاقتصادية ، غير أنه رفض الاستجابة للمطالب السياسية ، وبذا أعد المسرح فى بوجندة لاندلاع الاضطرابات ، أما باقى أوغنده فكانت تراقب هذه التطورات بهدوء واحتقار :

وأجرت حكومة المحمية فى عام ١٩٥٠ تحقيقا فى هذه الاضطرابات ثبت منه أن سببها هو رغبة عدد من السياسيين فى تشويه نظام الحكم الشرعى فى بوجنده ، وكانت الشكاوى المنطقية الواحيدة هى التى تتعلق بمساوئ صندوق تثبيت أسعار المحصولات الزراعية المحدودة . وعمل البريطانيون على تفادى

أى حوادث شغب جديدة عن طريق إقرار مبدأ الانتخاب الشعبى فى المجالس الاقليمية بما فى ذلك الليكوكو . ومثلت البوجندة هذه الخطوة — إلا أنها احتجت على عدم وجود دوائر انتخابية متوازنة والاكتفاء بتطبيق نظام المقاطعات التى كان تعداد سكان بعضها يزيد بمائة مرة على تعداد سكان البعض الآخر . وكانت المجالس الإقليمية فى أقاليم أوغندة الأخرى قد بدأت تعمل بفاعلية ، ولذا طلب من كل مجلس أن يرسل اثنين من أعضائه إلى المجلس التشريعى للمحمية ، ورفض الليكوكو أن يفعل ذلك بحجة أن اتفاقية عام ١٩٠٠ قد جعلت الكاباكا وسيلة الاتصال الوحيدة بين البوجندة والحكومة المركزية — وقد أمكن تفادى وقوع أى صدام مباشر بعد أن سمح للكاباكا بتعيين ممثلى الباجندا ، إلا أن هذا الإجراء لم يشف غليل الذين يحلمون بالديمقراطية التقدمية :

وفى الوقت ذاته كانت السلطات البريطانية تبذل جهودا من أجل تحسين اقتصاد المحمية وتصنيعها ، وقد كشف التحقيق الذى أجرى فى عام ١٩٤٨ عن عدم كفاءة ، بل وفساد محالج القطن والأسواق التى فى حوزة الهنود والأوربيين ، وشكلت الحكومة مجلسا إشرافيا للتسويق : وحين زادت الاضطرابات فى كينيا بسبب حركة الماوماو — بدأ المستثمرون يخشون من استثمار رؤوس أموالهم فى شرق أفريقيا . وعلى هذا بدأت حكومة أوغندة تشترى المحالج وتستثمر أموالها فى إنشاء محالج أخرى . وفى عام ١٩٥٢ باعت حكومة المحافظين فى لندن هذه المحالج المؤممة للجمعيات التعاونية الأفريقية على أساس رهون طويلة المدى ، ونتيجة لذلك سيطر الوطنيون وسكان المدن على المحالج والأسواق ، وأصبحت هذه نموذجا رائدا لصناعة وطنية يمتلك الأفريقيون رأسمالها . ومع هذا فقد كان هناك شعور بالخوف من أن يؤدى التصنيع إلى خلق حواجز لونية قاسية — إلا أن حاكم أوغندة الجديد ، السير أندرو كوهن ، أزال هذا الشعور بالخوف

بعد وصوله فى عام ١٩٥٢ ، وقدمت حكومته وعودا مطمئنة .

ومع أن خبرة كوهن فى أفريقيا كانت ضئيلة ، إلا أنه كان رئيسا للإدارة الأفريقية بوزارة المستعمرات ، وبالتالى كان له دور كبير فى وضع السياسة التى أدت إلى التقدم السياسى السريع لغرب أفريقيا فيما بعد الحرب . وكان كوهن يمثل أمانى بريطانيا فى أن تتمكن أوغندة من تحقيق الحكم الذاتى بسرعة ، وكان شديد الحساسية بخاصة فى تنفيذ السياسات المرسومة بكل دقة . وفى مارس ١٩٥٣ تأكدت وعود بريطانيا نتيجة لحدوث تطورين هامين هما ، إعادة تشكيل الحكومة المحلية وإدخال تعديل كبير على تشكيل المجلس التشريعى .

وكانت سلطات المحمية تعتقد أن الخدمات الزراعية والطبية فى دولة متحدة ، يجب أن تخضع لأدنى قدر من الإشراف الحكومى ، على حين تكون مجالس المقاطعات هى المسئولة عنها بدلا من مجالس الأقاليم . ومع هذا فقد رئى من الحكمة فى حالة بوجندة — التى لها ظروف خاصة تنبع من اتفاقية عام ١٩٠٠ — أن تكون مجالس الأقاليم هى المسئولة عن الخدمات السالفة الذكر . وفى مقابل تنازل بريطانيا عن هذه السلطات وعد الكاباكا بزيادة نسبة المقاعد المنتخبة فى مجلس الليكوكو من ٣٤ ٪ إلى ٦٧ ٪ ، الأمر الذى أسهم فى إضعاف الزعماء التقليديين ؛ ودعم الديمقراطية وأحل السيطرة المحلية محل السيطرة البريطانية . وفى الوقت ذاته سمح لمجالس المقاطعات باختيار أعضاء المجلس التشريعى بدلا من مجالس الأقاليم ، لكن حدث استثناء آخر ، فقد كلف الليكوكو باختيار ممثلى الباجندا . وأوضح الحاكم كوهن أن الكاباكا فى وسعه أن يعين الممثلين إذا رفض الليكوكو أن يقوم بذلك ، وحين اجتمع المجلس فى عام ١٩٥٤ سحب الكاباكا كل تأييد للحكومة المركزية النامية — واضطر البريطانيون إلى ملء مقاعد البوجندة بالتعيين الرسمى .

وظهرت تيارات متعارضة لم تكن متوقعة فى البلاد ، وبدأت تخلق توتراً بها ، فقد شكل حزب المؤتمر القومى الأوغندى فى عام ١٩٥٢ ، وكانت غالبية هذا الحزب من الباجندا ، إلا أنه كان يؤيد إنشاء حكومة مركزية موحدة . وكان الكاباكا الجديد شاباً تلقى تعليمه فى كامبردج ، وكان يتسم برباطة الجأش ، وكان أكثر اهتماما بالرأى العام من سابقيه ، وقد أحس هذا الكاباكا بالامتهان فى أثناء حفل تتويج الملكة إليزابث فى ١١ يونيو عام ١٩٥٣ ، حين وضع فى منزلة أدنى من منزلة سلطان زنجبار وملكة تونجا ، وظهر بعد هذا أن الكاباكا قد قرر الاعتماد على التأييد الشعبى لا على السلطات التقليدية ، ولذلك فقد أصبح يؤيد الإصلاحات الديمقراطية ، ويعارض تحالف الرؤساء التقليديين الأقوياء مع السلطات البريطانية : وظهرت المشاعر الإقليمية فى أوغنده ، بعد الخطاب الذى ألقاه وزير المستعمرات البريطانى ، والذى طالب فيه بتحقيق اتحاد فيدرالى يضم الروديستين وشرق أفريقيا : وفى السادس من أغسطس طالب الكاباكا بتحويل تبعية بوجندة إلى وزارة الخارجية البريطانية وإعداد مشروع لمنحها الاستقلال الكامل .

وأوضح السير أندروكوهن أن مطالب الكاباكا هذه تعد خرقاً لاتفاقية عام ١٩٠٠ — التى تنص على تعاون الكاباكا مع وزارة المستعمرات — غير أن الكاباكا لم يسحب مطالبه : وعلى هذا استندت الحكومة إلى المادة السادسة من الاتفاقية المذكورة وسحبت اعترافها بالكاباكا فردريك موتيسا ، وفى الثلاثين من نوفمبر عام ١٩٥٣ قامت بتوصيله إلى بريطانيا العظمى :

وسرعان ما أعرب الباجندا عن ولائهم الشديد للكاباكا ، وتحول المؤتمر الوطنى الأوغندى عن سياسته الوحدوية ، وأعلن تأييده للكاباكا محاولا بذلك كسب شعبية كبيرة : ورفض الليكوكو الموافقة على إعلان الوصاية على العرش ، أو تعيين كاباكا جديد : ومن ناحية أخرى فإن أعضاء

الليكوكو المنتخبين فى الإصلاحات الجديدة كان لا يحق لهم شغل مقاعدهم دون موافقة الكاباكا الرسمية . واجتمع الشعب فى البوجندة حول زعمائه معلنا تأييده لهم ، على الرغم من أنه لم تكن لهم شعبية من قبل ، ووجد البريطانيون أنفسهم من الناحية الدستورية فى مركز حرج .

واختارت وزارة المستعمرات السير كيث هانكوك رئيس قسم دراسات الكومنولث بجامعة لندن ، لكى يقوم بمهمة التفاوض مع اللجنة التى انبثقت عن الليكوكو . وأخفقت المفاوضات حين اعترض (كوهن) على تعيين شخص لا ينتمى للباجندا هو : د . رالف بانش الزنجى الأمريكى الذى قام بدور الوساطة فى فلسطين . وكان مسئولا عن لجنة الهدنة التابعة للأمم المتحدة . واندلعت الاضطرابات ، إلا أنه تم اختيار بديل له آخر الأمر . وفى الوقت ذاته طالب المؤتمر الوطنى الأوغندى بمقاطعة البضائع الأوربية ، وفض الحاكم التفاوض فى ظل هذه الضغوط — غير أن هانكوك استطاع أن يصل إلى تسوية جزئية فى مباحثاته غير الرسمية مع لجنة الليكوكو ، وكانت الاتفاقية التى عقدت بين الطرفين تتضمن ألفاظا غامضة أثارت عند نشرها الاضطراب والفوضى ، إلا أن توضيح هذه الألفاظ فيما بعد هدأ من مخاوف البوجندة : وقد اتسمت هذه الأزمة كلها بالتزام الجانبين البريطانى والأفريقى مسلكا سلميا هادئا.

وكانت التسوية التى تم التوصل إليها تقضى بإمكانية عودة الكاباكا إذا طالب الليكوكو ذلك ، على أن يتم تعديل اتفاقية عام ١٩٠٠ بطريقة تجعل من الكاباكا شخصية دستورية : كما نصت (التسوية) على أن تصبح بوجندة إقليما — يكون نظام الحكم فيه ملكيا — داخل دولة أوغنده المتحدة الوطنية : ووافق الليكوكو على إرسال ممثلين عنه إلى المجلس التشريعى الذى ستكون به أقلية وزارية : ووعدت بريطانيا بعدم إدماج أوغنده فى اتحاد فيدرالى دون الحصول أولا على موافقة الشعب : وعاد

الكاباكا فردريك موتيسا الثانى إلى عرشه فى أكتوبر عام ١٩٥٤ : وقبل تعديل اتفاقية عام ١٩٠٠ .

واحتوت اتفاقية عام ١٩٥٥ على إصلاحات داخل مجلس الليكوكو والمجلس التشريعى ، وأصبحت للكاباكا سلطات دستورية محدودة ، وكان يتوقف وجوده فى منصبه على استمرار تأييد الباجندا له . ولم تنص الاتفاقية على استخدام أى أسلوب من أساليب القوة فى التنفيذ. وكانت تتطلب ضرورة موافقة كل من الإنجليز والباجندا من أجل خلع الكاباكا أو إلغاء الاتفاقية . وباستثناء البنود التى تؤكد وحدة الحكومة والسلطة فى أوغنده ، فإن السلطات الدستورية التى منحت لبوجندة تشبه السلطات الممنوحة لدولة داخل اتحاد فيدرالى . على أن مشاعر الكراهية للأجانب فى بوجندة قد زادت ، ولم تكن المحمية تستطيع أن تتجاهل الليكوكو الذى أصبحت له صبغة ديمقراطية كما فعلت من قبل . كما أن التأثيرات الخارجية فى الكاباكا — باعتباره ملكا دستوريا أقل قيمة منها فى الكاباكا الأوتوقراطى القديم .

وبعد عودة الكاباكا إلى العرش لم يكن للحركة الوطنية برامج عملية تستطيع أن توحد صفوفها لتحقيقها ، ذلك أن أمانيهم الوطنية الغامضة فى الحصول على الحكم الذاتى كانت تنمو فى كنف البريطانيين : وكان الخطر الأكبر لا ينبع من المعارضة الحكومية ، وإنما من عناد الباجندا — وقد استاء كثير من مؤيدى المؤتمر الأوغندى القومى فى الأقاليم الأخرى من ارتباط المؤتمر الوثيق بالأزمة فى باجندا . وعلى هذا حل محل هذا المؤتمر فى المحمية حزبان كلاهما يؤيد خلق جمهورية قومية موحدة — إلا أن الانقسامات الدينية التى كان لها تاريخ طويل فى أوغنده كانت تفصل بينهما. وكان (الحزب الديمقراطى) أحد هذين الحزبين ، وقد شكل فى عام ١٩٥٦ وكان يمثل الطوائف الكاثوليكية . وفى عام ١٩٦٠ اتحدت بعض الجماعات المنشقة — التى لا ترجع نشأتها إلى أكثر من ثلاث سنوات — وكونت

(مؤتمر الشعب الأوغندى) الذى كان يمثل البروتستانت بصفة أساسية .

وفى خلال الفترة التى شهدت ظهور هذين الحزبين أحس الكاباكا والليكوكو بالخوف من احتمال قيام الحكومة المركزية بالقضاء على السلطات التقليدية بالتدريج ، كما حدث فى غانا . وعلى ذلك قاطعت البوجندا انتخابات المجلس التشريعى بعد عام ١٩٥٨ . ولم تكن أمام بريطانيا وسيلة دستورية تمكنها من أن تجبر البوجندا على التعاون فى إطار اتفاقية عام ١٩٥٥ .

وفى العام التالى أصدرت حكومة المحمية بياناً روتينياً أعلنت فيه ضمان حقوق الأقلية الهندية . وأثار هذا الإعلان مخاوف كثيرة على غير ما كان متوقعاً ، وزاد استياء الباجندا من التجار الهنود بدرجة كبيرة ، رغم تأكيدات انجلترا لهم — الأمر الذى أدى إلى مقاطعتهم الشاملة لكل تجارة التجزئة الهندية . وتأثر الاقتصاد بدرجة كبيرة ، وكانت المقاطعة تبدو غير ضرورية ، بسبب قلة عدد الهنود فى أوغنده نسبياً . غير أن الأفريقيين كانوا يحسون أن موقفهم سيزداد قوة إذا نجحوا فى حمل كثير من التجار الهنود على الهجرة بسبب الإفلاس . وشكلت بريطانيا لجنة للتحقيق كان معظم أفرادها من الأفريقيين لإصدار التوصيات الضرورية لتهدئة الموقف ، وطالب تقرير هذه اللجنة بتشكيل مجلس تشريعى عن طريق الانتخاب الشعبى ، على شرط أن يدلى الناخبون بأصواتهم فى ظل قائمة انتخابية مشتركة .

وفى شهر مارس عام ١٩٦١ أجريت الانتخابات العامة لشغل مقاعد الجمعية الوطنية الأوغندية التى يبلغ عددها اثنين وثمانين مقعداً ، وحصل مؤتمر الشعب الأوغندى على أغلبية الأصوات . وأدت مقاطعة الكاباكا للانتخابات إلى عدم اشتراك جميع الكاثوليك فيها باستثناء عدد ضئيل من المنشقين منهم ، ونتيجة لذلك فاز حزب الأقلية الديمقراطى بجميع مقاعد الباجندا فى الجمعية الوطنية ، رغم القدر الضئيل من الأصوات

الذى حصل عليه وأصبح الطريق معبداً لتشكيل حكومة أوغندية وطنية ومجلس وزراء أفريقى بمجرد تحديد وضع بوجنده بطريقة مرضية . واستمر الليكوكو يطالب بالضمانات الدستورية للحفاظ على نظامه التقليدى شبه الديمقراطى ضد طغيان التيار الجمهورى الوحدوى الشعبى .

وفى المفاوضات الدستورية التى عقدت فى لندن فى ديسمبر عام ١٩٦١ وعدت أوغنده بمنحها الاستقلال فى أكتوبر عام ١٩٦٢ . ووافق ممثلو بريطانيا وبوجنده والأقاليم الصغرى الأخرى على إنشاء حكومة وطنية شبه فيدرالية — على أن يظل وضع السلطات المركزية والمحلية دون تغيير كبير — وهكذا احتفظت بوجندة بمؤسساتها التقليدية ، إلا أنها تخلت عن المطالبة بتحقيق الاستقلال المنفصل . وأصبح لمجلس الليكوكو الحق فى اختيار ممثلى البوجندة البالغ عددهم واحداً وعشرين عضواً ، فى المجلس التشريعى ، ويمنح باقى الأقاليم حق اختيار الأعضاء الاثنين والستين الآخرين .

وبدلا من التوتر والخلافات بين الأقاليم ، الذى شهدته أوغنده — عانت كينيا من الانقسامات الشديدة بين العناصر والثقافات والاقتصاديات المختلفة ، وكان التطور الدستورى يستهدف أول الأمر تسوية بعض هذه الخلافات . ففى عام ١٩٤٨ شكل مجلس تشريعى ذو أغلبية غير رسمية منتخبة ، كان يتم اختيارها على أساس أربع قوائم انتخابية منفصلة . وكان المجلس يتألف من أحد عشر عضواً أوربياً منتخباً ، وثلاثة أعضاء منتخبين من الهنود غير المسلمين ، وعضوين من الهنود المسلمين ، وعضو عربى واحد منتخب ، وبالإضافة إلى الأعضاء المنتخبين عينت الحكومة بالمجلس أربعة من الأفريقيين وعضواً عربياً واحداً . وكان المستوطنون الأوربيون — على ما يبدو — راضين بوضعهم البرلمانى ، ولذا كانوا أقل عناداً ، وكثير منهم يحلم بالحكم الذاتى ولو على أساس القائمة الانتخابية الموسعة . ومع هذا فإن أصوات الأفريقيين علت بالشكاوى المرة ، وتعثرت التسوية السلمية طوال سبع سنوات .

وكانت حركة « الماوماو » قد بدأت تندلع ، ولم يكن المستوطنون أو السلطات يعرفون شيئا عن تشكيل هذه الحركة ، ولا متى بدأت .. ولا يزال تاريخ هذه الحركة تكتنفه نقاط غامضة كثيرة . غير أن التفسيرات الأنثروبولوجية والاجتماعية قد ألقت الضوء على معالمها . وبالإضافة إلى الغموض الذى يحيط بتاريخ اندلاع هذه الحركة — فالمرجح أن يكون الاسم الذى اختير لها أيضا يستهدف التضليل — أو ربما ارتبطت هذه التسمية بالطقوس . ومما لاشك فيه أن هذه الحركة ترجع نشأتها إلى شهور ، أو ربما إلى سنوات ، قبل اندلاعها . وقد عرف قسم « الماوماو » لأول مرة فى عام ١٩٤٩ . وكانت هذه الحركة تستمد قوتها ، لا من بين القبائل ؛ وإنما من بين مستأجرى الأراضى الأوربية الذين راعهم ظلم الأوربيين ، وكانت هذه الحركة سرية تتسم بالعنف ، كما كانت معادية للبيض وللمسيحية ، وكانت تنهض على أساس تفسيرات عميقة لتقاليد قبيلة الكيكويو .

وقد بدأت الحركة على شكل ثورة سرية سلبية ضد كل مظاهر التغيير . ويحتمل أن تكون قد ظهرت بين جماعة من الأفريقيين المنعزلين عن قبائلهم ، ولم تتسم الحركة بالعنف إلا بعد مرور وقت طويل ، ذلك أن أفكار الثورة انتقلت من مجموعة إلى أخرى (شفاها) — غير أن بعض الذين دعوا لاعتناق هذه الأفكار لم يحتفظوا بسريتها ، ولذا اتخذت « الماوماو » قسم الكيكويو التقليدى من أجل ضمان الولاء لها .

وكان هذا القسم معقداً ومحدداً فى أهدافه ، وكان يستخدم فى الحالات النادرة ، كما كان يرتبط بديانة القبيلة ، وكان يعتبر وسيلة للحفاظ على النظام بين جماعات الكيكويو المستقلة ، وكان القسم يؤدى بطريقة بارعة . فى حين كانت المنازعات الداخلية تسوى عن طريق مجلس كبار السن ، وكانت المنازعات بين مجموعتين مختلفتين تجرى تسويتها عن طريق المناقشات والمحاورات ، أو عن طريق مجلس مشترك يتألف من ممثلين عينتهما . وإذا

تعذر الوصول إلى الحقيقة ، أو إلى حل للنزاع ، فإن أطراف النزاع كانوا يهددون باستخدام القسم للتوصل إلى تسوية إذا لم يتم التفاهم فترة زمنية محددة وكان هذا القسم يكشف الجانب المذنب أو الكاذب ، وكانت كل مجموعة تحلف بأن شهادتها صحيحة ، وتشهد بأن يكون هذا القسم وبالا عليها إذا كانت شهادتها مزورة . وكان لهذا القسم فعالية كبيرة ؛ ذلك أنه حظى باحترام كبير ، وكان الجميع يعتقدون أن الجانب المخطئ لن يتجرأ على الحلف به ، إذ كان لا يتصور الإقدام على هذه الخطيئة فى ظل التفكير الدينى للمجتمع القبلى . ولهذا لم يوضع القسم موضع التجربة ، كما لم يحاول أحد اختبار فاعليته .

بيد أن قسم « الماو ماو » كان مختلفاً تماماً ، إذ كان الشخص يجبر على حلفه تحت تأثير الإرهاب ، وكان القسم عند الماوماو لا يتصل بشكل أو بآخر بكشف الحقيقة عن الكذب . وكان يطالب حالف القسم بعدم إفشاء السر الحقيقى — وهذا كان يتناقض مع القسم القديم — وكان القسم يلزم الشخص بالتمسك به لمدة غير محددة ، ولهذا شوهت الماوماو صورة القسم الحقيقى ، وباختصار يمكن أن نذكر أن قسم الماوماو كان خروجاً صريحاً على تقاليد الكيكويو . وكانت الحركة تستغل أمرين ، هما : أن حالف القسم الذى بعد عن قبيلته كان فى الواقع لا يميز بين التقليد الحقيقى والتقليد المزيف . كما أن حالف القسم كان ما يزال يخشى الأثر التدميرى الغامض للقسم التقليدى — الذى غالباً ما لا يكون قد طبق أمامه فى حياته أبداً .

وكان قسم الماوماو يهدد بقتل الشخص إذا سرب أخباراً عن هذا التنظيم إلى العدو . ومن الواضح تماماً أن تجربة حلف مثل هذا القسم ، مهما بلغت قوتها من التخويف ، لن تسكت ألسنة الآلاف من الأفريقيين ؛ وعلى هذا وجد التنظيم أنه من الضرورى حمل عدد متزايد من الناس على حلف القسم ، والقضاء على الجماعات غير الجديرة بالثقة التى عرفت

أو وصلت إليها أسرار الماوماو . وفى عام ١٩٥٢ كان السر قد تسرب إلى الخارج ، وأجبر الأفريقيين على حلف القسم بالقوة وبأعداد كبيرة . وانضم بعض الأفريقيين تحت — تأثير الإرهاب — إلى الحركة السرية ، وقتلت العناصر التى كان من المحتمل أن تفشى أسرار التنظيم . وأحست السلطات بالخطر من جراء زيادة الحرائق ، وأعمال القتل والعنف التى لا مبرر لها بين مستأجرى أراضى المرتفعات أول الأمر ، ثم بين الأفريقيين فى المدن . وبدأ أعضاء هذه الحركة يعانون من عواقب هذا السر نفسه . ولم تتعرض حياة الأوربيين وممتلكاتهم للخطر إلا فى المرحلة الأخيرة من الحركة ، التى اتسمت بها الفترة من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٥٥ . ومع هذا فلم يكن لدى الحكومة أية فكرة عن سر الماوماو . واعتقدت السلطات أن الإرهاب لا يمكن معرفة مصدره . ولذا اعتبرتها حركة تمردية ، وأعلنت حالة الطوارئ فى البلاد .

ولم تؤد المواجهة العسكرية إلى القضاء على حركة الماوماو — على الرغم من أنها حدت من تأثير أعمال الإرهاب . وأشار الكيكويو أنفسهم للحكومة بوسائل القضاء على الحركة ، وكانت محاولات الماوماو للتسلل إلى صفوف الكيكويو الذين اعتنقوا المسيحية وأخلصوا لها بمثابة بداية نهاية الحركة ، وذلك أن هؤلاء كانوا لا يخشون آثار القسم عندما كانوا يجبرون على حلفه ، وكانوا يلجأون إلى «البوليس» فوراً لحمايتهم ، ويقدمون للبريطانيين أول تفاصيل عن الحركة . وبدأت الحركة أيضاً تتسرب إلى المعازل القبلية التى كانت فيها التقاليد القبلية ما تزال قائمة . وعرف رجال القبائل أن القسم كان مزوراً ، وقاموا بإبلاغ السلطات عما حدث . وكان لدى القبيلة الوسيلة لمجابهة تقدم الماوماو ، ذلك أنها اخترعت قسما مناقضاً لقسم الحركة هو (قسم التطهير) . وكان حالفو قسم الماوماو يؤدون هذا القسم الأخير بأعداد كبيرة خلال عامى ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ ، واستمرت العناصر العنيدة تمثل خطورة لفترة ما ، كما أن خطر اندلاع الثورة من جديد أو ظهور

الانحرافات كان ما يزال ماثلا . ومع هذا فإن احتمال تجدد حركة الماوماو كان يبدو غير محتمل ، ذلك أن الحكومة كانت قد وعت تماما المشاكل التى نجمت عن تخطى التقاليد أو سوء فهمها ، واتخذت خطوات من أجل معالجة بعض ما كان يشكو منه الأفريقيون مما كان السبب فى ظهور الاتجاهات المتطرفة .

وفى خلال القضاء على حركة الماوماو كانت القوات البريطانية تنظر بعين الشك إلى جمعية الكيكويو المركزية القديمة التى اتخذت لها اسماً جديداً ، هو : (اتحاد كينيا الأفريقى) ، ومدارس الكنائس الأفريقية ، وكلية كينيا لإعداد المعلمين . وكان مما يربط أتباع هذه الجمعيات مع حركة الماوماو معارضتهم للإرساليات التبشيرية ، والدفاع عن عادة ختان الفتيات ، وحملاتهم الدعائية ضد الأوربيين . وعلى هذا تم القبض على جومو كينياتا مدير الكلية ، ووضع فى السجن ، وقدم للمحاكمة بموجب قانون إعداد المعلمين ، وعرضت قضيته على محكمة خاصة . وكان للدعاية التى راجت حولها أثرها فى زيادة التوتر بين الأفريقيين الذين انفصلوا عن قبائلهم ، واتهم كينياتا بتأييد الحركة ، وباحتمال قيادته لها ، وحكم عليه بالسجن فى شمال كينيا .

وكان كينياتا قد ولد من أسرة يتألف أفرادها من أطباء سحرة وعرافين فى أرض الكيكويو فى عام ١٨٩٣ . وحين أعلنت بريطانيا حمايتها على كينيا كان كينياتا يبلغ من العمر سنتين ، وترك قبيلته بعد ذلك بقليل والتحق بمدرسة من مدارس الإرساليات الاسكتلندية . وعمل بعد ذلك صبيا عند أحد المستوطنين الأوربيين الذى ساعده فى الحصول على عمل حكومى . وعاش كينياتا طوال الفترة من عام ١٩٢٩ إلى عام ١٩٤٦ — باستثناء سنة واحدة — فى بريطانيا ، حيث كان يعمل فى المزارع الإنجليزية ، ودرس فى إحدى مدارس الكويكرز (١) ودرس الانثروبولوجيا ، وكتب سلسلة من المقالات

* جماعة الكويكرز — جماعة دينية أسسها جورج فوكس (George Fox) فى الفترة =

الهامة حالل فيها تقاليد الكيكويو . وفى عام ١٩٤٥ انضم إلى (حركة الوحدة الأفريقية) إلى جانب دى بوا ، ونيكروما ، وسرعان ماعاد إلى كينيا مرة أخرى . وطالب بالإصلاحات الدستورية ، ولم يتضح دوره بالتحديد فى حركة الماو ماو . ولذا وجهت الانتقادات إلى المحكمة التى قامت بمحاكمته ، واتهمت بخضوعها للضغط من جانب الاستعماريين . أو السياسيين فى انجلترا ؛ الذين أجبروا على العثور على ضحية لهذه الحوادث التى وقعت فى كينيا : ولا يمكن الجزم : هل كان كينياتا منظما لحركة الماوماو ؛ أو مجرد سياسى لم يقدر الإحساس بالمرارة التى كان يحس بها ناخبوه ؟ هل كان قبليا ؟ أو أفريقيا معتدلا تأثر بالأساليب الأوربية ؟ أو هل كان رجلا بعد عن أصله القبلى ؟ وبينما يرى خصومه أنه يتسم بصفات بربرية فإن مؤيديه يرون أنه يتسم بالهدوء والحساسية وعلو الثقافة . وقد وصفه بعض من عرفوه بأنه هادئ الطباع — خيالى — يميل إلى الانعزالية أحياناً . وقال عنه آخرون إنه يشعر بالضيق بين الأفريقيين القبليين — لكنه يحس بالارتياح بين المتعلمين منهم وبين البيض . وحين زار موسكو أحس المراقبون أنه يشعر أن الشيوعية تضع قيوداً صارمة ؛ وأن تطبيقها يتطلب تضحيات كبيرة. وبعد كينياتا عن مجال السياسة بعد عام ١٩٥٣ — بسبب سجنه — غير أن صورته ظلت تحيا فى قلوب سكان كينيا كلها ، فكان يمثل الرعب للأوربيين البيض والوحدة لمعظم السياسيين والناخبين الأفريقيين ، وأخذت بعض السلطات البريطانية تتساءل عما إذا كان كينياتا سيصبح — بسبب سجنه — شهيداً وطنياً . لكن أحس عديد من المسئولين أن الإفراج السريع عنه سوف يضعف من احترام القانون ، فى حين أن الإبقاء عليه فى السجن لمدة طويلة ربما يدفع المتطرفين إلى ارتكاب أعمال لا تعرف عواقبها .

وبالإضافة إلى انعدام الثقة ، ونظرة الشك ، التى ميزت فترة اندلاع

= ١٦٢٤ - ١٦٩٠ وهى تدعو للصداقة ، و لقضاء فترات صمت طويلة فى التأمل فى الخليقة ، وشكر الله و تبغض الحرب . ولها نشاط فى موادين اجتماعية مختلفة .

حركة الماوماو ، طبق قانونان استثنائيان كان لهما تأثير بالغ فى تاريخ كينيا فيما بعد . فقد فصل نحو تسعين ألفا من الكيكويو من وظائفهم وأبعدوا عن مدينة نيروبى . وحل أفراد قبيلة (الليو) محلهم فى هذه الوظائف ، ولذا أصبح الكيكويو يحقدون عليهم ، وأصبحت البطالة مشكلة كبيرة فى منطقة الكيكويو . وأدى الحظر الذى فرض على الاجتماعات العامة ، وعلى تشكيل التنظيمات الكبيرة ، إلى الحد من نمو الأحزاب الوطنية الأفريقية بشكل كبير . وكانت أهم حركة قومية قائمة فى ظل حالة الطوارىء هى حركة توم مبويا الزعيم النقابى المثقف الذى ينتمى إلى قبيلة الليو وكان نشاط (حزب مؤتمر الشعب) الذى أسسه هذا الزعيم مقصورا على نيروبى ، ويبدو أن هذا الحزب استعار اسمه من حركة القوميين فى غانا ، وأصبح هذا الحزب بمثابة الأساس الذى نهضت عليه حركة استقلال كينيا حين انتهت حالة الطوارىء ورفعت القيود.

وكانت الإصلاحات الدستورية التى أدخلها وزير المستعمرات أولفر ليتلتون فى عام ١٩٥٤ — تعتبر الخطوة الأولى نحو إعادة الأمور إلى حالتها الطبيعية ، ذلك أن الأفريقيين قد حصلوا على حق التصويت على أساس قائمة انتخابية منفصلة ، كما أعطى لهم حق شغل وزارة من الوزارات الست — لكن لم يكتف الوطنيون بهذه الامتيازات التى حصلوا عليها ، كما أحس الأوربيون بالضيق نتيجة تشكيل وزارة بها عناصر من غير البيض . وعقدت الانتخابات الأفريقية الأولى فى عام ١٩٥٦—١٩٥٧ ، وزادت هذه الانتخابات من الانقسامات ، بسبب نظام التصويت الغريب الذى وضعه كوتس ، والذى منح « المسئولين الأفريقيين » حق الإدلاء بأكثر من صوت واحد — فى الوقت الذى لم يحدث فيه مثل هذا التمييز فى نظام انتخابات الأوربيين أو الهنود . واستمر الأفريقيون من أعضاء المجلس التشريعى يرفضون دستور (ليتلتون) ، وتولى أى منصب وزارى على أساسه ، كما أن « اتحاد الناخبين » — الذى كان يمثل جميع الأوربيين منذ عام ١٩٢٠ — بدأ ينقسم على نفسه ويتحول إلى طوائف متنافسة ، بعضها يؤيد الدستور ، فى حين يعتقد

البعض أنه غالى فى الليبرالية . وعلى العكس ينتقده الآخرون لتحفظه . وكان تفتت الجبهة الأوربية عاملا زرع الخوف فى قلوب هؤلاء الذين كانوا يعتقدون أن الرجل الأبيض هو منقذ كينيا. ومع هذا فإن هذا التفتت أسعد هؤلاء الذين كانوا ينادون بخلق وعى قومى بعيد عن العنصرية .

وعلى هذا لم يكن غريبا أن يصدر فى عام ١٩٥٧ دستور جديد يفيد من مختلف الجهات السياسية الجديدة . وقد حدد الدستور الجديد عدد ممثلى الأفريقيين بأربعة عشر ، وعدد ممثلى الأوربيين بأربعة عشر ، والآسيويين بثمانية . وبذا فإن هذا الدستور يكون قد حاد عن فكرة « تعادل » تمثيل المستوطنين الأوربيين — وهى الفكرة التى يكون للأوربيين بموجبها نسبة تزيد على عدد ممثلى العنصرين الآخرين . واستحدث وزير المستعمرات الجديد — المدعو الن لينوكس بويد — أسلوبا جديدا فى الدستور ، ذلك أن الدستور نص على أن يكون فى المجلس التشريعى الجديد اثنا عشر مقعدا ، يخصص أربعة منها لكل عنصر من العناصر الثلاثة ، ويقوم المجلس نفسه بانتخاب هؤلاء الأعضاء ، ويسمى شاغلو هذه المقاعد (بالأعضاء المنتخبين انتخابا خاصا). وقد تعهد هؤلاء الأعضاء بأن ينهجوا نهجا لاعنصريا فى المجلس . إلا أن الغرض من استحداث هذه المقاعد الجديدة قد أخفق — بعد أن حصل بعض الأعضاء المؤيدين للبيض على بعض هذه المقاعد ، وذلك بسبب عدم اشتراك الأعضاء الأفريقيين المنتخبين فى عملية التصويت لمقاطعتهم المجلس . وعلى هذا اختار الأعضاء الأوربيون والآسيويون الأعضاء المنتخبين انتخابا خاصا بما فى ذلك بعض الأفريقيين الذين أصبحوا مكروهين من جانب جمهور الناخبين الأفريقيين . وتبع ذلك انسحاب الأعضاء الأفريقيين الأربعة عشر من المجلس — ولم يعودوا إليه إلا فى يناير عام ١٩٦٠ حين عقدت الحكومة البريطانية مؤتمرا دستوريا آخر .

وكانت الأحزاب السياسية ، ظل دستور لينوكس بويد ومؤتمرات عام ١٩٦٠ ، بالغة الضعف . ذلك أن الأحزاب الأفريقية القومية ، كانت قد حظر

نشاطها حتى انتهاء حالة الطوارئ فى عام ١٩٥٥ ، وكانت معظم الأحزاب التى ظهرت فيما بعد تدين بنشأتها إلى حركة استقلال كينيا التى يتزعمها (توم مبويا) . وكانت هذه الحركة تطالب بقائمة موحدة لكل الناخبين ، وبتوطين الأفريقيين فى منطقة المرتفعات ، وبالتعليم الإجبارى العام ، والإفراج عن جومو كنياتا. وكان مبويا زعيما صلب الرأى ذا شعبية كما اتصف بصفات شخصية كانت مصدر قوته ، ولكنها فى الوقت ذاته قد جعلت من الصعب عليه أن يتقبل الحلول السياسية الجزئية . وقد ظهر نفوذ مبويا بين (الليو) الذين كانوا يسيطرون على نيروبى فى أثناء فترة الطوارئ . وعندما رفعت القيود عن النشاط السياسى — بدأ الكيكويو — الذين كانوا أكثر عدداً — فى تدعيم قوتهم السياسية ، وظلوا يحترمون زعامة مبويا ، إلا أن قائداً مثل رونالد نجالا ، الذى كان يمثل قبائل أقل عدداً وأقل قوة ، كان يحظى بتأييد أكبر من جانب كثير من الناخبين الأفريقيين .

وتجمع الليبراليون الأوربيون حول مايكل بلندل ، وكان بلندل مزارعا أوربيا يؤيد الانتخاب على أساس قائمة مشتركة ، ويطالب بالتعليم بالمجان ، وإيجاد تسوية جزئية لمشكلة الأراضى . وحصل حزب كينيا الجديد ، الذى كان يتزعمه ، على تأييد الأفريقيين ، غير أنه لم يحظ بتأييد الممثلين الأفريقيين فى المجلس التشريعى ، ولم تنجح وعوده الخاصة باتباع سياسة معتدلة لاعنصرية فى أن يصبح قوة سياسية فعالة ، وبدلا من هذا فإن حزب كينيا القديم قد عاد إلى الظهور وفاز بأكبر قدر من التأييد من جانب العناصر المتعددة ، وكانت سياسته — كما أوضح السير أرنست فاسى — مستمدة من بيانات جمعية الكابريكورن (Capricorn Society) التى ناقشت فائدة التعاون بين العناصر المتعددة فى تطور شرق أفريقيا ووسطها فى عام ١٩٥٦ . وكانت نداءات هذا الحزب أقل تحمساً ، وكلماته أقل تنميقاً ، من كلمات ونداءات الأحزاب الأخرى ، إلا أنه كان لها طابع الدوام . وكانت تتحدث عن سياسات لم يتقبلها الحزب فقط ، وإنما يريد تحقيقها بصدق . وإلى جانب هذا نشأت أحزاب كان

بعضها يعبر عن وجهة نظر الأوربيين المتطرفة ، ويعبر البعض الآخر عن حركة الأفريقيين المعتدلة أو عن وجهة نظر الآسيويين . وكانت كل هذه الأحزاب إما قصيرة العمر أو ضعيفة لا يكاد يسمع لها صوت .

وتأثرت المباحثات الدستورية فى عام ١٩٦٠ بقرارين بريطانيين هامين أسهما فى تقليل حدة الانقسام الحزبى فى كينيا . وكان القرار الأول — هو إعادة توطين وتنظيم قبيلة الكيكويو ومنح مليون ونصف مليون من أفراد هذه القبيلة ، مساكن جديدة فى القرى التى أنشئت لهم ، ووضع نظام اقتصادى واجتماعى متقدم لهذه القرى . هذا كما زودت الحكومة هذه القرى بالأسواق والتسهيلات التعليمية والخدمات العامة . وكانت الحكومة تأمل أن يسهم هذا النظام الجديد فى الحد من الانقسامات القبلية والاضطرابات التى أدت إلى اندلاع حركة الماوماو . وكان هناك أمل فى أن تؤدى هذه التغييرات الشاملة إلى خلق شعور عام بالارتياح والرضا بدلا من إحداث أزمة ثقافية ، أو اتجاه انعزالى لا قبلى جديد .

أما القرار الثانى فقد اتخذ عام ١٩٥٩ وأنشئ بموجبه مجلس استشارى مركزى كان أعضاؤه من بين مختلف العناصر فى كينيا ، وعهد إلى هذا المجلس بالإشراف على نظام تأجير وزراعة الأراضى الزراعية ، وقضى هذا القرار بألا يسمح لكبار الملاك بشراء المزيد من الأرض الزراعية ، كما قضى بأنه على المشترى لقطعة أرض أن يثبت أن هدفه من شرائها هو زراعتها بكفاية ، وأنه يتعين على المجلس أن يتأكد من سريان قواعد شراء وتمليك الأرض فى كل أنحاء كينيا ، بغض النظر عن العنصر أو القبيلة ومع هذا فلم يكن هناك ما يحدد أسعار بيع الأراضى ، وترتب على ذلك مغالاة فى الأسعار ، خاصة فى أراضى المرتفعات . واحتجت (حركة استقلال كينيا) على هذا الارتفاع فى الأسعار الذى حال دون شراء كثيرين من الأفريقيين للأراضى فيما بعد ، ولكن المهم أن مبدأ عدم التمييز بسبب العنصر قد طبق بالنسبة لمشكلة الأراضى الزراعية .

ورأس المؤتمر الدستورى الذى عقد فى عام ١٩٦٠ أيان ماكلود وزير المستعمرات البريطانى الذى خلف (لينوكس بويد) ، وحضر المؤتمر ممثلون عن كل العناصر فى المجلس التشريعى ، بما فى ذلك : مبويا ، ونجالا ، وبلندل وكابتن بريجز زعيم الحركة الأوروبية المحافظة التى كانت تطالب بتقسيم كينيا . وسمح لكل حزب بأن يصطحب معه مستشارا . واختار الأفريقيون ثورجود مارشال — الذى كان موظفا فى الرابطة الأمريكية لتقدم الشعوب الملونة — مستشاراً لهم . وحينما انتخب الأفريقيون (نجالا) لكى يتزعمهم فى المؤتمر — حاول مبويا استعادة مكانته ، وطالب بتعيين أحد المقربين لجومو كنياتا كمستشار ثان ، وكادت هذه المشكلات تعطل المؤتمر . إلا أن ماكلود استطاع التوصل إلى تسوية جزئية أتاحت للمؤتمر الفرصة لأن يستأنف مباحثاته ، واستطاع (بلندل) و (نجالا) أن يتغلبا على الاتجاهات المتطرفة بين أفراد العناصر المختلفة ، وأحرزا نجاحاً كبيراً بالنسبة لمشكلة الشروط الواجب توافرها فى الناخبين ، وهى مشكلة حساسة .

واحتوى دستور (ماكلود) على عدة بنود تنص على قائمة انتخابية مشتركة ، بغض النظر عن العنصر ، على أن يتوافر للمنتخب قدر معقول من التعليم والثروة . ونص الدستور أيضا على إنشاء مجلس تشريعى يكون للأفريقيين غالبية الأصوات فيه (ويتألف المجلس من ثلاثة وخمسين مقعدا ، يشغل الأفريقيون منها ثلاثين مقعدا) ، كما ينص على إنشاء مجلس وزارى ، وقد منحت الأقليات نسبة معينة من التمثيل فى المجلس التشريعى حددت بعشرة مقاعد للأوربيين ، وثمانية للآسيويين ، وبمقعدين للعرب . ويختار ممثلو الأجانب من بين المرشحين الذين فازوا بتأييد عناصرهم فى الانتخابات المبدئية . واستحدث الدستور اثنى عشر مقعدا لا عنصريا ، ينتخب المجلس التشريعى شاغليها . ووعد (ماكلود) بإصدار إعلان الحقوق يحتوى على الضمانات التى طالب بها الأوروبيون لضمان عدم مصادرة أموالهم .

ورحب الأفريقيون بـ (نجالا) و (بلندل) ترحيباً كبيراً عندما عادا إلى كينيا ، ورفض الحزب المتحد الذى يتزعمه (بريجز) — الذى كان يمثل الطوائف الأوربية — هذه التسوية . وطالب الأوربيين بشد أزره فى ذلك ، غير أنه وجد أن معظم المستوطنين كانوا لا يرغبون فى معارضة الدستور . على أن اعتماد مبويا على تأييد الكيكويو — الذين كان عددهم يفوق تعداد قبيلة (الليو) التى ينتمى اليها — ألزمه بالمطالبة بشدة بالإفراج عن كنياتا . وبدأ كثيرون من الكينيين — بما فى ذلك المستوطنون البيض ذوو النفوذ — يشعرون أن كنياتا سوف يصبح زعيما وطنيا إذا عاد إلى ميدان السياسة .

وفى ظل هذه الظروف أقبلت كينيا على الانتخابات فى فبراير ١٩٦١ ، وسيطرت الشخصيات السياسية على التنظيمات الحزبية . وباستثناء الاستياء الذى أبداه بعض الأوربيين — فإن الانتخابات المبدئية الخاصة بالأقليات والانتخابات العامة قد سارت على ما يرام ، وفاز (مبويا) فوزا كبيرا كزعيم لاتحاد كينيا الأفريقى الوطنى الذى خلف حركة استقلال كينيا . وأخفقت محاولات الكيكويو لممارسة نفوذهم القبلى فى إشاعة الانقسام داخل حزب مبويا ، أو فى تأييد حزب اتحاد كينيا الأفريقى الديمقراطى المعارض . وكانت مطالب مبويا قومية لا قبلية ، إلا أنه — باعتماده على نفوذ كنياتا — وضع نفسه فى موقف لا يستطيع منه إلا أن يحتل المكانة الثانية فى حالة عودة كنياتا إلى حلبة السياسة . وكان يمكن لاتحاد كينيا الأفريقى الديمقراطى (كادو) أن يشكل حكومة ضعيفة — بالتحالف مع ممثلى الأقليات الأوربية والآسيوية — غير أن (كادو) قد تنبه إلى خطورة هذه الخطوة ، وأيد مطالب اتحاد كينيا الأفريقى الوطنى (كانو) من أجل الإفراج عن كنياتا ؛ ورفضت كانو — باعتباره حزب الأغلبية الذى يمكن له أن يحكم البلاد بنجاح — أن يشترك فى تشكيل أية حكومة بدون كنياتا . ورفض الحاكم البريطانى السير فيليب رينسون بأن يفرج عن كنياتا إلى أن يتم تشكيل حكومة جديدة ، وأعرب حزب كينيا الجديد الذى يتزعمه بلندل — وهو أحد ثلاثة أحزاب كبرى فى كينيا — عن استعداده

للتعاون مع كنياتا . وكان الإفراج عن كنياتا فى حاجة إلى وضع صيغة قانونية يمكن بمقتضاها منحه الحرية السياسية دون إحراج للحكومة البريطانية ، أو إغضاب عدد كبير من المستوطنين البيض . وقد أعدت هذه الصيغة وأذيعت فى صيف عام ١٩٦١ ، وسمح لكنياتا بمقتضاها بتقلد الزعامة فى فترة تقدم كينيا للحصول على الحكم الذاتى :

ظلت بعض مظاهر الدستور — خاصة مجلس الوزراء وإعلان الحقوق — دون تغير ، وأصبح احتمال تشكيل حكومة متعددة العناصر لا يتحكم فيها عنصر واحد قريب المنال . وكان تحقيق السلام والتطور يعتمد إلى حد كبير على تغلب شعور الولاء القومى على المصالح العنصرية والاقتصادية . وكان الوصول إلى صيغة لحماية الحقوق الفردية دون تضييق قاعدة الانتخاب العام عاملا حاسما فى التوصل إلى أى قرارات عملية :

وعلى الرغم من وجود مشكلات عنصرية واقتصادية متشابهة — فى كل من كينيا وتنجانيقا — فإن الاختلاف بينهما كان واضحا ، فالإدارة البريطانية فى ظل وصاية الأمم المتحدة — فى تنجانيقا — كانت تستهدف تحقيق التنمية القومية لمصلحة السكان جميعا . وكانت هذه الإدارة بعيدة عن التردد والمراوغة اللذين اتسمت بهما السياسة فى كينيا . وكان المستوطنون البيض فى تنجانيقا أقل ثباتا من مركزهم فى كينيا ، كما كانوا أقل صخبا فى دفاعهم عن مصالحهم ، ولم تكن مساحة الأرض ضيقة ، كما هو الوضع فى كينيا . وكانت الأموال اللازمة للتنمية الوطنية ترد عن طريق القائمين بالوصاية ، لا عن طريق المستوطنين الأوربيين — وأسهمت النظم — التى استحدثها كل من بيات وكاميرون فى العشرينيات — بعد خروج الألمان منها فى عام ١٩١٨ — بقدر كبير ، فى إعداد البلاد للحصول على الاستقلال فى هدوء ويسر . وكانت المشروعات الرائدة — التى ترتبت على مشروع الفول السودانى — ذات أهمية كبيرة فى دعم الاقتصاد الفردى والنظام التعليمى فى تنجانيقا . وكانت زيادة إنتاج السيسال — رغم كونه فى يد الآسيويين والأوربيين — عاملا هاما فى

زيادة رفاهية البلاد ، واعتماد اقتصادها على العناصر المختلفة . ولم يسمح للأفريقيين بدخول المجلس التشريعي الذى كان يعين أعضاؤه حتى عام ١٩٤٥ ، لكن فى خلال سنوات ثلاث كان هذا المجلس يضم عددا من الأعضاء متساوياً مع كل عنصر من العناصر الثلاثة .

وصدر دستور جديد فى عام ١٩٥٥ ، وحافظ هذا الدستور على مبدأ توازن المجلس التشريعي المعين . إلا أن حجم المجلس واختصاصاته قد زادت ، ومهدت الإصلاحات التى تمت فى أجهزة الحكم المحلى — الطريق لعقد أول انتخابات فى البلاد فى عام ١٩٥٨ وكانت الهيئة الانتخابية كبيرة وشروط الانتخاب بسيطة . إلا أن كل منتخب كانت له ثلاثة أصوات : صوت للمرشح الأوربى ، وصوت للآسيوى ، وثالث للأفريقى ؛ واحتفظ كل عنصر بنسبة تمثيل متوازنة . إلا أن المرشحين جميعا كان عليهم أن يخاطبوا الهيئة الانتخابية العريضة المتعددة العناصر . وكان تأييد بريطانيا لحزب تنجانيقا المتحدة المتعدد العناصر دمارا عليه ، ذلك أن الأغلبية المطلقة قد انتقلت إلى اتحاد تنجانيقا الأفريقى الوطنى (تانو) ، وكان شعاره اللاعنصرى قد أدى إلى تولى جوليوس نيريرى منصب الزعامة فى الحزب ؛ ومع هذا فقد ظهر حزب قوى معارض معتدل الاتجاه ، هو (منظمة الأعضاء المنتخبين فى تنجانيقا) (تيمو) ، وكان حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى المتطرف ضعيفا للغاية . إلا أن فشل « تانو » كان يمكن أن يدعم موقفه .

وكان نيريرى نحيل الجسم ، حلو اللسان ، حاد الطباع . وكان مدرسا للتاريخ ومسيحيا كاثوليكيا . وقد كسب نفوذه نتيجة جهوده فى نشر أفكار حزب (تانو) فى المناطق الريفية . وكان نيريرى قد تخرج من ماكيريرى وجامعة أدنبره ، ثم شكل حزب « تانو » فى عام ١٩٥٤ ، وهى السنة التى قدرت فيها لجنة تابعة للأمم المتحدة أن الوصاية الأوربية على تنجانيقا تمتد لمدة عشرين سنة أخرى على الأقل ؛ وكانت أحاديث نيريرى سببا فى توجيه (تانو) إلى اتباع سياسة دستورية معتدلة . غير أن نيريرى أوضح أنه لن

يقبل أى تسوية جزئية تعوق البلاد عن حصولها على الاستقلال فى عام ١٩٦٥ وانتشرت المشاعر القومية بسرعة مدهشة ، ولم تقع إلا انقسامات طفيفة فى هذه البلاد الشاسعة المساحة ، القليلة السكان . وأحس كثيرون من المراقبين بأن تجربة تنجانيقا كان لها أثر فعال فى المفاوضات التى أدت إلى صدور دستور ماكلود فى كينيا .

وحين عقدت الانتخابات العامة الثانية فى عام ١٩٦٠ ، فاز (تانو) بكل المقاعد فى المجلس التشريعى ، باستثناء مقعد واحد . وكانت الهيئة الانتخابية عريضة القاعدة ، ولم يكن التركيز على التوازن العنصرى ، بل على الوحدة الوطنية . وعلى هذا كانت المشاعر العنصرية لا تلعب إلا دوراً تافهاً ضئيلا للغاية . وتشكلت حكومة بعد الانتخابات مباشرة . وزيد عدد أعضائها استعداداً للحصول على الحكم الذاتى فى أول مايو عام ١٩٦١ ، وبتشكيل هذه الحكومة أصبح نيريرى رئيسا للوزراء ، وأعلنت الحكومة البريطانية أن تنجانيقا سوف تحصل على استقلالها فى التاسع من ديسمبر عام ١٩٦١ ؛ وفى هذا الوقت قبلت تنجانيقا كعضو فى المجتمع الدولى .

واتخذت حكومة نيريرى خطوات من أجل تطوير نظم النقل والمواصلات التى تعتبر من ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى بلد كبير كتنجانيقا . ويجرى الآن تنفيذ عدد من المشروعات لمد الخطوط الحديدية والطرق الرئيسية . ومع هذا فإن الحكومة توجه عناية خاصة لإنشاء عدد من الطرق الفرعية فى المناطق الزراعية .

وستعتبر الدول المجاورة التى تعانى من مشكلات مماثلة تجربة تنجانيقا فى التعاون بين العناصر المتعددة من أجل تنمية البلاد تجربة رائدة . إلا أن المراقبين لا يعرفون ما إذا كانت هذه التجربة سوف تكون درسا مفيدا ، أو مجرد حافز لمزيد من التوتر .

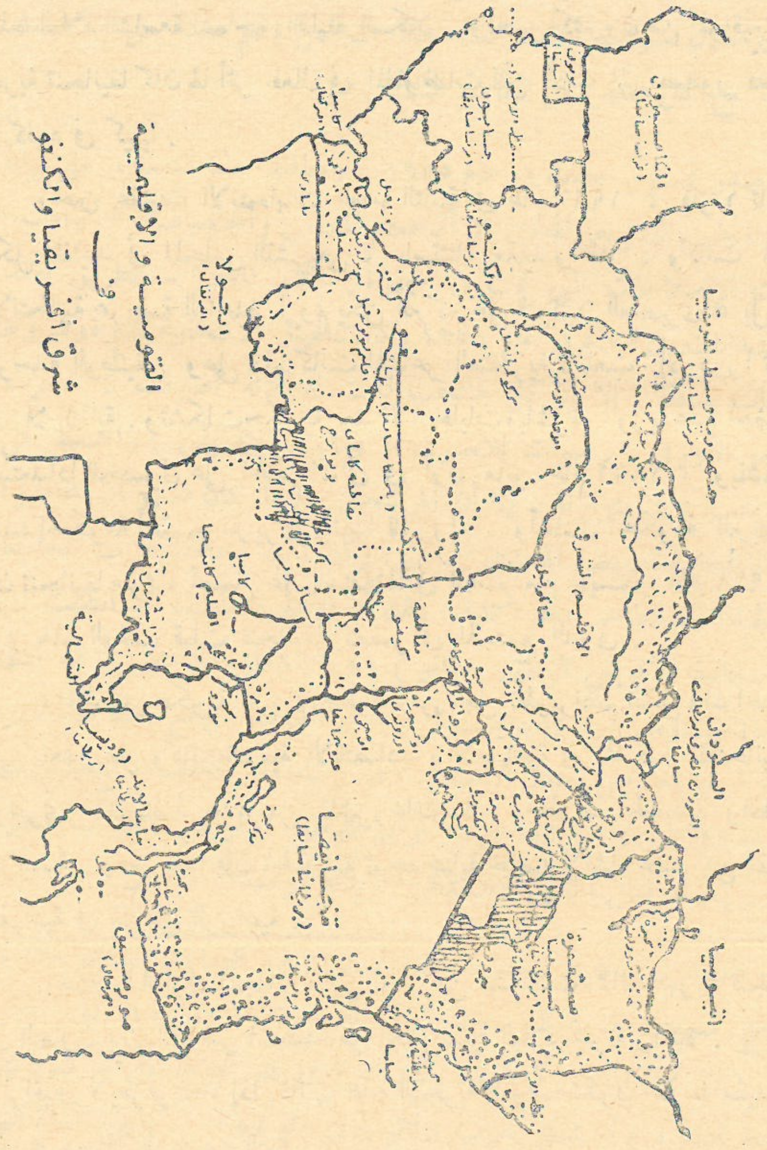

٢٥
الكونغو

« إن البيض هم الذين قتلوا المسيح » — هذا ما اعتاد السود ترديده « ونحن لا علاقة لنا بذلك . هل يصح أن يقتل البيض أبيض مثلهم ؟ . ذلك هو النزاع التقليدى القديم . على أى حال اتركونا وحدنا نعش فى قرانا » .

أكد البرلمان البلجيكى سيادته على الكونغو فى عام ١٩٠٨ ، وكان تشارلز أندريه جيليس كيمبانجو هدفه من ذلك ، القضاء على الفساد وظاهرة التقديس الفردى الذى اتسم به التاريخ المبكر لدولة الكونغو الحرة التى كانت تخضع لحكم الملك البلجيكى ليوبولد * : ومن أجل تحقيق هذه الأهداف الإصلاحية تأسس عدد من الإدارات والمجالس القومية : غير أن الامتيازات الاقتصادية القوية التى كانت مصدراً للرثاء لم يمسها التغيير . وأصبحت الحكومة المستعمرة شخصية اعتبارية بعيدة عن الفردية ، وظيفتها الحفاظ على النظام وتنمية وسائل المواصلات الرئيسية . وبحلول الحرب العالمية الأولى كانت الإصلاحات قد اكتملت ، إلا أن كثيراً من مرافق الخدمة الصغيرة ، خاصة فى بعض المناطق البعيدة ، وكثيراً من وجوه الإصلاح الاجتماعى الحكومى ، كانت فى حاجة إلى تنظيم . ولم تأت العشرينيات من هذا القرن إلا وكان النظام الاستعمارى البلجيكى قد طبق تطبيقاً شاملا .

---

* كان من ضمن قرارات مؤتمر برلين ١٨٨٤ / ١٨٨٥ : الموافقة على قيام دولة الكونغو الحرة ، وعلى إدارة هيئة الكونغو الأعلى التى يرأسها الملك ليوبولد لهذه المنطقة — وظل الوضع كما هو حتى عام ١٩٠٨ ، حين وافق البرلمان البلجيكى — إثر الضجة التى أثيرت حول الأوضاع السيئة للغاية فى الكنغو — على إنهاء دولة الكنغو الحرة ، واعتبار الكنغو مستعمرة بلجيكية تتبع فى إدارتها وزارة المستعمرات ، ويتولى برلمان بروكسل التشريع لها . وكان صدور المرسوم الملكى بتحويل (دولة الكنغو الحرة) إلى مستعمرة بلجيكية فى ٧ أغسطس ١٩٠٨ ، وظل الوضع كذلك حتى ٣٠ يونيه ١٩٦٠ . (المترجم)

ومما لاشك فيه أن مسئولية بلجيكا كانت ضخمة ؛ ذلك أن مساحة الكونغو كانت تزيد على مساحة بلجيكا بسبعة وثمانين ضعفاً، وكانت تعادل تقريباً مساحة الولايات المتحدة الواقعة شرقى المسيسبى ، فى حين كان عدد السكان قليلا ، فهو يزيد قليلا ، على سكان بلجيكا ، ولكنه يقل عن سكان ولاية نيويورك . وكان سكان نيجيريا مثلا يعادلون ثلاثة أضعاف سكان الكونغو ، وسكان شرق أفريقيا البريطانية يعادلون ضعفى سكان الكونغو تقريباً . ومن هنا لم يكن غريبا أن تكون العمالة والمواصلات هما أكبر مشكلتين يعانى منهما الكونغو .

وحتى عام ١٩٥١ لم يستطع المسئولون البلجيكيون أن يعطوا صورة واضحة عن سياساتهم الاستعمارية — الاجتماعية والسياسية — هذا فى الوقت الذى كانو يتحدثون فيه بثقة عما حققوه من إنجازات فى الفترة الأولى ، وعن صدق نواياهم . وفى الحقيقة فإن البيروقراطية والامتيازات الاحتكارية كانتا قوتين منفصلتين ومتعادلتين تقريباً . وفى عام ١٩٢٥ صار للدين المسيحى مكانة مشابهة لوضع القوتين السالفتين ، وبذا أصبحت السلطات الاستعمارية تتألف من ثالوث من القوى المنفصلة . ولقد ظلت الكنيسة الكاثوليكية تمثل الدين ، وتشرف على جميع المسائل المتعلقة بالتعليم ، وبتلقى المعونات من الدولة طيلة عشرين عاماً ، على حين كان للإرساليات التبشيرية البروتستانتية دور ثانوى ومعتدل فى بعض الأحيان ، إلا أن هذه الإرساليات بدأت تتلقى الإعانات بعد عام ١٩٤٦ . وظل ثالوث القوى الاستعمارية دون تغيير حتى عام ١٩٥٩ .

وكانت الحكومة والكنيسة والامتيازات تسيطر على جميع المشروعات وتتحكم فى توجيه السياسات فى الكونغو . ولم يكن الأفريقى يستشار فى أموره ، أو تختبر قدراته ، رغم أن الخبراء كانوا كثيرى التفكير فى أحواله وظروفه . وفى عام ١٩٥٨ تحدث البلجيكيون عن نظامهم بصراحة وافتخار ، فوصفوه بأنه « أموى » . ولم تكن قوة من القوى الثلاث يداخلها الشك فى أن المستعمرة قد وجدت من أجل الكسب الاقتصادى وتحقيق الأهداف الإنسانية ، وإن

كانت الأهداف تنبع فى نظرهم من العامل الأول . وعلى ذلك كانت الدوافع الاقتصادية هى التى تفسر وتقدر كل السياسات بما فى ذلك البرامج الاجتماعية والدينية . وهذه النظرة إلى التاريخ البشرى التى تستند إلى الربط بين النتائج والأسباب ، هى سمة مميزة للنظرية الماركسية فى العادة ، غير أن البيروقراطية المحافظة التى تؤيدها شركات القطاع الخاص الكبرى هى التى أخذت بهذه النظرة فى الكونغو . ويمكن القول إن هذه النظرة قد حققت نجاحا ملحوظاً ، لأنه رغم طول عهد الامتيازات فإنه لم تقع تغيرات كبرى فى الكونغو — وهذه حالة لا نجد لها مثيلا فى تاريخ الاستعمار الحديث — وفى الحقيقة ، إن تاريخ الكونغو قد ظل طوال خمسين عاما يسير فى الفلك الذى رسمته له السلطات الاستعمارية ، ومع هذا فإن انتهاء العهد الاستعمارى فى عام ١٩٦٠ لم يكن بسبب العوامل الاقتصادية ، وإنما بسبب المسائل السياسية والاجتماعية التى طالما أغفلتها السلطات . وأدت الفوضى التى اجتاحت البلاد بسبب ذلك إلى رواج برامج الدعاية الشيوعية التى صبغت بالصبغة الاقتصادية ، وهى الصبغة التى تعود الأفريقيون قبولها .

وكان لكل قوة من القوى الاستعمارية الثلاث سلطة مستقلة واسعة فى مجال اختصاصها فى الكونغو ، فكانت الحكومة تسيطر على المواصلات ؛ ونظام النقل ؛ وتنظيم إمدادات العمالة ، والحفاظ على النظام . فى حين كانت الامتيازات الاحتكارية توجه التنمية الاقتصادية والإنتاج الصناعى ، وكان للكنيسة سلطة الإشراف على الخدمات التعليمية التى كانت تدعم برامج التنمية .

وكانت مشروعات النقل المائى . والنقل بالسكك الحديدية . أهم ما يقوم عليه برنامج التنمية الحكومى . وقد أدخلت التحسينات على الخطوط الحديدية الموجودة التى كانت تتجنب المنحدرات المائية ، وزيدت كفايتها ، وساعدت الفروع الجديدة التى أنشئت على تيسير الوصول إلى المناجم والممرات المائية التى لم تك تستغلها دولة الكونغو الحرة ، ومنحت امتيازات جديدة لاستغلال

البواخر النهرية ، وربطت هذه الطرق بروابط قوية كشبكة السكك الحديدية . وفى عام ١٩١٨ وصلت خطوط البواخر والسكك الحديدية الاقتصادية إلى كل من بحيرة تنجانيقا وإقليم كاتنجا ، إلا أن الرحلة كانت تستغرق من ثلاثة إلى خمسة أسابيع لنقل المنتجات أو البضائع على هذه الخطوط. وفى عام ١٩٢٨ أنشئ خط حديدى جديد مباشر يوصل إلى كاتنجا ، وقد أدى هذا الخط المباشر إلى الإقلال من عمليات التفريغ والشحن اللازمة ، بالإضافة إلى خفض المدة التى كان يستغرقها الوصول إلى هذه المنطقة .ومع هذا فإن شبكة المواصلات لم تساعد على وحدة مستعمرة الكونغو ، لأن الهدف منها كان هو إيجاد طريقة رخيصة لتصدير المواد الأولية .و شجع النقل المائى على تنشيط التجارة ، إلا أنه كان لايصلح لنقل المواد الغذائية السريعة التلف بسبب بطئه ، وبهاظة تكاليفه ، وتعرضه للتوقف بسبب كثرة الاضطرابات التى كانت تحدث فى عرض النهر بين القائمين بالعمل ، على أن السكك الحديدية أسهمت فى تدعيم نظام النقل النهرى ، كما ساعدت على نقل المنتجات الزراعية والمعادن المستخرجة . إلا أنها لم تسهم إلا بقدر ضئيل فى تنشيط حركة تنقل الأفريقيين بين أقاليم الكونغو المختلفة . وحينما مهدت الطرق البرية فيما بعد كان دورها مشابها لدور السكك الحديدية . ووفر النقل الجوى عنصر السرعة المطلوبة لتوحيد مناطق الكونغو وارتباطها بعضها ببعض : إلا أنه كان لايصلح لنقل الحمولات الكبيرة ، أو جماهير الأفريقيين ، بسبب بهاظة تكاليفه . وكان نادرا ما يسمح للأفريقيين بالتنقل — إلا فى حالات الارتباط من أجل العمل — ولذا ظلت العزلة الإقليمية تمثل سمة من سمات الحياة القبلية .

وأنشأت حكومة المستعمرة جيشاً قوياً من أجل الحفاظ على النظام والأمن ، أطلق عليه اسم « القوة العامة » . وكان للحكومة سلطة تنظيم ميزانية الجيش ، وتجنيد الأفريقيين ، وكان الحفاظ على النظام الكامل داخل الجيش وإعداده للحرب فى يد فرق مستقلة صغيرة تتألف من الضباط

البيض المتطوعين الذين كان معظمهم من الفلمنكيين (*) وكان يتعين على الجنود الأفريقيين أن ينفصلوا انفصالا كاملا عن قبائلهم ، وأن يدينوا بالولاء الكامل للجيش : وكان الضباط مثالا للجنود فى الولاء والشجاعة ، واستعادوا السيطرة على جنودهم عن طريق بث الخوف فى نفوسهم ، فقد كانت لهم سلطة واسعة للتصرف فى حياتهم : وفى مقابل ذلك كان جنود الجيش يتقاضون مرتبات عالية ، وكانوا يعيشون فى مستوى معيشى عال ، وتمتعوا بمكانة كبيرة . وكانت وظيفة الجيش الأساسية هى حماية التجارة ، والقضاء على الاضطرابات ، والحيلولة دون وقوع أية حركات سياسية ، أو اجتماعية تهدد النظام الاستعمارى .

ومنذ أصبحت الكنغو مستعمرة بلجيكية عام ١٩٠٨ كانت الإدارة تقوم أول الأمر بإحياء نظام الزعامات التقليدية فى المناطق القبلية . غير أن معظم قبائل الكونغو كانت قد اضطربت أحوالها بسبب وسائل الاستغلال التى اتبعتها (دولة الكونغو الحرة)(**) — ولذا كان لايوجد إلا نفر قليل من الزعماء الشرعيين ، وكان معظم الزعماء الذين اعترفت بهم بلجيكا فيما بين عامى ١٩١٠ ، ١٩٢٠ يتمتعون بسلطات غير تقليدية تستند إلى قوة حكومة المستعمرة .

ويرجع انهيار النظام القبلى إلى عاملين : أولهما — إعادة تنظيم القبائل والزعامات القبلية على يد لويس فرانك وزير المستعمرات فى عام ١٩٢٠ ، وأعقب ذلك أن أصبح حكام المستعمرة يعملون طيلة خمسة وثلاثين عاما على

(*) شعب الفلاندرز ، وتطلق على الناطقين بلغة الفلمنكيين الجرمانية (المترجم) .

(**) اعتبرت الكونغو بخيراتها وسكانها ضيعة للملك ليوبولد ، واتبع ممثلو الملك أبشع الأساليب لاستثمار هذه الضيعة ، واتبعت أساليب عجيبة ليغمض الصحفيون والرحالة الأجانب أعينهم عما يحدث داخل هذا السجن الرهيب من أعمال السخرة والتعذيب ، إلى أن نشر كاتب صغير يدعى موريل (Morel) عدة تحقيقات عن حالة البؤس التى يعانى منها سكان الكنغو ، وانتهى الأمر بقرار البرلمان البلجيكى بتحويل الكنغو إلى مستعمرة حكومية (المترجم) .

إحلال نظام القطاعات المماثلة محل نظام القبائل والزعامات القبلية القديم ، وكان كل قطاع من هذه القطاعات يديره زعيم أفريقى تعينه السلطات الاستعمارية ، ويتقاضى أجراً ، وعلى هذا تم إدماج ٦٫١٠٠ قبيلة أو بقايا قبيلة فى نحو ٥٥٠ قطاعا ، وكانت العضوية فى مجالس القطاعات والمحاكم لا تخضع للتقاليد أو لهيئة الزعامة — وإنما كان مأمور المقاطعة البلجيكى هو الذى يتحكم فيها ، وكان هذا المأمور يسترشد بمجموعة المبادىء الحكومية التى أجريت عليها عدة تعديلات ، والتى أطلق عليها تسمية (القانون الأفريقى) . وكان القطاع الكونغولى صارماً فى نظامه ، منظماً بطريقة غير عادية تغاير ما كان متبعاً فى المستعمرات الأخرى ، فلم يكن هناك أى اعتبار لمشاعر سكانه : وكان الزعماء يتقاضون مرتبات تتناسب مع درجة كفايتهم : لكن من الناحية العملية كانت الحكومة تتخطى أو تتجاهل الذين كانوا يبررون أنهم بسبب أو لآخر غير مرضيين .

والعامل الثانى — الذى أسرع بانهيار النظام القبلى ، يرجع إلى موجة التحضر التى سادت بعد الحرب العالمية الأولى ، فقد أدى الكساد الاقتصادى إلى تعويق النشاط الصناعى ، ولكن زادت الكثافة السكانية فى المناطق الحضرية بطريقة ملحوظة بعد عام ١٩٤٠ : فحتى عام ١٩٣٨ كان أحد عشر أفريقياً من بين كل اثنى عشر يعيشون داخل قطاع تقليدى . حيث كانت تعيش القبائل من قبل . وفى سنة ١٩٤٦ كان كل عشرة من بين اثنى عشر يعيشون فى هذا القطاع . وفى عام ١٩٥٣ انخفض إلى تسعة ، واستمر الانخفاض حتى وصل إلى سبعة فقط (أى ما يعادل نحو ٦٠ ٪) فى عام ١٩٦٠ . أما الأربعون فى المائة الآخرون فقد حصلوا على أعمال فى المدن المزدهرة . وقد أنشأت الحكومة مراكز غير تقليدية (أى لا تخضع فى نظامها للعرف والتقاليد) لحكم الخليط الذى سكن المدن ، وكانت هذه المراكز تشبه القطاعات الريفية . وكان مأمور المقاطعات فى المستعمرة يختارون زعماءها من بين سكانها الأفريقيين ، وفى حالة عدم وجود أفريقى

يصلح لهذه المهمة من بين السكان كان مأمورو المقاطعات يعينون موظفين بلجيكيين لحكم المراكز . هذا وكان لكل إقليم وكيل بلجيكى يتمتع بنفوذ قوى داخل المركز ، وتشرف على كل مركز لجنة يطلق عليها اسم « لجنة الحماية » ، وهى تتألف من الأوربيين الذين يعينهم الحاكم العام للمستعمرة :

وفى عام ١٩٤٥ توقف إنشاء مزيد من المراكز ؛ لكن أدت التطورات الحضرية إلى ظهور (مدن أفريقية) تخضع لحكم حاكم الإقليم مباشرة ، وتساعد هذا الحاكم لجنة خاصة تتألف من عدد من المستشارين البلجيكيين . وكان لكل مدينة رئيس أوربى الجنسية ، وهو يتلقى التعليمات من حاكم الإقليم ، كما كان هناك عدد من الزعماء الأفريقيين يعاون رئيس المدينة ، وكانوا يتولون وظائفهم عن طريق التعيين ، إذ أن نظام الانتخاب أو التمثيل لم يكن متبعاً ، وكانت مناطق استيطان الأفريقيين تبعد عن مناطق سكنى الأوربيين :

ولم تقابل موجة التحضر بالارتياح فى المناطق الريفية فى الكونغو ، ذلك أنه كانت هناك وفرة من الأرض ، رغم أن عمليات امتلاك الأراضى وكذا الانتساب للقبيلة كانت غير مؤكدة : وكانت إصلاحات عام ١٩٠٨ قد ألغت نظام السخرة الجماعى الذى كان موجوداً فى دولة الكونغو الحرة : — إلا أن استخدام القوة فى علاقات العمل ظل شائعا . ولما كانت الحكومة تمتلك نسبة كبيرة من أسهم شركات الامتياز ، ولهذا فإنها لم تنبه المسئولين عن استخدام القوة لجميع العمال اللازمين . وكان الزعماء غالبا ما يرتشون رغم شكاوى المنادين بالمبادئ الإنسانية ، وكانوا يحصلون دائما على أكثر من أنصبتهم الشرعية . ولم يتم القضاء على عمليات التواطؤ العلنى إلا بعد عام ١٩٣٣ ، وأدت الحرب إلى زيادة الأجور ، وساعد ذلك على زيادة عقود العمل الاختيارى . غير أن معظم العمالة كانت لا تزال تخضع لنظام العمل الإلزامى على أساس عقود عمل صورية . ومع أن القانون كان لا يجيز التعاقد مع أكثر من ربع عدد السكان ، إلا أن هذا

النظام كان يستوعب أكثر من ٣٠ ٪ من الذكور فى المناطق القبلية .

وقد اتصل الأفريقيون بالامتيازات فى الأمور المتعلقة باستئجار الأراضى كما فى شئون العمالة ، وظلت قوانين دولة الكونغو الحرة التى كانت تسمح للقبائل والعشائر الأفريقية بشغل الأرض دون تملكها — سارية المفعول بعد عام ١٩٠٨ . ولم تكن للأسر الصغيرة أو الأفراد مثل هذه الحقوق . وكانت دعاوى القبائل الخاصة بالأرض تتعارض غالباً مع دعاوى أصحاب الامتيازات . ولما لم يكن هناك فائض من الأراضى فى معظم المناطق ، فإن الحكومة لم تشعر بضرورة تحديد الأراضى . وبعد عام ١٩٠٨ سمح للذين حصلوا على الامتيازات فى ظل دولة الكونغو الحرة بالاحتفاظ بها ، وكانت مساحة الأرض التى فى حوزتهم نحو ٤٢ مليون فدان . وفى عام ١٩٤٠ تغيرت سياسة الأراضى ، وقامت السلطات البلجيكية بتأجير وتمليك مساحة قدرها تسعة ملايين فدان . كانت هذه الأراضى تدر عائداً كبيراً إذا تمت زراعتها ، وعلى الأخص إذا استخدمت فى زراعتها وسائل متقدمة خلاف نظام الزراعة المتنقلة التقليدى . ومع هذا فان معظم المضاربين اكتشفوا — كما كان الأفريقيون متوقعين — أن أراضى الغابات ضحلة وضعيفة للغاية ، وأنها لا تصلح للزراعة الدائمة . وعلى هذا فان هذه المشروعات الزراعية كانت تفشل إذا ما افتقرت إلى رأس المال والمثابرة والتكنولوجيا ، أو إذا لم يتم الانتقال إلى أراض جديدة كل عام وفق التقاليد الوطنية .

وكانت للامتيازات الصناعية والتعدينية أهمية تفوق أهمية المشروعات الزراعية . وقد نمت حرفة قطع الأخشاب أساساً لتزويد الصناعة بالوقود ، إلا أن الأخشاب الصلبة كانت تصدر غالباً ، وكانت طاقة الكهرباء المولدة من المنحدرات المائية (تملك الكونغو نحو ١/٤ هذه الطاقة فى العالم) قد أدت إلى تخفيض تكاليف التصنيع ، وأصبحت رؤوس الأموال المكدسة فى كاتنجا وكاساى ركيزة التنمية فى المستعمرة .

وفى فترة ماقبل الاستعمار كان استغلال مناجم النحاس فى كاتنجا ضئيلا ، ولم تبدأ عمليات الاستغلال والتنمية الأوربية إلا فى عام ١٩١١ . وقد تم إنتاج الألماس لأول مرة فى كاساى فى عام ١٩١٣ لاستغلاله فى أغراض تجارية . وكان هذا الطابع الاستغلالى هو ما يتميز به رأس المال البلجيكى فى المستعمرة . وقد كان نظام الامتيازات الذى بدأ فى عهد دولة الكونغو الحرة هو الذى أدى لسيادة هذا الطابع ؛ ذلك أن الملك البلجيكى ليوبولد الثانى كان يمتلك ٥٠ ٪ من أسهم كل شركات الكونغو ، وفى عام ١٩٠٨ انتقلت هذه الحقوق بحكم القانون إلى الحكومة البلجيكية التى مارست هذه الحقوق عن طريق تأسيس شركة مساهمة جديدة هى الشركة البلجيكية العامة ، ساهم فى رأس مالها مستثمرو القطاع الخاص . وكانت الحكومة البلجيكية تمتلك نصف الشركة ، وكانت هذه الشركة بالتالى تمتلك ٥٠ ٪ من أسهم كل مشروع امتياز . وكانت شركة امتياز فورمينير (Forminiere) (*) وجميع أعمال النقل وجميع الاستثمارات الأخرى فى الكونغو تخضع لهذا النظام (**) .

وفى كاتنجا ظهرت مشكلة خاصة ، من ذلك أن شركة كاتنجا لم ترض بامتياز محدود ، واتفقت مع دولة الكونغو الحرة على الاشتراك معها فى إدارة المنطقة كلها واستغلالها عن طريق لجنة خاصة أطلق عليها أسم (لجنة كاتنجا الخاصة) . وبعد عام ١٩٠٨ كان ثلثا عدد أعضاء اللجنة الخاصة أعضاء أيضاً فى (الشركة العامة) ، وكان الثلث الباقى أعضاء فى شركة كاتنجا للتعدين — التى أصبحت تسمى فيما بعد باسم (شركة الاتحاد التعدينى لكاتنجا العليا) —

(*) هى الشركة التى حصلت على امتياز استغلال الألماس فى كاساى .

(**) كانت المرافق كافة فى أيدى الشركات التى منحت امتيازات لاستغلالها ، فشبكة المواصلات الحديدية والطرق المائية فى يد (شركة سكة حديد الكنغو الأعلى) ، وكذلك الخدمات البريدية والبرقية . وكانت المواد الخام المستخرجة تصدر وتباع للأسواق الخارجية ، وتسيطر على هذه العملية (شركة بروكسل المالية والصناعية) و (الاتحاد التعدينى لكاتنجا العليا) . وهناك شركات تحتكر المواصلات المائية وتولد الكهرباء ، وأخرى تمارس النشاط الزراعى ، وكذلك تربية الماشية ومصايد الأسماك (المترجم) .

وكانت اللجنة الخاصة تمتلك ربع أسهم الاتحاد التعدينى الذى أصبح يسيطر فقط على مناجم جنوب كاتنجا دون باقى الثروات ، وبذا أصبحت اللجنة الخاصة ، وليست الحكومة ، هى التى تنظم عمليات التعدين . وتشرف على بيع الأراضى ، ومد الخطوط الحديدية ، ومشروعات الاستيطان فى المناطق الحضرية . وكانت هى أيضاً التى تقوم بتصريف أمور الأفريقيين فى إقليم كاتنجا . وفى نهاية الحرب العالمية الثانية كانت اللجنة تتحكم فى إنتاج أكثر من ٥٠ ٪ من صادرات المستعمرة ؛ و ٥٠ ٪ من الدخل الضريبى الحكومى فيها . ووصلت نسبة أرباحها إلى ٣٠ ٪ من قيمة الإنتاج . وفى الحقيقة فإن أرباح كل مشروعات الامتياز إذا جمعت فإنها كانت تمثل نحو ١/٧ قيمة الناتج القومى الكلى فى السنة . وكانت قيمة الإنتاج الزراعى الأفريقى ضئيلة بسبب الافتقار إلى وسائل لنقل الأغذية السريعة التلف ، غير أن قيمة أجور الأفريقيين العاملين فى الصناعة كانت تمثل أكثر من نصف قيمة دخل المستعمرة القومى .

ومما لاشك فيه أن مستوى معيشة الأفريقيين فى الكونغو كان مرتفعا عن مستوى معيشة الأفريقيين فى الأقطار المجاورة ، بل ربما أن هذا المستوى كان أعلى من مستوى معيشة أى شعب غير أوربى فى أفريقيا : ومن هنا فإن السياسة البلجيكية تكون قد حققت نجاحاً ملحوظاً يفوق نجاح الحكومات الاستعمارية الأخرى فى أفريقيا . غير أن الحكومة تجاهلت كل الاعتبارات غير الاقتصادية تحقيقا لهذا الهدف . [illegible]

وعلى الرغم من أن الحكومة لم تحصر نشاط أى منظمات إنسانية فإنها – قبل عام ١٩٤٦ – كانت تدعم المؤسسات التبشيرية الكاثوليكية البلجيكية وتفضلها على غيرها . وقد قدمت الإعانات للإرساليات التبشيرية البروتستانتية والأجنبية فيما بعد . وفى عام ١٩٤٨ تم إلغاء كل الفوارق بين المؤسسات التبشيرية المختلفة . وكانت المدارس البروتستانتية – رغم أنها لاتتلقى أية معونة من الحكومة – تقوم فى هذه الفترة بتعليم مايزيد قليلا على نصف

عدد الطلبة فى الكونغو . وكانت الحكومة ترى أن للكنيسة وظيفتين ، هما : الحفاظ على السلام عن طريق الإشراف على كل المؤسسات الاجتماعية ، والإسهام فى توسيع قاعدة التعليم الابتدائى . وكانت الاتجاهات الانفصالية أو القومية ، تنشط أحياناً وتهدد أمن البلاد السياسى وقدراتها الاقتصادية . غير أن الكنيسة والجيش والحكومة كانت تتعاون معاً من أجل القضاء على هذه الاتجاهات فوراً .

ولم تكن السياسة التعليمية البلجيكية تستهدف صبغ التعليم بالصبغة الأوربية . وإنما كان هدفها تزويد الأفريقيين بالتعليم الذى يتوافق مع احتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية . وعلى هذا ركزت الحكومة على تزويد التلاميذ بالتعليم الابتدائى العام وبالتدريب الفنى ، اقتناعاً منها بأن التقدم الاجتماعى يعتمد على مقدرة الكنغولى الأفريقى على تنمية موارده المحلية . ولذا كانت الإرساليات التبشيرية تزود التلميذ بتعليم ابتدائى مدته أربع سنوات . وقد بلغ العدد الكلى للتلاميذ فى هذه المرحلة فى الخمسينيات نحو نصف عدد الأطفال الذين وصلوا إلى السن التى تؤهلهم للدخول المدرسة ، والذين كانوا يقدرون حينئذ بـ ٥٠٠ ألف طفل كل عام ، وحتى عام ١٩٤٨ كان إنشاء المدارس الإعدادية أو الثانوية محرماً : لكن بعد هذا التاريخ سمح بإنشاء المدارس الإعدادية ، وفرضت قيود شديدة – سواء على الطلبة الذين تقبلهم هذه المدارس أو على برامجها – وكانت هذه المدارس تقبل سنوياً نحو ثلاثة آلاف تلميذ ، كان نصفهم يدخل القسم الثانوى الذى كانت مدة الدراسة به ثمان سنوات ، فى حين يتابع النصف الآخر دراستهم فى قسم التدريب المهنى الفنى الذى كانت مدة الدراسة به أربع سنوات . ومنذ الحرب العالمية الأولى درجت شركات الامتياز على فتح مدارس لتدريب صغار الموظفين بها ، إلا أن المناهج داخل هذه المدارس كانت تتركز حول مهارات صناعية معينة . وعلاوة على ذلك كانت شركات الاحتكار تزود أسر الأفريقيين الذين يعيشون فى المدن

بالتعليم الابتدائى . وكانت تنظم – بالاشتراك مع الدولة – برامج تدريب أولية للمولدات ، والتجاربين ، وممرضات المستشفيات . وقد أهمل تعليم الأدب والفلسفة إهمالا كاملا ، ولذا لم تعن مدرسة أفريقية واحدة بتزويد التلاميذ الأفريقيين به ، هذا فى الوقت الذى اهتمت فيه المدارس الخاصة الأوربية فى الكنغو بمثل هذه الدراسات وكانت المواد الدراسية فى المدارس الابتدائية تدرس باللغات الأفريقية . كما كانت اللغة الفرنسية تدرس لأهميتها لبرامج التدريب المتقدمة ، وحتى عام ١٩٥٥ لم يكن بالكنغو نظام للتعليم العالى ، بل ولم يكن يسمح للأفريقيين بالدراسة فى بلجيكا نفسها ، أو فى أى بلد أوربى آخر . وكانت الحكومة تعتقد أنها تستطيع عن طريق توسيع قاعدة التعليم الابتدائى وتقييد مراحل التعليم التالية أن تخلق أكثرية أفريقية ذات حظ ضئيل من التعليم والتدريب ، وأن يحول بالتالى دون ظهور نخبة متعلمة أو زعامة متقدمة لا ترضى بالأوضاع القائمة ، وحتى عام ١٩٥٣ كانت السلطات الحكومية تقدر أن هذه النخبة سيتأخر ظهورها مدة ثلاثين عاماً على الأقل – وفى الوقت ذاته عنيت الحكومة بخلق طبقة متوسطة من الأفريقيين المدربين تدريباً فنياً وصناعياً ، يمكن أن تعتمد عليها المؤسسات السياسية والاجتماعية فى المستقبل البعيد .

وكان هناك اعتقاد بأن التنمية الاقتصادية هى ما يتطلبه المجتمع المتطور ، وأن الأحوال السياسية والاجتماعية تتبع فى الأهمية الناحية الاقتصادية . إلا أن دلائل تثبت عكس هذا الاعتقاد بدأت تظهر فيما بعد . ففى العشرينيات بدأ يتضح اهتمام الكنغولى بالأهداف الأخرى غير الاقتصادية . إلا أن هذا الاهتمام لم يصبح ملحاً إلا فى السنوات التى تلت الحرب العالمية الثانية . وكان معظم المسئولين يرون أن مثل هذه الحركات التى تبحث عن أهداف غير اقتصادية ، والتى كانت تخمد بسرعة كبيرة تبدو ضئيلة الأهمية إذا قورنت بالإنجازات الاقتصادية الواسعة .

وكانت الاضطرابات الدينية أول بادرة من بوادر استياء الأفريقيين . فبعد عام واحد على بدء ظهور القطاعات التى بدأت تحل محل بقايا المناطق القبلية ، ظهرت أول طائفة مسيحية ، وهى طائفة « أتباع المخلص المنتظر » ، وكان راعى هذه الطائفة هو سيمون كيمبانجو . وكان شابا فى الخامسة والعشرين من عمره ، تم تعميده على أيدى الإرساليات البروتستانتية ، وبدأ كيمبانجو يبشر بالمسيحية بين قبائل الباكونجو فى ربيع عام ١٩٢١ . وراجت أخبار معجزاته بسرعة ، وتوافد عليه الأفريقيون من كل مكان . وأخفقت محاولات الإرساليات البروتستانتية لاسترضائه واستمالته . وبدأ التجار والكاثوليك ورجال الحكومة يخشون من ازدياد نفوذه – ونشر أتباعه مشاعر الكراهية للأجانب بين الأفريقيين . وارتاعت قلوبهم خوفاً من التغيرات المفاجئة . ومع هذا فإن (كيمبانجو) نفسه كان هادئاً مسالما يعمل على تأكيد مبادىء الإنجيل وإحلالها محل المعتقدات القبلية ، وينادى بالتضحية بهذه الدنيا من أجل الحياة الأخرى . وكان يرى أن تعاليم المسيحية المقدسة تشبع رغبات الأفريقيين وطموحهم التقليدى ، وباعتباره مبشراً بين البانتو فقد كانت له رسالته ، وكان يقوم بالكثير من المعجزات لكى يقنع الزمرة الأفريقية التى تشك فى صحة دعوته . ومع هذا فقد كان ينفى أنه مسيح أو مخلص جديد . وكان دائما يدعو الناس بقوله : « اتبعوا الله ولا تتبعونى » . وبذا كانت رسالته أبدية باقية ، وليست عابرة موقوتة .

وبعد ستة أشهر قرر حاكم الإقليم إلقاء القبض عليه ، بتهمة الإخلال بالنظام وإضعاف نفوذ كنيسة الدولة . واختبأ (كيمبانجو) واستخدم الجيش العنف ليضطره للتسليم . وحوكم كيمبانجو واعترف بنشاطه التبشيرى ، وصدر عليه الحكم بالإعدام . إلا أن تنفيذ الحكم أرجىء مؤقتاً ، ثم نفى إلى كاتنجا حيث مات هناك بعد ثلاثين سنة من السجن . غير أن كيمبانجو خلف وراءه كنيسة خاصة تزخر بالكثير من التضحيات فى الطقوس

المسيحية . وكان أنصارها أقل كراهية للأجانب من أتباع (كيمبانجو) الأولين ، غير أنهم كانوا يرتفعون بكيمبانجو إلى مصاف المسيح . وعاش كيمبانجو تجربة فريدة فى تاريخ الديانات ، ذلك أنه أحس من داخل سجنه أن أتباعه يؤلهونه ، ولم يكن هو يشجع هذا الاتجاه ، وإنما كان يعارضه ويدحضه . وظلت كنيسة كيمبانجو قوية النفوذ فى الكونغو الأسفل ، بل وامتد نفوذها إلى كاتنجا فيما بعد . وأصبحت ذات مكانة عالية فى أنجولا البرتغالية . وكانت بعض طقوسها سرية . وقد زادت الكنيسة من مشاعر السخط ضد الحكم الأوربى — على الرغم من عدم حظر نشاطها — بيد أنها لم تطالب باستخدام العنف أو التهديد ضد البيض ، ولم تكن الكنيسة قومية فى اتجاهاتها ، إلا أنها عمقت سخط الأفريقيين وشجعت على ظهور الحركات المعادية للبيض ، ونبتت فى كنفها الأفكار الانفصالية . وبمرور الوقت أصبحت كنيسة (كيمبانجو) أكثر مرونة وأكثر انتقاء لما تطبقه من مبادىء وأفكار ، ولم تعد مؤسسة دينية فحسب ، وإنما تحولت إلى جهاز سياسى واجتماعى يعرب عن أمانى الأفريقيين . وفى أواخر الخمسينات ، بدأت هذه الكنيسة تلعب دوراً كبيراً فى الميدان السياسى فى الكونغو ؛ وخاصة بين قبائل (الباكونجو) التى تعيش على مقربة من ليوبولدفيل . ويعترف أنصار الكنيسة حاليا بالزعامة الأسمية — على الأقل — لأبناء كيمبانجو الثلاثة الذين يقومون الآن برعاية شئونها .

ورغم أن حركة كيمبانجو لم تكن قومية ، فإن دعاة الحركات المستقلة التى ظهرت فيما بعد قد أضفوا على الاتجاهات الدينية الانفصالية طابعاً سياسيا . وكان بعض الدعاة الجدد فى المدن يدعون إلى تطبيق المبادىء الفوضوية . من هؤلاء الدعاه ، سيمون مبادى وكان خيالى النزعة ، رغم أنه هادىء الطباع . وكان يهتم بإحصاء الهفوات الطفيفة الغريبة ، وقد نظم سيمون مبادىء حركة دينية أخرى اتصلت سراً فى عام ١٩٣٩ بالنازيين وطالبت بمعاونة هتلر لها فى تحرير الزنوج . وقد اعترف (مبادى) — فى سجنه فى كاتنجا بعد عشرين عاما — بتنظيمه للحركة وادعى أنه مصلح مسيحى وليس نبيا ، وأنه

من أتباع كيمبانجو الذى وصفه بأنه نبى رغم أنه ارتكب عدة أخطاء » وفى عام ١٩٥٩ طالب (مبادى) بالسلطة السياسية فى الكونغو الأسفل ، غير أن البلجيكيين والوطنيين الأفريقيين لم يعترفوا به .

وكانت مبادىء كيمبانجو لا تتعارض كثيراً مع المفهوم الرؤيوى (*) : وكانت حركة واتش تور التى قام بها شهود الرب يهوه فى الولايات المتحدة قد جاءت بمثل هذه المفهومات . وقد طردت السلطات البلجيكية دعاة هذه الحركة من الكونغو ، إلا أنها لم تستطع أن تقضى على الاضطرابات التى وقعت بالقرب من ستانلى فيل . على أن أتباع شهود يهوا من الأفريقيين ، والذين أطلق عليهم لفظ كيتاوالا ، مزجوا تنبؤات كيمبانجو بأفكار حركة واتش تور القديمة . ومع ذلك فإن بعض أفكارهم كانت تختلف اختلافا بينا عن أفكار أسلافهم ، وذلك أنهم كانوا يعتقدون بوجود إله له ثلاثة أولاد من الذكور أحدهم يهودى آسيوى ، والثانى أوربى ، والثالث زنجى ، وارتكب الولدان الأول والثانى فظائع وحشية ضد الولد الثالث كان القصد منها السخرية منه والحط من شأنه ، وحسب معتقدات الكيتاوالا فإن الرؤية تنبىء بزواله هذا التحقير عن الزنجى ، لا عن طريق الرفع من شأنه ، وإنما عن طريق تغيير جلده بجلد أبيض ، وعندما يحدث ذلك فإن حكومة دينية (من الكهنة) سوف تنشأ لتحل محل الحكومة الحالية ، ولما كان الكيتاوالا يعتقدون أن الزنوج المخلصين الذين سيبيض جلدهم هم الذين سيعيشون هذه التغيرات ، فإنهم نادوا بإلغاء كل أشكال الحكومات الحالية وبحظر التعامل مع البيض . ومن ثم فقد دعوا إلى معاداة الأجانب وإعلان التمرد السياسى والاستشهاد فى سبيل المبادىء . وفى الفترة التى سبقت اندلاع الحرب العالمية الثانية ، كانت أفكار الكيتاوالا تمثل قمة الاتجاهات المعادية للبلجيكيين فى شرق الكونغو ، وأدت محاولات القمع المستمرة لهذه الاتجاهات إلى تقوية العقيدة عند أتباعها ، وكان لها دور كبير فى تشكيل السياسات الوطنية فى الكونغو .

---

(١) نسبة إلى سفر الرؤيا ، وهو آخر أسفار الكتاب المقدس (العهد الجديد) المترجم .

ويبدو أن الاضطرابات الدينية –وخاصة العنيفه منها– كانت رد فعل ضد الحكم الأجنبي . وبعد تفتت النظام القبلى والحقوق الشرعية الصارمة فى الأراضى ، وهدم وجود المجالس السياسية الاستشارية أو الوسيطة انحسرت الرغبة فى تحقيق كيان اجتماعى وثقافى فى الطقوس الدينية الدراسية غير المنظمة . وأصبحت الأهداف السياسية أكثر وضوحا خلال سنوات الكساد الاقتصادى ، بعد أن حظر نشاط المنظمات السياسية الشرعية وألغيت التقاليد القديمة ، وترتب على ذلك أن تعذرت السيطرة على نشاط الحركات الدينية المتطرفة .

وكان لمتطلبات الحرب بعد عام ١٩٣٩ أثر عميق فى الحياة فى الكونغو ، فبعد سقوط بلجيكا أصبحت حكومة المستعمرة تتمتع بالحكم الذاتى . ونمت الصناعات الضعيفة مثل صناعة المطاط ، وأهم من ذلك فإن مناجم كاتنجا كانت تنتج المواد الحربية الحيوية ، وخاصة النحاس ، وزاد إنتاج اليورانيوم الذى كان ضئيل الحجم من قبل زيادة كبيرة . وحين كشف النقاب عن البحوث الذرية فى عام ١٩٤٥ – كانت مناجم الكونغو تنتج أكثر من نصف إنتاج العالم من المواد الانشطارية . وزادت الهجرة إلى المدن ، وارتفع حجم الإنتاج ، وزاد الاستيطان الأوربى بنحو الضعف تقريبا خلال سنوات الحرب ، وكانت الغالبية من الكونغوليين – أو على الأقل هؤلاء الذين كانوا يعرفون الكثير عن أسباب الحرب – موالين للحكومة ، وكان البعض منهم قد انخرط فى صفوف جيوش الحلفاء ، وكان الحاكم العام للمستعمرة بيير ريك مانز يتمتع بشهرة كبيرة كرجل صارم ذى مقدرة تنظيمية عالية ، لكنه كان محبوبا .

وقد وقعت عدة إضرابات متباعدة اتسم بعضها أحيانا بالعنف خلال الحرب ، كما تمردت إحدى الحاميات العسكرية فى عام ١٩٤٤ . وتقدمت الحكومة التى تشكلت بعد الحرب بأول برنامج تنمية وطنى ، كتعبير عن ارتياحها لما بذله الكونغو من جهود خلال الحرب ، وكان نحو ٩٥ فى المائة من مخصصات البرنامج يعتبر مكافأة وتعويضا عن النفقات الاستثنائية التى تكبدها الكونغو فى أثناء الحرب ، وخصص جزء كبير من هذه النفقات لبرنامج الخدمات الطبية

الحكومى الأول ، كما استثمر سدس المخصصات فى مشروعات التعليم والمرافق العامة ، وبدأ تغيير مشروع صغير يهدف إلى توطين الفلاحين الأفريقيين فى مساحات صغيرة من الأرض . غير أن المشرفين على المشروع لم يمنحوا الفلاحين عقود تمليك واضحة ، وكان غالبا ما يتجاهلون ظروف التربة الغريبة ، وفى الحقيقة فإن الحكومة اعترفت بتسجيل الأفريقيين لأراضيهم ، إلا أنها لم تمنح عقود تمليك قط لغير الأوربيين .

وبدأ النظام الاستعمارى الكونغولى فى الضعف فى عام ١٩٤٧ ، ولعدة سنوات ظل التغيير بطيئا وبسيطاً ، فلم تفكر الحكومة البلجيكية فى إعادة النظر فى سياستها التى أطلقت عليها صبغة (السياسة الأبوية)(*) أو مراجعة هذه السياسة . ومع ازدهار الاقتصاد تحسنت أحوال الأفريقيين المعيشية بصورة لم تكن متوقعة ، لكن ظل السخط الإفريقى يتزايد . وبدأت الشركات الكبرى والكنيسه كقوتين من القوى الاستعمارية الثلاث تعيد تقويم مواقفها . وقد كتب أحد الانثروبولوجيين البلجيك يقول : « إن الإنسان يتحول إلى نوع من الخضراوات » ، إلا أنه أضاف : « إن الإنسان سرعان ما يجد أن حصوله على الحرية فى ظل البؤس أفضل من العبودية فى ظل الراحة – ولذا فإنه يتعين علينا أن نبدأ بتحرير الأفريقى من السيطرة – ذلك أن الإنسان يستطيع أن يهنأ بسعادته الحقيقية عن طريق كسب يده »(١) .

وكان معظم السخط يذكر فى المدن ، وفى المناطق الصناعية ، وبين جماعات الأفريقيين التى تعمل نظير الأجر . ولقد تنبأ الاستعماريون البلجيكيون بظهور طبقة متوسطة أفريقية مخلصة ومتطورة فى ظل النظام الاستعمارى ، إلا أنهم لم

(*) نظر البلجيكيون للكنغوليين على أنهم أطفال قصر يحتاجون دائما إلى التوجيه دون أن يكون لهم حق مناقشة المسائل التى تخصهم ، أو التساؤل عن أسباب ما يحدث . وهو ما عبروا عنه بنظام (الوصاية الأبوية) (المترجم) .

(١) أنظر مالينجرو : المجلة الجديدة ج ٢ (عدد فبراير ١٩٤٧) ص ١٠١
G.Malengreau, La Revue Nouvelle, Vol. 2(Feb. 1947)p.101

يكونوا يتوقعون أن يكون بهذه السرعة . وكان الهدف المبدئى للسياسة الاستعمارية هو تشجيع خريجى المدارس الابتدائية على تشكيل « أندية الطلبة السابقين »(*)، وقد تحولت هذه الأندية بمرور الوقت إلى جمعيات اجتماعية ودراسية ، وزاد عدد هذه الجماعات المتطورة خلال سنوات الحرب الثانية وما بعدها . وكانت هذه الجماعات فخورة بفرنسيتها ، وبأساليبها الأوربية ، ومكانتها فى المدن . وظهرت جمعيات عديدة صغيرة قلدت نظام هذه الأندية التى انتشرت انتشاراً كبيراً بين الأفريقيين فى المناطق التعدينية ، وبين صفوف البيروقراطية الدنيا ، وفى المدن الأفريقية ، وفى عواصم القطاعات الريفية . وفى عام ١٩٤٦ شكل الكتبة وموظفو الحكومة الأفريقيون « جمعية الموظفين الوطنيين » ، وألفت الكنائس مجموعات دراسية اجتماعية من أبرزها : « اتحاد المصالح الاجتماعية » .

وتطور نشاط الأندية على نحو لم يتوقعه المسئولون، فبعد زيادة العضوية حلت المشكلات العملية محل الأنشطة الترفيهية ، ومشروعات الخدمات الاجتماعية، والمناقشات المجردة ، وأصبحت هذه الأندية تهتم ببحث ظروف العمل وفرص التوظف والمشكلات العنصرية ، والمناقشات الإقليمية ، والمشاعر السياسية ، والشكاوى الأيديولوجية ، وبلورت الشخصيات الجديدة التى ظهرت مناقشات الأندية فى شكل مطالب موحدة . وكان جوزيف كازافوبو الذى يعمل كاتباً فى حكومة المستعمرة — ينادى بالأجر المتساوى للعمل المتساوى، والمساواة العنصرية ، والاعتراف بالحكم الذاتى الإقليمى ، وخاصة لقطاع الباكونجو الذى ينتمى هو إليه . وكانت الجبهة القومية المعارضة لكازافوبو تتألف من مهاجرى أعالى الكونغو وحوض أولى (uele) الذين كانوا يتمتعون بنفوذ كبير ليوبولدفيل ، وكانت هذه

(*) شجعت بلجيكا قيام هذه الجمعيات الثقافية لتمتص الحركات القومية ، خاصة أن الكثير من تلك الجمعيات الثقافية كانت قبلية النزعة ، مما لا يساعد على قيام وحدة قوية (المترجم) .

الجبهة تفتقر إلى الزعامة والترابط . وقد أيدت هذه الجماعات باتريس لومومبا المتحدث باسم أندية (ستانلى فيل) ، والذى كان يعارض بشدة كل أشكال الإقليمية . وكانت الزعامة أكثر تفرقاً فى مناطق الكونغو الأخرى ، وكانت جمعيات الأفريقيين المشطورين التى ظهرت فى القطاعات الرئيسية ، وحلت محل القبائل تتنافس بعضها مع البعض ، وفى المراكز الحضرية كان رؤساء هذه الجمعيات يلجأون إلى استخدام الأساليب المنمقة فى عرض قضاياهم ، وكانت كل جمعية منها تؤيد مبدأ الإقليمية وتطالب بالحصول على امتيازات خاصة . وكان مويس تشومبى وجاسون سندوى فى كاتانجا ، وألبرت كالونجى فى كاساى ، وأنطوان جيزنجا فى الإقليم الشرقى ، من بين ممثلى هذه الجمعيات . وكانت السياسة البلجيكية التى تنادى بالسيطرة من أجل الخدمة قد نجحت فى إعادة جمع شمل القبائل حولها ، إلا أنها كانت تهدف فى الوقت ذاته إلى تطبيق مبدأ « فرق تسد » بين الأفريقيين . وانعدمت الزعامات التقليدية القوية ، وأصبح من العسير السيطرة على الجمعيات الدراسية الاجتماعية ، وبدأ يصبح للدهاء نفوذ وكيان كبير — فى الوقت الذى لم يكن هناك نظام انتخابى أو سلطة إدارية يمكن أن تقيس قوة هذا النفوذ .

وحاولت الحكومة أن تفتح المجال للجمعيات الجديدة لتعبر عن آرائها فمنحتها حق التسجيل ، ومن الناحية النظرية كان للأفريقيين هذا الحق منذ عام ١٨٩٢ ، إلا أن أحدا لم يمارسه ، لأن السلطات الاستعمارية لم تحدد الطريقة التى يتم بها التسجيل . وفى عام ١٩٥١ — بعد ثلاثة أعوام من الدراسة والتمحيص — أصدر وزير المستعمرات القرار بمنح هذه الجمعيات هذا الحق (حق التسجيل) ، وأعرب عن أمله فى أن تهدأ ثائرة الجماعات المتحضرة بعد أن سمح لعدد محدود من الأفريقيين ببلوغ مرتبة المواطن البلجيكى تدريجياً . وعلى هذا كان يحق لأى فرد يظهر تقبله لتفهم الحضارة ، ويبدى استعداده للتمتع بالقوانين الأوربية والالتزام بما

عليه من واجبات ، أن يتمتع بالحقوق المدنية الأوربية ، وأن يطبق عليه نظام القضاء الأوربى ويتمتع بالمساواة العنصرية فى كل وسائل النقل العامة . ومع هذا فإن قلة ضئيلة من الأفريقيين هى التى اقتنعت بذلك ، ورغبت فى فصل نفسها عن إخوانها الأفريقيين كما يتطلب القرار . . وأخطر من هذا أن غالبية الأوربيين فى المستعمرة قد رفضت تقبل الأفريقيين الذين سجلوا أنفسهم .

وكانت الشركات الكبرى والكنائس ، وكبار المسئولين ، يؤيدون قرار التسجيل . غير أن غالبية الأجانب كانت تعارضه ، وخاصة هؤلاء الذين وفدوا إلى الكونغو بعد الحرب . وكانت هذه الغالبية الأجنبية تتألف من صغار رجال الأعمال والمقاولين والمستوطنين الأوربيين الذين يعملون بالزراعة . وكان المستوطنون البلجيكيون يبدون استياءهم الشديد من الهيئات الحاكمة كالأفريقيين ، وكانوا لا يثقون بهؤلاء الذين تم تسجيلهم وحرم الحاكم العام التفرقة العنصرية والتمييز العنصرى ، إلا أن قراره لم ينفذ ضد المستوطنين الذين كانوا يتحدونه بشدة . ولما كان المستوطنون مصممين على حماية أنفسهم من سيطرة موظفى الحكومة فانهم طالبوا بحق الانتخاب وخلق مجالس تمثيلية منتخبة .

ورفضت الحكومة البلجيكية على الفور مطالب البيض بالحكم الذاتى . لكن هذه المطالب قد هزت بشدة النظام البلجيكى ، وبدأت الجبهة الاستعمارية المتحدة تتفتت ، وشاهد الأفريقيون هذا بأنفسهم ، وشجعهم ذلك على أن يفكروا فى تحقيق مصالحهم الذاتية وأن يطالبوا بالحكم الذاتى . وبدأت الكنائس البروتستانية تتلقى الإعانات من الدولة عام ١٩٤٦ . مثلها فى ذلك مثل الكنائس الكاثوليكية . وبدأت كل هذه الكنائس الكاثوليكية والبروتستانتية تحس بالقلق إزاء سياسة الحكومة الحذرة ، وأصبح التعليم غير نظامى ، فالإرساليات

كانت تتولى فتح المدارس الثانوية ، وكانت الحكومة تتخبط فى سياستها التعليمية ، وكانت نادراً ماتقوم بإدخال تعديلات جزئية على خطط التعليم الطويلة الأمد ، هذا فى الوقت الذى كانت تحرص فيه شركات الامتياز على تهدئة موظفيها الأفريقيين ، عن طريق تحسين أحوالهم المعيشية ، وتقديم التسهيلات التعليمية لهم . وفى عام ١٩٥٤ / ١٩٥٥ تولت حكومة جديدة الحكم فى بروكسل ، وبدأت هذه الحكومة الأخيرة تجرى تعديلات عميقة فى سياسات الحكومة السابقة . ولم تشق الإصلاحات فى الكونغو طريقها إلا بعد صراع طويل من وزارة المستعمرات فى بلجيكا والبيروقراطية التى كانت قد رسخت أقدامها فى الكونغو . وبدأت الانقسامات الكبيرة تدب فجأة فى صفوف البيض ، وبدأت تتلاشى وحدة كلمتهم وتماسكهم وصلابتهم ، واندلعت الخلافات بين شركات الامتياز الكبرى وبين المستوطنين ، وبين سلطات بروكسل والموظفين البلجيكيين فى الكونغو ، وبين البروتستانت والكاثوليك الليبراليين ووزير المستعمرات من جهة ، وأنصار سياسة التعليم الكاثوليكية التى طالما حظيت بتأييد الدولة من جهة أخرى .

وقد أنشئت المدارس الحكومية فى أول الأمر ، وكان عدد قليل من هذه المدارس قد تأسس لأطفال الأوربيين منذ عام ١٩٤٦ ، لكن أخذت الحكومة تنشئ المدارس لجميع العناصر . ونقص حجم الإعانات التى تقدم لمدارس الكنائس . وهددت الكنائس — وخاصة الكاثوليكية منها التى تعرضت لنقد كبير من جانب الحكومة الجديدة — بتنظيم الإضرابات للحيلولة دون تنفيذ الإصلاحات الجديدة وتعويق سياسة التعليم فى المرحلة الانتقالية . وظهر فريقان متعارضان داخل الكونغو وبلجيكا ، وأحس الكونغوليون لأول مرة أن السياسة فى بلجيكا ذاتها يمكن أن توجه لصالح الأفريقيين ، وحاول حزب الإصلاح الدفاع عن أفكاره ضد الكاثوليك التقليديين عن طريق استغلال الرأى العام الكونغولى الكبير .

وسارت الأحداث بسرعة كبيرة بعد إدخال نظام المدارس الحكومية لكل العناصر فى الكونغو فى عام ١٩٥٤ ، وأنشئت جامعة جديدة هى « اللوفانيوم » فى ليبولدفيل . واقترح إنشاء جامعة ثانية فى إليزابث فيل . وأنشأ الجزويت مدارس جديدة بهدف خلق قومية كاثوليكية كنغولية . وتقدم البروفسير أ . أج . فان بلسن الأستاذ بجامعة أنتويرب بخطة ثلاثينية لتحقيق استقلال الكونغو ، وكان لهذه الخطة صداها الكبير فى كل من بلجيكا والكونغو . وتحجرت مشاعر المستوطنين ، وأصدر الأفريقيون أولى جرائدهم ، وشكلوا أول أحزابهم السياسية ، وزادت مطالبهم حماسة ، بيد أنها كانت إقليمية أكثر منها قومية . ورأس جوزيف كازافوبو أول حركة أفريقية قومية فى الكونغو . وقد عرفت هذه الحركة باسم (جمعية الباكونجو) ، وقد تركز نفوذها فى الكونغو الأسفل . وقد استطاع الباكونجو — بما لهم من تاريخ طويل ، وتنظيم قبلى قوى ، وتعداد كبير يفوق تعداد أية قبيلة أخرى ، أن يصمدوا فى مواجهة الحكم الاستعمارى ، وأن يتحدوا ويكون لهم كيان متميز . واستغل كازافوبو هذه الخصائص وطالب بإعادة تشكيل أمة الباكونجو . ووجد كازافوبو باعتباره زعيماً وطنيا قديما (ولد فى عام ١٩٠٩) التأييد من كنيسة كيما بنجو والبروفسير فان بلسن . وكان كازافوبو واحدا من السياسيين الكونغوليين القلائل الذين سجلوا أنفسهم فى « أندية الطلبة » ، وكان عنيدا واسع الإرادة ، درس اللاهوت الكاثوليكى التومانى (١) . وكان لا يثق فى نوايا بلجيكا ، كما كان أحيانا يمتدح ، وأحيانا يهاجم من جانب المسئولين المستعمرة ، ذلك أنهم تحيروا فى شخصه ، لم يعرفوا ما إذا كانوا يحترمون ثقافته الريفية ، أو أن ينظروا بعين الشك إلى اتجاهاته الإقليمية الانفصالية .

وكانت الحركة الوحيدة الأخرى الواسعة الانتشار هى الحركة الوطنية الكونغولية التى تزعمها باتريس لومومبا ، وكانت هذه الحركة هى الوحيدة

---

(١) نسبة إلى توما الأكوينى وفلسفته اللاهوتية (المترجم) .

التى تدعو إلى الوحدة الوطنية ، وكان لومومبا أول سياسى يتجاهل الولاء الإقليمى ، ولذا فقد أصبح يعانى من الكراهية الشديدة من جانب أنصار الإقليمية ويحظى بالاحترام الكبير من جانب دعاة الوحدة القومية . وكانت المكانة السامية مع تحرج موقفه يتناسبان مع طابع التقلب فى شخصيته التى كانت تتحكم فيها عوامل ثلاثة ، هى : الإيمان الشديد بالوحدة الوطنية ، والخوف العميق من السياسة (الأبوية) ، والافتقار الواضح إلى الحسم فى كل المسائل الأخرى . وكان كثير من الأفريقيين يشاركون لومومبا إيمانه بالعاملين الأولين — ولذا حظى منهم بتأييد واسع . ولم يكن يعادى أشخاصاً ، وإنما أفكاراً . ولذا فقد كان لا يكره كازافوبو ، لكنه يكره الإقليمية ، ولم يكن يكره البلجيكيين ، إنما كان يكره السياسة الأبوية . وكان الأجانب يصفونه بأنه مصاب بقصور عقلى بحيث تسيطر عليه فكرة واحدة لا يتخلى عنها ، وأنه قليل الثقافة مضطرب الذهن عديم التأثير ، إلا أن أتباعه وكثيرين من الأفريقيين كانوا معجبين بشخصه بسبب تمسكه بالوحدة الوطنية وخوفه العميق من نتائج السياسة الأبوية — وهى المسائل التى كانت تحظى منهم بالاهتمام .

ولد باتريس لومومبا من أبوين كاثوليكيين ينتميان إلى قبيلة الباتيتالا الصغيره التى تسكن المنطقة الشمالية الشرقية من كاساى ، وتلقى لومومبا التعليم الابتدائى المحدود الذى كان شائعاً فى الكونغو حينذاك . وحين بلغ مرحلة الشباب انضم إلى جماعات المتحضرين فى مدينة ستانلى فيل ، وتوظف فى وظيفة كتابية ، وكان غالباً ما يكتب المقالات للصحف المحلية وللجرائد الأفريقية الواسعة الانتشار التى ظهرت بعد عام ١٩٥٤ ... وكان لومومبا يختلف عن طائفة الكتاب الأفريقيين الذين يركزون على أهمية تراثهم التقليدى ، ذلك أنه كان يطالب بتحقيق المساواة الوطنية اللاعنصرية . وفى عام ١٩٥٦ ألقى القبض عليه بتهمة اختلاس ١٢٦ ألف فرنك (أى ما يعادل ٢٫٥٢٠ من الدولار) من صناديق البريد ، ويقول البعض إن التهمة لفقت

له بهدف تغطية بعض الجرائم الأخرى ، وصدر الحكم عليه بالسجن لمدة سنتين . وأسهم أصدقاؤه من أعضاء جماعات المتحضرين فى دفع هذا المبلغ ، ولذا فقد أفرج عنه فى عام ١٩٥٧ وعين بعد الإفراج عنه مديراً للمبيعات مصنع للجعة بليوبولد فيل . ولم يكن مستعداً للانتخابات التى سمحت بلجيكا بعقدها فى عام ١٩٥٧ . واستطاعت جمعية الباكونجو وحدها أن تتقدم بقائمة من المرشحين رغم أن نفوذها كان منحصراً فى الكونغو الأسفل ، وكانت هذه الانتخابات أولية تجريبية لم يجر عقدها إلا فى عدد ضئيل من مدن الأفريقيين فى الكونغو ، وكانت أهم نتائجها فوز (كازافوبو) فى حى دندال فى ليوبولدفيل . واستطاع باعتباره عمدة الحى أن يتقلد منصباً رسمياً يسهل له قيادة جماعة (الاباكو) وجماعات المتحضرين .

ووقعت أحداث لم ـطع البلجيكيون السيطرة عليها ، وشدت هذه الأحداث من أزر الاتجاهات الوطنية فى الكونغو ، فكان حصول غانا على استقلالها فى عام ١٩٥٧ قد أثار تحمس الوطنيين فى الكونغو . وزاد هذا التحمس فى عام ١٩٥٨ حين زار الرئيس الفرنسى الجنرال ديجول برازافيل التى لا تبعد عن ليوبولدفيل بأكثر من أربعة أميال . وأصبح الكونغو الأوسط ـ الذى كان ضمن أفريقيا الاستوائية الفرنسية ـ جمهورية تتمتع بالحكم الذاتى . وأضحى الباكونجو بذلك أحرارا داخل إقليمهم ، وبدأ الأفريقيون يرتادون الطرق والأسواق القريبة من ليوبولدفيل .

وفى خلال عام ١٩٥٨ حاولت حكومة المستعمرة أن تعرض لأهم منجزاتها فى المعرض الدولى الذى عقد فى بروكسل . فقدمت فى جناحها بالمعرض نموذجا لقرية أفريقية كاملة ضمت بين محتوياتها هيكلا مصغراً لمدرسة تضم عددا من الطلبة ، وسافر عدد من زعماء الجماعات الكونغولية المتحضرة إلى بروكسل لأول مرة للعمل فى المعرض . وهناك تقابلوا وتحدثوا معا ، وشهد المئات حياة البلجيكيين برفاهيتها الكبيرة ، وقارنوا بين البيض فى أوربا وبين البيض الذين يحكمون أفريقيا . وكان ما لقيه بعض الأفريقيين من إهانات من بعض رواد المعرض سببــاً فى إثارة

غضب وثورة الزعماء ، وعلت أصوات بعض السائحين وسحبت معروضات الكونغو . وزودت الحكومة جميع الموظفين الأفريقيين الذين أتوا للاشتراك فى المعرض بالغذاء والمسكن ؛ وخصصت لهم مركزاً خاصاً . وهناك دارت مناقشات بينهم تعدت مسألة المعرض وما حدث به ، فشملت بلجيكا وعلاقتها بالكونغو والاستقلال . وحين عاد هؤلاء الأفريقيون إلى الكونغو عقب انتهاء رحلتهم الصيفية ، التى لم يسبق لها نظير فى حياتهم ، كانت قد توافرت لهم أساليب حياة ومبادىء فكرية جديدة .

وفى هذه الآونة كان لومومبا فى ليوبولد فيل حيث امتد نشاطه إلى ثلاثة من أندية الجماعة المتحضرة . وكان مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية أحد هذه الأندية ـ وفى هذا المركز التقى لومومبا بجوزيف إليو وجوزيف نجالولا ، وكان كلاهما مسئولا عن إصدار عدد من الصحف الوطنية المشهورة لمدة تربو على العام . وكانت صحيفة « الضمير الأفريقى » التى يصدرها إليو قد نشرت بياناً فى عام ١٩٥٦ طالبت فيه بتحقيق الاستقلال ، وكانت صحيفة هذا البيان مستمدة من خطة الاستقلال الثلاثينية التى أعدها البروفسير فان بلسن . وكانت صحيفة « الضمير الأفريقى » تعد بمثابة اللسان الناطق باسم المتحضرين من قبيلة البنجالا الذين يسيطرون على ليوبولد فيل . وكانت صحيفة « الحاضر الكونغولى » التى يصدرها نجالولا تلقى التأييد من المسيحيين ، كما تساند الحركة الوطنية الكونغولية التى كانت تضم حينئذ مجموعة من الوطنيين المعتدلين الذين كانوا يؤيدون بيان (إليو) الصادر فى ١٩٦٨ ، والذى يطالب بالاستقلال . وكان دور لومومبا كبيراً داخل كل هذه الحركات السياسية أو الصحفية ، وكان لومومبا قد أصبح فى أكتوبر عام ١٩٥٨ رئيساً للجنة المركزية التابعة للحركة الوطنية الكونغولية ، واستطاع أن يوحد الجماعات كلها فى جبهة واحدة ، وأن يعلن أن هدف الحركة الوطنية هو الحصول على الحرية الوطنية .

وتبعت قبائل البنجالا فى ليوبولد فيل الزعيم (إليو) وانضموا إلى صفوف الحركة الوطنية الكونغولية التى كان موقفها قد أصبح قوياً فى إقليم الباكونجو . ولكن ضعف موقف جمعية الباكانجو التى يتزعمها كازافوبو ، وخشيتها هذا التدخل فى منطقة نفوذها ، قد اضطرها إلى إدخال تغيرات جذرية على سياستها . وكانت الانفصالية لا تزال هى المذهب السائد بين الباكونجو ، إلا أن الجمعية أصبحت الآن تفكر إما فى التحالف مع أنصار الإقليمية الآخرين ، وإما أن تضمن على الأقل أن كل الجمعيات الأخرى لن تمارس نشاطا فى منطقة الكونغو الأسفل . ولم يكن كازافوبو يحظى بتأييد حكومة المستعمرة التى كانت تجاهر بتأييدها للحركة الوطنية الكونغولية التى ينادى بها لومومبا .

وقررت الحكومة بعد ذلك أن تسمح لممثلى الكونغو بحضور مؤتمر الشعوب الأفريقية الذى عقد فى غانا ، وكان هذا المؤتمر يضم عدداً من الوطنيين الأفريقيين الذين تركزت مطالبهم حول الاستقلال(*) . ولم تستطع الحكومة أن تتجاهل ، أو أن تحد من نفوذ الزعماء الوطنيين الأفريقيين الآخرين ، ولذا منحت تأشيرات خروج لأربعة من الزعماء هم لومومبا ، ونجاولا ، وكازافوبو ، وجاستون ديومى . وكان هذا الآخر رئيسا لمدينة أفريقية أخرى فى ليوبولدفيل . لكن منع كازافوبو من مغادرة البلاد بعد ذلك بسبب عدم صلاحية بطاقته الصحية . . . وهكذا أصبح لومومبا زعيما لوفد الكونغو فى المؤتمر دون منازع ، واستطاع هو وحده من بين كل الزعماء أن يجتمع بنكروما ، وتمكن من عرض قضية الكونغو — وهى القضية التى تطالب بالوحدة الوطنية وتعارض الإقليمية وسياسة بلجيكا « الأبوية » — واقتنع الزعماء الأفريقيون ،

(*) عقد هذا المؤتمر فى أكرا فى ديسمبر ١٩٥٨ وحضره ما يزيد على ثلاثمائة مندوب يمثلون ثلاثا وستين هيئة فى ثمان وعشرين دولة أفريقية ، بعضها مستقل ، والبعض الآخر غير مستقل . وقد اتخذ المؤتمر عدة قرارات لمواجهة مشكلة الاستعمار وغيره من المشكلات التى تواجهها القارة (المترجم) .

وخاصة زعماء غينيا وغانا ، أن لومومبا هو الزعيم الوطنى الكونغولى الوحيد. وكان لهذا الانطباع أثره البالغ فى أزمة عام ١٩٦٠ . وفى أكرا اقتنع لومومبا وزعماء الحركة الوطنية الكونغولية بأن الاستقلال يجب أن يتحقق فى عام ١٩٦١ بدلا من عام ١٩٦٨ . ولهذا فقد كان الجو فى الكونغو على وشك الانفجار مع انتهاء عام ١٩٥٨ .

وفى الرابع من يناير عام ١٩٥٩ ، وبعد أسبوع واحد من وصول لومومبا من أكرا ، اندلعت الاضطرابات فى ليوبولدفيل ، ولم يكن للومومبا أو للحركة الوطنية الكونغولية دور فى هذه الاضطرابات ، وإنما كانت جمعية الباكونجو هى المسئولة عن وقوعها . ورغم أن كازافوبو قد ناشد أعضاء الجمعية انتهاج مسلك معتدل ، إلا أنهم لم يكترثوا بهذا النداء ، ووعدت الحكومة بإصدار بيان سياسى جديد فى منتصف شهر يناير ، وراجت الإشاعات حول احتمال منح الكونغو استقلاله فى ظرف أسبوعين . وكانت البطالة فى تزايد مستمر منذ عام ١٩٥٦ بسبب انخفاض أسعار النحاس وهجرة القبائل الكبيرة إلى المدن . وكانت الحكومة تنظر إلى الأحوال الاقتصادية بعين التفاؤل ، وتعتقد أن فى الإمكان تحقيق الرخاء على المدى البعيد . ولكن أعضاء جمعية الباكونجو الذين كان يمزقهم القلق ثاروا ضد الأوضاع الاقتصادية السائدة . وتجمعت مظاهر الاستياء الاقتصادى والاجتماعى معاً ، وزاد من حدتها شعور القلق من الوضع السياسى الجديد ، وفرضت الحكومة الحظر على اجتماعات جمعية الباكونجو ، ونظم أعضاء الجمعية مسيرات احتجاج على ذلك ، وأسرع الجيش إلى تفريقها ، وزاد ذلك من اشتعال الموقف ، وأخفى الأفريقيون كثيرا من المؤيدين لهم من الأوربيين ، وحاولت الإذاعة تهدئة الموقف ، وضلل ذلك الكثيرين من الأوربيين فوقعوا فى يد « البوليس » فى أثناء التمرد العام . ولم تدم هذه الاضطرابات العنيفة طويلا ، ولكنها أسفرت عن مقتل تسعة وأربعين أوربيا ، ومثلهم من الأفريقيين — غير أن بذور هذه الاضطرابات كانت عميقة .

وزادت هذه الأحداث فى حدة الخلافات فى الرأى بين البلجيكيين ، وكانت هذه الخلافات قد بدأت تظهر بينهم منذ عام ١٩٥٤ . فقد أرادت حكومة بروكسل أن تسرع بتنفيذ سياستها الليبرالية — لكن حكومة المستعمرة كانت ترغب فى تنفيذ اللوائح والقوانين تنفيذا صارما . وكان من مظاهر هذا الانقسام فى الرأى بين حكومة المستعمرة وحكومة بروكسل فرض الحظر الذى فرض على سفر كازافوبو إلى أكرا فى آخر لحظة ، والطريقة التى تم بها قمع المظاهرات . وقد شكل المستوطنون الأوربيون حزبا ثالثا ، وبدأ هذا الحزب يبحث تأسيس لجان للأمن العام ،وانتقد حكومة المستعمرة وحكومة بروكسل ، وفرض الحظر على نشاط جمعية الباكونجو ، كما نفى كازافوبو مؤقتا ، لكن تولى منصب الحاكم العام للمستعمرة موريس فان هميلرجيك وكان شخصا مخلصا تقدميا صارما .

وفى ١٣ يناير ألقى الملك بدوين خطابه ، وأعلنت الحكومة برنامجها ، وأدهشت محتوياته البلجيكيين والأفريقيين على السواء . ذلك أن امتداح الملك لجده الملك ليوبولد الثانى ، وكذا مضمون برنامج الحكومة ، لم يقابلا بالارتياح . وقد أعلن بيان الحكومة استحداث تغيرات مفاجئة . وكانت معظم هذه التغيرات قد اقترحت فى بروكسل فى الأسبوع الذى سبق صدورها ، وكان البيان أكثر شمولا مما كانت الحكومة تتوقع قبل أسبوعين . ولم تكن كلمة الاستقلال قد ذكرت على لسان الحكومة من قبل — إلا أن الملك وعد بتحقيقه خلال فترة ليست بالطويلة ولا بالقصيرة ، ووعد البيان بشغل كل المناصب المحلية عن طريق الانتخاب العام قبل نهاية عام ١٩٥٩ ، وبتشكيل برلمان فى عام ١٩٦٠ ، ينتخب أعضاؤه انتخاباً غير مباشر . وقضى البيان بتحقيق الاندماج بين العناصر ورفع الحد الأدنى للأجور ، وزيادة فرص التعليم ، وترقية الموظفين الأفريقيين إلى الوظائف الحكومية العليا . وبذا أمسكت بروكسل بناصية الأمور ، وعلت مكانتها علواً ملحوظا فى الكونغو . غير أن هذه المكانة بدأت تضعف نتيجة التأخير الذى حدث فى تنفيذ الأهداف

الاجتماعية . وبدأ كثيرون من المستوطنين والموظفين يهاجمون السياسة الجديدة ، وعاد كازافوبو من المنفى بعد ثلاثة أشهر . غير أن الحاكم العام فان هميلرجيك تعرض لنقد المستوطنين فى الكونغو والسياسيين بلجيكا ، ولم يستطع أصحاب الامتيازات الذين كانوا دائما فى حاجة إلى الوقت لتكوين آرائهم أن يؤيدوا أو يعارضوا حكومته . وكان هملرجيك يشعر أن الإصلاح العاجل ضرورى للحيلولة دون ازدياد نشاط المتطرفين فى الكونغو . لكن حكومة بلجيكا كانت تطالب بأن تجرى التطورات ببطء ، وبخطر الاتصال مع بقية أقطار أفريقيا والحفاظ على امتيازات البلجيكيين . وتسربت أخبار هذا الخلاف إلى الكونغو ، وبدأت التماسات المستوطنين ومظاهراتهم تزعج الأفريقيين ، وترددت بروكسل فى اتخاذ أى إجراء ، واستقال هميلرجيك فى سبتمبر عام ١٩٥٩ بعد أن وجد نفسه وحيداً دون مؤيد له ، وخلفه أوغسطس دى شربجيفر الذى تقدم ببرنامج للإصلاح أقل شمولا وأكثر بطئا . وفسر الأفريقيون بقيته بأنه تراجع عن الوعود التى قدمتها بلجيكا فى شهر يناير . وفى الحقيقة أن (دى شربجيفر) كان صاحب خبرة كبيرة ، كما كان يبدى تفهما لكثير من مشكلات الكونغو . وقد نجح فى بداية العام أن يشرف على تحقيق برلمانى لم يسبق له نظير ، إذ اتضحت من خلاله الكثير من الحيل والوسائل الدعائية التى كانت الحكومة القديمة تستخدمها لتثبيت مركزها .

وبحلول رحيل فان هميلرجيك المرحلة التى كان فيها التنافس بين السيطرة البلجيكية والقومية الأفريقية قد أصبح مكشوفا ، واتضح بجلاء أن سياسات الإصلاح الاجتماعية والسياسية والتعليمية ، سواء ما اقترح منها فى يناير عام ١٩٥٩ ، أو فى عام ١٩٥٤ / ١٩٥٥ ، قد جاءت متأخرة . واندلعت الاضطرابات مرة أخرى فى عهد إدارة (دى شربجفر) وسارع الجيش مرة أخرى إلى قمعها وتفاخر المستوطنون بانتصارهم .

وكان يتزعم التنظيمات السياسية الأفريقية حزبان هما : (جمعية الباكونجو التى يرأسها كازافوبو ، وكانت اتجاهاته انفصالية وينادى بالاتحاد الفيدرالى

بين الأقاليم المختلفة ، وكانت السلطات البلجيكية تعارض هذا الحزب بشدة ، أما الحزب الآخر فهو (الحركة الوطنية الكونغولية) التى يتزعمها لومومبا ، وكان نفوذها قوياً للغاية فى ليوبولد فيل وستانلى فيل . وظهرت حركات أخرى خلال عام ١٩٥٩ — إلا أنها كانت تمثل مصالح ضئيلة ، وكانت إقليمية فى اتجاهاتها بوجه عام ، وتتبع واحداً من الحزبين القويين . وفى كل حالة كان يتضح أثر التقاليد والسياسات البلجليكية على هذه الحركات.

ونظمت أحزاب الأهلية نفسها ، على أساس الأقاليم والقطاعات، لا على أساس القبائل.وفى بعض الأحوال كانت المصالح داخل المديريات الإدارية تتطابق مع المصالح القبلية . إلا أن الزعماء التقليديين والتنظيمات القبلية كانوا يقلون أهمية عن جماعات المتحضرين الذين وصلوا إلى السلطة من خلال نظام القطاع الذى أوجدته الإدارة المحلية . ومن الأمثلة الصادقة على هذه الحركات وضع قبيلة البنجالا التى تسكن المديرية الاستوائية بما قاربها فى مدينة ليوبولدفيل ، ولذا كان نجاوالا وإليو يمثلانها . وكان هدف تنظيم البنجالا الأساسى هو معارضة سطوة الباكونجو فى ليوبولدفيل ، وزاد هذا التنظيم قوة فى عام ١٩٥٨ بعد انضمامه إلى الحركة الوطنية الكونغولية التى يتزعمها لومومبا . وتحالف مع هذه الحركة الوطنية البرت كالونجى المتحدث باسم البالوبا الذين يعملون فى مناجم الألماس فى جنوب كاساى . وكان كالونجى مدرسا نشيطا من قبل ، وكانت جماعات عديدة أخرى تؤيد الحركة الوطنية ، لا لأنها ترغب فى الحكم المركزى.ولكن لأنها كانت تخشى من الضغط المطلق الذى تستخدمه الطوائف الانفصالية . وكانت الحركة الوطنية الكونغولية هى الحزب الوطنى الوحيد ، إلا أن كثيرا من التأييد الذى حظيت به لم يكن سببه الإيمان العميق بها ، وإنما كان نتيجة لمشاعر الكراهية المشتركة ، واتضح هذا فى صيف عام ١٩٥٩ حين انفصلت قبائل البالوبا التى يتزعمها (كالونجى) فى كاساى وقبائل (البنجالا) التى تسكن المديرية الاستوائية وليوبولدفيل عن الحركة الوطنية الكونغولية . وفى كلتا

الحالتين فإن الانفصال كان بسبب تفضيلهم للاتجاهات الفيدرالية على الوحدة الكاملة . وقد أحست هذه القبائل أن معارضة جمعية الباكونجو ، أو أى تنظيم آخر ، لاتعادل بالضرورة التأييد لمركزية لومومبا . وقد حاولت الحركة الوطنية الكونغولية أن تعوض جزءاً من خسارتها عن طريق التحالف من جديد مع اللولوا سادة البالوبا السابقين الذين كانوا لايزالون يسكنون فى القطاعات القبلية فى كاساى، واتهم لومومبا البالوبا بالقبلية، ولم يكن هذا حقيقيا وإنما كان من قبيل الدعاية فقط ، ذلك أن أتباع كالونجى كانوا أكثر تحضرا وتمدنا وبعدا عن القبلية من (اللولوا) حلفاء لومومبا الجدد : ونتيجة لهذا التحالف غير الطبيعى الذى تم فى عام ١٩٥٩ انتشرت أعمال العنف وساد الشعور بالمرارة فى كاساى .

ويوضح الموقف الدقيق فى كاتنجا الطابع الانتهازى غير التقليدى للسياسات الكونغولية عشية الاستقلال . فمقاطعة كاتنجا لم تكن بحال من الأحوال وحدة قبلية . ومع أن أفراد قبيلة لوفال كانوا هم السكان الأصليين فى إقليم تعدين النحاس ، إلا أن سكان الحضر الوافدين من الزابث فيل وجادوفيل كانوا ينتمون إلى عدة قبائل ، وقد أصبحوا يفوقون السكان الأصليين عددا بعد الحرب العالمية الثانية . وكان بعض البالوبا — الذين كان إخوانهم فى كاساى يؤيدون (كالونجى) — يسيطرون على الجزء الشمالى من كاتنجا ، وكانت الأحلاف السياسية الوطنية فى المديرية تتخطى الحدود القبلية . وكانت قبيلة (البالوبا) فى كاتنجا ، وقبيلة (اللوفال) التى تقيم فى المناطق الريفية ، وعدة جماعات صغيرة أخرى ، تؤيد اتحاد البالوبا الفيدرالى فى كاتنجا الذى يتزعمه جاسون سندوى . وقد درس الطب، لكن حرمه نظام التعليم القديم من أن يصبح طبيبا . وأيدت الحكومة ومعظم الإرساليات اتحاد بالوبا الكاتنجا الذى تحالف مع لومومبا ، واستمر على تحالفه هذا حتى بعد أن جهر لومومبا بتأييده (للولوا) ، وبهجومه على بالوبا كاساى . وكان اتحاد جمعيات كاتنجا القبلية الذى يتزعمه مويس تشومبى يعارض اتحاد

بالوبا الكاتنجا . ويفهم من اسم هذا الاتحاد الجديد أنه كان غير قبلى يمثل المتحضرين والذين يتحدثون بلغات عديدة من سكان كاتنجا . وكانت السياسات العملية هى شاغل تشومبى الأول ، ورحب تشومبى بتأييد المستوطنين البلجيكيين ، وكان عدد هؤلاء الكبير كافيا لأن يجعل اتحاد جمعيات كاتنجا القبلية تحصل على مجرد أغلبية ضئيلة فى المجلس التشريعى لمديرية كاتنجا . ولما كان تشومبى يعتمد على هذا التأييد الضعيف فإن حكومة المستعمرة كانت تعتبره شخصية عابرة عديمة الأهمية فى المجال السياسى الأفريقى .

ويدأت المرحلة النهائية للحكم البلجيكى فى شهر أكتوبر عام ١٩٥٩ . فقد طالب الحاكم العام للمستعمرة دى شريجفر بعقد الانتخابات المحلية فى ديسمبر ، كما وعد بإجراء سلسلة من الانتخابات غير المباشرة خلال عام ١٩٦٠ من أجـل اختيار برلمـان تجريبى . وطالب لومومبا بتحديد برنامج زمنى أسرع ، وقبل (كالونجى) وكازافوبو الاشتراك فى الانتخابات ، ولكنهما طالبا الحكومة بتقديم قرارات فيدرالية . وتجاهلت السلطات تشومبى الذى التزم الصمت ، ولكن خشيت السلطات من زيادة العنف فى كاساى ومن مطالب لومومبا بالإسراع فى إجراء الانتخابات . ولجأ (دى شريجفر) إلى العنف مرة أخرى . وقد تم القبض على لومومبا ، ونزل الجيش إلى شوارع كاساى — ومع هذا سارت الانتخابات الوطنية لشغل المناصب المحلية حسبما كان محدداً لها .

واستفاد أتباع لومومبا من مقاطعة جمعية الباكونجو للانتخابات ، فعارضوا فى ليوبولد فيل ، وازداد موقفهم صلابة فى ستانلى فيل . ومع ذلك فإن هذه المقاطعة من جانب جمعية (الباكونجو) قد أوضحت مدى موقفها ، وإن كانت أدت إلى فقدان القوة السياسية مؤقتاً . وكان تشومبى وكالونجى وإليو يسيطرون على أقاليمهم .

وفاز حزب التقدم الوطنى — الذى لم يكن له زعامة أو سياسة عنصرية —

فى معظم الانتخابات الريفية ، وأصبح أكبر حزب فى الكونغو . غير أنه سرعان ما افتضح أمره بعد أن اتضح أن حكومة المستعمرة هى التى مولت حملته الانتخابية ، بل اختارت مرشحيه .

وبدأت الحكومة البلجيكية تشعر أنه من المتعذر الحفاظ على النظام ، ولذا فقد دعت إلى عقد مؤتمر المائدة المستديرة للكنغوليين فى بروكسل فى يناير عام ١٩٦٠ . ووجهت الدعوة بطريقة تجعل الجماعات المتطرفة أقلية فى المؤتمر ، فمن بين الأعضاء الواحد والثمانين بالمؤتمر ، كان تسعة عشر منهم يمثلون القطاعات القبلية التقليدية ، واثنان وعشرون يمثلون حزب التقدم الوطنى الذى كانت ترعاه حكومة المستعمرة . أما الأربعون الآخرون فكانوا من السياسيين الكونغوليين الشعبيين . وعلقت الحكومة كل آمالها على حزب التقدم الوطنى ، ولذا فإنها أطاحت بآخر حلقة اتصال بينها وبين الزعما السياسيين الآخرين . وسخرت صحف بروكسل من كازافوبو الذى حاول أن يستعيد مكانته ، ولكنه أحس بضعفه عندما فقد حزبه كل المناصب فى ليوبولد فيل ، وتجاهلت الحكومة مرة أخرى تشومبى الذى حاول أن يتقمص مظهر الجماعات المتحضرة ، كما نفد صبر البلجيكيين من موقف لومومبا الذى أبرز الجروح التى فى جسده ، والتى ادعى أنها نجمت عن تعذيبه داخل السجن .

وحين انعقد مؤتمر المائدة المستديرة استبعد جدول الأعمال الأصلى ، وتقدم المؤتمر بقرار شبه إجماعى — وافقت عليه الحكومة — كان يقضى بمنح الكونغو استقلاله فى ٣٠ يونيو عام ١٩٦٠ ، وكان رأى (دى شريجفر) أن تأجيل إعلان الاستقلال حتى هذا التاريخ الهدف منه إتاحة الفرصة لإعداد قانون أساسى ، ولوائح برلمانية ، وعقـد انتخابات تحضيرية ، لكن رغم أن الحكومة البلجيكية كانت تحاول أن تترك فى الأذهان انطباعاً بأن كل التطورات يمكن أن تسير وفقاً للخطة الموضوعة ، لكن لم تلبث أن عمت الفوضى البلاد ؛ واستمر المسئولون البلجيكيون يساندون لومومبا لمدة شهرين

أعد خلالها القانون الأساسى ، وأصبحت دولة الكونغو بذلك تحكم حكماً مركزياً — كما كانت فى ظل الحكم البلجيكى ، وكما أراد لها لومومبا أن تفعل — غير أن لومومبا وحكومة المستعمرة اختلفا معاً على بعض التفاصيل ، فمثلا كانت بلجيكا تريد أن تحتفظ بالسيطرة الكاملة على البنك الكونغولى المركزى ، وأن تنظم كل برامج الإعانات عن طريق قسم خاص يلحق بالسفارة البلجيكية . على ألا يخضع هذا القسم لإشراف الكونغوليين .

وفى شهر فبراير اتضح أن الكونغو غير مستعدة لأن تمنح بلجيكا أية امتيازات خاصة حتى يتم حصوله على الاستقلال ، وفى شهر مارس أعاد (كالونجى) و (لومومبا) توحيد صفوفهما ، وعاد الهدوء إلى كاساى ، وبدأ (كازافوبو) يستعيد نشاط جمعية الباكونجى ، وأصدر البرلمان فى بروكسل اللوائح التنفيذية ، وبدأت الحملات السياسية فى أبريل ، وعقدت الانتخابات فى منتصف شهر مايو . وفى الأسبوع الأخير من يونيو انعقد البرلمان ، وتشكلت الوزارة ، وفى الثلاثين من يوليو أصبحت الكونغو جمهورية مستقلة .

وكانت الكونغو معدة للاستقلال من الناحية الاقتصادية أكثر من أى بلد آخر فى أفريقيا الاستوائية ، ذلك أن اقتصادها كان قوياً ، ومستوى المعيشة فيها مرتفعاً ، ورغم أن الزراعة فى الشمال الشرقى لم تكن متقدمة كثيراً فإن النشاط التعدينى فى كاتنجا والتجارة فى الكونغو الأوسط كانا يعوضان ذلك . ولم يكن الإنتاج الصناعى متنوعاً بدرجة معقولة ، ولكن توافر الكثير من المنتجات الأساسية كان يضمن للبلاد الحصول على عائد عال من الأسواق الأجنبية .

وكان التقدم الاجتماعى أقل رسوخاً ، رغم أن الخطوات السريعة التى اتخذت فى هذا المجال فى السنوات الأخيرة كانت مشجعة ، وازدادت فرص التعليم بدرجة ملحوظة . إلا أن عدد الكونغوليين الذين حصلوا على تعليم جامعى كان خمسة عشر فقط ، وبدأت بعض الكنائس البروتستانتية تنقل

إدارتها من الإرساليات إلى الأفريقيين . ورغم أن فرص العلاج زادت ، إلا أن الخدمات الطبية كانت تعتمد على الأطباء والجراحين الأوربيين ، كما كانت الحكومة الجديدة تعتمد كلية على الموظفين الأجانب فى مجال الخدمات الاجتماعية .

وكان الوضع السياسى فى الكونغو مشجعاً ، إذ أن برنامج لومومبا — الخاص بالاستقلال الوطنى والتحرر من السيطرة الاستعمارية والتخلص من السياسة الأبوية — كان يبدو حينئذ أنه قد أصبح يوجه الحياة السياسية فى الكونغو ، وأكدت الانتخابات التى أجريت فى شهر مايو النتائج التى ظهرت فى عام ١٩٥٩ ، وفازت الحركة الوطنية الكونغولية بـ ٣٣ مقعدا من بين ١٣٧ مقعدا ، هذا بالإضافة إلى عدد من المقاعد فى كل مديرية من مديريات الكونغو . وسيطرت كلية على أورينتال وحصلت جمعية الباكونجو ومؤيدوها على ٢٥ مقعداً ، أى على كل المقاعد المخصصة لليوبولدفيل والكونغو الأسفل باستثناء مقعد واحد. وحصل اتحاد جمعيات كاتنجا القبلى الذى يتزعمه تشومبى على عدد مقاعد أكثر قليلا من عدد المقاعد التى حصل عليها اتحاد (البالوبا) فى كاتنجا ، هذا بينما انحدر حزب التقدم الوطنى الذى كان يؤيده البلجيكيون كلية . وشكل لومومبا وزارته بالتعاون مع اتحاد البالوبا الذى يتزعمه سندوى ، واتحاد البنجالا الذى يتزعمه إليو ، وجماعات الأقليات الأخرى . وتوصل لومومبا إلى اتفاق مع كازافوبو الذى بدا أنه الرئيس المرتقب للكنغو. وضم لومومبا إلى ائتلافه الوزارى جمعية الباكونجو. ومع ذلك فقد كانت الحكومة الجديدة ضعيفة تعتمد على توزيع المناصب الوزارية الثلاثة والعشرين على اثنى عشر حزبا مختلفاً ، وكان من بين الوزراء وزير واحد من خريجى الجامعات ، ولم يكن بالوزارة أحد قد سبق له أن حكم منطقة أكبر من مدينة من قبل . واستاء حزب تشومبى لحصوله فقط على منصب وزارى واحد، كما لم يحصل كالونجى ، باعتباره حليفاً صغيراً ، على أى منصب فى الوزارة . وأحس ممثلو البنجالا بالمرارة لأن الرياسة لم تعط لهم ؛ وأدى هذا إلى ضعف ولائهم للومومبا .

أما الأحداث التى تلت ذلك فهى مريبة للغاية ؛ ومن الصعب تقويمها تاريخيا . وعلى هـذا فلن يمكن إلا أن نورد بعض الاتجاهات باختصار فى ضوء الأحداث التاريخية السابقه . ففى الشهور التالية لإعلان استقلال الكونغو حلت الفوضى فى البلاد ، وكان الرأى العام العالمى وكثير من الحكومات الأجنبية تعتمد على التقارير الصحفية التى تصلها ، وكانت عيوبها خطيرة للغاية . وكان الرأى العام العالمى والحكومات تجهل فى الغالب طبيعة التنظيمات والحركات الكونغولية الغريبة . ولذا فقد كانوا يواجهون بأقاويل متضاربة وشائعات لم تتأكد صحتها وردت من مناطق بعيدة ، وكانوا يطالبون مراراً بتوضيح عاجل لكثير من المشكلات المعقدة الدقيقة . وقد تأثر الكثيرون بسلسلة من الدعايات المتناقضة التى صدرت عن جهات وهيئات متعددة كالبلجيكيين والروس والمستوطنين والفاتنيين والوحدويين والانفصاليين ورجال الدين . وكان هؤلاء الذين وقعوا تحت تأثير هذه الدعايات لم يتوغلوا فى الكونغو ، أو لم يدرسوا الموقف فيها بعناية ، بسبب انتشار الرعب والاضطرابات والجهل باللغات الأفريقية وتاريخ البلاد . وكان هناك اتجاه للخلط بين القبلية الحقيقية ، ونظام القطاعات ، وبين جماعات الضغط والمراكز الحضرية الأفريقية .

وكانت الأحزاب السياسية متعددة ، ولكن لومومبا ظل يؤيد المركزية التى تشبه مركزية حكومة المستعمرة فى ظل الحكم البلجيكى . وكان مصمما على القضاء على كل أثر السياسة الأبوية الاقتصادية والاجتماعية ، وامتيازات المستوطنين البيض ، والنفوذ السياسى الأوربى . وكانت جمعية الباكانجو التى يرأسها كازافوبو قد حادت عن الأفكار الانفصالية ، وبدأت تنادى بالمبادئ الكونفدرالية ، أو الفيدرالية ، وتدعم دورها فى الحكومه الائتلافية . وظل تشومبى وكالونجى انفصاليين ، وإن استمر تشومبى يعتمد على تأييد المستوطنين فى كاتنجا وقبلت جماعات مثل البنجالا الذين بدأوا ينحازون إلى كازافوبو واتحاد البالوبا فى كاتنجا الدخول فى أحلاف مؤقتة لتحقيق أغراضهم . وبجانب هذا وجـد الجيش الذى كان يتألف من الضباط

البلجيكيين ، وكان يضيق ذرعا بكل السياسيين والمصالح المحلية ، وكان على استعداد لاستغلال أى ضعف فى صفوف البيض ، أو فى صفوف السلطة السياسية الأفريقية ، أو فى عشائر الأفريقيين .

وبعد ستة أيام من إعلان الاستقلال تمرد الجيش ضد ضباطه ، واحتج على تنازلات لومومبا لكازافوبو ، وطالب بزيادة الأجور ، وزيادة فرص الترقى . وكان رد لومومبا أن طرد البلجيكيين ورقى كل الجنود. وأدى هذا إلى تذمر البيض ، وهرب الفنيين من البلاد ، فاختل نظام المواصلات ، وأصبحت البلاد فى حالة من الفوضى الشاملة . وقام الجيش — بدافع من إحساسه بقوته الجديدة واحتقاره للسياسات المحلية — بالهجوم على المدنيين البيض والزنوج فى مدينتين . وفى ١١ يوليو نزلت قوات المظلات البلجيكية واستولت على المدن الرئيسية الثلاث ، وعملا بمشورة نكروما طلب لومومبا فى اليوم التالى العون من الأمم المتحدة ، وبعد أسبوع واحد أعلن تشومبى استقلال كاتنجا فى ظل سيطرة المستوطنين البلجيكيين غير الرسمية ونفوذهم العسكرى .

وأصبحت الأمم المتحدة مسرحاً للدبلوماسية الدولية ومطية للصراعات المحلية الداخلية ، وأصدر مجلس الأمن عدداً من القرارات كان الهدف منها وقف التدخل البلجيكى ، كما قضت بمنع استخدام القوة . وطالب لومومبا قوة الشرطة « البوليس » الدولية — التى تتألف من قوات دول صغيرة تنتمى إلى خمس قارات — بسحق الحركة الانفصالية فى كاتنجا ، وحاول الاتحاد السوفيتى أن يستغل الأمم المتحدة ليحقق أهدافه فى هذه الآونة . وانقلب كالونجى على لومومبا، وأعلن استقلال دولة تعدين الألماس ، واندلع القتال من جديد بين اللولوا والبالوبا. وحاول المستر داج همرشلد — السكرتير العام للأمم المتحدة ومساعده الدكتور رالف بانش الزنجى الأمريكى — مجابهة النفوذ الروسى والبلجيكى وتحييد لومومبا، وكازافوبو ، وكالونجى ، وتشومبى ، واتحاد البالوبا ، واللولوا .

وبدأ لومومبا – إذ كان يخشى أن تسمح الأمم المتحدة بإحياء السياسة الأبوية واستمرار الإقليمية – يقبل المعونات الروسية ولايكترث بالتسلل السوفيتى فى مقاطعة أورينتال التى يوجد فيها أكثر مؤيديه ، وتجاهل لومومبا الصراع الدبلوماسى بين القوى الشيوعية والغربية ، وحظى بالتأييد الكبير من جانب العديد من الدول الأفريقية التى كانت تعتقد أن الاستقلال الوطنى والوحدة القومية هما الهدفان الرئيسيان .

واستغل كازافوبو الانقسامات الداخلية والمشاعر المعادية للشيوعية ، وعزل لومومباوعين إليو رئيسا للوزارة . ولم تكن سلطة رئيس الدولة فى الإقدام على مثل هذا العمل قد تأكدت ، وكان القانون الأساسى الذى أعدته بلجيكتا للكونغو غير واضح ، ورد لومومبا على ذلك بإعلانه عزل رئيس الجمهورية. وفى الرابع عشر من سبتمبر تمرد الجيش مرة أخرى وألقى القبض على كازافوبو ولومومبا وإليو ، وجاء بجوزيف موبوتو إلى السلطة . وعطل البرلمان ؛ وأعلنت الأحكام العرفية ، وكان الهدف من إعلانها تحييد مختلف السياسات فى الكونغو وتأسس (مجلس المندوبين الساميين) . وكانت سلطته استشارية ، وكان يتألف من خمسة عشر خريجا جامعيا فى الكونغو ، ورحل الدبلوماسيون الشيوعيون الذين أعلنوا أن لومومبا قد أثار غضبهم – خارج البلاد على الفور .

ولم يستطع موبوتو تنظيم عمليات نقل الجنود الضرورية لإخضاع المناطق الشرقية والجنوبية من قاعدة ليوبولد فيل . وظل تشومبى محتفظا باستقلاله . وكان مايزال يتعاون مع المستوطنين البيض فى كاتنجا . واستولى انطوان جيزنجا على أورينتال – وكان جيزنجا واحدا من مساعدى لومومبا الأكفاء ، وقد ادعى أنه الوريث الشرعى لسياسة المركزية التى تنادى بها الحركة الوطنية الكونغولية ، وبدأت أعمال العنف المعادية للأوربيين تتزايد فى الشرق – تحديا لسلطته . وضعف النفوذ الشيوعى فى شتاء ١٩٦٠/١٩٦١ – بعد أن ازدادت قوة الانفصاليين –

غير أن غانا وغينيا ظلتا تساعدان جيزنجا باعتبار أنه هو الوحيد الذى يستطيع حل مشكلات التفكك السياسى والاقتصادى فى الكونغو ؛ وفى فبراير عام ١٩٦١ حاول لومومبا الإفلات من سيطرة موبوتو . إلا أنه قبض عليه وقتل ، فى أثناء مروره فى بعض مناطق كاتنجا الريفية التى كانت موالية لتشومبى الذى ألقى بمسئولية قتله على رجال القبائل الساخطين . وفى الوقت ذاته زاد نفوذ كازافوبو فى الكونغو الأسفل ، وبدأ يعمل على السيطرة على الجيش بمعاونة الأمم المتحدة .

وفى ربيع عام ١٩٦١ توصلت الأمم المتحدة إلى عدد من الاتفاقات مع كازافوبو فصلت بمقتضاها الالتزامات الدولية عن السياسات المحلية . وقررت الأمم المتحدة أن تدعم القوة العسكرية للكنغو حتى تتحول إلى جيش وطنى مسئول يخضع لإشراف مدنى أفريقى . ووصل كازافوبو وتشومبى وكالونجى إلى مشروع اتحاد فى اجتماع عقد فى تاناناريف فى جمهورية مالاجاشى ، كما عقد اجتماع ثان فى كوكيلهاتفيل بالمديرية الاستوائية . إلا أن جيزنجا ظل يقاطع جلساته . واضطربت الأمور حين ألقى الجيش القبض على تشومبى منتهكا بذلك ضمانات حرية المرور . ومع هذا فإن مشروع كوكيلهاتفيل الخاص بتحقيق اتحاد فيدرالى فى الكونغو كان قد صادف القبول ، وقد وافقت كاتنجا على الاشتراك فى برلمان فيدرالى إذا تم الإفراج عن تشومبى ، كما وافق أنصار جيزنجا على حضور جلسات البرلمان . على أن تحترم ضمانات الأمم المتحدة الخاصة بحرية المرور بأمان . ونقض تشومبى وعوده إثر الإفراج عنه . ومع هذا فإن البرلمان قد اجتمع من أجل التوصل إلى تسوية موقتة بين الجماعات المختلفة .

وتشكلت وزارة جديدة برئاسة كيرلى أدولا – وهو واحد من أنصار كازافوبو – وعين جيزنجا نائبا لرئيس الوزراء . وكانت الوزارة لاتتمتع بتأييد كاتنجا ، ولم تستطع الحكومة المركزية مجابهة الضغط المتزايد من جانب أنصار جيزنجا الشيوعيين وأخفقت محاولات الأمم المتحدة لإخضاع

كاتنجا وإعادة توحيد الكونغو . فى شهر سبتمبر توفى داج همرشلد السكرتير العام للأمم المتحدة فى حادث طيران غامض فى أثناء تحليق طائرته فوق روديسيا الشمالية ، وكان همرشلد متجها فى ذلك الوقت إلى الكونغو للاجتماع مع تشومبى . وتوقف القتال – بعد عقد هدنة بين الأطراف المعنية – وظلت كاتنجا بمقتضاها مستقلة .

وانشغلت الأمم المتحدة بالمناقشات الطويلة التى دارت داخلها ، والتى أدت إلى تعطيل اختيار سكرتير جديد للأمم المتحدة حتى شهر نوفمبر . وألقى تشومبى القبض على ١٠٠,٠٠٠ شخص من أنصار اتحاد البالوبا المناهضين للشيوعية ، والذى كان من أنصار الحكم المركزى ، وطرد ممثليه المنتخبين من مجلسه التشريعى . واستغل جيزنجا مركزه كنائب لرئيس الوزراء – لا فى الاشتراك فى حكومة أدولا – وإنما فى نشر النفوذ الشيوعى . وكان يعتبر نفسه الرئيس العام للبلاد ، وأطلق على حزبه اسم (حزب التضامن الأفريقى) . وبدأ مؤيدوه فى الجيش ينضمون إلى جماعة الإرهابيين المناهضة للبيض ، والتى تحدت السيطرة على نشاطها فى مديريتى أورينتال وكيفو .

وفى ديسمبر استأنفت الأمم الأمم المتحدة الأعمال العسكرية بعد تعيين أوثانت نائبا للسكرتير العام للأمم المتحدة . وأحرزت العمليات العسكرية هذه المرة نصيبا أكبر من النجاح ضد أنصار تشومبى الانفصاليين . وبدأت قيادة الأمم المتحدة والحكومة المركزية الكنغولية تعتقد أن عمليات انتهاك القانون فى الداخل ، وعمليات التحدى الإقليمى والحركات الانفصالية ، سوف تضعف من قدرة الكونغو على مجابهة النفوذ الشيوعى والأوربى ، ولذا فقد كانت إعادة إدماج كاتنجا تعتبر خطوة عاجلة وضرورية لمجابهة التهديد المتزايد للسلطة المركزية ، ولحمايتها من المؤامرات التى تحاك فى المنطقة الشرقية . وفى يناير عام ١٩٦٢ ألقت حكومة (أدولا) بمساعدة الأمم المتحدة – القبض على جيزنجا وعزلته من منصبه كنائب لرئيس الوزراء ،

وبدأت فى إرسال قوات موالية إلى المناطق التى لم تتأثر بالقتال . وفى هذه الفترة لم تسفر وعود كاتنجا – بالدخول فى اتحاد فيدرالى – عن نتائج عملية .

وقد أحدثت المشكلات المتلاحقة فى الكونغو المستقل اضطرابات كبيرة فى العلاقات الدولية ، غير أن موازين القوى داخل الكونغو ذاته كانت محددة ، وكانت أعمال العنف مقصورة على أربع مناطق فقط . فبالقرب من ليوبولدفيل وقع تمرد قوات الجيش فى يولية عام ١٩٦٠ ، وفى منطقة لولوابورج اندلع القتال فى مناطق متفرقة بين اللولوا والبالوبا ، وتصاعدت الأعمال الإرهابية ضد المستوطنين البيض ، والإرساليات التبشيرية ، والحكومة المركزية ، والأمم المتحدة ، فى مديريتين من مديريات الكونغو بإيحاء من جيزنجا . وفى الوقت ذاته كان القتال مندلعا فى كاتنجا بين تشومبى واتحاد البالوبا المعارض فى الجزء الشمالى من هذه المديرية وبين أنصاره ، واضطربت عمليات جمع الضرائب الخاصة بالأمم المتحدة أول الأمر ، ثم توقفت بعد ذلك تماماً فى المنطقة الشرقية ، وانخفض حجمها إلى الثلث فى المناطق الخاضعة للحكومة المركزية ، وإلى الثلثين فى كاتنجا ، غير أن مشروعات التنمية الاقتصادية لم تتأثر كثيراً ، كما لم تصب القدرة الإنتاجية والموارد الطبيعية بأذى ، واستطاعت قطاعات الصناعة والخدمات أن تحافظ على مستوياتها الإنتاجية التى كانت عليها قبل الاستقلال ، بل إنها فاقت هذه المستويات فى كثير من الحالات . فعلى سبيل المثال استطاعت بعض الصناعات التحويلية والزراعية أن تسجل أرقاماً إنتاجية عالية . وقد نمت الصناعات الاستهلاكية والمنسوجات والتعدين فى جميع الأقاليم باستثناء الإقليم الشرقى ، وظلت الشركات الكبرى مثل (الشركة البلجيكية العامة) و (الاتحاد التعدينى لكاتنجا) تتبع سياسة حيادية تجاه الحركات الانفصالية ، وكانت تأمل فى استقرار السلام وانتهاج

سياسات مالية سليمة . هذا على الرغم من أنها لم تسلم من اتهامات النشاط الدعائى الشيوعى والغربى على السواء .

وبقيت القوة الاقتصادية المزدهرة تبشر بمستقبل سعيد للكونغو ، إلا أن تحقيق ذلك المستقبل يتوقف على الاتجاهات السياسية والاجتماعية الفعلية التى تتحكم فى وضع أسس الدولة .

٢٦

الأقاليم الأفريقية الأخرى التى خضعت للاستعمار الأوروبى

تقع الأقاليم الأفريقية السبعة الباقية التى تخضع للنفوذ الأوروبى وراء خط الاستواء ، وتضم عناصر سكانية تعانى من التفرق والتمزق الشديد . من هذه الأقاليم رواندا وأوروندى ، وكانتا تخضعان لوصاية الأمم المتحدة ، وتشرف عليهما بلجيكا . وكانت بريطانيا تسيطــر على ثلاثة أقاليم هى الروديسيتان ونياسالاند . وظل البرتغاليون على سيطرتهم على أنجولا وموزمبيق التى امتدت قرابة الخمسة قرون . وقد وعدت هذه الأقاليم رسميا بالاستقلال فيما عدا المناطق الخاضعة لحكم البرتغال — غير أنه كان ضروريا القضاء على الخلافات العنصرية والثقافية الشديدة التى تركها الاستعمار داخل كل إقليم منها .

وكانت مملكتا رواندا وأوروندى المكتظتان بالسكان تخضعان للحكم الألمانى ، لكن وضعتهما عصبة الأمم تحت الانتداب(*) البلجيكى ، وكان لطبقـــة الباتوتسى الأرستقراطية الصغيرة — التى ترجع بأنسابها إلى الغزاة النيليين فى الفترة التى سبقت دخول الأوربيين إلى المنطقة حينئذ — نفوذ كبير داخلها . وكان هؤلاء الحكام التقليديون يقتنون الماشية التى كانت رمزاً للسلطة والنفوذ فى حين كانت تتبع لهم جماعة من الأقزام عرفت باسم الباتوا (Batwa) . وكان أفراد هذه الجماعة يقومون بالرعى والخدمـــة ، وكان الباهوتو الذين يتحدثون بلغات البانتو يمثلون غالبية السكان ويعملون بالزراعة ، وكانوا من قبل عبيداً لسادتهم من الباتوتسى الذين ظلوا يمارسون نفوذاً سياسيا مطلقا على المنطقة .

(*) عدل نظام الانتداب بعد الحرب العالمية الثانية بنظام الوصاية . (المترجم) .

وتتمتع رواندا أورندى بسطح مرتفع ومناخ صحى معتـــدل ، وتربة خصبة ، وتبلغ كثافتها السكانية نحو أربعة أضعاف الكثافة السكانية المعتادة فى قارة أفريقيا ، وتشبه فى كثافتها السكانية فرنسا وبنسلفانيا والهند ، وتصل هذه الكثافة إلى نحو خمس عشرة مرة قدر كثافة الكونغو السكانية ، وتمثل الزيادة السكانية مشكلة كبيرة لم تحلها بعد الهجرة المستمرة إلى أوغنده . وباستثناء المراكز الجديدة الصغيرة — التى أسستها بلجيكا لتدير منها المنطقة — لا توجد برواندا أورندى مناطق حضرية ، أو موارد تساعد على ظهور بعض منها. وتمارس حكومة رواندا أورندى نشاطها من مراكز متنقلة رغم دقة تنظيمها.

وقد سمحت عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة بعدها لبلجيكا بإدارة رواندا أورندى كجزء من مستعمرة الكونغو . ومع هذا فإن الظروف المحليـــة ، وبعض السياسات الخاصة ، قد جعلت لرواندا أورندى تاريخا متميزا ، وظلت المسائل المالية والقضائية مستقلة ، وكانت لنائب الحاكم العام الذى كان مقره فى أوسمبارا سلطة إصدار القرارات . وكان الحاكمان التقليديان للإقليمين(*) مسئولين أمام اثنين من المقيمين الأوربيين . وكان كل منها يعتبر مشرفاً على إقليم من الإقليمين ، وحذت بلجيكا حذو ألمانيا فعاملت كلا الحاكمين التقليديين معاملة متساوية — رغم أن موامى رواندا كان يتمتع بسلطات مركزية أكثر من سلطات موامى أورندى . وكان للاحتفاظ بهذين الحاكمين أثر بالغ فى تعديل سياسة الحكم المحلى البلجيكية . لكن كان فى استطاعة المقيمين الأوربيين إصدار أوامر تنقض أوامر الحاكمين التقليديين ، وبذا كان نفوذهما محدوداً ، وطبقت بلجيكا نظام التدرج الهرمى الذى يميز تقاليد الباتوستى فى تنظيم المراكز . واستمرت الحكومة فى اتباع الطريقة التقليدية فى تحصيل موارد دخلها . وفى عام ١٩٣١ أجيز التحصيل النقدى ، وفى عام ١٩٥٢ تم تطبيق هذا النظام الأخير .

(*) يطلقون على حاكم الإقليم باللغة المحلية لفظ موامى (Mwami) وتجمع على بامى (Bami) .

وكانت الخدمات الاجتماعية تعتبر بمثابة امتداد لبرامج الكونغو ، وكان يجرى تنفيذها من الناحية الفنية عن طريق مديرية كاتنجا — غير أن التنفيذ فى الإقليمين كان يختلف عن التنفيذ فى كاتنجا اختلافا ضئيلا . وكان الاهتمام بالتعليم ضئيلا ، ويرجع ذلك إلى عدم اهتمام الحكومات التقليدية به . ورغم هذا فإن الاهتمام بالصحة والزراعة كان كبيرا بسبب المشكلات السكانية الغريبة. وباستثناء مراكز التبشير المسيحى والحديقتين العموميتين الكبيرتين ، فإن جميع الأراضى كانت فى يد الأفريقيين . ولم يكن هناك ما يمنع الأوربيين من الاستيطان فى الإقليمين إذا أرادوا ، ولكنهم لم يرغبوا فى دخولهما بسبب اكتظاظهما بالسكان . وكانت الحدائق رائعة فى منظرها ، ومع هذا فقد كان الغرض الأساسى منها هو صيانة الغابات والتربة من التعرية الناجمة عن زيادة كثافة المرعى والزيادة السكانية . وبعد الحرب العالمية الثانية اتبع المهندسون الزراعيون البلجيكيون أسلوبا جديدا لحماية الغابات والتربة عن طريق حفر الخنادق وإقامة الحواجز حولها . وقد تم تنفيذ عدد من البرامج فيما بعد لإصلاح وديان الأنهار المنخفضة القليلة السكان ، وجعلها صالحة للرعى والزراعة الكثيفة المتنوعة . وحظيت كل هذه المشروعات بالتأييد الكبير من جانب الأفريقيين .

ونفذت الحكومة البلجيكية عدداً من الإصلاحات السياسية المدروسة بعد عام ١٩٤٥ . ورغم أن الإصلاحات كانت تدرجية ، إلا أن هدفها الأساسى كان هو الحصول على الاستقلال ، وبذا كانت تتسم بوضوح فى الهدف يختلف كثيراً عن أهداف السياسات الغامضة فى الكونغو . وقد أنشئت خمس مدن أفريقية طبق بها نظام التسجيل على شاكلة ما تم فى الكونغو . لكن مجال تطبيق هذه الأنظمة الكونغولية فى مدن رواندا أورندى الصغيرة كان محدوداً . وكان لابد من توافر شىء من التعليم ، بالإضافة إلى توافر بعض الصفات التقليدية للتعيين فى مناصب زعامية عالية . وقد سمح لبعض الباهوتو بالانخراط فى صفوف الأرستقراطية التقليدية الحاكمة ، وأدخل نظام الانتخابات المحلية

فى عام ١٩٥٢ ، وكانت تتم ، لا عن طريق الاقتراع ، وإنما عن طريق عملية أخذ الآراء شفويا . وتبع ذلك تعيين مجالس المراكز لمستشارى البامى ، (الحاكمين التقليديين) ، وكان لكل موامى (حاكم) الحق فى تسخير الأفريقيين فى الأعمال العامة . بيد أن المدة التى تجوز السخرة خلالها قد انقضت وقد أجيز تسخير جميع الأفريقيين وتدريبهم على الأساليب الزراعية الحديثة وتشكلت مجالس التعليم المشتركة من عضوية الزعماء التقليديين وعامة الأفريقيين الذين تم تسجيلهم .

وقد قدمت لجان الأمم المتحدة فى عام ١٩٥١ ، وكذلك فى عام ١٩٥٤ — تقارير مشجعة لمجلس الوصاية . غير أن هذه اللجان لم تجد أية منظمات تستطيع التعبير عن وجهة النظر الأفريقية . وأوصى تقرير عام ١٩٥٤ باتخاذ الخطوات اللازمة للإعداد للاستقلال الكامل فى ظرف عشرين عاما .

ويبدو أن السياسة البلجيكية قد اعتراها تغيير جذرى فى عام ١٩٥٦ ، ومن المحتمل أن يكون للأحداث فى الكونغو علاقة بهذه التغيرات التى ظلت ذات طابع سرى لفترة ما . وكانت هذه التغييرات تستهدف تحقيق المساواة الشعبية بسرعة . وبدأت الحكومه تتعاون مع جماهير الفلاحين من (الباهوتو) الذين أصدروا بيانا جمهوريا فى عام ١٩٥٧ . وتوقفت الإصلاحات التى كانت تجرى داخل النظام القائم بعد أن تقرر إلغاؤه .

وفى شهر يوليو عام ١٩٥٩ توفى الموامى تشارلز موتارا روداجوا حاكم رواندا فجأة ، وهو فى سن السابعة والأربعين . وراجت الشائعات بأنه توفى مسموماً . وعلى ذلك قام مجلس زعماء الباتوتسى التقليديين على الفور بتعيين كيجرى الخامس حاكما محله . وقام الشرطة «البوليس» الاستعمارى بالحفاظ على النظام ، وشكل الباهوتو جمعية أطلق عليها اسم (جمعية العمل لتقدم الجماهير) . وبعد أربعة أشهر سارع أعضاء الجمعية إلى إعلان الثورة ضد حكومتهم التقليدية ، إذ أنهم أصبحوا يخشون انقضاض الموامى (الحاكم) عليهم للقضاء عليهم قبل أن تسرع إليهم بلجيكا لمعاونتهم . ولاقى المئات من

الجانبين حتفهم فى منتصف شهر نوفمبر ، وأطلقت الحكومة البلجيكية على هذه الأحداث اسم « الحرب القبلية » . وكان القتال فى الواقع أهليا أكثر منه قبلياً ، يشبه حروب الوردتين التى اندلعت فى بريطانيا فى القرن الخامس عشر . وفى الحادى عشر من نوفمبر أعلنت وزارة المستعمرات البلجيكية عن أهدافها الحقيقية ، وأوضحت أنها تعتزم خلق ممالك دستورية وتنظيم انتخابات شعبية فى ظرف ستة أشهر .

وكانت هذه الأهداف هى المرجوة من وجهة النظر الأوربية ، ومع هذا فقد كان من المشكوك فيه أن تستطيع — حكومة استعمارية تخطط لثورة عارمة مفاجئة ضد سياستها الحالية — تحقيق الديمقراطية وتأكيد احترام القانون . وكان البلجيكيون قد أدركوا من الأحداث التى حدثت فى أوائل ذلك العام فى ليوبولدفيل خطورة الصرامة البالغة ، ولذا أخذوا يطبقون عكس هذه السياسة فى رواندا .

وفى شهر ديسمبر علت أصوات الشكوى فى جهات متعددة من القارة ، ففى تنجانيقا المجاورة اتهم جوليوس نيريرى ، الزعيم الأفريقى المعتدل ، بلجيكا بتدبير كل هذه الحوادث . وطالب الأمم المتحدة بممارسة سيطرتها المباشرة على مناطق الوصاية . وفى الوقت ذاته نشرت جمعية التبشير الكنسية — وهى أهم منظمة بروتستانتية بريطانية — تفاصيل أخرى عن الأحداث فى رواندا أورندى ، فقالت فى الجريدة الناطقة باسمها : إن القوة الحربية الكونغولية قد استدعيت حين اندلع القتال فى أوائل نوفمبر ، وبدلا من العمل على استعادة النظام صدرت التعليمات إلى هذه القوة بالانضمام إلى قوات زراع الباهوتو المهاجمة ، وإن كثيراً من ماشية وممتلكات الباتوتسى فى رواندا قد سرقت ونهبت .

وأصيب النظام القديم بضربة مميتة دمرته . وسيطرت شعبية الباهوته ، إلا أن حزبهم كان لا يزال يعتمد على توجيهات البلجيكيين .

وقد أوصت لجنة الأمم المتحدة فى الربيع التالى بعقد مؤتمر مائدة مستديرة

و تنظيم انتخابات حرة وتحقيق الاستقلال الكامل عن بلجيكا بأسرع مايكون. على أن يكون من الأفضل آن يتم ذلك فى عام ١٩٦١ . ومع هذا فقد سارت بلجيكا وفق خطتها السابقة التى كانت تقضى بعقد الانتخابات فى شهر يوليو عام ١٩٦٠ ، وكما كان متوقعا حصلت جمعية تقدم الباهوتو وحزب تحرير الباهوتو الجديد على ٨٤٪ من عدد الأصوات .

وفى شهر يناير عام ١٩٦١ وافقت بلجيكا وأحزاب رواندا على عقد الانتخابات فى شهر مارس ، ومع هذا فقد أقدمت بلجيكا على خطوة فجائية ، إذ سمحت لرواندا بإعلان استقلالها وقيام النظام الجمهورى فيها فى ٣٠ يناير. وخلق ذلك مشكلة دقيقة للأمم المتحدة ؛ ذلك أنه لم يقدم أى إقليم من الأقاليم التى كانت تحت الوصاية على خطوة كهذه من جانب واحد من قبل ، إلا أن أحداً لم يعترف بالموقف رسمياً . وبدأت رواندا — تساندها بلجيكا — فى تأسيس جهاز حكومى يستطيع حكم البلاد حكما ، ذاتياً وتحولت الجمعية التشريعية المؤقتة التى تمثل مجالس المراكز ، والتى انتخبت فى شهر يوليو السابق ، إلى برلمان ، وتم خلع الموامى كيجيرى الخامس رسميا ، وفاز دومنيك موبنى موتوا رئيس البارمهتو بالرياسة ، وأصبح جريجوار كايبندا — وهو رئيس تحرير مشهور لإحدى الصحف — رئيساً للوزارة ، وقاطع الباتوتسى الانتخابات كلها .

وظل إقليما الوصاية خاضعين للحكم البلجيكى ، وفى أورندى لم يصبح نظام الحكم جمهورياً ، إذ أن سلطة الموامى لم تكن مثار سخط كبير من الشعب ؛ كما أن الحكم فيها كان أقل مركزية منه فى أوراندا . ولعـل نظام الحكم فى الإقليمين — بعد استقلالهما الذى كان متوقعا أن يتم فى أواخر عام ١٩٦٢ — يعتبر موضوعاً شائقا للمقارنات التاريخية مستقبلا .

تعتبر أفريقيا البرتغالية مثلا من الأمثلة الفريدة فى العالم ، فهناك تاريخ طويل يثير عدة ظاهرات اجتماعية ، غير أن ما كشف منه رسميا هـو مايتعلق بنظرية الحكم . ولم تسمح البرتغال للرحالة الأجانب بمشاهدة وملاحظة نظامها الاستعمارى عن كثب فى أفريقيا ، وفى نفس الوقت اتسمت التقارير البرتغاليـة

بطابع المغالاة فى الوطنية ، وعلى ذلك فإن الشائعات المتناقضة ، والاختلاف فى الرأى ، هى التى تحيط بمعظم التفصيلات عن السياسة الفعلية المتبعة فى هذه المستعمرات .

ولما كانت البرتغال قد استولت على الأراضى وعلى السلطة الفعلية فى موزمبيق وأنجولا من زمن طويل ؛ فقد كان الاتجاه هو عدم تغيير السياسة المتبعة أو التطبيق فى المستعمرتين. واتسم الحكم البرتغالى بطابعه المباشر ، وأنه لم يقم بالتنمية الاقتصادية للمستعمرة . إلا أن التطبيق قد اختلف من مكان إلى آخر فى الاتجاه وفى أثر الحكم المحلى . وكانت أطماع الدول الاستعمارية الأخرى تمثل عوامل مؤثرة فى بعض الأحيان . وقد حاولت السياسة البرتغالية فى القرن العشرين الرد على أوجه النقد الخارجى الموجهة إليها. لكن يبدو أن رد الفعل كان نظريا أكثر منه عمليا ، لكن مادام لا توجد لدينا دلائل تناقض ذلك فإن هذا من شأنه أن يحمى موقف البرتغال . وقد استغل الدبلوماسيون النشطون تعارض المصالح بين الدول الكبرى. وقد تركز الاهتمام فى أفريقيا البرتغالية على تجارة الرقيق الأمريكية التى قلت بدرجة ملحوظة فى الثمانينيات من القرن التاسع عشر (*) فضعف اقتصاد المستعمرات ، وتركز النشاط فى عدد من المدن الساحلية القليلة والمزارع المتفرقة ، وبدأت بعض الدول تعارض ادعاءات البرتغال . وفى عام ١٨٩٠ كانت فرنسا وألمانيا وبريطانيا ودولة الكونغو الحرة قد أسست لها مراكز قوية فى المنطقة التى تخضع للنفوذ البرتغالى . وفكرت بريطانيا وألمانيا فى تقسيم مابقى من مناطق ، ولذا لجأت حكومة لشبونة إلى الاحتلال الفعلى للمناطق التى لم تكن قد اهتمت باحتلالها فى شرق أفريقيا وجنوب حوض الكونغو لتدعيم موقعها فيها ، وركز البرتغاليون على استعادة سيادتهم القوية هذه الجهات بسبب ما كانوا يعانون من نقص الأموال وقلة الموارد .

(*) كانت المستعمرات البرتغالية مصدرا رئيسيا للرقيق ، لدرجة أنه أطلق على أنجولا اسم (الأم السوداء) ، واحتل ميناؤها لواندا المرتبة الأولى بين جميع الموانىء المصدرة لهذه السلعة البشرية (المترجم) .

ولم تشعر البرتغال بضرورة تنمية مثل هذه السياسة العملية لإمبراطوريتها الحديثة إلا فى التسعينيات من القرن التاسع عشر ، واتهم كثير من النقاد البرتغال باستغلال العمالة الأفريقية استغلالا سيئاً . ومع هذا فإن السلطات الاستعمارية البرتغالية تدعى أن رسالة تحضير الوطنيين يجب أن تبدأ بتعليمهم قيمة العمل اليدوى المعنوية والمادية ، وعلى هذا فإنها كانت تنادى بأن العمل حتى ولو كان إجبارياً فإنه يعتبر ضرورياً لتقدم الأفريقيين ، وكانت مدة العمالة الإجبارية طويلة للغاية . وكان عمال السخرة ينتقلون إلى مناطق بعيدة وتعرضوا لظروف مجحفة ، حتى إن بعض الكتاب عبر عن أعمال السخرة هذه باسم « الرق الحديث . وقد تعدلت هذه الظروف قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى بعد أن ازدادت موجة النقد الخارجية (**) .

ولم يتبع التغيرات الرسمية فى السياسة إصلاحات شاملة . وقد وعدت حكومة الجمهورية التى أطاحت بالملكية فى عام ١٩١٠ بتحرير المستعمرات ، غير أن الانقسامات الداخلية واندلاع الحرب العالمية قد حال دون ذلك ، وساعدت الروابط الضعيفة بين المستعمرات والبلد الأم فى هذه الفترة إلى زيادة استقلال حكومات المستعمرات ، فاتبعت نفس السياسة السابقة فى ضوء النظريات الجديدة التى شاعت فى ذلك الوقت . ولم يكن الرأى العام البرتغالى فى وضع يمكنه من ممارسة دوره الفعال بسبب أمية نحو ثلثى هذا الشعب . وعلى هذا فإن ماتم من تقدم أو تغيرات داخل أنجولا وموزمبيق لم يكن يرجع إلى الجهود المتواصلة الهادفة ، وإنما إلى الحظ والصادفة . وظلت العمالة هى المورد الرئيسى لكل مستعمرة ، غير أن طريقة استغلالها كانت أقل سوءاً على مايبدو عما كانت عليه من قبل .

وكانت عمالة المستعمرات تمثل مصدرا هاما للدخل الحكومى فى البرتغال ، ذلك أن البرتغال كانت قليلة السكان ، ريفية الطابع ، فقيرة فى رؤوس الأموال . وكان فى الإمكان استثمار هذه الأموال فى المستعمرات عن طريق احتكار

(**) انبرى عدد كبير من الكتاب لمهاجمة سياسة البرتغال القائمة على إجبار الأفريقيين على العمل فى المزارع والمصانع ووصفوها بأنها صورة جديدة من صور الرق (المترجم) .

مصادر العمالة والسيطرة عليها ولم يكن يسمح على الإطلاق للمستثمرين الأجانب بالاشتراك فى مشروعات التنمية الاستعمارية ، وكان ذلك — على مايبدو — بسبب شعور الكراهية تجاه الأجانب ، ذلك أن البرتغال كانت تخشى أن يؤدى نفوذ الشركات الأجنبية فى مستعمراتها إلى القضاء على الطابع الفريد للحضارة البرتغالية القومية فى أقاليم ماوراء البحار . وقد سمح للبريطانيين فقط بإنشاء خطوط السكك الحديدية وإقامة الموانىء لخدمة كاتنجا والروديستين ، وباستثناء الازدهار الظاهرى بالقرب من الموانىء الثلاثة التى تخدم هذه المشروعات ، فإن هذه المشروعات البريطانية لم تسهم بصفة عامة إلا بقدر ضئيل فى تقدم موزمبيق وأنجولا . والواقع أن البرتغال كانت لا تدرك مدى ضرورة تنمية المستعمرات ، فتاريخها الاستعمارى الذى يعتبر أطول من تاريخ أى دولة أخرى كان قائما على أساس أن الإبقاء على التخلف هو أحكم سياسة استعمارية ، وأن التدخل الأجنبى والتململ من قلة الخبرة هما السببان الوحيدان اللذان يولدان السخط فى المستعمرات . وعلى هذا فقد كانت ترى أن استمرار الحكم الاستعمارى يستلزم عدم تشجيع وقوع أى تغيرات اجتماعية سريعة وإبقاء شعوب المستعمرات على جهلها وتركهم فى ركود تام . إلا أن الجانب الخلفى لهذه السياسة يحتاج إلى مناقشات طويلة .

وللبرتغال سياسة استعمارية خاصة يتطلب تنفيذها استحداث تطورات غامضة تستغرق المئات أو الآلاف من السنين ، ذلك أنها كانت ترى أن أفريقيا تمثل فراغا ثقافيا واجتماعيا كاملا ، وأن هذا الفراغ يستلزم ثلاث خطوات :

أولا — ضرورة تعود الأفريقيين العمل باعتباره أساساً لكل المنجزات الثقافية والاجتماعية .

ثانيا — ضرورة استيعاب الأفريقيين للتفسير البرتغالى للحضارة المسيحية.

ثالثا — ضرورة اندماج الأفريقيين كلية فى التقاليد التاريخية البرتغالية الطويلة لكى يصبحوا مواطنين مخلصين .

وباختصار ستكون هناك حاجة إلى عملية طويلة تصبح أفريقيا بموجبها امتدادا للأمة البرتغالية التى ستكون حينئذ دولة كبيرة قوية يسيطر عليها الأفريقيون .

وقد سيطرت هذه المفهومات على اتجاهات الدولة الجديدة التى أسسها د . أوليفيرا سالازار فى عام ١٩٣٢ — والتى أقام دعائمها على أساس رجعى دكتاتورى . وكان رئيس الوزراء الجديد من الدارسين السابقين للاهوت والقانون ، فقد أصبح الآن أستاذا للاقتصاد السياسى فى جامعة كويمبرا وكان ميالا للعزلة — مثابراً يتمتع بقدرة على التحرر من ضغط المصالح الشخصية . وكان سالازار يعتقد أنه لاينبغى أن ينشأ خلاف سياسى بين البرتغاليين الحقيقيين — ولذا فقد ركز على أهمية الوحدة والحفاظ على صلابة المؤسسات الوطنية . وتغيرت السياسة الاستعمارية بعد أن بثت من جديد أهدافها الوطنية والانعزالية ، وأعلن أن استيعاب أفريقيا داخل الأمة البرتغالية هو هدف البرتغال النهائى .

ورفضت الدولة الجديده التوقيع على الاتفاقيات الدولية الخاصة بالحد من أعمال السخرة ، وكانت وجهة نظرها أنه لا ينبغى وضع قيود على عملية تستهدف تعليم الأفريقيين قيمة العمل ، وركزت السياسة الجديدة على أهمية النظرية التى ترى ضرورة استيعاب المتقدمين من الأفريقيين رغم أن عدد هؤلاء كان يزداد ببطء شديد ، وكان يقدر بنحو ٣٧ ألفا من بين ثمانية ملايين زنجى . وقد تم توطين أكثر من ١٠٠ ألف مزارع برتغالى فى أنجولا منذ عام ١٩٣٢ ، إلا أن استيطانهم فى مجموعات منفصلة قد أضعفت من قيمة نظرية الإدماج التى يفخر بها دعاة الاستعمار (*) .

(*) وضع سالازار حين كان وزيرا للمستعمرات سنة ١٩٢٠ (لائحة المستعمرات) ، وأصبحت منذ ذلك الوقت الدستور الذى سار عليه الاستعمار البرتغالى ، وكان أساس السياسة الجديدة أن تعتبر المستعمرات أقاليم برتغالية فيما وراء البحار وتشجع سياسية الاندماج التى تقضى بمنح الأفريقى الذى يتعلم اللغة البرتغالية ويعتنق الكاثوليكية حق المواطن البرتغالى (المترجم) .

ولم تعترف البرتغال قط بشرعية القوانين ، أو العادات ؛ أو الزعماء ، أو القبائل الأفريقية . وليس — فى نظرهم — للأفريقيين أيضا اسم مشروع عند البرتغاليين الذين نظروا إليهم باعتبارهم جماعات غير منظمة أو مدربة لا هدف لها . هذا على أن تطبيق هذه المبادئ ، اختلف اختلافا كبيرا من منطقة لأخرى ، فبعض القضاة فى عدد من المراكز الأفريقية اعترفوا بالقوانين الأفريقية ولم يعترف بها البعض الآخر ، ولم يكن هناك نظام شامل يطبق فى كل المستعمرات . وقد وجد عدد من الزعماء ، بعضهم من بقايا البيوت القديمة والبعض الآخر عينتهم السلطات المحلية . وفى أماكن عديدة تم تجاهل كل آثار التقاليد الوطنية . وظلت السخرة من جهة لأن السلطات العامة كانت تقرها ، ومن جهة أخرى لأنها كانت مربحة وعملية بالنسبة للمستعمر . وفى عام ١٩٢٨ سحبت الجمهورية من الحكام سلطاتهم فى جمع عمال السخرة ، ولم تعط الحكام هذه السلطات بعد ذلك . ورغم هذا فإنه لم توجد قواعد عامة — باستثناء عدد من المثل المجردة — كافت تمنع من عودة استخدام القوة فى جمع العمالة . ولم يبح القانون السخرة إلا إذا كانت لمعاقبة الأفريقيين عن جرائم ارتكبوها ، أو عن ضرائب لم يدفعوها . ومع هذا فإن القانون كان يلزم كل شخص بالغ قادر بتأدية عمل مناسب مربح لمدة ستة أشهر على الأقل من كل عام . ومن المفروض أن يقوم الرجال بهذه الأعمال طواعية ، لكن فى حالة عدم وجود ما يثبت تأديتهم لأية أعمال فى بطاقاتهم الشخصية ، فإن لأصحاب الأعمال أن يتقاضوا رسوما نظير تدوين وظائف هؤلاء الأفريقيين فى بطاقاتهم ، وللحكومة الحق فى تشغيلهم فى أى من المشروعات العامة أو المشروعات الخاصة الأساسية الأخرى التى تحتاج إلى عمال . ونتيجة لذلك فإن نحو ١٠٠ ألف عامل أو ١٠٪ من قوة العمالة فى مستعمرة موزمبيق كانوا يتعاقدون عن طريق الحكومة البرتغالية مع جمعية ويتواترسراند للعمالة الوطنية للعمل فى مناجم الذهب بجنوب أفريقيا . وكانت الحكومة البرتغالية تجمع مرتباتهم وتستقطع منها

الضرائب ثم تصرف الباقى للعمال حين يعودون إلى موزمبيق . وفى أنجولا كانت تمنح عقودا عمل مماثلة للمتعطلين هناك مدتها من شهر إلى ثمانية عشر شهراً ، وكان معظم هؤلاء الأفريقيين يعملون فى الأعمال الحكومية ، أو المزارع ، أو مصائد الأسماك ، أو شركه أنجولا للألماس (Diamang)(١) . ويبدو أنه من المؤكد أن عمليات جمع العمالة بأعداد كبيرة تفوق ما كان يحتمه القانون ، كانت ترجع للرشاوى التى كانت تدفع للمسئولين والتواطؤ مع الزعماء الصغار ، ولم تسر الأمور على وتيرة واحدة فى كل الجهات ، ففى بعض المراكز التى يقوم على إدارتها مسئولون من ذوى الضمائر الحية ، أو التى كان يكثر تردد الأجانب عليها بأعداد كبيرة ، كانت مثل هذه المخالفات غير سائدة . ورغم الإحصائيات البرتغالية الملفقة فإن المشروعات التى تم تنفيذها تبين أن أى استثمار ضئيل كان يتضاعف نتيجة جهود الكثير من العمال الأفريقيين .

وكانت الدولة الجديدة تؤمن بأن السياسة الدائمة المناهضة للتقدم سوف تؤدى حتما إلى تقبل الأفريقيين وخضوعهم لها . وهذا مادلت عليه أحداث القرون الأربعة الأخيرة — واعتقد الحكام المحليون البرتغاليون — الذين كانوا يعيشون فى كثير من الأحيان حياة ليست أفضل من حياة رعاياهم — أن الأفريقيين لايحلمون بسياسة بديلة للسياسة البرتغالية الاستعمارية . ونتيجة لذلك فإن الحكومة كانت تؤمن بأن القومية الأفريقية لن تنمو داخل المستعمرات البرتغالية .

ولما كانت الحدود بين الدول الأفريقية فى بعض الأحيان مصطنعة للغاية ، قد كان من الصعب توجيه مشاعر الأفريقيين بمجرد إصدار عدد من القرارات . فقبائل الباكونجو التى تسكن فى الكونغو الأسفل كانت مقسمة بين المستعمرين الفرنسيين والبرتغاليين والبلجيكيين . ومع هذا فقد كان

(*) شركة برتغالية كانت تحتكر تجارة الألماس وتبيعه لشركة دى بير نز للتعدين التى أسهم سيسل رودس فى تأسيسها فى جنوب أفريقيا فى عام ١٨٨٠ (المترجم) *

لهذه القبائل لغتها الواحدة ، ووحدة تقاليدها الماضية ، وصلاتها الاجتماعية وانتشرت حركة كيمانجو الدينية فى أنجولا خلال العقدين الثانى والثالث من هذا القرن ، كما أثر تطور الكونغو الفرنسى وحركة كازافوبو السياسية (اباكو) فى جميع أجزاء قبيلة الباكونجوا التى كانت وحدة واحدة من قبل . هذا على أن عدداً من أهالى أنجولا تسربوا إلى مناطق التعدين الفنية فى كاتنجا وروديسيا الشمالية . واعتنق بعض العمال — الذين كانوا يخرجون سنويا من موزمبيق إلى جنوب أفريقيا ، والذين كان عددهم يقدر بـ ١٠٠ ألف عامل سنويا — أفكاراً معينة ، ووجدوا أن هناك قضية واحدة تربطهم بإخوانهم من العمال الزنوج الذين يعملون معهم من جنوب وشرق القارة . وشجع جو التفرقة العنصرية الشديد فى مناجم الترنسفال على خلق شعور عام بالكيان الأفريقى . وقد تحققت البرتغال من هذا من الطريقة التى كان شرطتها « بوليسها » يراقب بها العمال العائدين من جنوب أفريقيا .

وحين زادت الاضطرابات فى المستعمرات البرتغالية توصلت الدولة الجديدة إلى نفس النتائج المنطقية ، وباتت تعتقد أن الأفكار القومية التى لم يسبق لها نظير لابد وأنها أتت من خارج هذا النظام الاستعمارى المستقر . ولما كانت هذه الأفكار تمثل شيئا مستحدثا على المستعمرات البرتغالية — فإن سالازار كان يعتقد أنها نتيجة للمؤثرات التقدمية الأجنبية التى دفعت بهذه الأفكار التى وصفها بالشيوعية ، وبأنها لكونها مناهضة للتيار الاستعمارى البرتغالى ، فهى بالتالى مناهضة للمسيحية .

ورغم أن الحكومة البرتغالية أكدت أنها تتبع سياستها القديمة التى سارت عليها منذ قرون ، فإنها على ما يبدو قد أدخلت تعديلين على هذه السياسة لمجابهة الموقف الأفريقى الحالى . وأول هذين التعديلين أدخل فى عام ١٩٥٦ حين ألغت البرتغال النظام الاستعمارى القديم وأدمجت كل الأقاليم فيما وراء البحار فى الدولة الأم ، وقد أدى ذلك الإجراء إلى بعض المشكلات .

فالمستوطنون البيض ، وعدد ضئيل من المولدين ، ونفر قليل من الأفريقيين الذين تم استيعابهم ، هم الذين حظوا باعتراف السلطات البرتغالية لهم كمواطنين شرعيين . ولم يكن هناك انتخابات فعالة ، تتيح لأقاليم ما وراء البحار أن تحتج على إدماجها ، أو تخلع السلطات البرتغالية التى ظلت فى الحقيقة تحكم كما كانت من قبل. وادعت الدولة الجديدة أن سياستها الثابتة قد أعدت أفريقيا فقط للارتباط بالتقاليد البرتغالية التاريخية التى تكون الآراء فى ظلها متحدة ، وبناء على ما أوضحته من وحدة فى سياستها فإن الحكومة باتت تعتقد أن أية انتقادات توجه لها من الخارج تعتبر تدخلا فى شؤونها الداخلية ومساساً بسيادتها . أما التعديل الثانى الذى لم يتم إلا بعد فترة طويلة ، على ما يبدو ، فينطلق من الاعتقاد السائد بأن الاستياء والقومية الأفريقية يظهران فقط بين العناصر التى لم يتم استيعابها . وعلى هذا بدأت الحكومة ترفض السماح للأفريقيين – الذين لم يصلوا لدرجة مناسبة من التقدم – بالانخراط فى صفوف المستوعبين الموالين . وكانت تأمل بذلك أن توضح أن القومية الأفريقية هى فكرة غريبة لا تؤمن بها إلا الفئة غير المتحضرة وغير الناضجة التى لم تصبح بعد أهلا للاستيعاب ، أو الحصول على المواطنة .

ولم توجد وسيلة فعالة لتخطى القيود التى فرضتها البرتغال على أنجولا وموزمبيق حتى يمكن لنا أن نقوم الاستياء ومداه داخل المستعمرتين . لكن من المعروف أن عدداً من الأفريقيين يتراوح بين سبعة آلاف ومائة ألف شخص – يهرب من نير الاستعمار البرتغالى إلى الأقاليم البريطانية كل عام وبوجه عام فان نسبة الذين هربوا من الأفريقيين من أفريقيا البرتغالية يتراوح بين ١٠ ٪ ، ١٥ ٪ من مجموع عدد السكان . ونتيجة لذلك فإن منظمات اللاجئين الأنجوليين تنتشر فى غرب ووسط أفريقيا ، ويبدى بعضها اهتماما خاصا بالسياسة .

ويوجد مثل هذه التحركات داخل موزمبيق ، إلا أن الارتباط

ضعيف بين هؤلاء الذين خرجوا من البلاد . وقد دفع اليأس بعضهم إلى البحث عن مصدر للعون أينما وجد ، وخاصة فى كنف الاتحاد السوفيتى . إلا أن معظم هذه الجماعات الفارة كان ضئيل العدد ، أو منقسماً على نفسه بدرجة تجعله قليل القيمة لإخوانه المكافحين داخل المستعمرات البرتغالية .

وقد زادت الاضطرابات داخل أنجولا (*) فى عام ١٩٥٩ وفى العام التالى اندلعت حوادث العنف فى الشمال ، حيث يغلب فيها أفراد قبيلة الباكونجو ، وكان رد الفعل البرتغالى مباشراً ؛ فالمتمردون كانوا يقتلون رميا بالرصاص ، أو يوضعون فى السجن دون محاكمة . وكان التعذيب والسخرة والتطويق العسكرى للأفريقيين دون تمييز ، من الأمور الشائعة فى المستعمرات البرتغالية . واتهمت البرتغال غانا – بصفة خاصة – كما اتهمت الدول الاستعمارية الأخرى ، بتدبير هذه الاضطرابات التى ادعت الدولة الجديد أنها من تدبير الشيوعية . على أن سالازار يلصق هذه التهمة بكل فرد يناوئ سلطته ، ومما لا شك فيه أن هناك انقساما داخل البرتغال ذاتها ، ومن أمثال ذلك حركة هنريك جلفاو الذى كان من معارضى سالازار وهرب من البرتغال لتنظيم المقاومة للدولة الجديدة . وقضية جالفاو قضية مثيرة فى حد ذاتها . ذلك أن جالفاو كان من المؤرخين المشهورين ، وكان واحدا من بين كبار موظفى مستعمرة أنجولا . وتقلد منصب مساعد للمفتش العام بها ، وفى عام ١٩٥١ سجن جالفاو بسبب تقرير أعده (**) وانتقد فيه سياسة « الرق الجديدة » فى المستعمرة . وهرب جلفاو بعد ذلك وانضم إلى فريق المنفيين فى البرازيل ؛ وفى أوائل عام ١٩٦١

(*) سبقت (أنجولا) غيرها من المستعمرات البرتغالية فى الثورة ضد الاستعمار . ولعل ذلك يرجع إلى ما عانته أنجولا بالذات فى ظل الاستعمار البرتغالى ، وإلى قرب حركات التحرر الأفريقى من الكنغو وغيرها إلى أنجولا (المترجم) .

(**) هذا التقرير وضع بتكلف من الحكومة البرتغالية ذاتها – لكن ما أخذ على جلفاو هو الصراحة المؤلمة التى كتب بها تقريره (المترجم) .

استولى على سفينة برتغالية فى البحر الكاريبى (*) وكان يهدف من وراء ذلك إلى الهجوم على أنجولا . إلا أن خطته أخفقت بفضل جهود حلفاء البرتغال فى منظمة حلف شمال الأطلنطى الذين كانوا يؤمنون بعدم شرعية القرصنة ، فى أعالى البحار ، بغض النظر عن الظروف السياسية . وسيطر اليأس على جالفاو ، وكانت الدلائل تشير إلى أن أنجولا قد أصبحت فى حالة هياج شديدة مماثلة .

وكانت نسبة الوفيات فى حوادث العنف التى اندلعت فى المستعمرات البرتغالية فى عام ١٩٦١ تفوق النسبة التى نجمت عن حوادث الاضطرابات التى نشبت فى أماكن أخرى من القارة الأفريقية فى السنين الأخيرة ، بما فى ذلك حوادث الماوماو والكونغو ورواندا — أورندى ، واتسمت هذه الحوادث بافتقارها إلى النظام ، وسيطرة عنصر اليأس عليها . وفى أثناء هذه الحوادث اضطر بعض الأفريقيين الموالين للبرتغاليين ، أو الوجلين والحذرين ، إلى أن يحتموا بالبرتغاليين . وقد حالت الرقابة الصارمة ، والإجراءات العنيفة وطرد الزائرين الأجانب ، دون تقويم طبيعية أو حدة الثورة ، وكذلك رد الفعل البرتغالى عليها . وكان من الواضح أنه لا توجد زعامات وطنية متحددة غير أن البرتغاليين لم يستطيعوا إخماد الحركة بأى إجراء من سياساتهم ، أو وسائلهم التقليدية . ومما لا شك فيه أن لهذه الحركة جذوراً عميقة ، ولم يظهر أى من الجانبين (الثوار أو السلطات الحاكمة) ميله للصلح . وكان هناك من الأسباب ما يدعو للاعتقاد بأن الاضطرابات رغم أنها تفتقر إلى النظام أو الهدف أو يجمعها إحساس بالكيان الوطنى — سوف يتسع نطاقها رغم الإرهاب البرتغالى المستمر .

وبين موزمبيق وأنجولا تقع الأقاليم البريطانية الثلاثة ، روديسيا الشمالية

(*) السفينة سانتا ماريا — على أن خطة جلفاو ورغم عدم نجاحها فقد لفتت الأنظار إلى بشاعة أوضاع فى المستعمرات البرتغالية (المترجم) .

وروديسيا الجنوبية ، ونياسالاند ، فى منطقة الفلد . والغابات الجافة فى وسط أفريقيا ، هذه الأقاليم لها مشكلات العنصرية المعقدة المعروفة . وكان لكل إقليم بريطانى أصل متميز ووضع مختلف قبل دخول الأقاليم الثلاثة فى اتحاد فيدرالى فى عام ١٩٥٣ ، فنياسالاند كانت محمية تحت سيطرة التاج البريطانى منذ عام ١٨٩٠ ، ويغلب عنصر الباتو على سكانها ، فى حين كانت روديسيا الجنوبية مستعمرة تحكم نفسها حكما ذاتيا تتألف من المستوطنين البيض منذ عام ١٩٢٣ . وقد ضمت إليها الحكومة البريطانية الأراضى التى كانت تابعة لها ، والتى كانت فى حوزة شركة جنوب أفريقيا البريطانية وفى عام ١٩٢٤ أعلنت الحماية البريطانية على روديسيا الشمالية ، وكانت هذه الحماية عبارة عن نظام إدارى احتفظت بموجبه الشركة البريطانية بحق تملك المنطقة كلها ، وبحق عقد المعاهدات مع الوطنيين .

ويضم كل إقليم من الأقاليم الثلاثة نحو ٢½ مليون أفريقى . وقد تضاعف عدد السكان فى كل إقليم إلى ثلاثة أمثاله منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى حتى الآن . وفى هذه الفترة زاد الاستيطان الأوروبى من ٤٠ إلى ٣٠٠ ألف نسمة بسبب الهجرات التى تلت الحرب العالمية الثانية . أما روديسيا الجنوبية التى كانت تضم ٩٠٪ من السكان البيض فى عام ١٩٢١ فتضم الآن ٧٥٪ منهم . ومع هذا فإن الأفريقيين تزيد نسبتهم على البيض فى هذا الإقليم بنسبة ١٠ : ١ ، وقد جذبت مناجم النحاس فى روديسيا الشمالية المستوطنين البيض فى أواخر العشرينيات ، فزاد عددهم بها من ٣٦٠٠ إلى ٦٠٫٠٠٠ نسمة إلا أن عدد الأفريقيين يفوق هذا العدد عشرين مرة . أما نياسالاند — حيث يغلب — الطابع الزراعى ، فقد قل عدد السكان الأوربيين من ٤٠٠ إلى ٣٠٠ ، على حين كانت بحاجة إلى هيئة إدارية كبيرة — إلا أن سكانها الأفريقيين ظلوا يشكلون ٩٩٫٧٪ من مجموع السكان . ولما كانت كثافتها السكانية ستة أضعاف الكثافة السكانية فى الروديستين ، فقد كانت تعانى من تفاقم

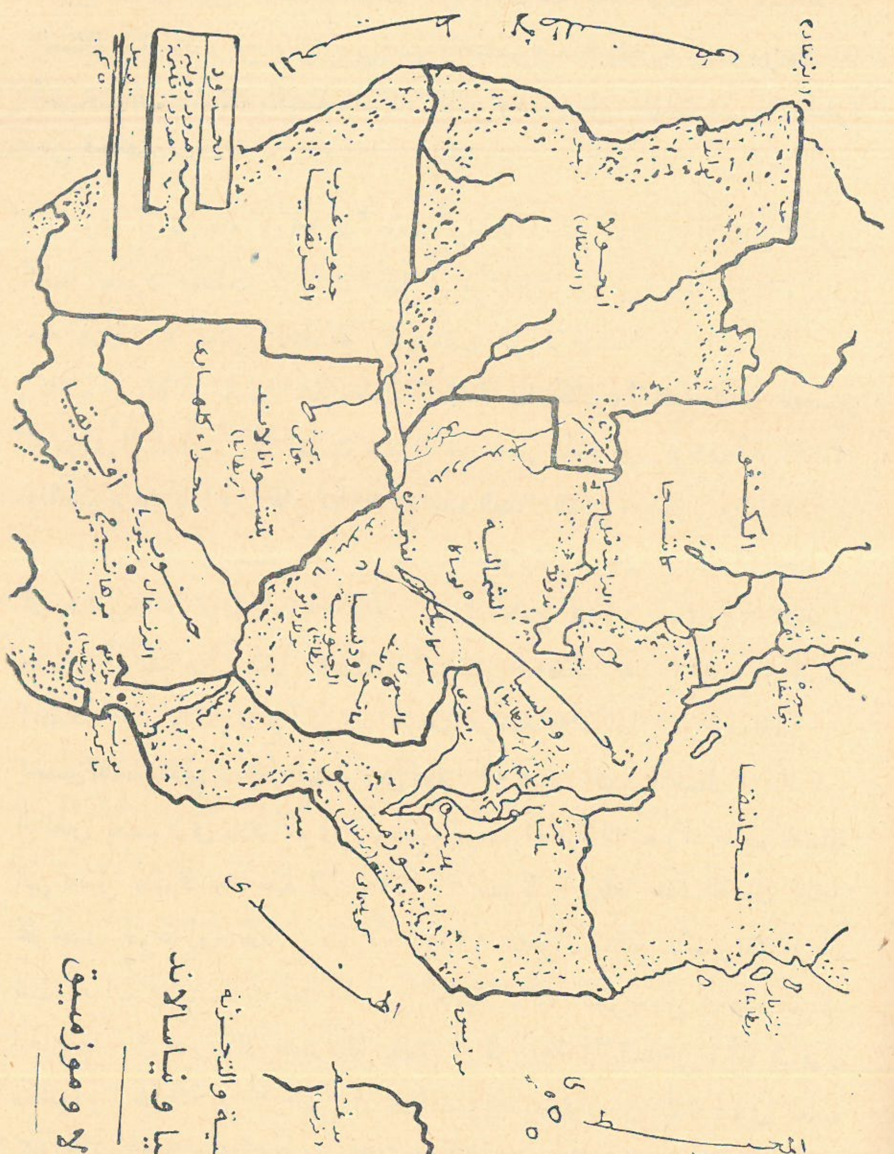

روديسيا و نياسالاند

أنجولا وموزمبيق

الشبكة المشكلات وازداد من تفاقم المشكلة فيها وضوح التأثير من الأفريقيين
إليها من شرق أفريقيا البرتغالية

وفى الداخل الأوروبيون الأوائل الذين نزلوا بمرتفعات شيرى بجوار
التجارة نجاحا زراعة البن وبعد عام ١٩٠١ أثبتت زراعة الطباق أنها تدر
ربحا كبيرا، وتحول الأفريقيون زراعة هذا المحصول الذى كانوا يستطيعون
زراعته بتكاليف أرخص من الأوروبيين وترك بعضهم زراعاتهم المتنقلة
شبه الرعوية واستقروا فى مناطق زراعية ثابتة. وانسحب الكثير من
الأوروبيين من مجال الزراعة وقسموا مزارعهم بين الزراع الأفريقيين المتزايدى
العدد. غير أن معظم هؤلاء تحولوا إلى زراعة الشاى الذى أصبح بعد
عام ١٩٣٣ المحصول الأوربى الرئيسى فى هذه الجهات. ولم يكن لدى
الأفريقيين رأس المال أو التسهيلات الفنية أو جمعيات التسويق الضرورية
التى تساعدهم على منافسة الأوروبيين. وكانت مزارع المستوطنين تشغل نحو
٥٪ من الأراضى الزراعية، وقد استخدمت فيها الأساليب الزراعية المتقدمة
ومع هذا فإن الآمال التى عقدت أول الأمر على استغلال القطاع الزراعى
فى خلق اقتصاد نقدى قد أخفقت بسبب الحاجة إلى عدد كبير من العمال
فى موسم الحصاد القصير.

وكان عدد قليل من الأفريقيين يعيش فى منطقة مرتفعات شيرى حين
منح هـ. هـ. جونستون بعض المستوطنين أراضى بها، وجذبت المزارع
نحو ٥٠ ألفا من منطقة البحيرة الواقعة فى أقصى الشمال. غير أن ١٥٠٫٠٠٠
من النجورو واللاجئين من مستعمرة موزمبيق البرتغالية كانوا يشكلون
غالبية المستأجرين للأراضى الزراعية. وفى عام ١٩٣٠ تحولت المرتفعات
من منطقة قليلة السكان إلى أكبر منطقة مكتظة بالسكان بين رواندا –
أوروندى وناتال. وكان لنياسالاند طابع مميز فيما بين الحربين العالميتين،
ذلك أن معظم المناطق القبلية القديمة بها الواقعة حول البحيرة ظلت مستقرة
نسبيا، ويغلب عليها الطابع الأفريقى، وكان نفوذ البعثات التبشيرية بها

كبيرا ، فى حين أصبح السكان فى الجنوب يعـــانون من مشكلات العمالة والمستأجرين والهاربين من المستعمرات البرتغالية ، وسرعان ما أصبحت هذه المنطقة مكتظة بالسكان الذين وفدوا من جهات شتى وانفصلوا عن قبائلهم .

وفى أوائل عام ١٩٠٣ بدأ عمال نياسالاند يخرجون إلى الأقطار الأخرى للعمل بعقود منتظمة ، وكان العمل فى مرتفعات شيرى مؤقتا ، وكان العائد منه ضئيلا لا يكفى لدفـع الضرائب التى فرضت على العمـــال . . كانت نياسالاند نفسها شديدة الاكتظاظ بالسكان ولا تتيح مجالا للجميع للعمل فى الزراعة ، كما كانت منعزلة عن معظم الأسواق . وكان أجر العامل فى الخارج مغريا . وفى عام ١٩١٣ بلغ عدد العمال الذين خرجوا من نياسالاند للعمل فى مزارع المستوطنين بروديسيا الجنوبية ومناجم الذهب فى جنوب أفريقيا ومناجم كاتنجا ١٠ آلاف . وبين عامى ١٩١٤ ، ١٩٣٢ توقفت جنوب أفريقيا عن تشغيل العمال الأفريقيين الوافدين من الخارج ، نتيجة اعتقاد خاطئ بأن الزنوج أكثر من غيرهم عرضة للأمراض . وتفيد تقديرات إحدى اللجان التى شكلتها انجلترا فى عام ١٩٣٧ أن خمس العمال من الذكور البالغين يعملون فى بلاد أخرى . وبعد الحرب العالمية الثانية زاد حجم العمالة التى تعمل بعقود خارجية إلى ٢٠٫٠٠٠ سنويا . وبلغ عدد العمال الذين يخرجون طوعا إلى الخارج نحو ١٠٠٫٠٠٠ عامل . وتشير التقديرات إلى أن ثلث العمال فى نياسالاند بعد الحرب العالمية الثانية كان يعمل فى المناجم فى الخارج ، فى حين كان عدد مماثل يعمل فى الزراعة فى الداخل ، أما الباقون فكانوا إما مستأجرين لأراضى المرتفعات وإما يعملون فى المدن . وفى العادة كان الأفريقيون يتحركون من طائفة إلى أخرى ، وكان العمال الذين يعملون بعقود خارجية يسهمون بنصف دخل البلاد ، وقد تأثرت المناطق الريفية بهذه الحركات البشرية بشكل كبير ، فلحق الضرر بالإنتاج ، بالإضافة إلى الأيدى العاملة فى هذه المناطق . وضعفت جهود القبائل والإرساليات بطريقة ملحوظة فى هذه الجهات .

وقد أدت التغيرات الاجتماعية فى نياسالاند - واتصال عمـــالها بعمال المدن فى جنوب ووسط أفريقيا إلى جعل نياسالاند مركزا للاتجاهات القومية . فالعمال العائدون من الراند وكاتنجا والروديستين كانوا يتناقلون الأخبار والانطباعات . وقد جذبت المشكلات الاقتصادية والمشكلات السكانية انتباههم ، وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت حركة سياسية فى الظهور تتبعها خطى المؤتمر الهندى . غير أن جذور قومية نياسالاند كانت ترجع فى الحقيقة إلى السنوات الأولى من القرن العشرين .

وكان العمال المهاجرون - فى أول عهدهم بوظائفهم فى الخارج - يتأثرون بعاملين هامين ، وقد ترك هذان العاملان أثراً كبيراً فى موجات العمالة التى كانت تفد باستمرار ، فأينما ذهبوا كان الأفريقيون والأوربيون يطلقون عليهم اسم (صبية نياسالاند) . وعلى هذا الأساس كانوا جميعا يعاملون . وقد كانوا يقيمون معا ، ولذا تصرفوا كجماعة واحدة ، بغض النظر عن خلافاتهم المحلية . وعلاوة على ذلك واجه عمال نياسالاند - فى كل مكان قصدوه فى الراند وفى كاتنجا ومزارع روديسيا - قيوداً عنصرية واحدة. فالأساليب «البوليسية» ، والحواجز اللونية ، وقوانين المرور والسياسة الوطنية العامة ، كانت تختلف اختلافا بينا عن الطابع الطيب لحكومة بلدهم والإرساليات التبشيرية بها . وقد أعطى هذا الوعى لنياسالاند كيانا قوميا يخلصون له ويعتزون به فى المستقبل البعيد . وقد اتضح هذا الإحساس بالكيان فى ظاهرتين مبكرتين ، هما : اتحادات عمال نياسالاند فى المناجم الأجنبية ، والجمعيات الوطنية فى مناطق الإرساليات فى نياسالاند ذاتها .

وقد تأسست جمعية شمال نياسالاند الوطنية فى عام ١٩١٢ ؛ وسرعان ما أدت إلى ظهور جمعيات مماثلة الغرب والوسط ووصلت حركة هذه الجمعيات إلى جنوب نياسالاند فى نهاية الحرب العالمية الأولى ، وكان لها فضل تزويد جيوش الحلفاء بنحو ٦٠٫٠٠٠ أفريقى فى أثناء الهجوم على شرق أفريقيا الألمانية . وقد طالبت هـــذه الجمعيات بإدخال تحسينات فى مجال التعليم .

وكان د . روبرت لوز رئيس (إرسالية ليفنجستون المقدسة) والوريث لاتجاهات ليفنجستون وجونستون الإنسانية المناهضة للرق - خير معين ومشجع لحركة هذه الجمعيات . وقد ناشد روبرت الحكومة بالتعاطف مع مطالبها ، واقترح فى عام ١٩٢٠ إجراء الاستعدادات من أجل عقد الانتخابات لاختيار ممثلى الأفريقيين ؛ وكانت هذه الجمعيات تؤيد الوسائل الدستورية وتحظى بالتأييد الفعال من جانب الزعماء الوطنيين .

ولم تكن كل الاضطرابات التى اندلعت منظمة بحنكة ودراية ، إذ أن حركة الجمعيات لم تصل إلى المستأجرين الذين كانوا قد انفصلوا عن قبائلهم وسكنوا مرتفعات شيرى إلا فى العشرينيات . وكانت الحركات الأولى التى اندلعت فى جنوب نياسالاند تفتقر إلى التوجيه ، فى حين كانت التغيرات الاجتماعية عميقة ، والإرساليات صغيرة ومتطاحنة . ومع ذلك أضحى لبعض رجال التبشير نفوذ كبير . ومن بين هؤلاء القس جوزيف بوث — وهو استرالى الجنسية من الأدفنتست (*) وقد وصل إلى مرتفعات شيرى بمفرده فى عام ١٨٩٢ . وقد طالب هذا القس باتحاد مسيحى أفريقى مستقل ، وقام بتعليم قبائل الزولو ، وأحيا شعار ادوارد بليدن القديم الذى كان يدعو أن تكون « أفريقيا للأفريقيين » . وفيما بين عامى ١٨٩٨ ، وعام ١٩٠٠ — حضر تلميذه المخلص جون شيلمبوى — النياسالاندى الذى كان قد تنصر على يديه — عدداً من المحاضرات فى أحد مراكز التدريب على التبشير المسيحى لينش بيرج بولاية فرجينيا بالولايات المتحدة . وهناك كانت الاضطرابات عنيفة ، كما حدثت عدة تطاحنات عنصرية بسبب المطالبة بالحقوق المدنية ، وحظى شيلمبوى بتأييد إحدى كنائس تعميد الزنوج فى جرمان تون بولاية فيلادلفيا ، ثم انفصل عن بوث (Both) الذى قبل إشراف الأدفنتست البيض ، ثم دعاة حركة واتش تور . ورغم أن بوث كان له فضل تعليم

(*) إحدى الطوائف المسيحية لها بعض مبادىء منها تقديس يوم السبت بدلا من الأحد (المترجم) .

شيلمبوى فى الأصل ، إلا أن هذا الأخير نقض كل نصائح البيض . وكان دائماً يقول : « إن أبناء أفريقيا يحتاجون إلى نفوذ إنجيل المسيح الهادى والفعال لينقذهم من الخطيئة ويجعلهم أعضاء صالحين فى المجتمع الإنسانى الكبير » ،

وكان شيلمبوى — مثل العديد من الإرساليات المحلية والأمريكية الزنجية — يخشى الحكومة والكنائس الموجودة فى نياسالاند . ومع هذا فإن رسالته التبشيرية تدعمت عن طريق العمل الجاد ، وزادتها قوة الأساطير التى حكيت حولها . وانتقد شيلمبوى الزيادة فى حجم الضرائب فى عام ١٩١١ ، وأعرب عن استيائه من اتجاه الزراع الأوربيين إلى تشجيع الأفريقيين على استئجار الأراضى من أجل كسب الأموال لدفع الضرائب التى فرضت عليهم .

وفى عام ١٩١٤ خصصت خطوط المواصلات الرئيسية فى نياسالاند لخدمة الحملة ضد المستعمرات الألمانية . وكتب شيلمبوى يقول : « إننا نفهم من هذا أنها حرب من جانب الدول الحرة ضد نظام فاسد » . وفى عام ١٩١٤ ألقى شيلمبوى عدة محاضرات ، كما شن حملة عاتية على الاستعمار ، لكن لم يكن هدفه فى الحقيقة واضحا تاما . إلا أن الاضطرابات انتشرت فى كل مكان ، ولقى اثنان من الزراعيين الأوربيين حتفهما فيها ، فسارعت القوات البريطانية إلى مطاردة شيلمبوى ونصبت له كمينا وقتلته رميا بالرصاص . غير أن هذه الاضطرابات كانت لها ثلاث نتائج هامة ، هى : انتشار عقيدة منها أن شيلمبوى لم يمت ، لكنه تحول إلى هيئة طائر وهرب إلى أمريكا وسوف يعود إلى نياسالاند مرة أخرى ليحررها ، بالإضافة إلى هذا فإن الحكومة بدأت تشدد رقابتها على الإرساليات الصغيرة ، كما اضطرت الحكومة لتوجيه المزيد من العناية للمسائل الخاصة بالتعليم ، وملكية الأراضى وحقوق المستأجرين .

وفى عام ١٩١٧ وضعت الحكومة نظاماً خاصاً باستئجار المستوطنين الأوربيين للأراضى ، ذلك أنها كانت تعتقد أن الاستيطان الأوربى سوف يدفع ولو بصفة مؤقتة عجلة التقدم الأفريقى ويزيد من خطى التنمية

الاقتصادية فى البلاد . ورغم هذا فإن المستأجرين لم يحظوا بأية حماية . ويرجع ذلك إلى الخطأ فى التقرير الذى وضعته إحدى لجان الأراضى فى ١٩٢٠ ، وذكرت فيه أنه لايوجد نقص فى الأراضى الأفريقية ؛ وحين وضعت ضمانات لمستأجرى الأراضى فى عام ١٩٢٨ زادت الضرائب على الأراضى زيادة كبيرة أخذت بالمستأجرين . وفى الخمسينيات بذلت بعض المحاولات لإعادة توطين المستأجرين فى أراضى التاج ومنحهم عقود ملكية خاصة بهم . إلا أن السكان الذين كان عددهم يتزايد باستمرار ظلوا يعتمدون على حقوق الإقامة غير الآمنة فى مزارع الأوربيين . وهكذا ظلت هذه المسألة التى كانت السبب وراء تمرد شيلمبوى مثاراً للاضطرابات التى نشبت بين الحين والآخر فى عام ١٩٣٣ ، ١٩٤٣ ، ١٩٤٥ ، ١٩٥٣ . ومع هذا فقد بدأ المستوطنون الأوربيون يبيعون أراضيهم للأفريقيين ، وترتب على هذا أن أصبح معظم نياسالاند موطنا للأفريقيين بلا قيود أو تفرقة عنصرية .

وظلت الإرساليات هى المسئول عن التعليم بصفة أساسية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، وفى العشرينيات من هذا القرن بدأت الحكومة فى تقديم الإعانات المالية لهذه الإرساليات للقيام بها ، بيد أن حجمها كان ضئيلا أول الأمر . وفى أواخر الثلاثينيات كان حجم الإعانات الحكومية يقدر بنحو ربع حجم الإنفاق على التعليم ، وكانت بقية النفقات تدبر عن طريق الهبات التى كانت تقدم للإرساليات . ولما كانت هذه محدودة وضئيلة الحجم ، فقد ظلت نسبة المتعلمين منخفضة . وقد قدرت فى عام ١٩٣٧ بـ ٣٧٪ من سكان نياسالاند . ولم تستطع برامج التعليم الريفية — التى تم تنفيذها على نطاق واسع وبتكاليف منخفضة — أن تزود الأفريقيين بالخبرة الفنية أو الدراية السياسية المطلوبة . ولم تكن مستويات التعليم الأكاديمية عالية بالقدر الذى توقعه الطلبة .

وفى عام ١٩٢٤ نظم الأفريقيون فى الأماكن الآهلة بالسكان فى الجنوب ، صفوفهم ، وأصبحت جمعية بلانتير الوطنية أهم هيئة تتحدث بلسان

الأفريقيين فى السجن ، وتعرب عن استيائهم . وكان رئيس هذه الجمعية هوليفى ز . مومبا الذى كان عضوا أيضاً بجمعية شمال نياسالاند . وفى عام ١٩٣٠ أصبح مومبا رئيسا لإحدى اللجان الممثلة لجمعية شمال نياسالاند . وكانت هذه اللجنة تعتبر فى نظر أهل الحزب ، كما فى نظر الحكومة ، المتحدثة باسم نياسالاند كلها . وكان هدفها هو حماية نياسا من القيود التى كانت تفرض فى البلاد التى يكثر فيها المستوطنون الأوربيون ، والمطالبة بمزيد من التسهيلات التعليمية ، وظلت اللجنة موالية لبريطانيا العظمى فى أثناء الحرب العالمية الثانية . لكن بعد عام ١٩٤٤ أصبحت اللجنة نواة للحركة الوطنية التى أدت لقيام (المؤتمر القومى الأفريقى لنياسالاند) . وكانت الجمعيات واللجنة والمؤتمر القومى فى الحقيقة لاتعادى بريطانيا بقدر كراهيتها للسياسة الأبوية .

وكانت روديسيا الجنوبية قد اكتسبت طابعها العنصرى حين نقلت شركة جنوب أفريقيا البريطانية حقوق سيادتها إلى التاج البريطانى ، وكانت المستعمرة حينئذ تتمتع بالحكم الذاتى (١) . واعترفت وزارة الخارجية البريطانية بحقوق السيادة التى كان المستوطنون البيض يمارسونها من خلال الجمعية التشريعية المنتخبة طيلة ربع قرن . وقد خصصت معازل للأفريقيين منذ عام ١٩٠٢ ، إلا أن آلافا منهم قد شجعوا على العمل فى مزارع الأوربيين . وكانت مساحة المعازل تعادل نحو ربع مساحة المستعمرة ، وقد حدد المرسوم الوزارى الذى صدر عام ١٩٢٠ حدود هذه المعازل بصفة دائمة . لكن كثيرا من المستوطنين احتجوا حين علموا أنه لم يحظر على الأفريقيين شراء أراض خارج هذه المعازل . وبعد عامين قرر

(١) لما ضعف مركز شركة جنوب أفريقيا البريطانية التى أسسها سيسل رودس — إلى جانب قوة المستوطنين فى روديسيا الجنوبية — اتجهت الحكومة البريطانية إلى إتاحة الفرصة لها لتحكم نفسها بنفسها ، مع تبعيتها للتاج البريطانى ، أى تصبح مستعمرة تاج ، وقد منحت الحكم الذاتى على هذا الأساس سنة ١٩٢٣ .

المستوطنون البيض اختيار الحكم الذاتى تحت إشراف وزارة المستعمرات البريطانية بدلا من الاتحاد مع جنوب أفريقيا العنصرية . وكان كثير منهم يفضلون اتباع سياسة تنمية منفصلة . وفى عام ١٩٢٥ رأس السير موريس كارتر لجنة قامت ببحث تقسيم الأراضى الخالية بين العناصر المختلفة فى المستعمرة ، وبمرور الوقت بدأ المستوطنون يفضلون سياسة التفرقة العنصرية الصارمة ، وطالب بعضهم بفرض الحظر على ملكية الأفريقيين للأرض على أساس أن الزراع غير الأوربيين سوف يعملون على خفض قيمة المزارع المجاورة ، وأن الأفريقيين لن يستطيعوا تطوير أنفسهم . ونما نوع من الخوف الاجتماعى من عواقب الاختلاط ، سيطر ذلك على معظم المناقشات السياسية والاقتصادية . وقد جذب د . جودفرى هجنز — وهو طبيب جراح حصل على عضوية المجلس التشريعى — انتباه الرأى العام ، بعد أن أجرى مقارنة بين وضع المستوطنين البيض ووضع البيض الأمريكيين فى جنوب أمريكا . (*)

وأصبحت للتفرقة العنصرية قوة القانون ؛ ودخلت إلى حيز التنفيذ بموجب قانون توزيع الأراضى لعام ١٩٣٠ ؛ وهو القانون الذى أخذ بكثير من توصيات لجنة كارتر (**) ، وبمقتضى هذا القانون سمح للأوربيين — الذين كان عددهم حينئذ لا يزيد على ٥٠٫٠٠٠ — بالاستيلاء على مساحة إضافية تقدر بـ ١٩٪ من أراضى المستعمرة ، بالإضافة إلى ملكياتهم السابقة التى تعادل

(*) كان هجنز رئيسا لوزراء روديسيا الجنوبية ، وأصبح رئيسا لاتحاد وسط أفريقيا فى الفترة من ١٩٥٣ إلى ١٩٥٦ (اتحاد الروديستين ونياسالاند) ، وكان من أكبر المؤيدين لفكرة التفرقة العنصرية (المترجم) .

(**) ينظر الأفريقى إلى الأرض نظرة خاصة تختلف عن نظرة الأوربى ، فهى مرتبطة بعقيدة الأفريقى وتقاليده ونظامه القبلى والاجتماعى وعضويته فى مجتمعه ، فهى ليست مصدر ثروة فحسب . وقد أشارت اللجنة الخاصة للأمم المتحدة فى تقريرها فى عام ١٩٦٦ إلى مشكلة الأرض وارتباطها بقضية روديسيا (المترجم) .

٣٢٪ من مساحة البلاد فى حين سمح للأفريقيين بالحصول على مساحة إضافية تعادل ٨٪ من أراضى المستعمرة . وبجانب ملكياتهم السابقة التى تعادل ٣٢٪ من مساحة المستعمرة . أما المساحة الباقية وقدرها ١٨٪ فقد خصصت للتاج البريطانى ، وهى مساحة تضم أراضى مصابة بذبابة تسى تسى ، أو جافة ، بالإضافة إلى الحدائق العامة والمساحات الخالية التى خصصت . وهكذا حدد هذا القانون الجغرافيا الاجتماعية لروديسيا الجنوبية . وتدور حوادث التاريخ التالية فى روديسيا حول مشكلة التفرقة .

وكانت المشكلة متعمدة ؛ ذلك أن القانون — بعد أن حدد الأراضى الوطنية ومنع فى الوقت ذاته استئجار الأفريقيين للأراضى خارجها — كان يأمل أن يضطر هؤلاء الأفريقيين إلى الخروج للعمل مقابل الأجر ، وكان الهدف من ذلك القضاء على النقص فى العمالة الذى كانت الحكومة تعتقد أنه السبب فى تعويق تنمية المزارع الأروبية والاقتصاد بوجه عام . وليس من قبيل المصادفة أن الأراضى الأوروبية كانت تضم أحسن المزارع ، وجميع المناجم ، ووسائل النقل . وكانت المشكلة واضحة ، وهى أنه إذا بلور الأفريقيون إنتاجهم عن طريق استخدام الأساليب الأوربية ، فإن تقدمهم لن يكون موازيا لتقدم الأوربيين ، وإنما سيصبح منافسا لهم . . ومن هنا فستوفر لهم موارد مشابهة للأوربيين . وأما إذا انفصلوا عن الأوربيين وتركوا ليعيشوا حياة مستقلة فإنهم سيجدون أن معازلهم غير كافية لمتطلبات حياتهم ، وبدون الموارد لن يتمكن الأفريقى من التقدم . لكن إذا توافرت له الموارد المناسبة فإنه لن يقبل العمل فى مزارع البيض ؛ وحاولت الحكومة فيما بعد تنفيذ عدد من الإصلاحات الزراعية ، غير أن الأفريقيين أصروا على رفض إجراء أى تعديل على أراضيهم التى كانت — قانونا — مخصصة لاستخدامهم . وكان أجر العامل الصناعى ووضعه أفضل بكثير من أجر ووضع العامل الزراعى . غير أن قانون المصالحة الصناعية الذى صدر عام ١٩٣٤ قد خص العمال التابعين لاتحاد العمال البيض بالأجور العالية

والمناصب الرياسية . وحرم الأفريقيون من منافسة الأوربيين . وكانت للتفرقة العنصرية فى المجال الصناعى نتائج اجتماعية خطيرة ، فقد أدت إلى إهمال أكبر طاقة عاملة فى روديسيا الجنوبية ، وقد تجاهات الحكومة نصيحة مستشاريها الذين أشاروا إلى أن الفرد الأفريقى إذا ما أدمج فى اقتصاد المستعمرة — سوف يتحول بمرور الزمن إلى منتج ومستهلك جديد تعادل قيمته قيمة أى مستوطن أوربى . ولما كان عدد الأفريقيين دائما يزيد بمعدل أكبر بكثيرة من معدل الزيادة فى عدد المستوطنين الأوربيين ، فإننا يمكن أن نقول : إن سياسة البلاد لم توضع على أساس تقويم الأهمية الاقتصادية لهذه الزيادة على المدى الطويل ، وإنما على أساس الخوف الاجتماعى من نتائج هذه الزيادة .

وقد أبدت كل الأحزاب السياسية سياسة التفرقة فى مسائل العمالة والأراضى فى فترة ما بين الحربين ، وكانت أسماء وعضوية الجماعات الحزبية تتغير فى كثير من الأحيان . لكن الأحزاب التى كانت تفوز فى الانتخابات ظلت كما هى ، وكان البيض يمثلون ٩٩٫٨٪ من عدد الناخبين ، بفضل الشروط الانتخابية التى وضعتها حكومة المستعمرة الخاصة بقيمة الأجر والملكية الشخصية الواجب توافرها فى الناخب . ونتيجة لذلك فإن مجال المنافسة السياسية كان ضيقا . وكانت الأحزاب تتأثر بالصداقات والشخصيات أكثر من تأثرها بالبرامج أو الإنجازات . وكانت جمعية اتحاد روديسيا التى كانت تؤيد الانضمام إلى اتحاد جنوب أفريقيا ، واتحاد الحكومة المسئولة ، هما أول حزبين قاما فى روديسيا الجنوبية من أجل الإعداد للاستفتاء على دستور عام ١٩٢٢ . وقد حكم اتحاد الحكومة المسئولة الذى تزعمه شارلز كوغلان البلاد مدة عشر سنوات . أما جناح المعارضة الضعيفة فقد شمل الحزب التقدمى المستقل ، وحزب الإصلاح ، وقد تجمع الحزبان الأخيران وراء د. هجنز الذى استطاع بشخصيته القوية أن يفوز فى انتخابات عام ١٩٣٣ .

وأدمج هجنز الحزبين فى حزب واحد هو (الحزب المتحد) — الذى أتاح لأعضاء الحزبين فرصة تولى المناصب الوزارية وعدد من المناصب

الأخرى الأقل أهمية — ولم تلق وزارة هجنز معارضة قوية إلا من حزب صغير ، وهو حزب العمل الروديسى الذى كان يطالب بالمحافظة على امتيازات البيض ، لكن اختفى هذا الحزب الأخير فى غمرة موجة الازدهار التى عمت البلاد بعد الحرب العالمية الثانية ، وانقسم قادته إلى جماعات عديدة بسبب الخلافات التى نشبت حول النظرية الاشتراكية ، وعضوية الأفريقيين والشخصيات الحزبية . وفى عام ١٩٤٦ ظهر (الحزب الليبرالى) ليحل محل حزب العمل ، وكان هذا الحزب قويا . واستطاع أن يمثل بعد ثلاث عشرة سنة أول قوة معارضة خطيرة لهجنز . وتقدم الحزب الجديد ببرنامج اقتصادى غامض ، وكان يرى أن الموارد الاقتصادية للبلاد يمكن استغلالها على أحسن وجه لخدمة المشروعات الخاصة . وطالب باتباع سياسة تفرقة عنصرية صريحة يتعلم فى ظلها الأفريقيون المثابرة والنظام والعمل . وقد أخفق هذا الحزب — كحزب معارض — بسبب علاقة أفراده بالمهاجرين الافريكانز القادمين من جنوب أفريقيا . وقد كان أحد قادتهم مؤيداً للألمان فى الحرب العالمية الثانية ، وظلت السلطة فى يد الحزب المتحد الذى يتزعمه هجنز باعتباره الحزب القوى الوحيد فى البلاد .

ومن هنا فليس من الغريب أنه يكون الحكم الحقيقى مباشرا وبسيطا ، رغم مظهره الديمقراطى ومؤسساته البرلمانية الدستورية . فالأوربيون كانوا يمثلون أقل من ١٠٪ من مجموع السكان — لكنهم كانوا يستأثرون بكل الوظائف المهنية والتى تحتاج إلى مهارة . ولم توجد فى روديسيا البيضاء الطبقة الدنيا فى المجتمع الصناعى ، والتى تتألف من العمال غير المهرة أو شبه المهرة . وكانت اللجان والمكاتب الحكومية تتألف من أفراد تبهرهم المناصب الإدارية ، الصناعية ، وتملك المزارع الكبيرة ، وشغل المناصب الفنية العالية . وكانت الارتباطات الاجتماعية والعلاقات العائلية وثيقة بين أفراد هذا القطاع الصغير من المستوطنين البيض ، لذا سهل تنسيق التعاون فيما بينهم ، وتنسيق رغباتهم . ورغم أن الحكومة كانت تمثل كل المستوطنين البيض ، فإن معظم الأوربيين

كان ينتمى إلى طبقة مختارة متميزة . ونمت الأحزاب السياسية والسياسات الحكومية والاتجاهات الاجتماعية الأوربية ، والمسائل الانتخابية داخل إطار محدد .

وكانت الجمعية الوطنية الروديسية تمثل الأفريقيين فى روديسيا الجنوبية . وكانت هذه الجمعية صغيرة تشبه الجمعية الخاصة بالأفريقيين التى نشأت فى نياسالاند فى وقت مبكر فى عام ١٩١٥ — غير أن أعضاءها كانوا من بين العناصر الوطنية المتقدمة ، وقد انحصر نشاطهم داخل نطاق الدفاع عن حقوق الأفريقيين المعترف بها . وقد قام كليمنتس كادلى . وهو مهاجر من نياسالاند — منذ عام ١٩١٩ ببعض النشاط داخل اتحاد عمال التجارة والصناعة فى روديسيا الجنوبية ، وبعد أربعة أعوام تأسست جمعية الناخبين البانتو بروديسيا ، وكان عدد أعضائها يقل عن الخمسين ، ذلك أن عدداً ضئيلا من الأفريقيين هم الذين كانت تتوافر فيهم الصفات الانتخابية الخاصة بالأجر والملكية . وقد أدت البطالة — التى نجمت عن ظروف الكساد الاقتصادى وقانون الحاجز اللونى — إلى إضعاف جمعية الناخبين كذا الجمعية الوطنية واندمجت الجمعيات فى عام ١٩٣٨ فى (مؤتمر بانتو رودسيا الجنوبية) . وقد كان لمؤتمر المسيحيين الوطنيين نشاط فعال فى الثلاثينيات ، وكان يطالب بزيادة فرص التعليم وإلغاء قوانين المرور — إلا أنه لم يحاول مثل مؤتمر البانتو تحدى سياسات التفرقة العنصرية .

وكان مؤتمر البانتو هو الوحيد الذى مارس نشاطه فى فترة الحرب العالمية الثانية ، وبعد انتهاء هذه الحرب تغير اسمه إلى (المؤتمر الوطنى الأفريقى لروديسيا الجنوبية) . وانضم إلى هذا المؤتمر عدد كبير من جمعيات التأمين التعاونية ، وأخذ يطالب بحق العمال فى تنظيم الاتحادات العمالية ، وكانت جمعية موظفى سكك حديد روديسيا الأفريقية واحدة من هذه الجمعيات . وقد نجحت هذه الجمعية فى حمل السلطات على الاعتراف بها بعد أن قامت بإضراب منظم فى أواخر عام ١٩٤٥ . وبعد سبع سنوات انتخب

أعضاء الجمعية جوشوا نكومو الذى كان موظفا بالسكك الحديدية لتمثيلهم ، وكان جوشوا هو الزعيم الأفريقى العمالى الوحيد الذى حظى باعتراف السلطات إلا أن التقدم الذى أحرزه كان مؤقتا ، لأن الحكومة لم تكن ملزمة بمقتضى (قانون الحاجز اللونى) بالتفاوض مرة أخرى مع العمال .

وفى الوقت ذاته وافقت حكومة هجنز على سياسة جديدة يسمح بمقتضاها للأفريقيين بالإقامة فى مدن صغيرة مستقلة ، على أن ينفصل ساكنوها الأفريقيون بصفة دائمة عن معازلهم . وساعد التحضر على حل الكثير من مشكلات العمل الخاصة بالأوربيين فى روديسيا الجنوبية . إلا أنه خلق مشكلات جديدة للأفريقيين إذ كانت أجورهم تساوى سدس أجور الأوربيين الذين يشغلون وظائف مماثلة . وكان هذا الأجر لا يكفى لسد رمقهم . ولم يكن لسكان المناطق الحضرية الجديدة حق التمتع بالحقوق السياسية والاقتصادية والقبلية التى كان الدستور يضمنها لكل الأفريقيين الذين يقيمون فى المعازل . وفى عام ١٩٤٨ تجمع الأفريقيون فى مدينة بولاوايو وراء بنيامين بورمبو بائع الكتب السابق الذى كان وكيلا لعدد من جمعيات التأمين التعاونية . واستطاع (بورمبو) تنظيم إضراب عمالى شامل — كانت من نتيجته أن قامت الحكومة بتحديد حد أدنى للأجور . وكانت هذه أول مرة يتم فيها مثل هذا الإجراء ، إلا أن هذا الحد الأدنى كان منخفضاً للغاية ، ولذا ظلت أصوات الأفريقيين تعلو بالشكوى ، وبعد عامين أصدر المجلس التشريعى قانون النشاط التخريبى الذى خول وزير العدل سلطة حظر نشاط أى تنظيم . ونتيجة لذلك بدأ اهتمام الأفريقيين يتحول عن المشكلات المحلية إلى المشكلات العنصرية الأوسع نطاقا ، وبدأت حركة المؤتمر تدخل فى علاقات جديدة مع الأحزاب الوطنية فى روديسيا الشمالية ونياسالاند .

وحتى منتصف العشرينيات لم تكن محمية روديسيا الشمالية تجذب إلا نفراً قليلا من الأوربيين ، ذلك بسبب جذب معظم أراضيها وقلة سكانها ، وكان من المعروف أن معدن النحاس يوجد بها ، إلا أن استغلاله كان أشق من استغلال

خامات كاتنجا . وفى عام ١٩٢٣ ، استحدثت أساليب تكنولوجية جديدة لاستخراج النحاس ، وبعد عامين بدأ الإنتاج بكميات تجارية ، وكان معظم رأس المال بريطانيا ،وكان جزء منه أمريكيا ، وأوكلت معظم عمليات التعدين إلى الاتحاد الروديسى الذى كان فرعا لشركة جنوب أفريقيا البريطانية التى كانت لها أحقية مشروعة منذ عهد بعيد فى الاستحواذ على أراضى حزام النحاس ، وأتت العمالة —اللازمة لاستغلال النحاس—أول الأمر بين نياسالاند التى تبعد نحو ٤٠٠ ميل ، وكان العمال يأتون إليها فى الغالب سيرا على الأقدام واستورد العمال فيما بعد من المناطق المجاورة . وكان خط حديد الكاب القاهرة الذى تبناه رودس(*) قد وصل إلى كاتنجا فى عام ١٩٠٩ ، وأصبح يمر بالقرب من حزام النحاس الروديسى . كما كان خط حديد أنجولا الجديدة يعتبر منفذا ثانيا لتصدير خامات النحاس الروديسية . وفى الثلاثينيات لم يتأثر حزام النحاس بالكساد الاقتصادى بل حقق ازدهارا كبيرا .

وزاد عدد الأوربيين باطراد فى رودسيا الشمالية ، فوصل إلى ٣٫٦٠٠ فى عام ١٩٢٤ ، وارتفع إلى ١٤٫٠٠٠ فى عام ١٩٣١ ، ثم ارتفع إلى ٦٠٫٠٠٠ فى عام ١٩٥٣ ، وكان عدد الأفريقيين يزيد على عدد الأوربيين أول الأمر بنحو ثلاثمائة مرة إلا أنهم كانوا يزيدون عنهم فى العام الماضى بنحو أربعين ضعفاً . غير أن الأوربيين كانوا أكثر ثقة بتفوقهم المطلق على الأفريقيين .

وكانت المذكرة الخاصة بالسياسة الوطنية التى أصدرها اللورد باسفيلد فى عام ١٩٣٠ مفاجأة غريبة(**) ذلك أن وضع روديسيا الشمالية أصبح يختلف عن جارتها بعد أن تحولت إلى منطقة ليس للاختلاف فى الدين أو العنصر أو

(*) كان رودس ينادى ببسط سلطان انجلترا على المناطق من الكيب (الرأس) إلى القاهرة وربط هذه المناطق بعضها ببعض بخطوط حديدية وتلغرافية، وربطها بعجلة الامبراطورية البريطانية . (المترجم) .

(**) أشرنا من قبل إلى تصريح كل من (ديفونشير) وباسفيلد الخاص بموجب مراعاة مصالح الغالبية العظمى من السكان أصحاب البلد الأصليين قبل مصالح الأقليات المهاجرة (المترجم).

اللون وزن فيها وأصبحت للأفريقيين حرية العمل مقابل الأجر أو العمل لأنفسهم كيفما شاءوا ، كما أعطيت المشروعات المتعلقة بالتطور الأولوية فيها (أى فى روديسيا الشمالية) لما يتصل بأهلها الأفريقيين . وقدم المجلس التشريعى الذى يسيطر عليه المستوطنون احتجاجا رسميا فى ديسمبر عام ١٩٣٠ ، متهما التاج البريطانى بمحاباة العناصر البربرية . غير أن الاحتجاج رفض على الفور ، وبدأ المستوطنون البيض فى شمال روديسيا يتحينون الفرص لتأييد إخوانهم فى الجنوب الذين كانوا يفوقونهم عددا . وكانت الحكومة البريطانية تتمسك بسياسة لورد باسفيلد لدرجة أنها طبقت نظام الحكم غير المباشر على شاكلة نظام نيجيريا الشمالية فى منطقة قبيلة الباروتسى الكبيرة فى عام ١٩٣٧ ومع أن التاج البريطانى كان يلتزم بالخطوط العريضة لمذكرة باسفيلد فإنه فى الحقيقة كان يؤيد القطاع الصناعى تأييداً يفوق تأييده للعناصر التقليدية .

استمرت إمدادات العمالة المنتظمة تأتى إلى منطقة حزام النحاس من نياسالاند أو من الأفريقيين فى روديسيا الشمالية . وكان كثير من هؤلاء الأفريقيين والمهاجرين لمدن التعدين ينوون البقاء بصفة دائمة فيها ، حيث كانت شركات اتحاد التعدين تزود العمال بالسكن ووسائل الراحة . وبدأت جمعيات الرفاهية الوطنية — التى كانت تعنى فى أوائل الثلاثينيات بحماية الأفريقيين وتقديم الإعانات لهم — تتولى بالتدريج وظائف إدارية محلية نيابة عن حكومة المحمية أو الزعماء القبليين . وفى عام ١٩٤٦ اتحدت جمعيات الرفاهية هذه وشكلت مؤتمر روديسيا الشمالية (الذى أصبح يعرف فيما بعد باسم المؤتمر الوطنى الأفريقى لروديسيا الشمالية) . وفى عام ١٩٥١ ظهر تنظيم جماهيرى برياسة هارى نوكمبولا ، فى الوقت الذى قدمت فيه الحكومة البريطانية مقترحات لدفع عملية التطور السياسى فى المحمية .

وقد اقترح المنشور الأبيض — الذى أصدرته الحكومة البريطانية فى شهر يوليو عام ١٩٥١ — تشكيل اتحاد وسط أفريقيا ، على أن تنضم إليه كل من

روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية ونياسالاند . ولم تكن هذه الفكرة جديدة ؛ ذلك أنها كانت قد اقترحت من قبل عدة مرات منذ الحرب العالمية الأولى . إلا أن إعلان التأييد الرسمى لمشروع كهذا قد غير من موقف القوى السياسية والاجتماعية فى الأقاليم الثلاثة .

وكانت كلا الروديستين تحكم كمنطقة واحدة فى أثناء السنوات الأولى لحكم شركة جنوب أفريقيا البريطانية الذى امتد من عام ١٨٩٠ إلى ١٨٩٦ — وكان اقتصاد نياسالاند تابعا لاقتصاد الروديستين بسبب تولى شركة البحيرات الأفريقية الحكم فيها . ولم يكن الاتحاد بين الأقاليم الثلاثة فى هذه السنوات حلما ، بل حقيقة واقعة . وبمرور الوقت أصبحت لكل إقليم ظروفه المميزة له ؛ فنياسالاند تحولت إلى محمية تحت الوصاية بعد عام ١٨٩١ ، وأصبحت روديسيا الجنوبية مستعمرة تتمتع بالحكم الذاتى وتخضع لحكم الشركة فى عام ١٨٩٨ ، وفى عام ١٩٢٣ أصبحت لروديسيا الجنوبية سياستها العنصرية الخاصة وانتقلت السيادة إلى التاج البريطانى ، هذا بينما كانت روديسيا الشمالية محمية وضعت تحت وصاية التاج البريطانى فى عام ١٩٢٣ / ١٩٢٤ . وتقدم د. ليندرستار جيمسون بمقترحات الوحدة إلى الشركة فى عام ١٩١٥ غير أن المستوطنين كانوا يرغبون حينئذ فى التخلص من حكم الشركة ، فعارضوا هذا المشروع حينئذ . وفى عام ١٩٢٩ درست لجنة برياسة هيلتون يونج إمكان ضم روديسيا الشمالية ونياسالاند فى اتحاد مع شرق أفريقيا ، إلا أنه ظهر أن وسائل المواصلات كانت سيئة للغاية ، مما يجعل من الصعب تنفيذ هذا المشروع ورأت اللجنة أن ضم روديسيا الجنوبية فى اتحاد مع الدولتين الأخريين اقتراح مصيره الفشل ، بسبب سياستها العنصرية .

وفى عام ١٩٣٦ طالب المستوطنون فى روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية بتحقيق حكم ذاتى مشترك للبيض : وبعد عامين ترأس الفيكونت بليد سلوى لجنة خاصة قامت ببحث مدى إمكان تحقيق هذا المطلب ، وبعد دراسة وافية ، استمعت خلالها اللجنة إلى عدد كبير من الأفريقيين — فى

روديسيا الشمالية — أيقنت أنهم يخشون امتداد السياسة العنصرية إليهم . ولذا . أوصت فى تقريرها بالتعاون بين الحكومتين فى المسائل العملية . ومع هذا سلمت اللجنة بعدد من الاقتراحات . منها أن التعاون الاقتصادى سوف يؤدى بالتدريج إلى اتحاد سياسى ، وأن سياسة البيض فى روديسيا سوف تصبح أكثر ليبرالية بعد أن يحقق الأفريقيون مزيدا من التقدم ، وأن الاتحاد سوف يؤدى إلى جذب رأس المال الأبيض إلى المناطق غير البيضاء ، حتى هذه التى تفتقر إلى أية موارد ، وأيدت لجنة بليدسلوى مشروع الاتحاد من الناحية النظرية ، لا من الناحية العملية على أساس أن هذه الخطوة سوف تؤدى إلى الحد من الخلافات بين الأقاليم المختلفة ، وأن فلسفة جديدة يقبلها الأفريقيون والأوربيون على السواء سوف تحل محل الوصاية والتفرقة وهما فكرتان ثبت تناقضهما من الناحية العملية .

وأرجئ تنفيذ مقترحات بليدسلوى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، إلا أنه سرعان ما تم تنسيق برامج البنوك والبحوث فى هذه الأقاليم . وفى نهاية الحرب انتقل الإشراف على السكك الحديدية فى الأقاليم الثلاثة وبتشوانالاند من شركة جنوب أفريقيا البريطانية إلى إدارة حكومية استعمارية موحدة . وظهر مشروع الاتحاد مرة أخرى فى السنوات التى تلت الحرب ، خاصة فى عام ١٩٤٧ ، حين طالب البيض فى روديسيا الشمالية بالحكم الذاتى ، ووجد روى ولينسكى — الذى كان رئيسا للمجلس التشريعى للمحمية والمتحدث باسم البيض — أن حكومة العمال البريطانية تعارض حكم البيض ومشروع الاتحاد الكامل بين الأقاليم الثلاثة ، واعتقد ولينسكى أن فى الإمكان تحقيق مشروع اتحاد محدود بين البيض فى هذه الأقاليم ، على أن يظل الأفريقيون تحت الحماية البريطانية . وفى عام ١٩٤٩ أقنع هجنز بالانضمام إليه وإجراء محادثات على هذا الأساس مع وزارة المستعمرات البريطانية ، إلا أن الحكومة البريطانية أوضحت أنها لن تسمح بتحقيق الاتحاد دون موافقة الأفريقيين .

وكان المنشور الأبيض لعام ١٩٥١ بمثابة توفيق بارع بين مسئوليات

الوصاية البريطانية ورغبات المستوطنين البيض ، وبدلا من أن تتنازل بريطانيا أو روديسيا الجنوبية إحداهما للأخرى — فإنهما سوف تسلمان السلطة لحكومة فيدرالية جديدة تكون لها سلطات واسعة على الشئون الاقتصادية . (*)

وكانت حكومة المحافظين التى تولت الحكم فى بريطانيا بعد أكتوبر عام ١٩٥١ (**) تنظر بعين التفاؤل إلى القوة الاقتصادية لهذا الاتحاد (***) ؛ فروديسيا الشمالية غنية بمواردها ، فى حين تتوافر العمالة فى نياسالاند ، ورأس المال والخبرة الفنية فى روديسيا الجنوبية . وعلى هذا فإن الاتحاد سيؤدى إلى زيادة رفاهية وأمن هذه الأقاليم الثلاثة . ومن المؤكد أن المتطرفين البيض والوطنيين الأفريقيين الذين يخشون من تسلط فريق منهم على الآخر سوف تضعف معارضتهم أمام احتمالات التقدم و التنمية التى ستنجم عن هذا الاتحاد ، ومع هذا فإن طبيعة وسياسة الحكومة الفيدرالية سوف تعتمد من الناحية العملية على مدى ما ستتمتع به من قوة وعلى طريقة انتخابها . وقد أثارت مشكلات كثيرة حول هاتين المسألتين ويرجع ذلك إلى أن المفهوم المثالى لهذه السلطة يجب إقراره وتعديله عن طريق التفاوض لكى يتسنى وضع دستور عملى : وكانت وزارة المستعمرات ترى باعتبارها السلطة الحامية أن الازدهار الاقتصادى داخل الاتحاد يحقق مصلحة الأفريقيين على المدى الطويل أكثر من الاستقلال السياسى فى ظل الفقر والشح : كما أن مشروع الاتحاد هذا بدأ بمثابة وسيلة للحد من سياسة روديسيا الجنوبية العنصرية المتطرفة دون الاعتداء على حقوق الحكم الذاتى ، وكان الاتحاد يحقق نظاما للمشاركة بين العناصر بدلا من الوصاية الأبوية أو التفرقة المشروعة .

(*) أيد المنشور فكرة الاتحاد رغم معارضة الأفريقيين ، وقرر أن المستوطنين سيعملون بمفردهم لكنهم سيضعون أمام أبصارهم المصالح التى تمس الأفريقيين (المترجم) .

(**) كانت هذه الحكومة بزعامة تشرشل (المترجم) .

(***) أطلق على هذا الاتحاد اسم (اتحاد وسط أفريقيا) .

وظهرت المشكلات العملية حول عدد من النقاط المحددة فى الدستور الفيدرالى الذى تم وضعه موضع التنفيذ فى عام ١٩٥٣ ، ذلك أن الشئون الأفريقية فى روديسيا الشمالية ونياسالاند ظلت تحت السيطرة البريطانية ، فى حين انتقلت هذه الشئون فى روديسيا الجنوبية إلى الحكومة المركزية الجديدة : وقد اقتنع الأفريقيون بذلك ورحب الوطنيون فى روديسيا الجنوبية . لكن ساءهم أن الدستور قد نص على إمكان إجراء تعديل أو منح البلاد استقلالها فى ظرف عشر سنوات . وعلى هذا كان من الممكن أن تلغى الحكومة الفيدرالية — بعد أن تحصل على استقلالها — الأنظمة الجديدة وتعيد السياسة الانفصالية العنصرية وتطبقها على كل الأفريقيين فى الأقاليم الثلاثة . وبدا خطر وقوع هذا الاحتمال محققا ، إذ يتعلق بنظام الانتخابات الفيدرالى الذى كان يعطى للأوربيين السيطرة على الحكومة المركزية ، ذلك أنهم كانوا يمثلون غالبية الناخبين بسبب الشروط القاسية الواجب توافرها فى الناخب . وكان دستور عام ١٩٥٣ يقضى بعدم تعديل نظام دون موافقة بريطانيا والبرلمان الفيدرالى الذى يسيطر عليه البيض :

ومن الناحية النظرية كانت شروط الانتخابات تبدو ضرورية لتشكيل حكومة رشيدة يرأسها الأوربيون إلى أن يحصل الأفريقيون على التعليم والثروة والدخل الكافى ليصبحوا على قدر من الحضارة يتيح لهم فرصة المشاركة فى الحكم . وأتاح القانون الجديد لكل الأفراد الذين تتوافر فيهم هذه الصفات — بغض النظر عن جنسهم — فرصة الإدلاء بأصواتهم على أساس القائمة الموحدة . وكان هذا النظام يعتبر فرصة طيبة لتنمية التعاون السياسى بين العناصر ، إلا أن التطبيق العملى أثبت عكس هذه النظرية ، وقد توقع الأفريقيون ذلك : إلا أن أفريقيى نياسالاند كانوا قد خبروا ظروف العمل فى روديسيا الجنوبية ، وكانوا يشكون من أن تسعى أية حكومة يسيطر عليها البيض لتحسين التعليم أو تخفيف حدة الحواجز اللونية إلى الحد الذى يمكن للأفريقيين من أن يصبحوا أغلبية انتخابية . وكانوا يعرفون أنهم فى ظل

المشاركة سوف يصبح لهم دور ثانوى فى كل الأقاليم . وعلى هذا فإن الوطنيين لم يتخذوا فى ظل هذا الاتحاد أية ضمانات ، وكانوا يشكون فى أن تستطيع بريطانيا الاحتفاظ بوصايتها ، ولذا فقد بدأوا يطالبون بالاستقلال الكامل والمنفصل لكل إقليم . وهكذا لم ينجح الاتحاد فى حيز القومية الأفريقية . لكنه بالعكس أصبح من أعدى أعداء هذه القومية ، ومن أقوى العوامل لإثارتها .

وكانت المقاعد فى الجمعية الفيدرالية ذات المجلس الواحد تحدد على أساس عدد أصوات الناخبين ، لا على أساس عدد السكان ، وكان الناخبون الذين يتحدثون الإنجليزية ، والذين كانت تتوافر فيهم إحدى الصفات الانتخابية الخمس الخاصة بالدخل أو الثروة أو التعليم هم الذين ينتخبون أعضاء الجمعية البالغ عددهم ستة وعشرين . على هذا كان نحو ٩٥٪ من الناخبين من الأوربيين فى كل إقليم ، وكان السكان البيض فى روديسيا الجنوبية يستأثرون بـ ١٤ مقعدا ، وكان نصيب السكان البيض فى روديسيا الشمالية ثمانية مقاعد ، وفى نياسالاند أربعة مقاعد . وبالإضافة إلى ذلك كان لكل إقليم حق انتخاب عضوين أفريقيين . وكان هؤلاء يتم انتخابهم بطرق متعددة ؛ ففى روديسيا الجنوبية كان يسمح لهيئة انتخابية خاصة تتألف من ٩٢٪ من غير البيض بانتخابها ، وفى روديسيا الشمالية ونياسالاند كانت المجالس التمثيلية المعينة التى تتألف من غير البيض هى التى تقوم باختيارها عن طريق الانتخاب غير المباشر وفى عام ١٩٥٧ استحدثت تعديلات دستورية كانت من نتائجها زيادة مقاعد الجمعية الفيدرالية إلى ٤٤ مقعدا تنتخب روديسيا الجنوبية منها ٢٤ مقعدا ، وروديسيا الشمالية ١٤ مقعدا ، ونياسالاند ستة مقاعد ، والأوربيون فى كل إقليم هم الذين يقومون بانتخاب الأعضاء لشغل هذه المقاعد . لكن إلى جانب هذا كان ينتخب اثنا عشر عضوا أفريقيا . وبذا سمح لنياسالاند وروديسيا الشمالية باختيار ممثليهم الخصوصيين عن طريق الانتخاب العام لأول مرة . وفى النظام الذى وضع فى عام ١٩٥٣ ، وكذا فى نظام عام ١٩٥٧ كان الأوربيون يستأثرون بنحو ثلاثة أرباع عدد المقاعد فى الجمعية الفيدرالية .

وكانت الأحزاب السياسية داخل الاتحاد الفيدرالى امتداداً للأحزاب التى وجدت فى الأقاليم الثلاثة فى الفترة التى سبقت الاتحاد . ففى روديسيا الجنوبية أعاد د . هجنز (*) تنظيم (الحزب المتحد القديم) فى شكل تنظيمين يعملان معا فى اتساق كامل ، هما : حزب الحركة الفيدرالية (الذى أصبح يعرف فيما بعد باسم حزب الحركة الفيدرالية المتحد) ، وكان هذا الحزب يسيطر على الجمعية الفيدرالية ، مما جعل د . هجنز يحظى بمركز رئيس الوزراء الفيدرالى ، والحزب الثانى هو (حزب الروديستين المتحد) . وكان هذا الحزب يؤيد تعيين جارفيلد تود(**) رئيساً للوزراء فى إقليم روديسيا الجنوبية .

وكان جناح المعارضة البيضاء فى روديسيا الجنوبية يمثله الليبراليون اليمينيون ، وقد أصبح هؤلاء يمثلون أيضاً الجناح المعارض داخل الاتحاد الفيدرالى ، وكان يطلق عليهم اسم الحزب الكونفدرالى . هذا بينما كان الأفريقيون من كل إقليم يمثلون أحزاب المؤتمر القومية الأفريقية القديمة ، وكانوا يعارضون المشروع الفيدرالى ، وقد برز من بين هؤلاء الأفريقيين نكومبولا من روديسيا الشمالية وشيبمبير وتشيبوم من نياسالاند .

وانضم الحزب الكونفدرالى — الذى يعارض الحزب الفيدرالى المتحد الذى يتزعمه هجنز — مع حزب الروديستين الذى يتزعمه تود . وحتى عام ١٩٥٦ لم يوجد حزب أوربى معارض داخل الاتحاد ، لكن فى هذا العام أسس ونستون فيلد (Winston Field) حزب (الدومنيون) . وكان هذا الحزب يؤيد باستمرار حكم الأوربيين وإبعاد المناطق غير الأوربية

(*) أخذ لقب سير وأصبح يطلق عليه (السير جودفرى) .

(**) أصبح رئيساً لوزراء روديسيا الجنوبية فى الفترة من ١٩٥٣ إلى ١٩٥٧ ، وكان يعمل على رفع مستوى الأفريقيين وجعل التآخى بين العناصر المختلفة وسيلة لخلق مجتمع متقدم يشارك فيه الكل — لكن تكتل المستوطنون البيض ضده فعزل وأبعد عن الحياة السياسية واعتقل (المترجم) .

الفقيرة الموارد من الاتحاد ، وفى عام ١٩٥٧ أقيل تود — الذى كان فى الأصل أحد رجال البعثات التبشيرية فى نيوزيلند — من منصبه ، ومن حزب الروديستين المتحد ، بسبب تأييده لعملية الاندماج التدريجية ، وتوسيع القاعدة الانتخابية . وتلا ذلك إجراء الانتخابات فى روديسيا الجنوبية . وكاد حزب الدومنيون يتغلب على السير إدجار وهوايت هيد خليفة تود — غير أن التنظيمات الموالية لهجنز استطاعت أن تحقق أغلبية ضئيلة وتسيطر على الحكم فى روديسيا الجنوبية ، إلى جانب سيطرتها على الاتحاد الفيدرالى . وكان هجنز قد منح قبل ذلك بعامين لقب اللورد مالفرن ، وبذا ترك تسيير الشئون السياسية للاتحاد الفيدالى فى أيدى أحد خلفائه الضعاف ، وهو السير (روى ويلينكس) الذى كان من قبل يتزعم اتحاد عمال السكك الحديدية البيض فى روديسيا الشمالية .

وكان ويلنسكى يمثل رفاهية المستوطنين فى روديسيا ، لكن بالنسبة لعلاقته بالاتحادات العمالية وماضيه فيها ، فقد كان يتحدث ويتصرف باعتباره كممثل لطبقة اقتصادية ممتازة ، لامنافس لها . وكان ويلينسكى يعتقد — مثله مثل جميع المستوطنين البيض — أن بريطانيا ستساند المستوطنين البيض ، وكان مصمماً على أن البيض فى روديسيا يجب أن تتاح لهم فرصة قيادة الأفريقيين ، سواء عن طريق المشاركة أو عن طريق الوصاية الأبوية عليهم على أن تظل السيطرة السياسية للأوربيين ذوى الخبرة لفترة طويلة على الأقل ، وكانت تصريحات ويلنسكى متناقضة — مثل تصريحات مؤيديه — لكن كان من الضرورى له أن يحظى برضا أتباعه ، والحكومة البريطانية التى كانت تعتبر نفسها الوصية على الأفريقيين من ناحية أخرى .

غير أن محاولات السيطرة الأوربية لم تستطع كبت المشاعر والأمانى الأفريقية . ذلك أن الأفريقيين فى نياسالاند وروديسيا الشمالية قد جاهروا مرارا بمعارضتهم لهذا الاتحاد . وفى جو الوعى السياسى — اختلط شعور عدم الرضا تجاه الاتحاد بالمنازعات المستمرة التى وقعت بسبب مسألة الأراضى

فى نياسالاند — ففى عدم ١٩٥٣ ، وكذا فى عام ١٩٥٩ أعرب الوطنيون عن مشاعرهم فى شكل مظاهرات عنيفة . وزادت هذه المظاهرات عنفا وصول د . هستنجر باندا ، الزعيم الأسطورى للمؤتمر المحلى الذى قضى معظم حياته فى بريطانيا وأمريكا يعمل بمهنة الطب . وأدت عودة د . باندا لنياسالاند إلى إلى أفول نجم كل من (تشيوم) و (شيبمبير) ، ومنحت البلاد سياسيا وطنيا واسع التجربة لا يتقيد بالقيود القبلية . وكان حزبه المعروف باسم (مؤتمر ملاوى) خليفة لحزب المؤتمر القومى الذى حظر ويلنسكى نشاطه بعد مظاهرات عام ١٩٥٩ . وقد اعتقلت الحكومة الفيدرالية باندا ، وحظرت نشاط حزبه ، وعملت على قمع الحركة الوطنية . وبغض النظر عن سلامة تصرفات كل من الطرفين : الحكومة الفيدرالية والحزب — وهى تصرفات يبدو أنه لا يتفق عليها الأوربيون والأفريقيون — فإن باندا أصبح رمزاً دائما لموقف الأفريقيين ومعاداتهم للاتحاد الفيدرالى .

وقد أجل التاج البريطانى عملية إعادة النظر فى دستور الاتحاد التى كان مقررا لها أن تتم فى عام ١٩٦٠ . وبدلا من هذا شكلت لجنة برئاسة لورد مونكتون لإعادة بحث مستقبل الاتحاد . وبعد دراسة مستفيضة أعدت اللجنة تقريرها الذى أوصت فيه بتحقيق قدر أكبر من الحرية لكل إقليم داخل الاتحاد ، وبتحقيق تكامل اقتصادى تدريجى وتوسيع قاعدة الانتخاب ، كما طالبت أن تكون للأفريقيين السيطرة بالتدرج على الاتحاد وتطبيق مبدأ المشاركة الفعالة ، وأوصت اللجنة بضرورة فصل الأقاليم بعضها عن بعض إذا استمرت موجة السخط الأفريقية . وقد قوبلت هذه المقترحات بالاستياء . ذلك أن الحزب الفيدرالى المتحد لم يقبل الانفصال أو التهديد بضياع سيطرة البيض على الحكم فى روديسيا الجنوبية . وكان مؤتمر ملاوى الذى يتزعمه باندا ، وحزب الاستقلال الوطنى المتحد — بزعامة كينث كاوندا الذى حل محل حزب المؤتمر الذى كان يرأسه نكومبولا وروديسيا الشمالية ، يعارضان هذه المقترحات لأسباب أخرى غير التى أثارت معارضة الحزب الفيدرالى المتحد .

وقد واجه الاتحاد مشكلات عويصة ، ذلك أنه رغم محاولة تحقيق مبدأ المشاركة بين العناصر من أجل تجنب مساوئ الحكم الذاتى الذى منح البيض فى روديسيا الجنوبية — فقد أثار مخاوف الأفريقيين وأشعل جذوة القوميات المحلية ، وبالإضافة إلى ذلك فقد ثبت فشل النظرية التى تقول بأن التبادل الاقتصادى بين أقاليم الاتحاد سوف يتغلب على الاختلافات السياسية والاجتماعية والعنصرية بين دول الاتحاد — ويرجع ذلك الفشل لعاملين :

أولا — أن التنسيق الاقتصادى لم ينهض على أساس التعاون المتبادل بين الأقاليم الداخلة ، وإنما على أساس قوة العمالة الكبيرة التى كانت تنحصر قيمتها فى انخفاض أجر العامل ، وثانيا على رأس المال والخبرة الفنية فى منطقة حزام النحاس . هذه لم يكن تصدرها روديسيا الجنوبية فحسب ، إنما كانت ترد أيضا من أقاليم خارجية فيما وراء البحار .

وهكذا أصبحت مسألة تقويم الاتحاد تعتمد على مدى النجاح فى المواءمة بين الواقع والتخطيط ، وبين مدى التوفيق فى استرضاء الأفريقيين عن طريق تحقيق الكثير من الإنجازات لصالحهم ، وفى نفس الوقت ضمان إحساس المستوطنين بالأمن والطمأنينة .

والمشكلة ليست يسيرة . فبريطانيا تواجه موقفا صعبا فى المنطقة ، وعليها أن تتخذ قراراتها الحاسمة والأخيرة فيها ، خاصة بعد أن تحدد اتجاه الأقاليم الأفريقية الأخرى المجاورة . والحقيقة أنه إذا لم يخضع طرف أو أكثر من أطراف الاتحاد — بمحض إرادته — فإنه سيصبح لزاما على وزارة المستعمرات أن تلغى أحد التزاماتها القانونية تجاه الحكم الذاتى فى روديسيا الجنوبية أو لاتحاد أو لوصاية على الأفريقيين . ويحدونا الأمل فى ألا يتحقق الاستقلال ظل شعور غامض بالثقة فى إحراز التقدم السلمى ، وإنما فى ظل ضمانات حقيقية تقبلها كل الأطراف :

٢٧

التفرقة العنصرية ومبدأ التعاون والتعايش السلمى بين العناصر المحلية (١)

تحقق اتحاد جنوب أفريقيا فى عام ١٩١٠ ، وأحدث هذا الاتحاد موجة من التفاؤل والأمل ، وبدا أن البريطانيين والأفريكانز يتعاونون معا بعد أن طالت منازعتهم وخلافاتهم ، وكانت بريطانيا تثق بأن سياستها الليبرالية سوف تدعم هذا الاتجاه الجديد . ولذا فقد منحت الاتحاد الاستقلال فى ظل الكومنولث .

وكانت الدلائل فى هذه الفترة — سواء ما توافر منها لدى المستوطنين البيض أو لدى العناصر الأخرى — لا تبرر مثل هذه الثقة ، ومع هذا فإن الإيمان بالتقدم كان سمة من سمات العصر . وقد أظهرت الأحداث التى وقعت فيما بعد عيوب هذه الثقة . وأحست بريطانيا أنها تخلصت من مشكلة كبيرة ، وبدأت تهتم بالمسائل العاجلة المتعلقة بالسياسة الأوروبية ، كالخطر البحرى الألمانى المتزايد ، والحرب العالمية الأولى التى أصبحت متوقعة .

وقد تحقق التعاون بين الإنجليز والأفريكانز الذى علقت عليه معظم الآمال المرجوة داخل إطار (حزب جنوب أفريقيا الوطنى) الذى حكم الاتحاد من ١٩١٠ — ١٩٢٤ . وكان على رأس هذا الحزب الجنرال لويس بوثا من إقليم الترانسفال ، ويضم الحزب الجنرال جان كريستان سمطس مساعد رئيس الاتحاد ، والجنرال جيمس بارى مونيلك هيرتزوج وهو من الأفريكانز والوطنيين ، وكذلك معظم السكان المتحدثين بالإنجليزية . وأعد بوثا برنامجا عالج فيه عدداً من النقاط ، من بينها علاقة الاتحاد بالكومنولث ،

(١) يعرف هذا المبدأ بمبدأ الهوليزم Holism وقد تبناه سمطس Smuts .

وقومية الأفريكانز ، وطريقة تحقيق القدر الأدنى من الليبرالية ؛ وميزات الوحدة الاقتصادية . وقد وجد فى هيكل الاتحاد عدد من العيوب ، إلا أنها لم تضعف الهيئة الحاكمة . وفى عام ١٩١٢ فقد حزب جنوب أفريقيا الوطنى (هيرتزوج) الذى أسس الحزب القومى وترك حزب بوثا الذى أصبح يعرف بعد ذلك باسم جنوب أفريقيا — غير أن أنصار الاتحاد من البريطانيين بدأوا يتعاونون مع هذا الحزب الأخير ، وعوضوا عن الانقسام الذى وقع فى صفوف حزب جنوب أفريقيا الوطنى . وقد عمد المتطرفون داخل الحزب القومى — فى بداية الحرب العالمية الأولى — أن يوجهوا سياسة جنوب أفريقيا ضد بريطانيا . لكن هيرتزوج طالب باتباع سياسته الحياد . وتغلب حزب جنوب أفريقيا الوطنى على الجناح المتطرف ، واستطاع أن يسهم إسهاماً فعالا فى قضية الحلفاء وساعد سكان جنوب أفريقيا من الإنجليز والهولنديين فى غزو المستعمرات الألمانية . وأصبح لسمطس Smuts دور قيادى فى وزارة الحرب التى شكلها الكومنولث ، واستطاع بخبرته العسكرية وعقليته القانونية أن يؤثر فى دبلوماسية الحلفاء واستراتيجيتهم ، وكان لمقترحاته الحكيمة أثر فى تشكيل (عصبة الأمم) بعد الحرب ، وكان نظام الانتداب ثمرة من ثمار اقتراحاته ومات بوثا فى عام ١٩١٩ ، وأصبح الجنرال سمطس رئيساً للوزراء ودعامة التعاون بين الإنجليز والأفريكانز . وأدى سمطس للعالم وللكومنولث خدمات جليلة ، وأسهم فى تحقيق أهداف بريطانيا الأول فى جنوب أفريقيا .

وتتسم حياة سمطس بسلسلة من التغيرات يرتبط كل منها بمبدأ من المبادىء الأخلاقية التى يعتنقها . وكان سمطس محامياً فى إقليم الكيب ، وهو من الأفريكانز الذين هاجروا إلى الترنسفال احتجاجاً على إمبريالية رودس وغارة جيمسون فى عام ١٨٩٦(*) وكان يشغل أول الأمر منصب مساعد الرئيس

(*) جيمسون هو أحد أعوان رودس ، وقد أعد قوة على حدود الترنسفال بالاتفاق مع المهاجرين البريطانيين الذين كانوا يعملون فى مناجم الذهب فى (جوهانسبرج) ، وكان الهدف من المؤامرة غزو الترنسفال ، لكن اكتشفت الخطة ، وفشلت الحملة ، وبدأت الحكومة الانجليزية تحقق مع المسئولين عن القيام بهذه الحملة التى أساءت لسمعة انجلترا وعلاقاتها بالدول الاوربية . وأدت الحملة إلى استقالة رودس من رياسة وزارة جنوب أفريقيا .

بول كروجر(*) وأصبح فيما بعد واحداً من جنرالات البوير ، وكان له دور رئيسى فى مباحثات السلام فى فيرينجنج فى عام ١٩٠٢(**) ، وفى عودة ظهور نشاط الأفريكانز السياسى . وكانت مبادىء الحرب العالمية الأولى وعصبة الأمم تلهب خياله ، وحظيت الأفكار البريطانية الليبرالية بتأييد كبير ، لا من جانب المستوطنين الإنجليز فحسب ، وإنما أيضاً من جانب منافسيهم الهولنديين فى جنوب أفريقيا . وكانت فلسفة سمطس تستهدف إدماجا كاملا للثقافات الأوربية ، وخلق زعامة متحضرة خيرة فى أفريقيا تسهم فى بناء المجتمع الدولى الجديد . وقد امتزجت حضارة الأفريكانز بثقافة البريطانيين ، ونجم عن هذا الامتزاج حضارة جنوب أفريقيا البيضاء وحصلت جنوب أفريقيا على استقلالها ، كما حصلت على عضوية الكومنولث وعصبة الأمم ، ونصبت العناصر البيضاء بها نفسها وصية على العناصر الأخرى وقد احتفظت العناصر والنقابات المختلفة فيها بخصائصها المتميزة ، إلا أن قيمة كل منها لم تكن تتضح إلا فى إطار ارتباطها بالمجموع . وأطلق سمطس على فلسفته اسم « الهولبزم » Holism . وكانت تنطبق على العلاقات بين الأفريكانز والمتحدثين باللغة الإنجليزية من سكان جنوب أفريقيا ، أو العناصر غير البيضاء ، بل وعلى العلاقات الدولية . وتمت فلسفة سمطس فى نفس الجو الذى نما فيه دستور عام ١٩١٠ ، وكانت تتسق مع جو الوصاية الطيب على الأفريقيين ، وسياسة عصبة الأمم المتحدة ، ومبادئها المبنية على التفاؤل ، والتى تركزت حولها آمال الأوربيين فى السنوات التى أعقبت معاهدة فرساى .

وكان سمطس يمثل مبادىء بلاده خارج جنوب أفريقيا ، ومع هذا

(*) كروجر هو زعيم البوير ، وقد تولى رياسة جمهورية الترنسفال : ١٨٨٣ - ١٨٩٨ « المترجم » .

(**) انتهت حروب البوير بعقد صلح فى (١٩٠٢) بموجبه ضمت جمهوريتى الترنسفال ، والأورنج الحرة للتاج البريطانى (المترجم) .

فإن عددا من أتباعه كان يؤيده ، لا لفلسفته ، وإنما لقوة شخصيته التى كانت دلالة على تقبل الإمبراطورية لأفكار الأفريكانز . ولكن أخذ الاستياء من هذه المبادىء يزداد ، ففى الفترة التى سبقت اندلاع الحرب العالمية الأولى كان الوطنيون يندون بوحدة العناصر البيضاء ، وقد أعلن هرتزوج أن البريطانيين والأفريكانز قد يكونون متساوين ، ولكن من الضرورى أن يظلوا منفصلين بعضهم عن بعض ، وايتعين أن تظل هذه الجماعات الثقافية موالية لجنوب أفريقيا أولا ، ثم للامبراطورية ثانيا . ويحتمل أنه بعد وقت يستوعب الأفريكانز العناصر البريطانية ، ومن ثم يصبح لزاما على الأمة أن تستعد . لذلك يتعلم كل أطفالها كلتا اللغتين (اللغة الإنجليزية — واللغة الهولندية) هذا بينما كان سكان جنوب أفريقيا الذين يتحدثون الإنجليزية يرهبون مبادىء هرتزوج ، فى حين كان حزب جنوب أفريقيا يعارض مبدأ ثنائية اللغة . ونشبت الخلافات بين هرتزوج وبوثا وسمطس حول هذه المسألة بالذات فى عام ١٩١٢ ، ويبدو أن أفكار هرتزوج كانت بمثابة إحياء لتيار المعارضة داخل ولاية الأورنج الحرة ، على حين كانت اتجاهات سكان الترانسفال الأفريكانز أكثر اعتدالا . ودعمت الانتخابات الفرعية التى عقدت فى عام ١٩١٥ فى ولاية الأورنج الحرة مركز الوطنيين الذين اكتسبوا شعبية كبيرة فى غرب الترانسفال ، حيث يتحدث السكان باللغة الهولندية ، وبدأ السياسيون البيض يختلفون معا حول المسائل المتعلقة باللغة والثقافة — ومع هذا فإن مبدأ الثنائية الثقافية كان يحظى بتأييد كاف ، لوقوف سمطس وراءه وكان لهذا التأييد أثره فى حجب هذه الخلافات . وبعد عام ١٩٢٠ استوعب حزب جنوب أفريقيا الاتحاديين المتحدثين باللغة الإنجليزية استيعابا كاملا ، واستمر الأفريكانز منقسمين بين متشيعين لسمطس ومتشيعين لهرتزوج . وبعد انتخابات عام ١٩٢٤ شكل هرتزوج حكومة ائتلافية حلت محل حكومة حزب جنوب أفريقيا الذى كان يتألف من البريطانيين والأفريكانز . ولما كانت الوزارة الجديدة تعتمد على تأييد العمال لها ، لم يستطع هرتزوج أن

يركز على الأهداف الوطنية الرئيسية ، ولم تكن الفوارق الثقافية هى السبب الرئيسى فى الانقسامات السياسية .

وكان لحزب العمال فى جنوب أفريقيا مركز فريد . وقد شكل العمال الذين يتحدثون بالإنجليزية هذا الحزب ، وأفادوا فى تشكيله من التنظيمات الحزبية الاشتراكية النقابية . وسرعان ما أصبح هذا الحزب هو المتحدث باسم الآلاف من الأفريكانز الذين لا أرض لهم ، والذين هرعوا للعمل فى المناجم إبان الحرب العالمية الأولى . وكانت البروليتاريا التى تتحدث بالهولندية تخشى العمال البانتو الذين كانوا ينافسونهم ويهددون مركزهم وأمنهم . وتميزت هذه البروليتاريا باتجاهاتها القومية ، وكان طبيعياً أن تطالب اتحادات عمال الأفريكانز بتطبيق سياسة الحاجز اللونى تطبيقاً صارماً ، وأن تمنع البانتو من ممارسة الأعمال التى تحتاج إلى مهارة . على أن حكومة سمطس — التى سمحت للبيض بتنظيم الإضرابات — حرمت هذا الحق على الزنوج ، ومنحت الفقراء من البيض بعض الضمانات ، وإن لم تكن كافية لتخفيف مخاوفهم .

ولم يسمح للزنوج فى اتحاد جنوب أفريقيا بالاشتراك فى السياسة ، وقد قسمهم العرف والقانون إلى طائفتين كبيرتين : طائفة مستأجرى الأراضى وزنوج المدن ، وكانت شئونها تنظم وفق سلسلة من القوانين بالإقامة والسفر والتشرد ، ثم طائفة الأفريقيين القبليين ، وكانت تخضع لقانون الأراضى الوطنية الصادر فى عام ١٩١٣ ، وكانت حكومة البيض الحاكمة تعانى من مشكلات مختلفة لكل من طائفتى البانتو .

وقبل عام ١٩١٣ كانت قلة ضئيلة من غير البيض تستحوذ على الأراضى ، فى حين كان يتبع ضم الحكومة البريطانية أو إحدى جمهوريى البوير لأى إقليم ، أن يستولى البيض على الأراضى أى مكان يشاءون : وكانت مساحات كبيرة من الأرض — خاصة المساحات الصالحة للزراعة أو التجارة الحديثة — تضم إلى حوزة الأوربيين قبل أن يصل الزنوج إليها أو يستوطنوها .

وهكذا أصبح الجزء الأكبر من جنوب أفريقيا ملكاً للبيض دون اعتبار لادعاءات الملكية من جانب العناصر غير البيضاء التى كانت تمارس الرعى أو الزراعة فى هذه الأراضى . وفى عام ١٩١٣ صدر قانون الأراضى ، وخصص هذ القانون ٦ ٪ من مساحة البلاد للوطنيين الذين كان عددهم يصل إلى نحو ثلاثة أرباع السكان . وفى خلال العقد التالى منحت الحكومة للأفريقيين مساحات إضافية قدرها ٧ ٪ من مساحة البلاد وكان معظم هذه المساحات عبارة عن قطع صغيرة فى مناطق متباعدة ، وكانت المعازل لا تدار بطريقة مختلفة فى كل ولاية ، وكان لكل من الكيب وناتال مجالس منتخبة ذات سلطات غير محدودة ، على حين كانت المعازل فى الترنسفال وولاية الأورنج الحرة تحكم حكماً مباشراً . وكانت معازل البانتو الصغيرة لا تدار إدارة حسنة وغير منتجة ، ولم تكن هذه المعازل تسد الاحتياجات الضرورية للقبائل . ولذا كان من الضرورى أن يبحث الكثيرون من الأفريقيين عن عمل لهم فى المزارع الأوربية أو فى المناجم ، وبزيادة سكان المعازل زاد أيضاً عدد مستأجرى الأراضى وسكان المدن . وقد بدأت الهجرة من الأراضى القبلية فى السبعينيات من القرن التاسع عشر ، إلا أنها وصلت إلى ذروتها فى خلال سنوات الحرب العالمية الأولى .

وكان يطلب من البانتو فى جميع الولايات — باستثناء الكيب — أن يحملوا جوازات مرور عند ترك معازلهم . وبعد عام ١٩٢٣ تقرر أن تكون إقامتهم فى مناطق خاصة ، وكان نظام حظر التجول يطبق خارج هذه المناطق ، وإذا طرد أحد الزنوج من عمله فعليه أن يسلم جواز مروره ويعود إلى معزله . وأدى قانون (السادة والخدم) إلى وقوع الإضرابات ، وزيادة شكاوى العمال وانتشار الجريمة ، إلا أن التنظيمات العمالية نمت خلال الحرب العالمية الأولى . وفى عام ١٩١٧ تأسس اتحاد عمال الصناعة والتجارة برئاسة كليمنتس كاديلى بولاية الكيب حيث كان العمال المهرة من سكانها الملونين قد تشبهوا بالبيض فى إقامة تنظيمات عمالية

لهم . وفى هــذه الفترة تقريباً أسس الجناح الاشتراكى الراد يكالى لحزب العمال (اتحاد عمال الصناعة بأفريقيا) فى جوهانسبرج[٣] . واندلعت أول حركة إضرابات فى أفريقيا . فى جنوب أفريقيا فى عام ١٩١٨ . واستطاع « البوليس » السيطرة عليهـــا عن طريق إلقاء القبض على عدد كبير من العمال . وفى أوائل العام التالى تأسس (الاتحاد الوطنى الأفريقى) وكان يحظى بتأييد جماهير العمال الذين أخرجوا جوازات مرورهم وأخذوا يطالبون بالمساواة . وفى عام ١٩٢٠ نظمت العناصر غير البيضاء إضراباً واسعاً فى إقليم الراند. غير أن « البوليس » تمكن من فضه أيضا ، بعد أن شن هجوما على المناطق المحصنة . ولجأ أصحاب الأعمال إلى استخدام العمالة البيضاء بصفة مؤقتة . وفى عام ١٩٢١ امتدت الاضطرابات وأعمال العنف إلى المعازل . وكان أنصار الكنيسة الأفريقية الاستقلالية يطالبون بحق الأفريقيين فى تقرير مصيرهم وإبادة البيض ، وكانوا يعتقدون خطأ أنهم فى منأى عن رصاص « البوليس » .

وجابه الأوربيون الموقف بطرق متعددة ، فبدأت الجامعات فى تدريس اللغات الأفريقية ، والأنثروبولوجيـــا ، وأسست حكومة سمطس لجنة استشارية للشئون الأفريقية ، وبدأ عمال المناجم يجاهرون بتأييد زملائهم الأفريقيين ، ويعلنون أنهم يسيرون على المنهج السليم . واقترحت شركات التعدين فى الراند تعديل سياسة الحاجز اللونى ، ومنح المزيد من فرص العمل للبانتو الثائرين والحد من أعداد البيض الذين يتقاضون مرتبات عالية . وأحدثت هذه المسألة رعباً كبيراً داخل حزب العمل الذى يسيطر عليه الأفريكانز .

وترتبط الحركة العمالية بالكساد الاقتصادى الذى أصاب البلاد فى أعقاب الحرب العالمية الأولى . وقد وفرت هذه الحركة الحماية للطبقة الفقيرة من العمال البيض الذين كانت التقاليد وسياسة الحاجز اللونى تحميهم من منافسة

الوطنيين ، وكانت مقترحات شركات التعدين مثيرة للشغب . وفى عام ١٩٢٢ استطاع الشيوعيون التسلل إلى صفوف حزب العمل ، ونظموا إضرابا شاملا . وفى أعقاب ذلك استولى العمال الاشتراكيون البيض على الراند وأعلنوا قيام الجمهورية بها . ومن المحتمل ألا يكون منظمو هذه الحركات من الأفريكانز . فقد فطنوا إلى أنهم يستغلون لخدمة أغراض خفية لا يدركونها . واستطاعت حكومة سمطس أن تسحق الثورة ، وسمحت لشركات التعدين بوضع شروط إنهاء الإضراب . ومنذ ذلك الوقت اتحد زعماء الأفريكانز الوطنيون وقيادات العمال فى معارضتهم للجنرال سمطس ولمبادئه القائمة على التعاون بين جميع العناصر (الهوليزم) ، وللرأسماليين . وكانت اللغة الهولندية تربط جزئيا بين الحزب القومى الريفى وبين العمال البيض ، وقوى الرابطة بينهم كرههم المشترك لكل ما يمثله سمطس من مبادىء . ولم تكن الروح الوطنية لدى الأفريكانز قوية بدرجة تكفى لإعداد برنامج يمكن من خلاله تقريب الهوة بين المصالح الحضرية القومية والمصالح الريفية ، وجاءت حكومة حزب العمال القومى إلى الحكم فى عام ١٩٢٤ برئاسة هرتزوج ، ونجحت فقط فى وقف برنامج سمطس الخاص بدعم التعاون بين جميع البيض .

وحاولت الحكومة الجديدة تحقيق بعض الامتيازات لكل من الحزبين الداخلين فى الائتلاف ، واتخذت خطوات واسعة لتحقيق مطالب الحزبين الخاصة بتأييد تفوق البيض . إلا أن تحقيق ذلك استغرق فترة تربو على العقد من الزمان . وأجرى هرتزوج تغيرات سريعة تستهدف تأكيد استقلال وسيادة جنوب أفريقيا وتحقيق المساواة العملية الكاملة بين الأفريكانز ، والبيض الذين يتحدثون باللغة الإنجليزية . وأدى الازدهار الاقتصادى العالمى إلى دعم نفوذ هرتزوج مدة السنوات الست الأولى : وفى خلال التسع السنوات التالية أدى الكساد الاقتصادى إلى الإضرار ببرامجه وغير من طابع الائتلاف.

وكانت الحكومة الائتلافية مصممة على حل مشكلة الوطنيين التى طال أمدها ، فادعت أن جميع البانتو كانوا دخلاء أجانب وفدوا للبلاد بعد أن تركها البيض (*) وأضفى هرتزوج طابعا قانونيا على التفرقة العنصرية ، واستكمل تأسيس المعازل التى نص عليها قانون عام ١٩١٣ . وحاول قانون الوصاية على أراضى الوطنيين الصادر فى عام ١٩٣٦ تخفيض عدد المستأجرين الأفريقيين عن طريق زيادة كفاية بعضهم والاستغناء عن البعض الآخر وإعادتهم إلى المعازل . وأخفقت المحاولات التى بذلت لتنفيذ هذا القانون وأوقفت الإجراءات التنفيذية الخاصة بذلك. إلا أن مبدأ التخفيض ظل قانونيا . وصدر عدد آخر من القوانين فى عهد هرتزوج . وقد نصت هذه القوانين على إعطاء العمال « المتحضرين » الأولوية فى وظائف العمال غير المهرة وأدى ذلك إلى تطبيق سياسة الحاجز اللونى فى الوظائف التى كانت من قبل مقصورة على الأفريقيين .

وواجهت الحكومة معارضة قوية نتيجة إصدار هذه القوانين من جانب العمال البيض ، والأفريقيين والأوربيين الليبراليين والمدافعين عن الحقوق الإقليمية . وانضم إلى جانب المعارضة الفريق الذى أحس أن هرتزوج كان مغاليا فى ليبراليته ، وقد أوقف العمل بكثير من قوانين التفرقة العنصرية حتى عام ١٩٣٦ ، وصدرت سلسلة من القوانين الأخرى كانت نتيجتها رفع جميع البانتو من القائمة الانتخابية الموحدة فى الكيب ، على أن التفرقة العنصرية فى المجال الانتخابى كانت قد أصبحت حقيقة واقعة منذ ست سنوات حين سمح بإعفاء البيض من كل الشروط الخاصة بالتعليم . وهكذا بدأت تتأكد الخصائص الأساسية التى أضيفت إلى القائمة الانتخابية فى الكيب طابعا ليبراليا .

وكانت موسكو وراء حوادث الفوضى فى البلاد فى عام ١٩٢٨ ، فقد طلبت من أتباعها فى جنوب أفريقيا معارضة عملية اندماج الزنوج. أو وحدتهم

(*) الإشارة هنا إلى زحف قبائل (البانتو) من الشمال صوب جنوب القارة .

ومع هذا فإن الحكومة استمرت فى اعتقال المنادين بعملية الاندماج بدعوى أنهم شيوعيون . وحظر نشاط جميع تنظيمات البانتو الوطنية واتحادات نقابات العمال الخاصة بالعناصر غير البيضاء فى أثناء حملة الاعتقالات هذه. ومارست بعض هذه التنظيمات نشاطاً سريا . وفى الوقت ذاته حطم الحزب الشيوعى — الذى كان يؤيد حكومة الائتلاف بإيحاء من موسكو — نفسه بانعزاله عن الحركات الوحدوية الأفريقية ، وبفضل الشخصيات التى اتهمت بالضعف من عضويته . وفى عام ١٩٣٣ هاجر زعماء الحزب الذين كانوا ينفذون تعليمات موسكو فى هدوء تام من جنوب أفريقيا ، فى حين زج فى السجن بالذين كافحوا من أجل تأكيد حقوق العمال رغم عدم اكتراثهم بمبادىء الشيوعية .

ورسخت سياسة الائتلاف العنصرية ، كما رسخت الأفكار العنصرية بعد ذلك بخمسة وعشرين عاما . وكانت آراء هرتزوج تماثل الاتجاه العملى الواقعى للمزارعين البوير الأوائل ورجال الصناعة فى إقليم الراند . وكان الملونون لا يعاملون معاملة واحدة فى أنحاء جنوب أفريقيا ، فالملونون فى الكيب كانوا يشغلون مناصب سياسية واقتصادية تماثل مناصب البيض ، كما كان العدد القليل منهم الذى يقيم فى ولايات أخرى متساويا مع البيض فى المسائل الاقتصادية . لكن كان لهم وضع يختلف فى مسألة التمثيل السياسى. كما كانت العلاقات الاجتماعية بعيدة عن دائرة اهتمام الحكومة .

ومن جانب آخر كانت للحكومة المركزية مسئولية محددة تجاه الآسيويين (الهنود فى جنوب أفريقيا) ، وفى بداية الحرب العالمية الأولى — عرض المهاتما غاندى قضية الهنود على حكومة الاتحاد — وأعلن احتجاجه على القوانين التى تحد من هجرة الهنود والعناصر الآسيوية الأخرى . وأعلن أنه مادامت البلاد قد توحدت فلا ينبغى فرض الحظر على تحرك الهنود من ناتال إلى الولايات الأخرى(*) . وألغت الحكومة البنود العنصرية فى قوانين الهجرة ،

(*) عندما زار غاندى جنوب أفريقيا هاله ما شاهده من الظلم الواقع على الهنود المهاجرين إلى هناك ، وقد لقى غاندى نفس المعاملة الظالمة ، فمنع من الركوب فى الدرجة =

واحتفظت بحقها فى عقد اختبارات عملية للآسيويين ، قبل السماح لهم بمزاولة بعض الأعمال ، ورفضت التدخل من أجل إلغاء أحد قوانين ولاية الأورنج الحرة المناهضين للهنود . وفى عام ١٩١٤ توصل غاندى وسمطس إلى اتفاق رسمى بشأن هذه المسألة وكان الهنود لا يزالون لا يستطيعون الخروج من ناتال إلى الولايات الأخرى . غير أن العمالة الهندية التى تمارس على أساس عقود عمل غير رسمية قد أعفيت من ضريبة الرأس التى كانت قد فرضت عليها منذ الستينيات من القرن التاسع عشر . ووجد الهنود وسيلة للإفلات من الحظر الذى فرضه الترنسفال على الهجرة والتجارة والملكية الهندية . إلا أن برلمان الاتحاد استغل الثغرات الموجودة فى عام ١٩١٩ ، ورفض سمطس منح الهنود حقوق المواطنة حتى وإن كانوا قد ولدوا وتربوا فى جنوب أفريقيا .

واستطاعت حكومة الائتلاف أن تحقق تقدما ملموسا بشأن المسألة الهندية. ولما كان هرتزوج لا يتبع سياسة تفرقة عنصرية صارمة ضد الأقليات غير الأوربية ، كما أنه لا يعتمد على أصوات البيض فى ناتال ، لذا فقد تفاوض مع حكومة الهند البريطانية بهدف التوصل إلى تسوية مناسبة لمشكلة الهنود فى جنوب أفريقيا ، وقد تفهم كل طرف من الطرفين فى عام ١٩٢٧ وجهة نظر الطرف الآخر . وأوقف صدور مشروع قانون سمطس الخاص بالتفرقة العنصرية فى مجال التجارة والإسكان ، وقررت الحكومة منح تعويضات عادلة للهنود الذين يهاجرون من جنوب أفريقيا ، وأن يتغير الوضع القانونى للهنود ، لكن تحسنت العلاقات بين جنوب أفريقيا والهند وتعددت المشاورات بينهما لحل المشكلات المعلقة .

= الأولى فى قطارات البيض ، ومن النزول فى فنادقهم. فنادى بمقاومة المستعمرين البيض ، لا بالسلاح ، ولكن بالمقاطعة وقوة العزيمة ، فقد كان ينادى بأن المحبة أحسن سلاح ضد الشر والقوة . وفى سنة ١٩١٤ عاد إلى الهند لمتابعة نضال بلاده ضد الإنجليز ، وقد أطلق عليه هنود جنوب أفريقيا لقب (المهاتما) ؛ أى الروح العظيمة (المترجم) .

واتجهت حركة الأفريكانز – من أجل تحقيق المساواة الكاملة مع العناصر البيضاء التى تتحدث بالإنجليزية – اتجاها مختلفا يميزها عن مشكلة العناصر البيضاء . ففى عام ١٩٢٥ ، قرر هرتزوج أن تكون لغة الأفريكانز(*) على قدم المساواة ، مع اللغتين الانجليزية والهولندية ، واحتلت لغة الأفريكانز بالتدريج المكانة التى كانت للغة الهولندية فى جنوب أفريقيا . وبدأ العمل فى إعداد « القاموس » الرسمى للغة الأفريكانز . وفى عام ١٩٣٣ ظهر إنجيل معد بهذه اللغة ، ومن الناحية التاريخية إذا كنا نعتبر النجاح فى ترجمة الكتاب المقدس إلى اللغة الوطنية لأية أمة أنه بمثابة استقرار هذه اللغة . فإن الأمر يعتبر كذلك بالنسبة للغة الأفريكانز . ومنذ السبعينيات من القرن التاسع عشر الميلادى حدثت تطورات أدبية كبيرة بين الأفريكانز ، ووجدت تعبيرات خاصة ترتبط بالمجتمع فى جنوب أفريقيا بالذات ؛ ولا يوجد فى أى لغة أوربية أخرى . وبدأ الشعور بالنقص – الذى كان يحس به المتحدثون باللغات المحلية أول الأمر – يختفى ويحل محله الاعتزاز بين الأفريكانرز بلغتهم الجديدة ، والشعور القوى بالثقة فى قوميتهم . وأعرب بعض المتحدثين بالإنجليزية عن استيائهم من هذا الاتجاه الجديد ، وكانوا يرون أنه يمثل عاملا من عوامل الفرقة والانعزالية . غير أن سيطرة اللغة الإنجليزية فى المعاملات التجارية والمجتمع لم تتأثر بسرعة .

وظلت علاقات جنوب أفريقيا بالكومنولث البريطانى تؤرق زعماء الأفريكانرز ، إلا أن هرتزوج وعد مؤيديه داخل حزب العمال بأن هذه المسألة لن تفرض فرضا ، ويبدو أن هرتزوج قد وجد فى المؤتمر الاستعمارى لعام ١٩٢٦ ما يدل دلالة أكيدة على استقلال الاتحاد ، وأعقب انعقاد هذا

(*) تعرف باللغة السطالية ، وهى لغة الهولنديين الذين هاجروا لجنوب أفريقيا ، وتختلف عن الهولندية بأن دخلتها ألفاظ أو تعبيرات من اللغات المحلية هناك بالإضافة إلى ما طرأ عليها من الجمود نتيجة الانقطاع فى فترات كثيرة عن تيار الحضارة والتأثرات الأوربية . (المترجم)

المؤتمر صدور إعلان بلفور(*) – الذى وصف فيه الدومنيون البريطانى بأنه يتكون من دول متساوية فى المركز ، لا تخضع أية دولة منها للأخرى – وتضمنت اللائحة الوزارية التى صدرت فى عام ١٩٣١ هذا الوصف ، ولم يكن لبريطانيا العظمى – حتى نظريا – أية سلطة تشريعية أو حق المعارضة أو السيطرة . وكان من الممكن أن تستأنف القضايا أمام مجلس شورى الملك . إلا أن العلاقات الخارجية والسيادة الدستورية كانت من اختصاص حكومة جنوب أفريقيا(**) .

ولم يختف خطر الخلافات العنصرية من المجال السياسى لجنوب أفريقيا ، واستغل الحزب القومى تلميحات سمطس فى أثناء انتخابات عام ١٩٢٩ ، الخاصة بالتوسع نحو الشمال وحصل هرتزوج على أغلبية برلمانية ضئيلة بفضل بيانه الذى عرف « بالبيان الأسود » فقد تنبأ فيه بذوبان جنوب أفريقيا البيضاء فى محيط البانتو الاستوائيين والروديسيين الليبراليين . واختفى حزب العمال من المجال السياسى ، ولم يقبل حزب جنوب أفريقيا انضمام العمال إليه ، وكان مؤيدو الحزب يفضلون إعطاء أصواتهم للوطنيين مباشرة ، وأصبح للأفريكانرز سيطرة تامة على الموقف .

ولم يحدث تغير فى السياسة ، وفى الحقيقة لم تكن هناك سياسة محددة من أى نوع ، اللهم إلا سياسة الإنعاش الاقتصادى : فبعد عام ١٩٣١ كان الزراع وعمال المناجم فى جنوب أفريقيا يعانون من موقف اقتصادى صعب . وحاولت جنوب أفريقيا باعتبارها أهم دولة مستقلة منتجة للذهب فى العالم – ألا تتبع قاعدة الذهب البريطانية . واستغل هرتزوج سلطاته ونفوذه لتحقيق ذلك ، وفى عام ١٩٣٢ تخلى العالم عن قاعدة الذهب نهائيا ، ولم يقدم هرتزوج استقالته من الوزارة كما هدد من قبل ، وبدلا من ذلك عقد سمطس صلحا

(*) وزير خارجية بريطانيا .

(**) ظلت جنوب أفريقيا عضوا فى الكومنولث البريطانى حتى سنة ١٩٦١ حينما أعلنت جمهورية منفصلة عن بريطانيا بعد استفتاء صوت فيه البيض فقط (المترجم) .

سياسيا مع هرتزوج . واشترك حزب جنوب أفريقيا الذى يتزعمه فى حكومة هرتزوج ، واختفت الخلافات الثقافية والعنصرية أمام قضية الإحياء القومى. واندمج حزب جنوب أفريقيا مع الحزب الوطنى المتحد لجنوب أفريقيا وشكلا معا ائتلافا وزاويا وطنيا لمواجهة الموقف الطارئ فى البلاد . واتحد الأفريكانرز والمتحدثون باللغة الإنجليزية معاً ، وتقابلت وجهات نظرهم ، وشكلوا جبهة ضخمة ، ونما التعاون بينهم .

واتخذ الحزب المتحد طريقا وسطا ، بعد أن ظهر حزبان آخران صغيران وشكل أنصار الإمبراطورية حزب الدومنيون الذى لم يدم وجوده مدة طويلة . وطالب هذا الحزب بإعادة العلاقات المباشرة مع بريطانيا العظمى وحماية مصالح الشركات الكبرى . ومن جهة أخرى شكل د . دانيال فرنسوا مالان حزب القوميين الأطهار ، بعد أن انشق عن حزب هرتزوج لاعتقاده أن هذا الأخير قد قدم تنازلات كبيرة للرأسماليين والاستعماريين وكان مالان فى الأصل واعظاً من إحدى الطوائف الدينية الصغيرة فى مقاطعة جراف راينيت الدينية(*) (طائفة الدوبر Dopper) وقد كان له دور كبير فى توجيه الأحزاب السياسية الدينية ، وبإصدار الجرائد الوطنية منذ عام ١٩١١ . وكان مالان معروفاً برفضه لاتجاهات سمطس (الهوليزم) وكذا لمعتقدات سكان الكيب ، الأفريكانز المعتدلين واتجاهات هرتزوج الثنائية . وكان يطالب بدلا من ذلك بإعادة خلق الأمة التى تحكمها إرادة أبنائها الأفريكانرز . وكان مالان مشهورا بقلة مرحه ، وامتناعه عن شرب المسكرات ، وبنيقة « ياقة » قميصه الضيقة التى كانت تسبب له فى معظم الأحيان إغماء . ورغم أنه استطاع أن يؤكد رابطة الولاء بين أتباعه المتزايدين ، فإن حزبه لم يكن يمثل خطورة على حزب هرتزوج الوطنى التقليدى داخل حكومة الائتلاف .

(*) منطقة جراف راينيت تقع غرب مدينة (كيبتون) ، وهى منطقة زراعية يحدها شرقا نهر جريت نش واسمها هذا أطلقه عليها المستوطنون الهولنديون على اسم أحد حكامهم فى مستعمرة الكيب (المترجم) .

وظل الائتلاف يمارس نشاطه لثلاثة أسباب واضحة هى : أن الإنعاش الاقتصادى كان هدفه الأساسى ، وهو هدف حظى بتأييد الكثيرين . وأن قومية الأفريكانرز التى نادى بها هرتزوج كانت تطالب بمساواتهم مع البريطانيين لا بسيطرتهم عليهم أو الإجحاف بهم ، يضاف إلى ذلك أن ظروف الكساد الاقتصادى قد جعلت معظم السياسيين يقبلون سياسة التفرقة وحماية البيض عن طريق التشريعات التى طالما طالب بها هرتزوج . وباختصار استطاع الائتلاف أن يحقق البرامج التى لم يستطع الوطنيون فى ظروف الازدهار الاقتصادى تحقيقها . وساعده على ذلك نمو روح التعاون بين العناصر وظروف الضغط الاقتصادى .

ولم يكن جميع الأفريكانرز يرغبون فى تقبل حكومة على أساس مثل هذا البرنامج العملى ، كما أصر (القوميون الأطهار) على ضرورة سيطرة الأفريكانرز على البريطانيين الأجانب ، كما كانوا يسمونهم . وكانوا – بعكس هرتزوج – لا يتوقعون استيعابهم فى الأمة البيضاء . وكانوا يطالبون بأن تكون جنوب أفريقيا جمهورية يسيطر عليها الأفريكانرز سيطرة كاملة ، وأن تنفصل عن الكومنولث ، وتبتعد عن الثقافة الاستعمارية الليبرالية البريطانية . ومع هذا فقد كان الحزب يريد استخدام الوسائل البرلمانية لتحقيق أهدافه فى ظل زعامة د . مالان وبمرور الوقت نفد صبر بعض عناصر الأفريكانز الوطنيين التى تزايد عددها بشكل ملحوظ .

وكانت جماعة البرويدربوند (Broederbond) (*) أقدم الجماعات التى كانت تطالب منذ عام ١٩١٨ بإعلان الجمهورية ، والثورة ضد البريطانيين ونشر ثقافة الأفريكانرز ، والمبادىء الدينية الكلفنية(**) وكانت هذه الجماعة

(*) انقسم الأفريكانرز إلى عدة جماعات كانت تربطها النوعية فى نشر ثقافة الأفريكانرز ، واعتبار لغتهم لغة رسمية – لكنها اختلفت فيما بينها فيما يتعلق بعلاقاتهم ببريطانيا ووسيلة تحقيق أهدافهم

(**) الكلفنية حركة إصلاح دينى مثل حركة لوثر التى أتت بالمذهب البروتستانتى ، وكلفن (١٥٠٩ – ١٥٦٤) فرنسى ، لكن نشاطه كان فى جنيف ، ويختلف مذهبه عن اللوثرية فى إيمانه باستمرار القدرية ، أى أن جميع أعمال الإنسان مقدرة له منذ ولادته (المترجم).

تتألف أساسا من نخبة وطنية محكمة التنظيم اتخذ نشاطها بمرور الوقت طابعاً أكثر سرية وصرامة، وكان ينظم شئونها مجلس يتألف من اثنى عشر حواريا كان معظمهم من القساوسة، بما فى ذلك د. مالان نفسه. وكان هرتزوج يخش سلطة مجلس الاثنى عشر الدكتاتورية، أكثر من خوفه من البرامج السياسية لحزب القوميين الأطهار. وشكل طلبة الجامعة الأفريكانرز ميثاق الطلبة الفاشستى الممول الذى طالب بسيطرة البيض على جنوب أفريقيا. وفى عام ١٩٣٦ استطاع الوطنيون المتطرفون التسلل داخل صفوف الاتحادات العمالية الخاصة بالبيض وكان يعتقد أن كل الاتحادات العمالية الخاصة بالعناصر غير البيضاء أو بغير القوميين إماشيوعية أورأسمالية أوليبرالية، أواستعمارية، وزاد من هذا الاعتقاد ما قدمته ألمانيا النازية من معونات مالية لجماعة مرتدى القمصان الرمادية الوطنيين وجماعة القمصان السوداء(*). وظهرت اتحادات ثقافات الأفريكانرز التى كان يرمزلها بالحرف الأولى (فاك). وكان هدفها تأييد موقف الأقليات الصغيرة. وبعد عامين ظهرت منظمة أوسيوابراندواج (Ossewabrandwag)(**) وكان يرمزلها بالرمز بمنظمة الـ (أوب OB) — وهى أول منظمة قومية عامة للأفريكانرز. وكان هدف هذه المنظمة الأساسى هو المحافظة على روح الأفريكانرز الرائدة التى ظهرت مع الذكرى المئوية للهجرة الكبرى فى عام ١٩٣٨(***) وكانت هذه المنظمة تنقسم إلى فرق عسكرية، على كل فرقة منها قائد عام، وكان أعضاء كل فرقة يقسمون مرآءين الولاء الكامل لقائدهم كما يقسمون

(*) كان يطلق عليها اسم قوات العاصفة ذات القمصان السود.

(**) تعنى الحراس المحافظين على تقاليد الأفريكانرز (المترجم).

(***) حينما ضيق الإنجليز الخناق على (البوير) فى جنوب أفريقيا — قرر البوير الهجرة إلى الشمال فى جماعات متتالية — وقد عرفت هذه الهجرة. التى بدأت حوالى عام ١٨٣٠، وتعتبر من أعجب حركات الهجرة الاختيارية فى العالم — باسم الزحف العظيم، أو الهجرة الكبرى. وترتب عليها أن نجح البوير فى إنشاء دولة الأورنج الحرة وجمهورية الترنسفال، لكن أدى تعقب الإنجليز لهم لقيام حروب البوير التى انتهت بأن فقدت الجمهوريتان استقلالهما وتكون منها ومن مستعمرة الكيب وناتال (اتحاد جنوب أفريقيا) (المترجم).

بالعمل تحت قائديه لتحقيق السيادة والسيطرة الكاملة على الدولة. وقد اغتيل معظم قادة العمال غير الأفريكانرز؛ أوألصقت بهم كذبا تهمة الشيوعية. وكانت الجرائد الوطنية تشن حملات هجومية على البريطانيين والساميين الشيوعيين. وكان للكنيسة الإصلاحية(*) بالترانسفال دور بارز فى هـــذه الحملات. وكان لمنظمة «أوسيوبراندواج» ميول استبدادية. ورغم أن منظمة الـ (أوب) كانت لها أطماع ديكتاتورية لكنها فى الحقيقة تسببت فى إحداث انقسام موقت فى صفوف الحركة القومية.

وبدأ التاريخ المبكر للبوير يأخذ شكل أسطورة وطنية. وحجبت الاتجاهات الفكرية الجديدة مشكلات وأهداف الهجرة الكبرى، وأعطت عمقاً جديداً للتقاليد القديمة، وأصبحت قصص الاضطهاد البريطانى والمؤامرات الوحشية جزءاً من أساطير الأفريكانرز. وتأكد الطابع الفريد لحضارة الأفريكانرز من خلال البرامج الدعائية الجديدة، لا من خلال الأحداث التاريخية التى وقعت منذ أكثر من قرن. وأصبحت عزلة هذه الحضارة المطلقة تستند إلى ادعاءات التفوق والسيطرة، وظلت مبادئ الأفريكانرز تقف وحدها فى عالم ليبرالى عاطفى فاسد يمثل الأمل الأخير فى نشر الديانة الحقة، والحضارة المسيحية، وتحقيق الانفصال والسمو عن الكائنات الفطرية الأخرى. وكانت عضوية هذه الأمة ترجع فقط إلى رابطة الدم. وتطبيقا لتصريحات المتشددين من رجال الأفريكانرز، فإن الأجانب لن يحصلوا على عضوية أمة الأفريكانرز، حتى لو تعلموا لغتها، فهم يظلون غير أنقياء. ويتألف الفولك (Volk)(**) من أفراد جمعت بينهم الوحدة الثقافية، ويشكلون معا أمة الأفريكانرز، ولهؤلاء الأفراد كيان مستقل ووجود طمسته الأفكار الليبرالية والغزاة الأجانب. وفى الحقيقة قد أصبحت قضية الأفريكانرز خليطا حتى ولو لم يعترف الوطنيون بذلك.

(*) الإصلاح: أحد المذاهب المسيحية التى تشعبت من البروتستانتية. (المترجم)

(**) أطلق على شعب الأفريكانرز لفظ الفولك (المترجم).

وكان الأفريكانرز زراعاً يكرهون الصناعة من قبل ، ثم تحولوا بعد ذلك برغبتهم إلى رأسماليين . وكانت منظمة ردنجز داد (Reddings daadbond) وهى منظمة تشبه منظمة الـ (أوب) — تعمل من أجل دعم المؤسسات الصناعية والشركات التابعة للأفريكانرز . وقد ظهرت هذه المنظمة الأخيرة فى عام ١٩٣٨ فى الذكرى المئوية للهجرة الكبرى ، وقدمت رأس المال للأفريكانرز ، وخططت لعمليات التنمية ، وحثتهم على البيع والشراء داخل محيط شعبهم .

وكانت قومية الأفريكانرز قد أصبحت أكثر قوة ، ولقيت قدراً كبيراً من التأييد المباشر أكثر من أى وقت مضى منذ عام ١٩٠٢ ، ومع هذا ظلت حكومة الحزب المتحد الذى يتزعمه هرتزوج قوية . وفى عام ١٩٣٨ حصلت هذه الحكومة على ٧٤ ٪ من المقاعد البرلمانية (١١١ مقعدا من مجموع المقاعد البالغ عددها ١٥٠ مقعدا) ، وكانت هذه أكبر نسبة تحصل عليها حكومة فى تاريخ الاتحاد ، هذا وإن كانت نسبة الأصوات التى حصل عليها أنصار الحكومة كانت ٥٤٪ من عدد الأصوات الكلى ، فقد وجدت ثلاثة أحزاب أخرى صغيرة بالإضافة إلى حزب القوميين الأطهار الذى تزعمه مالان . وقد حصل هذا الحزب الأخير على ٢٧ مقعداً أو ٣ ٪ من عدد الأصوات الكلى . وأصبح أهم أداة للتعبير عن سياسة الأفريكانرز . وكان الكثيرون من المراقبين السياسيين ما يزالون يعتقدون أن مصير جنوب أفريقيا يتوقف على التعاون بين الإنجليز والأفريكانرز فى إطـــار (الاتجاه الهولستى) أو اتجاهات ومبـادىء هرتزوج المعتدلة .

وتقاس قوة الوحدة الوطنية بمدى رد فعلها تجاه الأخطار الخارجية ، وليس تجاه السياسات المحلية . وفى ضوء هذه الحقيقة كان رد الفعل فى الاتحاد تجاه الفاشية الأوربية قبل الحرب العالمية الثانية وخلالها هو حدوث انقسامات كبيرة داخل مجتمع البيض ، فى حين يبدو أن العناصر غير

البيضاء — رغم عدم محاولة معرفة رأى أى من أفرادها — كانت تؤيد ، وبشدة فى بعض الأحيان ، الاتجاه المناهض للنازية والفاشستية . وكانت ألمانيا أفضل عميل للاتحاد فى الثلاثينات ، وقد اشترى السلاح الجوى الملكى لجنوب أفريقيا عدداً من الطائرات الحربية الألمانية ، وأبدى رئيس الوزراء هرتزوج استعداده للتفاهم مع هتلر حين طالب فى عام ١٩٣٥ بالحصول على مستعمرات فى أفريقيا ، نادى مالان بإعادة توزيع المستعمرات بوجه عام — على أن تظل لجنوب أفريقيا سيطرتها على جنوب غرب أفريقيا(*) التى يتمتع فيها البريطانيون والأفريكانرز بمركز ممتاز ، وأيد أوزوالد براو (Dswald Pirow) وزير الخارجية الانتداب النازى على جنوب غرب أفريقيا ، إلا أنه عاد وأوضح هو وهرتزوج أنهما يفضلان أن تكون المستعمرة الألمانية فى منطقة أخرى غير جنوب غرب أفريقيا ، واتضح من اتجاهات مالان أنه لن يسلم أو يؤيد فرض الانتداب الألمانى على جنوب غرب أفريقيا ، وطالب بعقد اتفاقية ودية مع هتلر لمنحه مناطق بديلة . وفى عام ١٩٣٨ طالب هتلر — بصراحة وبعنف — بجنوب غرب أفريقيا ، وجاءت تصريحاته هذه فى نفس الوقت الذى تعرضت فيه النمسا للغزو الألمانى ، وقبل إجراء الانتخابات فى جنوب أفريقيا مباشرة ، وأسهم ذلك دون شك فى فوز الحزب المتحد . ووافق هرتزوج على مقترحات التسوية التى تقدم بها . نيفل تشمبرلين فى ميونيخ — إلا أنه أوضح أن جنوب أفريقيا ترتبط بعصبة الأمم دون الكومنولث ، سواء فى الحرب أو السياسة . وبدأت الحكومة فى عام ١٩١٩ تخشى الحركة النازية التى ظهرت فى البلاد ، والصف « الطابور الخامس »

---

(١) لما هزمت ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى — تقرر حرمانها من جميع مستعمراتها كعقوبة لها ، واستولت عصبة الأمم على هذه المستعمرات ، وعهد بإدارتها للدول المنتصرة فى ظل ما سمى بنظام (الانتداب) . وقد وضعت (جنوب غرب أفريقيا) تحت انتداب اتحاد جنوب أفريقيا . ولما قامت (هيئة الأمم المتحدة) بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ — ١٩٤٥) — عهدت بإدارة المستعمرات الألمانية إلى الدول السابقة نفسها فى ظل نظام (الوصاية) الذى استحدث فى ذلك الوقت (المترجم) .

المدرب الذى اتضح نشاطه داخل الأقلية الألمانية فى جنوب أفريقيا . وطالب مالان بإعلان حياد جنوب أفريقيا – غير أن هرتزوج رفض ذلك ، وكدولة مستقلة لم يكن للاتحاد التزامات عسكرية ، إذ أنه لم يصدق على معاهدات التحالف التى عقدت بين بريطانيا وعدد من الدول الأوربية . غير أن رئيس الوزراء أعلن أن بريطانيا تعتبر أفضل صديق للاتحاد . وحين اندلعت الحرب كانت الحكومة قد قررت الدخول فى الحرب .

ووجدت بريطانيا نفسها تدخل الحرب بعد أن غزت ألمانيا بولندا ، وأدى هذا إلى كشف النقاب عن الانقسامات داخل جنوب أفريقيا . وكان هرتزوج يعتقد أن الحرب لن تؤثر فى بلاده لكن سمطس بات يعتقد أن الاستقرار العالمى كله معرض للخطر ، وعرض الأمر على البرلمان ، فأيد الوقوف إلى جانب الحلفاء بأغلبية ثمانين صوتاً مقابل ثمانية وستين صوتاً . وقدم هرتزوج وبراو استقالاتهما ليتيحا الفرصة لتشكيل حكومة حرب برئاسة سمطس ، وانفصل الجناح المحايد عن الحزب المتحد ،ووعد مالان ، وبراو ، وهرتزوج ، بالعمل على منع وقوع أعمال العنف فى الداخل كما حدث فى عام ١٩١٤ ، ولكنهم رفضوا الانضمام إلى الحماة المناهضة للفاشية . وكان سمطس يعتمد على المتحدثين باللغة الإنجليزية فى جنوب أفريقيا ، بالإضافة إلى عدد من الأفريكانرز تبلغ نسبتهم خمس العدد الكلى لهذا الشعب . وكانت الحكومة تعتمد اعتماداً أساسياً على قوات الدفاع الوطنى – وهى قوات خفيفة شكلت أساساً بهدف صيانة الأمن الداخلى ، ومساعدة المستوطنين البيض فى شرق ووسط أفريقيا ، وكان معظم أفرادها من الأفريكانرز . وكان يدعم خطوطها الخلفية قوة مدفعية تتألف من المتطوعين غير البيض . وحين اشتدت الحرب اضطرت الحكومة أمام تقدم قوات النازية الكبير إلى التخلى عن وعودها السابقة بعدم إرسال أية قوات لها إلى مناطق ماوراء البحر ، وبدأت القوات التى تتألف من البريطانيين والأفريكانرز تشترك اشتراكاً فعلياً فى الحملات العسكرية فى أثيوبيا وشمال

أفريقيا . واشترك سمطس مرة أخرى فى مجالس الحزب التابعة للحلفاء ، وبدأ يتحدث عن منظمة دولية تحل محل عصبة الأمم بعد الحرب .

واستمر الوطنيون الأفريكانرز يوجهون انتقاداتهم للحلفاء ومع هذا فإن الانقسامات والاضطرابات العنيفة التى وقعت فى البلاد منعتهم من تعويق المجهود الحربى كلية ، ووصف كثير من القساوسة الهولنديين الجنود الأفريكانرز بأنهم «عملاء ليبراليون» أو «قمل أحمر» كما أن بعض الجنود القدامى طردوا من الكنائس الكالفينية ، وحاولت قوات الشرطة «البوليس» الموالية القضاء على منظمة الأوسيوابراندواج التى كانت تحوك المؤامرات للعناصر التى كانت تؤيد أعمال التخريب النازية . واتحد هرتزوج ومالان وشكلا معاً الحزب القومى المتحد . وطالبا بالانفصال عن الكومنولث ، وعقد معاهدة سلام مع هتلر ، ونادى مالان فى اجتماع القوميين فى الكيب بخلق جمهورية مسيحية وطنية ، وإعداد دستور يحظر بمقتضاه نشاط أى حزب يهدد ديكتاتورية الأفريكانرز . ونجح جوهانز جرهاردس ستريجدوم وهندريك فيرورد فرنش فى الاجتماع الذى عقد فى الترانسفال فى طرد كل اليهود من الحزب . واجتمع الأفريكانرز فى ولاية الأورنج الحرة برئاسة شارلز سوارت واتخذوا عدداً من القرارات طردوا بموجبها أتباع هرتزوج من الحزب . وشكل هرتزوج حزباً جديداً من الأفريكانرز ، إلا أنه سرعان ماتخلى عن هذا الحزب لإتاحة الفرصة لزميله نيكولاس كريستيان هافنجا الذى كان مناهضاً للإمبريالية الهولندية ، كذا لدكتاتورية واستبداد الأفريكانرز . وتمكنت جبهة مالان ، وسوارت ، وستريجدوم ، وفيرورد أن تستأثر بمعظم مقاعد هرتزوج وهافنجا فى البرلمان فى الانتخابات الفرعية التى أجريت فيما بعد . وادعى القوميون أن ترحيل تلاميذ المدارس البريطانية إلى جنوب أفريقيا فى أثناء الحرب – يشكل مؤامرة هدفها تذويب دماء الأفريكانرز فى المجتمع ، ووصفوا قضية الحلفاء بأنها «مشروع تولد عن الجشع اليهودى» . وشكل أوزوالد براو– وزير الخارجية السابق فى حكومة

هرتزوج — تنظيما جديدا باسم « حركة الأفريكانرز الاشتراكية القومية » — وأدت هذه الحركة إلى إشاعة الانقسام فى الجبهة الوطنية من جديد . ورداً على هذا شكل مالان « لجنة وحدة الأفريكانرز » ، ومنحته هذه اللجنة سلطات واسعة باعتباره زعيما شعبياً ، كما شكل براو حزباً انفصالياً ، وأصدرت منظمة الأوسيوا براندواج أوامر عسكرية هددت زعامة مالان ، رغم أنها ألغيت بسرعة . وفى عام ١٩٤٢ انضم أبصار مالان إلى سمطس لسحق هذه الحركات المخربة . وفى المرحلة النهائية للحرب اتخذ هرتزوج موقفاً مشابهاً لموقف منظمة الأوسيوا براندواج التى حاولت أن تدبر انقلاباً فى ناتال . وفى انتخابات عام ١٩٤٣ فاز الحزب المتحد المؤيد لبريطانيا ، والذى يتزعمه سمطس ، بالأصوات الشعبية بأغلبية ضئيلة . وحصل على ٦٠٪ من مقاعد المجلس التشريعى . وعلى هذا استمرت جنوب أفريقيا تواصل الحرب ضد ألمانيا واليابان حتى نهايتها فى عام ١٩٤٥ .

ولم يؤد حلول السلام العالمى إلى حل مشكلات جنوب أفريقيا ، ذلك أن هيئة الأمم المتحدة التى شكلت بعد الحرب كانت تؤيد الجهود التى تبذلها الهند لمساندة الهنود فى ناتال ، وطالب الاتحاد السوفيتى وعدد كبير من الدول الغربية ، ببحث الموقف فى جنوب غرب أفريقيا ، ورفض سمطس يؤيده د . مالان قبول فرض وصاية الأمم المتحدة عليها . ورغم هذا قرر رئيس الوزراء تقديم تقارير الوصاية وتشجيع معاملة الهنود معاملة حسنة إلى أن تقف الأمم المتحدة على أقدامها . وأصبحت المشكلات العنصرية أكثر تعقيداً بعد أن ارتفع عدد سكان المدن الأفريقيين ، وزاد قلقهم من سياسة الحاجز اللونى ، ونفد صبر الهنود ، وأضرب عمال المناجم البانتو لحث الحكومة على الاستجابة لمطالبهم ، غير أن الحكومة استخدمت القوة لإنهاء الإضراب . وكلف سمطس عدداً من الخبراء بدراسة المشكلة ، وبخلق وظائف مناسبة للممتازين من البانتو ، لكنه احتفظ بسياسة الحاجز اللونى وفرض الحظر على الحركة التعاونية العمالية لغير البيض . ورغم جهوده للموازنة بين اتجاهات الأحزاب المختلفة والعمل على توحيد البلاد ، فإن احتمالات

التعاون بين البريطانيين والأفريكانرز كانت قد بدأت تتضاءل .

وفى عام ١٩٤٨ أدلى سكان جنوب أفريقيا مرة أخرى بأصواتهم فى صناديق الانتخاب ، وفاز الحزب المتحد فى هذه الانتخابات بسبب إنجازات سمطس فى المجال الخارجى . وظل هذا الحزب يؤيد الجهود المبذولة لتحقيق المساواة والتعاون بين عنصرى البيض . وكانت جبهة المعارضة تتألف من تحالف القوميين المؤقت (بما فى ذلك مالان وسوارت ، وستريجدوم وفيرورد) وبقايا حزب الأفريكانرز بزعامة هافنجا . ووعدت الحكومة — التى بدا أن إعادة انتخابها مؤكداً — بالاستمرار فى سياسة التفرقة كما هى ، مع عدم التخلى عن الاتجاه الهولستى الذى يؤكد ضرورة التعاون المتبادل بين العناصر ، باعتباره دعامة الحياة الاقتصادية . وهاجم ممثلو المعارضة برنامج الحزب المتحد واتهموا سمطس بإهمال مشكلات السياسة الدولية . وتقدم ائتلاف القوميين والأفريكانرز بمشروع جديد للتفرقة العنصرية والفصل الشامل للعناصر الأفريقية عن الأمة المسيحية البيضاء .

وكان الجديد فى سياسة التفرقة العنصرية فقط أنها طبقت معتقدات البوير القوية واتجاهات الأفريكانرز الحديثة بشكل منظم . وعلى ذلك كانت فكرة التفرقة تنهض على أساس سلسلة من الافتراضات تتضح من دراسة تاريخ جنوب أفريقيا — على حد قول أنصار هذه الفكرة وبقول أعضاء الكنيسة الإصلاحية الذين ينحدرون من أصل هولندى بالافتراض الأول ، ويرون أن القانون الإلهى ممثلا فى الكتاب المقدس قد وضعهم فى مرتبة مستقلة أعلى من كل العناصر غير البيضاء ، وغير الكالفينية الأجنبية والدنيوية الليبرالية . ويرى أصحاب الافتراض الثانى أن الأفريكانرز هو الوحيد من بين العناصر البيضاء الذى ليس له بلد أوربى يرعاه . وأخيراً تم التسليم بعدة تفسيرات تاريخية باعتبارها حقائق لا تقبل الشك وهى :

١ — أن الهولنديين وصلوا إلى جنوب أفريقيا قبل العناصر غير البيضاء — التى أتيح لها البقاء فيها تحت وصاية العناصر المسيحية البيضاء .

٢ — أن الزنوج كانوا فى حالتهم الطبيعية سعداء راضين فى ظل سيطرة البوير المسيحيين الذين فهموهم ، ولم يحاولوا فرض الحضارة الأوربية عليهم .

٣ — أن الاضطرابات العنصرية ترجع إلى النزعات الإنسانية الليبرالية الخاطئة ، مثل النشاط التبشيري — والتعليم الغربي — والحقوق المتساوية — ورأس المال الأجنبي — والحركة التعاونية والعمالية ، والشيوعية ، والتحضر التي تمثل القوى الأجنبية أو القوى العلمانية المناهضة للمسيحية .

وعلى أساس هذه الافتراضات نشأت في عام ١٩٤٧ نظرية عنصرية جديدة تبنتها جامعة ستلن بوش . ويرجع الفضل في نشأتها إلى عدد من الأساتذة الجامعيين القوميين ، ومن بينهم د . ثيو فيلوس دونجز و د . أرنست جانسنز . وكان مكتب العلاقات العنصرية التابع لهم يمثل ثورة ضد القيم ، ويستهدف خلق نمط جديد من العلاقات العنصرية الليبرالية ، وحماية كل العناصر ، ويحقق الفائدة لها عن طريق تخليصها بالقوة من شرور الاختلاط بعضها ببعض . وسيضع البيض هذا النمط الجديد من العلاقات ويعملون بموجبه . وكان بعض أساتذة مكتب العلاقات يريدون ترحيل جميع العناصر غير البيضاء ، وهذه العناصر تمثل ثلاثة أرباع السكان . غير أن غالبية الأساتذة أيدوا خلق أمة غير بيضاء ، تحت وصاية الأفريكانرز . ولما كانت الأمة البيضاء تفتقر إلى الخدم والعمالة غير الماهرة كان لزاما عليها أن تستقبل الهجرات المناسبة لتأدية الأعمال التي تلزم لها .

وقدم الحزب القومي شرحا مبسطا لنظرية التفرقة العنصرية ، وأخذ يعمل على نشرها استعدادا لحملة عام ١٩٤٨ الانتخابية . وكان لفظ (التفرقة العنصرية) يعني أحيانا التفرقة التقليدية ، بينما في أحيان أخرى كان المقصود به شرح جوانب معينة من النظرية . وأوقف د . مالان هجومه العلني على البريطانيين واليهود ، وركز على التفرقة العنصرية التي أراد أن يطبقها على الهنود والملونين والزنوج جميعا . وأوضح أن الناخب يجب أن يختار بين الحكم الأبيض ؛ والنقاء العنصري ، والحضارة المسيحية ، أو الغرق تدريجيا في بحر الزنوج الأسود . وكان مالان يواجه مهمة صعبة لكي يفوز في الانتخابات ؛ إذ كان عليه أن يزيد مقاعده البرلمانية بنسبة ٧٤٪ .

وحصل فعلا على هذه النسبة ، بعد أن تحول إليه فقط ٦ ٪ من الأصوات الشعبية وفاز الائتلاف بين القوميين والأفريكانرز بزعامة مالان وهافنجا بـ ٧٩ مقعدا ؛ مقابل ٧١ مقعدا حصلت عليها مجموعة حزب العمال والحزب المتحد ؛ وأفاد مالان من رغبته في العمل عن طريق البرلمان ، رغم انتقاء القوميين له . ولم يكن من الممكن أن يدعي أنه مفوض من الشعب ، ذلك أن نسبة ماحصل عليه من أصوات شعبية كان ٥٣ ٪ فقط مقابل ٤٠ ٪ حصل عليها الحزب المتحد وحزب العمال . لكن الطريق التشريعي لقومية الأفريكانرز والتفرقة العنصرية أصبح مفتوحا أمامه .

ولم تكن نتائج الانتخابات تثير دهشة المراقبين الأذكياء . ذلك أن عوامل الفوز كانت قد تهيأت للقوميين منذ عام ١٩١٠ ، وكانت هذه العوامل جزءاً لا يتجزأ من التطورات غير المنظورة التي جعلت جنوب أفريقيا بعد استقلالها مختلفة تماما عما كانت تتوقعه لها بريطانيا .

وأصبح البيض في جنوب أفريقيا ينقسمون إلى معسكرين متضادين ، هما : معسكر المتحدثين بلغة الأفريكانرز ، ومعسكر المتحدثين باللغة الإنجليزية ؛ وبدأ الأفريكانرز يتحولون إلى أغلبية في كل مركز انتخابي ، وفاز القوميون في انتخابات عام ١٩٤٨ . أما الحزب المتحد فقد حصل على معظم أصوات المراكز الانتخابية التي يتركز فيها المتحدثون بالإنجليزية ، ولم ينضم إلى المعارضة إلا دائرتان انتخابيتان تتألفان من الأفريكانرز الحضريين . وأضحى انقسام البيض إلى أحزاب على أساس اللغة كاملا . وظل بعض المتحدثين باللغة الإنجليزية من القوميين وكثيرون من الأفريكانرز داخل الحزب المتحد . لكن نظام الكتل في التصويت أصبح راسخا إلى درجة كبيرة .

ولعلنا نتساءل : لماذا استفاد القوميون من هذا الانقسام داخل مجتمع البيض ، رغم أن عدد الأصوات التي حصلوا عليها يقل بمقدار الربع عن عدد الأصوات التي حصل عليها معارضوهم ؟ . . السبب هو أن قوة الحزب المتحد كانت تعتمد على المناطق شبه الحضرية التي لم يكن للقوميين مرشحون

فيها . ولهذا فإن نسبة كبيرة من أصوات الحزب المتحد قد أصبحت عديمة الجدوى . وفى المناطق الريفية والمراكز الحضرية التى تسكن فيها الطبقات الفقيرة كانت نسبة الأفريكانرز متوسطة ، ولكنهم لم يكونوا مطلقا أغلبية بها ، وقد أعطت هذه المراكز عددا ضئيلا من أصواتها لمرشحى القوميين ، وكان لكل صوت يعطى للقوميين فيها أهميته ووزنه . وأخيراً — وإن لم يكن أقل أهمية من العوامل السابقة — فإن الدوائر الانتخابية القروية كانت قليلة السكان . وكانت كل المراكز السكانية قد قسمت تقسيما عادلا . إلا أن قانون جنوب أفريقيا كان يفرض بألا يعاد النظر فى توزيع الدوائر إلا إذا نقص أو زاد عدد السكان بنسبة ١٥ ٪ . وأدت الهجرة المستمرة إلى المناطق الحضرية إلى نقص سكان المناطق الزراعية واكتظاظ السكان فى المدن خلال الحرب العالمية الثانية . ونتيجة لذلك كان كثيرون من القوميين ينتخبون بأغلبيات ضئيلة فى المناطق الريفية القليلة السكان .

وكان المتحدثون باللغة الإنجليزية والأفريكانرز فى عام ١٩٠٤ متساوين فى العدد تقريباً . وكانت نسبة الحضر بين المتحدثون باللغة الإنجليزية ٩٣ ٪ فى حين أن نسبة الريفيين بين الأفريكانرز ٨٩ ٪ ، إلا أن هذه النسب تغيرت بالتدريج . وكانت نسبة المواليد بين الأفريكانرز أكبر — حتى فى المدن — بنحو الثلث تقريبا من نسبة المواليد بين المتحدثين بالإنجليزية ويمثلون ٤١ ٪ من سكان الاتحاد البيض ، فى حين أن الأفريكانرز يمثلون ٥٩ ٪ ، وهاجرت أغلبية المجموعتين إلى المدن — على أن التصنيع لم يؤد إلى الحد من أغلبية الأفريكانرز المطلقة . ولم يستطع نظام المصنع فى جنوب أفريقيا أن يخلق الليبرالية السياسية والاجتماعية التى تمخضت عنها الثورات الصناعية فى تاريخ غرب أوربا والولايات المتحدة .

ولم تتضح أهمية هذه التحركات السكانية حتى عام ١٩٣٦ — فحتى هذا التاريخ كان القائمون بعمليات الإحصاء السكانية يسألون الناس فقط عن اللغة التى يعرفونها ، ولما كان عدد البيض الذين يعرفون اللغتين فى ارتفاع مستمر

كان عددهم يعادل ثلث السكان البيض فى عام ١٩١٠ ، وارتفعت النسبة فى عام ١٩٣٦ ثلاثة أرباع السكان البيض — وقد بدا أن هناك اتجاها متزايدا لتحقيق الوحدة الشاملة بين البيض وتحقيق المبدأ الهولستى فى التعاون بين العناصر المختلفة . وفى الإحصاءات التى تمت فى عامى ١٩٣٦ ، ١٩٥١ كان الفرد يسأل عن اللغة التى يفضلها . وقد ظهر من الإحصاءات المدرسية ، ونسب المواليد وسجلات الكنائس ، أن عدد الأفريكانرز يزيد على عدد المتحدثين بالإنجليزية . وتتفق هذه الزيادة مع الطابع اللغوى المميز للأحزاب ، وكذلك مع التركيب الفريد للمراكز الانتخابية. وأسهمت كل هذه العناصر فى تحقيق الفوز للقوميين فى عام ١٩٤٨ .

ومن الغريب حقا أن يكون عدد أصوات القوميين صغيرا بهذا الشكل ، ويرجع السبب فى ذلك إلى أن نسبة كبيرة من الأفريكانرز لم يدلوا بأصواتهم. وفى انتخابات عامى ١٩٥٣ ، ١٩٥٨ حاول حزب القوميين استغلال هذه الأصوات الإضافية ، وفى عام ١٩٦٠ كانت الحكومة على ثقة من أنها سوف تحصل على غالبية الأصوات الشعبية . على أن المعارضة التى كان يواجهها الأفريكانرز — والقوميون بعد أول انتصار لهم فى عام ١٩٤٨ — أخذت تقل فى قيمتها ومداها بالتدريج .

وفى ظل حكم مالان وخلفائه تأثرت الحياة فى جنوب أفريقيا بثلاثة مؤثرات : أولها — أن القوميين أعادوا تنظيم وتوحيد حركات الأفريكانرز المتفرقة . وثانيها — أنهم بدأوا ينفذون برنامج التفرقة العنصرية . وثالثها — أن حركات العناصر الأخرى — باستثناء الأفريكانرز — بدأت تضعف . ويتطلب كل من هذه المؤثرات الثلاثة توضيحاً أكثر ، فقد أصبحت منظمتا الاوسوابراندواج وبويدر بوند تحظيان بالتأييد الرسمى ، وأصبح نشاط الحركة القومية الاشتراكية للأفريكانرز التى عرفت باسم (النظام الجديد) أكثر وضوحاً . وأوقف الهجوم على النازية رسمياً ، وسمح لموظفى الحكومة — بل شجعوا — على الانضمام إلى التنظيمات القومية المستقلة المتطرفة .

واتخذت الحكومة خطوات عديدة للحد من زيادة عدد البيض من غير الأفريكانرز . وقدم د . ثيوفيلوس دونجز قانون المواطنة الذى ألغيت بموجبه الجنسية البريطانية ، وأصبح لزاماً على رعايا الكومنولث أن يؤدوا نفس الالتزامات ، مثل الأجانب الآخرين ، لكى يحصلوا على حق المواطنة فى اتحاد جنوب أفريقيا ، وأصبح من سلطة الحكومة ، لا الحاكم ، أن ترفض أى طلب مقدم من جانب المهاجرين ، أو تلغى أوراق المواطنة الخاصة بهم . واستطاعت حركة المتحدثين بلغة الافريكانرز أن تحقق وحدتها التى طالما حلمت بها . ففى المجال السياسى استطاع حزب القوميين أن يستوعب أنصار هافنجا الأفريكانرز . وبذا تحول الائتلاف الحاكم إلى حكومة أغلبية ، وفى الوقت ذاته شكلت التنظيمات الثقافية والاجتماعية ، المعتدلة والمتطرفة على السواء ، تنظيما جديداً يشبه تنظيم حزب القوميين . ويحول البرويدربوند إلى مجلس سرى داخلى ، يضم معظم النخبة الممتازة ، ويمارس إشرافاً صارماً على تصرفات واتجاهات كل زعيم . وأحكم تنظيم الاوسوبراندواج ، وبدأ يتحول إلى هيئة للإعراب عن الآمال الاجتماعية للجماهير الوطنية ، وأفاد هذا التنظيم فى نشاطه من تراث الأفريكانرز ووعيهم . وبالإضافة إلى ذلك شكلت منظمة الشباب جونجبوند ، وتأسس معهد التعليم الوطنى المسيحى للعمل على نشر الأفكار القومية . وكان يشرف عليه « الرسل الاثنا عشر »(١) الذين يرأسون (البرويدربوند) . واستطاع هذا المعهد أن يؤثر فى نظام التعليم العام فى الترانسفال وولاية الأورنج الحرة . وطلب من تلاميذ المدارس الإبلاغ عن أى مدرسين يحيدون عن مناهج المعهد . وكانت الدولة لا الآباء هى التى تحدد اللغة والديانة التى يجب أن يتعلمها الطفل ، وكانت مناهج التاريخ تصور أمجاد الأفريكانرز الخيالية ، كما لو كانت حقائق لا تقبل النقاش . وكانت مقررات العلوم تشير إلى أن الله خلق المخلوقات فى نظام هرمى أزلى ، وأن التطور يمكن أن

(١) أطلق عليهم هذا التعبير تشبيهاً بتلاميذ المسيح الاثنى عشر (المترجم) .

يحدث ، إلا أنه إما أن يكون تحولا جذرياً فى الطبيعة الأصلية . أو عن طريق الامتزاج بالعناصر الأقل درجة . وبالتالى يصبح هذا الامتزاج وبالا على أصحابه ، وبمعنى آخر فإن سيطرة البيض وتفوقهم يمكن أن تتحطم عن طريق التزاوج أو التغاضى عن الفوارق الأزلية . وألغيت الضمانات الخاصة بحرية الدين والتعليم فى قوانين جميع الجامعات — إلا أن كثيراً من الكليات رفضت أن تلغى هذه الحقوق من الناحية العملية .

وظلت الكنائس منفصلة عن الدولة ، وعلى هذا فإن أتباع الكنيسة الإصلاحية الهولندية التى ينتمى إليها جميع الأفريكانرز قد أيدوا الحركة القومية تأييداً قوياً ، وكانت كنيسة الكيب الأصلية هى أكبر الكنائس الهولندية ، وقد نقلت هذه الكنيسة الكثير من أفكار الكالفينيين الحديثة من هولندا واسكتلندا . وكانت كنيسة الترانسفال المستقلة تعتبر نفسها المجمع الكنسى الحقيقى للمسيحية فى جنوب أفريقيا ، وكانت جماعة (دوبر) هى أصغر الكنائس فى جنوب أفريقيا وكانت تعتقد أن أعضاءها هم شعب الله المختار . وكانت معابد اللاهوت الخاصة بكنيسة الترانسفال وجماعة الدوبر تؤثر تأثيراً بالغاً — سواء فى الاجتماعات الحكومية أو اجتماعات الكنائس التابعة لكنيسة الكيب — خاصة فى المراكز الريفية والمناطق المدنية التى تسكن فيها الطبقات الدنيا . وبدا أنه كلما كانت الطائفة الدينية صغيرة كبر حجم تأثيرها . وظلت الكنائس منفصلة عن الدولة ، كما أن كنيسة الكيب الكبيرة بقيت معتدلة الاتجاهات إلى حد كبير . ولكن أتباع كنيسة الترانسفال وجماعة الدوبر كانوا يحظون بعدد كبير من المناصب العالية وتأثر اجتماعات البيض المحلية والمبادىء الدينية لكنائس الأقلية . ولم يكن لأكبر كنيسة هولندية قدر كبير من النفوذ ، ولذا فإن التفسيرات الصارمة للتفرقة العنصرية كان لها دور فعال على المستويات العليا والجماهيرية فى الحركة القومية .

وبعد عام ١٩٤٨ تمكن الحزب القومى من البدء فى تنفيذ السياسة العنصرية .

وكانت النظريات الأساسية لهذه السياسة تنهض على أساس مثل تبدو براقة أمام كل العناصر . لكن تغيرت أسس نظرية التفرقة هذه حين خرجت إلى حيز التنفيذ العملى . وعلى هذا فإن التنفيذ لا النظرية هو الذى سبب المشكلات الكبرى ، وكانت فى كل إقليم تنصب تقريبا على جنس واحد بعينه من الأجناس غير البيضاء ، فالبانتو فى الترانسفال ، والأورنج الحرة وشرق الكيب ، والملونون فى غرب ووسط الكيب ، والهنود فى ناتال .

وقد وجد نحو نصف مليون من الهنود فى جنوب أفريقيا ، ولد معظمهم وعاشوا فى ناتال ، ويصل عددهم فيها إلى مايقارب عدد السكان البيض ، ويتحدث معظمهم الإنجليزية ، ويعيشون فى مستوى معيشى أفضل من مستوى معيشة أقرانهم فى الهند ذاتها ، ويسيطرون على التجارة مع قبائل الزولو ، كما يوجد الكثير من المزارع الهندية فى إقليم (الناتال). وأخفقت محاولات هرتزوج عام ١٩٣٩ ، وشارلز سوارت ، والحكومة القومية من بعده لإعادتهم إلى الهند . وتعتبر الاستثمارات الهندية فى التجارة فى جنوب أفريقيا وفى الشركات بها كبيرة للغاية ، وقد دخلت تطورات على الديانة الهندوسية فى جنوب أفريقيا ، كما اضطرب نظام الطوائف الاجتماعية الهندسى اضطرابا بالغا جعل من الصعب إعادة استيعاب هؤلاء الهنود فى الوطن الأم. وفى الوقت ذاته لم يكن للهنود أرض خاصة بهم ، وكانت ثقافتهم متميزة عن غيرها من الثقافات فى جنوب أفريقيا ، ولذا كان من العسير استيعابهم فى أية جماعة أخرى. ومع هذا فإن الحكومة القومية كانت ما تزال تأمل فى خفض عدد الهنود إلى أدنى حد ممكن ، وأن تفصلهم كلية عن مجتمعى البيض والسود .

ويبلغ تعداد الملونين فى جنوب أفريقيا ١٫٥٠٠٫٠٠٠ نسمة ، ويعتبرون أكبر مجموعة سكانية غير بيضاء فى غرب الكيب . وقد ضمن لهم قانون جنوب أفريقيا الصادر فى عام ١٨٣٥ حقوقا سياسية وشرعية مساوية لحقوق البيض . وقد اعتقدت بريطانيا وسلطات الكيب أن بنود هذا القانون قوية لا يسهل إلغاؤها ، وكن هؤلاء الملونون قد تشربوا الحضارة الأوربية تماما ،

وتأثروا بالأفكار والمنظمات السياسية الأوربية ، وعملوا فى الوظائف والأعمال الخاصة بالعمال المهرة وشبه المهرة فى مجالات التجارة والصناعة والزراعة بالكيب . وكان مالان ، وممثله فى الكيب د . دونجز (Donges) قلقين ، بسبب الخطر الذى يتعرض له البقاء الأبيض نتيجة وجود هؤلاء الملونين . وكان اهتمامهما بهذه المسألة يفوق اهتمام القوميين الآخرين فى الولايات التى تسيطر عليها العناصر الأخرى . ومع هذا فقد اقترح تعديل الدستور حتى يمكن فصل الملونين عن البيض ، وكان المعتدلون من أنصار التفرقة العنصرية يرون أهمية التحالف مع الملونين ضد جماهير البانتو . لكن الحكومة بدأت بطردهم من الجيش ، ثم حرمتهم بعد ذلك من التمتع بمزايا نظام التعويضات عن البطالة وطبقت عليهم قوانين المرور الخاصة بالبانتو . وفى عام ١٩٥١ أصدر البرلمان قانون التسجيل المنفصل الذى وضع بموجبه الملونون فى قوائم انتخابية منفصلة عن البيض ، ومنحوا حق التمثيل المحدود غير المباشر فى المجلس التشريعى للحكومة المركزية . ولما كان هذا القانون قد صدر بأغلبية ضئيلة أقل من الأغلبية الدستورية المطلوبة لتغيير أى بند من بنود أى قانون — فقد قررت المحكمة العليا لجنوب أفريقيه عدم السماح بصدوره ، واقترحت الحكومة إنشاء محكمة خاصة داخل البرلمان تستطيع تجاهل قرارات المحكمة العليا إذا حصلت أحكامها على أغلبية أقل من الأغلبية التى تطلبها المحكمة العليا . إلا أن الناخبين الإنجليز بدأوا يخشون أن تلغى حقوقهم المساوية لحقوق الأفريكانرز التى ضمنها لهم الدستور بنفس هذا الأسلوب ، كما عارضت المحاكم القائمة مشروع المحكمة الخاصة ، وأحبطت بذلك مرة أخرى هذه الخطوة الهامة تجاه تحقيق التفرقة العنصرية ضد الملونين .

وجعل مالان من المسألة الدستورية أهم نقطة فى انتخابات عام ١٩٥٣ ، وأعلن القوميون أن البنود التى لا تقبل التعديل فى هذا الدستور ، والتى وضعتها الحكومة البريطانية ، ليست ملزمة لبرلمان جنوب أفريقيا الذى

يتمتع بالسيادة الكاملة . وتمكن القوميون من الفوز بـ ٩٤ مقعدا مقابل ٦٢ مقعداً حصلت عليها أحزاب المعارضة ، وزاد نصيب القوميين من الأصوات الشعبية إلى ٤٦ ٪ ، وأصبح من الواضح أن القوميين سوف يسيطرون على ثلثى مقاعد مجلس البرلمان بمرور الوقت ، وحينئذ يمكن تعديل الدستور فى جلسة مشتركة لمجلس البرلمان . واتخذت حكومة مالان خطوات عملية لكى تضمن الموافقة على مشروعها الخاص بالتفرقة العنصرية بأكمله .

وفى عام ١٩٥٤ حل جوهانز ستريجدوم الزعيم القومى الترانسفالى للوزراء — هذا لاعتلال صحته . وزيد عدد أعضاء المحكمة العليا إلى الضعف ، كما تقرر نفاذ القرارات التى يوافق عليها البرلمان بأغلبية ضئيلة بهدف ضمان سريان كل مشروعات القوانين . وتقدم ستريجدوم بمشروع قانون لتغيير هيكل مجلس الشيوخ الخاص بالاتحاد . وفى هذا المشروع تقرر إلغاء مبدأ التمثيل المتساوى لكل إقليم ، ومنحت الأقاليم المكتظة بالسكان — مثل الكيب والترانسفال — مزيداً من المقاعد . وكان هذان الإقليمان يخضعان لسيطرة القوميين ومنحت جنوب غرب أفريقيا — التى رفضت أفريقيا فرض وصاية الأمم المتحدة عليها — مقاعد فى الجمعية التشريعية ومجلس الشيوخ ، على أن يشغل هذه المقاعد ممثلو القوميين . وعلاوة على ذلك فإن الحزب الذى كان يتحكم فى حكومات الأقاليم — وكان هذا هو الحزب القومى فيها جميعها باستثناء ناتال — قد سمح له بشغل جميع مقاعد الإقليم فى مجلس الشيوخ الاتحادى . واختفى نظام التمثيل النسبي السابق ، وزاد عدد أعضاء مجلس الشيوخ إلى الضعف تقريبا ، وسيطر القوميون على ٨٤٪ من مقاعده ، ولم يكن هناك أى صعوبة فى الجلسة المشتركة لمجلس البرلمان تعترض صدور التعديلات الدستورية المطلوبة ، ولم يعد فى وسع المحاكم أن تعترض على تنفيذ برامج الحزب القومى . وهبطت مرتبة الدستور بعد أن صارت له سلطة لا تتعدى سلطة القوانين العادية ، وصار يخضع لاتجاهات الأغلبية البرلمانية .

وفى عام ١٩٥٦ تم إلغاء القانون الخاص بحقوق الانتخاب الخاصة بالملونين

ووافق كل من البرلمان والمحكمة العليا على برامج التفرقة الخاص بالعناصر الأخرى الذى كان قد بدأ تنفيذه ، وأدى إلغاء أصوات الناخبين الملونين إلى دعم مركز الحكومة ، لأنه حرم المعارضة من أقوى مصادر تأييدها .

وكان البانتو — الذين يقدر عددهم بتسعة ملايين نسمة — الهدف الأول لقوانين التفرقة ، وكان نحو نصفهم يعيشون فى المعازل ، فى حين أن ٣٠ ٪ يعملون فى المزارع الأوربية ، ٢٠٪ فى المناطق المدنية . وكان نصف البانتو الذين يعيشون فى المعازل يكسبون قوتهم من الأعمال المؤقتة فى التعدين ومن العمل فى المزارع ، لأن أراضيهم كانت مكتظة بالسكان وغير منتجة . وعلى ذلك كان نحو ثلاثة أرباع البانتو يعتمدون على الاقتصاد الأوربى الزراعى والصناعى . وكان هؤلاء يؤدون معظم الأعمال التى تحتاج إلى جهد جسمانى مقابل أجر بالغ الانخفاض إذا قورن بأجور العمال البيض الذين يؤدون أعمالا مشابهة . وكان متوسط أعمار البانتو يبلغ نصف متوسط أعمار الأوربيين (كان ثلثا وفيات البانتو ترجع إلى أمراض سوء التغذية) . وتعتبر عمالة البانتو الرخيصة أساسية لرفاهية جنوب أفريقيا ، لأن مقدار الأرباح التى كانت تتحقق فى التعدين والزراعة فى جنوب أفريقيا تعتبر أصغر منها فى أى بلد آخر ، رغم انخفاض الأجور بها . فإذا منح البانتو المساواة مع العناصر الأخرى فى الأجر فسيترتب على ذلك أن ترتفع أسعار الذهب عن الأسعار العالمية وتزداد أسعار المواد الغذائية — المرتفعة فعلا — ارتفاعا كبيرا . على أن اشتراك البانتو فى الانتخابات على أساس القائمة الموحدة سوف يضمن لهم الأغلبية الساحقة وهذا ما كان يخشاه البعض .

وحاولت التشريعات الجديدة التى صدرت منذ ١٩٤٨ والمتعلقة بالتفرقة العنصرية أن توسع من نطاق هذه التفرقة التى قضت عليها القوانين القديمة فى عامى ١٩١٣ ، ١٩٣٦ . وأصبح الزواج والاختلاط الجنسى بين العناصر جرائم يعاقب عليها القانون فى عام ١٩٤٩ / ١٩٥٠ . وصدر قانون التسجيل الذى نص على أن يحمل جميع السكان — بما فى ذلك البيض — ما يثبت

جنسياتهم . ويتم تحديد وضع الفرد العنصرى بقرار يصدر من لجنة خاصة يرأسها وزير الداخلية ، وكان هذا الوضع ويبنى على أساس المظهر والسمعة العامة ، ومدى تقبل الفرد ، وتاريخ حياته الشخصى . وكان من الممكن الطعن فى تحديد هذه الصفات ، إلا أن كل فرد يتقدم بشكوى تافهة لا مبرر لها كان يتعرض لدفع غرامة مالية . وفى عام ١٩٥٠ صدر قانون (مناطق الجماعات) ، ووصف دونجز هذا القانون بأنه أساس التقسيمات العنصرية وأقر هذا القانون مناطق البيض والملونين والهنود والزنوج الحالية . وكان الحزب المتحد المعارض يؤيد التفرقة العنصرية غير الإجبارية ، إلا أنه لم يكن يرغب مثل ممثلى العناصر غير البيضاء فى تجميد الوضع الحالى كما هو . وكانت العناصر غير البيضاء لاتخشى مبدأ التفرقة ولكنها كانت ترهب السلطات الواسعة التى منحهـا قانون التفرقة للمكاتب الحكومية . وخول د . هندريك فيرفورد وزير الشئون الوطنية سلطة تنفيذ هذا القانون . وفى عام ١٩٥٤ أدخل تعديلا عليه تمكن بموجبه من طرد الأفريقيين من الأراضى التى تقع داخل المناطق البيضاء ، وفى عام ١٩٥٦ طبق هذا القانون على العناصر غير الأوربية بالقرب من جوهانسبرج ، وصودرت منازل وأراضى ومحال ١٠٠٫٠٠٠ منهم بمقتضى هذا القانون . ومنحتهم الحكومة حق تأجير مناطق جديدة خصصتها لهم بعيدا عن المدن ، وعن المناطق الحضرية التى كان البيض يرغبون فى شغلها .

وختمت حكومة مالان الأولى فترة حكمها سنة ١٩٥٣ بصدور (قانون سلطات البانتو) . وحاول هذا القانون إعادة خلق الزعامات القبلية والتخطيط لعملية إعادة الأفريقيين إلى معازلهم . وكان تحقيق هذا الهدف صعبا وبسبب اعتماد ثلاثة أرباع الأفريقيين على الاقتصاد والحكم الأوربى . ووصف مالان التفرقة العنصرية ، بوضعها هذا ، بأنها « عمل إيجابى » كما وصفها فيرفورد بأنها استعادة الأفريقيين لديمقراطيتهم الطبيعية وقوميتهم القبلية وفى ظل هذه التفرقة يستمر البيض فى الإشراف على الثمان المناطق التى سيطلق

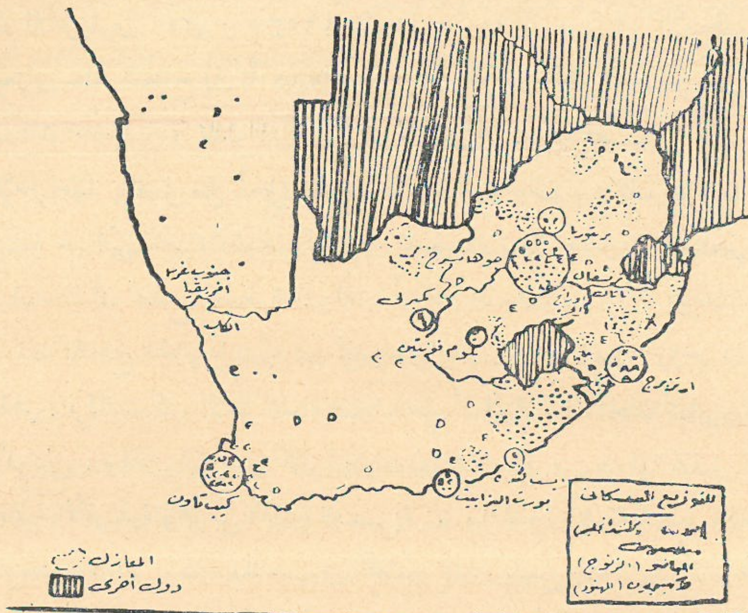

التوزيع العرقى واللونى فى جنوب أفريقيا ١٩٦٠

عليها « البانتوستان الأفريقية » (*) . وستتولى مجالس قبلية منتخبة شئون الحكم المحلى . وحين أنشئت مناطق البانتوستان كانت أجهزة الحكم فيها أفريقية وكانت الحكومة المركزية تتولى الإشراف عليها وتعين رؤساءها ، وقد تقبل الحكام التقليديون المشروع الجديد ، إلا أن الجماهير الأفريقية التى انفصلت جزئيا عن قبائلها قد أعربت عن استيائها الشديد بسبب عدم وجود انتخابات حقيقية ولعودة الحكم القبلى الرجعى ، وتدخل الحكام البيض المباشر . وأحس الكثيرون أن الحكومة تحاول خلق الانقسامات بين الأفريقيين من أجل الاحتفاظ بسيطرتها البيضاء . وكان القوميون يعزون هذا الاستياء من جانب الأفريقيين إلى تدخل العناصر الشيوعية فى « النظام القبلى الطبيعى » الذى منحه

(*) البانتوستان : أقاليم خصصت لسكنى الأفريقيين ، وتتمتع بالحكم الذاتى . والهدف من إقامة هذه الأقاليم - كما جاء فى تقرير اللجنة التى كونتها الأمم المتحدة فى سبتمبر ١٩٦٢ - هو زياده تسلط البيض عن طريق تحتويه سلطة زعماء القبائل ، وبث الفرقة بين الشعب الأفريقى (المترجم) .

الله للأفريقيين . وفى عام ١٩٥٣ فازت حكومة القوميين فى الانتخابات ، ويعزى هذا النجاح إلى تأكيدها الحاجة إلى قوانين التفرقة العنصرية فى مجال السكك الحديدية ، تلك القوانين التى كانت المحاكم قد قضت بعدم شرعيتها ولإسراعها بالعمل من أجل تطوير نظام تعليم البانتو . وكان على مدارس التبشير — التى كانت تقوم بالدور الرئيسى فى تعليم وتدريب العناصر غير البيضاء — أن تخضع لسيطرة الدولة ، أو إشراف العناصر الأفريقية المتقدمة . وكانت المناهج الجديدة تستهدف تحديد رابطة الولاء القبلى وإحياء لغات البانتو . وكانت كل الأطراف متعنتة ، على أن الوقت قد حان لتطوير التعليم الأفريقى . ولكن القوميين كانوا يؤيدون إنشاء مدارس هدفها تحقيق العزلة الثقافية الأفريقية وغرس العقلية العنصرية ، وأكدوا أهمية التعليم الجماعى لإعداد الأفريقى لمكانه المناسب فى المجتمع الذى ينتمى إليه ، إلا أن الحزب المتحد كان يبحث ما إذا كان ذلك يناسب احتياجات الأفريقيين الذين يسكنون المدن ، وتأثروا بالحضارة الأوربية ، ووصف فيرفورد الجناح المعارض بأنه شيوعى ، وأغلق كل المدارس الموحدة ، وأمم معظم مدارس الإرساليات وأغلق القس ر . امبروز ريفز أسقف جوهانسبرج الانجليكانى مدارسه . لكن فيرفورد استشاط غضبا ومنع إعادة افتتاحها .

وصدر قانون آخر يقضى بتشكيل لجان حكومية لبحث شكاوى العمال الأفريقيين التى حرم على الاتحادات العمالية بحثها . وأوضح القوميون أن الاتحادات النقابية ليست نتاجا طبيعيا للقبلية ، وعلى هذا فإن التنظيمات النقابية لن توجد إلا إذا فرضها اليساريون من الخارج .

وفضلا عن القوانين واللوائح الأخرى ، التى تستهدف تطبيق التفرقة العنصرية ، أدخلت الحكومة تعديلا إضافيا كبيراً على قانون التفرقة . ففى عام ١٩٥٩ صدر قانون التعليم الجامعى ، وقضى هذا القانون بحرمان أى أفريقى من دخول أى معهد عال ، باستثناء كلية فورت هير التى كانت مخصصة لتعليم غير البيض . وكان الهدف من إنشائها أن تكون مدرسة نموذجية

للتعليم المتقدم للأفريقيين ، وكان يحق لغير الأوربيين الذين سجلوا من قبل فى الجامعات أن ينهوا دراساتهم فيها ، على أن يكون هدف التعليم فيما بعد مجابهة احتياجات حياة البانتوستان الخاصة بهم .

وكان الاتجاه العام هو عدم تشجيع التنظيمات السياسية أو الاجتماعية غير البيضاء ، إلا إذا كانت ترغب فى تقبل أفكار البانتوستان . وقد شكل الملونون (منظمة الشعوب الأفريقية) منذ عام ١٩٠٢ ، إلا أن الاتجاه القومى قد قسم هذه المنظمة إلى جبهتين متعارضتين ، وحاول الاتحاد القومى للشعوب الملونة أن يتحالف مع السلطات الحاكمة . وكان يأمل فى الحصول على مكان مناسب داخل تنظيمات التفرقة عن طريق التعاون مع المجلس الاستشارى للملونين التابع للحكومة ، وتعرض الاتحاد للنقد ، ووصف البعض جهوده بأنها مجرد تملق ذليل للسلطات الحاكمة ، وأطلقوا على أنفسهم اسم (الحركة المعادية للمجلس الاستشارى للملونين). وحاولوا التعاون مع الهنود والبانتو من أجل مناهضة القيود التى يفرضها البيض .

وقد انقسم الهنود بين المؤتمر الهندى لجنوب أفريقيا ، وهو ثمرة من ثمار حركة غاندى فى عام ١٨٩٤ ، وكان يميل إلى المسالمة ونبذ العنف — وبين المنظمة الهندية لجنوب أفريقيا ، وهى منظمة صغيرة تأسست فى عام ١٩٥١ وكانت تمثل التجار الأثرياء والمهنيين الذين كان يهمهم تهدئة البيض . وكانت المنظمة تضم أيضا عدداً من المسلمين الباكستانيين الذين نبذهم المؤتمر الهندوسى .

وواجه البانتو الأفريقيون صعوبات بالغة فى تنظيم صفوفهم ، بسبب كثرة عددهم ، وتفرقهم الشديد ، وانتشارهم فى المعازل والبانتوستان والمدن والمزارع الأوربية . وكانت أقدم وأقوى منظمة أفريقية هى المؤتمر الوطنى الأفريقى الذى أسسه — فى عام ١٩١٢ — المحامون البانتو الذين تلقوا تعليمهم فى نيويورك ولندن . وأعرب المؤتمر عن استيائه من تجاهل قوانين جنوب أفريقيا لحقوق الأفريقيين ، وشن هجوماً عنيفاً على قانون الأراضى لعام

١٩١٣ ، وقوانين المرور ، وإلغاء حقوق الانتخاب الأفريقى الكيب فى عام ١٩٣٥ ، وقوانين التفرقة العنصرية التى أصدرها هرتزوج فى عام ١٩٣٦ . وحين قرر المؤتمر الاشتراك فى مجلس ممثلى الوطنيين الذى أسسه هرتزوج ، تشكل (مؤتمر عموم أفريقيا) من أجل تعويق هذا التعاون ، ووقع انقسام عنيف بين المؤتمر الوطنى الأفريقى ومؤتمر عموم أفريقيا ، إلا أن المؤتمر الوطنى ظل يتمتع بمركز ممتاز . وفى عام ١٩٤٦ انسحب المؤتمر الوطنى من مجلس الممثلين ، وبدأ يركز جهوده على دفع الجماهير للمطالبة بالحقوق المتساوية . واحتج المؤتمر الوطنى على نظرية التفرقة العنصرية فى التعليم ، وطالب بإعداد الأفريقيين لمواجهة متطلبات الحياة الحديثة . وبعد عام ١٩٤٨ تقدم المؤتمر بعدد من المطالب المشروعة من أجل تحقيق التقدم الأفريقى عن طريق الوسائل الدستورية ، واحتج على سياسة الوصاية الظالمة والتفرقة العنصرية التى وضعها مالان . وقد أكد — رئيس الوزراء — مالان فى خطاب بعث به إلى ألبرت ج. لوثولى رئيس المؤتمر بأن « الفروق بين البيض والسود دائمة ، وأنها ليست من صنع الإنسان » . وأشار إلى أن القوانين الجديدة ليست ظالمة أو مهينة ، وإنما تمثل محاولة من جانب البيض للحفاظ على كيانهم كطائفة مستقلة ، وحماية تراث البانتو . ورد المؤتمر الوطنى على ذلك بتنظيم حملة هجوم على الحكومة فى الذكرى الثلاثمائة للاستيطان الأبيض فى البلاد ، وشكل الزعماء القبليون الذين يحظون بتأييد الحكومة تنظيما صغيراً ضعيفاً أطلق عليه (مؤتمر البانتو الوطنى) . وكان هؤلاء الزعماء يأملون فى الحصول على امتيازات فى ظل مشروع إعادة توطين البانتو فى معازلهم . ولما كان المؤتمر الوطنى الأفريقى يحاول الحصول على الحقوق المتساوية فى ظل السيطرة الأوربية ، فقد بدأ يتعاون مع الحركات الهندية لتحقيق هذا الهدف . وكان الشيوعيون من بين الغربيين جميعاً هم الذين يرغبون فى التعاون مع الحركات غير البيضاء على أسس متعادلة . ورفض (لوثولى) التعاون مع أى من العناصر الشيوعية ، إلا أنه أصبح من الصعب رفض مصدر التأييد الوحيد ، وهو التأييد الخارجى بعد أن زاد سخط ويأس الأفريقيين .

على أن الحكومة برفضها التعامل مع المؤتمر الوطنى الأفريقى ، أو السماح للنقابات العمالية بممارسة نشاطها ، أو إصدار قوانين للنهوض بالعناصر الأفريقية التى انفصلت عن قبائلها — أغلقت فى الواقع كل وسائل الاتصال مع الأفريقيين الذين يعيشون فى المدن ، ومنذ عام ١٩٥٨ أخذ نفوذ المؤتمر القومى الأفريقى يضعف ، وظهر مؤتمر الوحدة الأفريقية الذى كان أكثر حيوية وتصلبا من سابقه . وكان يتزعم هذا المؤتمر الأخير روبرت سوبكوى وهو أفريقى كان يقوم بتدريس لغات البانتو فى جامعة ويت واترسراند (Witwatersrand) . غير أن المؤتمر الجديد كان يفتقر إلى الهيكل التنظيمى ، وإلى مثابرة المؤتمر القومى الأفريقى القديم ، وكان يستهدف خلق دولة وطنية موحدة فى أقرب وقت ممكن ، يتمتع فى ظلها الأفريقيون بحقوق انتخابية كاملة ، ويفوق تعدادهم فيها كل العناصر الأخرى . وقد اضطر المؤتمر القومى الأفريقى أن يتخذ موقفاً أكثر صلابة تجاه عدد من المسائل الهامة عندما أحس بمنافسة التنظيمات الأخرى له . وفى عام ١٩٥٩ وصل التذمر بين الأفريقيين إلى نقطة أفزعت الحكومة ، فلجأت إلى عزل القادة الأفريقيين والهنود بعضهم عن بعض نهائياً ، ومنعتهم من إدارة منظماتهم .

وكانت هذه الخطوة بالغة الخطورة ؛ لأنها حرمت الحركات الأفريقية من العناصر المتقدمة المتعقلة وتركتها فى أيد غير مدربة وغير مجدية ، ولكنها أكثر ثورية . وأعلن مؤتمر القومية الأفريقية بالإضراب العام وشجع الأفريقيين على إحراق تراخيص مرورهم . واتخذت مسيرة الاحتجاج شكل حملة مقـاومة سلبية — إلا أن قلق الشرطة وحماسة الأفريقيين أديا إلى اندلاع أعمال العنف . وفى أواخر مارس عام ١٩٦٠ وقع صدام عنيف فى شاربفيل (Sharpe ville) ، وهى مدينة تقع بالقرب من جوهانسبرج ، ولقى أكثر من ستين أفريقيا حتفهم فى هذا الصراع ، وصرح بعض الشهود بأن « البوليس » أطلق الرصاص على الجماهير المتظاهرة من الخلف فى أثناء هروبها . وتقول التقارير الرسمية إن الأفريقيين كانوا يهاجمون

بالحجارة . وأخمدت الثورة التى اندلعت ضد تراخيص المرور ؛ لأن العمال الأفريقيين — لضآلة أجورهم — لم تكن لديهم مدخرات تمكنهم من شراء الطعام والإمدادات اللازمة لإضراب طويل المدى . ومع هذا فإن هذه الثورة قد أدت إلى تشدد الحكومة فى موقفها تجاه الأفريقيين .

وتعتبر الانقسامات المتزايدة فى صفوف المعارضة البيضاء وغير البيضاء سمة من سمات جنوب أفريقيا فى ظل حكم القوميين ، هذا ، وقد ضعفت قوة الحزب المتحد تدريجياً فى ثلاثة انتخابات متتالية ، وفى عام ١٩٥٨ كان لا يزال يتمتع بأغلبية ضئيلة من الأصوات الشعبية . وفازت الحكومة بـ١٠٣ مقاعد من ١٥٦ مقعداً ، أى أنها كانت تحتاج إلى مقعد واحد للحصول على أغلبية الثلثين . واختفت أحزاب الأقلية فترة قصيرة ، وترتب على النمو المستمر فى قوة القوميين زيادة التذمر المنظم بعد ظهور نتائج الانتخابات .

وقد وعدت بعض الأحزاب الجديدة ، وخاصة التقدميين والليبراليين بالعمل بإلغاء التفرقة العنصرية وتنمية التعاون بين مختلف العناصر . ورغم هذا فلم يعد أى حزب خارج أو داخل البرلمان بتحقيق المساواة أو الوحدة بين العناصر ، اللهم إلا الحزب الشيوعى شبه السرى الذى كانت أهدافه سرية . وكانت كل الأحزاب المعتدلة الجديدة قد خرجت من الحزب المتحد الذى كانت قوته تتضاءل بسبب الانقسامات التى وقعت بين صفوفه . ومما يثير الغرابة أن عودة الأحزاب الليبرالية إلى الظهور قد أدى لى تفتيت المعارضة ودعم موقف حزب القوميين .

وقد عمل أنصار التفرقة العنصرية بنشاط وهمة ملحوظين لدعم مركزهم السياسى . وكان الملونون قد حرموا من حق الانتخاب ، وكان معظمهم يعارضون القومية . وقد منحت الحكومة أنصار القوميين البيض فى جنوب غرب أفريقيا حق اختيار ممثلين لهم فى البرلمان بعد أن ضمت هذه المنطقة إلى الاتحاد ، وقد تحققت الأغلبية فى المجلس التشريعى عن طريق الوزن [illegible] للمجموعات المعنوية فى الدولة لا لحماية الفردية ، ودعمت التعديلات [illegible] (مركز [illegible] الأعضاء [illegible] صة للأحزاب التى

فازت بأغلبيات ضئيلة لتفوز بعدد كبير من المقاعد . وليس هناك أدنى شك فى أن حزب القوميين قد استخدم التفرقة العنصرية — فى أثناء المعارك الانتخابية — بذكاء بالغ ، مؤكداً على جوانبها الإنسانية والوقائية فى مناسبات كثيرة . ومبرزاً المخاوف العنصرية التقليدية فى مناسبات أخرى . كما ظهرت مقدرة القوميين وقدرتهم فى استغلالهم الجو السياسى المناهض للشيوعية .

وقد فاز الحزب الشيوعى لجنوب أفريقيا فى الانتخابات المحلية التى عقدت للأفريقيين فى الكيب بمقعدين أحدهما فى عام ١٩٤٨ والآخر فى عام ١٩٤٩ . وتكهنت جرائد القوميين بوقوع أعمال التخريب . إلا أن الصحف التى تصدر بالإنجليزية قد حذرت من أعمال القمع سوف تزيد من نشاط الشيوعيين ؛ ولم تدرك الحكومة أن الشيوعية فى مراحلها المبكرة سوف تستغل أية فكرة قد تثبت شعبيتها ، كما يظهر من استغلالها لحركة الحقوق الأفريقية . وعلى الرغم من هذا فقد أصدرت حكومة مالان قانون حظر الشيوعية الذى منح الدولة سلطة تصفية وحظر نشاط أى تنظيم أو مصادرة أى منشورات تستهدف تنمية النشاط الشيوعى ، وكان القانون قد حرم الماركسية واللينينية ، بل وكل نشاط مماثل ، أو أية تنظيمات يكون هدفها إحداث تغيرات سياسية أو صناعية أو اقتصادية ، أو جماعية ، بالطرق غير القانونية . وكانت الحكومة تعتقد أنه لولا الشيوعية لعاش كل الأفريقيين فى سلام ورحبوا بالتفرقة العنصرية .

وقد دمغت الحكومة عدداً كبيراً من الحركات بالشيوعية ، رغم أن نشاط بعضها لم يكن يرتبط بالماركسية أو بموسكو . وعلى هذا لم يكن هدف القوانين فى الحقيقة حظر الشيوعية ، وإنما كانت هذه وسيلة استطاع القوميون عن طريقها حظر أنماط المعارضة المتعددة ، وخاصة الزعامات غير البيضاء ، والإرساليات التبشيرية التى لا تحظى بتأييد الحكومة ، وجماعة البيض فى جنوب أفريقيا التى كانت تتجاوب مع أى من هذه الاتجاهات . وتمثل تطبيق قانون حظر الشيوعية فى محاكمات الخيانة العظمى

التى عقدت فى عام ١٩٥٦ ، وشملت هذه المحاكمات أكثر من من ١٥٠ شخصاً من كل عنصر من العناصر . بما فى ذلك أعضاء البرلمان والزعيم لوثلى Luthuli ، ورجال الكنيسة غير الهولنديين وعدد آخر من المواطنين الليبراليين . وبعد أربعة أعوام من الجلسات العلنية قضت المحاكم برفض هذه القضايا لعدم توافر الأدلة ، ولكن وسائل الدعاية الحكومية كان لها أثرها الفعال فى إسكات الكثيرين عند توجيه النقد لنظام الحكم القائم .

وكان من بين أهداف القوميين القديمة إعادة إحياء « جمهورية الأفريكانرز » . وكان الحزب يعتقد أن سلطة الملكية البريطانية ، رغم كونها اسمية ، فإنها تشكل اعتداء من الناحية النظرية — على الأقل — على سيادة جنوب أفريقيا وتعتبر عاملا مساعداً على استمرار النفوذ الأجنبى فى البلاد ، وأرجىء تحقيق حلم استعادة التقاليد السياسية للمهاجرين — التى ترجع إلى القرن التاسع عشر . هذا فى الوقت الذى كان حزب القوميين يعمل جاهداً ، من أجل تشديد قبضته على البرلمان . وفى عام ١٩٥٤ استقال مالان بعد ست سنوات من الحكم وخلفه ستريجدوم — إلا أنه توفى بعد ثلاث سنوات ، وجاء فيرفورد من بعده . وكانت الحكومة ترقب اليوم الذى تقف فيه الأغلبية المطلقة للناخبين البيض وراء فكرة قيام « دولة الأفريكانرز » . وفى عام ١٩٦٠ بدا آن هذا الأمل على وشك أن يتحقق ، إذ أن تخفيض سن الانتخاب من ٢١ الى ١٨ — أتاح الفرصة لمجموعة كبيرة من شباب الأفريكانرز لتدلى بأصواتها ، ثم وقعت حادثة شاربفيل التى زادت من مخاوف الأفريقيين . وأخيراً وقعت محاولة لاغتيال رئيس الوزراء فيرفورد ، ورغم أن القائم بها كان من البيض المتحدثين باللغة الإنجليزية — فإنها أدت إلى زيادة الانقسام فى صفوف مجتمع البيض ، وتفاقم الأمر بعد زيارة هارولد ماكميلان رئيس الوزراء البريطانى للاتحاد فى شهر فبراير عام ١٩٦٠ ، ذلك أنه حذر من « رياح التغيير » التى توشك أن تهب على أفريقيا البيضاء .

ودعت الحكومة إلى عقد استفتاء جمهورى وأشارت إلى أن الموالين من جنوب أفريقيا سوف ينفصلون عن هؤلاء الذين يتجهون بولائهم إلى الخارج . وفاز القوميون بـ ٥٢٪ من المقاعد مقابل ٤٧ مقعداً لمعارضيهم ، وحصلوا بذلك على أغلبية ضئيلة لأول مرة وأعلنوا قيام الجمهورية فى ٣١ مايو عام ١٩٦١ . وتطلب تغيير الدستور موافقة عدد من أعضاء الكومنولث الذين حاولوا حث فيرفورد على تعديل قوانين التفرقة العنصرية ، وبعد ثلاثة أيام من المناقشات الطويلة التى اشتركت فيها كندا وعدد من البلدان الأفريقية والآسيوية ندد فيرفورد بالطريقة التى تطبق بها قوانين التفرقة العنصرية فى هذه البلاد ، وأوضح أن رؤساء وزرائها يعانون من نزعة حب الانتقام . ولم يخضع فيرفورد لما أسماه بالتدخل الخارجى واستند إلى موافقة البرلمان لسحب طلب العضوية الجديد الذى تقدمت به جنوب أفريقيا ، وانسحب من المؤتمر وأعلن انفصال بلاده عن الكومنولث . وعين شارلز سوارت رئيساً للجمهورية بموافقة البرلمان ، وحل بذلك محل الحكومة البريطانية ، رغم أن السلطة الحقيقية ظلت فى يد وزارة فيرفورد . وتحقق الهدف النهائى لحزب القوميين قانوناً وعملا ، فقد أصبح لجمهورية جنوب أفريقيا استقلالها الكامل ، وسيادتها ، وحضارتها المسيحية القومية التى صنعها الأفريكانرز .

٢٨

المطالبة بالكيان الذاتى

تعرضت كل دولة من الدول الإحدى والثلاثين التى تعيش فيما وراء الصحراء الأفريقية ، لتغيرات كبيرة – فيما بين عامى ١٩٥٨ ، ١٩٦١ – وحصلت اثنتان وعشرون دولة منها – من السنغال إلى تنجانيقا – على استقلالها . وتغير نظام الحكم فى غانا التى استقلت فى عام ١٩٥٧ ، وكذلك فى جنوب أفريقيا التى استقلت فى عام ١٩١٠ ، من ملكى إلى جمهورى . وحدثت تغيرات دستورية تمهيداً للاستقلال فى أربعة أقطار أخرى هى كينيا وأوغنده ، ورواندا – أورندى ، واتحاد روديسيا – نياسالاند . وبدأت الدولتان الباقيتان اللتان اعتبرتهما البرتغال – بحكم سياسة الاندماج – جزءاً لا يتجزأ منها ، تموجان بالاضطرابات . وكانت ليبيريا – التى حصلت على حريتها منذ أكثر من قرن – هى الوحيدة التى لم تتأثر إلا بقدر ضئيل من التغيرات التى طرأت على القارة .

وكانت المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية واحدة فى كل هذه الأقطار الأفريقية ، وكان التوتر الزائد ملحوظاً فى أقل من ثلث هذه البلدان ،وأعمال العنف العلنية واضحة فى عشرها تقريباً . وحاولت معظم القوى الاستعمارية السابقة تحقيق مطالب الأفريقيين فى الحكم الذاتى ، دون أن تحاول استخدام العنف ، أو الإرهاب المباشر .

وكانت الزعامات غير البيضاء تخضع دائماً للنخبة الأوروبية المثقفة المناهضة للقبلية فى المنطقة الواسعة التى تقع بين جنوب أفريقيا والصحراء . هذه الجماعات قد حركها شعور داخلى معاد للإمبريالية ، وكانت غالباً تخشى من ضياع نفوذها المحلى ، وتقبلت بمحض إرادتها نمطا من القومية

الاقتصادية والسياسية التى طالما حركت السياسات والدبلوماسية الأوربية . وترجع أسباب ظهور هذه القومية إلى النظام التجارى وأسلوب الحكم الذى وضعته القوى الاستعمارية الأوربية – ويراودنا الشك حول ما إذا كانت الأجيال المقبلة من الزعامات فى هذه البلاد سوف تتأثر بنفس الاتجاهات المعادية للإمبريالية والقزميات الانفصالية أم لا . ويبدو أن أتباع الزعامات الحالية على يقين من أن يجدوا تأييداً مستمراً للحركة القومية من العناصر الوطنية التى سكنت المدن أو انفصلت عن قيادتها . وقد زاد عدد أفراد هذه الجماعات الوطنية فى ظل الاستقلال عما كانت عليه فى ظل الحكم الأجنبى .

وستحل الجماهير الأفريقية – التى انفصلت عن قبائلها ، أو طبقة المتعلمين الأفريقيين التى أخذت فى الظهور – محل النخبة المختارة الحالية . وتأمل كثير من الدول الحديثة الاستقلال أن تتوحد العناصر المتحضرة وطبقة المتعلمين حتى يمكن إيجاد قاعدة تستطيع الوحدة والقوة الوطنية أن تنمو عليها . وتتعرض القومية غير البيضاء فى جنوب أفريقيا لخطر سيطرة الدهاء أو المتعصبين عليها – بعد أن حرمتها السلطات الحاكمة البيضاء من زعمائها المثقفين .

وتعتبر العنصرية عاملا مؤثراً فى بعض المناطق ، فهى سمة تقليدية عملية يتصف بها الكيان المناهض للاستعمار فى غرب أفريقيا ، وسبباً رئيسياً للاضطرابات فى بعض مناطق شرق ووسط أفريقيا التى تمارس فيها هذه التفرقة . وتكمن جذور الكيان العنصرى فى معظم الأحيان داخل الجماعات البيضاء وغير البيضاء . فمخاوف جماعة منها تثير مخاوف الأخرى كما يحدث فى كينيا ؛ وجنوب أفريقيا ، والروديستين ، ولا يوجد مثل هذه المشكلة فى شمال أو غرب نهر الكنغو ، أما فى تنجانيقا فقد سويت هذه المشكلة تماماً .

وقد حققت القومية – سواء قومية السود أو البيض – ذاتها فى معارضة

كل من القبلية والاستعمار . وكان تركيز حركات الاستقلال الوطنية — حتى فى الكونغو البلجيكى السابق — على طبقة صغار المزارعين أكبر من تركيزها على طبقة المستأجرين أو الحضريين الأفريقيين . ويعبر الكيان الوطنى عن نفسه فى مطالبته بزيادة فرص التعليم ، وزيادة الإشراف المحلى على التنمية الاقتصادية وعوائدها والجهاز السياسى الذى يمكن من خلاله تحقيق هذه الأهداف ، وتؤدى المعارضة الأجنبية لهذه المطالب إما إلى اليأس أو التهور . وبالتالى تفتقد الرغبة فى استغلال الموارد استغلالا مناسباً والحفاظ عليها وفى خلق قواعد اقتصادية واجتماعية سليمة فى غمرة تحدى العنف والاستبداد . ويبدو أن الخطر الشيوعى يتركز فى ثلاثة مجالات. فأى نشاط غربى يذكر بالاستعمار الاقتصادى أو السياسى يمكن أن يعمى الوطنيين عن خطر الأساليب الشيوعية ويبرز وعودها البراقة، ثم فى الانقسامات الداخلية أو الفشل الاقتصادى الذى يمكن للشيوعية إرجاعه إلى أسباب غير حقيقية ، وأخيراً فى عدم قدرة الدول الغربية على إدراك أن أية حكومة أفريقية — تطالب بزيادة رأسمالها الضئيل — لا تستوحى بالضرورة أفكار موسكو .

هذا وفى مجال السياسة الدولية — تركز معظم الدول الأفريقية على القضايا التى ترتبط بتدعيم استقلالها والحفاظ عليه أكثر من اهتمامها بسياسات القوى . ويرجع كثير من حياد أفريقيا ، لا إلى عدم اقتناعها بالسياسات الأخرى ولكن إلى اعتقادها بأن الأفضل لها أن توجه مواردها المحدودة للحاق بالركب العالمى . ومن وجهة نظر الأفريقيين ، فإن أية محاولة لجعل القارة تنحاز إلى أى جانب أو لتقسيمها إلى تكتلات — تعتبر تعويقا لعملية إيجاد حلول مناسبة للمشاكل الإقليمية . ويلاحظ كثيرون من الأفريقيين أن عملية البلقنة (أى التقسيم) — التى أصبحت تجرى فى عروق الأمم الجديدة ينظر إليها فى القارة الأفريقية بخوف ورهبة . ومع هذا فإن الوحدة الأفريقية يبدو أنها لا تتناسب متطلبات كثير من الدول الأفريقية التى تحس باختلافات بينة فى ثقافتها وآرائها عن جيرانها — وتجرى محاولات لتنمية

التعاون الاقتصادى والاجتماعى بين الدول الأفريقية على أن يكون ذلك أساساً بينها ، بيد أن هذه المحاولات لم تثبت بعد نجاحها . وقد شكلت غانا وغينيا ومالى اتحاداً خطط له على الورق ، وكان يربطها معاً إحساس مشترك بالخوف من الاستعمار الجديد والإمبريالية ، واشتركت معظم المستعمرات الفرنسية السابقة فى « مجموعة البرازافيل الاثنى عشر » التى تهدف إلى تنسيق نشاط الدول المستقلة ، هذا وربما يخدم الكومنولث كوسيلة للتعاون بين الدول المشتركة فيه وخاصة بعد أن أدى انفصال جنوب أفريقيا منه إلى تنسيق وحدة مبادئه . وأصبح لغانا دور قيادى فى المباحثات التى تهدف إلى تنسيق التعاون بين الدول الأفريقية . ومع هذا فإن آراء الرئيس نكروما الذى يجاهر بأن هناك إجماعاً عاماً وشاملا بين الدول الأفريقية — لا تحظى بتأييد الجميع — بشأن كل المسائل الهامة تقريباً . وتقابل محاولات تحقيق الوحدة الأفريقية من جانب مصر والمغرب — وهما دولتان قويتان سكانهما من البيض ، وتقعان شمال الصحراء ، باحترام وتقدير ، لكنها تقابل بتحفظ ملحوظ من جانب بعض الدول .

وقد تحقق للأفريقيين فيما وراء الصحراء كيانهم فى القرن العشرين ، وأصبحوا يهتمون بعلاقاتهم ببقية أقطار العالم . وقد أكدت العناصر البيضاء والزنجية والآسيوية والمختلطة رغبتها فى تحقيق التنمية الذاتية والاستقلال وتأكيد طابعها المتميز . ولم تحسم بعد منازعات عديدة نشبت بين هذه الجماعات ، وأصبحت لأفريقيا — كالقارات الأخرى — وحدتها وكيانها الذى يتألف من قوى متعددة لها سماتها المتميزة ، ولكن لها دورها فى تشكيل التاريخ البشرى .

خـاتمـة (١)

رأينا فى الصفحات السابقة كيف أن الأفريقيين أسهموا بنصيب وافر فى الحضارة الإنسانية منذ أقدم العصور ، فقد كان لهم تاريخهم المتسم بالحركة والنشاط ، وكانت لهم حضاراتهم المميزة لهم ، ورغم أن كثيرين من الكتاب سواء عن عمد أو عن عدم معرفة ، قد درجوا على ترديد أن الأفريقيين — خاصة فى الأقاليم الواقعة جنوب الصحراء — لم يكن لهم تاريخ حضارى ، وأن أول عهدهم بالحضارة والمشاركة فيما يدور حولهم من أحداث يرجع فقط إلى القرن الخامس عشر أو قرب ذلك حين بدأ المستعمرون الأوروبيون يطرقون أبواب هذه القارة ، متذرعين بأن عليهم رسالة إنسانية يقومون بها هى نشر الحضارة والدين بين ربوع القارة التى أطلقوا عليها اسم «القارة المظلمة» فإن الدراسات الجادة المحايدة الحديثة أثبتت عكس ذلك ، وكشفت عن صفحات ناصعة من العمل والكفاح والتفاعل المثمر بين الأفريقيين وبين بيئاتهم التى عاشوا فيها ، بل كشفت عن حضارات زاهرة قامت ونمت فى ربوع القارة الأفريقية فى عصور مبكرة ، على حين كانت شعوب كثيرة من التى نطلق عليها اليوم صفة التحضر والمدنية لاتزال تعيش عيشة بدائية أقل حضارة وأقل مستوى مما كانت عليه بعض الشعوب الأفريقية .

وإذا كانت الكشوف الجغرافية فى العصر الحديث قد أماطت اللثام عما بداخل القارة الأفريقية وأتاحت الفرصة أمام الراغبين فى التوغل لداخل القارة الأفريقية ، ومعرفة المجهول عن أرضها ومن عليها من سكان ونبات وحيوان وما فى باطنها من ثروات ، فإن ما ظهر لأول وهلة من ثروات هذه

---

(١) حاولنا فى هذه الخاتمة أن نلقى بعض الأضواء على التطورات التى طرأت على القارة منذ سنة ١٩٦١ وهى السنة التى انتهى إليها المؤلف حتى اليوم ، دون تفصيل أو إسهاب لأن ذلك يحتاج إلى دراسة مستقلة (د . شوقى الجمل) .

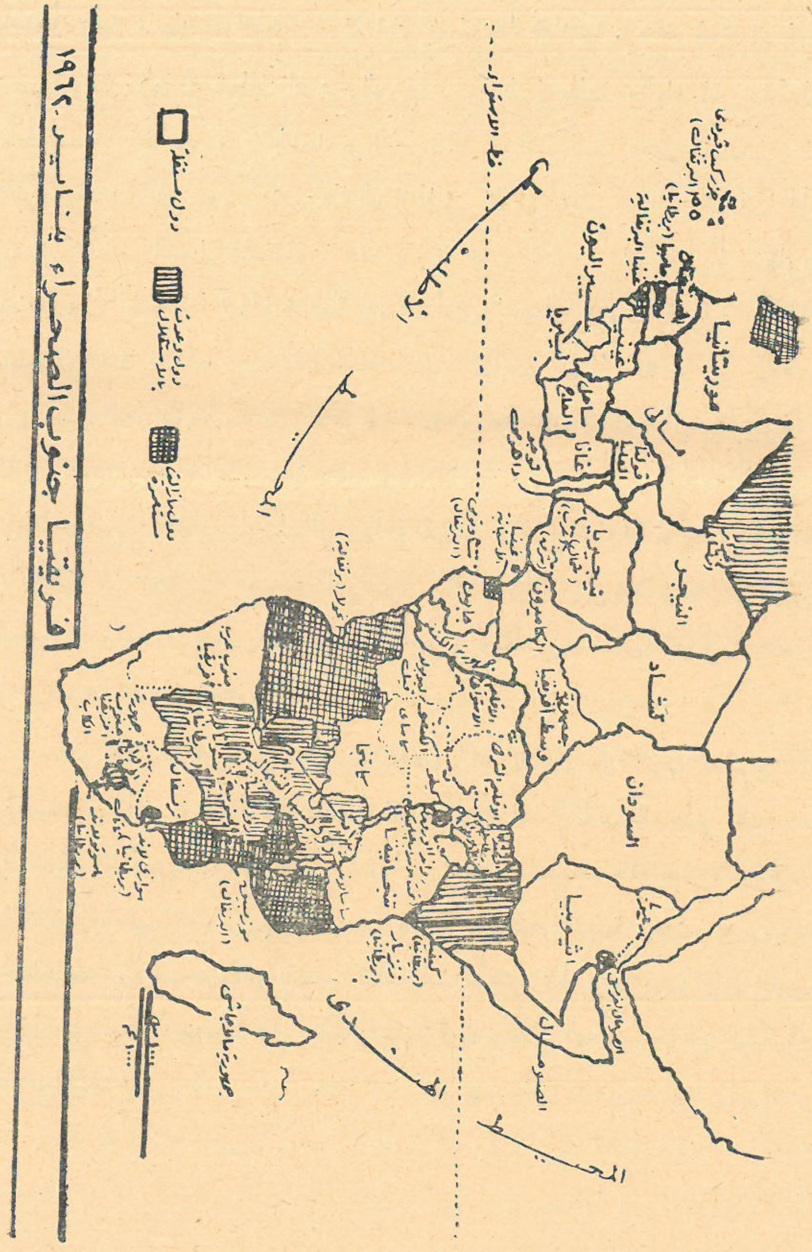

القارة البكر أسال لعاب المغامرين والطامعين فى الثراء السريع ، وترتب على هذا أن تعرضت القارة الأفريقية لموجة غزو استعمارى وصلت إلى درجة التطاحن على امتلاك المناطق الغنية فى القارة ، وكاد الأمر يؤدى إلى حروب بين الدول الأوروبية المتصارعة على ثروة هذا المنجم خاصة حين أخذ المجال يضيق بالتدريج أمام الدول الأوروبية الطامعة فى بسط نفوذها على المناطق الصالحة من القارة الأفريقية لتحقيق أهدافها، لكن تداركت الدول الأوروبية المتنافسة الأمر فعقدت المؤتمرات لتنظيم عملية الاستعمار ووضع القواعد التى يمكن أن تلتزم بها هذه الدول لمنع التصادم بينها ، كما عقدت الإتفاقيات بينها لتعيين الحدود للمناطق التى تستطيع كل منها أن تمارس نشاطها فيها ، ومن أبرز المؤتمرات التى عقدت فى هذا الشأن مؤتمر برلين ١٨٨٤ / ١٨٨ الذى سعى لعقده بسمارك زعيم ألمانيا الذى ادعى أن الهدف من هذا الاجتماع هدف إنسانى بحت يتعلق بتعمير القارة الأفريقية ونشر الحضارة فيها ، لكن كشفت الأحداث التالية عن الهدف الحقيقى من اجتماع المستعمرين . فقد اندفع المستعمرين بكل قواهم لوضع أيديهم على كل ما أمكنهم الوصول إليه فى هذه القارة ، واستباحوا فى سبيل ذلك كل وسيلة فأصبح ظهر القارة يئن من التمزيق الذى لا ضابط له ، وجسمها يئن من كثرة ما استنزف من خيراته : أما الثقافات الوطنية فى القارة وغيرها من مظاهر حضاراتها الزاهرة السابقة فقد داستها أقدام المستعمرين وكتمت أنفاسها وطمست معالمها ، وامتدت يد المستعمرين إلى الثروة البشرية للقارة ، كما امتدت إلى غيرها من ثرواتها(١) ، فظلت أفريقيا منذ ذلك التاريخ مصدراً للعبيد ، واستغلت الدول الاستعمارية هذه الثروة واعتبرتها مادة كباقى المواد التى يتداولها التجار ، وأصبح الأفريقى — سواء بقى فى بلاده أم أسر ونقل ليباع فى

---

(١) يمكن أن نقدر أهمية الثروة الإفريقية إذا علمنا أنها تمثل ٩٨٪ من الماس العالمى ، ٧٠٪ من زيت النخيل ، ٦٨٪ من الكاكاو ، وأكثر من نصف ذهب ويورانيوم العالم هذا بالإضافة إلى الثروات الأخرى .

أسواق النخاسة — أداة تعمل لسد مطالب ورغبات السادة الأوروبيين :

واستحالت القارة الأفريقية نتيجة لذلك إلى أرض تكاد تكون مهجورة يسودها الذعر وتظهر فيها بجلاء آثار النهب والتخريب ، وأدى ذلك بالطبع إلى نكسة حضارية بالنسبة للحضارات الأفريقية الصميمة ذات الطابع الخاص .

ويعبر عن ذلك خير تعبير (الدكتور ديبوا) الذى أسر أحد أجداده على شاطىء غينيا ، وحمله تجار الرقيق أمريكا لتعميرها ، فيقول : « ليس من المبالغة فى شىء أن يقال إن تجارة الرقيق قد كلفت أفريقيا ألف مليون نسمة ، ومع ذلك ما زال بعض الباحثين ينقبون حتى اليوم عن أسباب انتكاس الحضارة فى تلك القارة ! » .

وقد اختلفت أساليب ونظم الحكم التى اتبعتها الدول الأوروبية فى مستعمراتها الأفريقية ، فمثلا جنحت فرنسا إلى (الحكم المباشر) ، واتبعت انجلترا نظام (الحكم غير المباشر) لتستطيع أن تستفيد من المؤسسات الوطنية الموجودة وتطويها داخل أدوات الحكم والإدارة الجديدة التى أوجدتها .

وواجه الأوروبيون — فى القارة الأفريقية — حركات وطنية عنيفة ، وقفت منذ البداية فى وجه تغلغلهم الاستعمارى فى القارة ، وحاربت بشجاعة فى سبيل حريتها وحقها الطبيعى فى بلادها وخيرات هذه البلاد ، وأن استطاعت الأسلحة الأوروبية المتقدمة أن تتغلب على هذه الحركات البطولية ، لكن الأفريقيين كانوا يتحينون الفرص لمعاودة الجهاد فى سبيل تخليص بلادهم من نير الاستعمار الذى صبغ كل بقعة تقريباً فى القارة الأفريقية حتى أصبحت الخرائط الآن ترسم للقارة تبدو وهى ملطخة بألوان متعددة كل يرمز للدولة الأوروبية المستعمرة .

ومع أن الدول الاستعمارية تذرعت — لفرض سيطرتها على الأفريقيين — بالدوافع الإنسانية ، وبواجبها فى الأخذ بأيدى الأفريقيين

مجالات التعليم والنهضة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغير ذلك من مجالات التقدم ، حتى يصلوا إلى المرحلة التى تؤهلهم لحكم أنفسهم بأنفسهم — فإن ما قامت به الدول الاستعمارية فى هذه المجالات ضئيل لا يتناسب بحال مع ما استنزفته هذه الدول من خيرات القارة وجهود أبنائها . وقد ترك أمر هذه الخدمات فى غالب الأحيان لجهود الجمعيات التبشيرية ومواردها المحدودة ، ولم تتسلم الإدارات الحكومية تبعة هذه الخدمات المطلوبة إلا أخيراً ، وقد وجه الجزء الأكبر من هذه الخدمات لخدمة المصالح الاستعمارية ، كمد السكك الحديدية لمناطق الاستثمار الأوروبية دون مناطق التجمعات السكانية الأفريقية أو لخدمة المستوطنين البيض .

وأدى تمتع الأقلية البيضاء بامتيازات خاصة وحرصها ألا يفلت منها زمام الحكم والإدارة فى المستعمرات الأفريقية وألا يصل الأفريقيون إلى درجة مادية وثقافية ومعنوية تمكنهم من حكم أنفسهم بأنفسهم ، أو المشاركة الفعلية فى هذا الحكم ، إلى نشأة التفرقة العنصرية ، وهى مشكلة بغيضة معقدة تعانى منها الآن مناطق كثيرة من القارة الأفريقية .

وقد عانى الأفريقيون الكثير من ويلات الحربين العالميتين الأولى والثانية ، ورغم أنه لم تكن لهم مصلحة واضحة من هذا الفريق أو ذاك من الجانبين المحاربين فقد شارك الآلاف من الأفريقيين فى هاتين الحربين كما شاركت بلادهم بمواردها ومنشآتها فى خدمة مصالح السادة الأوروبيين.

وبقدر ما عانى الأفريقيون من ويلات هذه الحروب بقدر ما كانت تطلعاتهم لمستقبل أفضل تسود فيه مبادىء الحرية والمساواة ، خاصة أن هذه الحروب الدامية التى خاضتها البشرية قد زعزعت المبادىء والادعاءات الاستعمارية ، وأدت هذه المحنة التى مرت بها البشرية والتى كلفتها ثمناً باهظاً من دماء أبنائها ومن ثرواتها الاقتصادية والعمرانية والحضارية — إلى تفكير الشعوب والحكومات فى إيجاد سبيل يضمن للبشرية حياة أكثر اطمئناناً وسلاماً واستقراراً وكان هذا هو الدافع للتفكير فى (عصبة الأمم) ،

ثم فى هيئة (الأمم المتحدة) ، وقد اعترف ميثاق الأمم المتحدة بحق جميع الشعوب فى أن تتمتع بحريتها واستقلالها واستغلال مصادر ثروتها لصالحها .

ورأى الأفريقيون فى هذا بارقة أمل فى أن يظفروا بهذه الحقوق التى كفلتها الهيئة الدولية واعترفت بها دول العالم أجمع .

وأدت هذه الأحداث كلها بالطبع ، وما أتاحته هذه الظروف من اتصال بين الأفريقيين وغيرهم من الشعوب ، وما أثارته من صراع فكرى حول حقوق الأفراد والشعوب المختلفة إلى نمو الوعى القومى فى الدول الأفريقية ، لدرجة أنه أصبح من العسير على الدول الاستعمارية أن تبقى قبضتها على هذه الدول .

وقابلت بعض الدول الأوروبية الاستعمارية حركة اليقظة الأفريقية هذه بمحاولة عنيدة للتصدى لتيار التحرر الأفريقى ، لكن كان هذا التيار جارفاً وقوياً ، فى حين أدركت بعض الدول الاستعمارية الأخرى حقيقة هذه اليقظة الأفريقية ومدى قوتها فخضعت للأمر الواقع ، وحاولت أن تكسب من قيام علاقاتها مع الدول الأفريقية المتطلعة للاستقلال والحرية على أسس جديدة تستند إلى التعاون والمحبة والمساهمة والإدراك الكامل للمصالح المشتركة ، بدلا من القهر والقوة والابتزاز الاقتصادى .

وأخذت الدول الأفريقية الواحدة تلو الأخرى ، تحطم القيود التى رزحت تحت نيرها سنين طويلة ، ففى مارس (١٩٥٧) تحررت غانا ، وفى عام (١٩٥٨) قامت جمهورية غينيا المستقلة ، وكان عام (١٩٦٠) عام أفريقيا بحق ، فقد شهد هذا العام تحرر عدد كبير من شعوب ودول القارة ، وانضمت لعضوية الأمم المتحدة فى هذا العام ثلاث عشرة دولة أفريقية جديدة مستقلة هى : الكامرون ، مالاجاشى ، الصومال ، الكنغو (ليوبولد فيل) ، وداهومى ، فولتا العليا ، ساحل العاج ، الكونغو (برازافيل) وجابون ، أفريقيا الوسطى ، النيجر ، توجو .

واستمرت حركات التحرر الأفريقى حتى لم تبق للمستعمر اليوم – كما يتضح من الخريطة المرافقة – إلا جيوب استعمارية قليلة لن تلبث القوة الاستعمارية الغاشمة أن تجبر على الجلاء عنها تاركة البلاد لأهلها أصحاب الحق الطبيعى فيها .

وقد أدرك الأفريقيون من خلال معاركهم مع الاستعمار أن سلاح التفرقة هو أقوى سلاح يطعنهم به عدوهم ، وأن الوحدة هى أقوى صخرة تتحطم عليها قوة المستعمر وأطماعه . وأدى هذا إلى أن يجتمع قادة حركات التحرر الأفريقية فى مؤتمرات متتالية بهدف توحيد جهود الدول الأفريقية حتى تستطيع أن تكون قوة واحدة تجابه الاستعمار ومؤامراته ، وتتحدى خططه وأساليبه ، وتعمل فى نفس الوقت لتنهض وتعوض ما فاتها نتيجة السنين الطويلة التى رزحت فيها تحت نير الاستعمار .

وقد تعددت المؤتمرات الأفريقية وانتهت بإعلان ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية فى مايو ١٩٦٣ فى أديس أبابا التى تقرر أن تكون مقراً دائماً للسكرتيرية المنظمة .

وتبنت المنظمة القضايا الأفريقية الهامة وفى مقدمتها قضية تحرير المناطق التى لاتزال تئن تحت نير الاستعمار مثل : انجولا وموزمبيق ، وغينيا (بيساو) .

وكذلك مشكلة التفرقة العنصرية البغيضة فى جنوب أفريقيا وفى روديسيا .

وكان على المنظمة أن تواجه مشكلات حساسة أخرى كمشكلات الحدود بين الدول الأفريقية ، مثل مشكلة الحدود بين المغرب والجزائر ، وبين أثيوبيا والصومال ، وبين فولتا العليا وغانا .

كذلك مشكلة اللاجئين الأفريقيين إلى دول أخرى مجاورة لدولهم أو بعيدة عنها ، وهى مشكلة بلغت من حدتها أنها أدت فى وقت من الأوقات إلى انشقاق أربع دول أفريقية هى : النيجر ، وفولتا العليا ، وساحل العاج ، وتوجو – على الوحدة الأفريقية .

هذا بالإضافة إلى مشكلات التنمية والمشكلات الاقتصادية فى الدول

الأفريقية المترسبة من عصر الاستعمار الطويل ، فقد أدركت هذه الدول أنها لا يمكن أن تطمئن إلى استقلالها السياسى إذا لم يتحرر اقتصادها من سيطرة الاستعمار الذى حرص على أن تبقى الدول الأفريقية مصدراً للخامات التى تحتاج إليها مصانعها وعلى عرقلة عملية التصنيع فى هذه الدول حتى تظل سوقاً رائجة لمنتجاته ، كما تستطيع الدول الصناعية بذلك أن تتحكم فى مصادر الثروة والتمويل فى الدول الأفريقية ، وبذا تتحكم فى مختلف أعصاب الحياة فيها .

هذا بالإضافة للمشكلات الثقافية ، وهى مشكلات ليست أقل عنفاً من المشكلات السياسية والاقتصادية ، فقد حرصت الدول الاستعمارية على القضاء على المقومات القومية فى الدول الأفريقية ، وفى مقدمتها الثقافات واللغات الوطنية ، فأصبحت لغة المستعمر هى اللغة الرسمية فى المستعمرة وتاريخه وحضارته هى التى تدرس حتى فى مدارس الأفريقيين ، فخرجت أجيال من الأفريقيين تجهل كل الجهل تاريخها وحضارتها بل ولغتها ، وأمام عوامل الترغيب ، وإزاء ضرورات الحياة ، أصبحت تتجه لإرضاء المستعمر عن طريق التلون بحضارته ومجاراته فى أسلوب حياته ، وكانت نتيجة هذا على المدى الطويل بالغة الأثر فى قطع صلات الأفريقيين بماضيهم وحضارتهم الأصيلة .

أما فى المجال الاجتماعى فقد حرص المستعمر على تطبيق سياسة (فرق تسد) . وترتب على هذا أن قرب إليه قلة مختارة من الأفريقيين قبلت العمل معه ، فمنحها من الامتيازات والحقوق ما حرم منه غالبية إخوانهم الأفريقيين ، وهكذا انقسمت المجتمعات الأفريقية واضطربت الحياة فيها وأصبحت تعانى من العديد من المشكلات التى تعوق تقدم هذه المجتمعات وسيادة روح التعاون والتضافر بين أفرادها ، فكان على الدول الأفريقية أن تواجه هذه المشكلات الاجتماعية أيضاً .

هكذا تميزت هذه الفترة من تاريخ أفريقيا التى تبدأ من عام ١٩٦٠ الذى تحرر فيه عدد كبير من هذه الدول حتى وقتنا هذا – بكفاح بطولى

مرير من الدول الأفريقية المستقلة حديثا لمواجهة مشكلات عصر ما بعد الاستقلال ، وكانت هذه المشكلات كما أوضحنا متنوعة ، وفى ميادين متعددة ، وإن اختلفت فى مظهرها وطابعها عن الكفاح فى الفترة السابقة فى سبيل نيل الحرية والاستقلال — لكن الكفاح فى هذه المرحلة لم يكن أقل ضراوة وأهمية من الكفاح فى المرحلة السابقة ، فالمحافظة على الاستقلال أشق وأصعب من الكفاح فى سبيله ، كما أن البلاد الأفريقية — كما ذكرنا — خرجت من معركة التحرير مثخنة بجراحها والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيها فى غاية الاضطراب والتدهور .

وكان على الدول الأفريقية فى هذه المرحلة أن تواجه كل هذه المشكلات فى الوقت الذى تحاول فيه أن تلحق بركب التقدم والحضارة الذى كان يسير بخطى واسعة .

وحققت الكثير من الدول الأفريقية فى هذه المرحلة نجاحاً رائعاً فى كثير من هذه الميادين التى ذكرناها ، وكان كفاح الأفريقيين ونجاحهم هنا — رغم الصعوبات التى تواجههم — دليلا قاطعا على مبلغ ما يمكن أن يحققه الإنسان الحر متى توافرت له العزيمة ووضح الهدف .

ففى مجال التصنيع مثلا خطت بعض البلاد الأفريقية خطوات شاسعة ولحقت بالدول الصناعية الكبرى أو كادت ، ولعل نجاح مصر العربية فى هذا المجال يعتبر من الأمثلة الواضحة الحية .

ويقال مثل ذلك على المتغيرات الاجتماعية ، وعلى ما تحقق فى ميادين الثقافة وغيرها من الميادين .

وكان تكاتف هذه الدول وشعورها بوحدة الهدف وبتشابه المشكلات التى تواجهها كفيلا بأن يدفع بها إلى التضامن والتكاتف والتعاون لتحقيق مصالحها المشتركة .

على أننا لابد أن نشير إلى أن تاريخ حركة الكفاح الأفريقية فى هذه الميادين المختلفة التى أشرنا إليها مجرد الإشارة يحتاج إلى تسجيل وكتابة ودراسة واعية وتقويم لتسترشد هذه الدول بدروس الماضى وهى تخطط مستقبلها .

كما أننا لا بد أن نذكر أيضاً أن الدول الأفريقية فى مرحلة البناء هذه التى تلت عصر الاستعمار كان عليها أن تواجه أطماع الاستعمار الذى ظهر فى ثوب جديد واستخدم وسائل جديدة بهدف أن يحقق عن طريقها ما أصبح متعذراً أن يتحقق بالأساليب الاستعمارية القديمة .

وأتاحت الظروف التى تمر بها الدول الأفريقية فرصة حاول الاستعمار أن يستغلها ، فقدمت بعض الدول الاستعمارية عروضاً اقتصادية ، وعروضاً للتنمية والقروض وغير ذلك كانت كفيلة بأن تغرى الدول الأفريقية بقبولها ، وهذه المساهمة من الدول القادرة فى التعمير والبناء الاقتصادى وغيره من المجالات فى الدول الأفريقية ليست أمراً مهيناً فى حد ذاته ، بل لعله واجب كانت الأوضاع التى وصلت إليها الدول الأفريقية نتيجة عمليات الابتزاز والاستغلال تحتمه على هذه الدول الكبيرة كضريبة هينة ، مقابل ما ظلت تجنيه من الدول الأفريقية طوال عصر الاستعمار .

لكن المشكلة جاءت نتيجة أن هذه المساهمة لم تكن للأسف فى كثير من الأحيان سوى طعم للتدخل من جديد فى شئون الدول الأفريقية وتسيير سياساتها حسب أهواء الدول الكبرى .

وتنبهت كثير من الدول الأفريقية فى الفترة الأخيرة إلى هذا الأسلوب الجديد للاستعمار وقاومته .

وهذا كله يلقى الضوء على نوع المشكلات التى تواجه الدول الأفريقية فى هذه المرحلة من كفاحها ، وإذا كانت بعض هذه الدول لم تستطع أن تقطع كل الأوصال التى كانت تربطها بهذه أو تلك من الدول الأوروبية الكبرى — لكن لا شك فى أن الصورة التى يكونها الدارس لتاريخ الدول الأفريقية فى هذه المرحلة صورة مشرقة مطمئنة تبشر بمستقبل طيب .

فقد أصبحت هذه الدول تلعب دوراً رئيسياً فى المشكلات العالمية لا الأفريقية فحسب ، وأصبح لها صوت مسموع فى المحافل الدولية بعد أن كانت أمورها هى نفسها تحل بعيداً عن أفريقيا وفى عواصم الدول الكبرى

— وأصبحت الدول الكبرى تعمل لها كل حساب :

وخطت هذه الدول فى مجال التقدم العلمى خطوات واسعة وثابتة ، وكذلك فى مجال التنمية الاقتصادية وغيره من المجالات .

وأصبحت المشكلات الأفريقية التى تمس دولة منها أو أكثر موضع اهتمام من الدول الأخرى كافة ، وأصبحت جيوب الاستعمار الباقية تشعر بضغط حركات التحرر الأفريقى التى تؤازرها دول القارة كلها أكثر من أى وقت آخر — حتى أصبح لا مفر للدول الاستعمارية مهما حاولت المقاومة أو العناد — من أن تسلم بالأمر الواقع وترحل تاركة البلاد لأهلها يمارسون فيها حقهم الطبيعى فى الحياة الحرة الكريمة .

إن دراسة هذه المرحلة من تاريخ قارة أفريقيا يحتاج — كما ذكرنا — إلى وقت أطول ومجال أوسع ، لكن لعل هذه الصفحات قد فتحت المجال أمام مثل هذه الدراسة بإلقائها الأضواء على بعض المشكلات التى كان على الدول الأفريقية أن تجابهها فى هذه المرحلة . كما أن الكثير من أحداث هذه الفترة وتفاصيلها بحكم حداثتها ، أو بحكم ما قد تفرضه الظروف نفسها من واجب السرية والكتمان ، لم ينكشف النقاب عنها بعد بحيث يستطيع المؤرخ أن يكتب عنها وهو مطمئن البال مرتاح الضمير ، لكن الغد كفيل بكشف ما خفى اليوم من حقائق التاريخ .

ولعلنا نجد من الأفريقيين أنفسهم من يعكف على دراسة تاريخ هذه الفترة من الكفاح الأفريقى دراسة محايدة وجادة .

والله ولى التوفيق . . .

د . شوقى الجمل

١ - بيان بالكتب والمراجع

١ - مراجع عامة

أولاً : مؤلفات ببليوجرافية (١)

American Historical Association. *Guide to Historical Literature*. New York, 1961. Pages 78-82, 404-421, 423-426, 745-757, 760-769.

American Universities Field Staff. *A Select Bibliography: Asia, Africa, Eastern Europe, Latin America*. New York, 1960. Pages 195-253.

Conover, Helen F. (comp.). *Africa South of the Sahara, a Selected List of Writings, 1951-1956*. Washington, 1957.

———. *Introduction to Africa, a Selective Guide to Background Reading*. Washington, 1952.

———. *Research and Information on Africa: Continuing Sources*. Washington, 1954.

International African Institute. *Select Annotated Bibliography of Tropical Africa*. New York, 1956.

Mendelssohn, Sidney. *Mendelssohn's South African Bibliography*. 2 vols. London, 1910.

Porter, Dorothy (ed.). *A Catalogue of the African Collection in the Moorland Foundation, Howard University Library*. Washington, 1958

Price, Frank W (ed.), and Robert L Lehman (comp.). *Africa*

(Some of the more outstanding works are starred [*])

ملاحظة : ميزت بعض المراجع الأكثر أهمية بالنسبة للموضوع بعلامة *

(١) أى يحتوى على بيان بالكتب والمراجع الأخرى التى عالجت الموضوع والتعريف بها

Survey of Race Relations in South Africa. Johannesburg, 1947 ff. Annual.
Tanganyika Notes and Records. Dar es Salaam, 1936 ff. Semiannual.
Transactions of the Historical Society for the Gold Coast and Togoland. Achimota, 1953 ff. Irregular.
Uganda Journal. London, 1934 ff. Semiannual.
United Empire. London, 1909 ff. Bimonthly.
**Zaïre*. Brussels, 1947 ff. Monthly.

ثالثا : أجناس - لغات - والمراجع التي تعالج عصر ما قبل التاريخ

*Alimen, Henriette (A. Broderick, transl.). *The Prehistory of Africa*. London, 1957.
*Bascom, William R., and Melville J. Herskovits (eds.). *Continuity and Change in African Cultures*. Chicago, 1958.
Caton-Thompson, Gertrude. *The Zimbabwe Culture, Ruins and Reactions*. Oxford, 1931.
*Cole, Sonia. *The Prehistory of East Africa*. Harmondsworth, 1954.
Forde, Cyril D. (ed.). *African Worlds: Studies in the Cosmological Ideas and Social Values of African Peoples*. London, 1954.
Fortes, Meyer, and Edward E. Evans-Pritchard (eds.). *African Political Systems*. London, 1940.
Frobenius, Leo. "L'art africain," *Cahiers d'art*. (Paris, 1931). Pages 7-55.
*Greenberg, Joseph H. *Studies in African Linguistic Classification*. New Haven, 1955.
Leakey, L. S. B. *The Stone Age Races of Kenya*. London, 1935.
———. *Adam's Ancestors*. (4th ed.) London, 1953.
Lhote, Henri. "Peintures préhistoriques du Sahara." (Catalogue of exhibition) Paris, 1958.
*———. *La découverte des fresques du Tassili*. Paris, 1958.
Murdock, George Peter. *Africa: Its Peoples and Their Culture History*. New York, 1959.
Ottenberg, Simon and Phoebe (eds.). *Cultures and Societies of Africa*. New York, 1960.
Proceedings of the 1st Pan-Africanist Congress on Pre-History. Oxford, 1952.
Radcliffe-Broun, Alfred R., and Cyril D. Forde (eds.). *African Systems of Kinship and Marriage*. London, 1950.
Royal Anthropological Institute. *Early Human Remains in East Africa*. Cambridge, 1933.
Smith, Edwin W. *The Golden Stool: Some Aspects of the Conflict of Cultures in Africa*. (2nd ed.) London, 1927.

South of the Sahara: A Selected and Annotated Bibliography of Books in the Missionary Research Library. New York, 1959.
Ragatz, Lowell J. *A Bibliography for the Study of African History in the Nineteenth and Twentieth Centuries*. Washington, 1943.
South African Public Library. *A Bibliography of African Bibliographies, Covering Territories South of the Sahara*. (3rd ed.) Capetown, 1955.
University of Cape Town. *Bibliographical Series*. Cape Town, 1941 ff.
Wieschoff, Heinrich A. *Anthropological Bibliography of Negro Africa*. New Haven, 1948.

ثانيا : دوريات ومسلسلات

**Africa*. London, 1928 ff. Quarterly.
**Africa Report* (formerly *Africa Special Report*). Washington, 1956 ff. Monthly.
Africa South. Capetown, London, 1956 ff. Bimonthly.
African Abstracts. London, 1950 ff. Quarterly.
African Affairs. London, 1901 ff. Quarterly.
**African Studies* (formerly *Bantu Studies*). Johannesburg, 1921 ff. Quarterly.
African Studies Bulletin. New York, 1958 ff. Quarterly.
The Archives Year Book for South African History. Capetown, 1938 ff. Annually.
Archivos. Madrid, 1947 ff. Quarterly.
**Bulletin de l'Institut Français d'Afrique Noire*. Dakar, 1939 ff. Irregular.
East African Studies. Nairobi, 1953 ff. Irregular.
Ethnographic Survey of Africa. London, 1950 ff. Irregular.
Études Congolaises. Léopoldville, 1961 ff. Bimonthly.
Handbook of African Languages. London, 1952 ff. Irregular.
Journal de la Société des Africanistes. Paris, 1931 ff. Irregular.
**Journal of African History*. Cambridge (Eng.), 1960 ff. Semiannual.
Journal of Racial Affairs. Stellenbosch (S. Africa), 1949 ff. Quarterly.
Journal of the Historical Society of Nigeria. Ibadan, 1956 ff. Annual.
Notes Africaines. Dakar, 1939 ff. Irregular.
Nyasaland Journal. Blantyre, 1948 ff. Semiannual.
Race Relations. Johannesburg, 1933 ff. Quarterly.
Revue de l'histoire des colonies françaises. [Title varies.] Paris, 1913 ff. Quarterly.
Rhodes-Livingstone Papers. Livingstone (N. Rhod.), 1938 ff. Semiannual.

mento e conquista dos mares e terras de Oriente [1552]. (6th ed.) 4 vols. Lisbon, 1944-46.
Barth, Henry *Travels and Discoveries in North and Central Africa, 1849-55*. 5 vols. London, 1856.
Blake, John W (ed.). *Europeans in West Africa, 1450-1560: Documents*. 2 vols. London, 1942.
Caillé, René. *Travels Through Central Africa to Timbuctoo, and across the Great Desert, to Morocco, Performed in the Years 1824-1828*. 2 vols. London, 1830.
Central African Archives (Southern Rhodesia). *The Oppenheimer Series*. London, 1945 ff.
Clapperton, Hugh. *Journal of a Second Expedition . . . to which is Added the Journal of Richard Lander. . . .* London, 1829.
Galvão, António de. *Tratado dos describrementos* [1563]. Oporto, 1944.
Hart, Henry H. *Sea Road to the Indies*. London, 1952.
Howard, C. (ed.). *West African Explorers*. London, 1952
Kingsley, Mary H. *Travels in West Africa*. London, 1897.
Lander, Richard L., and John Lander. *Journal of an Expedition to Explore the Course and Termination of the Niger*. 3 vols. London, 1832.
Livingstone, David. *The Last Journals of David Livingstone*, 2 vols. London, 1874.
——— *Missionary Travels and Researches in South Africa*. London, 1857.
———. *Narrative of an Expedition to the Zambezi and its Tributaries*. London, 1865.
——— (James I. Macnair, ed.). *Livingstone's Travels*. London, 1954.
——— (Isaac Shapera, ed.). *Family Letters*. 2 vols. London, 1959.
——— (Isaac Shapera, ed.). *Livingstone's Private Journals, 1851-1853*. Berkeley and Los Angeles, 1960.
Pacheco, Duarte (G. H. T. Kimble, ed. and transl.). *Esmeraldo de situ orbis*. London, 1937.
Park, Mungo. *Travels in the Interior Districts of Africa, 1795, 1796, and 1797*. (5th ed.) London, 1807.
———. *Travels in the Interior Parts of Africa*. . 2 vols. London, 1816.
Perham, Margery F., and Jack Simmons (eds.). *African Discovery: An Anthology of Exploration*. (2nd ed.) London, 1957.
Prestage, E. *The Portuguese Pioneers*. London, 1933.
Richards, Charles, and J. Place (eds.). *East African Explorers*. London, 1960.
Tempels, Placied. *La Philosophie bantoue*. Elisabethville, 1945; Paris, 1949.
Wingert, Paul S *The Sculpture of Negro Africa* New York, 1950

رابعاً : كتب الرحالة العرب

Al-Bakri (W MacGuckin and Baron de Slane, transl.). *Description de l'Afrique septentrionale*. (Rev. ed.) Algiers, 1913
Al-Idrisi. *Nuzhat al-Mushtak. De geographia universali*. Rome, 1592.
——— (Amedée Jaubert, transl.), *Geographie d'Edrisi* 2 vols. Paris, 1836-40
——— (R Dozy and M J de Goeje, transl.) *Description de l'Afrique et de l'Espagne*. Leyden, 1866
Al-Istakhri (M. J. de Goeje, ed.) *Masalik al-Mamalik*. Leyden, 1891-92
Al-Masudi (B de Meynard and P de Courteille, transl.) *Les prairies d'or*. 9 vols Paris, 1861-77
Al-Omari *Masalik el Absar*. Paris, 1927
Al-Sadi (O. Houdas, transl.) *Documents arabes relatifs a l'histoire du Soudan: Tarikh es-Soudan*. 2 vols Paris, 1898-1900
Ibn Battuta (H.A.R. Gibb, transl.). *The Travels of Ibn Battuta, A.D 1325-1354*. Cambridge (Eng.), 1958.
Ibn Haukal (Baron de Slane, transl.). *Description de l'Afrique* Paris, 1842
Ibn Khaldun (Paul Casanova, ed. and transl.). *Histoire des Berbères et des dynasties musulmanes de l'Afrique septentrionale* 4 vols. Paris, 1925-56
Leo Africanus (A Épaulard, transl.). *Description de l'Afrique*. (New ed.) 2 vols. Paris, 1956.
Roncière, Charles de la. *La découverte de l'Afrique au Moyen Age*. 3 vols. Cairo, 1924-27
Salil-ibn-Razik (G. P. Badger, ed. and transl.). *History of the Imams and Seyyids of Oman*. London, 1871
Strong, A S (ed.) "Chronicles of Kilwa." *Journal of the Royal Asiatic Society*. N.S. XXVII, 1895.
Werner, A (transl.) "History of Pate" *Journal of the African Society*. 1914-15. Pages 148, 278, 392.
Yaqut (F Wüstenfeld, transl.). *Mu'jam al-Buldan*. 6 vols. Leipzig, 1866-73

خامساً : المستكشفون الأوروبيون

Axelson, Eric V. (ed.) *South African Explorers*. London, 1954
Barros, João de. *Dos feitos que os portugueses fizerem no descubri-*

——— *Native Administration in the British African Territories*. 5 vols. London, 1950-53.
Herskovits, Melville J. *The Myth of the Negro Past*. New York, 1941.
Hitti, Philip K. *History of the Arabs*. (6th ed.) London, 1956.
Horrabin, J. Frank. *An Atlas of Africa*. London, 1960.
Johnston, Harry H., baronet. *The Story of My Life*. (2nd ed.) Indianapolis, 1923.
Kimble, George H. T. *Tropical Africa*. 2 vols. New York, 1960.
Leconfield, Hugh A. Wyndham, baron. *The Atlantic and Emancipation*. London, 1937.
———. *The Atlantic and Slavery*. London, 1935.
Lugard, Frederick J. D., baron. *The Dual Mandate in British Tropical Africa*. (4th ed.) Edinburgh, 1929.
Macmillan, William M. *Africa Emergent*. Harmondsworth, 1949.
Morgan, Kenneth (ed.) *Islam—the Straight Path: Islam interpreted by Muslims*. New York, 1958.
*Oliver, Roland A. *The Missionary Factor in East Africa*. London, 1952.
*———. *Sir Harry Johnston and the Scramble for Africa*. London, 1957.
Parrinder, Geoffrey. *African Traditional Religion*. London, 1954.
*Perham, Margery F. *Lugard: the Years of Adventure, 1858-1898*. London, 1956.
*———. *Lugard: the Years of Authority, 1898-1945*. London, 1960.
Pim, Alan W., baronet. *The Financial and Economic History of the African Tropical Territories*. Oxford, 1940.
Schnee, Heinrich (ed.). *Deutsches Kolonial-Lexikon*. 3 vols. Leipzig, 1920.
Taylor, J. V. *Christianity and Politics in Africa*. Harmondsworth, 1957.
Townsend, Mary E. *European Colonial Expansion since 1871*. Philadelphia, 1941.
———. *The Rise and Fall of Germany's Colonial Empire, 1884-1918*. New York, 1930.
Westermann, Diedrich. *Geschichte Afrikas: Staatenbildungen südlich der Sahara*. Cologne, 1952.

سابعًا : الشؤون المعاصرة

Bowles, Chester. *Africa's Challenge to America*. Berkeley, 1956.
Carter, Gwendolen M. *Independence for Africa*. New York, 1960.

Schiffers, Heinrich (Diana Pyke, transl.). *The Quest for Africa*. New York, 1958.
*Seaver, George. *David Livingstone, his Life and Letters*. London, 1957.
Selous, Frederick C. *Travel and Adventure in South-East Africa*. London, 1893.
Speke, John H. *Journal of the Discovery of the Source of the Nile*. London, 1863.
———. *What Led to the Discovery of the Source of the Nile*. London, 1864.
Stanley, Henry Morton. *How I Found Livingstone in Central Africa*. London, 1873.
———. *Through the Dark Continent*. 2 vols. New York, 1878.
———. *The Congo and the Founding of Its Free State*. 2 vols. New York, 1885.
———. *In Darkest Africa: or the Quest, Rescue and Retreat of Emin, Governor of Equatoria*. 2 vols. New York, 1890.
———. *The Autobiography of Sir Henry Morton Stanley*. New York, 1909.

سادسًا : مؤلفات تاريخية أخرى

Blake, John W. *European Beginnings in West Africa, 1454-1578*. London, 1937.
*Buell, Raymond L. *The Native Problem in Africa*. 2 vols. New York, 1928.
Cambridge History of the British Empire. 8 vols. Cambridge (Eng.), 1929-59.
Cornevin, Robert. *Histoire des peuples de l'Afrique noire*. Paris, 1960.
*Davidson, Basil. *Old Africa Rediscovered*. London, 1960.
Donnan, Elizabeth. *Documents Illustrative of the Slave Trade to America*. 4 vols. Washington, 1930-35.
*Elias, Taslim Olawale. *The Nature of African Customary Law*. Manchester, 1956.
*Fage, John D. *An Atlas of African History*. London, 1958.
Freyre, Gilberto (S. Putnam, transl.). *The Masters and the Slaves*. (2nd ed.) New York, 1956.
*Groves, Charles P. *The Planting of Christianity in Africa*. 4 vols. London, 1948-58.
*Hailey, William M., baron. *An African Survey: Revised 1956*. London, 1957.

*Fage, John D. *An Introduction to the History of West Africa.* Cambridge (Eng.), 1955.
·Lugard, Flora Shaw, Lady. *A Tropical Dependency: An Outline of the Ancient History of the Western Soudan with an Account of the Modern Settlement of Northern Nigeria.* London, 1906.
Martin, Eveline C. *The British West African Settlements, 1750-1821.* London, 1927.
Parrinder, Geoffrey. *West African Religion.* London, 1949.
Pedler, F. J. *West Africa.* (2nd ed.) London, 1959.
———. *Economic Geography of West Africa.* London, 1955.
*Trimingham, J. Spencer. *Islam in West Africa.* Oxford, 1959.

ثانيًا : أفريقيا الفرنسية (تشمل افريقيا الاستوائية ، وتوجو ، والكاميرون)

Akindélé, Adolphe, and Cyrille Arguessy. *Contribution à l'étude de l'histoire de l'ancien royaume de Porto-Novo.* Dakar, 1953.
Boulnois, Jean, and Boubou Hama. *L'empire de Gao* [Songhai]. Paris, 1954.
Boyer, Gaston. *Un peuple de l'ouest soudanais, les Diawara. Contribution à l'histoire de Songhay.* Dakar, 1953.
Cornevin, Robert. *Histoire du Togo.* Paris, 1959.
Delavignette, Robert L. *Service africain.* Paris, 1946.
Delcourt, André. *La France et les établissements français au Sénégal entre 1713 et 1763.* Dakar, 1952.
Deschamps, Hubert. *Les méthodes et les doctrines coloniales de la France (du XVIe siècle à nos jours).* Paris, 1953.
Dia, Mamadou. *Réflexions sur l'économie de l'Afrique Noire.* Paris, 1952.
Eboué, Adolphe F. *La nouvelle politique indigène pour l'Afrique Equatoriale Française.* Paris, 1945.
Gide, André P. G. (Dorothy Bussy, transl.). *Travels in the Congo.* New York, 1929.
Gouilly, Alphonse. *L'Islam dans l'Afrique occidentale française.* Paris, 1952.
Hamon, Léo. *Introduction à l'étude des partis politiques de l'Afrique française.* Paris, 1959.
Herskovits, Melville J. *Dahomey, an Ancient West African Kingdom.* 2 vols. New York, 1938.
Le Cameroun, aspect, géographique, historique, touristique, économique et administratif du territoire. Paris, 1953.
Lembezat, Bertrand. *La France Equatoriale.* (2nd ed.) Paris, 1950.
·Robert, André P. *L'évolution des coutumes de l'Ouest africain français.* Paris, 1955.

———, and William O. Brown (eds.). *Transition in Africa.* Boston, 1958.
*Cohen, Andrew, baronet. *British Policy in Changing Africa.* Evanston, 1959.
Decraene, Philippe. *Le panafricanisme.* Paris, 1959.
Filesi, Teobaldo. *Comunismo e nazionalismo in Africa.* Rome, 1958.
Fitzgerald, Walter. *Africa: A Social, Economic and Political Geography of Its Major Regions.* (8th ed.) London, 1955.
·Great Britain. Colonial Office. *An Economic Survey of the Colonial Territories, 1951.* 7 vols. London, 1952. Vols. I-III.
Gunther, John. *Inside Africa.* New York, 1955.
Haines, Charles Grove (ed.). *Africa Today.* Baltimore, 1955.
Hance, William A. *African Economic Development.* New York, 1958.
*Hodgkin, Thomas L. *Nationalism in Colonial Africa.* London, 1956.
Meek, Charles K. *Land Law and Custom in the Colonies.* (2nd ed.) London, 1949.
Padmore, George. *Pan Africanism or Communism?* London, 1956.
Phillips, John. *Agriculture and Ecology in Africa.* London, 1959.
Sithole, Ndabaningi. *African Nationalism.* Capetown, 1959.
Stamp, Laurence Dudley. *Africa: A Study in Tropical Development.* New York, 1953.

٢ - غرب أفريقيا

أولاً : مراجع عامة

Austen, Dennis. *West Africa and the Commonwealth.* Harmondsworth, 1957.
Bovill, E. W. *Caravans of the Old Sahara.* London, 1933.
*———. *The Golden Trade of the Moors.* London, 1958.
Brasio, António. *Monumenta missionaria africana: Africa ocidental.* 4 vols. Lisbon, 1952-54.
Burns, Alan C., baronet. *Colonial Civil Servant* [autobiography]. London, 1949.
Cowan, L. Gray. *Local Government in West Africa.* New York, 1958.
Davies, Kenneth G. *The Royal African Company.* London, 1957.
De Graft-Johnson, John C. *African Glory; the Story of Vanished Negro Civilizations.* New York, 1955.
Delafosse, Maurice. *Haut-Sénégal-Niger.* 3 vols. Paris, 1912.
——— (F. Fligelman, transl.). *The Negroes of Africa; History and Culture.* Washington, 1931.

رابعًا: نيجيريا

Akpan, Ntieyong U. *Epitaph to Indirect Rule*. London, 1956.
Awolowo, Obafemi. *Awo: The Autobiography of Chief Obafemi Awolowo*. Cambridge (Eng.), 1960.
———. *Path to Nigerian Freedom*. London, 1947.
Azikiwe, Nnamdi. *Economic Reconstruction of Nigeria*. Lagos, 1948.
———. *Political Blueprint of Nigeria*. Lagos, 1945.
———. *Renascent Africa*. Lagos, 1937.
Biobaku, Saburi O. *The Egba and Their Neighbours, 1842-1872*. Oxford, 1957.
*Burns, Alan C., baronet. *History of Nigeria*. (5th ed.) London, 1956.
*Coleman, James S. *Nigeria: Background to Nationalism*. Berkeley and Los Angeles, 1958.
*Dike, Kenneth O. *Trade and Politics in the Niger Delta, 1830-1885*. Oxford, 1956.
Ezera, Kalu. *Constitutional Developments in Nigeria*. Cambridge (Eng.), 1960.
Flint, J. E. *Sir George Goldie and the Making of Nigeria*. London, 1960.
*Hodgkin, Thomas (ed.). *Nigerian Perspectives: An Historical Anthology*. London, 1960.
Hogben, S. J. *The Muhammedan Emirates of Nigeria*. London, 1930.
Kingsley, Mary H. *West African Studies*. (2nd ed.) London, 1901.
Kirk-Greene, A. H. M. *Adamawa Past and Present: An Historical Approach to the Development of a Northern Cameroons Province*. London, 1958.
Krieger, Kurt. *Geschichte von Zamfara, Sokoto-Provinz, Nordnigeria*. Berlin, 1959.
Meek, Charles K. *Land Tenure and Land Administration in Nigeria and the Cameroons*. London, 1957.
——— *Law and Authority in a Nigerian Tribe*. London, 1937.
Parrinder, Geoffrey. *Religion in an African City*. London, 1953.
Perham, Margery F. *Native Administration in Nigeria*. New York, 1937.
——— (ed.). *The Economics of a Tropical Dependency*. 2 vols. London, 1946-48.
Smith, M. G. *Government in Zazzau . . . 1800 to 1950*. London, 1960.

Roberts, Stephen H. *History of French Colonial Policy, 1870-1925*. 2 vols. London, 1929.
Rudin, Harry R. *Germans in the Cameroons, 1884-1914*. New Haven, 1938.
Schweitzer, Albert (Mrs. C. E. B. Russell, transl.). *African Notebook*. Bloomington, 1958.
Spitz, Georges. *L'Ouest africain français: A.O.F. et Togo*. Paris, 1947.
*Thompson, Virginia, and Richard Adloff. *French West Africa*. Stanford, 1958.
*——— *The Emerging States of French Equatorial Africa*. Stanford, 1960.
Ziéglé, Henri. *Afrique Equatoriale Française*. Paris, 1952.

ثالثًا: غانا (ساحل الذهب)

Apter, David. *The Gold Coast in Transition*. Princeton, 1955.
*Bourret, Florence M. *Ghana: The Road to Independence, 1919-1957*. London, 1960.
Busia, Kofi A. *The Position of the Chief in the Modern Political System of Ashanti*. London, 1951.
Claridge, William W. *A History of the Gold Coast and Ashanti*. 2 vols. London, 1915.
Fage, John D. *Ghana: A Historical Interpretation*. Madison, 1959.
Meyerowitz, Eva L.-R. *Akan Traditions of Origin*. London, 1952.
———. *The Sacred State of the Akan*. London, 1951.
——— *The Divine Kingship in Ghana*, London, 1960.
*Nkrumah, Kwame. *Ghana: The Autobiography of Kwame Nkrumah*. New York, 1957.
Padmore, George. *The Gold Coast Revolution*. London, 1953.
Rattray, Robert S. *Ashanti Law and Constitution*. Oxford, 1929.
———. *Ashanti* (reprint with additions). Oxford, 1956.
———. *Religion and Art in Ashanti*. Oxford, 1927.
———. *The Tribes of the Ashanti Hinterland*. 2 vols. Oxford, 1932.
Smith, Edwin W. *Aggrey of Africa: A Study in Black and White*. New York, 1929.
Timothy, Bankole. *Kwame Nkrumah*. London, 1955.
*Ward, William E. F. *History of Ghana* (rev. 2nd ed.) London, 1958.
Wight, Martin. *The Gold Coast Legislative Council*. London, 1947.
Wolfson, Freda (ed.) *Pageant of Ghana*. London, 1958.

Davidson, Basil. *The African Awakening*. London, 1955.
Dundas, Charles, baron. *African Crossroads*. London, 1955.
Great Britain. East Africa Royal Commission. *Report*. London, 1955.
Lugard, Frederick Dealtry, baron (Margery F. Perham and Mary Bull, eds.). *The Diaries of Lord Lugard, 1889-1892*. 3 vols. London, 1959.
Marsh, Zoë A., and G. Kingsnorth. *An Introduction to the History of East Africa*. Cambridge (Eng.), 1957.
Mitchell, Philip E., baronet. *African Afterthoughts*. London, 1954.

ثانيًا : البرتغال

*Duffy, James. *Portuguese Africa*. Cambridge (Mass.), 1959.
Egerton, F Clement C. *Angola in Perspective*. London, 1957
Nevinson, Henry W *A Modern Slavery* New York, 1906.
Oliveira Boleo, José de. *Moçambique*. Lisbon, 1951.

ثالثًا : بلجيكا

Ceulemans, R. P P *La question arabe et le Congo (1883-1892)*. Brussels, 1959.
Cornet, René J. *Katanga*. (3rd ed.) Brussels, 1946
Gérard-Libois, J., and B. Verhaegen. *Congo 1960*. 2 vols. and annex Brussels, 1961.
Gilis, Charles-André. *Kimbangu: fondateur d'église*. Brussels, 1960.
Hennessy, Maurice N. *The Congo: A Brief History and Appraisal*. New York, 1961.
Johnston, Harry H., baronet. *George Grenfell and the Congo*. 2 vols. London, 1908
Joye, Pierre, and Rosine Lewin. *Les trusts au Congo* Brussels, 1961.
Legum, Colin. *Congo Disaster*.- Harmondsworth, 1961
Maquet, Jacques J. *Le système des relations sociales dans le Ruanda ancien*. Tervuren (Belg.), 1954
Marvel, Tom. *The New Congo*. New York, 1948
Morel, Edmund D. *Red Rubber: The Story of the Rubber Slave Trade Flourishing on the Congo in the Year of Grace 1906*. London, 1906
Rwanda politique (1956-1961). Brussels, 1961
Ryckmans, Pierre. *Dominer pour servir*. (new ed.) Brussels, 1948.
*Slade, Ruth. *The Belgian Congo: Some Recent Changes*. London, 1960.
Thompson, Robert Stanley. *Fondation de l'état indépendant du Congo*. Brussels, 1933.

Smythe, Hugh H. and Mabel M. *The New Nigerian Elite*. Stanford, 1960.
Talbot, Percy A. *The Peoples of Southern Nigeria: A Sketch of their History, Ethnology and Languages*. 4 vols. London, 1926
——— *Tribes of the Niger Delta*. London, 1932
Urvoy, Y. *Histoire de l'empire du Bornou*. Paris, 1949.
Wheare, Joan. *The Nigerian Legislative Council*. London, 1950.

خامسًا : سيراليون ، جامبيا ، ليبريا

Anderson, Robert E. *Liberia, America's African Friend*. Chapel Hill, 1952.
Banton, Michael P *West African City: A Study of Tribal Life in Freetown*. London, 1957.
Bixler, Raymond W. *The Foreign Policy of the United States in Liberia*. New York, 1957.
*Buell, Raymond L. *Liberia: A Century of Survival, 1847-1947*. Philadelphia, 1947.
Davis, Stanley A. *This is Liberia*. New York, 1953.
Hargreaves, J. D. *Life of Sir Samuel Lewis*. London, 1959.
Huberick, Charles H. *The Political and Legislative History of Liberia*. 2 vols. New York, 1947.
Johnston, Harry H., baronet. *Liberia*. 2 vols. London, 1906.
Kup, A. Peter. *A History of Sierra Leone, 1400-1789*. Cambridge (Eng.), 1961
Lewis, Roy. *Sierra Leone: A Modern Portrait*. London, 1954
Southorn, Bella S. *The Gambia*. London, 1952
Staudenraus, P. J. *The African Colonization Movement, 1816-1865*. New York, 1961
Utting, Francis A. J. *The Story of Sierra Leone*. London, 1931.

٣- شرق ووسط أفريقيا

أولا : مراجع عامة (تشمل نياسالاند ومراجع أيضًا فيما ذكر عنها من الحديث عن " جنوب أفريقيا : روديسيا ونياسالاند ").

Axelson, Eric V. *South-east Africa, 1488-1530*. London, 1940.
Boxer, Charles R., and Carlos de Azevedo. *Fort Jesus and the Portuguese in Mombasa, 1593-1729*. London, 1960.
*Coupland, Reginald, baronet. *East Africa and Its Invaders, from the Earliest Times to the Death of Seyyid Said in 1856*. Oxford, 1938.
*——— *The Exploitation of East Africa, 1856-1890*. London, 1939.

٤- جنوب أفريقيا

أولاً: مراجع عامة (تشمل روديسيا، وجنوب أفريقيا، والمستعمرات الأخرى)

Ashton, Edmund H. *The Basuto*. London, 1954.

Clark, John Desmond. *The Stone Age Culture of Northern Rhodesia*. Claremont (Cape), 1950.

*——— *The Prehistory of Southern Africa*. Harmondsworth, 1959.

Jackson, Mabel V. *European Powers and Southeast Africa*. London, 1942.

Kuper, Hilda. *An African Aristocracy: Rank Among the Swazi*. London, 1947.

Millin, Sarah Gertrude. *Rhodes*. (rev. ed.) London, 1952.

Sachs, Wolf. *Black Hamlet*. London, 1937. (Reprinted as *Black Anger*, New York, 1947.

Schapera, Isaac. *The Khoisan Peoples of South Africa*. London, 1930.

——— (ed.). *The Bantu-Speaking Tribes of South Africa*. New York, 1952.

Silleiy, Anthony. *Sechele: The Story of an African Chief*. Oxford, 1954.

Smith, Prudence (ed.). *Africa in Transition*. London, 1958.

Theal, George M. *History and Ethnography of Africa South of the Zambesi*. (3rd ed.) 11 vols. London, 1888-1919.

Vedder, Heinrich. *Das alte Südwestafrika*. Berlin, 1934.

Walker, Eric Anderson. *Historical Atlas of South Africa*. Capetown, 1922.

*———. *A History of Southern Africa*. (3rd ed.) London, 1957.

Wellington, John H. *Southern Africa, a geographical study*. 2 vols. Cambridge (Eng.), 1955.

Wiid, Johannes A. *Die Rolle der Burenrepubliken in der Auswärtigen und Kolonialen Politik des Deutschen Reiches in den Jahren 1883-1900*. Nuremberg, 1927.

Williams, Basil. *Cecil Rhodes*. London, 1938.

ثانياً: جمهورية جنوب أفريقيا (ومراجع عامة)

Bosman, D. B. *Oor die Ontstan van Afrikaans*. Capetown, 1939.

Bryant, Alfred T. *The Zulu People as they were before the White Man Came*. Pietermaritzburg, 1949.

Cory, George E. *The Rise of South Africa*. 5 vols. London, 1910-30.

Curtis, Lionel. *With Milner in South Africa*. Oxford, 1951.

Van der Kerken, Georges. *La politique coloniale belge*. Antwerp, 1943

رابعاً: أوغندا

Gale, H. P *Uganda and the Mill Hill Fathers*. London, 1959.

*Ingham, Kenneth. *The Making of Modern Uganda*. London, 1958.

Johnston, Harry H., baronet. *The Uganda Protectorate*. (2nd ed.) 2 vols. New York, 1904

Low, D. A. *Religion and Society in Buganda, 1875-1900*. Kampala, 1956

*———, and R. C. Pratt. *Buganda and British Overrule, 1900-1955*. London, 1960

Taylor, J. V. *The Growth of the Church in Buganda*. London, 1958.

خامساً: كينيا

Dilley, Marjorie R. *British Policy in Kenya Colony*. New York, 1937.

Eliot, Charles, baron. *The East African Protectorate*. London, 1905.

Farson, Negley. *Last Chance in Africa*. London, 1949.

Hill, M. F. *Permanent Way: The Story of the Kenya and Uganda Railway*. Nairobi, 1950.

Huxley, Elspeth *White Man's Country: Lord Delamere and the Making of Kenya*. (2nd ed.) 2 vols. London, 1953.

———, and Margery F. Perham. *Race and Politics in Kenya*. (new ed.) 2 vols. London, 1953.

*Kenyatta, Jomo. *Facing Mount Kenya*. London, 1938.

*Leakey, L. S. B *Defeating Mau Mau*. London, 1954.

*——— *Mau Mau and the Kikuyu*. London, 1952.

Leys, Norman. *Kenya*. (2nd ed.) London, 1925.

——— *The Colour Bar in East Africa*. London, 1941.

Lipscomb, J. F. *White Africans*. London, 1955.

*Wood, Susan. *Kenya: The Tensions of Progress*. London, 1960.

سادساً: تنجانيقا وزنجبار

Cameron, Donald C., baronet. *My Tanganyika Service and Some Nigeria*. London, 1939.

Hollingsworth, Lawrence W. *Zanzibar under the Foreign Office, 1890-1913*. London, 1953.

Ingrams, William H. *Zanzibar, Its History and People*. London, 1931.

Leubuscher, Charlotte. *Tanganyika Territory: A Study of Economic Policy under Mandate*. London, 1944.

in the Dutch Reformed Church in South Africa. Capetown, 1936.
Van Riebeeck Society. *Publications.* 37 vols. Capetown, 1918-56
Walker, Eric Anderson. *Lord de Villiers and His Times: South Africa 1842-1914.* London, 1925.
———. *The Frontier Tradition in South Africa.* London, 1930.
Wessels, J. W. *History of Roman-Dutch Law.* Grahamstown (Cape), 1908.
Wiid, Johannes A., A. L. Geyer, and A. J. H. van der Walt. *Geskiedenis van Suid-Afrika.* 2 vols. Capetown, 1955.
Wilson, Monica. *Reaction to Conquest: Effects of Contact with Europeans on the Pondo of South Africa.* London, 1936.

ثالثاً : جمهورية جنوب افريقيا (١٨٠٠ – ١٩٠٢)

Agar-Hamilton, J. A. I. *The Native Policy of the Voortrekkers.* Capetown, 1928.
Bird, John. *The Annals of Natal.* 2 vols. Pietermaritzburg, 1888.
Bryce, James B., viscount. *Impressions of South Africa.* New York, 1897.
De Kiewiet, Cornelius W. *The Imperial Factor in South Africa.* Cambridge (Eng.), 1937
de Wet, Christiaan Rudolf. *Three Years' War.* New York, 1902
Fitzpatrick, J. P. *The Transvaal from Within.* New York, 1900.
Hattersley, Alan F. *Portrait of a Colony: The Story of Natal.* London, 1940.
———. *The British Settlement of Natal: A Study in Imperial Migration.* Cambridge (Eng.), 1950.
Hockly, Harold E. *The Story of the British Settlers of 1820 in South Africa.* (2nd ed.) Capetown, 1957.
Kruger, Stephanus J. Paul (A. Texeira de Mattos, transl.) *The Memoirs of Paul Kruger.* New York, 1902.
Moffat, Robert. *Missionary Labours and Scenes in Southern Africa.* London, 1842.
Mofolo, Thomas (F. H. Dutton, transl.). *Chaka the Zulu.* London, 1949.
Reitz, Deneys. *Commando: A Boer Journal of the Boer War.* (2nd ed.) London, 1945.
Reitz, F. W. *A Century of Wrong.* London, 1900.
Scholtz, J. du P. *Die Afrikaner en sy Taal, 1806-1875.* Capetown, 1939.
Smith, Edwin W. *The Life and Times of Daniel Lindley (1801-80).* New York, 1952.

Davies, Horton, and R. H. W. Shepherd (eds.). *South African Missions, 1800-1950: An Anthology.* London, 1954.
De Kiewiet, Cornelius W. *A History of South Africa, Social and Economic.* Oxford, 1941
De Kock, Victor *Ons Drie Eeuwe: Our Three Centuries.* Capetown, 1952.
Du Plessis, Izak D. *The Cape Malays.* (2nd ed.) Capetown, 1947.
Du Plessis, Johannes. *A History of Christian Missions in South Africa.* Lovedale (Cape), 1911
Eybers, G. W. (ed.) *Select Constitutional Documents Illustrating South African History, 1795-1910.* London, 1918.
Gandhi, Mohandas K. *Satyagraha in South Africa.* Stanford, 1954.
Hoernlé, Reinhold F. A. *South African Native Policy and the Liberal Spirit.* Lovedale (Cape), 1939
Hurwitz, Nathan. *Agriculture in Natal, 1860-1950.* Capetown, 1957.
Keppel-Jones, Arthur. *South Africa* (2nd ed.) London, 1953.
MacCrone, Ian D. *Race Attitudes in South Africa.* London, 1937.
Macmillan, W. M. *Bantu, Boer and Briton.* London, 1929.
Malherbe, Ernst Gideon. *Education in South Africa (1652-1922).* Capetown, 1925.
Marais, Johannes S. *The Cape Coloured People, 1652-1937.* Johannesburg, 1957
Milner, Alfred M., viscount (Cecil Headlam, ed.). *The Milner Papers.* 2 vols. London, 1931-33.
Mossop, E. E. (ed. and transl.) *The Journals of Brink and Rhenius.* Capetown, 1947
Mukherji, S. B. *Indian Minority in South Africa.* New Delhi, 1959.
Neumark, Solomon Daniel. *The South African Frontier: Economic Influences, 1652-1836.* Stanford, 1957.
Palmer, Mabel. *The History of the Indians in Natal.* Capetown, 1957
Patterson, Sheila. *Colour and Culture in South Africa.* London, 1953
*——— *The Last Trek: A Study of the Boer People and the Afrikaner Nation.* London, 1957.
Sundkler, Bengt G. M. *Bantu Prophets in South Africa.* London, 1948.
Theal, George M. (ed.). *Records of the Cape Colony.* 36 vols. London, 1897-1905
Van den Heever, C. M., and P. de V. Pienaar (eds.) *Kultuurgeschiedenis van die Afrikaner* 3 vols. Capetown, 1945-47.
Van der Merwe, W. J. *The Development of Missionary Attitudes*

كشاف تحليلي

Uys, C. J. *In the Era of Shepstone* Lovedale (Cape), 1933.
Van der Horst, Sheila Terreblanche *Native Labour in South Africa* London, 1942
Walker, Eric Anderson *The Great Trek*. London, 1934.
Worsfold, W B. *Sir Bartle Frere* London, 1923.

رابعًا : جمهورية جنوب أفريقيا (منذ ١٩٠٢ ....)

*Carter, Gwendolen M *The Politics of Inequality: South Africa Since 1948*. New York, 1958
Dvorin, Eugene P. *Racial Separation in South Africa*. Chicago, 1952.
Krüger, D. W. (ed.). *South African Parties and Policies, 1910-1960: A Select Source Book*. London, 1960.
*Malan, Daniel François. *Afrikaner Volkseenheid: En My Ervarings op die Pad Daarheen*. Capetown, 1959.
Marquard, Leo *The People and Policies of South Africa*. London, 1952.
Morris, James *South African Winter*. London, 1958.
Newton, Arthur P. (ed.). *Select Documents Relating to the Unification of South Africa* 2 vols. London, 1924.
Pienaar, S., and Anthony Sampson. *South Africa: Two Views of Separate Development* London, 1960.
Pyrah, Geoffrey Barker *Imperial Policy and South Africa: 1902-10*. Oxford, 1955.
Roskam, K. L. *Apartheid and Discrimination* Leyden, 1961.
Smuts, Jan Christian *Holism and Evolution*. New York, 1926.
*South Africa Commission for the Socio-Economic Development of the Bantu Areas [Tomlinson Commission] *Summary of the Report* (U.G. 61/1955) Pretoria, 1956.
Thompson, Leonard M *The Unification of South Africa, 1902-1910* Oxford, 1960

خامسًا : روديسيا . ونياسالاند (انظر أيضًا « المراجع العامة الخاصة بشرق ووسط أفريقيا »)

Barnes, James *Politics in a Changing African Society: A Political History of the Fort Jameson Ngoni*. Capetown, 1954
*Colson, Elizabeth, and Max Gluckman (eds.). *Seven Tribes of British Central Africa*. London, 1951
Coupland, Reginald, baronet *Kirk on the Zambezi* Oxford, 1928
Davidson, James W *The Northern Rhodesian Legislative Council* London, 1948
Debeham, Frank *Nyasaland. The Land of the Lake* London, 1955
Epstein, Arnold L *Politics in an Urban African Community* Manchester, 1958

« كشـــاف تحليلى »

ـ أ ـ

(اباء) ميل هيل ، ٢٢٣ — Mill Hill Fathers

اوبامى ، جيـــان ، ٤٤٧ — Aubame, Jean

الآباء البيض ، ١٨٩ ، ٢١٨ — White Fathers

ابروسوما (أنظر جمعية النهوض بالجماهير)
Aprosoma (see Association pour la Promotion des Masses)

ابن ياسين ، ٣١ — IBN Yackin

أبومى (ساحل الذهب) ، ٦٢ — Abomey

الاتجاه الحضرى بنائه عامة ، ٣٧١ ـ ٣٧٤ — Urbanization: general discussion

ـ فى الكنغو البلجيكى ، ٥١٣ ، ٥١٩ ـ ٥٢٥ ، ٥٣٦ ـ ٥٣٩
in Belgian Congo

ـ (أنظر أيضـــا المتحضرون فى المدن الوطنية)
(see also evolués, indigenous cities)

ـ فى كينيـــا ، ٤٧٤ ـ ٤٧٨ — in Kenya

ـ فى روديسيا ، ٥٧٨ ـ ٥٨١ — in Rhodesia

ـ فى اتحاد جنوب أفريقيا (أوروبى)
in Union of South Africa (European)

ـ كعامل فى الانتخابات ، ٦١٧ — as factor in election

ـ فى اتحاد جنوب أفريقيا (زنوج) ٥٩٤ ـ ٥٩٧
in Union of South Africa (Negro)

الاتحاد التقدمى لعنـــاصر الشمالية (نيبو NEPU) ، ٤٢٨ ـ ٤٣٣
Northern Elements Progressive Union (NEPU)

الاتحاد التقدمى لكاتنجا العليا ، ٥١٥ ، ٥٤٧
Union Minière du Haut Katanga

اتحاد تنجانيقا الأفريقى الوطنى (تانو TANU) ، ٥٠٤
Tanganyika African National Union

اتحاد الجمعيات القبلية لكاتنجا (كوناكات) ، ٥٣٦ ـ ٥٣٩ ، ٥٤١
Confédération des Association Tribaux du Katanga (Conakat)

انظر الاتحاد الثقافى الأفريقى
FAK (see Federaise van Afrikaanse Kultur Verenigings)

الاتحاد الثقافى الأفريقى (FAK) ، ٦٠٦
Federaise van Afrikaanse Kultur Verenigings

اتحاد جنوب أفريقيا ، ٣٦٦ ، ٥٩٥ ، ٦٢٧ — Union of South Africa

الاتحاد الروديسى (فرع الشركة جنوب أفريقيا البريطانية) ، ٥٧٩ ـ ٥٨٢
Rhodesian Selection Trust

Uganda Growers Cooperative Union — اتحاد زراع أوغنـــده ، ٤٦٦
Soviet Union (see communism) — الاتحاد السوفيتى (أنظر الشيوعية)
Association, French Policy — الاتحاد ، السياسة الفرنسية ، ٢٧٩
اتحاد شعوب الكميرون ، ٤٥٧ ، ٤٥٨
Union des Populations du Cameroun (UPC)
Union for Student of African Descent — اتحاد الطلبة الأفريقيين ، ٣٩٣
اتحاد طلبة غـــرب أفريقيا (واسو) ، ٣٩٣ ، ٣٩٦ ــ ٣٩٨ ، ٤٠٧
West African Students Union (WASU)
اتحاد العمل العام (GCL) ، ٣٨٩ ، ٣٩٢ ، ٤٤٧
General Confederation of Labor (GCL)
(Confédération Général du Travail) (CGT)
اتحاد العمل العام (أنظر) (GCL) الاتحاد العـــام للعمل
Confédération Général du Travail (see Confederation of Labor)
ا . ن . ت (أنظر اتحاد العناصر التقدمية الشمالية)
NEPU (Northern Elements Progressive Union)
الاتحاد الوطنى الأفريقى جنـــوب أفريقيا ، ٥٩٧
African National Union, South Africa
Turks, Ottoman — الأتراك ، العثمانيون ، ٤٥ ــ ٤٧ ، ١١٦
"Atlanta Compromise" — أتلانتا ، « حل أتلانتا الوسط »
Agreement of 1955, — اتفـــاق ١٩٥٥
Anglo-Baganda, — انجلو ــ باجندا ، ٤٨٨ ــ ٤٩١
Agreement of 1900, — اتفـــاق ١٩٠٠
انجلو ــ باجندا ٢٢٥ . ٢٣٠ ، ٤٦٦ ــ ٤٧٠ ، ٤٨٥ ــ ٤٨٩
Anglo-Baganda
Anglo-French agreement of 1898 — الاتفاقية الانجليزية الفرنسية (١٨٩٨)
(أنظر فاشودة ، وشركة النيجر الملكية)
(see Fashoda; Royal Niger Company)
اتفاقية لندن (١٨٨٤) ٣٢٢ ، ٣٢٥ ، ٣٢٨ ، ٣٤٥ ــ ٣٤٧
London Convention (1884)
Archaeology — آثـــار ، ٢
Ethiopea — أثيوبيا ، ٢٨ ، ١٩٨ ، ٣٩٢
الأثيوبية (أنظر المسيحية الأثيوبية)
Ethiopianism (see Christianity, Ethiopianist).
الأجانب الوافدون (المستوطنون البيض) ، ٣٣٧ ــ ٣٤٢ ، ٣٤٥ ــ ٣٤٧ ،
Uitlanders — ٣٥٤ ــ ٣٥٧
Aggrey, Dr. James E. Kwegir — اجرى ، د. جيمس ى. كويجر ، ٣٨٥
Races in Africa — أجنـــاس أفريقية ، ٩ ــ ١٣
Ahmed, Mohammed (see Mahdi, the) — أحمد ، محمد (أنظر : المهدى)
Ahmadu Lobo I — أحمدو لوبو (الأول) ، ٨٥ ، ٢٥٨
Ahmadu Lobo II — أحمدو لوبو (الثانى) ، ٢٥٨ ــ ٢٦٠
Adamawa, German in — اداماوا ، الألمان فيها ، ٢٧١

Adamawa — Eastern languages — اداماوا . اللغات الشرقية ، ١٣
Adoula, Cyrille — ادولا ، سيريل ، ٥٤٥ ــ ٥٤٧
Adolph Woerman Gesellschaft, — ادولف ورمان جيسلشافت ، ٢٦٨
الأراضى ، استثمارها ، الكنغو البلجيكى ، ٥١٢ ــ ٥١٤ ، ٥٢٣
Land tenure: Belgian Congo
Buganda (see Mailo) — ــ بوجندا (أنظر أيضا الميلو)
Congo Free State — ــ ومن دولة الكنغو الحره ، ٢٤٦ ــ ٢٤٩
French Equatorial Africa — ــ وفى أفريقيا الفرنسية الاستوائية ، ٢٥٦
German Cameroons — ــ وفى الكميرون الألمـــانى ، ٢٨٤
German East Africa — ــ وفى شرق أفريقيا الألمانى ، ٢٣٨
Gold Coast — ــ وفى ساحل الذهب ، ٤٠٧
Kenya — ــ وكينيا ، ٢٣٢ ــ ٢٣٤ ، ٤٧٠ ــ ٤٧٥ ، ٤٩٨ ــ ٥٠١
— Liberia — ــ ليبريـــا ، ٤٠٤
— Nigeria — ــ نيجيريا ، ٢٩٤
ــ ونياسالاند ، ٢١٥ ــ ٢١٧ ، ٢٢٠ ، ٥٧٠ ــ ٥٧٢ ، ٥٨٩
— Nyasaland
ــ وروديسيا الجنوبية ، ٣٦١ ، ٥٧٢ ــ ٥٧٧
— Southern Rhodesia
ــ وأوغندا ، ٢١٧ ، ٢٢٣ ــ ٢٢٦ ، ٢٢٧ ــ ٢٣٠ ، ٤٧٠
— Uganda
أراضى ، قانون الأراضى العام (ساحل الذهب) ٣٩٩
Land Act, Public — Gold Coast
الأراضى ، قانون تخصيص الأراضى (١٩٣٠) بروديسيا الجنوبية ، ٥٧٤
Land Apportionment Act (1930) Southern Rhodesia
الأراضى ، مرسوم « ١٨١٢ » ١٣٥ ــ ١٣٨ ، ١٤٠
Land Ordinance of "1812"
Arden — Clark, Sir Charles — أردن كلارك ، سير تشارلز ، ٤١٤
Crown Lands Ordinance — أرض التـــاج ، المرسوم ، ٤٧٥
Arnot, David, — أرنوت ، دافيد ، ٣٠٩ ، ٣١٢
Crisis, The — أزمة ، ٣٨٣ ، ٣٨٦
Azikiwe, Nnamdi — ازيكوى ، نانمادى ، ٤٢٢ ــ ٤٢٤ ، ٤٢٦ ــ ٤٣٠
أساطير ، شفوية ، التاريخ الأفريقى ، ٢
Legends, Oral African History and
Spain: — أسبانيا : ، ٢٨ ــ ٣١ ، ٥٤ ، ٧٠
(see also slave trade) — (أنظر أيضا تجارة الرقيق)
"Black Week" — الأسبوع الأسود ، ٣٤٨
Australia — استراليا ، ٢٤٩ ، ٣٥٢
ــ الاستراليون (سكان البلاد الأصليين) ، ١٠
— Australian Aborigines
Imperial British East Africa — استعمار ، شركة شرق أفريقيا البريطانية
Company (IBEA) — الاستعمارية (IBEA) ، ٢١٩ ــ ٢٢٢ ، ٢٣١

Imperial Factor, The — استعمار ، العامل الاستعماري ، ٣١٨
Imperial Conference (1926) — استعمار ، المؤتمر الاستعماري (١٩٢٦) ، ٦٠٢
Independence, African Nations: — الاستقلال ، استقلال الدول الأفريقية
General review — عرض عام ، ٢٨٧ — ٢٩٤ ، ٦٣٧
Social Darwinist View — — الاتجاه (الداروينى) الاجتماعى ، ٢٠٨
Independants d Outre Mer (IOM) — الاستقلاليون فيما وراء البحار (IOM) ، ٤٤٥ — ٤٤٨ ، ٤٥٢
Equatoria — استوائى ، ١٩٢ ، ١٩٥
Assimilation: French Policy — الاستيعاب : السياسة الفرنسية ، ٢٧٨
Portuguese Policy — والسياسة البرتغالية ، ٥٥٧ — ٥٦٠ ، ٥٦٢
H.H. Asquith — اسكويث ، هـ . هـ . ، ٣٦٣
Askia the Great — آسكيا العظيم ، ٣٣
Islam: in Arabia — الاسلام : فى الجزيرة العربية ، ٢٨
— in North Africa — فى شمال أفريقيا ، ٢٧ — ٢١
— in Persia and Oman — — فى فارس وعمان ، ١٠١
— in Spain — — فى أسبانيا ، ٣٠ — ٣٢
— among Sanhaga Berbers — — بين بربر صنهاجه ، ٣٠ — ٣٢
— in medieval West Africa — — فى غرب أفريقيا فى العصور الوسطى ، ٣١ — ٣٣
— early influence upon Housa — — تأثيره الأولى على الحوصا ، ٨٢ — ٨٥
— infiltration of upper Nile — — التسلل الى أعالى النيل ، ١١٧ ، ١١٨
— spread of (pre-European) — — انتشاره (فيما قبل قدوم الأوربيين) ، ١٩٨
— Fulani Gihad — — جهاد الفولانى ، ٨٤ — ٨٦
— modern missionary efforts and appeal of — — مجهودات البعثات التبشيرية الحديثة والاستجابة لها ، ٢٠٣ - ٢٠٦
— Under French administrational — — فى ظل الادارة الفرنسية ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ — ٢٨١ ، ٤٣٧ — ٤٣٩
— in Buganda — — فى بوجندا ، ٢١٦ — ٢٢٢
Asians, in Africa (see Indians, Malays, Chinese) — الأسيويون فى أفريقيا (أنظر الهنود ، أهل الملايو ، الصينيون)
Ashanti: emergence of in Confederacy (1701—1902) — الاشانتى ، ظهورهم ، ٤٠ فى الاتحاد (١٧٠١ — ١٩٠٢) ، ٥٨ — ٦٠ ، ٧٩ ، ٨٦ — ٩١ ، ٢٦٠ — ٢٦٦
— as British colony (1902—1957) — كمستعمرة بريطانية (١٩٠٣ — ١٩٥٧) ، ٢٦٦ ، ٢٨٧ ، ٢٩٤ — ٢٩٦ ، ٤٠٠ — ٤٠٢ ، ٤٠٩ ، ٤١٥ — ٤١٧
(see also slave trade, from Gold Coast) — (أنظر أيضا تجارة الرقيق من ساحل الذهب)

Ashantihene — الاشانتيون ، ٦٠ ، ٢٦١ — ٢٦٦ ، ٤٠١ ، ٤١٥
Socialism: general background — الاشتراكية خلفية عامة ، ٣٨٩
Fabian — الفابيه ، ٤٢٨
— and Southern Rhodesia — — وفى روديسيا الجنوبية ، ٥٧٨
— and Union of South Africa — — واتحاد جنوب أفريقية ، ٥٩٥
National Socialism (Nazism) — الاشتراكية الوطنية (النازية)
— South Africa and — — جنوب أفريقية ، ٦٠٦ ، ٦٠٨ —
Achimota College — اشموتى ، كلية ، ٣٨٥
Friends, Society of — الأصدقاء ، جمعية الأصدقاء ، ٧١
Africa, Sub-Saharan, defined — افريقيا فيما وراء الصحراء ، تعريف ، ٣
Afrikaners: before 1910 — الافريكانرز قبل ١٩١٠ ، ٣١٦ ، ٣٢٥ — ٣٢٨ ، ٣٣٨ ، ٣٤٢ ، ٣٤٦ ،
— since 1910 — — منذ ١٩١٠ ، ٣٦٤ — ٣٦٦ ، ٥٩١ —
— since, 1910, (nationalist organizations — — منذ ١٩١٠ (المنظمات القومية) ، ٦٠٥ ، ٦١٧ — ٦١٩
— see also apartheid — — أنظر أيضا التفرقة العنصرية
— Afrikaner Party; Brœderbond; — — حزب الأفريكانر ، ميثاق برودر
— Nationalist Party; New order Ossewabrandwag) — — الحزب القومى ، النظام الجديد اسيوابراندواج
Afrikaners, in South Rhodesia — الافريكانرز فى روديسيا الجنوبية
Afrikaans (South African Dutch) — الأفريكانز (هولنديو جنوب أفريقيا)
— language — — اللغة ، ٣١٥ — ٣١٧ ، ٣٢٥ ، ٥٩٣ — ٥٩٥ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣
(see also Bœrs, language) — — (أنظر أيضا البوير ، اللغة
D'albuquerque, Afonso — أفونسو ، دالبوكرك ، ١٠٦
Copts (see Christianity Monophysite) — الاقباط (أنظر المسيحية عقيدة الطبيعة الواحدة)
Pygmies (race): origin and expansion — أقزام (جنس) أصلهم وتوسعهم
— under Bantu — — فى ظل البانتو ، ٩ — ١٣ ، ١٨ ، ٩٣ — ٩٥ ، ٩٧
Cercle — أقسام المقاطعات فى المستعمرات الفرنسية ، ٢٧٩ — ٢٨٢
Oriental Province (eastern) Congo — الأقليم الشرقى شرق الكنغو ، ٥٢١ ، ٥٤٠ ، ٥٤٤ ، ٥٤٧
Akan — اكان ، ٣٢ ، ٣٨ ، ٣٩ — ٤٢
(see also Fanti, Ashanti, slave — trade from Gold Coast) — (أنظر أيضا الفانتى ، الاشانتى ، تجارة الرقيق من ساحل الذهب)

اكسوزا (نجونى) : (١٦٢٠ — ١٧٧٥) ، ١١٩ ، ١٣٠
Xosa (Ngoni) : (1620 — 1775)
— العلاقات مع البوير ، ١٢٩ — ١٥١
— relations with Bœrs
— صحوة البوير نظرة عليها ، ١٥٤
— Bœr trekker view of
— العلاقات مع بريطانيا ، ١٣٤ — ١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٤٣ — ١٤٥ ،
— relations with Britain ١٤٩ — ١٥١ ، ١٦٢ — ١٦٤
— أثر توسع الزولو ، ١٣٦ ، ١٤٠ — ١٤٣
— Zulu expansion affects
Axum — أكسيوم ، ٣٠
Alafin of Ife and Oyo — الافن ، فى ايفى أويد ، ٦٣
Alfany Bay settlers — البانى ، مستوطنو خليج البانى ، ١٤٣ — ١٤٥
البانيون (أنظر الهنود فى شرق أفريقيا)
"Banyans" (see Indians in East Africa)
Ileo, Joseph, — اليو جوزيف ، ٥٣٠ — ٥٣٣ ، ٥٣٥ — ٥٣٩ ، ٥٤١ ، ٥٤٤
Indentured service — الالزام ، الخدمة الالزامية
(see Indians, in Natal — (أنظر الهنود ، فى ناتال ،
forced labor, contract service) — العمل الالزامى ، العمل بالتعاقد)
Ga — الجا ، شعب الجا ، ٣٩ — ٤٢
Abolition of slavery (see slavery, abolition) — الغاء الرق (انظر رق ، الغاء)
Alfonso I, king of Manicongo — الفونس الأول ، ملك المانيكونجو ، ٤٧ — ٥٠
German East Africa — ألمانيا ، أفريقية الألمانية ، ١٩٥ ، ٢٣٧ — ٢٤١ ، ٢٦٣ ،
(انظر أيضا تنجانيقا ، رواندا ، أورندى)
(see also Tanganyeka, Ruanda, Urundi)
Germany imperial interest arises — ألمانيا : ظهور الاهتمام بالاستعمار ، ١٨٨
— توحيدها يؤثر على المصالح فيما وراء البحار ، ١٨٤
— unifiction influences interests overseas
— Cameroons, — الكاميرون ، ٢٦٨ — ٢٧٢ ، ٢٧٧ ، ٢٨١ — ٢٨٦
— وجنوب غرب أفريقيا ، ٣٢١ — ٣٢٣ ، ٣٢٥
— and South West Africa
— and Togo — وتوجو ، ٢٦٣ ، ٢٨١ — ٢٨٦
— المصالح فى حوض النيجر (دلتاه والنهر) ، ٢٦٨ — ٢٧٠
— interests in Niger Basin (delta and river)
— interests in Uganda — المصالح فى أوغندا ، ٢١٧ — ٢٢٢
— المصالح فى زنجبار ، ١٨٨ — ١٩٢ ، ١٩٥ ، ٢١٠ — ٢١٢
— interests in Zanzibar
— relation with Liberia — العلاقات مع أيبريا ، ٢٩٩ ، ٤٠٣
— relation with South Africa — العلاقات مع جنوب أفريقيا
(before 1910) — (قبل ١٩١٠) ، ١٩٤ ، ٣٢١ — ٣٢٣ ، ٣٣٢ ، ٣٤٢
— العلاقات مع اتحاد جنوب أفريقيا ، ٣٦٥ ، ٥٩١ — ٥٩٤ ، ٦٠٦
— relations with Union of South Africa
El Mansur, Shereef, — المنصور شريف ، ٣٣ — ٣٦

Nile history along — النيل ، التاريخ المبكر النهر ، ١٤ ، ١٦ ، ١١٦ ، ١١٨
— Egyptians and the Mahdi along — المصريون ، والمهدى
(19the Century) — (فى القرن التاسع عشر)
— الكشوف الأوربية لمنابع النهر ، ١٨٢ ، ٢١١
— European exploration of
Elizabeth II, Queen of Great Britain — اليزابث الثانية : ملكة بريطانيا
— الكاباكا يحضر حفل تتويجها ، ٤٨٧
— Coronation attended by Kabaka
Amazons, Dahoman — الأمازون ، الداهوميون ، ٦٣ ، ٩١
أماكن البانتو فى جنوب أفريقيا ، ٥٩٤ — ٥٩٧ ،
"Locations" Bantu, in South Africa
Imam of Oman — أمام عمان ، ١٠١ ، ١١٢ — ١١٦
Amiens, Tearty — أميان ، معاهدة ، ١٣٥
United Nations: and Congo — الأمم المتحدة ، والكنغو ، ٥٤٢ — ٥٤٧
— and Indians in Natal — والهنود فى ناتال ، ٦١١ — ٦١٣
— الوصاية على الكاميرون وتوجو ، ٤١٦ ، ٤٢١ ، ٤٥٦
— trusteeship for : Cameroons and Togo
— Ruanda-Urundi — وروندا — أوروندى ، ٥٥٠ ، ٥٩٣
— Southwest Africa — وجنوب غرب أفريقيا ، ٦١٢ ، ٦٢٢
Emin Pasha — أمين باشا ، ١٩٢ ، ١٩٥
Anthropolgy — أنثروبولوجى ، ١ ، ٢٠٥ ، ٢٠٧ — ٢٠٩
Angola: Portuguese occupy — انجولا : الاحتلال البرتغالى لها ، ٤٩ ، ٥٢
— (القرن ١٩) فى ظل الحكم البرتغالى ، ٢٤٢
— (19th century) Under Portugal
— (القرن ٢٠) فى ظل الحكم البرتغالى ، ٥٤٩ ، ٥٥٤
— (20th century) Under Portugal
(القرن ٢٠) العمال الأفريقيون فيها ٥٥٤ ، ٥٥٦
— (20th century) African labor
— الحركة القومية (فى القرن ٢٠) بها ، ٥٢٠ ، ٥٦٠ — ٥٦٥
— (20th century) nationalism
— Bœr settlers in — المستوطنون البوير بها ، ٢٤٣ ، ٣١٨
— Railway — السكك الحديدية ، ٥٥٦ ، ٥٨٠
— (أنظر أيضا البرتغال وتجارة الرقيق)
— (see also Portugal, slave-trade
أندونيسيا ، المحاصيل المستوردة منها ، ١٧ ، ٩٣
Indonesia, crops received from
ADAPES — أندية الدالية (ADAPES) ، ٥٢٢ ، ٥٢٥
Ankole (Acholi) — انكولى (انشولى) ، ٢٢٢ ، ٢٣٠ ، ٥٨٣ — ٥٩٠
(أنظر أيضا اتحاد روديسيا ونياسالاند)
(see also Rhodesia and Nyasaland Federation)
Rivers, transportation value of — الأنهار قيمة النقل النهرى ، ٩
Anokye, Olomfo — انونجوى اولومفو ، ٥٨ — ٦١

الاهتمام العلمى فى أفريقيا ١٧٦ — ١٨٠ ، ٢٠٤ — ٢٠٨
Scientific interest in Africa

Ahidjo, Ahmadou — أهديجو ، احمدو ، ٤٥٢ — ٤٥٨

أوبانجى — شاى ، فى ظل الادارة الفرنسية ، ٤٤٧ ، ٤٥٢ — ٤٥٤
Oubongui-Chai, under French administration
(انظر أيضا جمهورية وسط افريقيا)
(see also Central African Republic)

أوترشت (ترانسفال) جمهوريتها ، ١٥٧ — ١٦٣ ، ١٦٧
Utrecht (Transvaal) Republic of

اوربه (صبغه بالصفة الأوربية) ، ٢٠٨ ، ٤٣٧ ، ٤٣٩
Europeanization

Europeans (see settlers) — أوربيون (أنظر المستوطنون)

Jerusalem gangers — أورشليم ، عصابات ، ١٥٦

Urundi : early history — أورندى . تاريخها المبكر ٩٤١ — ٩٦ ، ٩٧

— German administration — الحكم الألمانى ، ٢٤٠ ، ٥٤٩

— الانتداب البلجيكى والوصاية ، ٤٦٣ ، ٥٥٠ — ٥٥٤
— Belgian mandate and trusteeship

—Independence (1962) — الاستقلال (١٩٦٢) ، ٥٥٤

OB (see Ossewabrandwag) — أوب (أنظر أيضا اوسيوا براندواج)

اوسيوابراندواج منظمة (أوب) ، ٦٠٥ — ٦٠٩ ، ٦١٢ ، ٦١٧
Ossewabrandwag (OB)

أوغنده . اهتمام الأوربيين بها ، ١٨٦ ، ١٨٨
Uganda : early European interest in

— فى ظل شركة شرق أفريقية البريطانية ولوجارد ، ٩٧ — ٩٩
— under IBEH and Lugard

— اعلان الحماية البريطانية وتنظيمها ، ١٩٥ ، ٢٢٠ — ٢٣٢
— British Protectorate established and organized

— الحماية منذ (١٩١٤) ، ٤٦٣ — ٤٧١ ، ٤٨٣ — ٤٩١
— Protectorate (since 1914)

— economic development — التنمية الاقتصادية ٢٢٩ — ٢٣٢

— nationalism — القومية ، ٤٧٠ ، ٤٨٦ — ٤٩١

— independence (1962) — الاستقلال (١٩٦٢) ، ٤٩١

— Ruanda migration to — هجرات رواندا ، ٥٤١

— (انظر أيضا بوغندا ، بونيورو ، تورو ، اتشولى)
(see also Buganda, Bunyoro, Toro, Acholi

— أوغندة ، سكك حديدها ، ٢٢١ ، ٢٢٣ ،
— Uganda Railway — ٢٢٩ — ٢٣٤ ، ٤٦٥ ، ٤٨٢

Olympio, Sylvanos — أولمبيو ، سيلفانوس ، ٤٥٦

Owolowo, Obafemi — أولو ، اوبافيمى ، ٤٢٣ ، ٤٢٦ ، ٤٢٨ — ٤٣٠

Oyo — أويو ، ٦١ — ٦٣

Ibo — ايبو ، ٤٢٢

Eboué, Félix — ايبو ، فيلكس ، ٤٤٢ ، ٤٤٣

Isandhlwana — ايزاندوانا ، ٣١٩

Ife — ايفى ، ٦٠ — ٦٢

Uys, Jacobus and Piet — ايوس ، جاكوبس ، وبيت ، ١٥٥

Ewe — ايوى ، ٢٦٣ ، ٢٧٧ ، ٤١٦ ، ٤٥٦

(ب)

بـا (Ba) الاسماء التى تبدأ بها (انظر أيضا بو Bu بى Be .. الخ
والمقاطع الاولى للاسماء المستخدمة فى لغات البانتو)
Ba, names beginning with (see also Bu, Be etc,
and Bantu languages use of noun prefixes explained)

Bapedi — بابيدى ، ١٤٢ ، ٣١٩

Batavian Republic — باتافيا ، جمهورية باتافيا
(هولنده) ، وجنوب أفريقيا ، ١٣٤ — ١٣٦
(Netherlands), and South Africa

Bataka — باتاكا ، ٢٢٩ ، ٤٦٤ — ٤٦٦ ، ٤٨٤

باتوا (توا أقزام رواندا وأورندى ، ٩٨ ، ٥٤٩
Batwa (Twe), Pygmies of Ruanda and Urundi

باتوتسى (توسى ، واتوتسى) ، ٩٨ ، ٥٤٩ — ٥٥١ ، ٥٣٢ — ٥٥٤
Batutsi (Tusi, Watutsi)

Batonga — باتونجا ، ١٩

باتونجولى ، زعماء الباتونجلى ، ٢٢٦ ، ٢٢٩ ، (بوجنده)
Batongole chiefs (Buganda)

Barth, Heinrich — بارث ، هنريتش ، ٨٣ ، ١٧٨

Park, Mungo — بارك منجو ، ٨٢ ، ١٧٨

Parker, Safford — باركر ، سافورد ، ٣١١

Barkly, Sir Henry — باركلى ، سير هنرى ، ٣٠٩ — ٣١١

بارمهوتو (انظر حزب تحرير الباهوتو)
Parmehutu (see Parti d'Emancipation des Bahutu)

Barnato, Barney — بارناتو ، بارنى ، ٣٢٦

بارنج ، سير افيلين (لورد كرومر) ، ٢٥٢ — ٢٥٤
Baring, Sir Evelyn (Lord Cromer)

Barotse — باروتسى ، ٣٣٣ ، ٥٨١

Bastards — باستارد (الابناء غير الشرعيين) ، ١٢٦

باسفيلد ، لورد ، مذكراته بشأن السياسة الوطنية ، ٥٧٩ — ٥٨٢
Passfield, Lord Memorandum on Native Policy

باسوتو (سوتو) ، ١٤٣ ، ١٥٩ — ١٦٢ ، ١٦٣ — ١٦٥ ، ٣٢١
Basuto (Sotho)

باسوتولاند ، وجنوب افريقيا المتحدة ، ٣٥٥ ، ٣٦٠ ، ٣٦٣
Basutoland and unified South Africa

Pashas, Moroccan, in Sudan — باشوات ، المغرب ، والسودان ، ٣٣ — ٣٦

Bakongo — باكونجو ، ٥١٩ — ٥٢١ ، ٥٢٤ ، ٥٢٨ ، ٥٣٢ ، ٥٦٠ ، ٥٦٣

باكونجو ، زعماء الباكونجو ، بوجنده ، ٢٢٥ ، ٢٢٧ — ٢٢٩
Bakungu chiefs, Buganda
بالوبا ، ٥٣٥ — ٥٣٧ ، ٥٤٢ ، ٥٤٦
Baluba
بالوباكات (انظر بالوبا الكاتنجا)
Balubakat (see Balubas du Katanga)
بالوبا الكاتنجا (بالوباكات) ، ٥٣٦ — ٥٣٨ ، ٥٤١ ، ٥٤٣ ، ٥٤٥ — ٥٤٧
Balubas du Katanga (Balubakat)
باليوا ، الحاج ابو بكر تفاوا ، ٤٢٨ ، ٤٣١
Balewa, Alhadji Abubakar Tafewa
بامى (انظر موامى)
Bami (see Muami)
بانتو ، تعريف بالمصطلح ، ١٨ هامش
Bantu, terms defined
البانتوستان ، ٦٢٥ ، ٦٢٨
Bantustan,
بانتو ، الشعوب المتحدثة بلغات البانتو : نطاقها ، ١٨ — ٢١ ، ٣٨
Bantu — speaking people : expansion of
— وصولها وتاريخها المبكر فى شرق أفريقيا ، ٩٤ — ١٠١
— arival and early history in East Africa
— التأثير الكوشى عليها ، ٢٠
— Cushitic influence upon
— الاحتلال المبكر لحوض الزمبيزى ، ٩٨ — ١٠٢
— early occupation of Zambezi basin
— فى افريقيا الحديثة انظر البلاد والقبائل المنفصلة
— in modern Africa (see individual tribes and countries)
بانتو ، قانون سلطات البانتو ، اتحاد جنوب افريقيا
— Bantu Authorities Act Union of South Africa 517
بانتو (اللغات البانتوية) ، توزيعها قبل التاريخ ، ١٣
Bantu (Bantoid) languages Prehistoric distribution
(استخدام المقاطع الأولى للاسماء) ، ٩٦ هامش
use of noun prefixes explained
بانتو ، مؤتمر البانتو لروديسيا الجنوبية ، ٥٧٨
Bantu Congress of Southern Rhodesia
بانتو ، مؤتمر البانتو الوطنى ، اتحاد جنوب أفريقيا ، ٦٢٨
Bantu National congress, union of South Africa
باندا ، د. هاستنجز ، ٥٨٨ — ٥٩٠
Banda, Dr. Hstings
باهوتو (هوتو) ، ٩٧ ، ٥٤٩ ، ٥٥١ — ٥٥٤
Bahutu (Hutu)
بايات ، سير هوراس ، ٤٧٩ ، ٥٠٣
Byatt, Sir Horace
بتشوانا لاند ، ٣٢٥ ، ٣٢٨ ، ٣٣٢ — ٣٣٧ ، ٣٣٩ ، ٣٦٠
Betchuanaland
الخطوط الحديدية ، ٣٢٨ ، ٥٨٣
railways
ب . د . م . أ ، ١٦٧ — ١٦٩ ، ٦١٨ — ٦٢٠
Nederlands Gerefoormeerds, Kerk (NGK)
انظر أيضا البوير ، ديانة المسيحية ، الاصلاح الهولندى
(see also Bœrs, religion, Christianity Dutch Reformes)
البـــدو ، ١٠١
Bedcuins
بدوين ، ملك بلجيكا ، ٥٣٣ — ٥٣٥
Boudouin, King of the Belgians
برازا ، دى ، ٢٤٥ ، ٢٥٦
Brazza — de

برازافيل ، ٤٤٠ — ٤٤٣ ، ٤٤٥ ، ٥٣٠
Brazzaville,
برازافيل « جماعة برازافيل الاثنى عشر » ، ٦٣٧
"Brazzaville Twelve"
— برازافيل ، (مشروع برازافيل)
« ١٩٤٤ » ، ٤٤٣ ، ٤٤٦ ، ٤٤٩ ، ٤٥٢ — ٤٥٤
Brazzaville Plan (1944)
البرازيروس « المغامرون » ، ١٠٩ ، ١١٣ ، ٥٥٥
Prazeros
براند ، سير جان هندريك ، ٣١١
Brand, Sir Jan Hendrik
براندنبرج — بروسيا (انظر أيضا تجارة الرقيق)
Brandenburg — Prussia (see also slave trade)
بربر صنهاجة ، ٣٠ — ٣٢
Sanhaja Berbers
البربر ، لغات البربر ، توزيعها فيما قبل التاريخ ، ١٣
Berber languages, Prehistoric distributions of
البربر ، (انظر أيضا بربر صنهاجة والمرابطين) ، ٢٥ — ٢٧ ، ٢٨ — ٣١
Berbers (see also Sanhaga Berbers, Almoravids)
البرتغال : نشأة وقيام الاتصالات الاولى فيما وراء البحار ، ٣٥ — ٣٨ ، ٤٦ — ٥١ ، ٥٥
Portugal: rise and early contacts overseas
— المهملون من سكان المستعمرات ، ٥١ ، ٦٤
— halfcaste colonial population
— سياسة العمالة منذ الالغاء ، ٢٤٢ — ٢٤٥ ، ٣٥٥ ، ٥٥٧ — ٥٦١
— labor politics since abolition
— السياسة العنصرية ، ٢٤١ — ٢٤٤ ، ٣٩٥
— racial policies
— العلاقات مع البوير ، ١٥٤ ، ٣٠٢ ، ٣٣٢ ، ٣٣٧ ، ٣٤٩
— relations with Bœrs
— التصرف تجاه القومية الافريقية ، ٥٦٠ — ٥٦٥
— attitude towards African nationalism
— جمهورية (١١٠ — ١٩٣٢)
— republic (1910-1932)
— والمستعمرات ، ٥٥٦ — ٥٥٨
— and colonies
— الدولة الجديدة
— New State
— (بعد ١٩٣٢) والمستعمرات ، ٥٥٧ — ٥٦٥
— (after 1932) and colonies
— فى البرازيل ، ٥٠ — ٥٢ ، ٥٢ — ٥٥
— in Brazil
— فى الكونغو (مانيكونجو) ، ٤٧ — ٥٢ ، ٢٤٥
— in Congo (Manicongo)
— فى شرق افريقيا (فى القرنين ١٦ ، ١٧) ، ١٠٤ — ١٠٨
— in East Africa (16th — 17th centuries)
— الاهتمام بذهب غرب افريقيا (فى القرنين ١٥ ، ١٦)
٣٥ — ٣٧ ، ٤٣
— interest in West African Gold (15-16th centuries)
— المحيط الهندى (فى القرنين ١٦ ، ١٧) ،
٤٨ ، ٥١ ، ٥٤ ، ١٠٩ — ١١٣
— Indian Ocean (16th-17th centuries)

البرتغال (تابع)
— افريقيا الشرقية والوسطى (القرن التاسع عشر) ، ١٩٠ ، ١٩٣ ، ٢٤٠
— East & Central Africa (19th century)
— متابيلى ، أرض الماشونا (القرن ١٩) ، ٣٠٩ ، ٣٢٤ — ٣٢٥
Matabele land, Mashonaland (19th century)
— نياسالاند ، ٢١١ — ٢١٥
Nyasaland
— انظر أيضا انجولا ، موزنبيق ، تجارة الرقيق ، بوتشفستروم (الترنسفال)
— (see also Angola, Mozambique, slave-trade), Potchefstroom (Transvaal)
— جمهوريتها ، ١٥٦ ، ١٥٧ — ١٦٣ ، ١٦٨
— Republic of
— احياؤها ، ٣٢١
— revived (1881)
برتون ، سير رتشارد ، ١٨٠ — ٢١٢
Burton, Sir Richard,
برج ، واتش تور (أنظر شهود يهوه كيتياوالا)
Watchtower, The (see Johovah's Witnesses Kitawala)
برجرز ، القس توماس فرانسوا ، ٣١٢ ، ٣١٧ — ٣٢٠
Burgers, Rev. Thomas François,
برستر ، جون « القديس يوحنا » ، ٤٧ ، ١٠٦
Prester John
برلين ، مؤتمر برلين ، وقراراته ، ١٩١ — ١٩٤ ، ٢٤٤ — ٢٤٩ ، ٢٦٦ ، ٢٦٩
Berlin Conference, and Act of,
برنز ، سير آلان ، ٤٠٩
Burns, Sir Alan
برنستين ، ادوارد ، ٣٨٩
Bernstein, Edward
بروكسل ، مؤتمر بروكسل للسكك الحديدية ، ١٩٦ ، ٢٣١ — ٢٤٥
Brussels Railway conference
بروكسل ، معرض بروكسل (١٩٥٨) ، ٥٣٠
Brussels' World Fair (1958)
بريتوريس ، اندريه وسل ، ١٥٦ — ١٦٢
Pretouris, Andries Wessel
بريتوريا ، مؤتمرها ، ٣٢١ ، ٣٤٦
Pretoria Convention
بريتوريس ، مارثيميوس وسل ، ١٦٢ ، ٣٠٩ — ٣١١
Pretorius, Marthimus Wessel
بريجز ، الكابتن ، ٤٩٩ — ٥٠٢
Briggs, Capt.
بريطانيا (انظر بريطانيا العظمى ، الكومنولث)
Britain (see Great Britain, Common Wealth of Nations)
بريطانيا ، أهالى جنوب افريقيا البريطانية
(١٩١٠ — ١٩٤٨) ، ٥٩١ — ٥٩٥ ، ٥٩٩ ، ٦٠١ — ٦٠٥
British South Africans: (1910-48)
(منذ ١٩٤٨) ، ٦١٣ — ٦١٨ ، ٦٣١
(since 1948)
بريطانيا ، شركة جنوب أفريقيا البريطانية
British South Africa Company (BSA Company)
— ميثاقها ، تنظيمها ، ٣٢٦ ، ٣٣١ — ٣٣٦ ،
— charter and organization of ٣٤٣ ، ٣٥٧ ، ٣٦١ — ٣٦٣

بريطانيا ، شركة جنوب أفريقيا البريطانية (تابع)
— فى منطقة امتيازها (روديسيا فيما بعد) ، ١٩٣ ، ٥٦٥ ، ٥٧٤ ، ٥٧٩ — ٥٨٤
— in its charter and (late Rhodesia)
بريطانيا العظمى : نهضتها التجارية ، ٥٥
Great Britain: Commercial rise of
— الاتجاه المناهض للرق ، ٧١ — ٧٤ ، ١٧٥ — ١٧٩
— antislavery thought in
— حظر تجارة الرقيق ، ٧١ — ٧٣ ، ١١٣ ، ١١٥
— slave trade banned by
— الغاء الرق فى بريطانيا ، ٧٢
— slavery abolished in England
— الغاء الرق فى الامبراطورية ، ٧٢
— slavery abolished in Empire
— الاهتمام بالرقيق المحرر ، ٧٣ — ٧٩
— concern for freed slaves
— الاتجاهات الفكرية اللبرالية ، ١٧٥
— liberal thought in
— احياء المصالح الامبريالية حوالى ١٨٧٠ ، ١٨٤ — ١٨٦
— imperial interested stimulated about 1870
— تاثيرها فى مصر ، ١٩٢
-- influence aquired in Egypt
التحقيق فى فضائح مشاكل العمل الاجبارى فى البرتغال بعد ١٩٠٦ ، ٢٤٤
Investigates Portuguese labor scandals after 1906
— الطلبة الأفارقة فيها ، ٣٩٣ — ٣٩٧ ، ٦٢٨
— African students in
— انجلترا فى شرق افريقيا : (قبل ١٩١٤) ،
— in East Africa: (before 1914) ٢١٠ — ٢١٢ ، ٢١٢ — ٢٣٦
— (1914 — 1948) (١٩١٤ — ١٩٤٨) ، ٤٦٣ — ٤٨١ —
— (after 1948) (بعد ١٩٤٨) ، ٤٨٣ — ٥٠٥ —
— فى ساحل الذهب (١٨٠٨ — ١٢) ، ٧٩ ، ٨٥ — ٩١
— in Gold Coast (1808-12)
— (١٨٩٢ — ١٩٠٢) ، ٢٥٩ — ٢٦٦ ، ٣٩٩ — ٤٠٢
— (1892-1902)
— (١٩٠٢ — ١٩٥٧) ، ٣٩٦ — ٤٠٤ ، ٤٠٩ — ٤١٨
— (1902-1957)
— فى حوض النيجر : (قبل ١٩٠٠) ،
٨٠ — ٨٤ ، ٢٦٥ — ٢٧٠ ، ٢٧٢ — ٢٧٦
— in Niger Basin: (before 1900)
— فى ساحل الرقيق : (قبل ١٩٠٠) ، ٢٦٦ ، ٢٧٤
— in slave Coast: (before 1900)
— فى نيجيريا (١٩٠٠ — ١٩١٤) ، ٢٧٣ — ٢٧٩ ، ٢٨٥ — ٢٩٥
— in Nigeria: (1900 — 1914)
— (1914 — 1960) (١٩١٤ — ١٩٦٠) ، ٤٢٠ — ٤٣٣ —

— فى نياسالاند (افريقيا الوسطى البريطانية) ، ٢١٠ — ٢١٧ ، ٥٦٤ — ٥٧٤ ، ٥٨١ — ٥٨٥ ، ٥٩٠
— in Nyasaland (British Central Africa)

— فى روديسيا ، ٥٤٩ ، ٥٦٥ ، ٥٧٢ — ٥٨٤ ، ٥٨٨ — ٥٩٠
— in Rhodesia

— فى سيراليون ، ٧٤ — ٧٦ ، ٢٧٨ ، ٢٨٦ ، ٢٩٥ — ٢٩٧ ، ٤٠٢ ، ٤٣٢ — ٤٣٤
— in Serra Leone:

— فى جنوب افريقيا (١٧٩٥ — ١٨٣٨) ، ١٢٩ — ١٥١
— in South Africa, (1795 — 1838)

— (١٨٣٧ — ١٨٦٧) ، ١٥٣ — ١٥٥ ، ١٥٦ — ١٦٨
— (1837 — 1867)

— (١٨٦٨ — ١٨٨٥) ، ٣٠١ — ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٩ — ٣٢٣
— (1868 — 1885)

— (١٨٥٥ — ١٨٩٩) ، ٣٢٥ — ٣٢٧ ، ٣٢٩ — ٣٤٣
— (1885 — 1899)

حرب البوير (١٨٩٩ — ١٩٠٢) ، ٣٤٨ — ٣٥٤
Bœr War (1899 — 1902)

— (١٩٠٢ — ١٩٠٩) ، ٣٥٣ — ٣٥٩
— (1902 — 1909)

— اهتمامها بدولة الكنغو الحرة ، ٢٥٤
— interest in Congo Free State

— وليبيريا ، ٢٩٧ — ٣٠٠ ، ٤٠٣
— interest in Liberia

— (انظر أيضا تجارة الرقيق)
— (see also slave trade)

بريطانيا محمية شرق افريقيا ، ٢٣١ — ٢٣٦ ، ٤٧٠
British Central African Protectorate

بريطانيا محمية وسط افريقيا ، ٢١٣ — ٢١٦ ، ٣١٩ ، ٢٢٤
British Central African Protectorate

بريطانيا ، وسط افريقيا البريطانية (انظر أيضا نياسالاند)
British Central Africa (see also Nyasaland)

— بريطانيون ، فى جنوب افريقيا
— (British), South Africa

— خليج الباني ، ١٤٣ — ١٤٥
— Albany Bay

— حقول الماس ، ٣٠٩ — ٣١٥ ، ٣١٧
— Diamond Fields

— ناتال ، ٣٠٣ — ٣٠٨
— Natal

— الترنسفال (الاجانب المهاجرون لها) ، ٣٢٦ ، ٣٣٨ — ٣٤٢
— Transvaal (Uitlanders)

— خططهم غير الناجحة (١٩٠٠ — ١٩٠٦) ، ٣٥١ — ٣٥٥
— unsuccessful plans (1900 — 1906)

— الهولنديون فى جنوب افريقيا ، ١٢٠ — ١٢٥
— (Dutch), South Africa

(انظر أيضا البوير)
(see also Bœrs)

— (الفرنسيون فى السنغال) ، ٢٥٧ — ٢٥٩
— (French) : Senegal

فى جنوب افريقيا
South Africa

(انظر الهيجنوت)
(see Huguenots)

— الالمان فى جنوب افريقيا (فى القرن السابع عشر والثامن عشر) ، ١٢٧
— (German) : South Africa, (17th—18th Centuries)

— جنوب غرب افريقيا ، ٦٠٩
— South West Africa

— (البرتغال ، البوير)
— (Portuguese, Bœr

— افريقيا البرتغالية ، ٢٤١ — ٢٤٤ ، ٥٥٩ ، ٥٦١
— Portuguese Africa

— متنوعون (تنجانيقا) — (شرق افريقيا الالمانية سابقا) ٢٣٧ — ٢٣٩ ، ٤٧٨ — ٤٨١ ، ٥٠٣ — ٥٠٥
— (various), Tanganyika (former German East Africa)

ب . س . أ (BSA)
BSA Company (see British South Africa Company)
(انظر شركة جنوب افريقيا البريطانية)

بريمبه ، زعيم الاشانتى ، ٢٦٣ — ٢٦٦
Prempeh

برينسلو ، هندريك ، ١٣٨
Prinsloo, Hendrik

بسمارك ، كونت اوتوفون ، ١٨٧ ، ١٩٢ ، ٢٦٨ — ٢٧٠ ، ٢٨١ — ٢٨٤
Bismarck, Count Otto Von

البعثات (انظر المسيحية ، الاسلام)
Missions (see Christianity, Islam)

بعثات تبشيرية ، وتجارة طريقها
Missionairies-and-Traders
(انظر طريق الشمال الاعظم)
(see Great North Road)

البعد عن الحياة القبلية : تعريف ، ٢٠٩ ، ٣٧٢ — ٣٧٥
Detribalization : defined

— فى كينيا ، ٤٧٣ — ٤٧٨ ، ٤٩٥ ، ٥٠٠
— Kenya

— فى نيجيريا ، ٣٩٩ — ٤٠٢
— Nigeria

بفا (PFA) انظر حزب الاتحاد الافريقى
PFA (see Parti de la Fédération Africains)

البلجيك : سياستهم الداخلية وسياسة مستعمرة الكونغو الحرة ، ٥٢٧ ، ٥٣٤
Belgium : internal politics and Congo colony policy

— علاقاتهم مع دولة الكونغو الحرة ، ٢٤٥ ، ٢٥٠ — ٢٥٢ ، ٢٥٤
— relation with Congo Free State

— الاستيلاء على دولة الكونغو ، اعادة تنظيمها ، ٢٥٣ — ٢٥٦
— Congo Free State sized reorganized

— وفى الكونغو المستقل ، ٥٤١ — ٥٤٣
— and independent Congo

— ورواندا — أورندى ، ٤٦٣ ، ٥٤٩ — ٥٥٤
— and Ruanda Urundi

— (انظر أيضا دولة الكونغو الحرة ، بلجيكا ، رواندا أورندى)
— (see also Congo Free State Congo Belgian, Ruanda, Urandi)

— بلدة ، التجارة ، ١٠٧ ، ١٠٩
— "Country" trade

بسين ، بروفسور أ . أ . ج . فان ، ٥٢٨ Bilsen, Professor, A.A.J. Van
بلفور ، وعد بلفور ، ٦٠٣ Balfour Declaration
بليمفونتين ، مؤتمر بليمفونتين للجمارك (١٩٠٣) ، ٣٥٥
Blœmfontein, Customs Conference (1903)
بليمفونتين ، مؤتمر بليمفونتين (١٨٩٩) ، ٣٤٧
Blœmfontein Conference (1899)
بليمفونتين ، معاهدة بليمفونتين (١٨٥٤) ، ٣١٠
Blœmfontein Convention (1854)
بلندل ، ميشيل (ميكل) ، ٤٩٨ — ٥٠٣ Blundell, Michael
بليدسلوى ، لجنة بليدسلوى ، ٥٨٢ Bledisloe Commission
بليدين ، ادوارد ويلموت ، ٣٧٩ — ٣٨٢ ، ٥٧٠ Blydon, Edward Wilmot
بمبا (بمبه) ، ٤٨٣ Pemba
بنب (PNP) انظر حزب التقدم الوطنى
PNP (see Parte National du Progrès)
بنسلفانيا ، والمسيسبى — جمعية الاستعمار ، ٧٧
Pennsylvania, and Mississipi colonization Society
بنش ، د. رالف ، ٤٨٨ ، ٥٤٣ Bunch, Dr. Ralph
بنغالا ، ٥٣٢ ، ٥٣٦ ، ٥٤٠ — ٥٤٣ Bangala
البنك الدولى « العالمى » ، ٤٥٠ World Bank
بنيت ، جيمس غوردون ، ١٨٠ Bennett, James Gordon
بنين ، ٣٨ ، ٦٢ ، ٨١ ، ٢٧٤ (انظر أيضا تجارة الرقيق من ساحل الرقيق)
Benin (see also slave-trade from slave Coast)
بوبو ، ٦٣ Popo
باواباو (شجر زهرته ارجوانية وله ثمر) ، ٦٣ Pawpaw
بوتجيتر : اندريه هندريك ، ١٥٥ Potgieter, Andries Hendrik
بوث ، جوزيف ، ٥٧٠ Booth, Joseph
بوثا ، الجنرال لويس ، ٣٤٩ ، ٣٥٣ ، ٣٥٧ ، ٣٦٣ ، ٣٦٥ ، ٥٩١ — ٥٩٤
Botha, General Louis
بوجندا ، بارتليمى ، ٤٤٧ ، ٤٥٣ Boganda, Barthélemy
بوجندا : قبل الحماية البريطانية (١٨٩٣) ،
٩٣ — ٩٨ ، ١١٦ ، ١٨٩ ، ٢١٦ — ٢١٨
Buganda : before British Protectorate (1893)
— الحماية البريطانية (منذ ١٨٩٣) ،
٢٢٠ — ٢٣٠ ، ٤٦٤ — ٤٧١ ، ٤٨٣ — ٤٨٧.
— Under British Protectorate (since 1893)
— علاقاتها مع مقاطعات محمية اوغندة الاخرى ،
٤٦٩ — ٤٧١ ، ٤٨٤ ، ٤٨٦ — ٤٩٢
— relation with other provinces of Uganda Protectorate
— تعريف بالدستور التقليدى ، ٢٢٥ — ٢٢٧
— traditional constitution described
— (انظر أيضا اوغندة) — (see also Uganda)
بورتر ، رولاند ، ١٤ Porters, Roland

بورديللون ، سير برنارد ، ٤٢٤ Bourdillon, Sir Bernard
بورمبو ، بنيامين ، ٥٧٩ Burmbo, Benyamin
بورنو ، ٢٨٨ Bornu
بوشمان (عنصر) : أصلهم ، وتوسعهم ، ٩ — ١٣ ، ٢٠ ، ٩٣ — ٩٥
Bushman (race) : origin and expansion
— فى جنوب افريقيا ، ١١٩ — ١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٢٩
— in South Africa
— (انظر أيضا خواسان ، الشعوب المتحدثة بلغة الخواسان)
(see also Khoisan — speaking people)
بولاوايو ، ٣٢٩ ، ٣٣١ — ٣٣٧ ، ٣٤٣ ، ٥٧٩ Bulawayo
بومبلاتز ، معركتها ، ١٥٩ Boomplaats, battle of
بونت ، ٩٣ Punt
بوندو (نوجونى) ، ١١٩ Pondo (Ngoni)
بونيورو ، ٩٣ — ٩٨ ، ٢٢١ — ٢٢٣ Bunyoro
البوير : والافريكانرز ، الفرق بينهم ، ٣٢٨ Bœrs : and Afrikaners, contrasted
— تأثير الالمان عليهم (فى القرنين ١٧ ، ١٨) ، ١٢٧
— German impact upon (17th — 18th centuries)
— تأثير الهيجونوت عليهم ، ١٢٨ — Hugunot impact upon
— ضرائب الأرض فى البداية ، ١٢٢ — ١٢٤ ، ١٢٦ — ١٣٠
— Land customs early
— ضرائب الأرض فى ظل الحكم البريطانى ، ١٣٤ - ١٣٨
١٣٩ — ١٤١ ، ١٤٣ — ١٤٥
— Land customs, under Britain
— اللغة ، ١٢٣ — ١٢٦ ، ١٤٥ — ١٤٨ ، ٣١٦ ،
٣٥٦ ، ٣٦٤ (أنظر الأفريكانز ، اللغة الهولندية
الجنوب أفريقية) .
— Language (see also Africans, Holland)
— التقاليد السياسية (تشريعات) ، ١٢٣ ، ١٤٧ — ١٤٩
— Political traditions of
— ديانتهم ، ١٢٤ — ١٢٨ ، ١٣٩ ، ١٦٤ — ١٦٩
— religion of
— الهجرة الجماعية ، سببها ، وخصائصها الاولى ،
— trekking, origin and early character of ١٢٢ — ١٢٤
— الهجرة الجماعية بعد (١٨٣٨) ، ١٥٨ ، ٢٤٣ ،
— trekking after (1838) ٣٠٢ ، ٣٢١ — ٣٢٣
— الاتجهات فى القرن ١٩ ، ١٦٤ — ١٦٩
— attitudes in 19th century discussed
— تاريخ — القومية الأفريكانز ، ٦٠٥ — ٦٠٨
— history in Afrikaner nationalism

البوير (تابع)
— العلاقات مع شركة الهند الشرقية الهولندية (١٦٥٢ — ١٧٩٥) ، ١٢٢ — ١٣٤
— relations with Dutch East India Company (1652 — 1795)
— والعلاقات مع بريطانيا (١٧٩٥ — ١٨٣٥) ، ١٣٣ — ١٥١
— relations with Britain (1795 — 1835)
— العلاقات مع بريطانيا (١٨٣٧ — ١٨٦٠) ، ١٥٣ — ١٦٨
— relations with Britain (1837 — 1860)
— العلاقات مع بريطانيا (بعد ١٨٦٠) .
— relations with Britain (before 1860)
— انظر (جمهورية جنوب أفريقيا ، وولاية الاورنج الحر) ومستعمرة الكيب (بعد ١٨٧٠) (انظر الافريكانرز — قبل ١٩١٠) .
— (see South African Republic, Orange Free State) and Cape Colony (after 1870) (see Africaners before 1910)
— العلاقات مع اكسوزا ، ١٢٩ — ١٥١
— relations with Xosa, and
— ومع المانيا ، ١٩٤
— with Germany
— وضم الترانسفال (١٨٧٧ — ١٨٨١) ، ٣١٨ — ٣٢٣
— and Transvaal annexation (1877--81)
— وحرب الزولو (١٨٧٦ — ٧٩) ، ٣١٩
— Zulu War (1876 — 79)
— « ألبيان الاسود » ، جنوب افريقيا (١٩٢٩) ، ٦٠٣
— Black Menifesto" South Africa (1929)
بيت ، الفريد ، ٣١٥ — Beit, Alfred
بيترز ، كارل ، ١٩٥ ، ٢١٨ ، ٢٣٧ — ٢٣٩ — Peters, Karl
بيرن ، جون شارلس ، ٣٠١ — ٣٠٤ — Byrne, John Charles
بيرو ، اوزوالد ، ٦٠٨ — Pirow Oswald
بيزركسامتمانر « القضاة الألمان » ، ٢٣٩ — Bezirksamtmanner
بيزنطة ، ١٣٨ — Byzantium
بيزويديهوت ، جوهانز ، ١٣٨ — Bezuidenhout, Johannes
بيزويدنهوت ، فردريك ، ١٣٦ — ١٣٩ — Bezuidenhout, Frederick
بيل ، ملك دوالا ، ٢٦٨ — ٢٧٠ ، ٢٨٣ — Bell, King of Douala
بيلفوند ، ارنست لينان دى ، ٢١٧ — Bellefonds, Ernest Linant de

— ت —

تابانتشو ، ١٥١ ، ١٥٥ — ١٥٧ — Thaba Nchu
التأقلم ، أو التكيف الثقافى ، تعريف ، ٢٠٩ — Acculturation defined
تانو (TANU) (انظر اتحاد تنجانيقا الافريقى الوطنى) .
TANU (see Tanganyika African National Union)
تايلور ، وليم منرو ، ٣٨٣ — Taylor, William Monroe
تجارة الرقيق ، الممارسة الافريقية لها ، ٤٦ — Slave-trade: Africa pratice of
— مناطق انتشار بيع الرقيق ، ٣٨
— area of origin of Africans sold in
— بدء الاهتمام الاوربى بالرقيق ، ٣٧
— European interest begins
— المبررات الاوربية ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٦٩ — ٧٢
— European Justifications of
— الأساليب الاوربية ، ٥٥ — ٥٨
— European methods of
— تأثيرها على افريقيا ، ٥٧ ، ٦٩ — ٧٢ ، ٨٣ ، ٨٦
— impact upon Africa
— الفاقد فى البحر ، ٦٥ ، مقداره ، ٦٥ ، ٦٦
— losses at sea volume of
— بواسطة العرب (الزنج) ، ١٠٢ — ١٠٥ ، ١١٢ — ١١٦ ، ١١٨ ، ١٨٠ ، ٢١٠ — ٢١٣ ، ٢١٥ — ٢١٧
— by: Arabs (Zeng)
— براندنبرج — بروسيا ، ٥٧ — ٥٩ — Brandenburg-Prussia
— فى البرازيل (فى القرن التاسع عشر) ، ٦٦ ، ٧٣ ، ٨١ ، ٩٢
— Brazil (19th century)
— الدنمارك ، ٥٨ ، ٦٠ — ٦١ — Denmark
— وفرنسا ، ٥٤ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٦ — France
— وهولنده ، ٥٥ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٦٦ — the Netherlands
— والبرتغال (قبل ١٨١٥) ، ٤٦ — ٥٢ ، ٥٧ ، ٦١ — ٦٢ ، ٦٣ — ٦٦
— Portugal (before 1815)
— البرتغال (بعد ١٨١٥) ، ٧٣ ، ٨١ — Portugal (after 1815)
— أسبانيا ، ٦٦ — Spain
— السويد ، ٥٨ — Sweden
— الولايات المتحدة الامريكية ، ٦٦ — United States of America
— من . انجولا (قبل ١٨١٥) ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٦٣ — ٦٦
— From: Angola (before 1815)
— أنجولا (بعد ١٨١٥) ، ٧٣ ، ٨١ — Angola (after 1815)
— الشعوب المتحدثة بلغة البانتو (عن طريق الساحل الغربى) ، ٤٥ — ٤٧ ، ٦٠ ، ٦٣ — ٦٦
— Bantu speaking people (via west coast)

— (انضر أيضا تجارة الرقيق ، من انجولا ، الكونغو الجابون الكونغو) عن طريق الساحل الشرقى ، ٤٧ — ٥١ ، ٥٤

— (see also slave-trade) from Angola, Congo, Gabon) Congo (via west coast)

— شرق افريقيا (العرب قبل ١٥٠٠) ، ١٠٢ — ١٠٥

East Africa, (arab, before 1500)

— شرق افريقيا (العرب بعد ١٥٠٠) ، ١١٢ — ١١٦ ، ١١٨ ، ١٤٢ ، ١٨٠ ، ٢١٠ — ٢١٣ ، ٢١٥ — ٢١٧

East Africa, (Arabs after 1500)

— شرق أفريقيا ، (موزمبيق الى جزر رينون) ، ٢٤١

East Africa (Mozambique to Reunion Island)

— فوتاجالون ، ٥٧ ، جابون ، ٥٥ — ٥٦ ، ساحل الذهب (الفانتى ، الاشانتى ، أكان ، جا) ، ٤٦ — ٤٨ ، ٥٠ — ٥٢ ، ٥٢ — ٥٥ ، ٥٨ ، ٨٢ — ٨٤

Futa Jallon, Gabon, Gold Coast (Fanti, Ashanti, Akan, Ga)

— الهاوسا (عن طريق ساحل الذهب) ، ٦٠ — ٦١

— Hausa (via Gold Coast)

— Hausa (other) — الهاوسا (مجموعة أخرى) ، ٢٨٨

— ساحل العاج ، ٥٧ ليبيريا ، (اعلان ١٩٣١)

— Ivory Coast, Liberia (report 1931)

— Mandigo (Mande) people — شعب ماندنجو (ماندى) ، ٥٧

— Niger Delta — دلتا النيجر ، ٦٢ — ٦٤ ، ٧٣

نياسالاند (العرب فى القرن ١٩) ، ٢١١ — ٢١٣ ، ٢١٦

Nysaland (Arab, 19th Century)

— سنغمبيا ، ٥٠ — ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٧ — ٥٨

— Sengambia

— ساحل الرقيق (بنين ، داهومى ، لاجوس ، يوربا قبل ١٨١٥) ، ٥٥ ، ٦٠ — ٦٤

— Slave Coast (Benin, Dahomy, Lagos, Yoruba) (before 1815)

— ساحل الرقيق (بعد ١٨١٥) ، ٧٣ ، ٨١ ، ٩١ ،

— Slave Coast (after 1815)

الى : البرازيل (القرن ١٦ — ١٨) ، ٥٠ — ٥٢ ، ٥٤ ، ٦٣ — ٦٦ ، القرن ١٩ ، ٧٢ — ٨٢ ، ٩٢ ،

To: Brazil, (16th — 18th centuries) 19 century)

Haiti — هايتى ، ٥٥ ، ٦٤

Portugal, — البرتغال ، ٤٧

Sao Thomé — ساوتومى ، ٤٧ — ٥١

— South Africa — جنوب افريقيا ، ٦٦

— Spanish America — امريكا الاسبانية ، ٥١ ، ٥٢ ، ٦٦

— الولايات المتحدة الامريكية (المستعمرات الثلاث عشرة السابقة) ، ٦٣ — ٦٦

— United States of America (formerly Thirteen colonies)

— West Indies — جزر الهند الغربية ، ٥٤ ، ٦٦ ، ٧٣

— benon : — فرض الحظر على تجارة الرقيق

— المطالبة فى أوروبا (القرن ١٦ — ١٨) ، ٦٩ — ٧٠

— advocated in Europe (16th-18th Centuries)

— aided by liberalism — معاهدة الليبراليين ، ١٧٥ — ١٧٧

— applied by Britain — تنفيذ بريطانيا ، ٧١ ، ٧٣

— الاسطول البريطانى لفرضه ، ٧١ — ٧٤ ، ٨٣ ، ١١٤ ، ١١٨

— enforced by British Navy

— يطبق فى شرق افريقيا ، ١١٣ — ١١٦ ، ٢٣٧

— enforced in East Arfica

— يطبق فى محمية نيجيريا الشمالية ، ٢٨٨ ، ٢٩١

— enforced in Northern Nigeria protectorate

— enforced in South Africa — تنفيذه فى جنوب افريقيا ، ١٣٥

Silent trade — التجارة الصامتة ، ٢٦ ، ٢٨

Turner, HM., Bishop — ترنر ، هـ . م . أسقف ، ٣٨١

الترنسفال البانتو (سوزو ، نجونى) وصولهم ، ١١٩ ، ١٢٩

Transvaal: Bantu (Sotho, Ngoni) arrive

— Bœrs in (1838 — 1900) — البوير فيها (١٨٣٨ — ١٩٠٠)

— (انظر ليدنبرج ، بوتشفستروم ، جمهورية جنوب افريقيا) .

(see Lydenberg, Potchefstroom South African Republic)

— Utrecht, Zoutpansberg — اوترشت ، زوتبانسبرج .

— ضم بريطانيا (١٨٧٧ — ١٨٨١) ، ٣١٨ — ٣٢٢

— British annexation (1877 — 1881)

— مستعمرة (١٩٠٠ — ١٩١٠) ، ٣٤٩ ، ٣٥١ — ٣٦١

— colony (1900 — 1910)

اقليم ضمن اتحاد جنوب أفريقيا ، ٣٦٥ ، ٥٩٤ ، ٦٠٠ ، ٦١٨ — ٦٢٠ ، ٦٢٢

— Province, Union of South Africa

Trotsky, Leon — تروتسكى ، ليون ، ٣٩١

Trigardt, Louis — تريجاردت ، لويس ، ١٥٠ — ١٥٥

تشاد ، بحيرة ، التنافس من أجل السيطرة عليها ، ٣٧٤

Chad, Lake, race for Possession of

تشاد : تحت النفوذ الفرنسى ، ٤٤٢ ، ٤٤٥ — ٤٤٨ ، ٤٥٤

Chad: under French administration

— الحكم الذاتى (١٩٥٨) ، داخل الجماعة وفى ظل الحكم المستقل (١٩٦٠) ، ٤٥٥ — ٤٦٢

— selfgoverning (1959) in community and independent (1960)

تشاد ، اللغة التشادية ، ١٣
Chadic Language

تشولموندلى ــ هيو (انظر لورد ديلامير) .
Cholmondeley, Hugh (see lord Delamere)

تشومبى ، مويس ، ٥٢٥ ، ٥٣٦ ــ ٥٤٧
Tshombe, Moise

تشيكوسلوفاكيا ، ٤٥٥ ، ٤٦١
Czeckoslovakia

التعادل ، صندوق التعادل ، ٤٠٨ ــ ٤١٠
Equalization Fund

تعدين (انظر الذهب ، النحاس)
Mining (see gold, copper)

تعدين النحاس : كاتنجا ، ٣٦٣ ، ٥١٥ ، ٥٣٣ ، ٥٣٧ ، ٥٤٠
Copper mining: Katanga

روديسيا الشمالية ، ٥٦٥ ، ٥٧٩ ، ٥٨٣
Northern Rhodesia

التعليم : مناقشة عامة لمشاكله ، ٣٧٥ ــ ٣٧٧
Education: general discussion of problems

ــ الطلبة الافريقيون فى الخارج ، ٣٨٠ ، ٣٩٠ ــ ٣٩٥ ، ٤٢٣ ، ٤٢٨
— African students abroad

ــ الارساليات المسيحية ، ٢٠١
— Christian mission and

ــ فى الكونغو البلجيكى ، ٥١٦ ــ ٥١٨ ، ٥٢٦ ــ ٥٢٩ ، ٥٤١
— in Belgian Congo

ــ فى الكاميرون (الالمان) ، ٢٨٦
— in Cameroons (German)

ــ فى افريقيا الفرنسية ، ٢٨٢ ، ٤٣٩ ــ ٤٤٣ ، ٤٥٠
— in French Africa

ــ فى غانا ، ٤١٨
— in Ghana

ــ فى كينيا ، ٤٧٤ ــ ٤٧٨ ، ٤٩٨ ــ ٥٠١
— in Kenya

ــ فى ليبيريا ، ٤٠٥
— in Liberia

ــ فى نيجيريا ، ٢٩٤ ، ٤٢٧
— in Nigeria

ــ فى نياسالاند ، ٥٧١ ــ ٥٧٤
— in Nyasaland

ــ فى جنوب أفريقيا ، ٣٥٦ ، ٣٦٣ ــ ٣٦٥ ، ٥٩٣ ، ٥٩٨ ، ٦٢٤ ــ ٦٢٨
— in South Africa

ــ فى تنجانيقا ، ٤٨١
— in Tanganyka

ــ فى اوغندا ، ٢٢٣ ، ٢٣١ ، ٤٦٥ ، ٤٦٨
— in Uganda

تقرير ويلد ، ٤٩٠
Wild Report

تقسيم افريقيا : عرض ، ٩ ، ١٨٣ ، ١٨٧ ــ ١٩٧ ، ٢٧٧
Partion of Africa: outlined

تأثيره على الوعى القومى ، ٣٧١ ــ ٣٨٢
— influence upon nationalism

تمبكتو ، ٣٢ ــ ٣٦
Timbuktu

تمبو (نجونى) ، ١١٩
Tembu (Ngoni)

تنجانيقا ، الانتداب البريطانى والوصاية ، ٤٧٧ ــ ٤٨٥ ، ٥٠٣ ــ ٥٠٥
Tanganyika: British mandate and trusteeship

القومية والاستقلال ، ٥٠٥
Nationalism and independence

الخطوط الحديدية ، ٤٧٧ ــ ٤٨١ ، ٥٠٥ (انظر أيضا شرق أفريقيا الألمانية) .
railways (see also German East Africa)

تنجانيقا ، منظمة الأعضاء المنتخبين (تيمو TEMO) ، ٥٠٥
Taubman, G. Goldie (see Goldie, Sir George Taubman)

التنظيم الاجتماعى ، الانواع الطبيعية فيه ، ٢١
Social Organization, indigenous Varieties of

تهريب الماس ، أو التجارة غير المشروعة فيه ، ٣١٦
IDB

توبمان ، ج. جولدى (انظر جولدى سير جورج توبمان) .
Taubman, G. Goldie (see Goldie, Sir George Taubman)

توجو فى ظل الحكم الالمانى ، ٢٧٧ ، ٢٨١ ــ ٢٨٦
Togo: under German administration

ــ فى ظل الانتداب والوصاية البريطانية ، ٤١٦ ، ٤٥٧
— British mandate and trust territory

ــ الادارة والوصاية الفرنسية ، ٤١٦ ، ٤٤١ ، ٤٥٦
— French mandate and trust territory,

ــ استقلالها ، ٤٥٦
— Independent

تود ، جارفيلد ، ٥٨٧
Todd, Garfield

تورو ، ٩٦ ، ٢٢٢ ، ٢٣٠
Toro

تورى سيكو ، ٤٤٨ ــ ٤٥٣ ، ٤٥٥ ، ٤٥٧
Touré, Sekou

تيبوتيب ، ١٩٠ ، ٢٥٣
Tipoo Tib

تيبو صاحب ، ١١٣
Tipoo Sahib

تيمس (لندن) ، ٢٨٧ ، ٣٤٦
Times, The (London)

تيمو TEMO انظر منظمة الأعضاء المنتخبين تنجانيقا
TEMO (see Tanganyika elected Members Organization)

تانت ، يو ، ٥٤٦
Thant, U

— ج —

جابون : الفرنسيون فيها ، ٨١ ، ٢٤٥ ، ٤٤٢ ، ٤٤٧ ــ ٤٤٩ ، ٤٥٢ ــ ٤٥٤
Gabon: French in

ــ الحكم الذاتى (١٩٥٨) فى المجموعة الفرنسية ، وفى ظل الاستقلال (١٩٦٠) ، ٤٥٥ ، ٤٥٧ ــ ٤٦٢ وانظر أيضا تجارة الرقيق .
— Self-governing (1958), in community, and independent (1960) (see also slave trade)

جارسفلد ، أدريان فان ، ١٣٢
Jaarsveld, Adriaan van

جارفى ، ماركس ، أورليوس ، ٣٨٤ ــ ٣٨٨ ، ٣٩٠ ، ٣٩٤ ــ ٣٩٧ ، ٤٠٠ ، ٤١٩ ، ٤٢٣
Garvey, Marcus Aurelius

جاكسون ، جون باين ، ٣٨١
Jackson, John Payne

الجالا ، ٩٨
Galla

جالفو ، هنريك ، ٥٦٣
Galivoo, Henrique

جاما ، فاسكو دى ، ١٠٤ ــ ١٠٦
Gama, Vasco de

جامبيا ، ٤٣٥
Gambia

جامبيتا ، ليون ، ٢٦٦ ــ ٢٦٩
Gambetta, Leon

جامسون ، د. لبندر ستار : فى خدمة شركة جنـــوب افريقيا البريطـــانية ، ٣٣١ ، ٣٣٢ — ٣٣٦ ، ٣٣٩ — ٣٤٣
Jameson, Dr. Leander Starr: in BSA company service

— فى سياســــات الكيب ، ٣٥٥ — ٣٥٨ ، ٣٦١ ، ٣٦٣ — ٣٦٥ ، ٥٨٢
— in Cape politics

جانسنز ، د. ارنست ، ٦١٤
Jansens, Dr. Ernest

جاوه ، ١٠٧ ، ١٠٩
Goa

الجاويون ، ١٠٩ ، ١١٢ ، ٢٤١ ، (أنظر أيضـا الهنود فى شرق أفريقيا) .
Joans, (see also Indians in East Africa)

جايكا ، ١٣٨
Gaika

الجدل الارمينى ، ١٢٥
Arminian Controversy

جراف رينيت ، ١٣١ — ١٣٤
Graaff-Reint

جرانت ، ج.أ. ، ١٨٢ ، ٢١١
Grant, J.A.

جراندباسا « مستوطنات » ، ٧٧
Grand Bassa Count

جراى — سير جورج ، ١٦٢ — ١٦٤
Grey, Sir George

جراى لورد ، فى روديسيا الجنوبية ، ٣٤٣
Grey, Lord, in Southern Rhodesia

جريكوا (جريكا) ، قبائل ، ١٢٦ ، ١٤٠ ، ١٤٥ ، ١٤٧ — ١٤٩ ، ١٥١ ، ٣٠١ ، ٣٠٩ ، ٣١٧ (انظر أيضا الملونين)
Griquas, (see also colored)

جريكو الاند ، غرب ، ٣٠٨ — ٣١٢ ، ٣١٥
Griqualand West

جرينبرج ، جوزيف ، هـ. ، ١٠
Greenberg, Joseph

جزر الرأس الأخضر ، ٥٧
Cape Verde Islands

جزر الهند الغربية البريطانية
West Indies, British

القومية الافريقية ، ٣٨٢ ، ٣٨٤ ، ٣٩٤ ، ٣٩٦
and African Nationalism

جغرافيا ، مناقشة عامة ، ٥ ، ٧ — ٩
Geography, general discussion

جلادستون ، وليم ، ى ، ٣٢٠ — ٣٢٢
Gladstone, William, E.

جماعة العمل ، حزب ، ٤٢٩ ، ٤٣٢
Action Group

جمعية اتحاد روديسيا ، فى روديسيا الجنوبية ، ٥٧٦
Rhodesia Union Association, Southern Rhodesia

الجمعية (افريقية) الدولية ، ١٩٠ ، ١٩٣ ، ٢١١ ، ٢١٤ ، ٢١٨ ، ٢٤٤ — ٢٤٦
International (Africa) Association

جمعية الاستعمار الامريكى ، ٧٦ — ٧٨
American Colonization Society

جمعية الباكونجو (أباكو) ، ٥٢٨ — ٥٣٠ ، ٥٣١ — ٥٣٤ ، ٥٣٥ — ٥٤٢
Association des Bakongo (Abako)

(جمعية الباكونجو)
Abako (see Association des Bakongo)

جمعية البحوث المركزية ، ٣٣٥
Central Search Association

جمعية تجار غرب افريقيا (البريطانية) ، ٣٧٤
West African Merchants Association (British)

جمعية تجار لندن ، ٨٠ ، ٨٦ — ٨٨
London Merchants, Committee of

الجمعية التشريعية لروديسيا الجنوبية ، ٥٧٣ ، ٥٨٥
Legislative Assembly, Southern Rhodesia

جمعية الحكومة المسئولة ، ٥٦٨
Responsible Government Association

جمعية الصالح الوطنى (الرفاهية) روديسيا الشمالية ، ٥٨١
Native Welfare Association Northern Rhodesia

الجمعية العـــالمية لتحســـين مســـتوى الزنوج (NIA) ، ٣٨٦ — ٣٨٨
Universal Negro Improvement Association (UNIA)

الجمعية العامة البلجيكية ، ٥١٥ ، ٥٤٧
Société Général de Belgique

جمعية عمال ويتوترسراند الوطنية ، ٥٥٩
Witwatersrand Native Labour Association

جمعية الكونغو الدولية ، ٢٤٦ ، ٢٥٣
International Congo Association

جمعية الكنيســـة التبشـــيرية ، ١٨٩ ، ٢١٨ ، ٢٢١ ، ٥٥٢ — ٥٥٤
Church Missionary Society

جمعية لنـــدن التبشيرية (LMS)
LMS (see London Missionary Society) (LMS)

جمعية لندن التبشيرية (LMS)
London Mission Society: (LMS)

بين الجريكوا ، ١٤٠ ، ١٤٧ — ١٤٩ ، ١٥١ ، ٣٠١ ، ٣٠٩
among Griquas

بين الهوتنتوت ، ١٣٣ — ١٣٩ ، ١٤٧ — ١٥١ ، ١٩٨
among Hottentots

بين المتابلى ، ٣٠١ ، ٣٢٨
among Matabelei

بين قبائل سوتو (البانتو) ، ١٤٣ ، ١٤٧
among Sotho (Bantu) tribes

جمعية محاربة الجدى ، ٤٩٩
Capricorn Society

جمعية المحافظة على حقوق أصحاب البلاد الأصليين ، ٢٥٤ ، ٢٩٥ ، ٣٩٩ — ٤٠٥ ، ٤٠٧
Aborigines, Rights Protection Society

جمعية مناهضة الرق ، ٧١
Anti-Slavery Society

— التفرقة العنصرية ١٦٧ ، ٥٩٩
— apartheid

جمعية موظفى سكك حديد روديسيا ، ٥٧٨
Rhodesia Railways African Employees Association

و (جمعية الموظفين الوطنيين) ، ٥٢٤
APIC

جمعية ناخبى روديسيا من البانتو (روديسيا الجنوبية) ، ٥٧٨
Rhodesia Bantu Voters Association, Southern Rhodesia

جمعية النهوض بالجماهير (ابروسوما) ، ٢٧٥ — ٢٧٦
Association pour la Promotion des Masses (Aprosoma)

الجمعية الوطنية ، اوغندة ، ٤٩٠
National Assembly, Uganda

ج.و.ت.ش (انظر الجمعية الوطنية لتقدم الشعوب الملونة)
NAACP (see National Association of the Advancement of Colored People

الجمعية الوطنية لتقدم الشعوب الملونة ناسب (NAACP) ،
٣٨٢ — ٣٨٤ ، ٣٨٦ — ٣٨٨ ، ٣٩٠ ، ٣٩٧ ، ٤٢٣ ، ٥٠١
National Association of the Advancement of Colored People (NAACP)

الجمعية الوطنية الروديسية ، روديسيا الجنوبية ،
Rhodesian Native Association, Southern Rhodesia ٥٧٧ — ٥٧٩

الجمعيات الوطنية ، نياسالاند ، ٥٦٩ — ٥٧١ ، ٥٧٣
Native Associations, Nyasaland

Camel — جمل ، ١٥ ، ٢٥ — ٢٧

New Republic — الجمهورية الجديدة ، ٣٢٥ ، ٣٣٢

جمهورية جنوب افريقيا (الترنسفال) ، (١٨٦٠ — ١٨٧٧) ،
١٦٦ ، ٣٠٢ ، ٣٠٩ — ٣١٣ ، ٣١٧
South African Republic (Transvaal) (1860 — 1877)

المشروع البريطانى للاتحاد والضم ، ٣١٧ — ٣٢٢
British federation plan and annexation (1877—81)
— ولاية الترنسفال (١٨٨١ — ١٨٨٤) ، ٣٢١ — ٣٢٣
(١٨٨٤ — ١٨٩٩) ، ٣٢٥ — ٣٢٨ ، ٣٢٩ — ٣٣٥
٣٣٦ — ٣٤٧
— as "Transvaal State" (1881 — 1884), (1884 — 1899)
— فى حرب البوير (١٨٩٩ — ١٩٠٢) ، ٣٤٨ — ٣٥٣
— in Bœr War (1899 — 1902)

Diggers Republic — جمهورية ديجرز « جمهورية المنفيين » ، ٣١٠

جنوب افريقيا ، مشروعات الاتحاد ، ٣١٧ — ٣٢٣ ، ٣٤٠
South Africa: federation schemes
— السكك الحديدية ، ٢٤١ ، ٣٠٥ ، ٣١٥ ، ٣١٩ ،
٣٢٢ ، ٣٢٥ ، ٣٢٨ ، ٣٣٢ ، ٣٣٦ ، ٣٤٠ ،
٣٤٢ — ٣٤٦ ، ٣٥٢ ، ٣٥٧ ، ٣٦٠
Railways, 517
— التوحيد ، ٣٥٥ ، ٣٥٨ — ٣٦١ ، ٣٦٢ — ٣٦٤ ،
٥٩١
— unification of
— الاتحاد (١٩١٠ — ١٩٦١) ، ٣٦٣ ، ٣٦٧ ، ٥٩١
— Union of (1910 — 1961)
— الافريقيون فى الاتحاد، ٥٩٣ — ٥٩٧ ، ٥٩٨ — ٦٠١
٦٠٣ ، (أنظر أيضا التفرقة العنصرية) ،
٦١٣ — ٦١٤ ، ٦٢٢ — ٦٣٢
Africans in (see also apartheid)
الاوربيون فى الاتحاد (انظر الافريكانرز)
Europeans in (see Afrikaners)
البريطانيون فى جنوب افريقيا
British South Africans
— الحرب العالمية الاولى ، ٣٦٧
— World War I and
— جمهورية جنوب افريقيا : المناداة بهـا (١٩١٠ — ١٩٦١) ، ٦٠٥
— Republic of: advocated (1910—61)

جنوب أفريقيا ، مشروعات الاتحاد (تابع)
— تشكيلها ١٩٦١
— created (1961), 524
— انظر أيضا الكيب ، ناتال ، ولاية الاورنج الحرة ،
مستعمرة نهر الاورنج ، جمهورية جنوب افريقيا ،
الترنسفال ، البوير .
— see also Cape, Natal, Orange Free State, Orange River Colony, Orange River Sovereignty, South African Republic, Transvaal, Bœrs.

جنوب افريقيا : الحكم الالمانى ، ١٨٨ ، ٣٢١ — ٣٢٣
Southwest Africa: German administration
— انتداب اتحاد جنوب افريقيا (محكمة) ، ٦٠٩ ،
٦١١ — ٦١٣ ، ٦٢٣
— Union of South Africa mandate

Guggisberg, Sir Gordon, — جوجزبرج ، سير جوردون ، ٤٠٠ — ٤٠٢ ، ٤٠٧

Judar — جودار ، قائد أسبانى ، ٣٤ — ٣٦

Gorée Island — جورا ، جزيرة ، ٥٧

Goshen — جوشن ، ٣٢١ — ٣٢٣ ، ٣٥٧

جول ، جنرال شارلس دى ، ٤٤٢ — ٤٤٤ ، ٤٤٧ ، ٤٥٤ ،
٤٥٧ — ٤٦٠ ، ٣٢٩ — ٥٣١
Gaulle, General Charles de

Goldie, Sir George Taubman — جولدى ، سير جورج توبمان ، ٢٦٦ — ٢٧٣

John I, King of Manicongo — جون الاول ملك المانيكونجو ، ٤٧

John II, King of Portugal — جون الثانى ، ملك البرتغال ، ٤٨

جونستون ، سير هارى هاملتون : فى نياسالاند و (افريقيا
الوسطى البريطانية) ، ٢١٢ — ٢١٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢٣ ، ٣٣٤ ،
٥٦٦ ، ٥٦٩
Johnston, Sir Harry: Hamilton: in Nyasaland (British Central Africa)
— فى اوغندا ، ٢٢٣ — ٢٢٨
— in Uganda

Johannesberg — جوهانسبرج ، ٣٢٧ ، ٣٣٢ ، ٣٣٧ ، ٣٤٠ ، ٣٤٩ ، ٣٥٢

Gide, Andre — جيد ، اندريه ، ٤٣٩

Gizenga, Antoine — جيزنجا ، انطوان ، ٥٢٥ ، ٥٤٤ — ٥٤٧

جيمسون ، غارة جيمسون ، ٣٣٩ — ٣٤٢ ، ٣٤٤ ، ٣٦١ ،
٥٩٢
Jameson Raid

— ح —

الحاجز اللونى فى اتحاد جنوب افريقيا ، ٥٩٥ ، ٥٩٧ — ٥٩٩
Colorbar, Union of South Africa
— (انظر أيضا التفرقة العنصرية)
— (see also apartheid)

Sharpeville incident, 521, 524 — حادثة (صدام) شاربفيل

Presence Congolaise — الحاضر الكونغولى ، ٥٣١

الحاميون (انظر اللغات الافروآسيوية) .
Hamites (see Afroasiatic languages)

الحبوب ، ساحل الحبوب ، ٥٧
Grain Coast

الحديد . استخدامه لأول مرة ، ١٦ ، ١٩
Iron, introduction of

حرب البوير ، ٣٤٧ ، ٣٥٤
Bœr War

الحرب العالمية الأولى : الكونغو البلجيكى ، ٢٥٤ — ٢٥٦ ، ٥٠٧
World War I and: Belgian Congo

— شرق افريقيا ، ٢٣٩ ، ٢٥٥ — ٢٥٦ ، ٤٦٣ ، ٤٦٧ ؛ ٤٧٢
— East Africa

— ليبيريا ، ٢٩٩ ، ٤٠٤
— Liberia

— نياسالاند ، ٥٦٩ — ٥٧٢
— Nyasaland

— جنوب افريقيا ، ٢٨٦ ، ٣٦٥ ، ٤٦٣ ، ٥٩١ — ٥٩٣ ، ٥٩٤ — ٥٩٧
— Southern Africa

— غرب افريقيا ، ٢٨٢ ، ٢٨٦ ، ٣٧٩ ، ٣٩٩ — ٤٠١ ، ٤٣٧ — ٤٤٢
— West Africa

الحرب العالمية الثانية الكونغو البلجيكى ، ٥٢٠ — ٥٢٥
World War II and: Belgian Congo

— غرب افريقيا البريطانية ، ٤٠٨ — ٤١٠ ، ٤٣٣
— British West Africa

— شرق أفريقيا ، ٤٦٥ — ٤٦٩ ، ٤٧٤ — ٤٧٧ ، ٤٧٨
— East Africa

— افريقيا الفرنسية ، ٤٤٠ — ٤٤٤
— French Africa

— ليبيريا ، ٤٠٥
— Liberia

— نياسالاند ، ٥٧٣
— Nyasaland

— جنوب أفريقيا ، ٦١٠ — ٦١٢ ، ٦١٦
— South Africa

حركة الاتحاد الوطنى ، ٣٢٨ ، ٣٣٧ — ٣٤٢
National Union Movement

حركة التحرير الوطنية ، ٤١٥ ، ٤١٨
National Liberation Movement (NLM)

NLM انظر حركة التحرير الوطنية .
NLM (see National Liberation Movement)

حركة التطور الاجتماعى فى افريقيا السوداء (MESAN)، ٤٤٧، ٤٥٢،
Mouvement d Evolution Sociale en Afrique Noire (MESAN)

حركة التنوير الفلسفية (فى القرن التاسع عشر) ، أثرها ، ٧١ ، ١٣٣ انظر حركة الشباب النيجيرى .
Enlightement, influence of NYM (see Nigerian Youth Movement)

حركة شباب نيجيريا (نيم NYM) ، ٣٨٣ — ٣٨٦ ، ٤٢٦ — ٤٢٩
Nigerian Youth Movement (NYM)

الحركة المعادية للسامية فى جنوب أفريقيا ، ٦٠٧ ، ٦١٢ ، ٦١٤
Anti — Samitism, in South Africa

حركة نياجرا ، ٣٨٢ — ٣٨٤
Niagra Movement

الحركة الوطنية الكونغولية ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ — ٥٣٤ ، ٥٣٥ — ٥٤١ ، ٥٤٥
Mouvement National Congolais (MNC)

حزب الاتحاد الافريقى ، ٤٥٩
Parti de la Fédération Africaine (PFA)

الحزب الاتحادى ، اتحاد جنوب افريقيا ، ٣٦٦ ، ٥٩٥
Unionist Party, Union of South Africa

الحزب الاتحادى ، مستعمرة الكيب ، ٣٦٣
Unionist Party, Cape Colony

حزب الاستقلال الوطنى المتحد ، روديسيا الشمالية ، ٥٨٩
United National Independence Party Northern Rhodesia

الحزب الاشتراكى ، الفرنسيون فى افريقيا ، ٤٤٦ ، ٤٥٣
Socialist Party, French in Africa

حزب الافريكانرز لاتحاد جنوب افريقيا ، ٦١١ — ٦١٣ ، ٦١٥
Afrikaner Party, Union of South Africa

حزب أهل الشمال (نب ، ٤١٥ — ٤١٨
Northren Peoples Partv (NPP)

حزب التضامن الافريقى ، ٥٤٦
Party of African soldarity

حزب التقدم الوطنى ، ٥٣٨ — ٥٤١
Parti National du Progrès (PNP)

حزب تنجانيقا المتحد ، ٥٠٤
United Tanganyika Party

حزب جنوب افريقيا ، اتحاد جنوب افريقيا ، ٣٦٦ ، ٥٩٢ — ٥٩٤ ، ٦٠٣
South African Party, Union of South Africa

حزب جنوب افريقيا مستعمرة الرأس (حتى ١٩١٠) ، ٣٥٥ — ٣٥٨ ، ٣٦٣ ، ٣٦٦
South African Party, Cape Colony (to 1910)

حزب جنوب افريقيا الوطنى (١٩١٠) ٣٦٣ ، ٣٦٦ ، ٥٩١ — ٥٩٣
South African National Party (1910)

حرب الزولو (١٨٧٦ — ١٨٧٩) ، ٣١٧ — ٣٢٠
Zulu War (1876 — 1879)

حزب مؤتمر ساحل الذهب الاتحادى (UGCC) ، ٤٠٩ — ٤١٤
United Gold Coast Convention (UGCC)

حزب شعب سيراليون ، ٤٣٤
Siera Leone People's Party

الحزب الشيوعى : فرنسا وافريقيا ، ٤٤٧ — ٤٤٩ ، ٥٩٨
فى اتحاد جنوب أفريقيا
Communist Party: France & Africa,
Union of South Africa

حزب العمل الروديسى ، ٥٧٦
Rhodesia Labor Party

الحزب الفيدرالى المتحد ، روديسيا ونياسالاند ، ٥٨٧ — ٥٨٩
United Federal Party Rhodesia and Nyasaland

الحزب القومى ، جنوب أفريقيا ، ٦٣٠
Progressive Party, South Africa,

الحزب الكونفدرالى ، روديسيا ونياسالاند ، ٥٨٧
Confederate Party, Rhodesia & Nyasaland

حزب كينيا الجديد ، ٤٩٩ ، ٥٠٢
New Kenya Party

الحزب المتحد (UP) اتحاد جنوب افريقيا ، ٦٠٤ ، ٦٠٧ — ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦٢٦ ، ٦٣٠
United Party (UP), Union of South Africa

حزب روديسيا المتحد ، روديسيا الجنوبية ، ٥٨٧
United Rhodesia Party, Southern Rhodesia

ح . ش . ش . انظر حزب الشعوب الشمالية
NPC (see Northern People's Congress)

الحزب القومى ، اتحاد جنوب افريقيا : (قبل ١٩٣٢) ، ٣٦٣
٣٧١ ، ٥٩٢ — ٥٩٥ ، ٥٩٨ ، ٦٠١ — ٦٠٥
National Party, Union of South Africa: (before 1932)
Purified, — تطهيره ، ٦٠٤ — ٦١٠
اتحاد مرة ثانية ، (بعد ١٩٤٩) ، ٦١٧ — ٦٢٣ ،
Reunited, 506-11 (after 1949) — ٦٢٤ — ٦٢٦ ، ٦٣٠ — ٦٣٢
حزب مؤتمر الشعب (CPP) ، ٤١١ — ٤٢١
Conventoin People's Party (CPP)
People's Convention Party — حزب مؤتمر الشعب ، ٤٩٧
الحزب المتحد ، روديسيا الجنوبية ، ٥٧٨ ، ٥٨٧
United Party, Southern Rhodesia
United Party, Ghana — الحزب المتحد ، غانا ، ٤١٩ — ٤٢١
United Party, Kenya — الحزب المتحد ، كينيا ، ٥٠٢
True Whig Party — حزب الهويج الحقيقى ، ٢٩٨
الحزب الوطنى المتحد لجنوب افريقيا (انظر الجنوب المتحد ، اتحاد جنوب افريقيا)
United South Africa National Party (see United Party, Union of South Africa)
حق التسجيل للمحميات : الكونغو الباجيكى ، ٥٢٥ رواندا — أورندى ، ٥٥١
Immatriculés: Belgian Congo, Ruanda — Urundi
الحكم غير المباشر : فى مستعمرة الاشانتى ، ٤٠١
Indirect rule Ashanti Colony
Barotseland — باروتسيلاند ، ٥٨٢
Northern Nigeria — نيجيريا الشمالية ، ٢٧٨ ، ٢٨٩ ، ٤٢٣
محمية الاقاليم الشمالية ، ٢٩٥ ، ٤٠٢
Northern Territories Protectorates
Zululand — أرض الزولو ، ٣٠٥
حكومة اليونان ، اتحاد جنوب افريقيا ، ٥٩٧ — ٦٠٢
(Pact) government, Union of South Africa
الحوصا ، دول الحوصا ، جهاد الفولانى واعادة تنظيمهم ،
Hausa States, Fulani Jihad and reorganization of ٨٤ — ٨٦ ، ٢٥٨
European exploration of — الكشوف الاوربية ، ١٧٩
— الاهتمام الاوربى ، وتجزئتها ، ٢٦٩ — ٢٧٣ ، ٢٧٧
٢٨٤ ، ٢٩١ ، ٣٧٢
Impact of European interest and partition upon
— فى ظل محمية نيجيريا الشمالية، ٢٨٧ — ٢٩١ ، ٣٧٣
Under Northern Nigeria Protectorated
الحوصا ، نشأتها ، وتطورها ، ٣٩ — ٤٣ ، ٤٥ — ٤٧ ،
Hausa, emergence and development of ٨٢ — ٨٥
(انظر أيضا نيجيريا الشمالية وتجارة الرقيق)
(see also Nigeria, Northern slave-trade)

— خ —

Clitoridectomy, Kikuyu — الختان ، عند قبائل الكيكويو ، ٤٧٧
Khedive of Egypt — خديوى مصر ، ١١٨
خواسان ، الشعوب المتحدثة بلغة الخواسان (بوشمان ، وهتنتوت) :
Khoisan-speaking people (Bushman and Hottentots): early distribution and
التوزيع الاولى والهجرة ، ١١ ، ٩٣ — ٩٥ ، ١١٩ — ١٢٣ ، ١٢٤
migrations of
استخدام الحديد ، ٢٠ ، (انظر أيضا البوشمن ، الهتنتوت)
Iron worked, (see also Bushmen, Hottentots)
Khoisan languages, explained — خواسان ، لغات الخواسان ، شرحها ، ١١

— د —

Social Darwinism — الداروينية الاجتماعية ، ٢٠٦ — ٢٠٩
دارون ، شارلز ، ٢٠٤ — ٢٠٨ ، (انظر أيضا الداروينية الاجتماعية)
Darwin, (see also social Darwinism)
Dakar — داكار ، ٢٧٩ ، ٤٤٠ — ٤٤٣ ، ٤٤٥
داهومى : قبل الاستعمار الفرنسى (١٨٨٢) ، ٣٨ ، ٣٩ ،
Dahomey: before French occupation (1882) — ٨٠ ، ٩١
Under French rule — الحكم الفرنسى ، ٤٣٩ ، ٤٤٦
Self governing (1958) — الحكم الفرنسى (١٩٥٨)
داخل الجماعة الفرنسية واستقلالها (١٩٦٠) ، ٤٥٥ ،
٤٥٧ — ٤٦٣ (انظر ايضا تجارة الرقيق من ساحل الرق)
in Community, and independent (1960)
(see also slave-trade, from Slave-Coast)
Daudi Chawa — داودى شوا ، ٢٢٢ ، ٤٦٨
دبوا ، وليم ادوارد بورجهادت ، ٣٨٢ — ٣٨٦ ، ٣٨٨ ،
Dubois, William Edward Burghardt — ٣٩٤ — ٣٩٨ ، ٤١٠
D'Urban, Sir Benyamin — درابان ، سير بنيامين ، ١٤٩ — ١٥١
Disraeli, Benyamin — دزرائيل ، بنيامين ، ٣٢٠
Niger Delta, European interest in: — دلتا النيجر ، المصالح الاوربية فيها
احلال التجارة المشروعة محل الرق ، ٨٠ — ٨٤ ، ٨٦
٩١ ، ٢٦٥ — ٢٦٩
Legitimate trade replaces slavery (1854-1884)
(انظر أيضا نيجيريا ، تجارة الرقيق)
(see also Nigeria, slave-trade)
Blood River, battle of — دم ، معركة نهر الدم ، ١٥٦
Danquah, Dr. J.B. — دنكوا ، د. ج. ب. ، ٤١٠ — ٤١٢ ، ٤١٧

دنمارك ، ٧٩ ، ٨٨ ، ٩٠ ، و (انظر أيضا تجارة الرقيق)
Denmark, (see also slave trade)

دوالا (بانتو) ، ٢٦٨ — ٢٧٠ ، ٢٨٣
Douala (Bantu)

دوبرز (ج . ك . G.K.) ، ١٦٦ — ١٦٩ ، ٣١٨ — ٣٢١ ، ٦٠٤ ، ٦١٨ — ٦٢٠
Doppers (G.K.)

دوردت ، مجتمع ، ١٢٥
Dordt, Synod of

الدولة الجديدة (انظر البرتغال — الدولة الجديدة)
New State (see Portugal New State)

دولة الكونغو الحرة : انشاؤها ، ١٩٣ ، ١٩٥ ، ٢٤٦
Congo Free State: created

تنميتها ، وادارتها ، ٢٤٥ — ٢٥٣ ، ٥١٢ ، ٥١٥
development & administration

ظروف العمل بها ، ٢٤٩ — ٢٥٢
labor conditions

المشاكل المالية ، ٢٤٦ — ٢٥٣
Financial problems,

الشكوك الأجنبية فيها ، ٢٥٢ — ٢٥٤
Foreign suspicion of

الاحتكارات ، والامتيازات (بما فى ذلك السكك الحديدية) ، ٢٤٦ — ٢٤٩ ، ٥١٦
monopolies and concessions (including railways)

اتلاف السجلات والحسابات ، ٢٥٠
records and accounts destroyed

عرب الزنج بها ، ٢٥٣
Zenjarabs

دومنيون ، حزب الدومنيون ، اتحاد جنوب افريقيا ، ٦٠٥
Dominion Party, Union of South Africa

دومنيون ، حزب الدومنيون ، روديسيا ونياسالاند ، ٥٨٧
Dominion Party, Rhodesia and Nyasaland

دونجز ، د. ثيوفليس ، ٦١٤ ، ٦١٨ ، ٦٢١ ، ٦٢٤
Donge, Dr. Theophilus,

ديان ، بلايز ، ٣٨٤
Diagne, Blaise

دى بيرز ، مناجم دى‌بيرز ليمتد ، ٣٢٦ ، ٣٣٦ ، ٤٣٤ ، ٥٦١
De Beers Consolidated Mines, Ltd.

دى توا ، س . ج ، ٣١٦
Du Toit, S.J.

ديفونشير : منشور ديفونشير الابيض ، (١٩٢٣) ، ٤٧٣
Devonshire White, Paper (1923)

ديلامير ، لورد ، ٤٧١
Delamere, Lord

ديمقراطى ، الحزب الديمقراطى ، اوغندا ، ٤٨٨ — ٤٩١
Democratic Party Uganda

دينجان ، ١٥٦
Dingaan

دينيزولو ، ٣٥٧ — ٣٦٠
Dinizulu

ديومى ، جاستون ، ٥٣٢
Diomi, Gaston

دى ويت ، جنرال كريستيان ، ٣٤٩ ، ٣٥١ — ٣٥٤ ، ٣٦٦
De Wet, General Christian

— ذ —

ذبابة تسى تسى ، ٩٥ ، ٤٧٩
Tsetse — fly

الذهب : مناجم روديسيا الجنوبية (وتشمل ، مونوموتابا ، ميتابلى ، تاتى) ، ١٠٠ ، ١٠٤ ، ١٠٧ ، ١١٢ ، ٣٠٩ ، ٣٢٩ ، ٣٣٣ ، ٣٦٣
Gold: Southern Rhodesia mines (including Monomotapa, Matabele and Tati)

— مناجم غرب افريقيا (وتشمل السودان فى العصور الوسطى ، وساحل الذهب) ٢٦، ٢٧ ، ٣٢ — ٣٨ ، ٤٧ ، ٥١
West Africa mines (including medieval Sudan and Gold Coast)

— مناجم ويتواترستراند (الداند ، ترانسفال) ، ٣٥٣
Witwatersrand mines ("Rand" Tranvaal) ٢٦٤ ، ٥٦١

— ر —

رابطة الأفريكانز ، ٣٢٥ ، ٣٥٦ ، ٣٦٣
Afrikanesland

الرابطة الخاصة بتحسين مستوى زنوج العالم والطوائف الافريقية ، ٣٨٦
African Communities league

رابطة المتحدثين باللغة الهولندية الافريقية ، ٣١٦
Taalbond

رأس المال ، مشكلة الحصول عليه ، ١٩٦ — ١٩٧ ، ٢٥٦ ، ٦٤٦
Capital, problem of obtaining

الراند (انظر ويتواترستراند)
Rand (see Witwatersrand)

راى ، جنرال جاكوب دى لا ، ٣٦٦
Rey, General Jacobus de la

ردا (RDA) انظر المؤتمر الديمقراطى الأفريقى
RDA (see Rassemblement Democratique Africain)

ردب (RDA) انظر ريدنجز دادبوند
RDB (see Reddingsdaadbond)

الرق : التقاليد الافريقية تجاهه ، ٤٥ ، ٤٧
Slavery: in African tradition

— البرازيل ، ٥٠ — ٥٢ ، ٥٤ ، ٦٣ — ٦٦
— Brazil

— شرق افريقيا ، ١٠٢ — ١٠٥ ، ١٠٩ ، ١١٤ — ١١٦
— East Africa

— الكاميرون الالمانى ، ٢٧١
— German Cameroon

— ليبيريا (اعلان ١٩٣١) ، ٤٠٤
— Liberia (reported 1931)

— التقاليد الاسلامية تجاهه ، ٤٥ — ٤٧
— Moslem Tradition

— محمية نيجيريا الشمالية ، ٢٨٨ ، ٢٩٠
— Northern Nigeria Protectorate

— المستعمرات البرتغالية (القرن ١٩) ، ٢٤٠ — ٢٤٥
— Portuguese colonies (19th century)

— جنوب افريقيا ، ١٢٢ ، ١٢٤ — ١٢٦ ، ١٢٩
— South Africa

الرق ، التقاليد الأفريقية تجاهه (تابع)
ـــ الغاؤه : بمساعدة تطور السكك الحديدية ، ٢٢١ ، ٢٣١ ـــ ٢٣٣
— Abolition ordered by railway developmemt
ـــ الانصار الاوربيون الاوائل ، ٦٩ ـــ ٧٠
— early European advocates
— in Brazil
ـــ فى البرازيل ، ٧٣
— in the British Empire
ـــ فى الامبراطورية البريطانية ، ٧٣
— in Cape Colony
ـــ فى مستعمرة الرأس ، ١٤٨ ـــ ١٥٠
— in East Africa
ـــ فى شرق افريقيا ، ١١٥
— in England
ـــ فى انجلترا ، ٧١
— in Egypt
ـــ فى مصر ، ١٩١
— influenced by liberalism
ـــ تأثير الليبراليين ، ١٧٥ ـــ ١٧٧
— movement for
ـــ حركة الغاء الرقيق ، ١٧٥ ـــ ١٧٩
A Modern Salvery
الرق الحديث ، ٥٥٦
Slaves, former : in
الرقيق الســـابقون :
ـــ فى الامبراطورية البريطـــانية ، (قبل ١٨٣٤) ، ٧٣ ـــ ٧٩
— in British Empire (before 1834)
— in Liberia
ـــ ليبيريا ، ٧٤ ـــ ٧٩ ، ٢٩٨
— in Sierra Leone
ـــ فى سيراليون ، ٧٤ ـــ ٧٩ ، ٢٩٥
ـــ فى الولايات المتحدة قبل (١٨٦٠) ، ٧٣ ـــ ٧٩
— in U.S.A. (before 1860)
"Pioneers, the"
رواد ، ٣٣٢ ـــ ٣٣٥
رواندا ـــ أورندى (انظر روندا ، أورندى)
Ruanda-Urundi (see Ruanda, Urundi)
Ruanda, early history
رواندا : تاريخها المبكر ، ٩٤ ـــ ٩٦ ، ٩٧
ـــ فى ظل الادارة الالمانية ، ٢٤٠ ، ٥٤٩
— under German administration
ـــ الانتداب البلجيكى والوصاية ، ٤٦٣ ، ٥٤٩ ـــ ٥٥٤
— under Belgian mandate and trusteeship
— independence of (1962)
ـــ استقلالها ، ٥٥٤
روبرتس ، سير فردريك (لورد روبرتس) ، ٣٤٩
Roberts, Sir Frederick (Lord Roberts)
Rugongo (ridge)
روجنجو (قمة ، مجموعة) ، ٢٣٣ ـــ ٢٣٦ ، ٤٩٢
رود ، تشارلز دنيل ، الامتياز الممنوح له ، ٣٢٩ ـــ ٣٣٢ ، ٣٣٥
Rudd, Charles Dunnell, Concession to,
روداهيجوا ، تشارلز موتارا ، حاكم رواندا ، ٥٥٢
Rudahigwa, Charles Mutara, Mwami of Ruanda
رودس ، سيسل جون : وصوله لجنوب افريقيا ، ٣١٢ ـــ ٣١٥
Rhodes, Cecil John: arrival in South Africa
ـــ وبتشوانا ، ٣٢٥ ، ٣٣٢ ـــ ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٩
— and Bechuanaland

رودس ، سيسل جون (تابع)
ـــ وجمهوريات البـــوير ، ٣٢٢ ، ٣٢٨ ، ٣٣٢ ، ٣٣٦ ـــ ٣٤٢
— and Bœr Republics
ـــ وسياسـات الـكيب ، ٣١٥ ، ٣٢٥ ـــ ٣٢٩ ، ٣٣٦ ـــ ٣٤٣ ، ٣٥٠
— and Cape Politics
— and Rhodesia
ـــ وروديسيا ، ٣٢٩ ـــ ٣٣٥ ، ٣٤٢ ـــ ٣٤٥
— and African Lakes company
ـــ وشركة البحيرات الافريقية
رودس ، منطقـة الامتياز المنـــوحة له ، ٣٣٤ ـــ ٣٣٧ ، ٣٦٠ ـــ ٣٦٢
Rhodes Charterland
روديسيا : اهتمام بريطانيا الاولى بها ، ١٨٦ ، ١٨٨ ، ٢١٥
Rhodesia: early British interest in
ـــ فى ظـل شركة جنوب افريقيا البريطانية ، ٣٣٦ ـــ ٣٤٥ ، ٣٦٠ ـــ ٣٦٣ ، ٥٧٣ ، ٥٨٢
— under BSA Company
— railways,
ـــ السكك الحديدية ، ٣٤٤ ، ٥٥٧
ـــ وتوحيد جنوب افريقيا ، ٣٥٥ ، ٣٦١ ، ٣٦٤ ـــ ٣٦٧ ، ٥٧٤ ، ٥٨٠ ، ٥٨٣
— and unification of South Africa
— Northeastern
ـــ شمال شرقى ، ٣٤٤ ، ٣٦٠ ـــ ٣٦٢
ـــ المحميـة الشـمالية : (١٩٢٤ ـــ ٥٣) ، ٥٦٤ ، ٥٧٩ ـــ ٥٨٢
— Northern Protectorate (1924—53)
ـــ ضمن اتحاد وسط افريقيا بعد (١٩٥٣)
— in Federation (after 1953)
Rozwi (Bantu)
روزوى (بانتو) ، ١١٢ ، ١٤٢
Rousseau, Jean — Jacques
روسو ، جان ، جاك ، ٧١
رولاندز ، جون (انظر ستانلى هنرى مورتون)
Roulands, John (see Stanley Henry Morton)
Romans, ancient
الرومان ، قديما ، ١٥ ، ٢٥ ـــ ٢٧
Riebeeck, Jan Van
ريبيك ، جان فان ، ١٢٠ ـــ ١٢٣
رتشاردز ، سير ارثر (لورد ملفرتون فيما بعد) ، ٤٢٣ ـــ ٤٢٧
Richards, Sir Arthur (Later Lord Milverton)
Retife, Piet
ريتيف ، بيت ، ١٤٤ ، ١٥٠ ، ١٥٥ ـــ ١٥٧
ريفز ، رت ـــ القس (الأب) امبروس ـــ أسقف ، ٦٢٦
Reeves, RT. Rev. Ambrose, Bishop
Ryckmans, Pierre
ريك مانز ، بيير ، ٥٢٢
Rensberg, Jan Van
رينسبرج جان فان ، ١٥٥
Renison, Sir Phillip
رينسون ، سير فيليب ، ٥٠٢

— ز —

الزراعة ، تطورها فيما قبل التاريخ ، ١٣ ـــ ١٨
Agriculture, prehistoric development

زمبيزى ، حوضه : تاريخه المبكر ، ٩٨ — ١٠٢ ، ١٠٥
Zambezi basin: early history in
الاهتمام البرتغالى المبكر ، ١٠٧ ، ١١١
early Portuguese interest in
ليفنجستون ، ١٧٩
Livingston in
الاهتمام الاوربى فيما بعد ، ٢٤١ ، ٣٢٨ — ٣٣٧
later European interest in
الزنج (استيطان العرب بشرق افريقيا) قبل ١٥٠٠ ، ١٠١ — ١٠٥
Zenj (Arabs settlements in East Africa) (before 1500)
— فى ظل السيطرة البرتغالية ، ١٠٦ — ١١٣
— under Portuguese domination
— فى ظل عمان (بعد ١٦٢٢) ، ١٠١ — ١٠٥
— under Oman (after 1622)
زنجبار : فى ظل السيد سعيد ، ١١٣ — ١١٧
Zanzebar: under Seyyid Said
— الاهتمام الانجليزى — الالمانى بها ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١٨٨ — ١٩٢ ، ١٩٤ — ١٩٦ ، ٢١٠ — ٢١٢ ، ٢١٩
— Anglo-German interest in
— أثر الادارة الألمانية فى شرق أفريقية ، ٢٣٧
— influence upon administration of German East Africa
— فى القرن العشرين ، ٤٨٣ — ٤٨٦
— in 20th Century
— الزنجية المركزية (أنظر البانتو)
— Central Negritic (see Bantu)
— الزنوج الأمريكيون : وأفريقيا ، ٣٨٣ — ٣٨٧ ، ٣٩٤ — ٣٩٧
— American Negroes: and Africa
— والشيوعية ، ٣٩٠
— Communism
— الزنوج (جنس) ، أصلهم وانتشارهم ، ٩ — ١٣
— Negroes (race), origin and expansion
— الزنوج (فى الولايات المتحدة) أنظر زنوج أمريكا
— Negroes (V.S.A.) (see American Negroes)
— Zwangendaba زوانجيندابا ، ١٤٢
Zulu (Ngoni): rise of زولو (نجونى) : نشأتها ، ١١٩ ، ١٣٦ ، ١٤٠ — ١٤٣
— ومستعمرة ناتال ، ٣٠٣ — ٣٠٦ ، ٣١٨ ، ٣٣٢
— and Natal Colony
— العلاقات مع البوير ، ٣١٦ ، ٣١٨ ، ٣٢٥
— relations with Bœrs
(since 1880) (منذ ١٨٨٠) ، ٣٥٨ ، ٣٨١
زوتبنسبرج (ترنسفال) جمهوريتها ، ١٥٧ — ١٦٣ ، ١٦٦
Zoutpensberg (Transvaal) Republic of
Zwide زويدى ، ١٤٠ — ١٤٣

زيمبابوى : تاريخها المبكر والتجارة بها ، ٩٥ — ١٠١ ، ١٠٥
Zembabwe: early history and trade of
— الاهتمام البرتغالى بها ، ١٠٧ — ١١٣
— Portuguese, interest in
— destroyed — تحطيمها ، ١٤٢

— س —

سابرا (SABRA) (أنظر مكتب العلاقات)
SABRA (see Suid-Afrikaanse Buro vir Rasse Angeleenthede)
Sabeans سابينز ، ١٨ — ٢٧ ، ٩٣ — ٩٦
Gold Coast: acquires its name ساحل الذهب : أصل لتسمية ، ٣٧
— أثر الغاء تجارة الرقيق عليه ، ٧٨ — ٨٠
— effect of slave-trade abolition upon
— التركيز على التجارة المشروعة ، ٧٩ — ٨٢ ، ٨٥ — ٨٧
— emphasis placed on legitimate trade
— الأطماع الأوربية واحتلاله (١٨٢٨ — ٧٢) ، ٨٦ — ٩١
— European interest and occupation (1828—72)
— ادخال محاصيل جديدة ، ٣٧٢ ، ٤٠١
— new crops introduced
— القومية ، ٤٠٠ ، ٤٠٧ ، ٤٠٩ — ٤١٨ (أنظر أيضا اشانتى ، فانتى ، الأقاليم الشمالية ، تجارة الرقيق)
— nationalism in (see also Ashanti Fanti, Northern territories, slave-trade)
Pepper Coast ساحل الفلفل ، ٥٧
ساحل العاج : فى ظل الادارة الفرنسية ، ٤٤٠ ، ٤٤٦ ، ٤٤٩
Ivory Coast: under French administration
— self governery (1958) — الحكم الذاتى (١٩٥٨)
— ضمن الجماعة الفرنسية (الاستقلال ١٩٦٠) ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ — ٤٦٢ (أنظر تجارة الرقيق)
— in community, and independent (1960) (see also slave trade)
ساحل العبيد : تاريخه المبكر (أنظر بنين ، داهومى ، لاجوس ، تجارة الرقيق ، يوربا) ، تأثير الألغاء ، ٨٠
Slave Coast: early history (see Benin, Dahomy, Lagos, slave trade, Yoruba), impact of abolition
سازا (بلد) ، بوغنده ، ٢١٨ ، ٢٢٠ ، ٢٢٥ — ٢٢٨ ، ٤٨٦
Saaza (country), Buganda
Savanna, described سافانا ، وصفها ، ٦

Salazar, Dr. Oliveria — سالازار ، د. أوليفريا ، ٥٥٨ ، ٥٦١ — ٥٦٤
Salisbury, Lord — سالسبورى ، لورد ، ١٩٥ ، ٢١٣
Salisbury (City) — سالسبورى ، مدينة ، ٣٣٣ ، ٣٤٢ — ٣٤٥
Samory — ساموری ، ٨٦ ، ٢٥٨ — ٢٦٠ ، ٤٤٨
Sao Thomé — ساوتومى ، ٤٧ — ٥٥ ، ٦٦ ، ٢٤٤ ، ٤٠٥
Sao Jorge da Mina (see El Mina) — ساوجورج ، المينا (أنظر المينا)
Sao Salvador (Mbanza) — ساوسلفادور ، مبانزا) ، ٤٧ — ٥٠
Sand River Convention — ساندريفر (نهر الرمال) اتفاقية ، ١٦١
Sprigg, Sir Gordon — سبريج ، سير جوردون ، ٣٤٢
Sebastian I, King of Portugal — سبستيانى الأول ملك البرتغال ، ٥٢
"sectors" Belgian Congo: — « قطاعات » الكنغو البلجيكى :
تعريف به ، ومغزاه ، ٥١١ — ٥١٣ ، ٥١٨ ، ٥٣٦
definition and significance, examples ٥٤٠ ، ٥٤٢
Speke, J.H. — سبيك ، ج.هـ ، ١٨٢ ، ٢١١ ، ٢١٧
Stalin, Joseph — ستالين ، جوزيف ، ٣٩٠ — ٣٩٢ ، ٣٩٧
Stanleyville — ستانلى فيل ، ٥٢٥ ، ٥٢٩ ، ٥٣٦ ، ٥٣٨
ستانلى ، هنرى مورتون ، أول رحلة استكشافية (والعثور على ليفنجستون) ، ١٧٩ — ١٨١
Stanley, Henry Morton: first expedition (and finds Livingstone)
— الرحلة الثانية والنزول الى الكنغو ، ١٨٨ — ١٩١ ، ٢١٦ — ٢١٨ ، ٢٤٥
— second expedition and descent of Congo
— الرحلة الثالثة ، عمل خرايط للكنغو ، ١٩٠ ، ٢٤٥
— third expedition, maps Congo
— والرحلة الرابعة لانقاذ أمين باشا ، ١٩٥ كحاكم عام لدولة الكنغو الحرة ، ١٩٥ ، ٢٥٢
— Fourth (Emin Pasha Relief) expedition as governor-general of Congo Free State
ستريجدوم ، جوهانيز جرهارد دوس ، ٦١١ — ٦١٣ ، ٦٢٢ ، ٦٣٢
Strijdom, Johannes Gerhardus
Stellaland — ستيلالاند ، ٣٢٢
ستين ، مارثينوس ، ٣٤٦ ، ٣٥١ — ٣٥٤ ، ٣٥٧ — ٣٥٩ ، ٣٦٤
Steyn, Marthinus
Corvée (see forced labor) — السخرة (أنظر العمل الاجبارى)
Said, Seyyid — سيد سعيد ، ١١٣ — ١١٦ ، ٢١٠
السكان ، تاريخ التوزيع العام فى أفريقيا ، ٩
Population, hisrtory of general distribution of Africa
Nederlands Railways — سكك حديد ندرلاندز ، ٣٣٧ ، ٣٤٠ ، ٣٤٩
السكك الحديدية (أنظرها فى كل بلد على حدة)
Railways (see individual countries)

Slachters' Neck — سلاتشرزنيك ، ١٣٨
Sylvester — Williams, Henry — سلفستر ، ويليمز هنرى ، ٣٨٢
Smuts, General Jan Christian — سمطس ، جرال جان كريستيان :
(قبل ١٩١٥) ، ٣٤٢ ، ٣٥١ — ٣٥٨ ، ٣٦٣ ، ٣٦٦ ، ٤٦٣
(before 1915)
(after 1915) — (بعد ١٩١٥) ، ٥٩٨ ، ٦٠٠ — ٦٠٥
Smellekamp — سميل كامب ، رحالة ، ١٥٧
St. Lucia Bay — سنت لوتشيا ، خليج ، ٣٢٥
St. Helena — سنت هيلانه ، ١٢٠ — ١٢١
Ceuta — سبتة ، ٣٦
Sendwe, Jason — سندوى ، جاسون ، ٥٢٥ ، ٥٣٧ ، ٥٤١
السنغال : الاهتمام الفرنسى فى (القرن التاسع عشر) ، ١٨٣ ، ١٨٧ ، ٢٥٨ — ٢٦٠
Senegal : French interest in (19th Century)
— فى ظل الادارة الفرنسية ، ٢٧٨ — ٢٨٠ ، ٤٣٧ — ٤٤٠ ، ٤٤٤ — ٤٤٩ ، ٤٥٢
— under French administration
— selfgoverning (1958) — الحكم الذاتى (١٩٥٨)
— ضمن الجماعة الفرنسية ، ٤٥٣ — ٤٥٦ ، ٤٥٨
— in Community
— independent (1960) — الاستقلال (١٩٦٠) ، ٤٥٧ — ٤٦١
Senegambia, (see slave-trade) — سنغمبيا (أنظر تجارة الرقيق)
Senghor, Leopold S. — سنغور ، ليوبولد ، ٤٤٦ ، ٤٥٣ ، ٤٥٩
Swart, Charles — سوارت شارلز ، ٦١١ — ٦١٣ ، ٦٢٠ ، ٦٣٣
Swazi (Ngoni) — سوازى (نجونى) ، ١١٩
سوازيلاند ، تطور المحمية ، ٣١٣ ، ٣٢٢ ، ٣٥٥ ، ٣٦٠ ، ٣٦٢
Swaziland development of Protectorate over
Sobukwe, Robert — سوبوكوى ، روبرت ، ٦٢٩
Sudan: French — السودان : الفرنسى ، ٤٤٦
— self governing (1958) — الحكم الذاتى (١٩٥٨)
— ضمن المجموعة الفرنسية ، ٤٥٤ ، ٤٥٧ — ٤٦١
— in Community
Southery, Richard — سوزرى ، رتشارد ، ٣١١
Sotho: Batonga — سوذو : باتونجا ، ١٩
— فى حوض الزمبيزى ، ٩٨ — ١٠١ ، ١١٠ — ١١٣
— in Zambezi basin
— in South Africa — فى جنوب أفريقيا ، ١١٩ ، ١٤٢ ، ١٤٨
Sorel, Georges — سوريل ، جورج ، ٤٤٧
Sofala — سوفالا ، ١٠٥ ، ١٠٧
سوكوتو : ساردونا (سلطانها) ، ٦٤ — ٨٦ ، ٢٨٨ ، ٤٣٢
Sokoto: Sardauna (Sultan) of
— treaty with Goldie — المعاهدة مع جولدى ، ٣٦٩

سومرست ، لورد شارلز ، ١٣٨ — ١٤٠ ، ١٤٣ — ١٤٧
Somerest, Lord Charles
Sweden (see slave trade) السويد (أنظر تجارة الرقيق)
السيادة على نهر الأورنج ، ١٥٨ — ١٦٢ ، ٣٠٨ — ٣١٠
Orange River Sovereignty
Cetyewayo سيتي وايو ، ١٥٧ ، ٣١٧ — ٣٢١ ، ٣٥٨
Sierra Leone: founded سيراليون : نشأتها ، ٧٤ — ٧٧
— مستعمرة ، ٢٧٨ ، ٢٩٥ — ٢٩٧ ، ٤٠٢ ، ٤٣٣
— Colony
— Protectorate — محمية ، ٢٩٧ ، ٤٠٢ ، ٤٣٣
— nationalism — القومية ، ٣٧٩ ، ٤٣٣
— independent — مستقلة ، ٤٣٣ — ٤٣٥
Sekukuni سيكوكونى ، زعيم قبيلة ، ٣١٩

— ش —

Chaka شاكا ، ١٤٠ — ١٤٣ ، ١٥٦
شامبرلين ، جوزيف ، ٣٣٩ — ٣٤٣ ، ٣٤٥ ، ٣٥٤ — ٣٥٧
Chamberlain, Joseph
Semi - Bantu (see Bantu) شبه البانتو (أنظر البانتو)
شبستون ، سير ثيوفيلوس ، ٣٠٤ — ٣٠٨ ، ٣١٩ ، ٣٥٨
Shepstone, Sir Theophilus
East African Federation شرق أفريقيا ، اتحاد ، ٤٦٤ ، ٤٨١ — ٤٨٣
شرق أفريقيا (أنظر البلاد والموضوعات الفردية)
East Africa (see individual Countries and topics)
Eastern Negritic Languages شرقية ، اللغات الزنجية الشرقية ، ١١
الشركة الأفريقية القومية (ليمتد) ، ٢٦٦ — ٢٦٩ ، ٢٧١
National African Company, Ltd.
United African Company شركة أفريقية المتحدة ، ٢٦٧
شركة أفريقيا المتحدة ، ٢٧٣ ، ٣٧٤ ، ٤٠٦ — ٤٠٩
United African Company
Pan-American Airways شركة بان امريكان للطيران ، ٤٠٦
شركة البحيرات الأفريقية ، ٢١٢ — ٢١٥ ، ٢٢٠ ، ٥٨٢
African Lakes Company
شركة مناجم الذهب بجنوب أفريقيا ليمتد ، ٣٣٦
Consolidated Goldfield of South Africa Ltd.
شركة النيجر الملكية (مرخصة ، ليمتد) ، ٢٧٠ — ٢٧٣ ،
Royal Niger Company, Chartered and Limited ٢٨٦ ، ٤٠٧
Schrijver, Auguste de شريجفر ، أوغسطس ، ٥٣٤ — ٥٣٦ ، ٥٣٨ — ٥٤٠
Schreiner, Willam شراينر ، وليم ب ، ٣٤٦

Swahili People الشعوب السواحلية ، ١٠٧ ، ٤٨٣
Schnitzer, Edward (see Emin Pasha) شنيتزر ادوارد (أنظر أمين باشا)
شلالات فيكتوريا ، ليفنجستون يكتشفها ، ١٧٩
Victoria Falls, Livingstone discovers
Jehovahs Witnesses (Watchtower) شهود يهوه ، ٥٢١
شو ، فلورا (أنظر لوجارد ، فلورا شو ، ليدى)
Shaw, Flora (see Lugard, Flora Shaw, Lady)
شوتزا جابيت (منطقة تحت الحماية « اقليما » — محمية) ،
Schutzgebiet ٢٧٠ ، ٢٨٢
Schutztruppee شوتزتروبى (قوة ميليشيا) ، ٢٨٣
Shona (see Mashona) شونا (أنظر ماشونا)
Chiang Kai, Shek شيانج كاى شيك ، ٣٩٠
Chipembere, H. B. شيبمبر ، هـ.ب ، ٥٨٧
Shiré Highlands شيرى ، مرتفعات ، ٥٦٥ — ٥٦٨ ، ٥٧٠
Chilembwe, John شيلمبوى ، جون ، ٥٧٠ — ٥٧٢
Communism: general background الشيوعية : الخلفية العامة ، ٣٨٩ — ٣٩١
— and Africa — وأفريقيا ، ٣٩٠ — ٣٩٢ ، ٤٩٦
— nad Africa problem reviewed — والمشاكل الأفريقية ، ٦٣٧
— والدارسون الأفريقيون فى الخارج ، ٣٩٤ — ٣٩٧
— and Africans studying abroad
— وحركة القومية الأفريقية ، ٣٨٥ ، ٣٩٦ — ٣٩٨
— and Pan-Americanism
— and Cameroon — والكميرون ، ٤٥٦ — ٤٥٨
— and Congo — والكنغو ، ٥٠٨ — ٥١٠ ، ٥٤١ — ٥٤٧
— وأفريقية الفرنسية (سابقا) ، ٤٦٢
— and (former) French Africa
— and Ghana — وغانا ، ٤١٩
— and Guinea — وغينيا ، ٤٥٥
— والمستعمرات البرتغالية ، ٥٦١ — ٥٦٤
— and Portuguese colonies
— وجنوب أفريقيا ، ٥٩٧ — ٦٠١ ، ٦٠٦
— and South Africa, ٦٢٤ — ٦٢٦ ، ٦٣٠ — ٦٣٢
Communist International الشيوعية الدولية ، ٣٩٠ — ٣٩٢ ، ٣٩٨ ، ٦٠٠
شيوعية القومية الزنجية ، مشروع ستالين ، ٣٩٠
Pan-Negro Communism, Stalins plan for
Chiume, M.W.K. شيومى ، م.و.ك ، ٥٨٧ — ٥٨٩

— ص —

ص.أ.ت (أنظر صندوق الاستثمارات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية)
FIDES (see Fonds d'Investissement pour le Développement
Economique et Social)

الصحارى، وصفها، ٧ — Deserts, described

الصحراء: وصفها، ما قبل التاريخ، ٧ وقلة الخصوبة، ١٥ — ١٨، ٢٥ — Sahara: described, prehistory and declining fertility of

— التجـــارة عبرهـا، ٢٥ — ٢٧، ٣٠، ٣٢، ٣٣ — ٣٦، ٤٦ — — trade across

الصناعة، اتحاد عمال الصناعة والتجارة، ٥٧٨، ٥٩٦ — Industrial & Commercial Workers, Union

الصناعة، عمال الصناعة فى أفريقيا — Industrial Workers of Africa

— فى جنوب أفريقيا، ٥٩٧ — — South Africa

— التصنيع، ٣٧٢، ٣٧٣، ٥٩٦ — — industrialization

الصناعة، قانون التسوية (التوفيق) — Industrial conciliation

— الصناعة، قانون الحاجز اللونى (١٩٣٤) — — "color Bar" Act (1934)

— فى روديسيا الجنوبية، ٥٧٤ — — Southern Rhodesia

صندوق الاستثمارات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ٤١٤ — Fonds d'Investissement pour le Développement Economique et Social (FIDES)

صندوق التنمية الوطنية، الكنغو البلجيكى، ٥٢٢ — Fonds du bien-être indigene, Belgian Congo

صنغهاى، ٣٢ — ٣٥، ٨٤ — Songhai

الصين، الشيوعية، والقومية بها، ٣٩٠ — China, communism and nationalism in

الصـين، العمـال الصـينيون فى جنوب أفريقيا، ٣٠٧، ٣٥٦ — ٣٥٨ — Chinese, laborers in South Africa

التجارة، الصينيون فى شرق القارة، ١٠٤ — traders in East Africa

— ض —

الضمير الأفريقى، ٥٣١ — Conscience Africain

— ط —

الطائفة الانجليزية، ٢١٨، ٢٢٠ — Ingleza

طاعون الماشية، ٢٣٣، ٣٤٣ — Rinderpest

الطريق الشمالى الأعظم (جنوب أفريقيا)، ٣٠١، ٣٠٩، ٣١٢، ٣١٥، ٣٢٢، ٣٢٥، ٣٢٧، ٣٢٩ — ٣٣٢، ٣٤٧ — Great North Road (Southern Africa)

— ع —

عالم الزنوج، ٣٨٦ — ٣٨٨ — Negro World, The

عثمان، دن فوديو، ٨٤ — ٨٦ — Usuman dan Fodio

العرب: يدخلون الاسلام، ٢٩ — Arabs: introduce Islam

— فى بورنو، ٢٨٨ — — in Bornu

— فى دولة الكنغو الحرة، ٢٥٢ — — in Congo Free State

— فى شرق أفريقية قبل ١٥٠٠، ٩٤، ٩٨، ١٠١، ١٠٤ — — in East Africa before, 1500

— فى شرق أفريقيا منذ ١٥٠٠ (أنظر عمان: الزنج، زنجبار، تجارة الرقيق من شرق أفريقيا) — — in East Africa since 1500 (see Omen: Zeng; Zanziber slave-trade, from East Africa)

— ولفنجستون فى شرق أفريقيا، ١٧٩ — ١٨١ — — and Livingstone, in East Africa

— وستانلى فى شرق أفريقيا، ١٨١ — — and Stanley in East Africa

— وفى شرق أفريقيا الألمانية، ٢٣٧ — ٢٣٩ — — in German East Africa

— وفى كينيا، ٤٧٣، ٤٩١ — — in Kenya

— وفى محمية زنجبار، ٤٨٣ — — in Zanzibar Protectorate

— عروس «مهر العروس» (بانتو) ١٣١ — — "bride — price" (Bantu)

عصبة الأمم: ليبريا وعصبة الأمم، ٤٠٤ — League of Nations: Liberia and

— نظـام الانتداب، ٣٨٤، ٤١٦، ٤٤٠، ٤٦٣، ٤٧٨، ٥٤٦ — ٥٤٩ — — mandate system

— سمطس، ٥٩١ — ٥٩٣ — — Smuts and

— عصبة جنوب أفريقيا «رابطة»، ٣٤٥، ٣٥٢ — — South African League

العمالة الاجبارية، الكنغو البلجيكى، ٥١٤ — Forced labor (corvée) Belgian Congo

— دولة الكنغو الحرة، ٢٤٩ — ٢٥٢ — — Congo Free State

— أفريقيا الفرنسية، ٢٨٤، ٤٣٨، ٤٤٠ — ٤٤٤ — — French Africa

— الكاميرون الألمانية، ٢٨٤ — — German Cameroons

— أفريقية الشرقية الألمانية، ٢٣٨ — ٢٤٠ — — German East Africa

— كينيا، ٤٧٢ — — Kenya

— أفريقيـــا البرتغاليـــة، ٢٤٢ — ٢٤٥، ٣٥٥، ٥٥٧ — ٥٦١ — — Portuguese Africa

العمالة الاجبارية : الكنغو البلجيكى (تابع)
— رواندا — أورندى ، ٥٥١ — Ruanda — Urundi
عمان : تاريخها المبكر ، ١٠١ — ١٠٤ Omen: early role
— حكم الزنج (بعد ١٦٢٢) ، ١١٢ — ١١٥ — ruling Zeng (after 1622)
— انفصالها عن زنجبار ، ١١٦ — separated from Zanzebar
عمر ، الحاج ، ٨٦ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ Omer, El Hadg
عمر ، الخليفة ، ٢٩ Cmer, Caliph
العمل ، اتحادات العمل والاتجاه الحضرى ، ٣٧٣ Labor unions, and urbanization
العمل (أنظر أيضا الرق ، تجارة الرقيق ، العمالة الاجبارية ، وما يتعلق بها فى كل بلد على حدة) Labor (see also slavery, slave trade forced labor, and individual countries)
العمل ، حزب العمل ، اتحاد جنوب أفريقيا ، ٣٦٣ — ٣٦٧ ، ٥٩٤ — ٥٩٨ ، ٦٠١ — ٦٠٤ Labor Party, union of South Africa
عويضا (هوايدا) ، ٦٢ Ouidah (Whydah)

— غ —

الغابات الجافة ، تعريفها ، ٨ Dry forest, defined
الغابات المطيرة ، وصفها ، ٧ — ٩ Rain forest, described
غابة (أنظر الغابات المطيرة) Jungle (see rain forest)
غانا : قديما ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٣١ — ٣٣ ، ٣٨ ، ٤١٨ Ghana: ancient
— حديثا ، مستقلة ، ٤١٧ — ٤١٩ — modern, independent
— استقلالها حديثا وانتشار القومية الأفريقية ، ٤٢٠ ، ٤٣٤ ، ٤٥٢ ، ٤٥٥ — ٤٥٨ ، ٤٨٨ — ٤٩١ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٤ ، ٥٦٢ (أنظر أيضا ساحل الذهب ، الأشانتى ، الحدود الشمالية) — independent and the spread of African nationalism (see also Gold Coast, Ashanti, Northern territories)
غاندى ، مهندس ك : أثره على القومية الأفريقية ، ٤٠٠ ، ٤١٣ ، ٤١٩ Gandhi, Mohandis K.: influence on African nationalism
— فى جنوب أفريقيا ، ٣٥٥ — ٣٥٨ ، ٦٠٠ — in South Africa
غرب أفريقيا (أنظر دولها كل على حدة) West Africa (see individual countries)
غرب أفريقيا ، قوة الحدود ، ٢٧٣ West African Frontier Force
غينيا ، استقلالها ، ٤٥٥ — ٤٦٢ Guinea, independent
غينيا ، ساحل غينيا ، استيطان الزنوج ، ٣٨ Guinea Coast, Negroes settle
غينيا الفرنسية ، ٤٤٠ ، ٤٤٢ ، ٤٤٦ ، ٤٤٩ Guinea, French

— ف —

فابى ، وزارة المستعمرات البريطانية فى حكومة العمال ، ٤٢٧ Fabian Colonial Bureau
فارار ، سير جورج ، ٣٥٥ Farrar, Sir George
واسو (WASU) أنظر اتحاد طلبة غرب أفريقية WASU (see West African Students Union)
فاسى ، سير ارنست ، ٤٩٩ Vasey, Sir Ernest
فاشودة ، أزمتها ، ١٩٦ Fashoda crisis
فانتى : النشأة والتاريخ قبل ١٨٦٧ ، ٤١ ، ٤٧ ، ٥٨ — ٦١ ، ٧٩ ، ٨٦ — ٩١ Fanti: emergence and history before 1867
— فى الاتحاد (دستور مانكسيم) ، ٨٨ — ٩٠ منذ ١٨٧٢ ، ٢٦١ ، ٢٩٤ — ٢٩٦ ، ٣٩٩ (أنظر أيضا تجارة الرقيق من ساحل الذهب) — in confederacy (Mankessim constitution) — since 1872, (see also slave-trade from Gold Coast)
فردريك موتيسا الثانى ، ٤٦٩ ، ٤٨٦ — ٤٩١ Frederick Mutesa II
الفرس ، فى شرق أفريقيا ، ٩٥ ، ١٠١ — ١٠٤ Persians in East Africa
فرناندو بو ، ٩١ ، ٢٦٧ ، ٤٠١ ، ٤٠٥ Fernando Po
فرنسا ، ٢١٨ ، ٢٢٠ Fransa
فرنسا ، أفريقيا الاستوائية الفرنسية : ادارتها (١٩٠٧ — ١٩٥٧) ، ٢٥٦ ، ٤٣٧ — ٤٤٦ French Equatorial Africa: administration (1907—57)
— القومية والسياسة ، ٤٤٤ — ٤٥٤ — nationalism and politics
— السكك الحديدية ، ٤٣٨ ، ٤٥٠ — railways
فرنسا ، شركة أفريقيا الفرنسية الاستوائية ، ٢٦٧ French Equatorial Africa Company
فرنسا ، غرب أفريقيا الفرنسية : ادارتها (١٩٠٥ — ١٩٥٨) ، ٢٧٧ — ٢٨١ ، ٤٣٧ — ٤٣٩ ، ٤٤٤ — ٤٤٦ French West Africa: administration (1905—58)
— القومية والسياسة ، ٤٤٤ — ٤٥٤ — Nationalism and Politics
— السكك الحديدية ، ٤٤٠ ، ٤٥٠ ، ٤٥٩ — ٤٦١ — railways
فرنسا : النهضة التجارية ، ٥٥ France: commercial rise of
— الاهتمام بالسنغال فى ظل حكم نابليون الثالث ، ١٨٣ — ١٨٥ ، ١٨٨ ، ٢٥٨ — ٢٦٠ ، ٢٧٠ — ٢٧٣ ، ٢٩٧ — interest in Senegal revived under Napoleon III
احياء الاهتمام بالجابون والكنغو ، ١٩١ ، ١٩٣ ، ٢٤٥ Interest in Gabon and Congo revived

فرنسا : النهضة التجارية (تابع)
التجنيد العسكرى الالزامى فى المستعمرات ، ٤٣٩ ، ٤٤١
Military conscription in colonies
مناطق الوصاية والانتداب ، ٤١٦ ، ٤٤٠ ، ٤٥٦
Mandates and trust territories
— Africans in — الأفريقيون فيها ، ٣٩٤
— حكومة فيشى (١٩٤٠) ، ٤٤٠ — ٤٤٣
— Vichy government of (1940)
— فرنسا الحرة (١٩٤٠) ، ٤٤٢ — ٤٤٤
— Free French (1940)
— الجمهورية الرابعة وأفريقيا ، ٤٤٣ — ٤٤٦
— Fourth Republic and Africa ٤٥٢ — ٤٥٩
— الجمهورية الخامسة وأفريقيا ، ٤٥٣ — ٤٥٩
— Fifth Republic and Africa
— وداهومى (ساحل الرق) ، ٢٦٦ ، ٢٧٢
— and Dahomey (slave Coast)
— and Hausaland — وأرض الحوصا « الهاوسا » ، ٢٧٢
— and Ivory Coast — وساحل العاج ، ٢٦٣
— and Liberia — وليبريا ، ٢٩٧ — ٣٠٠ ، ٤٠٣
— وحوض النيجر (الدلتا والنهر) ، ٢٦٦ — ٢٦٩ ، ٢٧١ (أنظر أيضا تجارة الرقيق)
— and Niger basin (delta and river) (see also slave trade)
Franck, Louis فرنك لويس ، ٥١١
Froude, James Anthony فرود ، جيمس انتونى ، ٣١٨
Freetown فريتون ، ٢٩٥ — ٢٩٩ ، ٤٣٣
Frere, Sir Bortale فرير ، سير بورتال ، ١١٦
فش ، نهر ، ١٢٨ — ١٣٦ ، ١٣٩ — ١٤٢ ، ١٤٣ — ١٤٥ ، ١٥٠
Fish River
Fourah Bay College فوراه باى ، كلية ، ٢٩٧ ، ٤٦٦
Forminiere فورمنيير ، شركة ، ٥١٥
الفول السودانى ، مشروعه ، ٤٧٩ — ٤٨٢ ، ٥٠٣
Groundnut Scheme,
فولانى : نشأتهم ، وهجراتهم ، ٣٢ ، ٤١ — ٤٣ ، ٨٤
Fulani : appearance and migrations
— فى أرض الحوصا ، جهادهم ، ٨٤ — ٨٦ ، ٢٥٨
— in Hausaland, gihad of
— تأثير التقسيم الأوربى عليهم ، ٢٧١ ، ٢٧٧ ، ٢٨٤ ، ٢٨٧ — ٢٩١ (أنظر أيضا نيجيريا الشمالية)
— impact of European Partition upon
(see also Nigeria, Northern)

Upper Volta, self governing (1958) فولتا العليا ، الحكم الذاتى (١٩٥٨)
— داخل الجماعة الفرنسية ، واستقلالها (١٩٦٠) ، ٤٥٥ ، ٤٥٧ — ٤٦٢
— in community, and independent (1960)
Voltaire فولتير
Volk, Afrikaner فولك ، افركانر ، ٦٠٥ ، ٦٠٧
Volksroad, Natal Republic فولكس روود ، جمهورية ناتال ، ١٥٧
Fage, John D. فيدج ، جون ، د. ، ١٤
فيدرالى ، الحزب الفيدرالى ، فى روديسيا ونياسالاند ، ٥٨٧
Federal Party, Rhodesia and Nyasaland
Faidherbe, General Louis فيد هرب ، جنرال لويس ، ٢٥٨ — ٢٦٠
فيرستون ، شركة فيرستون للمطاط والاطارات ، ٤٠٤ — ٤٠٦
Firestone Tire and Rubber Company
Firestone Harvey S. فيرستون ، هرفى س. ، ٤٠٤
فيرفورد ، هندريك فرينش ، ٣٥٧ — ٣٦١ ، ٦٢٤ — ٦٢٧ ، ٦٣١ — ٦٣٣
Verrvoerd, Hendrik, French
Vereening, Peace of فيريننج ، صلح ، ٣٥٢ — ٣٥٤ ، ٣٦٣ ، ٥٩٣
Vienna, Congress of فيينا مؤتمرها ، ١٣٥
Veld cornet, defined فيلد ، قمة الفياد التعريف « نافخ البوق » ١٢٣
Veld, described فيلد ، وصفه ، ٨
Field, Winston فيلد ، ونستون ، ٥٨٧
Villiers, Sir Henry de فيلرز ، سير هنرى ، ٣٥٩
فيليب الثانى ، ملك أسبانيا والبرتغال ، ٥٢ ، ٥٤ ، ١١١
Philip II, King of Spain and Portugal

— ق —

قانون الأراضى الوطنية — اتحاد جنوب أفريقيا (١٩١٣) ٥٩٤ — ٥٩٧ ، ٥٩٩
Natives Land Act, Union of South Africa (1913)
Loi Corde القانون الاطارى ، ٤٥١ — ٤٥٣ ، ٤٥٦
قانون التسجيل للسكان فى اتحاد جنوب أفريقيا ، ٦٢٣
Population Registration Act, Union of South Africa,
South Africa Act (1909) قانون جنوب أفريقيا (١٩٠٩) :
— اعداده واقراره ، ٣٥٨ — ٣٦١ ، ٣٦٢ — ٣٦٤
— preparation and passage of
— after unification, — بعد الاتحاد ، ٦١٦ — ٦٢٠ ، ٦٢٨
قانون الحاجز اللونى ، — روديسيا الجنوبية (أنظر قانون التسوية الصناعية)
Color Bar Act, Southern Rhodesia
— (see Industrial conciliation Act)
Bill of Rights, Kenya, promised قانون الحقوق ، كينيا الوعد به ، ٥٠٣

قانون المادة والخدم ، اتحاد جنوب أفريقيا ، ٥٩٦
Masters and Servants Act, Union of South Africa

قانون عقــود الخـــدمة ، فى المســـــتعمرات البرتغالية ، ٢٤٢ — ٢٤٥
Contract Service Law, Portuguese colonies

قانون القضاء على الشيوعية ، اتحاد جنوب أفريقيا ، ٦٣١
Suppression of Communism Act, Union of South Africa,

قانون النشاط التخريبى ، ٥٧٠
Subversive Activities Act, Southern Rhodesia

قانون الوصـــــاية على الأرض (١٩٣٦) فى اتحاد جنوب أفريقيا ، ٥٩٩ ، ٦٢٨
Native Trust and Land Act (1936) Union of South Africa

قرارات التجريد حق المتلكات والحقوق المدنية ، ٤١٩
Attainder, Bills of

قرطاجة ، ١٦ ، ٢٥ — ٢٧ ، ٢٧ — ٣٠
Carthage

القطن ، تنميته فيما قبل التاريخ ، ١٥
Cotton, prehistoric development of

قناة الســويس : تحيى الاهتمـــام الأوربى بشرق أفريقيا ، ١١٨ ، ١٨٤ — ١٨٧
Suez Canal: awaken European interest in East Africa

— أثرها على جنوب أفريقيا ، ٣٠١ — ٣٠٣ ، ٣٠٨
— impact upon South Africa

قوقازيون (عنصر) ، أصلهم وتوسعهم ، ٩ — ١٣
Caucasians (race), origin and expansion

القومية الأوربية ، والدارونية الاجتماعية ، ٢٠٦ — ٢٠٨
Nationalism, European: and Social Darwinism

— كعامل فى التوسع الامبريالى ، ١٨٣ — ١٨٧
— As factor in imperial expansion

— وفى جنوب أفريقيا : (أنظر الافركانرز ، البوير ، جنوب أفريقيا البريطانية)
— in South Africa (see Afrikaners, Bœrs) British South Africans)

القـــوة الجمهـــورية ، الكنغو (ليوبولدفيل المســـتقلة) ، ٥٤٢ — ٥٤٧ ، ٥١١ ، ٥١٧ ، ٥٢٠ ، ٥٢٣ ، ٥٣٣ ، ٥٣٦ ، ٥٣٩
Force Republique, Congo (Leopoldville, independent)

القوة الجمهورية ، الكنغو البلجيكى
Force Republique Belgian Congo

— استخدامها فى رواندا ، ٥٥٣
— used in Ruanda

القومية ، العناصر الأفريقية غير البيضاء
Nationalism, African non-white:

— دراسة عامة ، ١١٥ — ١٢٥
— General discussion

— الاتجـــــاه الأوربى نحوهـــــا ، ٣٧١ — ٣٧٥ ، ٣٧٦ — ٣٨٠
— European stimulus toward

— والدارسين الأفريقيين فى الخارج ، ٣٩٢ — ٣٩٥ (أنظر أيضا الوضع فى كل دولة على حدة)
— and Africans studying abroad (see individual countries)

القيود الصارمة (قانون جنوب أفريقيا) ، ٣٥٨ — ٣٦١ ، ٣٦٣ ، ٦٢٠ — ٦٢٣
"entrenched" clauses (South Africa Act)

— ك —

كاباكا ، ملك بوغنـــــــده ، ٩٦ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ — ٤٦٩ ، ٤٨٣ — ٤٩١
Kabaka (King of Buganda)

كابسيان ، شعب الكابســـيان (الكوشـــيون الأوائل) أو (الحاميون الأوائل) ، ١١
Capsian people

كايى ، رينيه ، ١٧٨
Caille "René"

كابيتا ، ٢٥٠ — ٢٥٣
Capità

كاتنجا ، ٢٤٨ ، ٥١٥
Katanga Company

كاتنجا : فى دولـــة الكنغو الحـــرة ، ٢٤٩ ، ٢٥٥ ، ٣٣٢ — ٣٣٥ ، ٥١٥
Katanga: in Congo Free States,

— فى الكنغو البلجيكى ، ٥١٠ ، ٥١٥ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٤ ، ٥٣٦ — ٥٣٩
— in Belgian Congo

— مستقلة ، ٥٤١ — ٥٤٨
— independent

— اللجنة الخاصة بها ، ٢٤٨ ، ٥١٥
— special committee of the

— ورواندا — أورندى ، ٥٥٠
— and Ruanda-Urundi

كادو (KADU) أنظر اتحاد كينيا الأفريقى الديمقراطى
KADU (see Kenya African Democratic Union)

كاديلى ، كليمنتس ، ٥٧٨ ، ٥٩٦
Kadalie, Clements

كارتر ، لجنة كارتر للأراضى ، ٤٧٥ ، ٥٧٢ — ٥٧٦
Carter Land Commission

كارنارفون ، لورد ، ٣١٨ — ٣٢٢
Carnarvon, Lord

كاسافوبو ، جوزيف ، ٥٢٤ ، ٥٢٨ — ٥٣٦ ، ٥٣٨ — ٥٤١ ، ٥٤٢ — ٥٤٧
Kasavubu, Joseph

كاساى ، مقاطعة كاساى بالكنجو ، ٥١٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٩ ، ٥٣٥ — ٥٤٠
Kasai Province, Congo

كاســـلى هيفورد ، جوزيف ، ٣٨٨ ، ٤٠٠ — ٤٠٤ ، ٤٢٢
Casely Hayford, Joseph

كاسيمنت ، روجر ، ٢٥٤
Casement, Roger

الكافير ، التعريف بهـــم ، ١٣٢ (أنظر أيضـــا اكســـوزا ، الشعوب المتحدثة بلغة البانتو)
Kaffir, defined (see also Xosa, Bantu speaking people)

الكافير ، حروب الكافير ، ١٣٢ ، ١٥٠
Kafir Wars

الكاكاو ، ساحل الذهب ، ٤٠٠ ، ٤٠٧ — ٤١٢ ، ٤١٥
Cocoa, Gold Coast

الكاكاو ، مجلس تسويقه فى ساحل الذهب ، ٤٠٨ — ٤١٠ ، ٤١٨
Cocoa Marketing Board, Gold Coast

كالابار ، ٩١ ، ٢٦٦ ، ٢٦٨ — ٢٧٠
Calabar

كالونجى ، ألبرت ، ٥٢٥ ، ٥٣٥ — ٥٤٠ ، ٥٧٩ — ٥٨٢ ، — Kalongi, Albert
كامبل ، جون ، ٣١١ — Campbell, John
كانو (KANU) — أنظر اتحاد كينيا الأفريقى الوطنى — KANU (see Kenya African National Union)
كايبندا ، جريجوار ، ٥٥٤ — Kayibanda, Gregoire
الكرسى الذهبى ، ٦٠ ، ٢٦٢ ، ٢٦٤ — ٢٦٦ ، ٤٠١ — Golden Stool
الكرو ، قبائل ، ٢٩٩ ، ٤٠٤ — Kru
كروجر ، بول : حياته المبكرة ، ١٦٨ ، ٣٢٠ — ٣٢٣ — Kruger, Paul: early life
كرئيس لجمهورية جنوب أفريقيا (SAR) ، ٣٢٥ — ٣٢٨ ، ٣٣١ — ٣٣٣ ، ٣٣٦ — ٣٤٧ ، ٣٤٩ — as SAR President
— فى المنفى ، ٣٥١ — ٣٥٤ ، ٥٩٢ — — in Exile
كرونجيه ، جنرال بيتر ارنولد ، ٣٤١ — Crongé, General Pieter Arnoldus
الكريول — فى سيراليون ، ٧٦ ، ٢٩٥ — ٢٩٧ ، ٤٣٢ — ٤٣٤ — Creoles, Sierra-Leone
الكريول — فى موريتانيا ، ٣٠٧ — Creoles, Mauritian
الكشوف : البرتغاليون الأوائل ، ٣٧ ، ٤٨ — Exploration: early Portuguese
(الأوربيون) فى داخل أفريقيا ، ٨٠ — ٨٤ ، ١٧٣ — ١٧٥ ، ١٧٦ — ١٨٠ — (European) in African interior
كلابرتون ، ليفتنانت . هـ. ، ٨٣ ، ١٧٨ — Clapperton, Lt. H.
كلارك ، ج. ديسموند ، ١٩ — Clark, J. Desmond
كلفن ، يوحنا ، ن. ، ١٢٥ — Calvin, John
كلفورد ، سير هيو ، ٤٢٢ — Clifford, Sir Hugh
كلوه ، ١٠٢ — ١٠٦ ، ١١١ — Kilwa
الكلية الجامعية ، عبدان ، نيجيريا ، ٤٢٧ — University College, Ibadan, Nigeria
كمب ، القس (الأب) جوهانز فاندر ، ١٣٣ — ١٣٥ ، ١٤٧ — Kemp. Rev. Johannes, Vander
كمبرلى ، ١٨٥ ، ٣١١ ، ٣١٥ — ٣١٧ ، ٣٢٥ — ٣٢٨ ، ٣٤٧ ، ٣٥٢ — Kimberley
الكاميرون : الاسلام بها ، ٢٧١ — Cameroons: Islam in
— القضاء على الأطماع البريطانية المتكررة بها ، ٢٦٨ — ٢٧٠ — — early British interest thwarted
— الحكم الألمانى ، ٢٦٨ — ٢٧٢ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٨١ — ٢٨٦ — — German rule
— حدود المنطقة الواقعة تحت الانتداب والوصاية البريطانية ، ٤٥٨ — — British mandate and trust territory
— منطقة الانتداب والوصاية الفرنسية ، ٤٤٠ ، ٤٤٥ — ٤٥٨ — — French mandate & trust
— استقلالها ، ٤٥٦ — ٤٥٨ — — independent
— الخطوط الحديدية بها ، ٢٨٣ — — railway in

كميرون ، سير دونالد ، ٤٧٨ ، ٥٠٣ — Cameroon, Sir Donald
كندا ، ٣٤٩ ، ٣٥٢ ، ٣٥٩ — Canada
الكنيسة الأرثوذكسية الأفريقية ، ٣٨٦ — ٣٨٨ — African Orthodox Church
الكنيسة القومية لنيجيريا ، ٤٢٧ — National Church of Nigeria
الكنيسة المنهجية الأسقفية الأفريقية (كنيسة الميثودين) ، ٣٨١ — African Methodist Episcopal Church
الكنيسة المنهجية الأسقفية الأفريقية فى أمريكا الشمالية ، ٣٨٢ — African Methodist Episcopal Lionists of North America
كوتس ، نظامه للتصويت ، ٤٩٧ — Coutts voting system
كوجلان ، سير تشارلز ، ٥٧٦ — Coglean, Sir Charles,
كوسى ، لجنة كوسى ، ٤١١ — ٤١٤ — Coussey Commission
كوش ، الشعوب الكوشية ، أصلها ، وتوسعها ، ١٠ — ١٣ ، ١٨ — ٢١ ، ٩٣ — ٩٦ ، ٩٨ — ١٠٢ — Cushitic people, origin and expansion
كوش ، اللغات الكوشية ، ١٣ — Cushitic Languages
كوكلوكس كلان ، ٣٨٦ ، ٣٩٥ — Ku Klux Klan
كولمبس ، كريستوفر ، ٣٦ — ٣٨ ، ٧٠ — Columbus, Christopher
كولينسو ، القس جون وليم ، الأسقف ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٢٠ — Colenso, Rev. John William, Bishop
كوماسى ، اتفاقية ، ٢٦٤ — Kumasi, Treaty of
الكوماندوز البوير : أصلهم ، الاستخدام المبكر لهم ، ١٢٣ ، ١٣٢ ، ١٥٠ ، ٣١٩ — Commandos, Boer: origin and early use of
— فى حرب البوير ، ٣٤٨ — ٣٥٣ — — in Boer War
— وفى الحرب العالمية الأولى ، ٣٦٧ — — in World War I
— لمسايرة منظمة أوسيوا براندواج (١٩٣٨) ، ٦٠٦ — — adopted to Ossewabrandwag organization (1938)
الكومنولث : مستقبله فى أفريقيا ، ٦٣٦ — ٦٣٨ — Commonwealth of Nations: future in Africa,
— وفى نيجيريا ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ — ٤٣٦ — — and Nigeria
— وسيراليون ، ٤٣٣ — ٤٣٦ — — and Sierra Leone
— وجنوب أفريقيا ، ٣٦٥ ، ٥٩١ — ٥٩٤ ، ٦٠١ ، ٦١٢ ، ٦٣١ — ٦٣٣ — — and South Africa
— وتنجانيقا ، ٥٠٤ — — and Tanganyika
كوناكات (أنظر اتحاد الجمعيات القبلية لكاتنجا) — Conakat (see confédération des Associations Tribaux du Katanga)
كونتاجورا ، ٢٨٨ — Kontagora
كوندا ، كينيث ، ٥٨٩ — Kaunda, Kenneth

الكنغو (برازافيل) ، الحكم الذاتى (١٩٥٨) داخل الاتحاد ،
واستقلاله (١٩٦٠) ، ٤٥٤ ، ٤٥٧ — ٤٦٢ ، ٥٣١
Congo (Brazzaville), self-governing (1958) in Community
and independent (1960)

الكنغو — البلجيكى : الادارة ، التنمية (١٩٠٨ — ١٩٤٧) ،
٢٧٨ — ٢٨٠ ، ٥٠٧ — ٥١٨
Congo, Belgian: administration and development (1908-1947)
— الادارة والتنمية (١٩٤٧ — ١٩٦٠) ، ٥٢٢ —
٥٣٦ ، ٥٣٨ — ٥٤٧
— administration and development (1947-1960)
— الاستثمارات والامتيازات ، ٥١٣ — ٥١٦ ، ٥١٧ ،
— monopolies and concessions ٥٢٧ ، ٥٣٥
— القومية ، والسياسات الأفريقية ، ٥٣٠ — ٥٤٠
— nationalization and African Politics
— railways — السكك الحديدية ، ٢٥٥ ، ٥١٣ — ٥١٦
— and Ruanda-Urundi — روالدا — أورندى ، ٥٥٠ — ٥٥٣

Congo Reform Association الكنغو — جمعية التقدم بالكنغو ، ٢٥٣
Congo — Ocean Railway الكنغو — السكك الحديدية المحيطة ، ٤٣٨
Congo, French الكنغو الفرنسى ، ٢٥٦ ، ٤٤٢ ، ٤٤٥ — ٤٤٩ ، ٤٥٤،
الكنغو (ليوبولدفيل) ، استقلاله ، ظروفه فى الحصول على
الاستقلال ، ٥٤٠ — ٥٤٢
Congo (Leopoldville), independent, condition on receiving
independence
— outline of events in — ملخص الأحداث به ، ٥٤٠ — ٥٤٨
— Basic Law — القانون الاطارى ، ٥٣٩ ، ٥٤٤

الكونغو (مانيكونجو) ، أنظر مانيكونغو ، تجارة الرقيق من
الكنغو
Congo (Manicongo), (see Manicongo, slave-trade from Congo)
الكنغو ، النهر ، الكشوف الأوربية ، والملاحة فيه ، ١٨٠ ،
١٨٨ — ١٩١ ، ٢٤٤ — ٢٤٧
Congo River, European exploration and navigation
Cohen, Sir Andrew كوهين ، سير اندرو ، ٤٨٥ — ٤٨٨
Caiado, Antonio كيادو ، أنطونيو ، ١٠٨ ، ١٠٩
كيب ، اقليم الكيب ، اتحاد جنوب أفريقيا ، ٣٦٤ ، ٥٩٦ ،
٦٠٠ ، ٦٠٤ ، ٦١١ ، ٦١٩ — ٦٢٣ ، ٦٣١
Cape Province, Union of South Africa
كيب ، قانون العقوبات برأس الرجاء الصالح ، ١٥١ ، ١٥٨
Cape of Good Hope Punishment Act

كيب ، مستعمرة الكيب (١٧٩٥ — ١٨٨٠) ، ١٣٣ — ١٥١ ،
١٦١ ، ٣٠١ — ٣٠٤ ، ٣٠٨ — ٣١٣ ، ٣١٥ ، ٣١٨
(١٨٨٠ — ١٨٩٩) ٣١٥ — ٣١٧ ، ٣٢٠ — ٣٢٢ ،
٣٢٥ — ٣٢٨ ، ٣٣٤ ، ٣٣٦ — ٣٤٠ ، ٣٤٣ (١٨٩٩ —
١٩١٠) ، ٣٤٨ ، ٣٥١ — ٣٧١
Cape Colony (1795-1880) (1880 — 1899) (1899 — 1910)
Capetown كيبتون « مدينة الكاب » ، ١٢١ ، ٣٤٨ — ٣٥٠
Keate Award كيت ، ٣١٠ — ٣١٣
Kitawala كيتاوالا ، ٥٢٠ — ٥٢٢ ، ٥٤٢ — ٥٤٤
Kitchener, H.H., Lord كتشنر ، هـ.هـ. لورد ، ٣٤٩ — ٣٥٤
كيجرى الخامس ، موامى رواندا ، ٥٥٢ — ٥٥٤
Kigeri, V., Mwami of Ruanda
Creswell, Frederick كريسويل ، فردريك ، ٣٥٥ ، ٣٦٣
كيفو ، اقليم كيفو (الكنغو الشرقية) ، ٥٢٢ ، ٥٤٧
Kivu Province, (eastern) Congo
Kikuyu كيكويو ، ٢٣٢ — ٢٣٦ ، ٤٦٤ ، ٤٧٣ — ٤٧٨ ، ٤٩٢ — ٥٠٣
كيكويو ، جمعية الكيكويو المركزية (ككا KCA) ،
Kikuyu Central Association (KCA) ٤٧٣ — ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٩٥
الكيكويو (KCA) أنظر جمعية الكيكويو المركزية
KCA (see Kikuyu Central Association)
كيكويو ، لجنة الاستقصاء الخاصة بالأراضى ، ٤٧٤،
Kikuyu Land Inquiry Commission
كيم (KIM) أنظر حركة استقلال كينيا الكيمبانجوية ،
٥١٩ — ٥٢١ ، ٥٢٨ ، ٥٦١
KIM (see Kenya Independence Movement) Kimbanguism
Kimbangu, Simon كيمبانجو ، سيمون ، ٥١٩ — ٥٢٢
Kenya African Union كينيا ، اتحاد كينيا الأفريقى ، ٤٩٥
كينيا ، اتحاد كينيا الأفريقى الديمقراطى (كادو KADU) ،
كينيا ، أتحاد كينيا الأفريقى الوطنى (كانو KANU) ، ٥٠٢
Kenya African Democratic Union (KADU) ٥٠٢
Kenya African National Union (KANU)
كينيا — أوغنده الخطوط الحديدية (انظر خط حديد أوغنده)
Kenya — Uganda, Railway (see Uganda Railway)
كينيا ، تنمية أراضى مرتفعات كينيا ، ٤٧٠ — ٤٧٥ ، ٥٠٠
Kenya Highlands development of
كينيا ، حركة استقلال كينيا (كيم KIM ، ٤٩٧ — ٥٠١ ، ٥٠٢
Kenya Independence Movement (KIM)
Kenya Party كينيا ، حزب كينيا ، ٤٩٨ — ٥٠١
Kenya Teacher's College كينيا ، كلية المعلمين بها ، ٤٧٨ ، ٤٩٥

كينيا المصالح البريطانية الأولى فيها ، ١٨٦ ، ١٩٤ — ١٩٧ ،
Kenya: early British interest in ٢١٩ — ٢٢١ ، ٢٣١ — ٢٣٣
— مستعمرة ومحمية (١٩٢٠ — ٤٨) ، ٤٦٣ —
٤٦٥ ، ٤٧٠ — ٤٧٨
— colony and protectorate (1920 — 48)
مستعمرة ومحمية (بعد ١٩٤٨) ، ٤٨٤ ، ٤٩١ — ٥٠٢
— colony and protectorate (after 1948)
— القومية فيها ، ٤٩٧ — ٥٠٣ ، أنظر أيضا شرق
— nationalism in أفريقية البريطانية
— (see also British East Africa)
كينياتا ، جومو ، ٣٩٧ ، ٤٧٨ ، ٤٩٤ — ٤٩٦ ، ٤٩٩ ،
Kenyatta, Jomo ٥٠١ — ٥٠٣

— ل —

لاجوس ، سجل لاجوس الأسبوعى (جريدة أسبوعية) ،
Lagos Weekly Record ٣٨١
لاجوس ، المدينة ، ٢٢٦ ، ٢٧٤ ، ٣٩٩ ، ٤٠٣ ،
Lagos (city) ٤٢٢ — ٤٢٤ ، ٤٢٨ — ٤٣٠
Lagos colony لاجوس ، المستعمرة ، ٩٠ — ٩٢ ، ٢٨٦ ، ٢٩٠ — ٢٩٤
لاجوس ، نشأتها ، وتجارة الرقيق بها ، ٦٢ ، ٨٠ ،
Lagos, rise and slave-trade of ٩٠ — ٩٢
Lavigerie, Cardinal لافيجرى ، كاردينال ، ١٨٩
لامى ، ماجور فرانسوا جوزيف أميدى ، ٢٧٦
Lamy, Magor Francois Joseph Amedeé
Lamine — Gueye لامين ، جوى ، ٤٤٦ ، ٤٥٣
لامين جوى ، القانون (١٩٤٦) ، ٤٤٤ — ٤٤٦
Lamine — Gueye Law (1946)
Landdrost لاندروست ، تعريف ، ١٢٢
Lander, Richard لاندر ، ريتشارد ، ٨٣ ، ١٧٨
Committee of London Merchants لجنة تجار لندن ، ٨٠ ، ٨٦ — ٨٨
Jibowu Commission لجنة جيبو ، ٤١٤
لجنة دراسة حوض الكنغو الأعلى ، ٢٤٥
Committee for study of the Upper Congo
Native Affairs Commission لجنة الشئون الوطنية (الأفريقية) ، ٥٩٨
اللجنة المختصة بالاستعمار ، الشيوعية الدولية ، ٣٩٠
Colonial Committee, Communist International
Nowell Commission لجنة نويل ، ٤٠٨
Watson Commission لجنة واتسون ، ٤١٠ — ٤١٢ ، ٤٢٨
Africaner Unity Committe لجنة وحدة الأفريكانر ، ٦١٢
Wood Winterton Commission لجنة وود — ونترتون ، ٤٧٣
Pygmy Language لغة الأقزام ، ١١
لفنجستون ، د. دافيد ، ١٧٨ — ١٨١ ، ١٨٥ ، ١٨٨ ،
Livingstone, Dr. David ٢١٢ ، ٢٤٠ ، ٣٠١ ، ٥٧٠

اللغات الآفرو آسيوية شرحها ، ١٠ وتوزيعها فيما قبل التاريخ ، ١٣
Afroasiatic languages, explained prehistoric distribution
Languages, general discussion of اللغات ، دراسة عامة ، ١٠ — ١٤
اللغات السامية ، توزيع ما قبل التاريخ ، ١٣
Semitic Languages, Prehistoric distribution of
Swahili language اللغة السواحلية ، ١٠٣ ، ١١٥ ، ٤٦٦
اللغات السودانية (بما فى ذلك النيلية) ، ١٣ ، ٩٥
Sudanic Languages (including Nilotic)
Ancient Egyptian language اللغة المصرية القديمة ، ١٣
Niger-Congo languages: explained لغات النيجر — كونغو — شرحها ، ١٣
— prehistoric distribution — وتوزيعها فيما قبل التاريخ ، ١٣
اللوبولا ، بعض العادات المتعلقة بالماشية عند قبائل
Lobola الاكسوزا ، ١٣١
Americo - Liberians الليبرأليون الأمريكيون ، ٧٧ ، ٢٩٨
الليكوكو ، ٢٢٥ — ٢٢٩ ، ٤٦٤ ، ٤٦٦ — ٤٧٠ ،
Lukiiko ٤٨٣ — ٤٩٢
Luo (اللّيو) ، قبيلة ، ٤٩٥ — ٤٩٩
Lhote, Henri لهوتى ، هنرى ، ١٦
Lobengula لوبنجيولا ، ٣٠٢ ، ٣٢٨ — ٣٣٦
لوجارد ، سير فردريك ديلترى (لورد لوجارد — فيما بعد)،
Lugard, Sir Frederick Dealtry (later, Lord Lugard) ٢١٢ — ٢١٥
— in Uganda — فى أوغندا ، ٢١٩ — ٢٢١
— فى خدمة شركة النيجر الملكية ، ٢٧٣
— in service of Royal Niger Company
— فى محمية نيجيريا الشمالية ، ٢٨٦ — ٢٩٠
— in Northern Nigeria Protectorate
— فى نيجيريا المتحدة ، ٢٩٣ — ٢٩٥ ، ٤٢١ — ٤٢٣
— in Nigeria (unified)
Lugard, Flora Shaw, Lady لوجارد ، فلورا شو ، ليدى ، ٢٨٦ ، ٢٨٧
Laws, Dr. Robert لوز ، د. روبرت لوز ، ٥٧٠
Luvale لوفال ، ٥٣٧
Locke, John لوك ، جون ، ٧١
لولوا ، سادة المبالوبا ، كانوا يسكنون فى كاساى ، ٥٣٧ ،
Lulua ٥٤٢ ، ٥٤٦
Lumumba, Patrice لومومبا ، باتريس ، ٥٢٨ — ٥٣٤ ، ٥٣٥ — ٥٤٤
ليبرالى ، الحزب الليبرالى فى جنوب أفريقيا ، ٦٣٠
Liberal Party, South Africa,
ليبرالى ، الحزب الليبرالى فى روديسيا الجنوبية ، ٥٧٨ ،
Liberal Party, Southern Rhodesia ٥٨٧
Liberalism: defined الليبرالية تعريفها ، ١٧٤ — ١٧٦
— معناها وأثرها ، ١٧٤ — ١٧٩ ، ١٨٤ — ١٨٧
— significance and influence of

— رأى الوطنيين الأفريكانر فيها ، ٦٠٥ — ٦٠٨
— Afrikaner Nationalist opinion of
— التوسع الامبريالى ، ١٨٣ — ١٨٨ ، ٢٥٧ — ٢٥٩
— and imperial expansion
— ودور الحكومة ، ١٨٣ ، ١٨٦ ، ١٩٦ — ١٩٧
— and role of the Government
— والداروينية الاجتماعية ، ٢٠٦ — ٢٠٨
— and social Darwinism
ليبريا قبل ١٩١٩ ، ٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٩٧ — ٣٠٠
Liberia: before (1919)
— بعد (١٩٢٠) ، ٤٠٤ — ٤٠٦
— after (1920)
— انتشار القومية الأفريقية ، ٣٨٠ ، ٣٨٨ ، ٤٠٣ ، ٤٠٥ — ٤٠٨
— spread of African nationalism
ليتل اردرا ، مقاطعة ، ٦٣
Little Ardra
ليتلتون ، سير أوليفر ، ٤٩٧
Lyttelton, Sir Oliver
ليتو — فوربك ، جنرال بول فون ، ٤٦٣ ، ٤٧٤ ،
Lettow-Vorbeck, General Paul Von
ليدنبرج (ترانسفال) جمهوريتها ، ١٥٧ — ١٦٣ ، ١٦٧
Lydenberg (Transvaal), Republic of
ليدى سميث ، ٣٤٨ — ٣٥٠
Ladysmith
ليست ، جابريل ، ٤٤٧
Lisette Gabriel
ليكيرك ، كولونيل ، ٤٤٢
Leclerc, Colonel
لينكولن ، جامعته ، ٣٩٥ ، ٤١٠ ، ٤٢٣
Lincoln University
لينين ، ف. ى. ، ٣٨٩ ، ٣٩٢
Lenin, V. I.
ليوبولد الثانى ، ملك بلجيكا ، ١٩٠ ، ١٩٣ ، ١٩٦ ، ٢١١ ، ٢٤٥ — ٢٥٤ ، ٥١٥ ، ٥٣٤
Leopold II, King of the Belgians
ليوبولدفيل ، ٥٢٠ ، ٥٢٤ ، ٥٣٠ — ٥٣٤ ، ٥٣٥ — ٥٤١ ، ٥٤٤
Leopoldville
ليوثولى ، الرئيس البرت ج. ، ٦٢٨
Luthuli, Chief Albert J.

— م —

ماتابو ، تلال ماتابو ، ٣٤٢ — ٣٤٥
Matappo Hills
المؤتمر الأفريقى ، ٤٥٢ ، ٤٥٧ — ٤٦٠
Convention Africane
مؤتمر أوغندا الوطنى ، ٤٨٦ — ٤٩٠
Uganda National Congress
مؤتمر تاناناريف ، ٥٤٥
Tananarive Conference
مؤتمر الدائرة المستديرة ، بروكسل (١٩٦٠) ، ٥٣٩
Round Table Conference, Brussels (1960)
المؤتمر الديمقراطى الأفريقى رد (RDA) ، ٤٠٩ — ٤١٢ ، ٤٥٢ ، ٤٥٥ ، ٤٥٨ ، ٤٦٠ — ٤٦٢
Rassemblement Democratique Africain (RDA)
مؤتمر شعوب أوغنده ، ٤٨٨ — ٤٩١
Uganda people's Congress

مؤتمر شعوب الشمال (نبك NPC) ، ٤٢٨ — ٤٣٠
Northern Peoples Congress (NPC)
مؤتمر الشعوب الفرنسية ، ٤٤٦
Rassemblement du Peuple Français
مؤتمر شلالات نياجرا ، ٣٨٣
Niagra Falls Conference
مؤتمر عموم أفريقيا ، اتحاد جنوب أفريقيا ، ٦٢٨
All-African Convention, Union of South Africa,
مؤتمر عموم شعوب أفريقيا ، ٥٣٢
All-African People's Conference
مؤتمر غرب أفريقيا الوطنى ، ٤٠٠ — ٤٠٤
West African National Congress
المؤتمر القومى لجنوب أفريقيا ، ٣٥٨ — ٣٦١
National Convention, South African
المؤتمر القومى لغرب أفريقيا البريطانية ، ٤٠٠ ، ٤٠٣ ، ٤٢٢ ،
National Congress of British West Africa
مؤتمر كوكيلها تفيل والمشروع ، ٥٤٥
Coquilhatville Conference and Plan
مؤتمر المسيحيين الوطنيين بروديسيا الجنوبية ، ٥٧٨
Conference of Christian Natives Southern Rhodesia
مؤتمر الوحدة الأفريقية ، اتحاد جنوب أفريقيا ، ٦٢٩
Pan-African Congress, Union of South Africa
مؤتمر الوحدة الأفريقية
Pan-African Congress :
— الأول (١٩١٩) ٣٨٣ ، ٣٩٧
— First (1919)
— الثانى (١٩٢١) ، ٣٨٤ — ٣٨٦ ، ٣٩٧
— Second (1921)
— الثالث (١٩٢٣) ٣٨٥ ، ٣٩٧ ، ٤٠٢
— Third (1923)
— الرابع (١٩٢٧) ٣٨٥ ، ٣٩٧
— Fourth (1927)
— الخامس (ألغى) ٣٨٥ ، ٣٩٧
— Fifth (conceled)
— الخامس (١٩٤٥) ٣٩٧ ، ٤١٠
— Fifth (1945)
المؤتمر الوطنى الأفريقى ، جنوب أفريقيا ، ٦٢٦ — ٦٣٠ (ANC)
African National Congress, South Africa (ANC)
المؤتمر الوطنى الأفريقى ، روديسيا الجنوبية (ANC) ، ٥٧٨ — ٥٨١ ، ٥٨٧
African National Congress, Southern Rhodesia (ANC)
المؤتمر الوطنى الأفريقى لروديسيا الجنوبية (أنظر المؤتمر الوطنى الأفريقى)
ANC (see African National Congress)
المؤتمر الوطنى الأفريقى ، روديسيا الشمالية (ANC) ، ٥٨١ ، ٥٨٧ ، ٥٨٩
African National Congress, Northern Rhodesia (ANC)
المؤتمر الوطنى الأفريقى بنياسالاند (ANC) ، ٥٧٣ ، ٥٨٧ — ٥٨٩
African National Congress, Nyasaland (ANC)
ماجد ، سلطان زنجبار ، ١١٦
Magid, Sultan of Zanzibar
ماجوبا — تلال ، معركتها ، ٣٢١ — ٣٤٩
Majuba Hill, Battle of
ماجى — ماجى ، ثورة ، ٢٣٨
Maji — Maji — revolté
ماران ، رينيه ، ٤٣٩
Maran, René

Margai, Sir Milton — مارجاى ، سير ملتون ، ٤٣٤
Marshall, Thurgood — مارشال ، ثورجود ، ٥٠١
Marx Karl — ماركس ، كارل ، ٣٩٠
Marxism (see Communism, Socialism) — الماركسية (أنظر الشيوعية والاشتراكية)
Diamond Mining State (Kasai) — الماس ، دولة تعدين الماس (كاساى) ، ٥٤٣
Diamond of Angola Company (Diamang) — الماس ، شركة انجولا للماس (دايمانج) ، ٥٦٠
Diamonds: Congo (Kasai), — الماس الكنغو (كاساى) ، ٥١٤ ، ٥٣٦
— Sierra Leone — سيراليون ، ٤٣٥
— South Africa — جنوب أفريقيا ، ٢٠٨ — ٢١٠ ، ٣٠٩ — ٣١٢ ، ٣١٧
Masai — ماساى ، ٤٧٢
Massina Empire — ماسينا ، امبراطورية ، ٢٥٨
Neiderfulbach Foundation, — مؤسسة نايدر فولباخ السرية ، ٢٤٩
Cattle: in ancient Sahara — ماشية فى الصحارى القديمة ، ١٥
— in East Africa — فى شرق أفريقيا ، ٩٥ — ٩٩
— in South Africa — فى جنوب أفريقيا ، ١١٩ ، ١٢٢ — ١٢٤ ، ١٢٥ — ١٣٣
Mashona — ماشونا ، ٣٢٩ ، ٣٣١ — ٣٣٧ ، ٣٤٢ — ٣٤٥
Mafeking — مافيكنج ، ٣٣٦ ، ٣٣٩ — ٣٤٢ ، ٣٤٨ — ٣٥٠
Macpherson, Sir John — ماكفرسون ، سير جون ، ٤٢٧ ، ٤٢٩ — ٤٣٢
Maclean, George — ماكليان ، جورج ، ٨٦ — ٨٨
McLeod, Iain — ماكليود ، ايان ، ٤٩٩ — ٥٠٢ ، ٥٠٥
Macauley, Herbert — ماكولى ، هربرت ، ٤٠٣ ، ٤٢١ — ٤٢٤ ، ٤٢٧
Makerere, Technical School, Higher College and University College — ماكيريرى ، مدرستها الفنية كلية عليا ، وكلية جامعية ٤٦٦ ، ٥٠٤
Malagache (see Malagasy Republic) — مالاجاشى (أنظر جمهورية مالاجاشى)
Malagasy Republic, self-governing (1958) — مالاجاشى ، جمهوريتها ، حكم ذاتى (١٩٥٨)
in the Community, and independent (1960) — داخل المجموعة الفرنسية واستقلالها ٤٥٤ ، ٤٥٩
Malagasy, Laborers in Natal — مالاجاشى ، عمالها فى ناتال ، ٣٠٧
Malan, Rev. Dr. Daniel Francois — مالان ، القس د. دنيال فرانسوا ، ٣٦٧ ، ٦٠٤ — ٦٠٨ ، ٦١٠ — ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦٢٠ — ٦٢٣ ، ٦٢٨ ، ٦٣١ — ٦٣٣
Malawi Congress — مالاوى ، مؤتمر ، ٥٨٨ — ٥٩٠

Malacca — مالقا ، ١٠٦
Malindi — مالندى ، ١٠٤ — ١٠٧ ، ١١١
Mali Federation, self-governing (1958) — مالى ، اتحاد مالى ، الحكم الذاتى (١٩٥٨)
— in Community and independent (1960) — المجموعة الفرنسية ، واستقلالها (١٩٦٠) ، ٤٥٧ — ٤٦١
Mali, modern, independent — مالى حديثا ، استقلالها ، ٤٦٠ — ٤٦٢
Mali, ancient — مالى ، قديما ، ٣٢ — ٣٤
Mande (see Mandingo) — ماندى (أنظر ماندينجو)
Mandingo (Mande) people (see also slave trade) — ماندينجو (ماندى) ، شعوبها ، ١٣ — ١٥ ، ٢٦ ، ٨٥ ، ٢٥٨ (أنظر أيضا تجارة الرقيق)
Mandingo (Mande) languages — ماندينجو (ماندى) لغات ، ١٣
Mansfield, lord Chief Justice — مانسفيلد ، لورد ، وزير العدل ، ٧١ ، ٧٤ ، ٢٩٦
Mankessim Constitution — مانكسيم ، دستور ، ٨٨ — ٩٠
Mnicongo, Kingdom of (see also slave-trade, from Congo) — مانيكونجو ، مملكتها ، ٤٧ — ٥٢ (أنظر أيضا تجارة الرقيق من الكنغو)
Mau Mau — ماو ماو ، ٤٧٨ ، ٤٨٥ ، ٤٩١ — ٤٩٦ ، ٥٠٠
Mba, Leon — مبا ، ليون ، ٤٤٧
Mpadi, Simon — مبادى ، سيمون ، ٥٢٠
Humanitarianism : and Liberalism and slavery — المبدأ الانسانى : والليبرالية ، ١٧٥ — ١٧٧ والرق ، ٧١ — ٧٤
Evolués: Belgian Congo — المتحضرون الكنغو البلجيكى ، ٥٢٢ — ٥٢٦ ، ٥٢٩ — ٥٣١ ، ٥٤٠
— French Africa — أفريقيا الفرنسية ، ٤٤١
Predikants, — المتنبئون « رجال الدين » ، ١٢٤
Xosa starvation — مجاعة اكسوزا ، ١٦٢ — ١٦٤
Community, the — المجتمع ، ٤٥٣ — ٤٦٢
Provincial Councils, Uganda — المجالس الاقليمية ، أوغندا ، ٤٨٣ — ٤٨٦
Town Councils, Gold Coast Colony — مجالس المدن ، مستعمرة ساحل الذهب ، ٢٩٥
Advisory Council, Sierra Leone — المجلس الاستشارى ، سيراليون ، ٢٩٦
Anti-colored Advisory Council Movement, — المجلس الاستشارى للحركة المناهضة للملونين ، ٦٢٧
Central Advisory Board — المجلس الاستشارى المركزى ، ٥٠٠
Marketing Board, Uganda — مجلس تسويق ، أوغنده ، ٤٨٥
Gouvernementsrat (Cameroons) — المجلس التشريعى (فى الكمرون) ، ٢٨٥
Legislative Council : Gold Coast Colony — المجلس التشريعى ، مستعمرة ساحل الذهب ، ٢٩٤ ، ٣٩٩ — ٤٠٢ ، ٤٠٧ ، ٤٠٩ ، ٤١٢

كينيا ، ٤٧٠ — ٤٧٤ ، ٤٩١ ، ٤٩٧ ، ٥٠٢
Kenya
لاجوس ، ٢٦٨ — ٢٧٠
Lagos
ناتال ، ٣٠٣ ، ٣٠٦
Natal
نيجيريا ، ٤٢١ — ٤٢٦
Nigeria
روديسيا الشمالية ، ٥٧٩ — ٥٨٢ ، ٥٨٥
Northern Rhodesia
نياسالاند ، ٥٨٤ — ٥٨٩
Nyasaland
مستعمرة نهر الأورنج ، ٣٥٥
Orange River Colony
روديسيا الجنوبية ، ٣٤٣ — ٣٦٢
Southern Rhodesia
تنجانيقا ، ٤٧٨ — ٤٨٠
Tanganyika
مستعمره الترانسفال ، ٣٥٣
Transvaal Colony
أوغنده ، ٤٦٦ ، ٤٦٩ ، ٤٨٥ — ٤٨٧ ، ٤٨٨ — ٤٩١
Uganda
زنجبار ، ٤٨٣
Zanzibar

المجلس القومى لنيجيريا والكاميرون (NCNC) ، ٤٢٤ ، ٤٢٦ — ٤٣٠ ، ٤٣٢
National Council of Nigeria and the Cameroons (NCNC)

مجلس الممثلين الوطنيين ، اتحاد جنوب أفريقيا ، ٦٢٨
Natives, Representive Council, Union of South Africa,

مجلس نيجيريا ، ٢٩٤ أنظر المجلس الوطنى لنيجيريا والكاميرون
Nigerian Council, NCN (see National Council of Nigeria and the Cameroons)

محاكمات الخيانة العظمى — اتحاد جنوب أفريقيا ، ٦٣١
"Treason Trials" Union of South Africa,

المحكمة البرلمانية العليا ، اتحاد جنوب أفريقيا ، ٦٢١
High Court of Parliament, Union of South Africa,

المحكمة العليا ، اتحاد جنوب أفريقيا ، ٣٥٩ ، ٦٢٠ — ٦٢٣
Supreme Court, Union of South Africa,

الحلفون (عند البوير) تعريف ، ١٢٤
Heemraden, defined
محمد ، ٢٧ — ٣٠
Mohamed,
محمد على ، خديو مصر ، ١١٨ ، ١٩١
Mehmet Ali, Khedive of Egypt
المحمدية (أنظر الاسلام)
Mohammedansim (see Islam)
محمية الأقاليم الشمالية ، ٢٦١ — ٢٦٤ ، ٢٦٦ ، ٢٩٤ — ٢٩٦ ، ٤٠٩ ، ٤١٥ (أنظر ساحل الذهب)
Northern Territories Protectorate (see also Gold Coast)
محمية أنهار الزيت ، ٢٦٩
Oil Rivers Protectorate
محمية اوين ، ١١٤
Owens' Protectorate
محمية ساحل النيجر ، ٢٧٤ ، ٢٨٦ ، ٢٩١
Niger Coast Protectorate

مدغشقر (أنظر ملاجاشى ، جمهورية)
Madagascar (see Malagasy Republic)
مدن ، الكنغو البلجيكى ، ٥١٣
Villes, Belgian Congo

المدن الوطنية الأفريقية (الفطرية)
"indigenous cities" (cities indigènes)
— فى الكنغو البلجيكى ، ٥١٣ ، ٥٣٠ ، ٥٣٢
— in Belgian Congo
— فى رؤاندا — أورندى ، ٥٥١
— Ruanda — Urundi
المديرية الاستوائية ، الكنغو ، ٥٣٦ ، ٥٤٣ ، ٥٤٥
Equateur Province, Congo
مذكرات (معاهدات) ، ساحل الذهب ، ٧٩ — ٨٢ ، ٨٧ — ٩١
Notes (treaties), Gold Coast
المرابطون ، ٣١ — ٣٥ ، ٤٦
Almoravides
المراجعة ، الاشتراكية ، ٣٨٩
Revesionism, Socialist
المراكز غير التقليدية ، فى الكنغو البلجيكية ، ٥١٣
"extra Customary Centers" Belgian Congo
مراكش (المغرب) ، ٣٣ — ٣٧ ، ٨٤
Morocco
مركز ، جريت ، ١٥٥
Maritz, Gerrit
مرسوم ، ٥١ ، ١٤٨ ، ٣٠١
Ordinance
مرسوم ١٨١٢ ، ١٣٥ — ١٣٨ ، ١٤١
Ordinance of 1812
مرض انتفاخ البراعم (يصيب زراعة الكاكاو) ، ٤٠٩
Swollen shoot disease
مركز دراسات الأبحاث الاجتماعية ، ٥٣١
Social Research Study Center
مرو ، ١٦ ، ٢٨
Meroe
مريلاند ، جمعية ، ٧٧
Maryland Society
مريمان ، جون زافيير ، ٣٥٨
Merriman, John Xavier
مزيلكازى ، ١٤٢ — ١٤٤ ، ١٥٥ ، ٣٠٢ ، ٣٢٨
Mzilikazi
مستعمرة ساحل الذهب (١٨٧٢ — ١٩٠٢) ، ٢٦٠ — ٢٦٦ ، ٢٨٥ — ٢٨٧ ، ٢٩٤ — ٢٩٦ ، ٣٩٩ — ٤٠١
Gold Coast Colony: (1872 — 1902)
— (١٩٠٢ — ١٩٥٧) ، ٣٨٦ ، ٣٩٩ — ٤٠٢ ، ٤٠٦ — ٤١٨
— (1902 — 57)
مستعمرة نهر الأورنج ، ٣٥٠ ، ٣٥١ — ٣٥٧ ، ٣٥٩
Orange River Colony
المستعمرون (أنظر المستوطنين البلجيك فى الكنغو)
Colons (see settlers, Belgian in Congo)
المستوطنون الأوربيون مسح عام (حتى منتصف القرن ١٩) ١٧٣
Settlers, European: general survey (to mid 19th century)
— فى المستعمرات البلجيكية ، الكنغو ، ٤٠٠ — ٤٠٤ ، ٥٣٨
— (Belgian colons) Congo
— بريطانيون فى بوغنده ، ٢٢٩ — ٢٣٢ ، ٤٦٧ ، ٥٤١
— British: Buganda
— وكينيا ، ٢٣٢ — ٢٣٤ ، ٤٧٠ — ٤٧٤ ، ٤٧٦ — ٤٧٨ ، ٤٨٢ ، ٤٩١ ، ٤٩٣ — ٤٩٩
— Kenya
— ونياسالاند (قبل ١٩٥٣) ، ٢١٥ — ٢١٧ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٧٠ — ٥٧٢
— Nyasaland (before 1953)
— روديسيا (قبل ١٩٥٣) ، ٣٣٤ ، ٣٣٦ — ٣٣٩ ، ٣٤٣ — ٣٤٦ ، ٥٦٥ ، ٥٦٩ ، ٥٧٢ — ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٤
— Rhodesia (before 1953)

المستوطنون الأوربيون (تابع)
— اتحاد روديسيا ونياسالاند ، ٥٨٥ — ٥٨٨ ، ٥٩٠
— Rhodesia — Nyasaland Federation
(م.س.ذ.) أنظر مؤتمر ساحل الذهب الاتحادى
UGCC (see United Gold Coast Convention)
Moslems (see Islam) المسلمون (أنظر اسلام)
المسيحية الاثيوبية : مناقشة عامة ، ٣٧٦ — ٣٨٢ ، ٣٨٨ ،
Crhistianity, Ethiopianist general discussion ٣٩٦
— Congo — فى الكنغو ، ٥١٦ — ٥٢٢
— Kenya — كينيا ، ٤٧٧ ، ٤٩٥
— Nigeria — نيجيريا ، ٤٢٦
— Nyasaland — نياسالاند ، ٥٧٠ — ٥٧٢
— South Africa — جنوب أفريقيا ، ٥٩٧
المسيحية ، البعثات التبشيرية : مناقشة عامة ، ١٧٣ ،
١٧٦ — ١٧٩ ، ١٩٨ — ٢٠٤
Christianity, missions: general discussion
— تأثيرها على أفريقيا ، ١٩٩ — ٢٠٤ ،
— impact upon Africa ٣٧٤ — ٣٨٠
— البرتغاليون الأوائل ، ٤٦ — ٥٢ ، ١٠٩ ، ١١٢ ،
— early Portuguese ١٩٨ — ٢٠١
— الكونغو ، ٤٧ — ٥١ ، ٥١٦ — ٥٢١ ، ٥٢٧ ،
— Congo ٥٣١ ، ٥٣٦ ، ٥٤٠
— French Africa — أفريقيا الفرنسية ، ٢٨١
— Gold Coast — ساحل الذهب ، ٤٠٨
— Kenya — كينيا ، ٢٣٤ ، ٤٧٦ — ٤٧٨ ، ٤٩٥
— Liberia — ليبيريا ، ٢٩٨ ، ٤٠٦
— نياسالاند (أفريقيا الوسطى — البريطانية) ،
— Nyasaland (British Central Africa) ٢١١ — ٢١٦
(IOM) أنظر الاستقلاليون فيما وراء البحار
IOM (see Independents d'Outre Mer)
(IVCNO) أنظر المعهد المسيحى القومى
IVCNO (see Institut Vir Christelik-Nationale Onderwys
(IBEA) أنظر شركة شرق أفريقية البريطانية
IBEA (see Imperial British East Africa Company)
GK (see Doppers) (GK) أنظر دوبرز
(GCL) أنظر الاتحاد العام للعمل
GCL (see General Confederation of Labor)
(CGT) أنظر الاتحاد العام للعمل
CGT (see Confédération Général du Travail)
CPP (ee Convention People's Party) (CPP) أنظر حزب مؤتمر الشعب

— (أنظر أيضا الهجرة الكبرى ، الافريكانرز
— (see also great Trek, Afrikaners and individual
Boer Republics) جمهوريات البوير كل على حدة
Christianity: Ancient المسيحية قديما ، ٢٧ — ٣٠ ، ١٩٨
— Dutch Reformed, — حركة الاصلاح الهولندية ،
— جنوب أفريقيا تحت الحكم البريطانى ، ١٣٩ ،
— South Africa, under British rule ١٦٥ — ١٦٨
— وقومية الأفريكانر ، ٦٠٦ ، ٦١٤ ، ٦١٨ — ٦٢٠
— Afrikaner nationalism ٦٣٢
(أنظر أيضا البوير ، لغتهم ودياناتهم
(see also Boers, language and Boers religion)
— وتأثير أصحاب الحركة المنهجية عليهم ، ١٣٤ ،
— Methodist, influence of ١٦٧
— مذهب الطبيعة الواحدة (القبطى) ، ٢٨ ، ٩٤ ،
— Monophysite (Coptic) ٩٨
— Orthodox (Byzantine) — الأرثوذكسى (بيزنطيون) ، ١٩٨
— and Liberalism — والليبرالية ، ١٧٦ — ١٧٩ ، ١٨٣
— and slavery — والرق ، ٥٧ ، ٦٩ — ٧٢ ، ٧٨
— والدارونية الاجتماعية ، ٢٠٦ — ٢٠٨
— and social Darwinism
المشاركة ، فى روديسيا ونياسالاند ، ٥٨٤ — ٥٨٧ ، ٥٩٠
"Partnership" in Rhodesia and Nyasaland
مشروع الحرمان من الحقوق فى جنوب أفريقيا ، ٣٥٢
Suspension plan, South Africa
African Tenant Scheme مشروع مستأجرى الأراضى الأفريقيين ، ٤٨١
Egypt: Ancient مصر القديمة ، ١٠ — ١٥ ، ١٦ ، ٢٧ — ٣٠
— modern — حديثة ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١٩٢ ، ٢١٨
London, Treaty of (1600) معاهدة لندن (١٦٠٠) ، ١٩٠ — ١٩٢
Concentration Camps, Boer War معسكرات الأعتقال ، حرب البوير ، ٣٥١
معهد ، التعليم الوطنى المسيحى لنشر الأفكار القومية
Institut vir Christelik-Nasionale Onderwys (IVCNO), 512
Tuskegee Institute معهد توسكيجى ، ٣٨٢
معهد العلاقات العنصرية ، بجنوب أفريقيا
Institute of Race Relations, South African, 508
Moors المغاربة ، ٣١
District Councils, Uganda مقاطعات ، مجالس المقاطعات ، أوغندا ، ٤٨٦
Holy Ghost Fathers مقدس ، الآباء المقدسون ، ١٩٩ ، ٢٤٢
مكتب العلاقات العنصرية
Suid-Afrikaanse, Buro vir Rasse Aangeleenthede (SABRA), 508
McGuire, Alexander مكجويرى ، الكسندر الأسقف ، ٣٨٧
Malays ملايو ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ٣٠٧ ، ٣٥٦
الملح ، فى تجارة غرب افريقيا ، ٢٥ — ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٤

Salt, in West African trade — الملح، فى تجارة غرب أفريقيا، ٢٥—٢٧، ٢٨، ٣٤

ميلنر ، سير الفريد (لورد ميلنر فيما بعد) ، ٣٤٥ — ٣٤٧ ،
Milner, Sir Alfred (later, Lord Milner) — ٣٤٩ — ٣٥٧

الملونون ، بجنوب افريقيا، ١٦١ ، ٣٥٦ — ٣٦١ ، ٥٩٦، ٦٠٠
Colored, South African — ٦١٩ — ٦٢٧ ، ٦٣٠
(see also Griqueas) — (انظر أيضا جريكواس)

الملونون، المجلس الاستشارى الخاص بهم باتحاد جنوب افريقيا ٦٢٧
Colored Advisory Council, Union of South Africa,

Mombasa — ممبسا ، ١٠٢ — ١٠٨ ، ١١١ ، ١١٤ ، ٢٢٣
Climate, described — المناخ ، وصف ؛ ٥ ، ٧ ، ٨

مناطق الجماعات — قانونها باتحاد جنوب أفريقيا ، ٦٢٤
Group Areas Act, Union of South Africa
— Amendment Act, — القانون المعدل ، ٦٢٤

مناهضة الرق (انظر الغاء تجارة الرقيق ، حظر تداوله)
Antislavery (see slavery, abolition, slave-trade, ban on)

Mansa Musa — منسى موسى ، ٣٢

منسى : (MNC) — انظر الحركة الوطنية الكونغولية
MNC (see Movement National Congolais)

Western region — المنطقة الغربية ، ٤٢٣ ، ٤٢٦ ، ٤٢٩
— and Cameroons — — الكاميرون ، ٤٤٠ — ٤٤٣
(انظر أيضا بنين ، فولانى ، حوصا ، لاجوس ، محمية ساحل النيجر ، ودلتا النيجر ، ساحل الرقيق ، اليوربا)
— (see also Benin, Fulani, Hausa, Lagos, Niger Coast Protectorate, Niger Delta, Slave Coast, Yourba)

منظمة الشعوب الأفريقية (ملونو جنوب أفريقيا) ، ٦٢٧
African People's Organization (South African Coloreds)

Mahdi, the — المهدى ، ١٩٢ ، ١٩٥ ، ٢١٨
Mwami, Ruanda — Urundi — موامى ، رواندا — أورندى ، ٥٥٠ — ٥٥٤
Mwanga — موانجا ، ٢١٧ — ٢٢٢
Mobongemutwa, Dominique — موبنجى موتو' ، دومنيك ، ٥٤٤
Mobutu, Colonel Joseph — موبوتو ، كولونيل جوزيف ، ٥٤٤
Mboya Tom — موبيا توم ، ٤٩٧ — ٥٠٣
Mutesa I, — موتيسا الأول ، ١٨٩ ، ٢١٦ — ٢١٨

موتيسا الثانى (أنظر فردريك موتيسا الثانى)
Mutesa II (see Frederick Mutesa II)

Murdock, George Peter — موردوك ، جورج بيتر ، ١٤ ، ١٧
Mauritania — موريتانيا ، ٤٦٠
Moresby Treaty — موريسبى ، معاهدة ، ١١٣
Morel, E.D. — موريل ، ى. د. ، ٢٥٣ ، ٢٩٣

موزمبيق ، الادارة البرتغالية والرق (القرن ١٩) ،
Mozambique, Portuguese Administration and slavery (19th century) — ٢٤٠ — ٢٤٤ ،

موزمبيق ، الادارة البرتغالية والرق (تابع)
الادارة (القرن الـ ٢٠) ، ٥٤٩ ، ٥٥٤ — ٥٦٤
— Administration (20th century)
— العمالة الافريقية ، وعقود العمل ، ٢٤٢ ،
— African labor and labor contracts — ٤٥٦ — ٤٦٥
— الهجرة الافريقية ، ٥٦٢ ، ٥٦٥ — ٥٦٨
— African emigration
— nationalism — — القومية ، ٥٦٠ — ٥٦٤
— السكك الحديدية ، ٢٤١ (انظر أيضا البرتغال)
— Railways (see also Portugal)

Mozambique (city) — موزمبيق ، المدينة ، ١٠٤ — ١٠٨
Moshesh — موشيش ، ١٤٣ ، ١٥٩ — ١٦٢ ، ١٦٣
Moffat, John — موفات ، جون ، ٣٣٠
Molet, Guy — موليه ، جى ، ٤٥١
Mumba, Levi, Z. — مومبا ، ليفى ، ٥٧٣
Monserrado country, settled — مونسيرادو ، الاستيطان بها ، ٧٥ — ٧٨
Monckton Report — مونكتون ، تقرير ، ٥٨٩
Monorovia, settled — مونوروفيا ، الاستيطان بها ، ٧٦
Monomotapa — مونوموتابا ، ٨٧ — ٨٩ ، ١٠٧ — ١١٣
Monnet, Plan — مونيه ، خطة ٤٤٩
Matabele (Rebellion), (1896) — ميتابلى ، ثوراتهم (١٨٩٦) ، ٣٤٣
Matabele War (1893) — ميتابلى ، حرب (١٨٩٣) ، ٣٣٤ — ٣٣٦

ميتابلى (نجونى) : أصلهم ، وهجراتهم ، ١٤٢ — ١٤٥ ، ١٥٥
Matabele (Ngoni): origin and imigrations of
— الاتصالات الاوربية الاولى بهم ، ٣٠١ — ٣٠٣ ، ٣٠٨ ، ٣٣٠ ، ٣٣٣ ، ٣٣٥ — ٣٣٧
— early European contacts with
— land claims of — — ادعاءات الاراضى ، ٣٦٢

الميثاق الاستعمارى ، فى الكونغو البلجيكى ، ٢٥٤
Colonial charter, Belgian Congo

Broeder bond, Afrikanes — الميثاق الشامل ، أفريكانز ، ٦٠٦ ، ٦١٧ — ٦١٩
Studentebond — ميثاق الطلبة (الفاشستى) ، ٦٠٦
Bond of 1844 — ميثاقها (١٨٤٤) ، ٨٧ — ٩١ ، ٤٢٠

ميسان (MESAN) (انظر حركة التطور الاجتماعى فى افريقيا السوداء)
MESAN (see Movement d'Evolution Sociale en Afrique Noire)

Mitchell, Sir Philip — ميشيل ، سير فيليب ، ٤٦٥ — ٤٦٧
Mailo, — ميلو ، ٢٢٧ — ٢٣٠ ، ٤٦٤ — ٤٧٠
Mbemba-a-Nzinga (see Alfonso I) — ميمبا — نيزنجا (انظر الفونسو الاول)
El-Mina — المينا ، ٣٧ ، ٤٧ ، ٥٠ — ٥٢ ، ٥٨

Napoleon I — نابليون الأول ، ١٣٤ — ١٣٦
Napier, Sir George — نابير ، سير جورج ، ١٥٣
Natal: Ngoni (Bantu Arrive) — ناتال : وصول (البانتو) ، ١١٩
Republic (Boer) — جمهورية (البوير) : ١٥٤ — ١٦١
— British in — — البريطانيون فيها ، ١٥٦ — ١٦١
— مستعمرة (١٨٤٣ — ١٨٩٩) ، ٣٠١ — ٣٠٩ ، ٣١٧ ، ٣٢٥ ، ٣٣١ ، ٣٤٠ ، ٣٤٥ — ٣٤٧
— colony (1843 — 1899)
— مستعمرة (١٨٩٩ — ١٩١٠) ، ٣٥٢ ، ٣٥٦ — ٣٦١
— colony (1899 — 1910)
— مقاطعه فى اتحاد جنوب افريقيا ، ٣٦٣ ، ٥٩٧ ، ٦٠٠ — ٦٠٢ ، (انظر أيضا الزولو)
— Province, Union of South Africa, 506, 513, 515 (see also Zulu)
Electoral Union, Kenya — الناخبون ، اتحاد الناخبين ، كينيا ، ٤٩٧
Nachtmaal, (Nagtmaal) — ناختمال (ناجتمال) ، ١٢٧
Nachtigal, Dr. Gustay — ناختيجال ، د . جوستاف ، ٢٦٨ ، ٢٨٣
Nazism (see National Socialism) — النازية (انظر الاشتراكية الوطنية)
Ngala, Ronald — نجالا ، رونالد ، ٤٩٨ — ٥٠٢
Ngalula, Joseph — نجالولا ، جوزيف ، ٥٣٠ — ٥٣٣ ، ٥٣٦
نجونى (بانتو) تفرق ممالك المونوموتابا ، ١١ — ١١٢
Ngoni (Bantu): disrupt Monomotapa realism
enter South Africa — دخول جنوب افريقيا ، ١١٩
Elite: in Belgian Congo — النخبه : فى الكونغو البلجيكى ، ٥١٨
— in French Africa — — فى افريقيا الفرنسية ، ٢٧٨ — ٢٨٢
Ndebele (see Matabele) — ندبيلى (انظر ميتابلى)
Nzinga Knuwu — نزينجا ، كنوو ، ٤٨
Statute of Westminster — نصب وستمنستر ، ٦٠٣
النظام الجديد ، اتحاد جنوب أفريقيا ، ٦١٢ ، ٦١٧
New Order, Union of South Africa
Syndicalism — النقابية ، ٣٨٩ ، ٤٤٧
نكروما ، د. كوامى : وساحل الذهب (غانا) ، ٣٩٧ ، ٤١٠ — ٤٢١
Nkrumah, Dr. Kwame: and Gold Coast (Ghana)
— واستقلال البلاد الأخرى ، ٤٥٥ ، ٤٥٧ ، ٥٣٢ ، ٥٤٤
— and independence of other countries
Nkumbula, Harry — نكومبولا ، هارى ، ٥٨١ ، ٥٨٨ ، ٥٩٠
Nkomo, Joshua — نكومو ، جوشوا ، ٥٧٩
Shiré River, discovered — نهر شيرى ، اكتشافه ، ٢١١

نهر النيجر : شريان للتجارة ، قبل قدوم الاوربيين ، ٢٦
Niger River: Pre-European trade artery
— European exploration — — الكشوف الاوربية ، ٨٢ ، ١٧٨
Nupe — نوبى ، ٢٨٨ ، ٤٢٨
Nubia — نوبيا ، ٢٧ — ٣٠
Nok — نوك ، ٣٧ — ٣٩
نياسالاند ، احتلال النجونى بها ، ١٤٢ ، ٢١٠ — ٢١٢
Nyasaland, occupied by Ngoni
— لفنجستون — يجد بها تجار رقيق ، ١٨٠
— Livingstone finds Arab slavers in
— المصالح البريطانية فيها ، ٢١١ — ٢١٥
— British interest develops in
— محمية فى ظل ادارة جونستون ، ١٨٥ ، ٢٠٢ — ٢٠٤ ، ٢٢٠ ، ٢٢٤
— Protectorate: (under Johnston)
— (انظر أيضا محمية وسط افريقيا البريطانية بعد جونستون)
— (see also British Central African Protectorate,) (after Johnston)
— فى ظل الاتحاد (بعد ١٩٥٣) ، ٥٨٣ — ٥٩٠
— in Federation, (after 1953)
— (أنظر أيضا اتحاد روديسيا ، نياسالاند)
— (see also Rhodesia and Nyasaland Federation)
— العمالة المهاجرة ، ٥٦٦ — ٥٧٠ ، ٥٧٨ ، ٥٨٠ ، ٥٨٤
— emigrant labor, immigration
نياسا ، بحيرة ، اكتشاف لفنجستون لها ، ٢١١
Nyasa Lake, Livingstone discovers
(Nyasaland) — (نياسالاند) ، ٢١٤
— شركة جنوب افريقيا البريطانية ، ٣٢٩ — ٣٣٦ ، ٣٤٠
— BSA Company
— Diamonds — — الماس ، ٣١٢ — ٣١٦ ، ٣٢٦
— Gold — — ذهب ، ٣٢٧ ، ٣٣٦ — ٣٣٩
— والسكك الحديدية ، ٣١٣ — ٣١٦ ، ٣٢٢ ، ٣٢٨ ، ٣٣٦ ، ٣٤٠ ، ٣٤٢ — ٣٤٥ ، ٥٨٠
— Railway
Niger, self governing (1958) — النيجر ، الحكم الذاتى (١٩٥٨)
— داخل الجماعة الفرنسية ، الاستقلال (١٩٦٠) ، ٤٥٤ ، ٤٥٧ — ٤٦٢
— in Community, and independent (1960)
Nigeria: origin of name — نيجيريا ، أصل التسمية ، ٢٨٧
— المحمية الشمالية (١٩٠٠ — ١٩١٤) ، ٢٧٨ ، ٢٨٥ — ٢٩٢
— Northern Protectorate (1900 — 1914)

نيجيريا اصل التسمية (تابع)
— المستعمرة الجنوبية والمحمية (١٩٠٠ — ١٩١٤) ، ٢٧٤ ، ٢٩٠ — ٢٩٤
— Southern colony and Protectorate (1900 - 1914)
— اتحاد المستعمرة والمحمية (١٩١٤ — ١٩٦٠) ، ٢٩٣ ، ٤٠٠ — ٤٠٢ ، ٤١٩ — ٤٢٨
— Colony and Protectorate, unified (1914 — 1960)
— railways — السكك الحديدية ، ٢٩٣
— nationalism — القومية ، ٤٠٢ ، ٤٢٠ — ٤٣٢
— independent — الاستقلال ، ٤٣١ — ٤٣٣
— Eastern region — المنطقة الشرقية ، ٤٢٢ ، ٤٢٥
— Northern region — المنطقة الشمالية ، ٤٢٢ — ٤٣٠
Nairobi نيروبى ، ٤٧٥ ، ٤٩٥ — ٤٩٩
Nyerere, Julius نيريرى ، جوليوس ، ٥٠٤ ، ٥٥٣
النيلوتيه ، اللغات (انظر اللغات السودانية)
Nilotic languages (see Sudani languages)
Nilotes النيليون ، ٩٥ — ٩٨ ، ٥٤٩
New York Herald نيويورك هيرالد ، ١٨٠

— هـ —

Harding, Warren G. هاردنج ، وارن ، ج. ، ٤٠٤
هافينجا ، نيكولاس كريستيان ، ٦١١ — ٦١٣ ، ٦١٥
Havenga, Nicolaas Christian,
Hammarskjold, Dag هامرشيلد ، داج ، ٥٤٣ ، ٥٤٦
Hancok, Sir Keith هانكوك ، سير كيث ، ٥٨٨
Hannington, Rev. James, bishop هانجتون ، القس جيمس — أسقف ، ٢١٩
Hay, Charles C. هاى ، تشارلز ، ٣١١
هايفورد ، جوزيف كاسلى (انظر كاسلى هايفورد — جوزيف)
Hayford, Joseph Casely (see Casely Hayford, Joseph)
Hitler, Adolf, هتلر ، ادولف ، ٥٢٠ ، ٦٠٩ ، ٦١١
قرن الهجرة الكبرى ، ١٥١ ، ١٥٣ — ١٥٧ ، ١٦٤ ، ٦٠٦
Great Trek Century of
— from Mozambique — الهجرة من موزمبيق ، ٥٦٥ — ٥٦٨
— nationalism — القومية ، ٥٦٩ ، ٥٧٤ — ٥٨٥ ، ٥٩٠
هجنز ، د. سير جودفرى (لورد مالفرن فيما بعد) ، ٥٧٤ — ٥٧٩ ، ٥٨٢ — ٥٨٤ ، ٥٨٥ — ٥٨٨
Huggins, Dr. Sir Godfrey (later Lord Malvern)
هرتزوج ، جنرال جيمس بارى مونك ، ٣٥٣ — ٣٥٨ ، ٣٦٤ — ٣٦٦ ، ٥٧٨ — ٥٨٣ ، ٥٩٧ ، ٦١١ ، ٦٢٠
Hertzog, General James Barrie Munnik

Hertzogism الهرتزوجية (مبادىء هيرتزوج) ، ٥٩٤ ، ٦٠٤ ، ٦٠٨
Hormuz هرمس ، ١٠٦
هضبة الكارو جنوب افريقيا ، ١٢٩ ، ١٣١ — ١٣٣
Karoo Plateau, South Africa
Hilal Bedouins هلال ، البدو ، ٣٠
Hammerton Treaty همرتون ، معاهدة ، ١١٥
Indian Congress, South Africa الهند ، المؤتمر الهندى ، جنوب افريقيا ، ٦٢٧
Indian National Congress (India), الهند ، المؤتمر الوطنى الهندى
— influence of — (الهند) تأثيره ، ٥٦٩
الهند ، المنظمة الهندية فى جنوب افريقيا ، ٦٢٧
Indian Organization, South African
India: and African Nationalism الهند والقومية الافريقية ، ٤٠٩ — ٤١١
— and Boer War — وحرب البوير ، ٣٤٨ — ٣٥١
— والهنود فى اتحاد جنوب افريقيا ، ٦٠١ ، ٦٠٤
— and Indians in Union of South Africa
— رقيق شرق افريقيا ، ١١٢ — ١١٤
— East African slaves in
— Portuguese interest in — والمصالح البرتغالية ، ١٠٦
Henry, Prince, "The Navigator" هنرى ، الامير ، الملاح ، ٣٦ ، ٤٧
Indians: and East African Federation الهنود : اتحاد شرق افريقيا ، ٤٨٣
— فى شرق افريقيا (قبل ١٨٦٩) ، ١٠٤ ، ١٠٩
— in East Africa (before 1869)
— فى كينيا ، ٢٣٠ ، ٢٣٢ ، ٤٦٤ ، ٤٧١ — ٤٧٤ ، ٤٧٧ ، ٤٨٢ ، ٤٩٧ — ٤٩٩
— in Kenya
— فى مستعمرة ناتال (١٨٦٠ — ١٩١٠) ٣٠٦ — ٣٠٩ ، ٣١٣ ، ٣٥٦ ، ٣٥٨
— in Natal colony (1860 — 1910)
— فى تنجانيقا ، ٦٠٠ — ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٢٣ — ٦٢٦ ، ٦٢٦ — ٦٣٠
— in Tanganyika
— in Zanzibar — فى زنجبار ، ٤٨٣
Whitehead, Sir Edgar هوايت هيد ، سير ادجار ، ٥٨٨
Hottentots: origin هوتنتوت : أصلهم ، علاقتهم ، ٢٠ ، ١١٩ — ١٢٢
— مع الارساليات الهولندية وشركة الهند الشرقية ، ١٢٢ ، ١٢٧ ، ١٢٨ — ١٣٠
— relations with Dutch mission and E.I. Company
— العلاقات مع جمعية لندن التبشيرية (LMS) ، ١٣٣ — ١٣٩ ، ١٤٩ ، ١٥١ ، ١٩٩
— relations with LMS missions
— "Magna Charta" of — الماجناكارتا ، ١٣٦
— (انظر أيضا الخويصان الشعوب المتحدثة بلغة الخويصان)
— (see also Khoisan — speaking people)
هوتنتوت ، البولبس المكون من الهوتنتوت ، ١٣٤ — ١٣٦ ، ١٣٨
Hottentot police

هودجسون ، سير فردريك ، ٢٦٤ — ٢٦٦
Hodgson, Sir Frederick

هوفريت ، بونيه ، فيلكس ، ٤٤٥ — ٤٤٩ ، ٤٥١ — ٤٥٦ ، ٤٥٨ ، ٤٦١
Houphouet — Boigny — Felix

هوفمايِر ، جان ، ٣١٥ ، ٣٢٥ — ٣٢٨ ، ٣٤٢ ، ٣٥٧ ، ٣٥٩
Hofmeyer, Jan

هولندا ، استقلالها وتوسعها ، ٥٢ — ٥٥ ، ١١١ ، ١٢١
Netherlands, the: independence and expansion of

— وساحل الذهب ، ٧٩ ، ٨٧ — ٩١ ، ٢٦٠
— and Gold Coast

— جمهورية باتافيا ، ١٣٤ — ١٣٦
— Batavian Republic

— (انظر أيضا — تجارة الرقيق هولنديون)
— (see also slave-trade, Dutch)

هولندا ، شركة الهند الشرقية الهولندية : نظامها ، وتطورها في البداية ، ٥٤ ، ١٢٠ — ١٢١
Dutch East India Company: organization and early growth

— الاستقرار في الكاب وادارتها ، ١٢٠ — ١٣٣
— settlement and administration of Cape

— طلب الى بريطانيا باحتلال الكيب ، ١٣٣ — ١٣٥
— asks Britain to occupy Cape

— البوير يستمرون في استخدام عملتها ، ١٤٤ — ١٤٧
— Boers continue to use currency of

هولندا ، شركة الهند الغربية الهولندية ، ٥٤ ، ١٢٠
Dutch West India Company

هولندا ، الكنيسة الهولندية الاصلاحية (انظر المسيحية ، الاصلاح الهولندى)
Dutch Reformed Church (see Christianity, Dutch Reformed)

هوليذم (مبدأ سمطس) ، ٥٩٣ ، ٥٩٨ ، ٦٠٤ ، ٦٠٩ ، ٦١٢ — ٦١٣
Holesm,

الهويد (طائر) انظر (اوبداه)
Whydah (see Qwdah)

هيئة التغذية فيما وراء البحار (مشروع الفول السوداني) ، ٤٧٩ — ٤٨٢ ، ٥٠٣
Overseas Food Corporation (Groundnut Scheme)

هيت فولك ، حزب ، ٣٥٥ — ٣٥٨ ، ٣٦٣
Het Volk (Party)

الهيجونوت ، في جنوب أفريقيا ، ١٢٥ — ١٢٨ ، (انظر أيضا البوير)
Huguenots, in South Africa (see also Boers)

هيليجولاند ، معاهدة ، ١٩٤ — ١٩٧ ، ٢١٩ ، ٢٣٧
Heligoland Treaty

هيملرجيك ، موريس فان ، ٥٣٣ — ٥٣٦
Hemelrijck, Maurice, Van

هيوت ، س. ه. ، ٢٦٨ — ٢٧٠
Hewett, C.H.

— و —

واتربوير ، نيكولاس ، ٣٠٨ — ٣١٠
Waterboer, Nicholas

واسو (WASU) جريدة اتحاد الطلبة لغرب افريقيا ، ٣٩٣
WASU (Journal)

واشنجتون ، د. بوكر ، ٣٨٢ ، ٣٨٥
Wa hington, Dr. Bookert

والتر الكسندر ، اسقف ، ٣٨٢
Walters, Alexander, beshop

الوثائق التاريخية ، قبل وصول الاوربيين ، ٢
Documents, historical, pre-European

الوحدة الافريقية وافريقيا الفرنسية (سابقا) ، ٤٤٦ ، ٤٦١
Pan-Africanism: and (former) French Africa

— وغانا ، ٤٢٠
— and Ghana

— ونيجيريا ، ٣٥٨
— and Nigeria

— وتأثيرها على كنياتا ، ٤٩٦
— influence on Kenyatta

— داخل افريقيا ، ٣٩٨
— inside Africa

— اهتمام المثقفون بها ، ٣٩٣ ، ٣٩٧
— student interest in

وزارة الائتلاف القومى ، جنوب افريقيا ، ٦٠٣ — ٦٠٥
National Fusion ministry, South Africa

وسط افريقيا ، أتحاد (انظر اتحاد روديسيا ونياسالاند)
Central African Federation (see Rhodesia and Nyasaland Federation)

وسط افريقيا (انظر أقطارها وما يتصل بها من موضوعات — كل على حدة)
Central Africa (see individual countries and topics)

وسط افريقيا ، جمهورية (سابقا — اوبانجى — شارى)
Central African Republic (formerly Oubangui-Chari)

الحكم الذاتى بها (١٩٥٨) تكوين الجماعة واستقلالها (١٩٦٠) ، ٤٥٥ ، ٤٥٧ — ٤٦٢
Self-governing (1958) in community, and independent (1960)

وسلى ، جون ، ٧١
Wesley, John

الوفاق الافريقى ، ٤٥٩ — ٤٦٢
"Entente", African

الولايات المتحدة الامريكية ، الطلبة الافريقيون بها ، ٣٩٤ — ٣٩٧ ، ٥٧٠
United States of America: African Students in

— القلق على الرقيق السابقين ، ٧٣ — ٧٩
— concern for former slaves

— العلاقات مع ليبيريا ، ٧٦ — ٧٨ ، ٢٩٩ ، ٤٠٢ — ٤٠٦
— relation with Liberia

— (انظر أيضا تجارة الرقيق)
— (see also slave trade)

ولاية أورنج الحرة ، ١٦١ — ١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٨٦ ، ٣٠٩ — ٣١١ ، ٣١٥ — ٣١٨
Orange Free State: Republic (1854 — 1884)

— جمهورية (بعد ١٨٨٤) ، ٣٤٢ ، ٣٤٥ — ٣٥٠ ، ٣٥٢ — ٣٥٤
— Republic (after 1884)

— اقليم في اتحاد جنوب افريقيا ، ٣٦٣ — ٣٦٧ ، ٥٩٤ ، ٦٠٠ ، ٦١٢ ، ٦١٨ — ٦٢٠
— Province in Union of South Africa

ولوف ، ٢٥٨ — ٢٦٠
Woloff

ويتواترسراند (راند) ، ٣٢٧ ، ٣٣٦ — ٣٤٠ ، ٣٤٤ ، ٣٤٩ ، ٣٥٢ ، ٥٩٦ — ٥٩٨
Witwatersrand (Rand)

Minelabor shortage (1902 — 1910) نقص عمال التعدين ، ٣٥٤ — ٣٥٨
Wrigley, Christopher ويرجلى ، كريستوفر ، ١٤
Wilber, force William ويلبر فورس ، وليم ، ٧١
ويلهلم الثانى ، قيصر ألمانيا ، ١٨٨ ، ٢٣٧
Wilhelm II, Kaiser of Germany
Welensky, Sir Roy ولينسكى ، سير روى ، ٥٨٣ ، ٥٨٧ — ٥٨٩
Winburg, Republic of وينبرج ، جمهورية ، ١٥٧ — ١٦٠
Weneen, Battle of وينين ، معركة ، ١٥٦

— ى —

Yaa Asantewa يا استانتوا ، ملكة الاشانتى ، ٢٦٦
Yao ياو ، ٢١٢ ، ٢١٥
ى. ب. (UP) انظر الجنوب المتحد لجنوب افريقيا
UP (see united Party, Union of South Africa)
ى. ب. س. (UPC) انظر اتحاد شعوب الكاميرون
UPC (see Union des Populations du Cameroon)
Yahia يحيى ، ٣١
ى. ن. ى. أ. ينيا (UNIA) انظر الجمعية العالمية لتحسين مستوى الزنوج
UNIA (see Universal Negro Improvement Association)
اليهود (انظر أيضا الحركة المناهضة للسامية) ، ٢٦ ، ٢٨
Jews (see also anti Semation)
Yoruba: rise of يوريا : نشأتها ، ٣٨ ، ٤٧ ، ٦٢
— weakening of — ضعفها ، ٨٢ ، ٨٤ — ٨٦ ، ٩١
— ضمن المحميات البريطانية ، ٢٩٣ — ٢٩٤
— in British Protectorates
— القومية بينهم ، ٤٢٢ — ٤٢٤ ، ٤٥٤ ، ٤٣٣
— nationalism among
— (see also slave-trade) — (انظر أيضا تجارة الرقيق)
Yusuf يوسف ، ٣١
Yola يولا ، ٢٨٨
Youlou, Fulbert يولو ، فولبرت ، ٤٤٧ — ٤٤٩ ، ٤٥٣
Dingaan's Day يوم دينجان ، ١٥٦
Young, Sir Hilton يونج ، سير هيلتون ، ٥٨٢
UNISCO اليونسكو ، ٥٢٤